

٤٥ - بين منشورات المجلس العلمي

# المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والسير والزيادات والوارد  
والفتاوى والواقعات مُدَلِّلة بِدَلَالٍ لِلتَّعَدُّ بِمَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ

تأليف

الأبنا م برهان الدين أبي اسحاق محمد بن صدر الشريعة ابن تماره البخاري

رحمة الله تعالى ٥٥١ هـ / ١١٦٧ م

وحيث يخرجه وتقديمه

نعم أشرف نور محمد

المجلد الخامس

المجلس العلمي

إدارة القرآن

# المخطط النهائي

أول طبعة كاملة في العالم الإسلامي

سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والعلوم الإسلامية علمًا بأن هذه  
الطبعة من إعداد مركز أبحاث القرآن، وبتوجيه وإشراف طبع هذه النسخة بأية صورة  
أو وسيلة إلكترونية كالتصوير أو التسجيل أو خلافاً لما هو إن كان من قبل من الناشر

## إدارة القرآن والعلم الإسلامي

٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ هـ  
٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ هـ  
٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ هـ  
٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ هـ

## المخطط النهائي

P.O. Box 1, Johannesburg 2000, South Africa  
E-mail: [www.qlh@qlh.co.za](mailto:www.qlh@qlh.co.za)

Al-Farooq  
P.O. Box 1  
Johannesburg 2000  
South Africa

Al-Farooq  
Johannesburg 2000  
South Africa

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة القرآن والعلم الإسلامي

الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

### الفصل العاشر في إيقاع الطلاق على امرأة بعينها ثم الرجوع عنها بالإيقاع على أخرى

٢٩٩٨- يجب أن يعلم بأن كلمة "بل" متى دخلت في كلام العباد على الإثبات، كانت للرجوع عن الأول، وإقامة الثاني مقام الأول على سبيل استدراك [اللفظ]، يقال: جاءني زيد بل عمرو، كأنه قوله: بل عمرو رجوساً بعد أن خبرته عن مجيء زيد، وإقامة لحي وعمرو مقام مجيء زيد على سبيل استدراك [اللفظ]، كأنه قال: كان عزمي أن أخبر عن مجيء عمرو، فعلمت وأخبرت عن مجيء زيد، ثم استدركت ذلك القاطع بقولي: بل عمرو.

٢٩٩٩- وفي كلام الله متى دخلت هذه الكلمة على الإثبات، كانت للإبطال الأول وإقامة الثاني مقام الأول، لكن لا على سبيل استدراك [اللفظ] لأن القاطع على الله تعالى لا يجوز، واللفظ على المعاد جائز. وكلمة "لا"، بل "نظير كلمة "ب"، لأنهما يستعملان استعمالاً واحداً، وقوله: لا، كأكد للنفي المستفاد من قوله: بل، وهذا كانت هذه الكلمة في الإثبات للرجوع عن الأول، وإقامة الثاني مقام الأول على سبيل استدراك [اللفظ]، يظن إن كان الأول شيئاً يصح الرجوع عنه، يتبنى الأول ويثبت الثاني مقام الأول. وإن كان الأول شيئاً لا يصح الرجوع عنه، لا يتبنى الأول، بل يبقى على حله، ويثبت الثاني، أما حكمه لدليل، حكم الدليل بغيره يمكن إلا أن لا تكلم إذا لم يذكر للمذكور، وعقوب كلمة "لا"، بل خبراً على حدة بمعنى الخبر المذكور، فما قبلها خبراً للمذكور عن غيرها؛ صيانة له عن البطلان، ومتى ذكر للمذكور عقب هذه الكلمة خبراً، لا يجعل الخبر المذكور ما قبلها خبراً له، لأنه صحيح بدونه، فلا حاجة إلى جعله خبراً له.

٣٠٠٠- ومتى دخلت هذه الكلمة على النفي، لا وجوب رجوساً من الكلام الأول، وإنما يرجب نفي الفعل عن الاسم الأول بإثبات ذلك النفي للثاني، أو بإثبات فعل آخر للأول. نظير الأول قول الرجل: ما قام زيد، بل عمرو، نفي القيام عن زيد، وإثباته لعمرو. ومثال الثاني قول الرجل: قام زيد بل فعلاً، نفي القيام عن زيد وإثبات الفعل له، وهذا الكلام في

(١) هكذا في ب و ف و م، وكان في الأصل و ط: فاللفظ

(٢) هكذا في ب و ف و م، وكان في الأصل و ط: فاللفظ

(٣) ثبت من ط

كلمة بيل و حدها أو مع لا ، فأما كلمة لا بدون كلمة بيل ، متى دخلت على الإثبات كانت لتأكيد ما أتتبه للأول ينفيه من الثاني ، ومتى دخلت على النفي كانت لتأكيد ما نفيه عن الأول بإثبات ضده لثاني ، مثلاً ، الأول : جاءني زيد لا عمرو ، فكأن قوله : لا عمرو لتأكيد إثبات المجيء ، ثم زيد بنفي المجيء عن عمرو . ومثال الثاني : ما جاءني زيد لا عمرو ، كان قوله : لا عمرو ، لتأكيد نفي المجيء ، عن زيد بإثبات المجيء لعمر

### جئنا إلى المسائل :

٥٠١٦ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع : وإذا كان للرجل امرأتان ، فقال لأحدهما : أنت طالق إن دخلت هذه الدار ، لا ، بل هذه ، وأشار إلي امرأة أخرى له ، لا تطلق واحدة منهما ما لم تدخل الأولى الدار . وإذا دخلت الأولى الدار طلقنا ، وإن دخلت الأخرى الدار لا تطلق واحدة منهما . قال محمد رحمه الله تعالى : وقوله : لا ، بل هذه ، على الطلاق خاصة ، والوجه ما ذكر في الجامع : أنه علق طلاق الأولى بدخولها الدار ، حيث قال : أنت طالق إن دخلت هذه الدار ، فوله : لا ، بل هذه ، رجع عن تعليق الأولى بدخولها ، وعلق طلاق الأخرى ( بطريق استعراك العنط ، كأنه قال : كان من عزمي أن أعلق طلاق الأخرى ) ، إلا أني غلطت فعقلت طلاق الأولى ، إلا أنه لا يمكن الرجوع عن تعليق طلاق الأولى . وبذلك تعليق طلاق الأخرى ، فيبقى طلاق الأولى معنفاً بدخولها الدار ، وتعلق طلاق الثانية بالدخول . وإذا تعلق طلاق الثانية بالدخول ، يتعلق طلاقها بدخول الأولى : لأن كلمة " لا ، بل " لإبطال الأول ، وإقامة الثاني مقام الأول على سبيل استعراذ القاطع ، فيجب أن يكون الميت في حق الثانية مثل الميت في حق الأولى . وإنما يكون كذلك إذا تعلق طلاق الثانية بدخول الأولى ، كما تعلق طلاق الأولى بدخول الأولى .

وقول محمد رحمه الله تعالى في " الكتاب " : قوله : لا ، بل هذه ، عن الطلاق خاصة معناه . أنه الرجوع عن الطلاق ، لا الرجوع عن الدخول ، وإن نوى الرجوع عن الشرط وهو الدخول دون الطلاق ، صححت نيته فيما بينه وبين الله تعالى : لأنه نوى ما يحتمله لفظه ، إلا أن القاضي لا يعده في ذلك ؛ لأنه نوى أمراً بخلاف الظاهر ، وفيه تخفيف عليه ؛ لأن الثانية لا تطلق بدخول الأولى الدار ، فبعد ذلك إذا دخلت الأولى الدار ، طلق الأولى في الدار ، وفيما بينه وبين الله تعالى ، وتطلق الثانية في القضاء ، لا فيما بينه وبين ربه . وإن دخلت الثانية

الدار طلقت الأولى في النقصاء، وفيما بينه وبين ربه.

٥٠٢- وكذلك لو قال لأحدهما: أنت طالق إن شئت لا، بل هذه، فإن قوله لا، بل هذه، على الطلاق خاصة، لا على المشيئة كما في المسألة الأولى، إلا أن الفرق بين المسألتين: أن في هذه المسألة لو شاءت الأولى طلاقها، طلقت الأولى بالكلام الأول دون الثانية، ولو شاءت الأولى طلاق الثانية، طلقت الثانية بالكلام الثاني دون الأولى، ولو شاءت الأولى طلاقها وطلاق الثانية مطلقاً جميعاً، وفي مسألة أول الباب: إذا دخلت الأولى الدار مرة واحدة، طلقت الأولى والثانية جميعاً.

والفرق أن في المسألة الأولى علق طلاق كل واحدة بدخول الأولى الدار مطلقاً غير مقيد بصيغة<sup>(١)</sup>، فإذا دخلت الأولى [الدار]<sup>(٢)</sup> مرة واحدة، فقد وجد شرط وقوع الطلاق عندها، وفي هذه المسألة ليس الشرط متبينة مطلقاً، فإن الأولى بعد هذا التعليق لو شاءت المان أو الجاه لا تطلق، وإذا الشرط متبينة مقيدة، فالشرط في حق الأولى متبينة الأولى طلاق نفسها، والشرط في حق الثانية متبينة الأولى طلاق الثانية، وهذا لما ذكرناه أن المثبت في مثل هذه الصورة في حق الثانية مثل المثبت في حق الأولى<sup>(٣)</sup>، والمثبت في حق الأولى تعلق طلاق الأولى بمشينة الأولى طلاق الثانية، وإذا شاءت الأولى طلاقها، وجد شرط وقوع الطلاق على الثانية دون الأولى، وإذا شاءت الأولى طلاقها، وجد شرط وقوع الطلاق عليها.

قول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب: إذا شاءت الأولى طلاقها، طلقت الأولى دون الثانية، وإذا شاءت طلاق الثانية طلقت الثانية دون الأولى، كلام محتمل يحتمل أن يكون المراد من أن الأولى شاءت طلاق الثانية، بعد ما شاءت طلاق نفسها، ويحتمل أن يكون المراد من أن الأولى شاءت طلاق الأخرى [ابتداء]<sup>(٤)</sup>، فلا يكون بياناً لذلك.

حكمي عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى: أنه إذا شاءت الأولى طلاق نفسها أولاً، ليس لها أن تشاء طلاق الأخرى بعد ذلك، وإذا شاءت طلاق الأخرى أولاً، ليس لها أن تشاء طلاق الأولى بعد ذلك؛ فإن المشيئة واحدة، فإذا شاءت مرة وقع الطلاق، ارتفع البصير

(١) وفي أم: بدخول الأولى الدار مرة مطلقاً... إلخ.

(٢) أثبت من ب: أو أم: وف.

(٣) وفي أم: في حق الأولى تعليق طلاق الأولى بمشينة الأولى طلاق الثانية يجب أن يكون المثبت في حق الثانية تعليق طلاق الثانية بمشينة الأولى.

(٤) هكذا في أم.

ولا يعود بعد ذلك؛ حتى لا يؤدي إلى التكرار أو يجرى في لغة ما يوجب التكرار<sup>(١)</sup>. وعامة السابغ رحمهم الله تعالى على أن لها أن تنشاء طلاق الأخرى بعد ما شاعت طلاق نفسها، وإن شاعت طلاق نفسها بعد ما شاعت طلاق الأخرى، فإن المشيئة متعددة، لما ذكرنا أن تقدير المسألة كماه قال للأولى: أنت طالق إن شئت طلاقك، لا، بل هذه طالق إن شئت أيها الأولى طلاقها، وإن نوى<sup>(٢)</sup> الرجوع عن المشيئة دون الطلاق، صححت نيته أقيما بينه وبين ربه<sup>(٣)</sup>، لأنه نوى ما يحسنه، ولهذا نوى صرح به بصرح. وإذا شاعت الأولى طلاقها طلقت الأولى فيما بينه وبين الله تعالى، وإن شاعت الأخرى طلاق الأولى طلقت الأولى نيته، وإن شاعت الأولى طلاق الأخرى طلقت الأخرى في القضاء فيما بينه وبين ربه<sup>(٤)</sup>.

وامتدح محمد رحمه الله تعالى لإيضاح مسألة المشيئة، أن قوله لا، بل هذه، على الطلاق خاصة بما لو قال لها: أنت طالق إن شاء الله لا، بل هذه، كان قوله لا، بل هذه، على الطلاق خاصة، وبصير تقدير المسألة كأنه قال: أنت طالق لا، بل هذه إن شاء الله، وفيه المنعنى إذا قال لها: أنت طالق إن كلمت فلانا، لا، بل هذه لامرأة أخرى، كان قوله لا، بل هذه، على الكلام دون الطلاق. وإن قال: أردت ب لا، بل الطلاق، الزمته ذلك، فإذا كلمته طلقت، وهذه بخلاف ما ذكر في الجامع.

٥٠٠٣ - قال ثمة: ولو قال لها: إن كلمت فلانا فأنت طالق لا، بل هذه، كان قوله لا، بل هذه، على الطلاق دون الكلام؛ لأنه أخره، فنو قال: ثم أردت يقولي: لا، بل هذه الطلاق، وبه<sup>(٥)</sup> قيسا به وبين الله تعالى، ولم أدين في القضاء.

٥٠٠٤ - وإذا قال لامرأة: أنت طالق إن دخلت الدار لا، بل هذه<sup>(٦)</sup> فلانة طالق، قال ذلك لامرأة أخرى له، طلقت الأخرى ساعة ما تكلم، وتعلق طلاق الأولى بدخولها الدار، بخلاف ما لو قال لا، بل فلانة، ولم يقل: طالق؛ فإنه يتعلق طلاقها بدخول الدار؛ لأنه إذا لم يقل [لا، بل] فلانة طالق، ثم يذكر فلانة خبرا فكان جملة ناقصة، فيعبر خبر الجملة

(١) أنشد - وف و م

(٢) هكذا في ط و ف و م، وكان في الأصل: أراد

(٣) هكذا في ب و ف و م، وكان في الأصل: وظ. وديانة، كلاهما صحيح

(٤) هكذا في ب و ف و م، وكان في الأصل: لا فيما بينه وبين ربه.

(٥) وفي ب و ف و م: دين

(٦) هكذا في ف

(٧) أثبت من ب و ف

الأولى ، وفي طلاق معلق بدخول الأولى ، خبرنا للجملة الثانية أما إذا قال : لا ، بل فلانة طالق ، فقد ذكر الفلانة خبرنا واكتفى به ، وأنه إرسان فهذا قاله : تعاقب الثانية في الحال .

٥٠٠٥- وعنى هذا إذا قل لامرأته : أنت طالق ثلاثاً لا ، بل هذه طالق ، طألت الأولى فلانة ، خضعت كز وحنه منها ثلاثاً ولو قال : لا ، بل هذه طالق ، طألت الأولى فلانة ، والثانية واحدة : لأن في الوجه الأول لم يذكر لهذه حسراً على حدة ، وفي الوجه الثاني ذكر لهذه حسراً على حدة ، والتفريب ما ذكر .

٥٠٠٦- ونحو القديري : إذا قال لها : إن دخلت الدار طألت طالق وطلاق وطلاق لا ، بل هذه ، فدخلت الأولى الدار طألت ثلاثاً ، والله يبي في هذه يعلق التنجيز ، فيه لو قال لها : أنت طالق وطلاق وطلاق لا ، بل هذه ، وقع على الأخيرة واحدة ، وعنى الأولى الثلاث ولو قال لها : إن دخلت هذه الدار لا ، بل هذه الدار الأخرى ، طألت طالق ، معنى طألتها بدخول الدار الأخرى لا عبرة لأن قوله : إن دخلت هذه الدار مجرد شرط ، وأرجوع عنه صحيح . وبقوله : لا ، بل هذه ، رجع عنه ، وأقام نداء الثانية مقام الدار الأولى ، فهذا معلق طلاقها بدخول الدار الأخرى .

٥٠٠٧- ولو قال لامرأته : أنت طالق واحدة لا ، بل ثلاثاً إن دخلت الدار ، طألت واحدة للحال ، ووقع طلاقه عند دخول الدار إن كانت المرأة مدخولاً منها : لأن بقوله : لا ، بل ثلاثاً إن دخلت الدار ، رجع عن إتمام الواحدة . وأنه لم يحدد ، بل من الثلاث في إتمامها ، والرجوع عن الواحدة لم يصح ، وإقامة الحسنة بما بقى من الثلاث مقام الواحدة قد صحت ، إذا كانت المرأة مدخولاً بها .

٥٠٠٨- ولو قال لها : إن دخلت الدار ، طألت طالق واحدة لا ، بل ثلاثاً ، لم تطلق شيئاً حتى تدخل الدار ، وإذا دخلت الدار طألت ثلاثاً ، سواء كانت مدخولاً بها أو لم تكن فترق بين هذه وبين ما إذا قال لها : أنت طالق واحدة لا ، بل ثلاثاً إن دخلت الدار ، ومضى المسألة المشقة ، والفرق أن في المسألة المشقة ذكر بقوله : لا ، بل ، خبراً على حدة ، فلم يصح خبر الأول خبراً ، بل اعتبر : لا ، بل مقهوراً عنه ، فوقع الواحدة للحال ، وتعلق الباقي بالاحول . أما في المسألة الثانية لم يذكر لقوله : لا ، بل ، خبراً على حدة ، فحصل خبر الأول خبراً ، والأول تعليق وكذا الثاني ، فتعلق الكس بالاحول .

٥٠٠٩- وفي المشقة : إذا قال لها : أنت طالق لا ، بل طالق ، فهي طالق نسبي ، وكذلك لو قال : أنت طالق واحدة لا ، بل واحدة ، وكذلك لم قال : أنت طالق واحدة لا ، بل

طالق واحدة لو كذلك لو قال: واحدة لا، بل طالق واحدة<sup>(١)</sup>.

٥٠١٠- وذكر فيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال لها: أنت طالق لا، بل أنت، فهي طالق واحدة بالكلام الأول، ولا يلزم ما بالكلام الثاني أمي إلا أن يوى، ولو قال: أنت طالق لا، بل أنتما، لزم الأولى تطليقتان والأخرى واحدة.

٥٠١١- وإذا قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق لا، بل عبدي حر، ذكر هذه المسألة في المتن في موضعين، قال في موضع: لا يعتق العبد إلا بعد التزوج، وقال في موضع آخر: العبد حر السعة وإن تزوج فلانة فهي طالق، وذكر عقبه إذا قال: <sup>(٢)</sup> إن اشتريت فلانة فهو حر لا، بل فلان، يعني عبداً آخر له في ملكه، لم يعتق عبده حتى يشتري العبد لذي حلف بعقه، وأشار إلى المعنى فقال: لأن هذا شيء واحد، وطلاق المرأة غير عتق العبد.

٥٠١٢- وفي الأصل: لو قال لها: كذب طلقك أمس واحدة لا، بل نسيت، وقعت ثنتان، لأن كلمة لا، هي الإخبارات تستعمل لتقدير الأول وإلحاق الزيادة به، يقول الرجل: حلفت حجة لا، بل نسيت، ويصير كأنه قال: طلقك ثنتين، وكذلك<sup>(٣)</sup> في الإثبات - والله أعلم -.

(١) أنت سراب ز ف .

(٢) أثبت من النسخ التي عنتنا.

(٣) وفي ما أوردنا: ولا تثبت في الإثبات.



## الفصل الحادي عشر في إضافة الطلاق إلى الأوقات

٥١٣ يجب أن يعلم بأن الطلاق إذا أضيف إلى وقت، ينصرف إلى وقت في المستقبل، حتى إن قال لامرأته: أنت طالق يوم الجمعة، ينصرف إلى الجمعة الآتية؛ لأن المقصود من الإضافة تأخير الحكم إلى الوقت، إضافة إليه، وإنما يأتي التأخير في المستقبل لا في الماضي. وإذا وجد الوقت<sup>(١)</sup> في الماضي لم يوجد الصفة التي ذكرها الحائض، لا يقع الطلاق، وهذا ظاهر. وإذا وجد الوقت المضاف إليه الطلاق مع الصفة التي ذكرها الحائض، يجعل المضاف كالمرسل إذا صححت، لإضافة، كما في المعلق بالشرط يجعل عند وجود الشرط كالمرسل. فيعد ذلك إذا كان المعلق والمضاف طلاقاً صحيحاً قابلاً للتفريع، كان المرسل طلاقاً صحيحاً يقع، وإذا وقع الطلاق ينزاع غيب الشرط وعيب الوقت المضاف؛ لأن الحكم يتأخر عن سببه، وإنما يوجد السبب بعد الشرط وبعد الوقت؛ لأن المعلق والمضاف كل واحد منهما ليس بسبب لتعلل، وإنما يصير سبباً عند وجود [الشرط، وعند وجود] الوقت، وإذا كانت السببة محلقة بوجود الشرط والوقت؛ كانت النسبة متأخرة عن الشرط، والحكم يتأخر عن السبب، فيكون متأخراً عن الشرط والوقت ضرورة.

وإذا أضيف الطلاق إلى وقت سابق على فعل مسمى، ووجد الوقت بوصف أنه سابق على الفعل المسمى، فانتطاق وقوعه لا يتأخر عن ذلك الفعل ولا يسبقه، بل يقارنه إلا في الموت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما يأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى.

بيانه في مسألة ذكرها في الزيادات: إذا قال الرجل: إن تزوجت وبت، بل أن [تزوج] عشرة أشهر، فهذا طلاقان، فزوج زينب، ثم مضى شهر، ثم تزوج عمرة، طلقته زينب ولا تطلق عمرة؛ وهذا لأن الفعل المذكور ليس بشرط لوقوع الطلاق؛ لأن الزوج ما جعله شرطاً، بل هو موجود للشرط؛ لأن الطلاق مضاف إلى شهر موصوف أنه قبل الفعل المسمى، ولا بد من وجود الفعل متعللاً بالوقت؛ ليعلم أن هذا وقت سابق على الفعل

(١) وفي "أب ووف": وإذا وجد قبل الوقت في المستقبل.

(٢) أثبت من "أب ووف".

(٣) هكذا في "أب ووف"، وكان في الأصل: وظاً: يزوج.

المسمى، فكان الفعل موجوداً بصفة السببية<sup>(١)</sup> الوقت المسمى، فكان موجوداً المفترط، وموجود الشرط ليس بشرط، فعن حيث إنه موجود للشرط فنال وقوع لا يسميه، ومن حيث إنه ليس بشرط لا يتأخر عنه، فإذا يقع مفعولاً له إلا في الوقت عند أي حقيقة رجع الله تعالى، على ما يأتي بيانه بعد هذا - إن شاء الله تعالى -.

٥٠٦٤ - قال في تيجان الجوامع : وإذا قال الرجل لامرأة لا يملكها : أنت طالق قبل أن تزوجك شهر، سمكت شهرًا، ثم تزوجها، لا تطلق، يجب أن يعلم بأن هذه المسألة على وجهين. إضافة من غير تعليق، وإضافة مع التعليق، والتعقيب لا يخلو إما أن يكون شرط سابق أو بشرط لاحق، وكل ذلك على وجهين. إما أن يكون موثقًا، أو غير موثق، وبصورة الإضافة من غير التعليق في الموت<sup>(٢)</sup> ما ذكره، وإنه لا تطلق إما لأنه أصاف لطلاق إلى وقت سابق، منه فعل مسمى وهو التزوج، فيكون الرفع معارفاً للتزوج (والطلاق لا يبع معارفاً للتزوج<sup>(٣)</sup>، أو لأنه وصفها بكونها طالقاً قبل التزوج وهي كذلك، لأن الطلاق هي الخلق عن القيد، وهي خالية من التقيد قبل التزوج، فهو صادق في هذا الوصف، فلا حاجة إلى الإتيان.

٥٠٦٥ - وصورة الإضافة من غير التمس في الوقت المطلق، إذا قال لامرأة لا يملكها : أنت طالق قبل أن تزوجك، فنزوحها بعد ذلك لا تطلق أيضاً، لأن هذا إيشاع للمحال. والأصل أن الطلاق إذا أضيف إلى المرأة قبل الفصل المسمى فيه مطلقاً يكون إيشاعاً للمحال، كما في قوله : أنت طالق قبل قدوم فلان، فإن هناك بيع الطلاق غلب للمحال. قدّم فلان، أو لم يقدّم، ولا كان هذا إيشاعاً للمحال يظن لعدم الملاقاة.

٥٠٦٦ - وصورة الإضافة مع التعليق والشرط<sup>(٤)</sup> سابق في الوقت إذا قال بها : إن تزوجتك فأنت طالق قبل أن تزوجك شهر، فنزوحها بعد ما مضى شهر من وقت حده المقتاة طلقت، كذا ذكره في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى.

٥٠٦٧ - وذكر في رواية أبي حفص وقال : طلقت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، عقد أنشأ إلى الخلاف، لكن لم ينص عليه. وذكر في طلاق الجوامع الإضافة مع التعليق في المطلق، وصورتها : إذا قال لامرأة لا يملكها : إن تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك، ولم يوثق

(١) في ب و ف و م. موجوداً بصفة تعليلية

(٢) هكذا في ب و ف و م. وكان في الأصل و ط. موثق

(٣) أثبت في ب و ف و م.

(٤) في م. بشرط سابق في الوقت

بأن لم يغل : قبل ذلك بشهر ، ثم تزوجها ، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : لا تطلق ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تطلق .

من مشايخنا من قال : اختلاف في المطلق ، فأما في الموقت تطلق بلا خلاف ، كما ذكر في رواية أبي سليمان ، وعاشم على الخلاف في المطلق والموقت جميعاً . لأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه على الطلاق بشرط التزوج ؛ لأن كلمة "إن" وإذا كلمة شرط ، ثم أضافه إلى ما قبل الشرط مطلقاً أو موصوفاً بأنه قبل الشرط بشهر ، فيصح من الوقت ما في تصحيحه تصحيح هذا التعليق ، ويلغو ما في تصحيحه بإبطال هذا التعليق

قلنا : وفي تصحيح القبلية في المطلقة والموقتة بإبطال هذا التعليق ، لأنه متى تعلق الطلاق بالزوج ، يقع الطلاق بعد ولا يقع قبله ، فغنى الإيقاع بإبطال هذا التعليق ، فأبطلنا ذكر القبلية في المطلقة والموقتة ، وليس في اعتبار الشهر في الموقتة بإبطال هذا التعليق ، فاعتبرنا الشهر في الموقتة ، وبعبارة تقدير المسألة في المطلقة : إذا تزوجك فأنت طالق ، وفي الموقتة : إذا تزوجتك بعد شهر فأنت طالق . ولو نص على هذا يصح التعليق ، ويقع الطلاق بعد ما وجد الشرط وهو التزوج بالمطلقة ، في أي وقت وجد التزوج ، وبعد الشهر في الموقتة . كذا هنا ، بخلاف مسألة أول الباب ؛ لأن هناك ما يجعل التزوج شرطاً (لجعل موجد) للشرط<sup>(١)</sup> ، فيكون وفوق الطلاق مقارناً للتزوج .

ولأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . أن المعلق بالشرط والمضاف إلى الوقت ، بعد وجود الشرط والوقت بمنزلة المرسل ، فيصير بعد التزوج كأنه قل : أنت طالق قبل أن تزوجك بشهر ، وإنه باطل لا وفوق له ، فكذلك إذا كان معلقاً . وما قال من المعنى : فهو صحيح إذا صح ذكر التعليق ، حتى يلغو ذكر القبلية ضرورة صحة التعليق ، والتعليق هنا لم يصح ، فكيف يلغو ذكر القبلية ؟ وهذا كله على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى : إن اختلاف في المطلق والموقت خلاف واحد ، وعلى قول<sup>(٢)</sup> بعض المشايخ : إن الخلاف في المطلق ، وفي الوقت يقع الطلاق بلا خلاف ، يحتاج أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى الفرق بين المطلق وبين الموقت .

والفرق أنه في الموقت القبلية صفة الشهر ، لا صفة الطلاق ؛ وهذا لأن صفة الطلاق كما

(١) ومن ساء وأمه ولم : بالتزويج .

(٢) أثبت من ب و ف .

(٣) وفي ب و ف : أعاد على قول .

هو مدكور، والتشهير أيضا مدكور، والفتية منه يصلح صفة للطلاق، ومصادره المرأة طالق قبل النكاح شهرا، يصلح أربعة للشهر، ومصادره: لا أثر وأجلك، وفيه مدعي شهر فداء من ذواته، لقائه، فجعلها صفة للشهر حتى يصح التعليق، بخلاف التعليق، لأن الفتية منك صفة الطلاق، لأن المدعي هو ذلك الطلاق [إلا غيراً]، وإنما صدرت الفتية في المطلقة صفة الطلاق، على التعليق، لأن التعليق طلاق باطل، فهذا هو المقبول، لكن ما فاءه عامة المشايخ رحيمهم الله تعالى أصبح، لأن الفتية ما صلحت صفة للطلاق وصفة للشهر، وقع الشك في صحة التعليق في رفع الطلاق، ولا يصح ولا يقع بالثبات.

٥٠١٨ - صمد الإصافة مع التعليق والشرط لا هو في المرفق والمطبخ، إذا عمل لأحبيه: أب طالق، فمثل أن أثر وأجلك، أب طالق قبل أن أثر وأجلك شهرا، إذا تزوجك، ونزوحاً، لأن نص فيه غير صحيح رحمه الله تعالى، وقد اختلف المشايخ رحيمهم الله تعالى فيه، قال بعضهم: لا فرق بين ما إذا كان الشرط لاحقاً، وبين ما إذا كان الشرط سابقاً، والله ما، شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: لأن أول الكلام يتوقف على آخره، إذا وجد في آخره ما يعبر حكم أوله، ويصير كأنه تكلم بكلمة واحدة، ونحو هذا المعنى تقدير الشرط وتأخير، سواء.

ومعظم قائلوا: حينما يقع الطلاق ملاحقاً، ويلزم مال حرم الإسلام على التردى رحمه الله تعالى، ووجهه أن قوله: أنت طالق قبل أن أثر وأجلك شهرا، موجه وقول الطلاق مقترناً بشرط، وإذا دخل عليه الشرط أوجب تأخير، ومن سروره بطلاق صفة لفتية، فذلك عند التراجع: أنت طالق، فإما إذا تقدم بشرط، فالشرط ما أوجب تأخير الجماء، ولكن آخر، وتأخر عن الشرط، لأن المختلف تكلمه بعد الشرط [لا] لأن الشرط أوجب تأخير، وإذا لم يكن تأخير الحزن بحكم الشرط، لم يكن من فيه بونه بطلاق صفة لفتية، فيصير كذا عند التراجع: أنت طالق قبل أن أثر وأجلك [أب طالق قبل أن أثر وأجلك شهراً]، وهذا لا يقع الطلاق فكذلكها.

(١) مكتفي برفد.

(٢) وفي رواية: لا أثر.

(٣) وفي رواية: فيصير بطلاق التراجع.

(٤) مكتفي برفد.

(٥) أمر به المفسرون سلفه من الأصول والفتاوى من مذهب.

٥٠١٩- هذا كله إذا حصل الإيجاب في غير الملك ، ما إذا حصل الإيجاب في الملك منه صور ، من جملة ذلك ما ذكر في المتن "إذا قال لامرأته : إن دخلت الدار ، فأنت طالق قيل أن تزوجك ، فهي طالق إذا دخلت الدار ، وكذلك إذا قال لها : إذا جاء غد فأنت طالق قيل أن تزوجك ، أو قال نية : أنت طالق غداً قبل أن تزوجك ، فهي طالق عدلاً ، وقال في الجامع الصغير : "إذا قال لامرأته : أنت طالق قبل أن تزوجك ، أو قال لها : طلقته قبل أن تزوجك ، لا يقع شيء - وفيه أيضاً إذا قال لها : أنت طالق أمس ، وقد تزوجها اليوم لا يقع الطلاق ، وإذا تزوجها أول من أمس - يقع الساعة واحدة .

٥٠٢٠- وفي "جامع الكبير" : وإن قال لامرأته : أنت طالق قبل دخولك الدار بشهر ، أو قال لها : أنت طالق قبل قدم فلان بشهر ، فدخلت الدار ، أو قال : قدم فلان قبل تمام أشهر من وقت البعث ، لا تطلق ؛ لأن الطلاق [المنقصف] إلى وقت موصوف بصفة ، ينصرف<sup>(١)</sup> إلى وقت في المستقبل . ولم تدخل الدارين تمام الشهر ، أو قدم فلان تمام أشهر من وقت البعث ، يقع الطلاق ؛ لأنه يصير قائلاً عند تمام الشهر ، وعند قدم فلان ، أنت طالق قبل هذا الشهر . ومن قال لامرأته : أنت طالق قبل هذا بشهر ، تطلق في الحين .

ثم عند علماء الثلاثة رحمهم الله تعالى : يقع الطلاق مقارناً للموت ، ويقتصر الوقوع على وقت القدم والدخول ، حتى لو شاعها في وسط الشهر . ثم دخلت الدار ، أو قدم فلان تمام الشهر وهي في العدة ، لا يظهر بطلان الختم ، خلافاً لفرع حرمه الله تعالى .

٥٠٢١- وإن قال لها : أنت طالق قبل موت فلان بشهر ، فمات فلان تمام الشهر ، فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقع الطلاق مقارناً للموت ، ويقتصر على وقت الموت . وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الطلاق في آخر جزء من أجزاء حياته ، ويستند إلى قول أشهر أو على قول وفر رحمه الله تعالى يقع الطلاق مقارناً للموت ، ويقتصر على وقت بعد الموت ، ويستند إلى قول أشهر<sup>(٢)</sup> .

٥٠٢٢- وشذوذاً بخلاف من أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله تعالى إنما يظهر فيما إذا قال لها : أنت طالق قبل موتي بشهر (أو قال : قبل موتك بشهر)<sup>(٣)</sup> . فعلى قولهما لا يقع ؛ لأنه لو وقع الطلاق بهذه الميعين ، وقع غداً بموت أحد الزوجين ، ولا وجه إنبه ؛ لأنه

(١) أثبت من النسخ لوجوده غشاً .

(٢) ما بين المقربين سابق من الأصل وأنبأه من طوموف .

(٣) ما بين المقربين سابق من الأصل وأنبأه من طوموف .

حال زوال الملك، والطلاق لا يقع في حال زوال الملك. وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقع الطلاق؛ لأن عنده الطلاق يقع في آخر حين من أجزاء حياته، أي تلك الحال التي كانت وقت فصل أنفسهما بقرآن بمقارنة الوقوع للقدم والدحول (الموت)، وبالاقتصار في الأفضل كلها، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال بمقارنة الوقوع للدحول والقدم<sup>(١)</sup> وبالاقتصار فيهما، ويسبق الوقوع لموت (والاستناد<sup>(٢)</sup> فيه).

فيهما بقرآن هذه الأدلة لا تروى من وجه من وجهات إمامنا، وظاهراً من طريق الوجود، ويقع وقوع الطلاق عليهما؟ معرفت من وجه من حيث<sup>(٣)</sup> إلا المزوج ما ذكرها بحرف الشرط، ولكن أصاب الطلاق إلى زمان موصوف، بأنه في هذه الأفعال يشهر، فكانت هذه الأفعال معرفة (إما بأن أشهر السابق بهذه الصفة، ولو كانت معرفة<sup>(٤)</sup> من كل وجه، أوقع الطلاق من أول الشهر من كل وجه، أوقع الطلاق بعدها مقصوداً عليها من كل وجه، كما لو قال لها: أنت طالق قبل رمضان شهر، فإن هناك يقع الطلاق في أول شعبان من كل وجه، ولو كانت شروطاً من كل وجه لوقع الطلاق بعدها مقصوداً عليها من كل وجه، كما لو ذكرها بحرف الشرط صريحاً، بأن قال: إن قدم فلا، إن مدت فلا، إن دخلت فلا، فأنت طالق قبل ذلك شهر، فإذا كانت شروطاً من وجه من وجهات، من وجه قلنا بالوقوع بهما عملاً بالشرطية، وغنا: بالاستناد عملاً بالعرفية.

والأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموت يسبب شرطاً لوقوع الطلاق؛ لأن الموت أمر لا يدخل تحت الأمر والهي، وما لا يدخل تحت الأمر والهي لا يصلح شرطاً لوقوع طلاق؛ لأن المقصود من الأبدن الشيء عن إيجاد شرط وقوع الطلاق، فهذا ما لا يدخل تحت الأمر والهي<sup>(٥)</sup> يعلم أنه لم يعد بهما الشيء عمياً فلا يكون شرطاً، ويكون ذكره لتعريف الوقت المضاد إليه الطلاق، والتعريف حاصل قبله (بحر جزء من أجزاء حياته؛ لأن آخر جزء آخر أجزاء حياته يتصل بموته، بتقدير الله عز وجل لا يتصل عنه، إلا أن لا نعرفه آخر جزء من أجزاء حياته إلا بالموت، قلوت موكناً وجود ذلك الجو، قل<sup>(٦)</sup>، فهو معنى قولنا إن التعريف

(١) أتت من الشيخ في عمدة

(٢) هكذا في س، وكان في الأصل: طاً، والاسماء.

(٣) أتت من الشيخ في عمدة

(٤) ما بين المرفوعين ما فط من الأعمس وأثبتته من ط وم و ف

(٥) أثبت من الشيخ في عمدة

(٦) أثبت من الشيخ في عمدة

حاصل قبل الموت بأخر جزء من أجزاء حياته [فيقع طلاق باخر جزء من أجزاء حياته]، ويستند إلى أول الشهر، بخلاف القديوم والدخول وما عداها، لأن هذه الأشياء تدخل تحت الأمر والنهي، فأمكن جعلها شرطاً بعدد ما شرطاً، فيقع الطلاق عندها مقصوداً عليها، على ما ذكرنا، هذه النكته منقول عن القاضي الإمام الكبير أبي زيد رحمه الله تعالى.

٥٠٢٣- وروى قال لها: أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر، فمات أحدهما قبل تمام الشهر، لم تطلق هذه اليمين أبداً؛ لانعدام الوقت المضاف إليه الطلاق وهو شهر بعد اليمين مرصوب بأنه قبل موتيهما، وإن مضى شهر من وقت اليمين، ثم مات أحدهما طلقاً، ولا ينتظر موت الآخر؛ لأن موت أحدهما لينتف بوجوه الوقت المضاف إليه الطلاق، وهو شهر قبل موتهما، متصل بأخره موت أحدهما؛ لأن اتصالهما باخر الشهر إما يكون موافقاً معاً، واخر من بينهما بالشهر يمنع عاقبة فسقط اعتناء التقاوية، وتعلق وقوع الطلاق بومض استندم على المولين، بشرط اتصال أحدهما به.

٥٠٢٤- وروى قال لها: أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر، فقدم أحدهما تمام الشهر من وقت اليمين، سبق قدم، لأخر بعد ذلك طلقاً، لأن وجود لغيره من معاً يمنع عاقبة فسقط اعتباره. وبقي الطلاق مضافاً إلى شهر بعد اليمين، متصل به قدوم أحدهما الآخر، فنصل مطلق الوقت، وهو طهر ما، قال لامرأته: أنت طالق قبل يوم الأصحى والضر شهر، وإذ تطلق إذا أمل حمل، فمات، لأن انقضاء مع الأصحى لا يرحدان معاً، وتعلق وقوع الطلاق بصفة التقدم، واعتبر اتصال الشهر بأحدهما من الآخر، كذاهما، وصار موتهما وقدومهما من حيث إنه يمكن قبهما بانقضاء الشهر بأحدهما سواء، لأن الفرق بينهما أنه إذا مات أحدهما تمام الشهر، يقع الطلاق ولا يتوقف وقوعه على موت الآخر، وإذا قدم أحدهما بعد تمام الشهر لا يقع الطلاق، بل يتوقف وقوعه على قدوم الآخر.

٥٠٢٥- قال في الجامع أيضاً: إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق قبل أن تحبسي حبضة بشهر، فمكث بعد هذه المقالة شهراً، ثم رأت الدم يوماً أو يومين في أيام حبضها، فزها لا تطلق، لم يتمد باب الدم ثلاثة أيام، وإذا تكرر، يحكم بوقوع الطلاق من حين رأت الدم؛ لأن تمديد الدم ثلاثة أيام يشق أن الفرش كان حبساً من وقت الرؤية، فبينما يكون هذا الشهر شهر قبل حبضه، ولا يتوقف وقوع الطلاق على الطهر وإن ذكر الحبيصة مع الهاء، وإيها مع الهاء اسم للتكامل عنده؛ لأنه ما جعل الحبيصة شرطاً، بل جعله معرفة للوقت المضاف

إليه لطلاق، وقد حصل التعريف بمعنى ثلاثة أيام وإن لم تظهر. ثم إذا وقع الطلاق عليها من حين ما رأت الدم، لا يثبت أنه يقتصر على قولهما، استدلالاً بطلاقه من الموت، وقامده على ما مر. وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف، المشايخ رحمهم الله تعالى فيه. بعضهم قالوا: يستند، والخص، بالموت، وبعضهم قالوا: لا يستند، والخص، بالنفوس. من حيث إن الخبطة معممة بها على خص الأم جود كالنفوس بخلاف الموت.

٥٠٢٦- قال في الجامع: "أيضاً: وإذا قال لا امرأت. أتت طالق ثلاث قبل موت فلان شهر، ثم إنه خالفها على مال قبل تمام الشهر، ثم مات فلان لتسام الشهر، فالمسألة على وجهين: إن لم تكن المرأة في العدة يوم مات فلان، بأن كانت غير مدخول بها، أو كانت مدخولاً بها إلا أنه انقضت عدها، بوضع الحمل قبل تمام الشهر، لا يقع عليها شيء من انطباق المصنف. أما عندهم فلأن الطلاق يقع عند الموت مقتضياً على حالة الموت، فيسقط قيام الملك ضد الموت ولم يوجد، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الطلاق في آخر حرمه من آخره الخية ويستند، فلا بد من قيام الملك في آخر جزء من أجزاء الحياة؛ حتى يقع، ثم يستند، ولم يوجد. وإن كانت في العدة يقع الطلاق، غير أن عندهما يشترط الوقوع على وقت الموت، فلا يثبت بطلاق الخلع، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يستند، فثبت أن حين حالها لم يكن له عليه ملك، فثبت بطلاق الخلع، وكان عليه أن يرد ما أخذ منها؛ لأنه تبرأه أخذ ما أخذ، بغير حق.

ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن العدة تعسر من أي وقت، ولا نكح أن على قولهما تعسير العدة من وقت الموت؛ لأن عندهما يقع انطلاق مفسوراً على وقت (العدة) ". وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى تعسر من وقت الموت، وعند الشيوخ الإمام الفقيه على الراي تعسر من أول الشهر، وهذا ما عسى أن يحد على الراي الطريق في وقوع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه الصورة طريق الظهور من كل وجه، ومعه أن الموت يظهر أن الطلاق كان واقعاً من أول الشهر من كل وجه، وكان بطلان على محمد رحمه الله تعالى فيما ذكر من اشتراط قيام

(١) وفي ٥٠٢٥ ر ٥٠٢٦ يستند كالنوم.

(٢) وهي ب وأب في الجامع الصغير، وفي د: الجامع الكبير.

(٣) فكأن في د وأب، وكان من الأصل والله الموت.



العدة الأولى، فان العتبات نورى الثلاث، لأن عتبات الطلاق يقع من أول الشهر من كل وجه، فلا يصح لأشهر ما قديم بعدة المدخلات.

والدليل على أن طريقة الظهور من كل وجه عدة أي حنفية ووجهة الله تعالى، أن محمداً رحمه الله تعالى ذكره بطلان الخلع على فوته، لو كانت العدة قائمة وقت الموت، ثم كان طريقه طريق الاستثناء لما قال بطلان الجميع؛ لأن الجمع بعد وقته لا يحتمل إطلاقاً<sup>(١)</sup>. والدليل عليه أيضاً حنفية رحمه الله تعالى قال: لو وطئ بعد الحيض، لم مات فلان إن شاء الله الشهر، ثم لم يمت بعد، ولو كان طريقه طريق الاستثناء لزمه العقر؛ لأن الاستثناء لا يظهر في حق المستوفى والوطء، وهذا من نكحة النكاح الإمام أبي زيد، يسير إلى ما بعده على الرأى، لو كانه كان يحمل إلى ما قاله على الرأى<sup>(٢)</sup>.

وعند عامة المتأخرين لطريق عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى طريق الاستثناء وهو الوازع لعدم من وجه، ومن أول الشهر (من وجه)، ولما كان الطريق عند عادة المتأخرين الاستثناء بعد العدة من وقت الموت؛ لأن عتبات الوقوع في الحال تحت بعدة لمحال<sup>(٣)</sup>، وباعتبار الوقوع من أول الشهر (تحت العدة من أول الشهر)<sup>(٤)</sup>، فيجب نحن احتياطاً، وكصحيح ما عليه عامة المتأخرين.

وأما تخرج مسألة الخلع فتقول: باعتبار الحال يصبح ما يصح من الخلع، وباعتبار أول الشهر لا يصح، فلا يصح بذلك والاحتياط، بهذا تبين أن لا نقول بطلان الخلع بعد صحة ونفاذه، بل نقول بصحته بآخرك. وأما مسألة اعتبار قبة الأصل في ضمان منافع الفسخ لعقر، لكن من إلى المسمى حال قديم ملك انتكاح من كل وجه، فإذا ظهر روال فثبت من أول الشهر من وجه، بقى مصححاً بما لا يضره الأصل.

٥٠٢٧ - ومن المتفق أن من محمد رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته: أنت طالق فيل

عقد، أو قل فدام فلان، فهو قسبل ذلك بطريقين؛ لأن قيل (وفته)<sup>(١)</sup>، قال الحاشية أبو

(١) ثبت من ب و ت و ج

(٢) هكذا في ب و ج، وكان في الأصل: والله الطلاق

(٣) ثبت من ب و ج و د

(٤) ثبت من ب و ج و د

(٥) هكذا في الأصل، وكان في ط: لأن قيل بول، وكان في ب و ج: لأن قيل بول، وعمر هذه

لعدة زائدة لا تطلق له من مسألة المذكورة.

الأنفس وجماعة الله تعالى هذا الخبر . في قوله : فيل قدوم علل ، غير مستقيم ، والصحيح أنه يقع الطلاق إذا قدم علل .

**نوع آخر في إضافة الطلاق إلى الوقتين وإلى أحدهما وفي تعليل المطلق بالفعلين  
ويأخذهما وفي جمع بين وقت وعلل :**

بعد أن يعلم بأن المطلق انصاف إلى أحد الوقتين يقع عند أحداهما . لأن الزوج يوقع الطلاق في أحد الوقتين . ولو وقع الطلاق عند أولهما كان له صفة الطلاق في الوقتين ، لأن الروح توضع ، فعلى أحد ، وصفة : الأخط ، والأسطر ، وهو التمجيس والتأخير ، فإن المخرج أخف من العجل ، والأصل في مثل هذا أن يتعين ذكره ، مع أن أخف ، لأنه متضمن ، ولهذا قالوا : إن من حال الأمر أنه ، أنت طالق مطلقاً أو واحداً ، يقع في حدة ، وكذلك قبله . فمن قال : لا مرثية : أنت طالق بمنزلة أو ، جمعي ، يقع طلاق رجعي ، وطريقه ما مضى .

٥٠٢٨ - بيان هذا الأصل فيما إذا دل الأمر أنه ، أنت طالق عند أحد ، فإب تعلق بعد غد ، ثم قلنا : إذا دل الأمر ، أنت طالق عنداً أو رأس الشهر ، فإنه يقع الطلاق عند آخرهما ، إلا إذا دعي أنه يقع بكل وقت نظيف ، فحينئذ يقع الطلاق عنداً ، و نظيفاً ، فإذا دعي أنه يقع ما بينهما لقطع بقائمة حرف الواو مقام أو ، ويعبر بتقدير استأنف . أنت طالق عنداً وبعد غد ، أو بضمير كلفة في . ويعبر بتقدير المسألة كأنه قال : أنت طالق في عدة في بعد غد ، وانصاف إلى وقتي يقع بأولهما ، لأنه وصفها بكونها معلق في الوقتين ، وإنما تكون مع صرفها المطلق في الوقتين . وإذا وقع الطلاق بأولهما

٥٠٢٩ - وإذا وقع المطلق عند وجود أولهما ، لا يقع عند رجوع آخرهما غيره . ثم يمكن أحد الأمرين كأنه ، أو كان أحدهما كأنه ، بدأ بالكس ، ففي أحدهما حينما يقع طلاق واحد عند وجود أولهما . بيان هذا الأصل فيما إذا لم يكن أحد الوقتين كأنه ، أن يقول لها : اليوم . أنت طالق عنداً أو بعد عدة ، وبينه فيما يتأكل أحد الأمرين كأنه ، وبدأ بالكس أن يقول لها اليوم . أنت طالق اليوم رأساً ، فإنه يقع الطلاق مع عدمه ، فكلمة . ولا يقع عليه في أحد شيء . لأنه قد ، ما يكون استأنفاً من الوقت الكثير والاني ، وهي الطالفة التكالفة في الوقت الكثير ، ينسحب المطلق في الوقت الكثير . لأن ، فلا تسرورة إلى إجماع إطلاق الأمر في الوقت الثاني

٥٠٣٠ - وعلى هذا: إذا حال لها من الليل: أنت طالق في ليلتك ونهارك، يقع عيبا الطلاق ساعة ما قال هذه لقائه، ثم لا يقع في النهار، ثم، وهذا إذا لم يكن له ثمة، فإن لم يزل أن يقع نكاح وقت تطليقه، كان كما نبهنا: لما قلنا في مجموع النوازل: إذا قال لها: أنت طالق اليوم عدًا، يقع واحدة اليوم وأخرى غدًا.

٥٠٣١ - وأما إذا كان أحد الوقتين كائنًا وبدأ بالآخر، فإنه يقع بكل وقت تطليقه، لأن حال لها اليوم: أنت طالق غدًا واليوم، يقع واحدة ساعة ما تكلم به، ويقع أخرى غدًا، وكذلك إذا قال لها في الليل: أنت طالق في نهارك وأهلك، يقع واحدة ساعة ما قال هذه القاءة، ويقع أخرى إذا طبع العجم: لأنه وصفها بكونها ضابطًا في الوقت، لأن ابتداءه، وعطف عليه الوقت الكس، وهي بالطلاق الواقع في الوقت الآخر لا تنصف بكونها طلاقًا في الوقت الكائن.

٥٠٣٢ - ونحو قال لها ليلًا: أنت طالق في ليلتك وفي نهارك، أو قال لها نهارًا: أنت طالق في نهارك وفي ليلتك، طلقت في كل وقت تطليقه: لأنه جعل كل وقت شرطًا على حدة فاستمر عطفه على حدة، وفيما تقدم جعل الوقتين طرفًا واحدًا فاكتمر بتطويف واحد. وعلى هذا إذا قال لها: أنت طالق ليلًا ونهارًا، أو قال: في الليل والنهار، لا يقع إلا واحدة. ولو قال: في الليل وفي النهار، يقع تطلقان.

٥٠٣٣ - وعلى هذا: إذا قال لها: أنت طالق في ليلتك ونهارك، في قيامك وقعودك، لم يقع ما لم يوجد. ولو قال: في أكلك وفي شربك، في قيامك وفي قعودك، قبيها وجد يقع: لأنه جعل كل فعل شرطًا على حدة، فإن بوي طلبة واحدة في قوله، في ليلتك وفي نهارك، دين جميع بينه وبين الله تعالى: لأنه بوي ما يحتمله نطقه، وذلك [بحرف] "كلمة في".

٥٠٣٤ - وفي: لو أدر ابن ساعة - عن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال لامرأته: أنت طالق بالنهار والليل، إذا قال لها ذلك نهارًا: طلقت [واحدة، وإن قال ذلك ليلًا: طلقت] (١) نلتين، ولو قال لها ولم يدخل بها: أنت طالق غدًا واليوم، طلقت الساعة واحدة، فإن تزوجها اليوم طلقت إذا جاء غد، ولو لم يتزوجها اليوم حتى جاء غد، ثم تزوجها لا تطلق.

٥٠٣٥ - وأما إذا كان أحد الوقتين كائنًا والآخر مانسبًا، لم يضر هذه المسألة في

(١) بوي ط... وتفت إذا قال لها: أنت طالق في الليل... إلخ

(٢) هكذا في م، وكتاب في الأمري مذهب في

(٣) ما بين العفو من مذهب من الأعرس وأبشاه من طرم وف

الأصول، وإنما ذكرها في الترادف، ووضعها في غير مدخول بها، فقال: إذا قال لها: أنت طالق أمس واليوم، فهي واحدة؛ لأننا لو أوقفنا "أمس بها طلاقاً، فمأسمى بعد ذلك يكون باطلاً، ونحو قال: أنت طالق اليوم وأمس [كانت طائفتين]، كأنه قال لها: أنت طالق اثنين. وفي مجموع النوازل إذا قال لامرأته: أنت طالق اليوم وأمس، فهي واحدة، هذا هو الكلام في المضاف.

جنا إلى المعلق فتقول: المعلق بأحد الفعلين يقع بأوليهما؛ لأن الخالف جعل أحد الفعلين شرطاً، وإنما يكون أحدهما شرطاً إذا وقع الطلاق بأوليهما ٥٠٣٦ - بيان هذا الأحسن إذا قال لها: أنت طالق إذا جاء رأس الشهر، أو إذا قدم فلان، فأيهما وجد أولاً يقع الطلاق، ثم لا يقع عند الآخر شيء؛ لأن المعلق طلاق واحد إلا أن يتوى أن يقع بكل فعل، تطليقة، فيكون كما توى، لأنه نرى ما يحتمله لفظه؛ لأن أو يذكر بمعنى الواو، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَخْضَرَّ كُنَّا مِنْ الْأَرْضِ نَبْيُوهَا أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَعِيبٌ﴾<sup>(١)</sup> معناه: وتكون لك، وبعبارة تقدير المسألة: أنت طالق إذا جاء رأس الشهر، وإذا قدم فلان.

٥٠٣٧ - وأما المعلق بالفعلين فهو على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون الجزاء مقدماً على الفعلين، فإنه على وجهين: إما أن ذكر للثاني حرف الشرط بأن قال لها: أنت طالق إذا قدم فلان، وإذا قدم فلان أمر، هي هذا الوجه أيهما تقدم أولاً يقع الطلاق، ولا يقع الثاني إلا إذا موى ذلك. وأما إذا لم يذكر للثاني حرف الشرط، بأن قال لها: أنت طالق إذا قدم فلان وفلان، هي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقدما. والفرق أن قوله: أنت طالق إذا قدم فلان، بين ثامة؛ لأنه ذكر شرطاً وجزاءاً<sup>(٢)</sup>، فإذا ذكر للثاني حرف الشرط، والثاني نام في معنى الشرطية ناقص في معنى الجزائية، فصار جزاء الشرط الأول جزاء له بحكم العطف، إذ العطف يقتضى المشاركة بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيما هو ناقص، وبعبارة تقدير المسألة كأنه قال: أنت طالق إذا قدم فلان، وإذا قدم فلان آخر فأنت طالق تلك التطليقة، ولو نص على ذلك كان الجواب كما قلنا، فهذا كذلك. وأما إذا لم يذكر للثاني حرف الشرط، والثاني

(١) وهي م ب ر ق و م . لأننا لو أوقفنا بها أمس تطليقة

(٢) هكذا في ف و م و م و م . وكل في الأصل و ط : كان طلاق اثنين .

(٣) (إسراء)، ٩٠-٩١ .

(٤) هكذا في م ب و ح ، وكان في الأصل: وذكر شرطاً وحداً .

ناقض في معنى الشرطية كـ «هو ناقص في معنى الحرائية»، وقد عطفه على الأول محرف الجمع، والجمع محرف الجمع [الجمع] «يلفظ الجمع» نصار كانه قال: أنت طالق إذا قدما ٥٠٣٨- الوجه الثاني: أن يكون الجزء وسط الفعلين بأن قال: لها: إذا قدم فلان فأنت طالق، وإذا قدم فلان، فالجواب به كالجواب فيما إذا قدم الجزء؛ لأن قوله: إذا قدم فلان فأنت طالق، بين ثامه، فإذا كان: وإذا قدم فلان، فقد ذكر لثنائي حرف الشرط، ولم يذكر له الجراء، نصار جزء الأول جزء لثنائي محكم المطلب.

٥٠٣٩- الوجه الثالث: أن يكون الجراء من آخر عن الفعلين بأن قال: إذا قدم فلان، وإذا قدم فلان، وإذا قدم فلان فأنت طالق، لما لم يقدم لا يقع الطلاق، لأن قوله: إذا قدم فلان، ليس بكلام تام من هو شرط محضر، وإذا قال: وإذا قدم فلان، فهذا أيضا شرط محضر، وقد جمع بينهما بدو: الجمع، فصار كالجمع بلفظ الجمع، فكانه قال: إذا قدما فأنت طالق؛ بخلاف ما إذا قدم الجزء أو وسط، لأن هناك الكلام الأول، بين تام على ما ذكرنا، والكلام الثاني تام في [معنى الشرطية، ناقص في] معنى الحرائية على ما سار.

٥٠٤٠- وإذا جمع بين فعلين ووقت، وأضاف إطلاق إلى أحدهما، فون قال لها: أنت طالق رأس الشهر وإذا قدم فلان، فإن وجد الفعل أولا بأن قدم فلان في هذه الصورة أولا، يقع الطلاق ويحمل كأن المضموم إليه فعل آخر، وكان هذا طلاقا معنًا بأحد الفعلين فيقع تأويلهما، وإن جاء رأس الشهر أولا، لا يقع الطلاق ما لم يقدم فلان، ويجعل كأن المضموم إليه وقت آخر، كأنه قال: أنت طالق رأس الشهر، أو وقت قدم فلان، فكان الطلاق مضادًا إلى أحد الفعلين يقع ياخرهما.

وختلف عبارة المسامح رحمهم الله تعالى في بيان العلة، فعبارة بعضهم: أن الجمع بين فعلين وقته من قبلة الوقت متعذر، لما بين الإضافة والتعليق من التضاد، فوجب القول بالشرع فخرجنا السابق؛ لأنه لا مزاحمة له<sup>(١)</sup>، فيعطى له حكمه ويعتزل الآخر تبعًا له، فإن وجد بعض أولا جعل كأن المضموم إليه فعل آخر، وإن وجد الوقت أولا جعل كأن المضموم إليه وقت آخر.

(١) أنت طالق

(٢) هكذا في د

(٣) وفي أ: وأب: ياونهما

(٤) هكذا في د: وأب: وكان في الأمر وط لا ممرحمة

وعبارة القاضي الإمام أبي سعيد المردهي رحمه الله تعالى : أن من أوقع أحد الطلاقين إما لأخف أو الأغلف ، يقع لأخف وقد نفي المضاف إلى الوقت أو بامتنانه ، بل ، وأما من أخف من المضاف ، لأن المضاف أقرب إلى المنع من المعلن ، ألا ترى أن من قال لأمرأته إن حلفت بعقبي هدي ، فأنبت طائقي ، ثم قال نعد : أنت حر غداً ، لا تطلق أمرأته للحال ، كما نرى قال : أعفقت للحال . وكذا انصرف المضاف إلى الغد ، يجوز تعجيله قبل مجيء الغد ، بأن قال : هه عاين أن أقصدق بدهم غداً ، فتصدق اليوم . والنظر للمعلق بمجيء الغد (لا يجوز تعجيله) قبل مجيء الغد ، معمم أن انصاف أقرب إلى التخيير ، فكان المعلق أخف ، فيعتبر الأخف ويلغو الوقت ، ولكن هذه العلة إنما تأتي فيما إذا وجد الفعل أولاً ، ولا يتأني فيما إذا وجد الوقت أولاً .

٥٠٤١ - واستشهد محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ، لا يصح هذه المسألة في الزيادات " بمسألة أخرى فقال : ألا ترى أنه لو قال لها : أنت طالق غداً ، أو إن شئت فقل ماتت البهة ، أنه يقع الطلاق ولا يتظر مجيء الغد ، ويجعل كأن المصوم إلى المشقة فعل آخر ، وكان الطلاق مطلقاً بأحد الفعلين ! وكذا في مسائلنا ، إلا أن بين مسائلنا وبين مسألة الاستشهاد مرقاً ، فإن في مسألة الاستشهاد إذا قامت عن مجامعتها قبل أن تنفذ طائفت غداً ، وهي مسائلنا هذه إذا جاء رأس الشهر قبل أن يقدم فلان ، لا تطلق ما تم يقدم فلان .

٥٠٤٢ - وفي نوادر ابن سماعه . قال : سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول : إذا قال لأمرأته : أنت طالق إن دخلت الدار أو يمد غداً ، تدخلت الدار اليوم ، قال : لا تطلق حتى يجيء ، بعد غد ، قال : وهذا بمنزلة الوقتين . وقال محمد رحمه الله تعالى : إن دخلت الدار اليوم ، طلقت قبل مجيء بعد الغد ، وهذه الرواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى تدخل ما ذكره محمد في الزيادات . وعن أبي يوسف أيضاً : أنه إذا علق الطلاق بوقت (فعل على الشئ ، فهو بمنزلة الفعلين) . قال الحارثي أبو الفضل : يريد به أن الطلاق يقع بأيهما سبق ، وهذه الرواية توافق ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الزيادات (وتمت) " جميع بين الوقت والفعل ، وأصناف الطلاق إليهم ، بأن قال له : أنت طالق غداً ، وإذا قدم فلان ، فهاتان تطلقان تطلق غداً واحدة ، وإذا قدم فلان أخرى ، لأنه لا محالة بين الوقتين وبين الفعل ، حتى يهبط

(١) وفي ب : تعليق .

(٢) أنت من ب و ف

(٣) هكذا في ب و ف ، وكذا في الأصل و م . ومن .

جزء الأول جزءا للناس بحكم العطف، إذ المشاركة إنما نسبت في جنس (واحد لا في جنس)، وقد ذكر للثاني حرف الشرط، ولم يذكر له جزء (فاستدعى نفي جزءا) "آخر، وهو تقدير المسألة كانه قال: أنت طالق غدا، فإذا قدم فلان عاشت طالق تطليقة أخرى، بخلاف ما إذا ذكر فعلين أو وقتين لأن هناك الثاني من جنس الأول، فصار جزء الأول جزءا للثاني بحكم العطف، فلم يستدعى الثاني جزء آخر.

٥٠٤٣- وروى ابن مساعة عن محمد بن عبد الله بن علي فيمن قال لامرأته: أنت طالق الساعة وإذا جاء غدا وإذا جاء بعد غد، فهي طالق الساعة واحدة، وإذا جاء غدا أخرى، ولا ينطق بحجبه ما بعد الغد: لأن قوله: إذا جاء غدا فعل، وقوله: إذا جاء بعد غد فعل آخر، فإنما يقع بأول الفعلين ويسقط اليمين، ألا ترى أنه لو قال: أنت طالق إن دخلت هذه الدار (وإن دخلت هذه الدار)، قد دخلت إحدى الدارين خلقت، وسقطت اليمين: حتى لا ينطق بدخول الدار الأخرى، كذا هنا.

٥٠٤٤- وروى بشر بن أبي روف رحمه الله تعالى فيمن قال لامرأته: أنت طالق اليوم وإن دخلت الدار، فهي طالق من حين تكلم، وإن دخلت الدار أخرى، وهذا وما لو قال لها: أنت طالق غدا وإذا قدم فلان، سواء.

٥٠٤٥- وفي الجامع الصغير: إذا قال لها: أنت طالق غدا انيوم، أو قال: أنت طالق اليوم غدا، فهو مأول الوقتين نفوة به، يريد أنه من الصورة الأولى يقع الطلاق غدا، وفي الصورة الثانية يقع الطلاق اليوم: لأنه أهداف الطلاق إلى وقتين، ولم يذكر بينهما حرف عطف، وفي مثل هذا يقع الطلاق بأوتيهما لمعطاً، ويصير الثاني حشواً ونحواً من الكلام.

٥٠٤٦- وكذلك إذا قال لها: أنت طالق الساعة غداً، يقع الطلاق عيباً في الحان: وإن قال: عبت بهذه الساعة الساعة من الغد، صدق ديانة لا قضاء.

٥٠٤٧- ولو قال لها: أنت طالق انيوم إذا جاء غدا، فهي طالق غداً حين يطعن القدم: لأن قوله: أنت طالق اليوم إيقاع التحال، وقوله: إذا جاء غدا تعييل، فقد أتى بالإيقاع والتعيل، والجمع بينهما متعذر، فلا بد من اعتبار أحدهما وترك الآخر، فتقول: اعتبر

(١) ما بين المعلقين ساقط من الأصل وأنتاه من ظر وف.

(٢) أنت من ف ا ر ب و ا

(٣) أنت من ب ا ر ف ا و ظ

(٤) وف ا ر ب ا لا يوافق في القضاء، ويدعي فيه بينه وبين الله تعالى.

تعتيق الأولى - لا متى اعتبرتوا الإتيان يعلموا قوله : إذا جاء عدوكم فمات ، ولو اعتبرتوا الاعتناء بغيره . اليوم والله كذبة واحدة ، فكأن اعتدوا بالاعتناق الأولى . وإذا اعتبرتوا التعاقب ، ففي ذكر اليوم ومساكنته قال له : أسبغوا إدا جاء غد ، وهذا لا يقع الطلاق ما لم يجيء الغد ، كذا هنا .

٥٤٤ - وفي مجموع التواريخ : إذا قال لها : أنت طالق تطليقة نعم طليقت غداً ، فإنه لا يقع لا غداً ، ولو قال : تطليقة لا يقع طليقت لا غداً ، وقع الساعة . قال : لأنه أحسن من لو وقع وفي المتنبي : إذا قال لها : أنت طالق ، أمس قل شهر ، فإنها تطلق ثلاثاً فوراً رأس كل شهر واحدة ، ولو غار لها : أنت طالق كل شهر ، فإنها تطلق واحدة . قال : لأن في الأول سمياً فصل في التوقيع ، ولا كذلك في الثاني ، ثم قال لها : أنت طالق كل جمعة ، فإن كان له على كل [جمعة] ، ففي ذلك نفس كل يوم جمعة حتى ترضى ثلاثاً ، وإن كان يؤمن على كل جمعة ثم ما بها على الدهر ، فهي طالق واحدة ، وإن لم يكن له بية طليقت واحدة .

٥٤٥ - وفي مجموع التواريخ : إذا قال لها : أنت طالق كل يوم جمعة ، وفي يوم الجمعة ، وهو في يوم الجمعة فإنه يقع الطلاق ، ولا يكون على الجمعة الثانية إلا أن ينوي . وفيه أيضاً : إذا قال لها : أنت طالق كل يوم جمعة ، ولو قال : بعد يوم بعد يوم الجمعة ، يقع الطلاق عليها يوم الجمعة في المسائين جميعاً . ولو قال لها : أنت طالق واحدة كل يوم ، فهي طالق واحدة كل يوم ، وكذا إذا قال لها : أنت طالق كل يوم ، واحدة .

٥٤٥ - ولو قال لها : أنت طالق شهر أعين هذا اليوم ، أو سوى هذا اليوم ، كان كما قال وكانت طليقتاً بعد هذا اليوم ، ولا يسميه هذا قوله : إلا هذا اليوم ، فإنها تطلق من تكلم . وقوله : هذا الشهر إلا هذا اليوم ، طليقتاً هذا قوله : شهر إلا هذا اليوم ، والعرف بين قوله : هذا ، وبين قوله : سوى هذا وغير هذا ، أن قوله : غير هذا اليوم وسوى هذا اليوم قد يكون وقتاً ، ألا يرى أنه لو قال : لو حل بعد هذا ، والله لا أكتم ثلاثة أيام غير هذا اليوم وسوى هذا اليوم . كان حالاً أن لا أكتم إلى ثلاثة أيام مستثلات بعد هذا اليوم ، ولو قال : والله لا أكتم ثلاثة أيام لا هذا اليوم ، كان حالاً أن لا أكتمه يومين بعد يومه ذلك : لأن قوله : إلا هذا اليوم ، يستثنى هذا اليوم من الثلاثة .

٥٤٦ - وروى بشر بن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال لامرأته : أنت طالق بعد .

(١) هكذا في نسخة

(٢) وفي نسخة : أنت طالق كل جمعة ، وفي كل يوم جمعة



أيام. فيها نضع يد بيدنا أريم. وروى العاصمي عنه إذا قال لها إذا كبرت أشعذه قلب طليح. يوقر مضم. بعقه ذراهم طليح يدعة ما نكتم.

٥٠٥- ورواها قال لها: أنت جالسة في محض يوم، إنه قال ذلك لئلا تظن أن هذا هو اليوم الثاني، وإن كان ذلك في صحوة من النهار: فظن أنها طالعت بضمح من اليوم الثاني. ولما قدر لها أن تظن في محض يوم إن ذلك ليلة: فظن أنها عرفت أن الشمس من الغد. وإن قال ذلك في صحوة من النهار: فظن أنها عرفت أن الساعة التي مضت فيها من اليوم الثاني. وكان يشعر أن يشترط في المحض - محض - يوم كامل، كما يشترط في المحض - محض - يوم كامل، لأنه أصل المحض إلى اليوم مطلقاً. ولا يوجد - محض - اليوم (مطلقاً) أي الحقيقة [أي لا شيء] كله.

والجواب: ان العبد في هذا الاقتران العباس في الحى ابداع ضرورية لاننا لو لم يكن  
فى الدنيا معنى جميع اليوم، وذلك بعروب النفس بوقت اسم الفجر، ولا يقال بعد ما  
غربت الشمس. جاء اليوم، وما يقال: معنى اليوم. انما فى النفس كقولنا معنى جميع  
اليوم، لا بوقت اسم النفس، ومعنا القياس فى نفسى، وترادف النفس فى المعنى، واعتبرا  
به معنى اول جزء من اجزاء اليوم، وانعرف بشبه الماخذ، فبه يقال: جاء يوم الجمعة انما ظلم  
الصجر من يوم الجمعة، وجاء شهر رمضان انما كالهلال من شهر رمضان.

٥٢-٥-٥: وفي رواية أخرى: أنت طالق في محبة، صلاة أيام، إن قاربت كيداً، طلقك صملاً  
 طلع الفجر من اليوم الثالث: لأنه علن رفعه، الخلاق طلع ثلاث فحرات، وكما طلع الفجر  
 من اليوم الثالث، فلهذا طلع ثلاث فحرات، لأن، قال، فلك في صحة من استهزأ: طلقك إذا  
 طلع الفجر من اليوم الرابع: لأن هذا اليوم لم يعتبر داخل في البعوت، وإنما بعد طلوع ثلاث  
 فحرات بعد هذا اليوم

٥٤- وهو قال لها: أنت طالق في مضي ثلاثين يوم. إن قال ذلك ثلاثاً، حلت إذا غابت الشمس من اليوم الثالث. إدامه بنحو شرطه، وهكذا وقع في بعض نسخ الجامع. ووقع في بعضها. لا تطلق حتى يحيى، مثل ثلاث نسبه حتى حلت قبها من ليلته، أو مرة، وهكذا. هكذا مضى في سورة: لأن الأيام متى ذكرت باسمه الجمع، يستوعب ما جاء به من التلبيس، فيجب تكملتها من الليلة الرابعة بخلاف قوله المفسر.

## الفصل الثاني عشر في الرجل يوقع الطلاق على امرأته ثم يقول لى امرأة أخرى، والمطلقة هي الأخرى

٥٠٥٥ - قال محمد رحمه الله تعالى في الخامع : إذا قال الرجل : أول امرأة أتزوجها فهي طالق ، ثم تزوج امرأة بعد الثانية ، فادعت هي الطلاق وقالت : أن أول امرأة تزوجتني بعد الثانية ، وقال الزوج : لا ، بل تزوجت فلانة قبل هذه المرأة بعد البين ، لا يصح في الزوج في صرف الطلاق عن المعروفة . ولما قال : إن كنت فلانة أول امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، ثم تزوجها وأدعت هي الطلاق ، وقال الزوج : تزوجت امرأة فيها وهي ليست بأولى ، فالقول قول الزوج .

الأصل في حبس هذه المسألة : أن الزوج متى ما نكح وجود ما هو شرط وقوع الطلاق ، كان القول قوله ؛ لأنه يتكرر وقوع الطلاق ، ومتى أقر بما هو شرط وقوع الطلاق وله امرأة معروفة ، فادعت المعروفة أنها طالقت ، وأدعى الزوج أن له امرأة أخرى سوى هذه المعروفة ، وهي التي طالقت ، فالقول قول المعروفة ، لأن الزوج لما أقر بما هو شرط وقوع الطلاق ، فقد أقر بالإيقاع ؛ لأن [المعنى] بالشروط يصير مرسلاً عند الشرط ؛ فصار كأنه قال عند إقراره بوجود الشرط : امرأتى طالق ، ولو قال هكذا وله امرأة معروفة ، يصير الإيقاع إليها ؛ لأن مدعى الإيقاع يعتمد محلاً ثابتاً عند الشرط ، فصار كأنه قال عند إقراره بوجود الشرط : امرأتى طالق ، وللحل النكاح الظاهرة المعروفة ؛ فبعبارة الزوج مثلاً بطلاقها من حيث انظر ، وإذا ادعى بعد ذلك الوقوع عليها ، فقد ادعت أمر موافقاً لمظهر .

فيما قيل : فيما قمت اعتماد الظاهر لإيقاع الطلاق على المعروفة ، ولاستحقاق المعروفة نفسها ، على زوجها ، والظاهر يصح لدفع الاستحقاق ، فنسأ : نحن نعتبر الظاهر لدفع دعوى الزوج ، ثم يقع الطلاق على المعروفة بالإيقاع الثابت بإقرار الزوج ، فلا يكون في هذا اعتماد الظاهر حجة في إيقاع الطلاق على المعروفة . إذا ثبت هذا ، جئنا إلى تخريج المسألة الأولى فقول : في المسألة الأولى الزوج أقر بما هو

(١) هكذا في النسخ المروية ، وصحاحاً ، وكان في الأصل ، لأن الإيقاع بالشرط

شرط ونوع الطلاق ؛ لأن [على] ما زعم وعلى [ما ظهر]<sup>(١)</sup>، الطلاق واقع وله امرأة معروفة تذهب طلاق نفسها، فيكون القول قولها. وفي المسألة الثانية الزوج منكر ما هو شرط وقوع الطلاق ؛ لأن شرط وقوع الطلاق كون هذه المرأة موصوفة بصفة الأولية في الزوج، والزوج ينكر ذلك، فلا ترى أنه لو ثبت ما أقتر به الزوج لا يقع الطلاق أصلاً، فيكون القول قول الزوج، وإذا وقع الطلاق على [غيره]<sup>(٢)</sup> المعروفة في المسألة الأولى، ينظر إن كذبت المجهول الزوج في النكاح، لا يقع عليها شيء، وإن صدقته يقع عليها الطلاق بإقرار الزوج، والمعروفة مطلقة بحكم الظاهر.

٥٥٦- فرع على المسألة الأولى فقال: لو كان الزوج قال: قد تزوجت هذه وفلانة معها، كان القول قول الزوج، ولا تطلق المعروفة؛ لأن الزوج ينكر شرط وقوع هذا، إذ الشرط تزوج امرأة موصوفة بصفة الأولية في التزوج، والأول اسم لقدر سابق، فالتزوج بدعوى المفارقة ينكر الفرد فيكون منكراً لشرط الوقوع. ألا ترى أنه لو ثبت ما أقتر به الزوج لا يقع الطلاق أصلاً، فهذا كان القول قول الزوج، ولا تطلق تنجيهة هنا، وإن صدقت الزوج في دعوى نكاحها، بخلاف المسألة الأولى؛ لأن في المسألة الأولى إنما طُلت المجهولة بإقرار الزوج، والزوج هنا غير حقر طلاق للمجهولة.

٥٥٧- ولو نظر إلى امرأتين، وقال: أول امرأة أتزوجها منكما طالق، فترد زوج إحداهما وأدعت هي الطلاق وقالت: تزوجتني أولاً، وقال الزوج: تزوجت لأخرى أولاً، فالقول قول المعروفة؛ لأن الزوج أقتر بوجود شرط وقوع للطلاق هنا، وقد "تزوج إحداهما أولاً، فلا يصدق في حق صرف الطلاق عن المعروفة، ولو كان الزوج قال: تزوجت الأخرى معها، فالقول قول الزوج ولا تطلق المعروفة؛ لأن الزوج منكر شرط وقوع الطلاق هنا، وإذا نال الرجل: كنت طُقت امرأة تزوجتها، أو قال: كانت لي امرأة فطُقتها، وأدعت المعروفة أنها هي، وقال الزوج: كانت لي امرأة أخرى غير المعروفة وإياها طُقت، فالقول قول الزوج؛ لأن الزوج لم يقر بالإيقاع في الحال في هذه الصورة، حتى تتعين المعروفة لهذا الطلاق بحكم الظاهر، إنما أقتر بالإيقاع فيما مضى في نكاح ما مضى؛ لأن قوله: كنت، إخبار عن الماضي.

(١) أثبت من أم وأخ وأم.

(٢) حكاه في النسخ التي صدرت، وكان في الأصل: وعلى ما زعم.

(٣) أثبت من أم.

(٤) وفي النسخ التي صدرت: وهو

قال قبي: هذا التعديل لا يستقيم في قوله: فطغنت، لأن قوله: فطغنت يرفع في الحال، فيستلزم على ما قلنا من أن الحال، وليس ذلك إلا المفعول، فلو كان فطغنتا، عطبت على قوله: كانت في امرأته، وقوله: كانت في امرأته إخبار عن نكاح ما مضى، فيسير قوله: فطغنتا خبراً عن نكاح ما مضى، كما مضى.

در قبل هذا شك في لوقال. كنت لي امرأة، فسماها أنها طائفة، وأتعت اسمها طائفة  
 لها هي، فالقول قول الله يوفى حتى طائفتي هي، وقوله. وب طائفتي، معطوف على نكاح  
 مصى، ولم يجعل إسمها عن طائفة مصى بحكم تعطف. فبنا إسمها. إن طائفتي، معطوف  
 على قوله. فسماها، وقوله. شهدوا، إسماء للحال، فبنا. إسمها يكون، إنشاء للضمان.

٥٥٥٨ - وهو قال: طلق، امرأتي، أو قال: امرأتي طالق، أو قال: امرأتي من نسائي طالق. وما في المسألة حرجها، مع الطلاق على المعروفة في الحكم؛ لأن هذا الكلام يقع بها، فيستدعي محلاً ثابتاً له، والمعروفة بعين ذلك حكمها، وكذلك قال: قد كنت طلقته مرة، قد كنت طلقته امرأة، قد كنت طلقته إحدى نسائي، وما في المسألة حرجها، مع الطلاق على المعروفة في الحكم. لأنه وإن أضاف الطلاق إلى المفسر، إما أنه أضاف إلى نفسه، وإلا فإلى المرأة نفسها، فإنه في كل واحد، والمرأة المضافة إليها في الحال من حب الطاهر المعرف، وكذلك أو قال: طلق، أو قال: طلقته زوجتي، أو قال: طلقته مرة، أو كنت بي، وما في المسألة حرجها، لأن المعروفة لا تقبل طلاقاً، يقع في حال، ومعه في الحال، المعروفة بحكم الظاهر، هذا كله من إيمان الحبيب.

٥١٥٩. وفي المتن: «من جماعة من محبي رحمه الله تعالى: (إلا قال الرجل: ربي  
أمره ظالم - فخاصته ربي إلى القاضي في الطلاق، فقال: لي امرأة أخرى سلمه أخرى،  
كذا اسمها زينب، إنه، حيث - ولم يتم على ذلك بينه - من القاضي يفتق عنه المرأة، وبينها  
فيه إن كان الطلاق باطلاً، فإن أمضيت تلك المرأة - ما رأت - وعرفها القاضي بذلك  
الاسم<sup>١</sup>، فإنه يقع الطلاق عايداً - ورأيت في الأولي بعض طلاقها، وكذلك هو في العتيق،  
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يفتقهما ويذهبتهما جميعاً - وروى هشام عن محمد

2004 年 4 月

١٣١) عَدَدِي م. وَفِيهِ الْأَصْنَافُ ذ. حَضَرَتْ، وَفِيهِ عَدَدٌ م. أَحْبَبَ

 $\mu_{\text{eff}}(T)$

رحمه الله تعالى : إذا قال الرجل : امرأته طالق ، فاستعدت عليه امرأته ، فقال : نى امرأة أخرى غائبة وإياها عبت ، قال : إن أقام البينة أن له امرأة أخرى غائبة سواها ، وقفت الأمر ولم أوقع الطلاق حتى تقدم العائبة .

٥٠٦٠ - وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى : حين قال لامرأته : "أنت طالق" امرأته طالق وله امرأة معروفة ، فقال : لى امرأة أخرى ، وجاءت امرأة أخرى ، وادعت أنها امرأته ، وصدفها الزوج فى ذلك وقال : إياها عبت ، أو احتوت أن أوقع الطلاق على هذه ، فإن أقام بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق ، صرحت الطالق من المعروفة ، وإن "ألم تنم إنه" "بينة على ذلك ، وقضى الفاضى بطلاق المعروفة ، ثم أقامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق ، أو قبل أن يقضى الفاضى بطلاق المعروفة ، وقال الزوج : عبت بالطلاق بالمجهولة ، فالفاضى يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها إليه ، ويوقع الطلاق على المجهولة . وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت .

٥٠٦١ - ولحقنا "أبىنا" إذا قال : لامرأتى على ألف درهم ، وله امرأة معروفة ، ثم قال : لى امرأة أخرى ، والذين لها ، فالقول قوله . ولو قال : امرأتى طالق على ألف درهم ، فالطلاق وللمال على امرأته المعروفة ، فلا يصدق فى صرفها إلى غيرها . ولو قال : امرأتى طالق ، ثم قال : لامرأتى على ألف درهم ، وله امرأة معروفة ، ثم قال : لى امرأة أخرى وإياها عبت ، صدق فى حق المال ، ولم يصدق فى حق الطلاق .

٥٠٦٢ - [وفى طلاق] الأصل : فى باب الشهادة فى الطلاق : إذا قال : ملانة ست فلان طالق ، سمى امرأته ونسبها ، ثم قال : عبت بذلك امرأة أجنبية عن هذا الاسم والنسب ، لم يصدق قضاء . وإذا قال : هذه المرأة التى عبت عنها امرأتى ، وصدفته فى ذلك أوقع الطلاق عليها بإقراره ، ولم يصدق فى حق صرف الطلاق عن المعروفة إلا أن يشهد الشهود على نكاح هذه المرأة قبل الإيفاء ، أو على إقرار الرجل وهذه المرأة بالنكاح ، أو على إقرار المرأة المعرّفة بذلك ، فحينئذ يؤمر الزوج بالبيان أنه أوقع الطلاق على أتيهما .

٥٠٦٣ - وفيه أيضا : إذا تزوج امرأتين إحداهما نكاحا صحيحا ، والأخرى

(١) أثبت من ط

(٢) أثبت من ط

(٣) أثبت من ط

(٤) أثبت من النسخ التى اعتمدنا عليها .

نكاحاً فاسداً، واسمهما واحد، فقال: ثلاثة طالق، ثم قال: عنت التي نكاحها فاسد،  
 ثم يصدق قضاء [و كذلك إذا قال: إحدى امرأتى طالق، ثم قال: عنت التي نكاحها فاسد،  
 ثم يصدق قضاء<sup>(١)</sup>؛ لأن التي نكاحها فاسد ثم تنسأ امرأته، فكأنه قال: إحدى امرأتى  
 طالق، وليس له إلا امرأة واحدة، ولو قال: إحديكما طالق، ثم نطق التي صبح نكاحها إلا  
 أن يعيبها. ولو كان في يده عيوان، فد اشترى أحدهما تسراً صحيحاً، واشترى الآخر تسراً  
 فاسداً، فقال: أحديكما حر أو قال: إحدى عبيدي<sup>(٢)</sup> حر، فهما سراء، والقوله في البيان قوله.

(١) أثبت من تنسخ الموجود عندنا

(٢) وهم: ظ: سيد



مضى فوته . من واحدة إلى واحدة . وبها ، فلا يقع أكثر من واحدة بثلث ، وهكذا أثر في شرح القديري ، وهو الصحيح .

٥٠٦٥ - ولو قال : أنت طالق من واحدة إلى اثنين ، وقعت واحدة على أبي حنيفة لم يرد . والله تعالى . يستعمل ما يقع ثلثان ، هكذا ذكر القديري في شرحه ، قال : إنا من مذهبنا أن يقع الطلاق ، لأن غناهما يدخل في إثنين . ولكن الوجه فيه أن قوله . من واحدة إلى اثنين ، يدل على أنه جعل تلك الواحدة من اثنين ، كأنه قال : من واحدة من الاثنين ، محتمل أنه جعل الواحدة غير اثنين ، فلا يقع الزيادة على اثنين بالثلاث . وهذه المسألة تزيد قول من يقول في قوله : من واحدة إلى واحد ، أنه يقع واحدة عدلاً ، وكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال : إنا قال : أنت طالق تسين إلى تسين . أنه يقع ثلثان ، لما قال : أنه محتمل يحصل أنه جعل الواحد هو الثاني ، لأنه قال : من اثنين إليهما .

٥٠٦٦ - ولو قال : أنت طالق واحدة في اثنين ، إن يكون واحدة وثنتين ، أو ثرى واحدة مع اثنين يقع الثلاث . وكذلك إذا قال : أنت طالق واحدة في ثلث ، وثرى واحدة وثلاث ، أو ثرى واحدة مع ثلاث يقع الأربع . وكذلك إذا قال : أنت طالق تسين في اثنين ، وثرى تسين وتسين ، أو تسين مع ثلث ، يقع الثلاث وإن لم يكن له مية ، أو مائة عشرين ، أو مائة . ففي قوله . واحدة في اثنين يقع واحدة لا غير ، وفي قوله : واحدة في ثلاث ، الثلاث . وفي قوله : ثلث في اثنين يقع ثلثان لا غير .

والحاصل : أن الواقع في محسن هذا المفسر لا غير عند علماءنا الثلاثة رحمه الله تعالى ، وهذا لأن المفسر ذاك يكثر الشيء في ذاته بل يكثر آخره ، هو واحدة في تسين واحدة لها جرمان ، واحدة في ثلاث واحدة لها ثلاثة أجراء ، ولم يكثر ذات الصلابة بل ثبت صفة واحد ، فيقع طلاق واحد بهذا .

٥٠٦٧ - ولو قال بها : أنت طالق إلى الليل ، أو قال : إلى الشهر ، أو قال : إلى سنة فهي على ثلاثة أوجه : إما أن يترى الواقع لنحوه ويجعل الوقت دليلاً له ، وفي هذا الوجه يقع الطلاق للحد ، وإما أن يترى الواقع بعد الوقت المضاف إليه ، وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعد مضي الوقت في المضاف إليه ، وإن لم يكن له ثبة أصلاً لا يقع الطلاق إلا بعد مضي الوقت . انضمام إليه عدلته خلافاً لغيره رحمه الله تعالى ، فإنه يقول برفع الصلابة للحد والمطلان

١١١ أنت من ب و ب

١٢٢ أنت من ب و ب



العينة ، وقامه على ما إذا من رعاية ذكرنا بأن قال لها : أنت طالق إلى مكة أو إلى بغداد ، فإن هذا يفسد العينة ويقع الطلاق للحد ، كذا هنا .

وإنما نقول : كلام العاقل لا يلزم ما أمكن العمل به ، وقد أمكن " العن هنا بحد أو كسرة إلى إن تسمى تحقيقها بيانه وهو أن كسرة إلى كسراته ذكر ويؤيدها العينة ، فذكر ويؤيدها بعد ، يقول الرجل في العرف والعادة : أنا خارج من هذا البلد إلى عشرة أيام ، ويذهب أنا خارج بعد عشرة أيام ، فجعلها محلاً من حد ، صارت تقدير المسئلة أنه قال لها : أنت طالق بعد شهر ، أو قال : بعد سنة ، وهو صريح بذات لا يقع الطلاق إلا بعد مضي شهر ، كذا هنا ، محلات قوله ، إلى مكان كذا ، فإن ذلك كسرة تسمى العن بتحقيقه كسرة إلى ، بعد التحسين محلاتها بجمعها " عبارة عن بعد ، لأنه لو نهر على اتبعه به بأن قال : أنت طالق بعد مكة ، أو قال : بعد بغداد ، يقع الطلاق في الحال ، وفي قوله : بعد شهر ، لا يقع الطلاق في الحال .

٥٠٦٨ - ولما قال لها : أنت طالق إلى العبد ، أو قال : إلى الشاة ، فهم أو ما أو قال : إلى اثنين أو إلى شهر سواء ، وكذلك إذا قال : إلى الربيع ، أو قال : إلى الخريف ، وتكون في معرفة هذه النصول ، فإن بعضهم : متى اتصل الحر على الذوات كان صبيها ، وإذا انفك الحر ، لم يتصل بالبرك كان خريفاً ، وإذا انفك الرد كان شاة ، وإذا انفك الرد لم يتصل خراً " كان ربيعاً ، وقال بعضهم : تنسب ما يحتاج فيه إلى الوقود والثوب المصنوع ، والنسب ما لا يحتاج فيه إلى الوقود أو الثوب المنحصر ، والخريف والربيع ما يحتاج فيه إلى الثياب ، ولا يحتاج فيه إلى الوقود .

وقال بعضهم : الصيف ما يكون على الأشجار الأوراق والثمار ، والخريف ما يكون على الأشجار الأوراق ، ولا يكون عليها الثمار ، والشتاء ما لا يكون على الأشجار ، لأنه لا ولا الأوراق ، والربيع ما يخرج للأشجار الأوراق .

٥٠٦٩ - إذا قال لها : أنت طالق في الدار ، أو قال : في مكة ، فليفت وإن لم يكن في الدار . وكذلك إذا قال لها : أنت طالق في الشمس ، وهي في الظل ، كانت طالق للحد ، لأنه جعل هذه الأشياء موقفاً للطلاق ، وثبها موقوفة ، وجعل الوجود ظرفاً يجب له وقوع الحدث في الوجود شرطاً ، وعادها إلى : أنت طالق في ثوب إذا ، وضرباً ثوباً حر فهي مطلق ،

(١) وفي "هـ" : وقد أمكن العن به ، وقد أمكن العمل بها

(٢) في "د" : جعلها

(٣) ما بين العن وبين ما بعد من الأصغر والأكبر من مذكور

وطريقه ماقت.

٥٠٧٠- ولو قال لها: أنت طالق في دهرات إلى مكة، أو في دعو إلى دار فلان، أو في نيمك ثوب كذا، ثم تطلق حتى تعمل ذلك الفعل، لأنه جعل ظرف الطلاق شيئاً معدوماً، فيسقط عنه جعل شرط وقوع الطلاق شيئاً معدوماً، وهناك لا يقع الطلاق ما لم يوجد الشرط، كذا هـ. ولو قال: عنت بغولي أنت طالق في الدار، أو في مكة إذا كنت بمكة، أو دخلت الدار، صدق ديانة لا قضاء.

٥٠٧١- ولو قال: أنت طالق يا دعات مكة، ثم تطلق حتى تدخل مكة، ولو قال: أنت طالق في صلاتك، لم تطلق حتى تركك وتسجد، وقيل: حتى ترفع رأسك من المسجد، وقيل: حتى توجه القعدة. ولو قال: في حيفتك أو طهرتك، فبي كان موحوداً وبيع، ولا ترفق عن وجوده.

وإذا قال لها: أنت طالق في الغد، أو قال: غداً، ولا نية له، يقع الطلاق حين يقطع العجر من الغد، فإن قال: نويت به الوقوع في آخر الغد، فإنه يصح فيمنه وبين الله تعالى في التصديق، لأنه نوى ما لا يقطع له لعله؛ لأنه ذكر الكل وأراد به المعصر، وهل يصح نقياً؟ أجمعوا على أنه لا يصح في قوله غداً، واخضعوا في قوله في الغد، قال أبو حنيفة، حمله الله أم إلى، صدق. وقالوا: لا صدق، لأنه نوى خلاف الظاهر؛ لأن الغد اسم من أول النهار فثبت آخر النهار تكون بخلاف الظاهر، وأبى حنيفة رحمه الله تعالى أن قوله: أنت طالق في الغد إضمار في العدم، والطلاق لا يقع في جميع أحوال الغد، وإنما يقع في جزء منه، ففي أي جزء وقع كذا الواقع من الغد، هيئة الجزء الأخير - وهو صالح لنوع فيه - ولا يكون نية بخلاف الظاهر. بخلاف قوله: غداً؛ لأن هناك جعلها طالقاً غداً، والعد اسم من أول النهار إلى آخره، مما لم يقع الطلاق في الجزء الأول، لا تكون طلق من أول النهار إلى آخره، فإذا نوى آخر النهار فقد نوى خلاه، حقيقة وخلافه الظاهر.

٥٠٧٢- وعن هذا: إذا قال لها: أنت طالق رمضان، أو قال: في رمضان، وعلى هذا إذا قال لها: أنت طالق شهر، أو قال: في الشهر، ولو قال: أنت طالق في رمضان، فهو على أول رمضان يأتي، وكذلك إذا قال لها: أنت طالق في يوم الخميس، فهو على أول الخميس يأتي. ولو قال: عنت الرمضان الثاني، لا يصح من القصة؛ لأنه خلاف الظاهر. ويصدق دينه والله سبحانه وتعالى أعلم.

### الفصل الرابع عشر في الشك في إيقاع الطلاق وفي الشك في عدد ما وقع من الطلاق وفي الإيجاب المبهم

٥٠٧٣- وإذا قيل لامرأة : أنت طالق ثلاثاً أو لا شيء ، أو قال : أنت طالق واحدة ، أو لا شيء ، أو قال : أنت طالق واحدة أولاً ، يقع واحدة عند محمد وحمه الله تعالى ، وهو قول أبي يوسف أولاً ، ثم رجع أبو يوسف وقال : لا يقع شيء ، ثم إذا قال : أنت طالق ، ولم يذكر عدداً ، ثم قال : أولاً ، أو قال : أو لا شيء ، فإن قال : أولاً لا يقع شيء ، اتفاق الروايات . وإذا قال : أو لا شيء ، ذكر في رواية أبي سليمان ، أنه لا يقع شيء من غير ذكر اختلاف ، وفي رواية أبي حفص أنه على الاختلاف الذي تقدم ، وهكذا ذكر الحنفية أبو الثيب رحمه الله تعالى في مختلفاته ، ذكر شيخ الإسلام هذه الجملة في شرحه

٥٠٧٤- وفي رواية ابن سميعة ، عن محمد وحمه الله تعالى : إذا شك أنه طلق واحدة أو ثلاثاً فهي واحدة حتى يسبحن ، أو يكون أكثر طقة على خلافه ، فإن قال الزوج : عرفت على أنها ثلاث ، أو هي إحدى على أنها ثلاث ، أصبح الأمر على شدةه فحيره عند ذلك حصروا ذلك للحلوس ، وقالوا : كانت واحدة ، قال : بد قائم أهولاً ، حدثهم وأخذ يقولهم . وعن هشام قال : سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته ، ولا يدري ثلاث حلف أو واحدة ، قال : يتحرر في التصويب ، فإن استوى حلفه مدعي بأنه ذلك حلف

٥٠٧٥- ذكر القندوري رحمه الله تعالى : إذا ضم إلى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق ، مثل الخمر والبيعة ، وقال : إذا كان طالق ، أو قال : هذه طلق ، أو هذا ، طلق امرأتك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهم الله تعالى . وقال محمد رحمه الله تعالى : لا يطلق : لأن كلمة أمر إذا دعت بين التثنية بوجوب الشك ، فصلاً في حق المرأة كأنه قال : أنت طالق أو غير طالق . ولهما أن الشك بما يقع يحكم كلمة أو إذا صح ضم غير المنكوحه إليه المنكوحه . والحد لا يصح هنا لأنه عام المنكوحه في حق نفسه ، ومأخذاً ، فهو امرأته المنكوحه منه بینه للإيقاع

٥٠٧٦- ولم يجمع بين منكوحه وبين ، جن ، قال : إذا كان طالق ، أو قال : وهذه طالق

وهذا. ثم يقع الطلاق على من كان رجلاً، أي قولاً، أو حشداً، رحمه الله تعالى، وهذا أمر  
مستطاع، رحمه الله تعالى. لا يقع إلا بالرجل ليس شغل للطلاق، وذلك لأنه، ولأنه حبيب  
رحمه الله تعالى أن الرجل يحس إيداعه لطلاق، إلا أن أنه أو أضاف الإيداع إلى نفسه،  
بأن قال: لا امرأته، أي مثلي، مانع ونزول الطلاق، صحيح والإيداع طلاق، وبذلك حكم الطلاق،  
وهو حكمة ثبت في حقه، وإذا جاز وصف الرجل بالطلاق، لم يكن القسم غرضاً من كثر  
وجه

٥٠٧٧ - ولو صرح بالمرأة، أنه أجنبية، وقال: إحدكما طالق، أو قال: هذه صانعة  
منه، لم ينفذ امرأته إلا بالثبوت؛ لأن الأحبة محل لذات غيرهم، إذ لم يكن محل إيداع،  
والأحبة، بعدة، فمنها: الجدة، وإنما كانت الإعتية محلاً لما دعت هذه لتسعد له من نوبته  
المحظية، صحيح، فوقع إيداعه، ولم يال في هذه الضرورة، إحدكما صانع، فنفذ امرأته من  
غيره، ذكره في طلاق الأجنبي

٥٠٧٨ - وفي الشبهة: إذا طالب الرجل غيره وقال: امرأتي طالق، أو مع عدي  
هذا، فباع عده منط الطلاق عن امرأته، وبه أيضاً إذا قال لامرأته: أنت طالق، وأنا صانع  
من حالي، أو أنا غير رجل، فهي طالق، وهو كاذب، ولو قال: أنت طالق، أو أنا رجلاً، فغير  
صانع ولا ينفذ

٥٠٧٩ - وفي موضع آخر منه، وقال لها: أنت طالق، أو ما أنت رجل، فهي صانعة (وهذا  
منه على التمسيد، ولو قال: أو هذه الأسطورة من ذهب والأسطورة من ساج، فهي طالق)<sup>١٢</sup>  
تأنيده قال: إن لم يخرج من ذهب

٥٠٨٠ - وفيه أيضاً: رجل قال لامرأته: إحدكما صانع، أو لك يملك، أو هذه صانعة،  
وأشبهه إلى الآخرين، فإن جازر لم ينفذ شيئاً، لأنهم أنفسهم، بل أن قوم من مشيخة، جعل  
الطلاق على الآخرين، وإن قامت قبل أو بعد منسوبة، ومنع لطلاق على الآخرين.

٥٠٨١ - وذكر في لأهل، حين كان في ثلاث حرة، قال: هذه طالق، أو هذه،  
وهذه، فنفذت البائنة من الحرة، وحسب الروح بر الأولى والثانية، وذكر من سمعته من  
نواذره: أنه من صدر عنه أنه معنى أن لا تطلق لغيره، ويحسب الزوج من الإيقاع  
على الأولى، وبين الإيقاع على الثانية والثالثة، وفي موافق بين سماعة أيضاً: رجل له أربع

(١٢) أي: على ما ذكره في الإيداع

(١٣) ثبت من طاهر بن

سواء، قال: هذه طائفة أو هذه، وهذه أو هذه، وقع التعلق على أحد الأوليين وحدى  
 الآخرين، ولو قال: هذه طائفة أو هذه، وهذه وهذه، طلقت الشبهة والرابعة، وإليه اخبار في  
 الأوليين. ونحو قال: هذه طائفة وهذه، أو هذه وهذه، طلقت الأوليين والرابعة، وله اخبار في  
 الثانية والثالثة

٢٠٨٩- ذكره هشام في فوائد، عن محمد بن حمزة رحمه الله تعالى: «إلا أنه لا يروى  
والأجبية: إحداهما طالق واحدة، والأخرى ثلاثاً، ونعت الواحدة عن امرأته قال محمد  
رحمه الله تعالى في الزيارات: رجل له امرأتان رضيحتان، فقال: إحداكما طالق ثلاثاً،  
فلظنت إحداهما واليها إليه الأصبر في هذا: أن يُنزع الطلاق في مجهول صحيح، وينتقل  
بفعله وهو عده بالبيان، والطلاق نفس التعليق يستتر استمراره، فبقيل التعليق بالبيان، ويؤمّر  
لوقوع البيان؛ لأن المتجهين كان منه، فهو أنه لم يبين الإطلاق في إحداهما، حتى جاءت امرأة  
أو ضمهما معاً أو عن التعاقب بعد جهرته. وهذه المسألة دال على أنّ إطلاق المجهول  
نارز إلى الحل أصلاً، إذ لو كان نازلاً لكانت الأحكام مارة على بيوتة أحد النساء، وبهذا  
ثبت الجهرمة.

٥٨٣- وذكر محسد في الأصل ما يدل على أن الطلاق سهم بارز في المهر، فإنه ذكر لو أن زوجاً جلت عنه أربع مائة من الكوفيات ثم بدخ بين، فقال: إحداهن طالق، ثم تزوج مكنة سار مكنة، ولو لم يكن لطلاق أمهم نزل ما حذر الجليل، كان هذا متروكاً بالخامسة، التزوج بالخامسة منه حرم.

والمختلف للشيخ رحمه الله تعالى فيه، بعضهم قالوا: في المسألة وإيناف، على رواية لأصل الفلأف الميم نازل في المحل، وعلى رواية الزيدات غير نازل في المحل، فعلى قول هذا المائل على رواية لأصل: لا تنفع الفرقة في مسألة الفرضاء، وعلى رواية الزيدات: نفع. وفي مسألة الكناح على رواية الزيدات: لا يجوز التزوج بالنكبة، وعلى رواية الأصل: يجوز. وبعض مشايخه رحمه الله تعالى قالوا: ما ذكر في الزيدات قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن الفلأف الميم عند غير نازل في محل كالعتاق الميم، فعلى قول هذا المائل: لا يجوز الروح بالنكبة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإذا الفلأف الميم عند غير نازل في المحل كالعتاق الميم، ولا تنفع الفرقة في مسألة الفرضاء على قول محمد رحمه الله تعالى. وبعض مشايخنا قالوا: الفلأف الميم والعتاق الميم، لا يزلان في المحل أصلاً بالاعتاق، لأن أبو حنيفة قد يصير به فعلاً في العيز، كد في

الصديق لرباع أحدهما، أو وهب، أو تصدق بالاتفاق، وكما في الجاريتين إذا وطئ إحداهما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>، فإن في هذه الصورة يصير موقعاً المتق في المعين بصيغته.

إذا ثبت هذا فنقول : في مسألة النكاح وجد من الزوج فعل يستدل به على إيقاع الطلاق في المعين<sup>(٢)</sup>، وهو إقدامه على نكاح المكينة، فإن الظاهر من حال العاقل أن يقصد صحة النكاح، ولا صحة لنكاح المكينة إلا بعد إيقاع الطلاق في إحدى الكوفيات [فبصير موقعاً في إحدى الكوفيات] بعينه. أما في مسألة الوضاع لم يوجد من الزوج بعد قوله : إحداكما طالق، فعل يستدل به على إيقاع الطلاق في إحداهما، فكان النكاح باقياً فيما من كل وجه.

وبعضهم قالوا : الطلاق المسم نازل حتى في المحل في حق المعين<sup>(٣)</sup> يرجع إلى الموقع، ويختص به غير نازل في المحل في حق المعين، ويرجع إلى المحل للمعين<sup>(٤)</sup> ويختص به، والعناق المسم كذلك، وهو الأصح؛ وهذا لأنه لا تنكر من جانب الموقع، وإنما التنكر من جانب المحل، فكل حكم يختص بالموقع فالطلاق واقع فيه، وكل حكم يختص بالمحل فالطلاق غير واقع فيه.

إذا ثبت هذا فنقول : حل الزوج بالمكية حكم يختص بالموقع، فكان الطلاق المبهم نازلاً فيه، فكان هذا تزويجاً بالربعة لا بالخامسة. فأما حرمة الأخنتين جميعاً حكم يختص بهما؛ لأنه إباحة الجمع بين الأخنتين صيانة لهما عن قطع الرحم، والطلاق المبهم غير نازل في المحل في حقهما، فيصير جمعاً بين الأخنتين. وعن هذا قلنا : إن العدة في الطلاق المبهم تعتبر من وقت البيان، حتى إنه إذا كان له امرأتان ودخل بهما، أو أكثر من ذلك، فطلق إحداهما بغير عتقها، ثم إنه عين الطلاق في إحداهما، فإنه يعتبر العدة من وقت التعين؛ لأن العدة حكم يختص بالمحل، والطلاق المبهم غير نازل في حق حكم يختص بالمحل.

٥٠٨٤ - قال في الزيارات : رجل تحت حرة وآفة، وقد دخل بهما، فقال : إحداكما طالق ثنتين، ثم عتقت الآفة، ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة، قال : تحرم حرمة غليظة، ولا يبطل ميراثها إذا كان [الإهتاق] في حالة الصحة، والبيان في حالة المرض. وأعلم بأن

(١) وفي م : عدلى يوسف ومحمد

(٢) وفي م : من المعين.

(٣) أثبت من م : ف و ه ز م .

(٤) وفي ب : معنى.

(٥) أثبت من جميع النسخ التي يوجد عندها.

(٦) هكذا في م : ف و م . وكان في الأصل وظ : الإيهاب

البيان في إيجاب انقيص إسماء من وجه - إصهار من وجه - إنشاء في حق حكم يرجع إلى المحل ويختص به؛ لأن الإيجاب الميهم غير دول في حق المحل أصلاً على أصح الأقوال، فكان البيان إنشاء في حقه، إظهاراً في حق حكم يرجع إلى الموضع ويختص به، لأن الإيجاب الميهم دول في حق الموضع على أصح الأقوال. فكان البيان إظهاراً في حقه.

٥٠٨٥ - إذا ثبت هذا فقول: الميراث حكم يخص بالمرأة<sup>(١)</sup>، فاعتبر البيان فيه بشاء، فصار الزوج قاراً، فأما الحرمة الخلقة حكم يخص بالزوج، ولأن الخل الثابت بالحرمة الخلقة حق الزوج<sup>(٢)</sup>، فاعتبر البيان فيه إظهاراً، فكان الطلاق إقضاء على لأمة، والأمة تحرم حرمة غيبة بتطيفتين. ثم إن أورش المستثناة كان لها أربع الميراث، والحرمة الأصلية ثلاثة أرباع الميراث. لأن البين من الزوج في حق ميراث ثم يسبح، فيحصل كأن لم يكن. وإن عدم البيان كان الميراث بينهم أربعاً؛ لأنه أوقع انفصالات على الحرمة الأصلية، كان للحرمة الأصلية نصف الميراث، لأنها لا تبين بالطائفتين، فيكون نصف الميراث، أي، بالنصف المصدق. ويؤد وقع على الحقيقة، كان للحرمة الأصلية كل الميراث، فنصف الميراث ثابت بما سبق، والنصف الآخر ينسب في حالة دون حال فنصيب، فصار للحرمة الأصلية ثلاثة أرباع الميراث لهذا.

٥٠٨٦ - وعلى الحرمة الأصلية عدم الوفاء، لا يعتبر فيها الحيض، بمعنى المعقبة أربعة أشهر وعشر يستكبر فيها ثلاث حيض، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، بناء على أن أمر المرأة لم يمارر تعتد بأبعد الأجهين عند الحيض، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى امرأة الفار تعتد بخدة الطلاق لا غير، فوجب على المعتقة عدة الطلاق لا غير، وإن يزعم أن لا يعتد في حقها ثلاث حيض؛ لأن باعتبار شبه الأظهار عليها حيض، لأن الطلاق كان في حالة الرق، وباعتبار شبه الإنشاء عنها عدة الوفاة، فثلاث حيض من أين يجب؟

٥٠٨٧ - ولو كانتا تحتين فقال الزوج: إحداهما حائض، ثم أعفينا جميعاً، ثم مرضى وبهر الطلاق في إحداهما، فله تحريم حرمة غيبة لما بينا، والميراث بينهما نصين، لأن البيان من حق البات كالعديم، ولو عدم البيان كان لميراث بينهما، لأن إحداهما ورثة يدين وهي التي لم يقع عليها الطلاق، والآخرى ليست بوراثته يدين وهي التي وقع عليها الطلاق،

(١) ثبت من ب و د و هـ

(٢) مقتضى ب و د و هـ، وكذلك في الأصلين ط والمحل.

(٣) ثبت من ب و د و هـ

وليس إحداهما مأثولي من الآخر، فيكون بينهما، وعلى المعصية (الطلاق) أربعة أشهر وعشراً، فيها ثلاث حنظير احتياطاً، وعلى الأخرى أربعة أشهر وعشراً لا يخص بها، لأن روحها ماتت عنها وعلى مكرها.

٥٠٨٨ - رجاء تحته أعتان نوحول، فقام المولى : إحد كساحرة، ثم قال المروج : الذي أخذها مأثولي طلق شين، كان ألبان إلى المولى لا إلى المروج، لأن الأصل في هذا المأثولي : لأن المروج يولية إيع الطلاق على إحد : أي مولى . وإذا شئ المولى يعتنق في هذا اعتنا علققت عن شين، وتملك المروج مراحمها : لأن الطلاق لا يمتنع عليه عند العزو : لأن المروج حكماً أوقع، فيصاحبها الطلاق وهي حرة، وأخرى لا حرة - حرمة غليظة بتأثيرين

٥٠٨٩ - ولم كان المروج هو الذي بدأ فقال : إحد كسا مأثولي شين، ثم قال المولى : التي طلقها المروج حرة، فيها سيار السيد إلى المروج : لأن المروج صاحب أفض، وإذا شئ الزوج الطلاق من أحدهما اعتت وحرمت حرمة غليظة، لأن الطلاق صادرهما وهي أمه، فنحرم حرمة غليظة وتعد به يقتضين

٥٠٩٠ - رجل تحه أعتان نوحول، قال المولى : إحد كسا<sup>(١)</sup> حرة، ثم قال المروج : التي أعزبت المولى طلق - فمات المولى قبل ألبان، محض من كل واحدة سب نصفها - لأن سان العزو قد مات بموت المولى، فينتج العزو فيها، ثم بحبر الزوج من الطلاق، بوقعه عن أيهما شاء، وإن كان المروج صاحب تبع، لأن ألبان، في حق صاحب الأصل وإد - على وجه لا ير حر وحده . ولا يش إيف الطلاق لصفره من إعله في معده، ولا يمكن القول بتبوع الطلاق : لأن الطلاق لا ية إلى المأثول، فاستأصروا إلى جعل ألبان إلى الزوج . وهذا بخلاف ما نوحاب المولى، فإن هناك لا يؤمر الزوج بألبان، لأن هناك لا ضرورة، لأنه لم يقع المأثول على بيان صاحب الأصل، ولا كذلك، فصل المهر.

٥٠٩١ - وم كان الطلاق نابين، هل نحرم حرمة غليظة<sup>(٢)</sup> ثم يذكر هذا له من وجه واحد، الله إلى في الكتاب، وقد اعتنق المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، حكى عن الإمام الرازي عداً واحداً الشيباني رحمه الله تعالى أنها لا تحرم حرمة غليظة، لأن الطلاق صادرها وهي حرة، لأن أعتان شاع وبها، موت المولى، وغيبه من المشايخ قال : متى قول أبي

(١) أعتان مأثولي و س و س .

(٢) أي من حرمة غليظة، فقد حرر الأصل وأعتان من حرمة غليظة.



حليفة رحمه الله تعالى يبيح أن تحرم حرمة عليفة، بخلافها؛ لأن [اعتق وإن] إشاع فيها [عبث المولى]؛<sup>(١)</sup> إلا أنه عتق من كل واحدة منهما نصفها، وإن عتق عدتي حليفة رحمه الله تعالى بجزأ، فكنت مثل واحدة منه ما عتق البعض. ومعتق البعض في معنى المكاتب، ففسادها لطلاق وهي مكاتب، فالمكاتب المحرم حرمة عليفة بتطيقته.

٥٠٩٢ - قال محمد رحمه الله تعالى في الخامس: إذا كان للرجل امرأتان، دخل بهما، فقال لهما: أنتما ضاحقان، طلق كل واحدة منهما نفقة رحيمة، فإن لم يراجع واحدة منهما، ستر قال لهما: أحدهما طالق ثلاثاً، لأن له البيان، وإن لم يبين حتى انقضت عده إحداهما، تعينت لباقية الثلاث؛ لأن التي انقضت عدتها خرجت من أن تكون محلاً للبيان، لأن البيان إيقاع من وجه وإظهار لتعني مواقع من وجه، وفي الأمرين اعسرت يجب أن يشترط لصحة البيان قصد ما يشترط لصحة الإيقاع، إن اعتزناه<sup>(٢)</sup> إيقاعاً فقط، وإن اعتزناه إظهاراً لمواقع فلا، ولأن الإظهار إنما يستند لإثبات الإيقاع على ما عرفت، والتي انقضت عدتها ليس بمحل للإيقاع ابتداءً، فلا يكون محلاً للبيان، فتعينت الأخرى للثلاث.

٥٠٩٣ - وإن انقضت عدتهما زماً، لم يقع الثلاث على واحدة منهما، فلو أراد بذلك أنه لا يقع الثلاث على واحدة منهما بجنبها، أما يقع الثلاث على واحدة منهما، لا عنهما، ثم هل؛ وليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منهما بمعب، فلو أراد بذلك أنه ليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منهما بمعب مقصوداً بآبائي. إن إظهاره ذلك حكماً فلا يحتاج بأن يتزوج إحداهما بعد انقضاء العدة، ولم انقضت عدتها،<sup>(٣)</sup> ثم أراد أن ينزع جهماً معاً لم يحز؛ لأن إحداهما مطلقة بالثلاث، لا تغل له إلا بعد روج آخر، وغير المطلقة غير معلوم، ولأنكاح في المجهولة لا يجوز. ولو تزوج بإحداهما جاز، ويتعين الأخرى لطعنات الثلاث، فأجوز نكاحها؛ لأن مقتضى الحل المحلية موجود في مذهبها، وهو كونها أنثى من بنات آدم، وأمريل وهو انقضات الثلاث لا بد من الحل محل صدق<sup>(٤)</sup> منه أم لا؟ وإذا حاز نكاح هذه، تعينت الأخرى للثلاث ضرورة؛ لأن من ضرورة صحة نكاح هذه انتفاء الثلاث عن هذه،

(١) مكاتب في السح التي عمدنا، وكذا في الأعمى العبد.

(٢) ثبت من ف.

(٣) ومضى أن الاعتزاه يجب أن يشترط إيقاعاً، فكذا أكثر في العدة.

(٤) أن من ط ر أ م.

(٥) وفي ط، عدا، وفي ب، وف؛ عدا.

ومن صوره انشاء الثلاث عن هذه علم الأخرى الثلاث . فذلك البيان مضموم وإن كان  
للمعنى مفصلاً ، وإن لم يكن هذا حاله .

٩٨-٥٠ وما لم يترجح واحدة منهما حتى لم تأت إحدىاهما أو رجلا ودخل بها، ثم  
 دار بها أو ماتت عنها، وانقضت عدتها، ثم تلحقها الأول جمعاً، حاز؛ لأن الزوج الثاني عرف  
 مختلاً بالكتاب، ويضمن أنه أصاب محلات فيه محرمة، وقع النكاح في مقام ذلك التحريم،  
 ودليل الخل هو عدم قطع، فلا يجمع أصح قيل أن الخل لا يوجد قطعاً، عند وقوع النكاح في  
 مقام الثاني، وكذلك لو انقضت عدتها، ثم ماتت إحدىاهما فتزوج الباقية، حاز، كما سها؛ لأنه  
 ثم هو عدم، [الميتة] ما يوجب نكاحاً له واحدة حتى تنقضي حجة للطلاق، لأن الموت كما يوجب  
 انقضاء بطريق واحدة بطلان المطلقة بالطلاق، بخلاف ما إذا كانت حرة وتزوجت بعد ذلك، لأن  
 المكاح لا يصح إلا في المطلقة الواحدة، فغلبت ضرورة الواحدة.

٥٠٩٥ قال في الترمذيات رجل نكح امرأة لرجل، لم يدخل بها، فقال إحداهما طلاق ثنتين، ثم تنكر إحداهما لبعض الأخرى للطلاق، لأن النشر حرج من أن تنكر من أجل إنشاء الطلاق ليدون ملك النكاح عنهما؛ ثم جرد ملك البعس ففانصفت لملك النكاح، فحرج من أن تنكر من أجل البعس، فبعين لأخرى للطلاق كما لو ماتت إحدى هاتين، ولو التزم أحداهما جرداً، يعني الطلاق بينهما، وجرداً، ولا يملك تزويج النكاح في إحداهما، لأن كل واحدة منهما لم يبق ملكاً لملكها، فهو فاسد إحداهما ملك البعس فبعين لأخرى للطلاق، لأن حصل أمره على الصلاح واجب، وذلك محال، وفيه على الحلال، وحدث بالبناء للطلاق عنها، لأن الأمة المضافة تعاقبتين كما لا محل بملك النكاح، لا محل بملك البعس، ومن ضرورة انتفاء الطلاق عنها تنكر لأخرى للطلاق، فقد ملك البعس ضرورة، وإن لم تملك قبضاً، وقد مر نظيره من مسألة النكاح.

٥٠٩٦ حال في الزيادة. أيضاً: رجلى عائ لامرأتين له في صحبته، وقد دخل بهذا  
إحدى النساء ثلاثاً، ثم مرض من غير الموت، وليس تفارق في إحداهما، ثم مات في انقضاء  
عاشا الطرفة، فأبدا بمراته، وهذا الماد كذا قاله هاتان الزان من حق حكيم الميراث، يفرقة

والله اعلم بالصواب

(7) اھک انھى م د ر و . و اقل ھى الاخرى من

(١٤) م. ت. لا تقع عند خروج الماء.

(١) هكذا في باقي النسخ التي عدتها، وثلاث في الأصل: سنة

الإنشاء، فيصير به الزوج فاراً، كما لو أنشأ الطلاق في حالة المرض، فإن كان له امرأة أخرى غيرهما لم يقل بها شيئاً من ذلك، كان نصف الميراث؛ ذلك المرأة، لأنها لا تراحمها في الميراث من هاتين المرأتين إلا واحدة، والنصف الآخر بين هاتين بالسوية؛ لعدم الأولوية، فإن لم يبين الزوج الطلاق في إحداهما حتى ماتت إحداهما والزوج مريض، فإنه يمين الأخرى للطلاق صروره، ولا تراث وإن كان البيان إنشاء في حق الحل؛ لأن البيان هنا حصل حكماً لا بصنع من جهة الزوج، وبه لا يصير الزوج فاراً، فإن كانت له امرأة أخرى كان لها كل الميراث؛ لأن الميتة صارت معروفة عن الميراث بالموت، والحية صارت معروفة لتوقيع الطلاق عليها على نحو ما بينا، فكانت كل الميراث للأخرى، وإن لم تمت واحدة منهما حتى عين الزوج الطلاق في إحداهما في مرض موته، ثم ماتت إحداهما قبل موته، ولا زوجة له غيرهما، فإن كانت التي ماتت هي التي أوقع عليها الطلاق، كان الميراث كله للأخرى، وإن كانت التي ماتت هي الأخرى. وبقيت التي عين الطلاق فيك كان للميتة نصف الميراث.

والفرق أن الزوجية التي هي سبب للإرث قد انقطعت في حق الميتة بحكم كيان ولهذا حرم الوطء، ولكن قامت العدة بمقام الزوجية في حق الميراث، بخلاف القياس في القدر الذي كان لها، وذلك بالنصف، أما في حق غير المعينة، الزوجية قائمة من كل وجه، وأنها سبب لاستحقاق جميع الميراث، إلا أن يحكم المرحومة كان لها نصف الميراث، وفرد لا المرحومة، فتستحق جميع الميراث. وإن كان للزوج امرأة أخرى ثم يقل لها شيئاً من هذه المقالة، ففيها إذا ماتت المعينة للطلاق كان الميراث بين ابنتين نصفين، وفيها إذا بقيت المعينة للطلاق كان للميتة ربع الميراث، وللأخرى ثلاثة أرباع الميراث.

٥٠٩٧- ولو قال لامرأتين له: إحدكما طالق، وماتت إحداهما قبل البيان حتى تعينت الأخرى الطلاق، قال الزوج: عنت الميتة بالطلاق، لا يقبل قوله في حق صرف الطلاق عن الباقية، وقبل قوله في حق إبطال حقه في ميراث الميتة. وكذلك إذا ماتت جميعاً إحداهما بعد الأخرى، ثم قال: [عنت] <sup>(١)</sup> التي ماتت أولاً، ثم برث منها، لأن ميراثه عن الثانية سقطت لتعنته للطلاق حكماً بموت الأولى، وعن الأولى سقط باعترافه، ولو ماتت معاً، أو إحداهما قبل الأخرى ولا تعرف التي ماتت أولاً، برث من كل واحدة نصف ميراثه.

٥٠٩٨- ولو قال: أردت إحداهما يعنيها، سقط ميراثه عنها باعترافه، وبرث عن الأخرى نصف ميراثه الزوج. ولو طلق الزوج واحدة يعنيها، ثم قال: أردت بهذا الطلاق

(١) هكذا في الأصل وكان في الأصل: عنت.

للتعمين، كمال القول قوله، لأن التعمين والإشياء في صيغة واحدة، فكان اللفظ مستملا لما ادعاه، فقبل قوله.

٥٠٩٩- ولو قال لامرأتين له، وقد دخل بهما : إحداكما طالق واحدة، والأخرى ثلاثا، ولا يثبته له في واحدة منهما، فله أن يوقع الثلاث على إثنين شاء ما دامت هي العدة، وإذا انقضت عدتها ليس له أن يوقع الثلاث على إحداهما معبها. وإن انقضت عدة إحداها مالت هي بواحدة، والأخرى طالق ثلاثا، لأنه إنما يحتاج إلى إثبات ولاية البيان في حق الثلاث دون الواحدة؛ فوقع الواحدة على كل واحدة منهما، فإن المطلقة بالثلاث تكون مطلقة بالواحدة، أما المطلقة بالواحدة لا تكون مطلقة بالثلاث صرح أن الحاجة إلى إثبات ولاية البيان في حق الثلاث دون الواحدة إذا انقضت ولاية البيان في حق التي انقضت عدتها، تعيئت الأخرى للثلاث الذي يحتاج إلى إثبات ولاية البيان فيها. وإن لم يكن دخل بهما، وباقى العمالة بحالها، فليس له أن يوقع الثلاث على إحداهما معبها. فإن تزوج بإحداهما في هذه الصورة جاز، وليس له أن يتزوج الأخرى. قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لأن عظم أن الثلاث وقع على إحداهما، فليس له أن يجمعهما. قال: ولا أقول: إن التي لم يتزوج وقع عليها الثلاث.

٥١٠٠- ولو طلقت امرأة من ساء معيها ثلاثا ثم نسبها، لم يحل له وطء واحدة حتى يعلم التي طلق. لأن كل واحدة منها تحتمل أن تكون هي المحرمة، وكذلك لا يحل لواحدة منها التزوج بغير؛ لأن كل واحدة منها تحتمل أن تكون هي المنكوحه. ولو تراضى إلى الفاضى، وطلبن التفقة قضى عليه بتفقتها، وجبه حتى يبين التي طلقت منهن.

٥١٠١- وفي المتن: يقول الفاضى له: أوقع الطلاق على أيشين شئت، واحلف للباقيات إن ادعين ذلك، فإن قال: لا أدري، ولم يوقع الطلاق على واحدة منهن، حلفه الفاضى لكل واحدة منهن: باعه ما هي المطلقة ثلاثا، إن ادعت كل واحدة منهن أنها هي المطلقة، فإن نكل لهن مرقبته وبينهن ثلاث تطليقات، وإن حلف لهن بقى الأمر على ما كان قبل الدعوى؛ لأن الفاضى يقر بجواز منه في هذه الأيمان؛ لأنه عرف وقوع الطلاق على واحدة منهن، والطلاق متى وقع لا يرتفع باليمين. وعن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا سلف للثلاث منهن تعيئت الرابعة للثلاث ولا يحلف لها. وعن محمد فبما إذا كانت امرأتين أنه إذا حلف لإحداهما، طلقت التي لم يحلف لها؛ لأن يمينه محمولة على الصدق، ومن

صروا حسن فيه علي الصديق، بعين الأخرى لثلاث، ولو لم يحلف، فلا وإن صدقت هي، وإن شهدا علي البس - حلفت لهما باقة - طلقت واحدة منهما، وإذا كان لهما انشاعة في الدين؛ لأن لهما في ذلك فائدة، فإنه إذا حلف لأحدهما بتعيني لأخرى بطلاق، وقد استويا في الذم وهو الشعري، ولم يكن إلهاء حتى قلل واحدة منهما بأن يحلف بالله ما صدق واحدة مبيت، فكان لهما في انشاعة ماله من هذا الزوج، فكان لهما أن يشأنا علي البس، فلو حلف لهما حررت عبدا حتى تنب لمأمرا.

٥١٢ - ولو أنه وطئ واحدة لهما فيما إذا كانتا امرئتين قبل الواقعة في النكاح، ونزل العلم بالطلاق، مع أنه ليس له ذلك، فتدبر لأخرى للطلاق، وكذلك إذا وطئ ثلاث فيما إذا كانت له أربع نسوة قبل العلم بالطلاق، كتجس أربعة للطلاق؛ لأن فعل المسكين محمول على الصلاح، وإذا يكون وفاء به، لا على الصلاح إذا كانت أمة موطوءة، ومن ضروره تعمير لأخرى للطلاق<sup>(١)</sup>، وهذا إذا كان في حكم القصاص، ولم يبال تخلف ميسرته ومن الله تعالى، أنه يسمى له أن يطلق كل واحدة مبررة واحدة ويتركهن، لأن في إيسائهن إشراكا من<sup>(٢)</sup> فإنه لا يبرره له أن يزوج واحدة منهن حتى يعلم انطمة لألا - فإن تزوج واحدة ميسرا غير زوج آخر؛ لأن حديثها في مسألة المراتب، والثلاث في مسألة الأربع ليست مطلقة، بعداء<sup>(٣)</sup> طلعت لا يبرره له أن يزوج واحدة منهن حتى يعلم انطمة لألا - فإن تزوج واحدة ميسرا غير مسألة المراتب، أو الثلاث في مسألة الأربع، تعينت الأخرى والربعة للطلاق. وإذا تزوج واحدة منهن فخاصعت إلى الفاضل في الطلاق وأما الخاصة، خلفت الفاضل لها، فلا خلف أسكيا.

٥١٣ - وكذلك لو تزوج تنجب أو ثلاث، فلو أنه بعدد طلقهن تزوجن (أو أوجا)<sup>(٤)</sup> جميعا، ودخل من أزواجهن ثم فارقهن، تخلف إثنين منهن، وإن تزوج واحدة منهن ووجا مبررة، ودخل بها الزوج وفارقها، فأراد لألا<sup>(٥)</sup> أن يزوج تلك<sup>(٦)</sup>، له ذلك، وقد ذكرنا ذلك<sup>(٧)</sup> بعد نقله - والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) وفي م: المبررات في طلاق

(٢) هذا في م: من أصبح نحو هذا، وذكر في الأخص (أرجا)

(٣) وفي م: في الزوج مكان الأول

(٤) وفي أ: التخل مكان نكاح

(٥) في م: فلو كان ساقط من الأصل وأثناء من الزوج

الفصل الخامس عشر في إيقاع الطلاق بالمال

٥٦٠٤ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : إذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق ، بأنف درهم فقيت ، طقت ، وعابها ألف درهم . لأن هذا خطاب مبادنة ، لأن حرف الباء بعد الإبدال ، فأنشأ على الأصل بدلًا عن ألفه ، وإنه بدلًا بدلًا ، والطلاق بدلًا بدلًا ، فهو في معنى قوله : إن هذا خطاب مبادنة ، وبمبادنة تدل على حق وجوب الحرفين بالإيجاب والمحبوب كما في السبع . وكذلك إذا قال : أنت طالق على ألف درهم : لأن كلمة علي استعملت للإيجاب البديل في المعاصاة بمنزلة حرمان المياه ، بقوله الرجل بعيره . بعت منك هذا ، وعليك ألف درهم ، أشرت منك هذا وعليك ألف درهم ، وكانت مبادنة بأنف درهم . وهذا بخلاف قوله : إن أعطيتني ألف ، درهم فأنت طالق ، إن حشني بألف ، درهم فأنت طالق ، إن أشرت لي ألف ، درهم ، وأنت طالق ، إراحتني ألف ، درهم ، فأنت طالق . من أعطيتني ألف ، درهم ، فأنت طالق ، حيث لا يقع الطلاق ما لم يوجد الأداء ، لأن هذا يتعلق بصريحه ، والمعلق بالشرع عدمه . فلو أشرت به بخلاف قوله : علي ألف درهم ، على ما مر .

٥١٠٥ - وكذلك إذا قال: أنت طالق على أن تعطني ألف درهم، فقبلت يقع الطلاق، بمنزلة ما كان قال: أنت طالق على ألف درهم؛ لأن هذا يوجب الطلاق بحمل، وليس بتعليق بشرط الإعطاء بمنزلة قول: بعثت مني هذا العبد على أن تعطني ألف درهم، فبكتم بقوله: "لزم موع" الطلاق، فعلى هذا إذا قال ما عايناه: "توا طالق بشرط أن يتركه" لأن خبره من دهم، أو قال: بأن شرطه كخبره فلا يخبر عن دهم، فقبلت يقع الطلاق. ثم قوله: إن أعطيتي ألف درهم أفي حنتي بألف درهم، وإنما يقع الطلاق بالإعطاء (إذا وجد الإعطاء) في المحسن؛ لأن هذا الكلام تعين صوره، ومعاوضة (معنى: لأن هذا الطلاق لا يقع إلا به)، وهذا هو أحد معانيه، فاعتبنا معنى التعليق فقال: لا يقع الطلاق إلا به وسوء الإعطاء، واعتبرنا معنى العارضة، فقصنا معنى "الإعطاء على الجائر"، وفي قوله: "بسي أعطيتي بعم الطلاق،

(2) مكنا في سائر بلادهم، وكنا في الأمان، وطريق

(۲) تبصره ب و ف و م ،

(\*) آیت میں صحیح الہدیٰ انہی بتوفیق

[illegible]



استعمالاً واحداً ، بقول الرجل لغيره : بعث منك بألف درهم ، وبعث منك على ألف درهم . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : كلمة " على " لشرط في وضع اللغة ، وأمكن العمل بحقيقتهما في باب المخلع : لأن تعيين بدل الطلاق جائز تبعاً لمطلق : لأن البدل يكون تبعاً للمبديل في المبدلات ، كما بينت في التبيين ، وإذا صح تعليق بدن المخلع<sup>(١)</sup> تبعاً لمطلق جعنا وجوب الألف محللاً بوقوع الثلاث ، فصالح بوجد (إيفاع الثلاث ، لا يوجد)<sup>(٢)</sup> الشرط بكماله ، فلا يترك شيء من أجزاءه . أما في باب البيع والإجارة فالتعليل بحقيقة الشرط غير ممكن : لأن كل واحد من البدلين في باب البيع والإجارة<sup>(٣)</sup> ، ولا يقبل التعليق ، فجعل كلمة " على " مجازاً عن حرف الباء ، والدل ينفسم على الدال إذا كان متعدداً .

٥١٠٨ - وإذا قالت المرأة لزوجها : طلقني وضررتي على ألف درهم ، فطلقها أو ضررتها ، يجب نصف الألف إذا كان مهر مثلها على افسواء ، كما لو قالت : طلقني وضررتي بألف درهم . وإن كان مهر مثلها على التفاديت ، يجب حصصة المطلقة من الألف . من مثلنا ورحمهم الله تعالى من قال : هذا على قولهما ، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب شيء ، ومنهم من قال : هذا قول الكل ، والأول أصح . وأما إذا قالت : طلقني وضررتي على ألف درهم على ، فطلق إحداهما ، فلا رواية في هذه الصورة . ولقائل أن يقول : يلزمها حصتها من الألف ، ونقائل أن يقول : لا يلزمها شيء من الألف ما لم يطلقها جمعة .

٥١٠٩ - وإذا كان للرجل امرأتان ، سأله أن يطلقهما على ألف درهم أو ألف درهم ، فطلق إحداهما لزم المطلقة حصتها من الألف ، فإن طلس الأخرى لزم حصتها أيضاً إن كان طلقها في المجلس ، ثم فر قولها : طلقني ثلاثاً بألف درهم ، إذا طلقها ثلاثاً متفرقاً في مجلس واحد ، التماس أن يقع تعليق بنت الألف ، ويضع الأخرى بغير شيء ، وفي الاستحسان يقع ثلاث تعليقات بألف درهم .

وجه القياس : أنه لا يطلقها واحدة ، وقعت واحدة بنت الألف وبنت منه ، فحين طلقها الثانية والثالثة طلقها وهي بائنة ، فيقع الثانية والثالثة بغير شيء ، كما لو طلقها الثانية والثالثة بعد ما تفرقا عن المجلس<sup>(٤)</sup> . وجه الاستحسان : أن إيفاع الطلاق الثلاث وجد في لفظة واحدة

(١) مكذابي ، وكان في الأصل : على التعليق

(٢) أنت من السبع التي في متناول اليد

(٣) أنت من ب و ف و هـ

(٤) وهي أم ، هي المجلس لا يجب شيء ،



من حيث أحكم ؛ لما عرفت أن المجلس الواحد يجمع الكلمات المتعرفة حكماً ، فباعتبار عام  
خصص إيقاع الثلاث في لفظة واحدة من حيث الحقيقة ، وهناك يجب جميع الألف ، فهنا  
كذلك .

ومن مضايقاتنا ، حميم الله تعالى من قال : ما ذكر من جواب الاستحسان محمول على  
ما إذا وصل الطلمات بعضها ببعض ، أما إذا فصل بين كل فصلتين سكوت لا يجب جميع  
الألف ، وإن فصل الإيقاع في مجلس واحد ، واستدل هذا الفاعل بما ذكره محمدر رحمه الله  
عالي في باب التثنية إذا قال لها : أنت فاذلي ثلاثاً إن شئت ، فقلت : شئت واحدة واحدة  
وواحدة موصولة يقع ثلاث ، وبغير كنه فالت : شئت الثلاث ، ولم قللت : شئت واحدة  
وسكنت : ثم قالت : وواحدة وسكنت ، ثم قالت : وواحدة وسكنت ، فإنه لا يقع شيء . وإن  
كان المجلس واحداً ، وعثر مع اتحاد المجلس المصلي ، هكذا هما

ومنه من يقول : إذا كان المجلس واحداً ، لا يشترط الوصل . واستدل هذا القائل بما  
ذكره محمد رحمه الله تعالى من هذه المسألة ، إذا قامت المرأة بزوج : سألت أن تعدني ثلاثاً  
بألف درهم ، فطعنني واحدة ، فقلت ثلاث الألف ، وقال الزوج : لا ، بل طلقك ثلاثاً  
ولم عليك جميع الألف ، فافهم قول الزوج إذا ما هي المجلس ، فإذا اعتبر اتحاد المجلس ،  
ولم يعتبر الوصل في التعديت . وهذا القائل يفهم من هذه المسألة وبين مسأله ، تشبه ، وهو  
الصحيح . ووجه ذلك أن قولها : شئت واحدة إذا سكنت ، حقيقياً (لأنها صرحت بما جرتأده هي ،  
فوض الزوج إليها . ألا ترى أنه لم يقع بها شيء ، فجعل ذلك منها إعرافاً عما عوص إليها  
الزوج ، فغلط التفسير أصلاً . أما قول الزوج : طلقك واحدة ، في مسألتنا (إصلاح) " حوزة  
لبعض ما طلبت منه ، ولهذا وقع تطليقة بثلث الألف ، فلم يكن ذلك من الزوج إعرافاً عما  
طلبت منه ، فبقي طلب الثانية والثالثة على حاله ، فصحت الثانية والثالثة إذا كان المجلس  
واحداً

وفي قولها : طلقني ثلاثاً على ألف درهم ، إذا غشها (ثلاثاً متصرفاً إن طلقها) " في  
مجلس واحد ، فالمسألة على قولها على القياس ولا محذور كما في حرف الباء . وعند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى : يقع ثلاث تطليقات قهراً واستحساناً ؛ لأن عده في هذه الصورة يقع

(١) هكذا في ب و ف ، وكذا في الأصل . لم يصح

(٢) هكذا في ف و هـ ، وكان في الأصل صحيح

(٣) من المعفوفين مائة من الأصل ، والنساء في ط ومود

ج ٥ كتاب الطلاق - ٥٠ - الفصل الخامس عشر إيقاع الطلاق ماثلان

الأولى والثانية رجبان، فضع الثالثة وهي منكوحه، فيستوجب عليه ألف درهم عند وقعي،  
الثالثة فيبائن واستحساناً، بخلاف حرف الباء، لأن هناك يقع الأولى بثلاث الألف فبين منه،  
فإنما إذا طلقها ثلاثاً متفرقاً في مجالس مختلفة، فعلى قولهما يجب ثلاث الألف كما في حرف  
الباة<sup>١١</sup>، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب عليها شيء، وهذا لأن أبا حنيفة رحمه  
الله تعالى وإن عسر كلامه على التوسط في هذه المدة، حتى أنه يقل بوجود شيء من  
الألف بدون إيقاع الطلاق الثلاث، إلا أن معنى انعاضة فيه طهر على ما مر، فيجب  
عساره، فاعساره في اشتراط اتحاد المجلس واحدة أو عدة الإيجاب والقصور، والحواسب في  
قولها: طلقني ثلاثاً على أنك على ألف درهم، نظير الجواب في قولها: طلقني ثلاثاً على  
ألف درهم، وإذا طلقها واحدة على ما وقفت، ثم علقها أخرى على ما وقفت، يقع عبث  
أخرى بغير شيء، لأنها لا تثبت معها من جهة الزوج بعد الطلاق، فلا يلزمها المال.

٥١١ - ابن سبعة في قوله عن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لامرأته:  
أنت طالق عسراً مدة ديار، فقبب مني طالق ثلاث بانه ديار، وعه أيضاً في رجل قال له  
امرأته: طلقني سبعين نظيفة مائة ديار، فقال: طلقته، فهي طالق ثلاث بانه ديار، وعن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى في امرأة قالت لزوجها: طلقني أربعاً بألف درهم، فطلقها ثلاثاً،  
قال: هي طالق بألف درهم، ولو حلقها واحدة، فهي واحدة بثلاث الألف.

٥١٢ - وفي الأصل<sup>١٢</sup> في امرأة قلدة لزوجها: اطلقني اثنين، قالت: لزوجها:  
طلقني ثلاثاً على أنك ألف درهم، فطلقها واحدة، لزمها الألف كلها، الأصل في هذه  
المسائل وحاسنها: أب إذا التزمت ما كان بمقابلته خلاف يقع، وغالبه طلاق لا يقع بحال الكل  
بثلاثة خلاف يقع كما لو قالت له: طلقني وهذا الخمس بألف درهم، فطلقها دية، يجب عليها  
جميع الألف.

٥١٣ - وفي القندوزي<sup>١٣</sup> إذا قامت المرأة لزوجها: طلقني واحدة بألف، فعاد لها:  
تنت طالق ثلاثاً، ولم يقل: بألف، وقع الثلاث بانه ديار، لأن حديثه رحمه الله تعالى،  
وحددها يجب جميع الألف، وهذا بناء على أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: الثلاث<sup>١٤</sup>

(١١) ما يورى منقول من الأصل وأنته من عدمه.

(١٢) وفي م. وفي الأصل، أو امرأة قد كان علقها زوجها بألف درهم، فطلقها واحدة، لزمها الألف  
كلها.

(١٣) وفي م. الخلاف.

لا يصلح جواباً للواحدة، هكذا يستدُّ بالإيفاع، وعندها الزوج أنى بمأساته، يلزمها ما التزمت من الألف. وروى قالت : طلقني واحدة بألف، فقال الزوج : أنت طالق ثلاث بألف درهم، توقفت على قبولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن قبلت جاز وإلا بطل. وعندهما يقع الثلاث، واحدة بألف، والثنتان بنير شيء. بناء على الأصل لدى تقدم.

وحكى أبو الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أنه رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسألة، ووجه الرجوع : أن الزوج جعل الألف بمقابلة ثلاث تطليقات، وهذا غير ما سأله، بخلاف المسألة المتقدمة.

٥١٣- روى الشيخ : ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى : إذا قالت المرأة لزوجها : طلقني واحدة بألف، فقال لها : أنت طالق ثلاثاً بألف، فإن قبلت فهي ثلاث بألف، وإلا لم يقع شيء. وقال الحاکم أبو الفضل : وكان محمد رحمه الله تعالى أولاً يقول في هذه الصورة : إنه يقع واحدة بثنت الألف، وإن لم تقبل المرأة، ولا يقع الثنتان إلا إذا قبلت، فإذا قبلت وقعنا بنير شيء، وكان يقول : هذه بمنزلة رجل ذلت له امرأة : طلقني واحدة بألف ففعل، ثم قال لها : أنت طالق تثني بألف، فلا يقعان حتى تقبل، وإذا قبلت وقعنا بنير شيء، ثم رجع وقال : إن قبلت المرأة ما قال الزوج : وقع الثلاث بألف درهم، وإن لم تقبل لا يقع شيء، كما هو رواية ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى، وبهذه الجملة يسب رجوع محمد رحمه الله تعالى إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسألة أيضاً.

٥١٤- روى أيضاً : الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، إذا قال لامرأته : أنت طالق على ألف درهم إن دخلت الدار، فاقبل<sup>(١)</sup> إليها بعد دخول الدار، ويقين ساعة تدخل.

٥١٥- وروى بشر عن أبي يوسف : إذا قال الرجل لامرأته<sup>(٢)</sup> " لا يملكها : أنت طالق على مائة درهم، إن تزوجتك يوماً من الدهر، فقالت : قد قبلت، ثم تزوجها، إن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق، ولا يلزمها المال. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : انطلاقاً واقع، والمال لازم، ولو أبى قالت حين تزوجتها : قبلت الطلاق الذي جعلته إلى مائة درهم، لزمها الطلاق والمال في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : ولا أحفظ في هذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والذي

(١) وفي ب : القبول.

(٢) أثبت من النسخ التي اعتمدنا عليها.



صح رجوعها، إذ الإيجاب من جانبها غير لازم؛ لأن الطلاق على مال من جانب المرأة معاوضة، والرجوع في المعاوضات قبل قبول الآخر صحيح. وعلى هذا لو كان الزوج قال لها في هذه الصورة: طلقك بالجعلين، يتوقف على قبولها؛ لأنه ابتداء إيجاب في حقها، وليس بجواب، بخلاف جانب الزوج؛ لأن الطلاق على مال في جانب الزوج تعليق، والتعليق يقع لازماً على وجه لا يصح الرجوع عنه، ففي الإيجاب الأول وصح الإيجاب الثاني، فأي ذلك اختارت فقد اختارت إيجاباً قائماً فصح. وعلى هذه الرواية إذا قال لها: طلقك بالمالين، يتوقف على قبولها؛ لأن هذا ابتداء الإيجاب في حقها على ما مر.

٥١٢١- وفي الزيادة: إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق ثلاثاً على ألف أو بألف، فقالت: قد قبلت الواحدة، لا يقع شيء؛ لأنه لو وقع واحدة، وقع بثلاث الألف أو بغير شيء، والزوج ما رضى بالوفاة بغير شيء، ولا بثلاث الألف؛ وهذا لأنه لو وقع واحدة بثلاث الألف وقع بائناً والزوج ما رضى بالبينة بثلاث الألف. وكذلك لو قالت: قبلت الواحدة بألف لا يقع شيء؛ لأن الزوج ما أوجبهما كذلك. وذكر في وكالة الأصل أن من وكّل رجلاً أن يطلق امرأته ثلاثاً بألف، فطلقها واحدة بألف جاز. والفرق أن تصرف الوكيل تفاده بطلانه يعتمد الموافقة والمخالفة، والوكيل يهنا لا يصير مخالفاً؛ لأنه خلاف إلى خير، والخلاف إلى خير لا يعد خلافاً، أما تصرف الزوج مع المرأة، صحته ونفاذه يعتمد المطابقة<sup>(١)</sup> من الإيجاب والقبول صورة ومعنى، ولم يوجد ذلك ههنا.

٥١٢٢- إذا قال لامرأته: أنت طالق واحدة بألف درهم، فقالت: قبلت نصف هذه التطليقة، طلق واحدة بألف بلا خلاف. ولو قالت: قبلت نصفها بخمسمائة، كان باطلاً؛ لأن قبول نصفها بخمسمائة، كقبول كلها بخمسمائة وذلك باطل؛ لأن الزوج لم يرض به. ولو قالت المرأة لزوجها: طلقني واحدة بألف درهم، فقال الزوج: أنت طالق نصف تطليقة بألف درهم، فهي طالق واحدة بألف درهم، ولو قال: أنت طالق نصف تطليقة بخمسمائة، طلق واحدة بخمسمائة؛ لأن إيقاع النصف إيقاع الكل بخمسمائة، وذلك من الزوج صحيح؛ لأن المرأة التمس تطليقة بألف درهم، فتكون راضية بخمسمائة من طريق الأولى.

٥١٢٣- إذا قال لامرأته وقد دخل بها: أنت طالق الساعة واحدة، على أنك طالق غداً أخرى بألف درهم، فقبلت ذلك وقعت واحدة للمحال بنصف الألف؛ لأن تقدير هذه المسألة:

(١) وفي ٥. كل.

(٢) وفي ٥. على المطابقة.

أنت حائل المساعدة حدة وعدا أخرى بلف دوقه بيان أنكم على أن يكون حاد حصة  
 لا تملك ذلك لعن الأصل بالشرط هنا لأن لفظة الو حاد في حال لا يكون تعنيها تطلعه  
 تقع في أحد، فيحصل علم العطف، لأن حروف العلاقات يقع بها مقام العطف، فبعد  
 تقديم النسبة ما قلنا من عدائهم، وذلك منع، أحده للحل بلف دوقهم، فأمثل أن أخرج  
 من عطف أحادي لطلافت على الأخرى، فذكر عقيبها فلا، ولم يخصص إحداهما بوصف  
 يعاقب العطف، ولا يوصف بالتم العطف، فلهذا ينفرد به، لا يمتنع به عدم الأولية،  
 إذ جاء عدو يقع عليه عطف أخرى، وهو يدعيها فقال بغيره كذا، ووجب في محله بعد  
 [بما فيها حسنة، وإذ لم يفرقها قبل محله] فلا بد من نسبه، لأن سوابق البذر  
 بالعامي عنه، زوال الثالث، هو عطف، لو قال لا امرأته، أنت ثالث ثلاث نسبه ثالث وهم  
 عطف، يقع عليه واحدة لجمال، الثالث إذ كان برهان زمان النسبه، ثم إذا حاد  
 وظهرت يقع عليها أخرى، ثم إذ حاد صحت وظهرت يقع عليه أخرى، ولا بد منها المال بالطلافت  
 الثاني، فالتكثيف الإبر عطف عطف الزوج، كذا هذا.

٥٥٦ ولو خالفنا أنت حائل المساعدة واحدة، أمكن ترجعة على أنك طالع غدا  
 [أخرى] فكذلك، فثبت وقع عليه واحدة لحد، يعبر عن نسبه، لأنه من بالطلافت الأولى  
 ما يبنى وجد البذر، وهو قوله، استكثرت الجعة، فإن لطلافت بدل لا يكون راجعاً،  
 فانصرف استبان إلى عطية الأخرى، وهذا هو أمثل في غير طلائع عطف أحدهما على  
 الآخر، وقيل بالأول، ومقتضى الدليل أن النسبه لا يندرج في الطلائع الثاني، فإذا جاز العطف  
 يقع عليه تعليفة أخرى بلف دوقه، لأن البذر منسب به، وأمكن راجع البذر بها، ولو  
 استدل بها، لأن أمكن، لم يرد بالأولى، الكو بار حية.

٥٥٧ ولو قدر لك أنت حائل اليد من نصبة دقة على أنك طالع غدا أخرى بلف  
 دوقه، ومقتضى الحد، أحد غير من، لأنه من بالطلافت، وأولى ما عطف، وجوب بدل نسبه،  
 وهو قوله، لأنه لما رجحنا إلى حد الطلائع، يصير النسبه إذا لم يكن متفاداً،  
 من، ثم إذا جاز العطف، فلهذا عطف لغة أخرى يعبر عن نسبه، لأن حد وثبوت بالطلافت الثانية  
 يكون استكثرت بالطلافت الأولى، كبر زمانه، فإن كان راجعاً قبل محله الغد، ثم جاز العطف  
 عليها بقية أخرى لغة دوقه، لأن استكثرت، في هذه الصورة، إلا أنه عطف به.

٥١٢٦ - ولو قال لها : أنت طالق اليوم تطليقة تغير شيء على أنك طالق غداً أخرى بألف درهم ، وقع في الحال تطليقة رجعية ، لأنه قرن بالألف ما ينافي كون الدل بمقابلته وهو قوله : يغير شيء ، فصار كل الألف عقابلة العلقلة الثانية ، فإذا جاء المدعي بتطليقة أخرى بألف درهم ؛ لأن الملك يزول بها لكون الأولى رجعية .

٥١٢٧ - ولو قال لها : أنت طالق واحدة . وأنت طالق أخرى بألف درهم فبطلت . وقعت التطليقتان بألف وانصرف البذل إليهما . وكذلك لو قال : أنت طالق اليوم واحدة وغداً أخرى بألف درهم فبطلت ، وقعت في اليوم واحدة بنصف الألف . وغداً أخرى بنصف الألف إن تدخل التزوج [لأن الدل] انصرف إليهما .

٥١٢٨ - ولو قال : أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة ، وغداً (أخرى) أملك الرجعة بألف درهم ، أو قال : أنت طالق الساعة واحدة بائة ، وغداً أخرى بائة بألف درهم ، أو قال : أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء ، فالبدل ينصرف إليهما . ويكون كل تطليقة بنصف الألف ، بيع واحدة في الحال بنصف الألف . وغداً أخرى مجاناً ، إلا أن يتزوجها قبل مجيء الغد ، ثم جاء الغد ، فحينئذ يقع الأخرى بضعاً . لأنه .

وإنما انصرف البدل إليهما في هذه الصورة ؛ لأنه قرن بكل تطليقة وصفاً يتلف البدل ، والأصل في كل طلاقين عطف أحدهما على الآخر . وقرن بكل واحدة منهما ما ينافي البدل (أو قرن بالطلقة الثانية ما ينافي البدل) فالبدل ينصرف إليهما ؛ لأنه لا بد من إلغاء أحدهما . إما لو وصف الخافي وإما الغافل ، وإلغاء الخافي أولى ؛ لأنه ذكر الخافي أولاً ، وذكر البدل آخرها ، والمذكور آخرها يكون ناسخاً للأول .

٥١٢٩ - ولو قال لها : أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة ، أو قال : [بائة] ، أو قال : (أ) بغير شيء ، وغداً أخرى بألف درهم ، دانته ينصرف إلى الطلقة الثانية . ولو قال لها : أنت طالق اليوم واحدة ، وغداً أخرى أملك الرجعة بألف ، ينصرف البدل إليهما ؛ لأنه قرن بالطلقة الثانية ما ينافي وجوب البدل بها ، وفي مثل هذا ينصرف البدل (إلى المطلقتين) .

(١) ما بين الممنوعين ساقط من الأصل وأثناء مرطوم وم .

(٢) أنت من ب .

(٣) أنب من ب و م .

(٤) أنب من ب و م .

(٥) وفي م ر م الغول سكال البدل .

وعلى هذا يخرج جس هذا انسان

٥١٣٠- وفي المتن: يخرج عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حين<sup>(١)</sup> كان لأخيه<sup>(٢)</sup> طلق امرأته فلاقته واحدا، ولت ألق دهم. فعقد وقع بالطلاق المحدث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بغيره<sup>(٣)</sup>. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يقع شيء حتى تغيب المرأة، فإن قامت عن المجلس الذي يبيعها فيه<sup>(٤)</sup> أخر قتل أو غفل بعض لطلاق. وذكر ابن مسعدة أيضا، ومن قال لروح ابنه الصغيره<sup>(٥)</sup> طلقها وله<sup>(٦)</sup> ألق دهم. فقال<sup>(٧)</sup> أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هو طلاق نسائه واحدة بغير شيء. وقال أبو يوسف: لا يقع الطلاق<sup>(٨)</sup> لم تغيب الصغيرة، وإذا فسد دفع الطلاق، ولا نكاحها<sup>(٩)</sup> المأذول

٥١٣١- وذكر ابن مسعدة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنسا رجل جعل لروح نصف درهم عربي فلاق امرأته ففقد وصل، فطلقت مائى، والذي جعل لألف ص من الألف. وهي عيب للزوج. ولم تكن له دين على الروح ففقد أنت بريء. غنى أن تطلق امرأته، فقبل وفعلى، فطلقت جنازة وهو بريء من المال. قال: ولو كانت عاتاة مسألتان في العتاق فاعتق جنازة، وبطلت من الدين جنازة، وبطلت الأذن جعله ماحلي، لأنه لو لم يرد به بغيره<sup>(١٠)</sup> بوض، لأن له ما في من المولى، والولد يكون له. والمأذول لا يوجب على الإنا من غير محوص. لأن العتاق يقتضيه الأصل بطلاق البينة؛ لأن البينة محوز بغيره<sup>(١١)</sup> بوض.

٥١٣٢- روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أمر الرجل حلالا على امرأته بأنت درهم، بعتت حدها بألف أو بدين، إلا أنه إذا قسم الألف على منهجه كان ذلك حقيقتهما، كان ذلك جنازة. وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل للعبير: طلق امرأتى بد شئت، أو قال: بد رأيت، أو قال: علمي سم شئت، أو علمي سم رأيت، فهو على المجامع وغيره، قال: لأن المشتري في المأذول ويبس من الطلاق

٥١٣٣- روى الأمامي: إذا قال الرجل<sup>(١٢)</sup> لامرأته: طلقك أمس مايت درهم منهم نقلى، وقالت المرأة: لا، بل قبلت، فالقول قول الزوج. حتى يبرها ويبيع إذا قال بخبره. حدثت أمسر كذا يكتد فلم يقبل، وقال الآخر: لا، بل قبلت، فالقول قول المشتري. وكذا إذا قال للعبير: أسرعت منك أمس كذا وكذا ولم تقبل، وقال الآخر: لا، بل قست، فالقول قول

(١) ومن سار به رجل قال

(٢) حنيفة في البيع اشترى منها عبدا، وإن كان في الأصل فطنت

(٣) ما بين العتق من مطلق من الأصل والعتاق من مذهب يوسف



المستأجر . والغرض أن البيع معاوضة ، والمعاوضة لا تتم إلا بالإيجاب والقبول ، فإذا أقر بالبيع ولا تمام له إلا بالقبول ، صار مقراً بالقبول [دلالة] ، راجعاً عنه بقوله : فلم تقبل ذلك . وأما الطلاق على مال كعاهو ومعاوضة ، فهو تعليق أيضاً ، والمعاوضة إن كان لا يتم إلا بالقول<sup>(١)</sup> فالتعليق يتم بالقبول<sup>(٢)</sup> ، فيأقار به بالطلاق على المال إن صار مقراً بما شؤل من حيث إنه تعليق ، فلا يثبت الإقرار بالقبول بالنكاح ، بقيت المرأة مدعية والزوج مكر دعوها ، ويكون القول قول الزوج . وعلى هذا إذا قال لها : قد كنت بعثك طلاقك أمس بألف درهم ، فلم تعلني ، وقالت المرأة : لا ، بل قببت ، فالقول قولها .

٥١٣٤ - ولو قال<sup>(٣)</sup> " طلقته ثلاثاً بألف درهم " فقالت المرأة : هنا منك إقرار بتعليق ماضي ، وقد كنت قبلت منك . وقال الزوج : كان هذا مني إقراراً مستباحاً حتى تكلم ، فلم تقبلي . فالتقول قول الزوج . وإن أقام بينة أخذت بنبأ المرأة ، ذكره في المتن .

٥١٣٥ - وفي البداية : أنت طالق عدل على عبدك هذا ، فقبلت رباعية العبد ، ثم جاء المدعي بالطلاق ، وعليه قبضة العبد ، ولم يطلقها ثلاثاً في يومه ، ثم جاء العبد . فلا شيء له .

٥١٣٦ - وفيه أيضاً : إذا قال لها : أنت طالق بعد غد على ألف درهم ، وبعد غد على ألف درهم ، واليوم على ألف فضيت ، طلقت اليوم بألف ، والباقي بغير شيء ، هكذا ذكر . وعلى قياس ما تقدم إذا تزوجها قبل مجيء العبد ، ثم جاء المدعي بالطلاق أحرراً ، وإذا تزوجها في العبد ثم جاء بعد العبد ، يقع طلاق أحرراً بألف .

٥١٣٧ - وفيه أيضاً : إذا قال لامرأته : إحدكما طالق بألف درهم والأخرى بمائة درهم ، فقبلت طلقها بغير شيء . وفيه أيضاً : روى ابن سماعة عن محمد بن حماد عن نعلان في الصنف : إذا قال لامرأته : إحدكما طالق بألف درهم ، فقبلت ومات ، فعلى كل واحدة منهما خمسمائة ، وباتت ولا ميراث .

٥١٣٨ - وروى بنسب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال للرجل لامرأته : أنت طالق حكمتك من الحرق ، فقبلت ثم حكمت مالا ، فلم يرهن به الزوج ، فإن كان ما حكمت مثل مهرها الذي أخذت أو أكثر من ذلك ، لم يكن للزوج إلا ذلك ، فإن كان أقل ، له مهرها

(١) ما بين الموقوفين منقطع من الأصل وإنشاء من علوم وهو

(٢) وفي آ ب و م : بدون أقول

(٣) مكذاه آ ب و م ، وكان من الأصل ط : دل عليه

التي أخذت ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، وعني هذا إباحة امرأته  
لترؤس وجهه ، أبعثني طائفة إلى حاكم لا من الجعل ، فطاعة أعلى ذلك ، ثم حاكم ، يحكم  
كم قرصه ، فإن حكمهم غير ما توافق لزمها ذلك ، وإلا فلا ، وإذا طلق امرأته على أن يفعل كذا  
وفعلت ، لزمها إطلاق على الفعل [كذا] "ثم نظير إلى المعنى ، فإن كان جملاً ، فهو على ما  
تضمنت لك ، وإن كان غير جملة فمضمون إطلاقي .

٥٦٣٩- ينسب عن أبي بصير رحمه الله تعالى إذا طلق امرأته على أن تنيب عنه لفلان ألفت درهم أجبرت على خلع الألف، والزواج هو النواجب، وإن لم يخلع: عنه، لا تجبر على اليه، وعندها أنه ترد المهر، والطلاق بائن. وإن وهبت، فالتطلاق بائن، والمهر عنها، ولا ينسب عليها غير الثمة التي وهبت، ولا يرجع في هذه النية لأحد.

٥١٤٠- رعن محمد: في امره ان كاتب لروحها: فلفس على ان آف مهرى من ولدك  
دعا، فابت أن نبيه: فالتلاق روحى، ولا نرس، عنيها.

١٤١- أبو سليمان عن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - إذا تبرأت امرأة زوجها عما لها عليه علي أن يطلقها، فعلى جاراتها، وجارات أُمِّها، وكذلك الطلاق ما به، وكذلك لو جعلت له ما لا على ذلك. ولو قالت لو جها طلقني على أن يخرج ما مني عليك، فطلقها على ذلك، فإن كان لتأخير غاية معلومة مع التأخير، وإلا لم يكن له غاية لا يوضح التأخير، والطلاق رجعي على كل حال. وكذلك لو طلقها على أن تبرئه من كفالة نفس فلان، فطلاق رجعي. ولو طلقها على أن تبرئه عن الألف التي كفل بها فلان، فالطلاق بائن والله أعلم.

## الفصل السادس عشر في الخلق

هذا النص من كتاب علي بن

نوعاً عنہ فی بیان اصعنه و کیفیہ:

قال عيسى بن جهم: الله تعالى إذا خلع طلاقاً بآئن ينفق من ماله الطلاق، وأنه  
 ورد الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: وعلى من طلق، وعلى من طلقه من ماله  
 وقالوا: الذي معنى الخلع: ما لا يفسد من ماله الطلاق، وهو قول ابن عباس رضي  
 الله تعالى عنهما، وتعلم أصحابنا رحمهم الله تعالى جيداً: أن الذي نفق من ماله طلاقاً  
 ففساده من ماله، بطلاق، ومنهم من قال: لا يفسد، وتكامل الشرايع رحمهم الله تعالى في  
 لفظ النسخ والشرع، فيقول: لا يفسد من ماله الطلاق، فله قولان كما في الحكم، قال  
 بعضهم: ليس له فيه قول، وهو طلاق بآئن لا ماله، وقول بعضهم: يفسد ماله في كل موضع  
 قال: لم فيه لفظ الطلاق، وأنه من جهة الكتابات، حتى لا ينفق الطلاق بدون كسبه، ويصح فيه  
 التام فيه، وإذا قال الزوج: لم أتوبه الطلاق، فهو لم يذهب إلا حديقاً وبأنه قضاء، وإن  
 ذكره، لأن قال: لها مثلاً، والعدد على ألف درهم، ثم قال: إن أعز به العتق، لا يصدق،  
 فذهباً هو ما فيه تقدم.

[illegible]

٥١٤٣ - ويصح التحليل بالضرورة والإلزام على الأرقام المحو، يقول: إذا جاء غدي فند  
ساعت على ألف درهم، وإذا جاء فلان فقد خانك. كذا التفسير إليها بعد سجي، والوقت  
قد، م. فلان

۵۱۴۴-، من جانب المرأة حضرت: (بیب و القلوب کیا می- ب الیہ، حتی انہ ہا کائنات

(١١) وفيه : ثم بعد ذلك فاستعملوه في

(٦) :  $\frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$  ، فالتالي بعينهم هو (٦) من المتوالي

البداية من جانب الزوج، فقامت عن المحل من قبل قبل سطر الإيجاب، وإن كانت المدة من جانب المرأة بأن قامت له: أخذت على كده، صح رجوعه قبل قبوله. ويطلق بثباتها عن المحل وبثباته، ولا يتوقف حال عبه الزوج.

٥٦٤٥- ولا يجوز التعليل منها شرط ولا إضافة إلى وقت، وقد مر الفرق من الجانبين قبل هذا، وبين أن معنى هذا: قال شو حبيفة رجعت الله تعالى: إذا غالغها أو شرطت المرأة لنفسها خياراً حاراً. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجوز. ولو شرطه الزوج الخيار الغسه لا يجوز إجماعاً، فهما قام جانب المرأة بحسب الزوج، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يفرق بينهما قائلاً: إن الخلع من جانب الزوج محين، واليمين غير قابلة للتخير. ومن جانب المرأة معلومة، والمعلومة قابلة للخيار<sup>(١)</sup>.

٥٦٤٦- وإذا قيل لامرأته: كل امرأة أكره أجهها فقد بعثت خلافاً، منتهى كده، ثم تزوج امرأة فأنقضت بينهما بعد التزوج، فإن قلت بعد التزوج: فبطلت، أو قالت: انتزعت طلاقها، أم طلقها، يقع الطلاق عليها، فإن قلت قبل التزوج: قبلت، فهذا ليس بشيء؛ لأن هذا الكلام من الزوج حليج بعد التزوج، فإما يشترط القبول بعده - أو لا نعم -.

### نوع آخر:

٥٦٤٧- ذكر في فتاوى أهل سمرقند: أن صورة الخلع بالعقارية، أن يقول امرأة لزوجها: خديشني أو توهر بكاس كه مرادست، ويهر نذقه<sup>(٢)</sup> عدلت كه واجب شود مرا برتبه طلاق، أحتم بلك خلافي. فيقول الزوج: أعيضكم ترا از خديشني بدس شرطه.

٥٦٤٨- وإذا أمر الرجل امرأته بالخلع، فهي على أربعة أوجه: إما أن يقول: أخلعي نفسك بكده من المال، بمعنى مالا مقدراً معلوماً مثلاً ألف درهم. أو يقول: أخلعي نفسك بمان. ولم يسه ولم يندره. أو يقول: أحنم نفسك بغير شيء. أو يقول: أخلعي نفسك، ولم يزد على ذلك.

٥٦٤٩- ففى الوجه الأول وهو ما إذا قال: أخلعي نفسك ألف درهم، وقبلت امرأة:

(١) وانظر في شرح الزمخشري، وغيره.

(٢) ما بين المتولين ساقط من الأصل وأنتهله من به يومه.

(٣) وفيه م. حرته عدت.



روجه مطلقاً بألف درهم . يتم خلع بلوك من رواية ، وهو المختار .

٥١٥٤ - وأما إذا قالت : احضني على مالي ، ولم يسمه ولم ينفذ ، فقال الزوج : خلعتك على كذا ، وفي هذا الوجه لا يتم الخلع بقول الزوج : خلعتك ، ما لم تكن المرأة : حبلت أو اختلعت ، ثم طاهر رواية "" أصحابنا رحمهم الله تعالى وعلى رواية ابن سنانة يتم . ومضى . ونحو أنه لا يتم الخلع في طاهر الرواية ، أنه لا يجب عليه : أن يخلع طالع ، وهل يقع الطلاق ؟ الخ ، أنا الشيخ رحمه الله تعالى فيه ، بعضهم قالوا : يقع ، وبه كان بعض القاصي الإمام فهير . انتهى المرغيباني ، رحمه الله تعالى ، وبعضهم قالوا : لا يقع ، وهو الأقهر والأشد .

٥١٥٥ - وأما إن قالت : احضني بغير مالي ، وفي هذا الوجه إذا قال الزوج : خلعتك ، يقع الطلاق ؛ لا تقدير أصالة كذا ، امرأة قالت : طلقني صلافاً بالله . فقال الزوج : طلقك .

٥١٥٦ - وأما إن قالت : احضني ، ولم تزد على هذا ، وفي هذا الوجه ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : أنه يقع الطلاق بقول الزوج : خلعتك ، وعلى فليس ما حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل : رحمه الله تعالى فبعد إذا أنكر الزوج ، امرأة بالخلع ، يجب أن يكون في المسألة : إسان . وإذا قال لها : خويشتن لرمي بخبر ، فذلك حريم . ولم يقل الزوج ، فزوجته ، لا تطلق ، وهذا خلاف ما قال لها : خلعتك نفسك مني ، فقلت : اختلعت ، ولم يقل الزوج : فقلت .

٥١٥٧ - وقد ذكرنا في رواية الجاهلية : اشترى نفسك مني ، فقالت : اشتريتك ، ولم يفل الزوج . بعد ، لا يقع الطلاق ، بخلاف قوله : اشترى ، وهكذا ذكره القاصد الشهيد رحمه الله تعالى . والفرق أن قوله : احضني نفسك . أمر بالتطلاق منقطع الطالع ، والزوج يملك بدون أمرها ذلك يبدل أو يغير بدل ، فصح الأمر وإن لم يكن كذلك مذكوراً ، أما قوله : خويشتن بخبر . واشترى نفسك ، أمر بالمعاوضة ، والأمر بالمعاوضة لا يصح إذا لم يكن البدل مستقراً معوضاً . وحكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بخلاف ما ذكره الصدر الشهيد في قوله : اشترى نفسك مني ، على ما ينشئ بيانه بعد هذا - إن شاء الله تعالى .

٥١٥٨ - ولم يقل : خويشتن بخبر بكذا ، ذكره فلا سفلاً ، أو قال بالعرف : اشترى نفسك بكذا ، فقلت : خويشتن ، أو قالت : اشتريتك ، ولم يقل الزوج : بعد أو فوهمهم . يتم الخلع في رواية وهو المختار . انتهى ، وكذا في هذه الصورة . ولو قال الزوج : برئ

فروختم، بعد قول المرأة: خريدم، يتم الخلع على الرواية لاختتاره، وعن هذا قيل: إذا قال لها: خويشتن بخري از من يكايين ونفقه عدت، فقالت: خريدم، ففان الزوج: من يكي طلاق دادم، يقع عليها طلاقاً: أحدهما بالخلع، والثاني بالتطليق.

٥١٥٩ - وأما إذا قال لها: خويشتن بخري بجزی از من، أو قال: بخاتم، ذكر وبدلاً مجهولاً، فقالت: خريدم على كذا، لا يتم خلع ما لم يقل الزوج: فروختم، ولا يقع الطلاق أيضاً، وهذا يجب أن يكون على ظاهر الرواية.

٥١٦٠ - وأما إذا قال لها: خويشتن بخري غير شيء، أو قال: اشترى نفسك مني غير شيء، لم يذكر المصدر الشهيد رحمه الله تعالى هذا الفصل في واقعته، ورايت مكتوباً بخط الشيخ الإمام شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى عقب ذكر مسألة أمر الزوج المرأة بالخلع، عن الشيخ الإمام، جليل أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى: وكذلك لو تلفظاً بلفظ البيع والشراء في المأجول، قلها فهو على ما هو منقول، فهذا المأجول، إلى أن في هذا المأجول يقع الطلاق بقوله: خريدم، كما في قوله: اخلعي نفسك بغير شيء، وأشار إلى أن في قوله: اشترى نفسك مني روايتين، كما في قوله: اخلعي نفسك.

٥١٦١ - وإذا قال لها: خويشتن خريدي از من بمهرک ونصفه عدت، فقالت: خريدم، ولم يقل الزوج: فروختم، قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى: يتم الخلع، وإلا بهضم: لا يتم، وإن الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: يسأل الزوج أنه أراد بقوله: خريدي، التحقيق أو السوم؟ إن قال: أردت السوم، لا يتم به الخلع، وإن قال: أردت به التحقيق يتم. وعن الفقيه أبي اللبث رحمه الله تعالى ما هو قريب من هذا، فإنه قال: لا يتم الخلع إلا إذا أراد بقوله: خريدي التحقيق، وحكى عن شمس الإسلام الأوزجندی عن شمس الأئمة السرمسي رحمه الله تعالى، أنه كان يقول: يتم الخلع وإن لم يقل الزوج: فروختم، وقد رأيت في فتاواه هكذا.

٥١٦٢ - وصورة ما رأيت في فتاواه، إذا قال لها: خويشتن از من بهمه حقها خريدي، أو قال: بچندین درم خريدي، فقال: خريدم، ولم يقل الزوج: فروختم [أن الخلع تام، ولو قال: خريدي، ولم يقل: بهمه حقها، ولا قال: بچندین درم، فقالت: خريدم، لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج: فروختم] والمعنى في ذلك، أن تقدير كلامه: خويشتن خريدي که من فروختم.





حويش بن حريدم لم توثق.

٥١٦٨ - وإذا قالت المرأة : أحلعت يهودي ونخعة عدني ، ولم نقل : منك ، فقال الزوج : خدعت ، ولم يقل : خلدت ، لا يكون هذا حللاً صحيحاً . وإذا إذا قالت بانمارسية : حويش بن حريدم ، فقال الزوج : هو غشم لا يكون خلعةً صحيحاً . ولو قال : هو غشم فهو خلع صحيح ، هكذا ذكر في مجموع التوازي عن شيخ الإسلام السعدي . قال : لأنه لا بد من ذكر الإضافة من أحد الزوجين ، وقاسه على ما إذا قال لها : اختاري ، فقالت : اخترت ، لا يقع شيء ، ولو قال : اختاري ، فقالت : اخترت نفسي ، أو قال : اختاري نفسك ، فقلت : اخترت وفعلت .

الطلاق

٥١٦٩ - وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى : إذا جرت مفدمات الخلع بين الزوجين ، فقالت المرأة بعد ذلك : حويش بن حريدم بعدد وكاير ، وقال الزوج : فزوجتكم بصح ، وإن لم يقل : منك ، وعلى هذا النكاح والبيع . وحكى عن نجم الدين أنسفي رحمه الله تعالى أنه قال : اتفق المسايخ رحمهم الله تعالى في زماننا أن الخلع صحيح بغير الإضافة إلى أحدهما ، لكثرة الاستعمال من العامة ، وعدم صحة هذا حللاً صحيحاً ، فصار بمنزلة قولهم : هرچه بدست راست كيرم بر من حرام . وبمنزلة البيع والشراء إذا قال البائع : بعث هذا ، وقال المشتري : اشتريت هذا ، فإن ذلك يتم البيع ، كذا هـ .

٥١٧٠ - وفي الشافعي : عن محمد رحمه الله تعالى : إذا قالت المرأة لزوجها : خلعت نفسي منك بألف درهم ، قالت ثلثة ثلاث مرات ، فقال الزوج : قد وصيت وأجرت ، كان ذلك ثلاثاً وثلاثة آلاف درهم . ولو قال الزوج للمرأة : خلعتك على هاتك [عني] من مهر ، قال ثلث ثلاث مرات ولم يسم شيئاً ، فقالت المرأة : قست ورجيت ، فنكح ثلاثاً ؛ قال : لأنه لم يقع شيء إلا بقبولها .

٥١٧١ - وفيه أيضاً : إذا قال الرجل لامرأته : أحلعتك ، فقالت : قد فعلت ، فهذا باطل ، حتى يقول الزوج : قبلت ، قال ثمة : والخلع في هذا من جانب الزوج لا يشبه التزويج ، يريد به أن الرجل إذا قال لامرأته : أتزوجك على مائة درهم ، فقالت : فعلت ، فإنه يتمد النكاح

(١) ما بين المعقوفين ما نقله من الأصل وأثبتته من مجموع

(٢) هكذا في السبع الباقية التي عدنا . وكان في الأصل : العادة

(٣) وفي م : صلحهم .

(٤) ما بين المعقوفين ما نقله من الأصل وأثبتته من مجموع

بينهما ، وإن لم يقل الزوج بعد ذلك : قبلت .

٥١٧٢- في نواصر ابن سماعة "عن محمد رحمه الله تعالى : امرأة فانت لزوجها : اخمعتي ، فقال : قد خلعتك بألف درهم ، لم يقع الخلع حتى تقبلي المرأة . قال ثمة : والكاخ والخلع سواء إلا في قول الرجل لامرأة : زوجيني نفسك ، فقالت : زوجتكم نفسي ، ولم يذكر ما لا فهذا يجوز في النكاح ، ولا يجوز في الخلع ، لأن النكاح يجوز بلا سببية مال بخلاف الخلع .

٥١٧٣- إذا قالت : عويشتن خريدم بكاين ونقنة عدني ، فقال الزوج : بديو فتم ، فقد قيل : لا يقع الخلع ، لأن كلام الزوج لا يصلح حواشاً لكلامها ، فكان لبداء .

٥١٧٤- رجل قال لامرأته : من عويشتن از تو بعدت وكايين خريدم ، ونوى الطلاق ، وقالت المرأة : فرو ختم ، فقد قيل : صح الخلع ، كمن قال لامرأته : أنا ملك بائن ، ونوى الطلاق فإن هناك تطلق المرأة ، وأكثر المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لا يصح الخلع ؛ لأنه ليس للزوج مهر ولا نفقة . حتى يصح قوله : خريدم بكاين ، وهو نظير ما لو قال نسبه : عويشتن از تو خريدم ، وقال العبد : فرو ختم ، فإنه يعق العبد ، هكذا قالوا . والمعنى الصحيح لمن يقول معدم الصحة : أنه أصاب الشراء إلى غير محله ؛ لأن الشري لأبيات الله : وإنما يصح إضافته إلى محل لا ملك للمشتري فيه ، والزوج مالك نفسه ، فكيف يصح منه شراء نفسه ؟

### نوع آخر منه :

٥١٧٥- إذا قال لها : خاتمك ، ولم يذكر المال أصلاً ، فقالت : قبلت ، لا يسقط شيء من المهر ، هذا جواب طاهر الرواية ، وذكر شيخ الإسلام المعروف بأخو العزيز رحمه الله تعالى : في أول إقرار الكافي إذا قال لها : خاتمك ، فقالت : قبلت يقع الطلاق ، ونقع البراءة للزوج عن المهر إن كان عليه مهر ، وإن لم يكن عليه مهر يجب عليها رد ما ساق إليها من المهر ؛ لأن المال المذكور مرفقاً بذكر الخلع .

٥١٧٦- وإن قالت الفارسية : عويشتن خريدم از نو ، وقال الزوج : فرو ختم ، يقع تطليقة مائة ، ولا ترد ما قبضت من المهر . وإن لم تقبض برئ الزوج عن المهر ؛ لأن الخلع يوجب البراءة ، هكذا ذكر الصمد الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته . ورأيت في بعض الكتب أن في براءة الزوج عن المهر إذا لم يذكر في الخلع شيئاً روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله

معلي، والأصح هو أن يرافقه.

• في سراج النهر: أن الزوج يبرأ من البهه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن لم يذكر في الخلع شيء، لا تخط بقعة العدة إلا بالذكر. وإذا قال لها: حاتمك وإنني أنطلق يقع الطلاق، ولا يبرأ الزوج عن المهر بالانقضاء.

٥١٧٦ - ورد قال لها بالعربية: معنك، لا يقع الطلاق عالم نقل، استقرت. وإذا قالت: استقرت متى وقع الطلاق، فحكم المهر ما ذكرنا فيما إذا قال لها بالفارسية: درو خشم. وإذا قالها بالعربية: فحكم المهر ما ذكرنا أصلاً. وأما إذا قالها على جميع مهرها، فهذا على وجهين: إن قالها على جميع مهرها والمهر متبوض، فثبت ألف درهم، والدة المهر لا يحول به، وإن قالها رد ما قبضت من المهر أو رد مثله، وإن كان غير مقبوض سقط عن الزوج جميع المهر، لأنه وجب للزوج عليه ألف درهم؛ لأنه قالها على مهرها ومهرها ألف، وكان نكراً على الزوج مثل ذلك فله تفريق فصالاً، ولا يتبع أحدهما صاحبه بشيء من المهر، سبب الطلاق في الغطيل جميعاً.

٥١٧٨ - وإن لم يكن الزوج دخل به، فحاله ما دام مهر مقبوض، فالتفاس الذي يرجع الزوج عليها بألف (أو خمسمائة) أثناء الخلع، وحده مائة نصف المهر بالطلاق في الدخول. (وهي الاستحسان يرجع عند ألف درهم لا غير، حسب ما كان طالع، وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول).

٥١٧٩ - وإن كان المهر غير مقبوض، فالتفاس أن يرجع الزوج عليها بخمسمائة، وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشيء، ويرأى جميع المهر. وجه الاستحسان: أنه أضاف الخلع إلى مهرها، ومهرها ما يجب، أي ما كان. ولو أضاف لها ما كان الخلع مائة، فلو قالها على نصف المهر، فذلك خمسمائة، فكانت حاتمها على خمسمائة ولو قالها على خمسمائة، وإن كان المهر غير مقبوض فالزوج لا يرجع عليها شيء، لأنه وجب للزوج عليها خمسمائة بالجمع، ويقر لها في ذمة الزوج خمسمائة بعد الطلاق قبل الدخول، فلهذا فصالاً، وإن كان مقبوضاً يرجع الزوج عليها بألف لا غير، حسب ما كان طالع، وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول كذا هي.

٥١٨٠ - هذا إذا قالها على جميع مهرها، وإن قالها على بعض مهرها، بأن قالها

(١) ثبت في صحيح مسلم.

(٢) ثبت في صحيح مسلم.

على من مهرها قبلها، والمهر مضمون وذلك كسب، والمهر إذا مدخول بها، فلا يرجع عهدها من مهر مائة من الخنوع، وإنما قال غير مضمون، سقط عن الزوج عند المهر بدل الخنوع بلا خلاف، وسقط استعداده لبقية سبب الخنوع عند أمر حرة، رحمه الله تعالى، لأن الخنوع عبوديوحسب به، وكل واحد منهما عن صاحبه عن حقوق النكاح، سوى ذلك في الخلع أو لم يسم، وعندهما لا يسقط الاستعداد الدقيق، لأن عهدهما لا يسقط ما خلع إلا ما بعدهما.

٥١٨١- فإذا لم يكن الزوج رجلاً بها، والمهر مضمون، فالتيمر أن يرجع الزوج عهدها بستانه، حصة ما يطلق قبل الدخول بها، ومائة بدل الخلع، وفي الاستحسان، يرجع عليها بحسن دهرها، لأنه أضاف الخلع إلى مهر مهرها، وبالأطلاق قبل الدخول بها، أو مهرها بحسبانه، وأن مهر مهرها بحسبانه فكانه حاله على حسن.

٥١٨٢- وإن كان المهر غير مضمون، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، على جواب الاستحسان، لا ترجع ثروة على الزوج بشيء، وعلى قول أبيه على جواب الاستحسان، يسقط عن الزوج خصوصاً دهرها بسبب الخلع، ويرجع عليها بما بهما من خصوصين، بناء على الأصلين، لأن ما على هذا القياس يخرج من هذه المسئلة.

٥١٨٣- إذا كانا خلعاً على جميع مهرها أو على بعض مهرها، وإن بارأه على جميع مهرها أو على بعض مهرها، بعد سحار رحمه الله تعالى، لحواب فيه أن جواب في الخلع، لا يسقط إلا ما سحيا فيها، وعندهما لحواب فيه أن جواب في الخلع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، حتى يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه، عن جميع حقوق النكاح.

٥١٨٤- وأما إذا خلعها على مال مسمى، معروف سري القصد، فإن كانت المرأة مدخولاً به، والمهر مضمون، فإنها تسلم إلى الزوج بدل الخلع، ولا ينع أحدهما صاحبه بعد الطلاق سرياً، وإن كان المهر غير مضمون، فإنها تسلم إلى الزوج بدل الخلع، ولا ترجع على الزوج شيء من المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف أبيه، بناء على الأصل الذي قلنا.

٥١٨٥- وأما إذا كانت المرأة غير مدخول بها، والمهر مضمون، فإن الزوج يأخذ ما بال الخلع، ولا يرجع عليها بنصف المهر، بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وبعد الفصل بين أن ما دخر من جواب الاستحسان أيضاً، إذا خلعها، وعلى مهرها، وإن كان غير مدخول بها، والمهر مضمون، فقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى.

٥١٨٦- وإن كان المهر مضموناً، بأن كان الزوج منه، بذلك الخلع، وهي لا ترجع على

روحها بتصفه المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما . وأما إذا بارأها بجان معلوم سوى المهر ، فالجواب فيه عند محمد رحمه الله تعالى كالجواب في الخلع عنده ، وعندهما الجواب فيه كالجواب في الخلع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٥١٨٧- وأما نفقة العدة ومؤنة السكنى ، إن شرط ذلك في الخلع والبراءة يُقع المرأة عنهما ترويج بلا خلاف ، وإن لم يشترط ذلك في الخلع والبراءة أ<sup>١</sup> ، لا تقع البراءة بالإجماع . أما على قولهما فلا بشكل ، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا عنده الخلع إنما يوجب البراءة عن حقوق قائمة وقت الخلع ، ونفقة العدة فمما لا يفسد ، والخلع لا يجمع ثبوت حتى بعده ، يسبب يوحد بعده<sup>٢</sup> .

٥١٨٨- ولما نفقة الرشد فهي مؤنة الرضاع ، فلا تقع البراءة عنها إن لم يشترط ذلك في الخلع والبراءات بالإجماع . وإن شرط ، إن وثقت لذلك وقتاً كان قال : إلى سنة ، أو ما أشبه ذلك جواز ، وإن لم يوثق ذلك لا يجرى . ولا تقع البراءة عنها .

٥١٨٩- وأما دين آخر سوى المهر ، فلا يقع البراءة عنه في الخلع والمساكن بدون الشرط ، في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وفي رواية الحسن عنه : يقع البراءة عنه بدون الشرط .

٥١٩٠- وإذا قلنا : حويش بن حريزم يهر حق كنه مراراً ثم سنا ، لا يقع البراءة عن نفقة العدة [لأن نفقة العدة] ليست لها عليه في الحال ، وإن شرط البراءة عن السكنى في الخلع لا يصح ؛ لأن السكنى في بيت العدة حق لله تعالى ، وإساقها لا يشمل في حق الله تعالى .

٥١٩١- وأما إذا طأها بالآخر سوى المهر ، فالجواب فيه عندهما كالجواب في الخلع . وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد روى الحسن عنه : أن كل واحد منهما يبرأ عن حقوق النكاح ، وبه أخذ اتفقيه أبو بكر البخاري . وفي ظاهر الرواية عنه لا يبرأ ، وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى . أم إذا كان العقد بلفظ البيع بالعربية أو بالعربية ، فعلى قولهما الجواب فيه كالجواب في الخلع ، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ فيه .

٥١٩٢- وإذا حال عليها بما لها عليه من المهر فلما منه أن لها عليه بقية المهر ، ثم علم أنه

(١) ثبت من ب و أ .

(٢) ثبت من ب و ن و م .

(٣) ثبت من ب و ف .

ثم ينزل عليها شمس من المهر. وفي الخلاق على مهرها، فيجسد عليها أربعة مهر، لا يسلطها بطمع ما من عده، ولا يفتح ما من عده، ولا يغير ما عدها، قال فيها: خالفت نفس غريبتك الذي مندي، أبو علي، مسند الذي من يدي، فإذا ليس في مدغشي، وقع خلق على مهره، فكان كذا، ثم يقهر المهر مرقباً الفروج عنه، وإن لمعنت ردت المهر عليه.

٥١٩٢- وأما إذا علم الفروج أن لا مهر لها عليه، والتي المسألة بحالها يصح الخلق، وهو يرد على الفروج شيئاً، فخرقة ما نوحها على مدغشي هذا ايمن من الخلق، والفروج يعلم أنه لا متع لها فيه، ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في نيل الأور، من الوعد والوعيد، وهذا إذا قال لها: عشت خلقك تهرلك، والفروج يعلم أنه لم يزل لها عليه شمس من المهر، وانسرت هي يضع الخلاق رجب محاد.

٥١٩٤- وإذا تزوج امرأة على مهر مسعى، ثم طلقها مدغشاً، ثم تزوجها ثانية على مهر آخر، ثم انصبت من زوجها على مهرها، يبرأ من المهر الثاني دون الأول؛ لا الخلق وقع في هذا الخلق، فيصيرها إلى مهر هذا الخلق، وكل ذلك في قوله: بالقرينة: حويثني حريمك، إن كانتا في بيعة مختلفا، كما مر من تحت، لا يبرأ من مهر الأول، والله أعلم.

### سورة أخرى:

٥١٩٥- إذا خلعت المرأة من زوجها على سبي، أحرمت سبي المهر؛ فخلعت على واحد من الأول؛ أو سبي في الخلق شيئاً لا قيمة لها أصلاً، فهو أحرمت، والختير، والمبتة، واللهم، وهي عبد الوصي خلق واقع، ولا شيء للفروج على الفروج؛ لأن الثابت بالخلق عن الفروج ما يقع الخلق، وما يقع الخلق من متبوعة في الأصل، ثم إذا كانت في الفروج متبوعة، فما كان الخلق، لأن الخلق لا يبرأ من جانيه، وإنما تصير متبوعة، إذا منعت من الخلق ما هو شأنه من كل وجه، والخمس، والخبر، وهذا المذهب، فإن من وجهه، ومن وجهه، لأن ما كان كذا من وجهه، ومنه.

(١) هكذا في نسخة، وهو خطأ، وكان من الأصل: يزدى.

(٢) وفي نسخة: لا.

(٣) وفي نسخة: ما من عده.

(٤) وفي نسخة: لا، وهو خطأ.

(٥) وفي نسخة: يبدعه، ولا مهر.

(٦) هكذا في نسخة، وهو خطأ، وكان من الأصل: والله.

فلبيت بمال عندنا، فلا يثبت للزوج تنسيتها، فوقع الخلع مجتأناً القيداً<sup>(١)</sup>

٥١٩٦ - اوجه الثاني: أن يمس في الخلع ما أحسن أن يكون مالا، وأن لا يكون مالا، بأن اختلفت علي من في بيتها، أو علي ما من يدعاهن شيء، فإن اسم الشيء كما يتناول المال، يتناول غير المال. وفي هذا الوجه يظن أنه كان في يد ما أو في بيتها، أي ذلك المسمى، فشيء فذلك للزوج. وإن لم يكن من بيتها ولا في يد شيء، فلا شيء للزوج. وهذا لأن المال في العقد لا يثبت إلا بالنسبة، أو بتقصي العقد، أو بالإشارة، ولم يوجد به نسبة المال لانحصار هذا الظاهر، ولا مقتضى العقد، فإن الخلع بغير المال صحيح (وكذلك لم يوجد الإشارة إلى المال<sup>(٢)</sup>). فلم يثبت ذلك المال أصلاً، فلهذا يقع الخلع مجتأناً، وكذلك لو اختلفت علي من في بيتها، أو جاراتها، ولم ينص على الولد، فإن ما من البيت قد يكون مالا، وقد لا يكون مالا لأن يكون ربحاً.

٥١٩٧ - لوجه الثالث: إذا كانت في الخلع ما هو مال، إلا أنه ليس بموجبه دم، الحال، وإما يرجع في الثاني، بأن اختلفت علي من ينسوخها لعدم، أو على ما تملك غنمها ابراهيم، أو على ما تملك العام. وفي هذا الوجه وجب عليها رد ما قبضت من المهر، وحد ذلك أم لا، لأن له يوم لا يرجع ذكره عوضاً في شيء من العقود، فيبقى مجرد نسبة ما هو حال متقوم، وذلك بوجوب رد ما قبضت من المهر على الزوج لما بين بعد هذا إن شاء الله تعالى.

٥١٩٨ - اوجه الرابع: إذا سبقت في الخلع ما هو مال لا يتعلق وحده بزمان، إلا أنه مجهول لا يوقف على قدره، بأن اختلفت علي من في بيتها، وفي يد ما من الخلع، أو اختلفت علي ما من نجبتها من الثمار، أو اختلفت علي ما في يدها غنمها من وده، أو غنى ما في صرع غنمها من لبن. وفي هذا الوجه إذا كان هناك ما سبقت في الخلع فللزوج ذلك. وإن لم يكن هناك شيء، لم يها رد ما قبضت من المهر؛ لأنه صار معروفاً من حيثها بنسبة ما هو مال، ولا يمكن الرجوع إلى قبضة هذه الأشياء جهاتهما في نفسها، ولا يمكن الرجوع إلى قبضة البضع؛ لأن لا قبضة للبضع عند الخروج عن ملك الزوج، فوجب الرجوع إلى ما دم على

(١) أثبت من ما دم.

(٢) أثبت من ما دم.

(٣) أثبت من ما دم.

(٤) وفي ما دم، إن لم ينص على الولد.

الزوج وذلك ما أعطاه من المهر .

٥١٩٩ - الوجه الخامس : إذا سمعت في الخلق ما هو مال وله مقدار معلوم ، بأن اختلعت على ما في يدها من دراهم أو دينار أو فلس ، فإن أقل ما يطلق عليه اسم الدراهم ثلاثة ، فكان مقداره معلوماً . وفي هذا الوجه ينظر إن كان في يدها ثلاثة دراهم فصاعداً ، فلزوج ذلك ، وإن لم يكن في يدها شيء من ذلك ، فله ثلاثة وزنا من الدراهم أو الدينار ، وعددًا من الفلوس . وإنما أوجبت أقل ما يطلق عليه اسم الدراهم أو الدينار لأنها تتوزع ذلك بمقابلة ما ليس بمال متقوم ، فكان هذا في حقها قياس على الإقراء والوصية ، ومن أنكر لغيره بدراهم ، أو أوصى له بدراهم ، فإنه يلزمه ثلاثة دراهم ، وإن كان في يدها درهمان يؤمر بإتمام ثلاثة دراهم ؛ لأنها ذكرت ما التزمتم باسم الجمع ، والشئ إن كان فيه معنى الجمع فليس بجمع مطلقاً ، فإن الشبهة خير الجمع .

فإن قيل : قد ذكرت في كلامها كلمة " من " وإنما للتبويض ، والدراهمان بعض الجمع ، فلا يلزمها الزيادة عليها . قلنا : كلمة " من " إنما تذكر للتبويض في كل موضع كان الكلام صحيحاً بدونها ، أما في كل موضع كان الكلام مختلاً بدونها ، فكلمة " من " تكون صلة صحيحاً للكلام ، وهذا الكلام مختل بدون كلمة " من " فإنها نصير قابلة لاخلني على ما هي يدي دراهم ، وهذا كلام مختل فجعلناها صلة ، فبقى لفظ الجمع في الدراهم معتبراً .

وجواب آخر : أن كلمة " من " في مسائلنا عملت مرة في التمييز ؛ لأنها دخلت على ما هو عام وهو قولها : ما في يدي ، فبقولها : من الدراهم ، ميرت الدراهم عن غيرها ، فإذا عملت في التمييز مرة لا يعمل في التبويض مرة أخرى ، وإذا لم تعمل هذه الكلمة في تبويض الدراهم صار ذكرها في حق الدراهم ، ولا ذكرها بتزلة . ولو لم يذكر كلمة " من " وقالت : اخلني على الدراهم التي في يدي ، لزمها ثلاثة دراهم ؛ لأنها أقل ما يطلق عليه هذا الاسم <sup>(١)</sup> .

الوجه السادس : إذا سمعت في الخلق ما هو مال ، وأشارت إلى ما ليس بمال ، بأن اختلعت على هذا الدين من الخل فإذا هر بحر . وفي هذا الوجه إن علم الزوج بكونه خمرًا ، فلا شيء له ، وإن لم يعلم رجع عليها بالمهر الذي أعطاه . وهذا عند أبي حنيفة ، وأما عندهما له مثل ذلك الدين من الخل كما في الصداق .

(١) وفي " ب " ما يطلق عليه اسم الدراهم ، وفي " م " ما يطلق عليه لهذا الاسم .



نوع آخر فيما يصلح جواباً وما لا يصلح جواباً:

٥٢٠٠- رجل قال لـ «مرأته» اخلعي ، أو فلت : خويشتن خريدم از تو بعدت وكارين<sup>(١)</sup> فقال الزوج : أنت طائر ، أو قال : طلفتك ، يقع تطليقة بانه ؛ لأن هذا خرج مخرج الجواب ، وانه يصلح جواباً [فيجعل جواباً] من فتاوى أبي الليث<sup>(٢)</sup> . وفي مجموع النوازل : عن شيخ الإسلام أبي الحسن رحمه الله تعالى أنه يقع تطليقة رجعية ، ولم يجعله جواباً ، والصحيح هو الأول ، وهكذا ، كان يفتي شعب الإسلام الأوزجندى رحمه الله تعالى . وكذلك إذا قال لها : بعت منك طلاقك بمهر الذي لك علي ، فقالت : طلفت نفسي ، يقع طلاق بانني بمهرها ، بمنزلة قولها : اشتريت ، لأن هذا يصلح جواباً ، فيجعل جواباً .

٥٢٠١- وفي فتاوى النسعي<sup>(٣)</sup> : إذا قالت المرأة لزوجها : خويشتن خريدم از تو بكارين ونفقة عدت ، فقال الزوج : من دست كوتاه كردم ، أنه لا يكون جواباً . وقيل : ينبغي أن يكون جواباً إذا نوى به الجواب أو نوى الطلاق . قال بها : بعت منك تطليقة بمهرتك ونفقة عدتك ، فقالت المرأة : بجان خريدم ، صح الخلع ، يقع طلاق ؛ لأن هذا جواب على سبيل المبالغة كقولها : مارزو خريدم .

٥٢٠٢- المتوسطون إذا قالوا للمرأة : مهر حقى كه زنانه را در كردن شويين بروديك طلاق خويشتن خريدى ؟ فقالت : خريدم ، فقال الزوج : من يك طلاق سنت دادم . والمرأة مدخول به ، يقع تطليقة رجعية ؛ لأنه لو وقع تطليقة بانه لا يكون سنة ، فيكون هذا ابتداء كلام من الزوج لا جواب سؤالها ، هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند<sup>(٤)</sup> ، إلا أن هذا الجواب إنما يستقيم على رواية الأصل ؛ لأن على رواية الأصل البائن ليس سنة . أما على رواية الزيادات : السائر سى ، فلا يستقيم هذا الجواب على تلك الرواية إذا قال لامرأته : مهر حقى كه زنانه را در كردن شويين بود خويشتن از من خريدى ؟ فقالت : خريدم ، فقال الزوج : برو اكثر ، لا يقع الطلاق ؛ لأن قوله : برو اكون بحتمل إظهار الغيرة عنها بما علم بمفاتها<sup>(٥)</sup> ، فلا يقع الطلاق في هذا الموضع أيضاً إلا بانه . وهذا الجواب إنما يستقيم على قول من يقول في قوله : خويشتن خريدى ، فقالت : خريدم ، أنه لا يتم الخلع ، أما على قول من يقول : يتم

(١) وهم غوقة من الصبية .

(٢) ثبت من أبي يوسف ر . .

(٣) وفي ب : من بكارها ، وفي ف ر م : بكارها

الخلع، لا بد فيه من هذا الطراد، ولذلك إذا قالت: خويشني<sup>(١)</sup> خريدم<sup>(٢)</sup> أو تو به كاترين<sup>(٣)</sup> ونفغة عدت، فقالت الزوج: مرد، لا يقع الخلع. ولا يكون قوله: مرد جواباً إلا ثالثة.

٥٢٠٣- امرأة قالت لزوجها: «خويشني خريدم»، فقالت الزوج بطريق الاستهزاء والإهانة: فزوجت، فقد قيل: الخلع صحيح، والجد، والهل، والفصد وغير التصدي فيه سواء. وإذا قالت المرأة لزوجها: خويشني خريدم بنفغة بعدت، وكاترين، فقال الزوج: فزوجت به طلاق، فهذا ابتداء كلام من الزوج ونفسه بجواب، فتوقف على قولها، فإن قلت نعم ثلاث، وإلا فلا يقع شيء، إلا إذا كانت المرأة توث الشراء بثلاث تطلعات، فحينئذ يصح الخلع، ويكون كلام الزوج جواباً، فينتج ثلاث.

٥٢٠٤ وكانت واقعة افتشوي: امرأة قالت لزوجها: خويشني خريدم أو تو بيكي [جذباتي - فعلى الزوج من بيكي] كرده موزختم، فعيل: إن كانت الكردة مثل الجاذبي أو أصغر منه يكون جواباً، وإن كانت أزيد منه لا يكون جواباً، بل يكون ابتداء، فيحتاج فيه إلى قول المرأة: وإن كانت الكردات مختلفة، يسأل الزوج كدام كرده خوانسي؟ وبسي الحكيم عنه، وإن قال: لم أفرع منها بعينه، إن قيل: لا يجعل جواباً له وجه، وإن قيل: يجعل جواباً، ويصرف كلامه إلى أصغر، لأنواع، فهو وجه أيضاً.

٥٢٠٥- قال لها: خويشني بحر بعدت وكاترين، فقالت: خريدم نكاس. لا يقع الخلع ما لم يقل الزوج: سمعت، لأن هذا الكلام ليس بجواب من المرأة، لأنها رادت على جوابها حرف الجواب، وإنما يكتمها أن تقول: خريدم، ولو قالت: خريدم بعدت، وكاترين، يقع الخلع. وإذا لم يقل الزوج: سمعت، وبجعل ذلك منها جواباً وإن زد على حرف الجواب، إلا أنها ما فصرت عن التعميم [لأن أعادت جميع ما في السؤال]، المرأة على حرف الجواب إنما يقع له جواب إذا قصر المجيب عن التعميم، [بأن لم يعد جميع ما في السؤال، أما إذا أعاد جميع ما في السؤال لا يقع الجواب، وهذا أصل معروف في الجامع].

٥٢٠٦- امرأة قالت لزوجها: خويشني خريدم خريش، فقالت الزوج: فعلت يكون خلعاً، ولو لم يقل: فريش، لا يكون خلعاً، فكذلك فعل، وربه نظر. وفي فتاوى الأصول: امرأة قالت لزوجها: اختلعت منك بكداء وهو بنسج الكرامس، فجعل يتبع ويخاضع، ثم

(١) أنيس - مرد

(٢) تيمم من أف د و م

(٣) أنيس - مرد

قال : حلعتك ، إن لم يطل فهو جواب ، وقيل : هو جواب وإن طل ، إذا كان كلامهم شعث بالخلع وحكمي عن شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> الأوزجدي : رحمه الله تعالى أنه سئل عن امرأة قالت لزوجها : اشتريت ، أمسي بكذا ، فقال الزوج بعد ما اشتغل بكلمات : بعث ، قال : إن كان كلامها يعلو ، خلع لا يبدل النجس .

٥٩٧- وفي مجموع التوازل : إذا قالت امرأة : خويشتن خريدم بعدت وكايين . فقال الزوج : نيت امد ، فهذا ليس بجواب ، وفيه بُعْثاً خويشتن خريدم از نو يكاين ونفقه عدت ، فقال الزوج : فرو ختم ، وإن وصية غلبي في دگر ، وقالت المرأة : امد ، هذا خراج اتم ، لأن كلامها الأول وقع معبراً ، وكلام الزوج جواب بشرط الريانة ، وقبلها . امد : دليل الرضا بالريادة ، قلنا : تم الخلع . قالت : خويشتن خريدم بخيري ونفقه عدت ، فقال الزوج : فرو ختم بحكم خويشتن ، فهذا خلع تام . إذا قالت : خويشتن خريدم بعدت وكايين ، فقال الزوج : فرو خته كير . فهذا خلع تام ، وهذا إذا أراد الزوج به التحقيق ، وقد مرّت المسألة من قبل .

### نوع آخر منه :

٥٩٨- رجل قال لامرأته : كي شي ، سأسي ، ثم من أجهلك سبب المهر وغيره ، ترا فرو ختم بأن طلاق كه رتواست ، وقالت المرأة : اشتريت ، لا يقع ، الخلفي : لأنه ما عدا ما هو حفا ، فلا يصح كذا لو قاله الآخر . بعث منك خدامك هذا بعدى هذا .

٥٩٩- في غلواي أبي اللبث رحمه الله تعالى : ولو قال : بعث منك مهري ، ونفقة عدتي ، اشتريت ؟ فقال : اشتريت خير وبر ، ففدت ودعت ، فالظاهر أنها لا تطلق ، لأنه ما باع نفسها ، ولا خلافتها منها ، وإنما اشترى مهرها ، وهذا لا يكون طلاقاً في هذا الموضع أيضاً ، وهذا إذا لم ينو الزوج بعونه : خير وبر و الطلاق .

٥٩٩- إذا قال الرجل لامرأته : بعث منك ثلاث تطلق بك بهرك ونفقة عدتك ، فقالت المرأة : حجة له : بعث ، ولم يفل . اشتريت ، أو كان كلامها بالقرسية ، فقال الزوج : فرو ختم سه طلاق تو يكاين ونفقة عدت تو ، فقالت : فرو ختم ، ولم تقل . خريدم . قال الفقهاء أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى : بات منه ، كأنها قالت : بعث مهري ونفقة عدتي بهذه التظليقة . وقال النسفي أبو اللبث رحمه الله تعالى : لا يقع ، لأن كلامها لا يصلح جواباً وكان ابتداء ، وفول النسفي أبو بكر أحب إلينا .

۵۲۱۱- إِنْ قَالَ لَهَا: بَعَثَ مِنْكَ تَطْلِيقًا، فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتَ، يَبْقَى تَطْلِيقُهُ رَجْعًا مُحْكَمًا وَلَوْ قَالَ: بَعَثَ مِنْكَ مَعْسَكَ، فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتَ، يَبْقَى تَطْلِيقُهُ بَائِنًا؛ لِأَنَّهُ قَوْلُهُ: بَعَثَ مِنْكَ مَعْسَكَ، مِنْ كُتَابَاتِ الطَّلَاقِ، وَقَوْلُهُ: بَعَثَ مِنْكَ تَطْلِيقًا صَرِيحٌ. وَإِذَا قَالَتْ: بَعَثَ مِنْكَ مَهْرِي بِتَطْلِيقٍ، فَقَالَ الزَّوْجُ: اشْتَرَيْتَ، يَبْقَى تَطْلِيقُهُ بَائِنًا.

۵۲۱۲- امراة قالت لزوجها: هبج روز نیست که از تو خویشی غی خرم، فقال الزوج: من نیز می فروشم لا یصبح الخلع. ولو قالت: هر روز حسرتی می خرم، فقال الزوج: من نیز فروشم صح الخلع، وقد غیل: لا یصبح فی الوجهین، وهو الأصح. فانت لزوجها: خویشی خریدم از تو مانند که درهم و سه پاره، جامه آ، فقال الزوج: فروختم بدانکه، فاده روز آن جامه می بدی، وده روز گذشت نداد، هل یصبح الخلع؟ فقد قبل: لا یصبح الخلع، وقال حم السدین: الخلع صحیح تام؛ لأن الشرط هو القبول دون الإعطاء، وهو الصحیح، وقد مرّ جنس هذا فی الفصل المتقدم.

۵۲۱۳- وحال فان لامرأته: سراً فروختی باین رد و سرانی، بأن طلاق که بر این سوی من است؟ فقالت: فروختم، فقال الزوج: خربتم، طَلَّقْتَ ثَلَاثًا، لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْفَوَّی لَهَا عِنْدَهُ الْكِلَافُ.

فقال: ألا تری أنه لو قال لها: بِمَا لَكَ مِنَ الرِّبْعَةِ عَدَى، دَخَلَ كَسٌّ وَدَبَعَةٌ لَهَا عِنْدَ كَدِّ هَذَا، هَكَذَا ذَكَرَ فِي 'فَتَاوَى أَهْلِ سَمَرْقَنْدٍ': 'أَلَا' إِبَاقًا لِكَلَامِ إِذَا نَوَى الزَّوْجُ وَامْرَأَتُهُ الْكُفْرَتَ، قَالَ لَهَا: بَعَثَ مِنْكَ تَطْلِيقًا بِحَمِيعِ مَهْرِكَ، وَبِحَمِيعِ مَا فِي سَبْتِ، غَيْرَ مَا عَقَبَكَ مِنَ الْقَمِيعِ، فَأَنْشَرْتَ الْمَرْأَةَ وَكَانَ عَلَيْهَا سِرَارٌ وَخِلْعَالُ، فَالْخَلْعُ وَفَعٌ، وَمَا عَلَيْهَا مِنْ كَسْرِنِهَا وَحَلِيبِهَا مَا اسْتَنْتَى، وَمَا مِ بَسْتَنَ فَهِيَ لَهَا؟ لِأَنَّهُ مَا فِي الْبَيْتِ لَا يَرُدُّ بِهِ مَا عَلَيْهَا.

۵۲۱۴- إذا قال الرجل لامرأته: اخذني نفسك مني بمهرك ونفقة عدتك، ولتقها بالعربية حتى قالت: اخذت منك بالمهر ونفقة العدة، وأبرأتك عن المهر ونفقة العدة، وهي لا تعلم بذلك.

۵۲۱۵- ذكر في 'فتاوى أهل سمرقند' أن قل كزوج صح، وإن لم يقل لا يصح؛ لأن قوله: اخذني نفسك بالمهر ونفقة العدة توكيل، والتوكيل لا يعمل بدون العلم من التوكيل،

(۱) وفي نسخة: بعتك نفسك.

(۲) جعلت هذه العبارة من آثار خاتبة نقلت عن العنيط، وإلا كان في جميع نسخ ماورد كعدمه وعلان به بارة حارة

فردة قالت: اختلعت نفسي منك بال مهر ونفقة العدة، كان هذا ابتداءً، يجب أن يصحح، وإن لم يعلم بذلك كمن طلق واعتق، أو دسر وهو لا يعلم معنى ذلك، وإذا صح الإيجاب يتوقف عمله على قبول الزوج، فإن قبل صح ويرأى عن المهر والنفقة فيما مضى بالإبراء صريحاً.

وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا<sup>(١)</sup>: لا يصح الخلع، فلا يبرأ الزوج من مهر إذا لم تعلم المرأة ذلك، وهو الصحيح؛ لأن الخلع مبادعة فصار نظير البيع، والعوام لو قالوا: بعدنا واشترينا، ولا يعلمون معنى ذلك لا يصح بخلاف الصلح والعتاق؛ لأن كل واحد منهما ما إسقاط محض، والخلع ليس بإسقاط محض، بل فيه معنى المعاوضة، فكان شبه البيع لا شبه العتاق والعتاق، فلا يصح من غير علم لهذا.

٥٢١٦- رجل قال لامرأته: بعثت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم، فقالت: اشتريت، ثم قال لها: أنباء، بعثت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم، فقالت: اشتريت، ثم قال لها: نأشاً مثل ذلك، فقالت: اشتريت، والزوج يقول: أردت بذلك التكرار لا بصدق، ووقع ثلاث تطليقات، ولا يجب عليه إلا ثلاثة آلاف؛ لأن الأول وإن كان نأشاً، فالثاني والثالث صريح، ولم يجب البذل بهما لاتعادم شرط وجوب البذل بهما، وهو زوال الملك بهما لواله بالطلاق الأول، وصريح الطلاق إذاً لم يجب له المال، بلحق البائن بلا خلاف.

٥٢١٧- ولو قال لها: بعثت منك هذا النسيب بمهرتك ونفقة عدتك، فقالت: اشتريت، ثم طلقها، فبيع النسيب باطلاً؛ جهالة نفقة العدة، ورفع الطلاق رجماً؛ لأنه أتى بصريح الطلاق.

٥٢١٨- وفي الأصل: إذا قالت: بعثت طلاقاً كله بألف درهم، فقال: بعثت، وقع ثلاث تطليقات، وله ألف درهم سوءاً قبلت المرأة بعد ذلك أو لم تقبل، وهو الصحيح؛ لأنه معنى قولها: بعثت طلاقاً كله بألف درهم، حلفي ثلاثاً بألف درهم، [ولو قالت: حلفتي ثلاثاً بألف درهم،] طلقت. لا يحتاج إلى قبول امرأة بعد ذلك، كذا هو.

نوع آخر في العوارض بعد وقوع الخلع:

٥٢١٩- ذكر في فتاوى أبي الليث أنه من جمع امرأته على مال، ثم زادت في بدل الخلع زيادة، أن الزيادة باطلة؛ لأن هذه زيادة بعد هلاك المحقود عليه، وبهذا الطريق ثم تصح الزيادة

(١) وفي أب و م: وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه لا يصح الخلع.

(٢) أنس، من أن، أو، أو م.

في بدل الصنح من دة الممعد.

٥٢٢٠- وفي فتاوى النسفي : رجل سأل حم الدين عمن جنح امرأته ، ثم قال لها في العودة : دامت سه ، ولم يزد على هذا هل تطلق ثلاثاً؟ قال : إن موى الطلقات الثلاث طلقت ثلاثاً ، وما لا فلا . قال : لأنه لم يتلفظ بالطلاق ، فصار كأنه قال : أنت واحدة . وهناك لا يقع الطلاق بغير لية ، فهنا كذلك .

فيل له : ينبغي أن لا يقع الطلاق مع النية ؛ لأن قوله : دامت سه ، ليس بصريح بل هو من جملة تكديات ، ولهذا شرط الية ، والكتابات لا تلحق بالمختلعة . قال : الكتابات التي تقع مائة لا تدحق بالمختلعة ، أما الكتابات التي تقع رجعية محر قوله : عشتى ، واسترني وحمك ، وأنت واحدة بلحقها ؛ وهذا لأن صيغة هذا اللفظ بالقسمة ، فإن معنى قوله : دامت سه دامت سه طلاق ، فصار كأنه صرح بالطلاق ، وصريح الطلاق يلحق بالائن والخلع .

فيل : الواقع بموئه . دامت سه مع النية الثلاث ، والثلاث ذوات ، وإن ، والمختلعة لا يلحقها البرأى . قال : المضمع صريح الطلاق ، وصريح الطلاق لا يكون بائناً ، وإن نسب اليونه لأن اللفظ بليونة ، ولكن الآن الوقع الثلاث . ألا ترى أنه لو حالها مريب ، ثم قال لها : أنت ضالتي ، صح وإن كان يصبر به ثلاثاً ، فأنه صريح كذا هنا ، هكذا حكى عنه رحمه الله تعالى . وأظن أنه لا حاجة إلى هذا التكلف ؛ لأن الواقع بقوله : دامت سه مع النية الثلاث ، إذا سبقه الخلع تطابق ، وإيهما لا يكونان بشئ .

٥٢٢١- رجل خلع امرأته ، ففيل له بالعارية : بكر مد ، فقال الزوج : دادم ، قال أبو بكر : يقع الثلاث ، وصار كأنه قيل : " طلق الباقى .

وقال الغضب أبو الليث رحمه الله تعالى : وعندى يقع تطليقة أخرى لا غير ؛ لأن قوله : بكر مد تنزلة قوله : طلقها أخرى .

٥٢٢٢- وإذا باع من امرأته تطليقة بمهره ، ونفقة عدها ، وسفرت هي كذبت ، ثم قال الزوج من ساعته : هر سه هر سه ، يخاف أن يقع عليه الثلاث ، هكذا ذكر في النوازل ؛ لأن قوله : هر سه هر سه ، ينصرف إلى طلاق ؛ لأنه هو السابق ذكره ، فصار كأنه قال : أوفعت هر سه طلاق .

٥٢٢٣- وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا خالع امرأته بتطليقة واحدة ، فقال له

(١) أنت من ب و ف و م .

(٢) وفي أ ب و ف : قال

رفضاءه . لم تعلمت هكذا؟ فقال بالقارسية : دوسه باد ، لا يقع بهذا الكلام شيء ؛ لأن هذا ليس بإيجاب . وفي فتاوى الفصلى : إذا خلع الرجل امرأته ، فقبل له : كم بويت ؟ فقال : ما تشاء ، فإن لم ينز الزوج شيئاً تنلق واحدة ؛ لأن نفويض المشبهة إليها ليس بشيء .

٥٢٢٤ - وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا قالت لزوجها : اخلعنى ، فقال بالقارسية : سه خواهم ، فمات الزوج : سه باد ، ثم خلعها بعد ذلك بتطبيقه ، يقع واحدة ؛ لأنه لم يقع بقوله : سه باد شيء ، بقى المحكم للخلع ، وإنه يقع به واحدة .

### نوع آخر :

٥٢٢٥ - ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى : في امرأة احتضنت من زوجها ما لها عليه من الشهر ، ورضاع ولده الذى هو حاض به إذا ولدته ستين ، فذلك جائز ، وإن ولدته فعات ، أو لم يكن فى بطنها ولد منه ، فإنها ترد قيمة الرضاع . قال بعد هذا : ولو جاءت بالولد ، ومات بعد سنة فعليها قيمة رضاع سنة .

٥٢٢٦ - ولو شرطت أنه إن ولدته ، ثم مات قبل الحولين ، فهي بريئة من قيمة الرضاع ، وذلك جائز ، وهذا مما يجوز فى الخلع . راد فى نوات ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى : شرطت أنها إذا مانت ، أو مات الولد فلا شيء عليها ، فهذا الشرط جائز . قال بعد هذا : وكذلك لو قالت : على أن أحملك على دابتي هذه إلى مكة ، فإن بدالك أن تخرج . فلا حرج على فهو جائز . وروى أبو - يعان عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : في المرأة تختلع من زوجها بتفعة ولده ما عاشوا ، فإن عليها أن ترد المهر الذى أخذت منه .

٥٢٢٧ - وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فيمن خلع امرأة على رضاعه ، ولم يسم لذلك وقتاً ، قال : هو جائز ، وهو على ستين ، وإذا خلعها على رضاع ابنه ستين ، وعلى نفقة ابنه هذا عشرين سنين ، حتى بعد الفطام قال : هو جائز . قلت : أليس هذا مجهولاً ؟ قال : هذا يجوز فى الطلاق . وعلى هذا إذا خلعها على أن تمسك الولد ستين ، وعلى أن تكسو من صاتها فى هاتين الستين ، فالخلع جائز بهذا الشرط ، وإذ كانت الكسوة مجهولة ؛ لما ذكرنا . وإنما جاز الخلع بهذا الشرط ، فطلبت من الزوج كسوة الولد ، لم يكن لها ذلك ، وإن لم ينس شرط ذلك فى الخلع ، لها أن تطالبه بكسوة الولد . ولو خلعها على مهرها ، وعلى أن ترضع العصبى فى الحولين كل شهر بدرهم جائز . وتؤخذ المرأة على الرضاع بمس لا تجبر ، لأنه

لم يذكر كثر ضياع بدلا معلوماً حاز ، بهذا المولى .

٥٢٦٨- وفي "النوازل" : اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عديتها ، وعلى أن تمسك ولدها منه ست سنين بنفقة ، فلما مضى عليها أيام ردت الولد على الزوج ، أُجبرت هي على إمساك الولد ، لأن الخلع بهذا الشرط قد صح ، فيجب عليها الولد بالشرط . وإن تركته على الزوج وتوارت أو هربت ، قل الزوج أن يأخذ قيمة النفقة منها ، لأنها امتنعت عن إيفاء بدل الخلع ، فوجب عليها قيمة البدل ، كما لو اختلعت على عيد ووارت العبد ، كان عليها قيمة العبد ، كذا هنا .

٥٢٦٩- وإذا طلقها على أن تمسك ولده إلى وقت الإدراك ، ثم أتت بمسك الولد [أجبرت عليه ، وإن أتت فعليها أجر مثل إمساكه إلى وقت الإدراك . وبعض مشايخنا قالوا : إذا وقع الخلع على [مسك الولد] وهو رضيع ، فإنه يسعد بصح ، وإن لم يسن المدة لا يصح . وإنه يخالف رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى على ما ذكرنا . وكذلك قالوا : إذا وقع الخلع على إمساك الولد وهو قطيع بنفقة ، لا يجوز وإن بين المدة ، وإنه يخالف رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى ، وبخالف المذكور في "مجموع النوازل" . وإذا اختلعت من زوجها على أن تترك ولدها عند الزوج ، فالخلع جائز والشرط باطل ، في باب الولد عند من يكون في القرعة .

### فروع آخر منه :

٥٢٣٠- رجل خلع ابنة الصغيرة من زوجها على مالها ، لم يجز ؛ لأن الخلع على مالها بمنزلة الشراء بمالها ، لأنه يقابل بها ما ليس بمقوم ؛ لأن منافع البضع لا قيمة لها عند المزوج عن ملك الزوج ، والأب لا يملك الشراء بمال الصغير والصغيرة . ثم قرئ محمد رحمه الله تعالى في الكتاب : إذا خالعتها على مالها لا يجوز ، محتمل بحتمل أن لا يصح الخلع أصلاً ، ولا يقع الطلاق ، ويحتمل أن لا يصح جعل مالها بدلاً ، ويقع الطلاق ، وقد اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى ، وقيل عن أصحابنا فيه روايتان : في رواية يقع الطلاق ، وبه أخذ بعض المشايخ ؛ لأنه علق الطلاق بقبول الأب ، ولو علق بشرط آخر هو فعل الأب كدخول الدار ونحوه ، يقع الطلاق ، إذا وجد الشرط ، فكذا هنا ، ولكن لا يجب المال ؛ لأن بدل الخلع



تسرع، وقال الصمير لا يقبل البيع، وصهم من يقول: "يقم الطائر إلا إذا قلت: تسفيرة ست، خلع" لأن الأب إذا لم يضمن مثل الخلع، وكذا هذا جلي مع التت [كأنه مخاطب "أب"]  
هذا من فتوق علم قبله، والأول أصح

٥٢٣٦ - وقد خذناه بما على ألف (غير مصححة)، عسى أن الألف فساد من الألف، فالفتح واجب والألف ركنية على الألف، لأن الألف لا يكثر رأسه إلا من الألف، وإذا تغيرت فسادت غلغلة على الأحسن صحة، فكانت على الألف من جذيق الألف.

٥٦٦٤- ولو خالفها على ألف درهم ، وقبل الألف الطابع ، وتكون أم ومصر مدان الطابع ، لا رواية لهذا الشخص عن محمد بن حمزة الله تعالى ، وقد خالف فيه الشريح ، حدث بعضهم لا يقع الخلاف عالم قبل الصغير ، وقد خالف بعضهم : يقع الخلاف على ألف ، حدث الملقى على الألف ، لأن عبارة الألف عنها هي صغرها كصغرتها في خبره ، ولو كانت بعد ما كبرت وقع الظن في عدمها المأل ، لكنه لما قبل الألف ، وقال بعضهم يقع الخلاف بتبنيها للألف ولا يجب ادل أصلا ، لا على الألف ، بخلاف الصمان ، ولا علم أصعب ، لأن مدان الصغير لا يعتمد الشروع .

٢٣٢ وَاذْخُلْنَاهَا نَزْوَجَ عَمَى مَائِهَا هِيَ مَصْفِيَّةٌ، وَفِي الْأَبْ، خَرَسَ رَدَّ بِسَمِ  
الْخَبَرِ، وَوَيْعَ الْخَطِ فِي مَعْنَى الْأَبْ، وَبِحَبِّ رَدِّ خَطِّ عَلَى الْأَبْ كَمَا لَمْ يَكُنْ بِالْمَنْ، هَذَا  
مَعْنَى "أَبْدَلَتْ بِهَا" بِأَنَّ أَمْرَ بِدْ عَلِيٍّ بِهَا نَزْوَجَ كَذَا بِهَا عَمَى الْمَرْجِعِ نَعْفَ الصَّدَاقِ، ثُمَّ يَرْجِعُ  
الزَّوْجَ عَلَى الْأَبِ بِأَنَّكَ، بِأَنَّ دَخَلَ بِهَا زَوْجَ دَخَلَ بِهَا عَمَى الْمَرْجِعِ خَطِّ الصَّدَاقِ، ثُمَّ يَرْجِعُ  
الزَّوْجَ عَلَى الْأَبِ، رَدَّ بِسَمِ

قال شمس الأمانة لرخسي رحمه الله تعالى : وترجع إلى عليّ الأمام صف نفسك في النفس لأجل ، وبكل تصدق في النفس الثاني ، ولا يرجع عليّ الزوج ، قال رحمه الله عليّ أيضاً : من مشايخنا من قال : لا يول الشكك إلا هاتين عليّ مالي مثل من ههنا . أم إذا شاعها من تصدق لا يجوز له أصلاً

فإن من رجع عنه محال والأصح إذا اعلم على محالها وعنى هو من مثل مذاقها

(۱) دېښت بربړنه او مېشتوالی

(٢) في ر م غفد حله

انما نبتهم ب و ف و م

(١١) في الواقع، فإنَّ ما ذكره هو مجرد فرض لا يمكن الجزم اليه، بل هو يحتاجنا

سواء

٥٢٣٤- ولو جمع بينه والكسرة على صداقها ، ومن الأدب المندى ينظر ، إن أجازت أن يكون صداقها بدل الخلع على إجازتها ، فإن لم تجز كان لها أن ترجع للصداق على الزوج ، ثم الروح يرجع على الأب ، وهذا لأن الخلع مضاعف إلى مالها ، فينوقف ، فإذ على إجازتها .

٥٢٣٥- ورأيت<sup>(١)</sup> من كتاب الخيل : إذا وقع الخلع على صداقها ، ولم يصم للخلع الصداق للزوج ، لا شك أنه لا يفسد صداقها بهذا الخلع ، وهل يقع الجونة؟ نظر ، فإن قيل الصغيرة عقد الخلع ، وكانت من أهل ذلك بأن كانت تعقل انعقد<sup>(٢)</sup> ، وتعتبر ، يقع الطلاق لانفاق ، وإن لم تقل الصغيرة عقد الخلع ، ينظر إن كان العاقد أجنبيا لا يقع أبوية مالا نفاق ، ولكن نكسوا أنه هل يوقف ذلك على إجازتها إذا بلغت؟ قال بعضهم ، لا يترقب [وقال بعضهم : ينوقف ، فكذا ذكر الحنفية رحمه الله في شروط في باب الخلع ، وإليه أشار في حيل الأصل<sup>(٣)</sup> ، وأما إذا كان العاقد أبيا ، ولم يصم الصداق للزوج ، هل يقع الطلاق؟ قد ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى في شرح كتاب الطلاق أن فيه اختلاف الشافعية رحمه الله تعالى ، وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى : أن فيه روايتين : على رواية الشرح يقع الطلاق ، ولا يسلط من صداقها ، وعلى رواية الخيل لا يقع الطلاق<sup>(٤)</sup> ، وقال شمس الأئمة : مادام في الشرط محمول على ما إذا ضمن الأب بدل الخلع ، توفيق بين رواية الشرح وبين رواية كتاب الخيل .

فإن أسبرت بعد ائتماع عليها ، وإن لم تجز كان الخلع مع الأب ، كأنه لم يصف إلى مالها ، وصار تقدير الكلام من الأب : غدا عنها على صداقها إلى أسبرت ، وإن لم تجز جعل مقدار ذلك ، وإن لم يصم الأب ظلا ، فالخلع يقف على قبولها ، فإن قبلت يتم الخلع ، يعني في حق المال ، وما لا فلا ، وهذا لأن الإيجاب إذا كان مطلقا ، كان إيجابا على المرأة ويثبت على قبولها لها .

٥٢٣٦- اختلعت الصبية من زوجها ، وروحها كبير فالطلاق واقع ، وإنزال لا يجب ؛

(١) وفيه . . .

(٢) وهو م . الخلع

(٣) أتيت من م .

(٤) وفي م . لا يقع الطلاق ولا يفسد من صداقها .

لأن بدل الخلع بمنزلة النزع، والصلية ليس من أهل الشبر، وكذلك الأمة إذا اختلعت من زوجها، أو طلقها، متى جعل، فإنه يقع الطلاق، ولا يؤخذ به جعل في الحان، وإنما يؤخذ به بعد العتق، وإن اختلعت بإذن المولى تؤخذ به لتحان، وتباع فيه، إلا أن ينسب المولى كما في مسند أبي داود.

والأمة تفرد في الصغيرة العاقلة إذا اختلعت من زوجها، فمنها لا تؤخذ سائر الخلع بعد البلوغ، كما لا تأخذ به في الحال، والقدرة، وأن تولد من ذلك كالأمة، إلا أنها لا تحتمل البيع فتؤدى لبذل من كتب إذا اشترى بإذن المولى.

ولمكانه لا تؤخذ ببذل خلع إلا بعد العتق، سواء اختلعت بإذن المولى أو بغيره، وإذا خلعت الأمة من زوجها تمهر بها بغير إذن مولاها يبيع بالطلاق، ولكن لا يسقط مهرها، لأن مهرها من حق المولى، فلا يسقط إلا مرة المولى.

### سورة آخرتها:

٥٩٣٧- يبنى على أصل أن خطاب المذبح متى جرى بين الزوج و بين المرأة، كان انقبول إلى انزافه، سواء كان البذل مرسلًا، أو مضافًا إلى المرأة، أو إلى الأجنبية بضمانة ملكه، أو إصافه خسمان.

أما إذا كان البذل مرسلًا فلا يخلع بهذا الخطاب لو جرى بين الزوج وبين الأجنبي وكان لبذل مرسلًا، كان انقبول إلى المرأة، فلو جرى بين الزوج والمرأة لمولى، ولم إذا كان لبذل مضافًا إلى المرأة، فلا يخلع لو كان مرسلًا في هذه الصورة، أو مضافًا إلى الأجنبية كان انقبول إلى المرأة، فإذا كان مضافًا إلى المرأة لمولى.

وأما إذا كان البذل مضافًا إلى الأجنبية، فلا يخلع من المرأة في الخلع وإضافته يسام بها لإسبب الخلع، بمنزلة اشتراط الضمان على نفسه دلالة، لأن البذل بقضية الأصل إنما يجب على من يملكه الميمل. وقد وجد من المرأة اشتراط الضمان على نفسها دلالة فخصبة الأنصاع، ووجوب إضافة البذل إلى الأجنبية نهيًا صريحًا، وكل واحد منهما يحوز أن يكون عاقدًا في باب الخلع، أما المرأة فقط.

٥٢٣٨- وأما الأحسى فبين أن يجب عليه بدل الخلع بحكم العقد على مائتين ، وإذا صلح كل واحد منهما عاقدة كان جعل المرأة عاقدة حتى يشترط قبول المرأة أولى ؛ لأن إذا جعلنا الأجنبية عاقدةً يحتاج إلى إثبات عقد سديدة من جهته ، مع أنه لم يوجد منه العقد حقيقة ، ولو جعلنا المرأة عاقدة لا يحتاج إلى إثبات عقد جديد ، فإن العقد وجد منها حقيقة ، فجعلنا المرأة عاقدة ، وشروط قبولها ، وجعلنا الأجنبية كغيرها عنها حتى لا يطل بإضافة الزمان إليه ، فصار تقدير المسألة كأن الزوج قال لها : خالعتك على ألف درهم حتى أن فلاناً كفيل عك لذلك . ولو نص على هذا كان القبول إلى المرأة ، كذا هنا .

٥٢٣٩- وأما إذا جرى خطاب الخلع بين الأحسى وبين الزوج ، فإن كان البذل مرسلاً فالقبول إلى المرأة ، وصورة أن يقول أجنبي للزوج : خلع امرأتك فلانة على ألف درهم . فالقبول إلى المرأة ، لأن الأجنبي يجوز أن يكون هو العاقد ، بأن أراد بقوله : بألف بألف علي ، والمرأة يجوز أن تكون هي العاقدة بأن أراد بقوله : بألف بألف على المرأة ، وكان جعل المرأة عاقدة والمصلحة تحصل لها أولى .

٥٢٤٠- وإن كان البذل مضافاً إلى الأجنبية إضافة مطلقاً ، أو إضافة ضمناً لا تشترط قبول المرأة ، ولا يجعل المرأة عاقدة ، وصورة أن يقول أجنبي للزوج : خالع امرأتك على ألف علي ، أو على ألف عسى أني عسمن ، أو يقول : خالع امرأتك على ألفي أو ألف من مالي ؛ وهذا لأن لو جعلنا المرأة عاقدة يحتاج إلى إثبات عقد جديد من جهة المرأة ، والعقد لم يوجد منها حقيقة ، ولو جعلنا الأجنبية عاقدة لا يحتاج إلى إثبات عقد جديد ، فجعلنا الأجنبية عاقدة ، وصار تقدير هذا الخلع كذا ، الأجنبية قلة للزوج : خالع امرأتك بألف يجب علي لا على المرأة ، ولو صرح بهذا لا يستلزم قبول المرأة ، لأن القبول إنما يشترط ممن عليه البذل ، لا ممن يقع عليها الصلح ؛ لأن القبول إنما يشترط لوجوب البذل ، لا لوفوع الطلاق .

بيان هذا الأصل من المسائل ما ذكرها محمد رحمه الله تعالى في نكاح الجامع : رجل قال لغيره . خلع امرأتك على هذا العبد ، أو على هذه الندة ، أو على هذا الأنت ، فالقبول إلى المرأة ؛ لأن خطاب الخلع وإن جرى بين الأجنبي وبين الزوج ، ولكن البذل مرسلاً . وفي مثل هذه الصورة العاقدة هي المرأة .

٥٢٤١- ونظير هذا إذا قل الرجل لغيره : بيع جبعك هذا من فلان بألف درهم ، أو قال :

مع هذا العبد<sup>(١)</sup>، توقف عن قبول فلان، وشرقه ما قلنا، إلا أنه البيع يقف على قبول فلان في المجلس، ولا يقف على قبوله بعد المجلس، والبيع يقع على مجلس علم المرأة، والعرق معروف.

٥٢٤٢- ثم إذا قبلت المرأة الخلع كان عليها أن تسلم إلى الزوج ما سمي في عقد الخلع، إن قدرت على تسليمه؛ لأنها هي العاقدة. وإن عجزت عن تسليم ذلك بالاستحقاق أو بسبب آخر، فعليها تسليم المثل في المثل، وتسليم القيمة في غير المثل. والبيع في هذا يحالفت الخلع؛ لأن البيع ينفسخ بالاستحقاق (فلا يبقى السبب) الموجب للتسليم؛ كإصدار إلى المثل أو إلى القيمة، فأما الخلع لا يتمنح بالاستحقاق<sup>(٢)</sup>، فيبقى السبب الموجب للتسليم، فعند العجز عنه يصار إلى القيمة أو إلى المثل.

٥٢٤٣- ولو كان قال أزوج: عاذع امرأته على عبدي هذا، أو على ناري هذه، أو على أئني هذه، ففعل فاخلع واقع، ولا يحتاج إلى قبول المرأة؛ لأن العاقد في هذه الصورة الأجنبي؛ لأن خطاب الخلع جرى منه، والجبد مضاف إليه إضافة ملئت.

ثم يتم الخلع بقول الزوج. ففعلت، ولا يحتاج إلى قبول الأجنبي؛ لأن الواحد يصالح عاذاً في باب الخلع من الجانبين، والعاقد من الجانبين إذا كان واحداً به العقد بقوله: فعلت، في لأب إذا باع ماله من نفسه، فبأنه يتم العقد بقوله: بيعت، ثم إذا وقع الخلع وجب على الأجنبي تسليم ما سمي في الخلع لا لتمامه ذلك.

٥٢٤٤- ولو قالت المرأة لزوجها: اخلعني على عبد فلان، أو قالت: على دار فلان، فممن جم الخلع، ولا يحتاج في هذه إلى قول صاحب العقد والدار؛ لأن العاقد من هذه الصورة المرأة؛ لأن خطاب الخلع جرى منها، ولم يشترط في الكتاب قبول المرأة، تنبأ الخلع، وكذلك لم يشترط قول المرأة في هذه الصورة في كتاب النكاح<sup>(٣)</sup>، وفي نواذر ابن سماعة شرط قول المرأة. فعلى رواية هذا الكتاب يحتاج إلى العرق بين ما إذا كانت ابتداء من المرأة، وبين ما إذا كانت التلازمة من الزوج، بأن قال لامرأته: خالعك على دار فلان، أو على عبد فلان، فلان هناك يشترط قبول المرأة لتتمام الخلع.

والعرق أنه الخطاب إذا كان من جانب المرأة، فأنزوج مأموراً بالخلع من جهة المرأة،

(١) وفي ب و ق . أو قال بيد العبد . وفي ه . لهذا العبد

(٢) وفي أ . ولما بين السب .

(٣) أثبت من ب و ه . وأم

فجعل عاقلاً من جهة نفسه بطريق الأوصال، ومن جهة المرأة بطريق النيابة عنها. ويتم الخلع بالزوج فلا يشترط قبولها ثانياً. فأما خطاب إذا كان من جهة الزوج، فالزوج غير مأثور من جهة المرأة بشيء، وإذا كان عاقلاً من جهة نفسه لا من جهة المرأة، فهذا يشترط قبول المرأة.

٥٢٤٥ - قال: "وعلى المرأة تسليم الدار والعبد (إن أحرار ذلك صاحب المدبر والعبد)"، وإن لم يجز فعليه تسليم النعيم، وهذا إذا امتدأت المرأة بالخطاب. فأما إذا ابتدأ الزوج بالخطاب بأن قال لها: طُفِّتِ عني عد فلان، أو قال: خالعتي" على عبد فلان، كان القول إلى المرأة لأنها هي العاقدة.

٥٢٤٦ - ولم تزل الزوج حاطب صاحب العبد، والمرأة حاضرة فقال: يا فلان قد صنعت امرأتى بهذا هكذا، فلقول إلى صاحب العبد، إن قبل هو يتم الخلع، وما لا فلا؛ لأن العاقدة في هذه الصورة صد حبه للعبد لأن خطاب الخلع جرى بين الزوج وبين صاحب العبد"، والبدل مضاف إلى صاحب العبد.

٥٢٤٧ - ولو أن أجباً قال للزوج: خالع امرأتك على (عد فلان هذا، فلقبول إلى صاحب العبد، وكذلك لو قال الأجنبي للزوج: خالع امرأتك على" ألفت، على أن فلاناً ضامن لها، فلقبول إلى فلان إذا ذكرنا. ولو قالت المرأة لزوجها: خالع مني على ألف درهم، عني أن فلاناً ضامن لها، ففعل به الخلع، ولا يلتفت إلى قبول الضمين" فعد ذلك ينظر إن قس فلان المال كان للزوج الحيار، إن شاء أخذت المرأة بذلك بحكم الأوصال، وإن شاء أخذ الضمين بحكم الكفالة، وإن لم يقبل الضمين ذلك، لا شيء عليه، ولا يخل الخلع.

### نوع آخر منه:

قال في الجمع: امرأة وكلت: حلاماً يخضعها من زوجها بألف درهم، ففعل نوكيل، فهذا على وجهين: إما إن أرسل النوكيل لئلا، بأن قال: خالع امرأتك على ألف درهم، أو قال: على هذه الألف، أو أضاف استدنى إلى نفسه إضافة ملث، أو إضافة ضمان،

(١) أجب من د. و د.

(٢) وهو ب ب ف ا جمعك.

(٣) ثبوت ب و ف و م

(٤) ثبوت ب و م و م

(٥) وهو ب. الفس.

مَنْ شَاءَ: جَالِعٌ لِمَرَأَتِكَ عَلِيمٌ، أَنْفَتَ: هَمٌّ مِنْ مَالِي، أَوْ قَالَ: عَلِمْتُ أَنْفَتَ عَمِّي أَيْ صَامِنٌ وَهِيَ  
الْوَحْيَةُ، حَبِطَ عَمُّهُ خَلَعَ يَقُولُ: لَوْ كُنْتُ: لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَتَّبِعُ عَنْ سِرِّهِ، فَيَكُونُ قَبُولًا كَقَبُولِهَا،  
فَبِهِمْ ذَلِكَ يَطْرُقُ ذَلِكَ الْفَسَادُ مَرَّةً سَلَا، فَالْمَدُّ عَلَيْهِمَا، وَهِيَ الْمُطَابَقَةُ ٥٠، لِأَنَّ الْوَكِيلَ فِي سَبَبِ  
الْخَلْعِ أَسْفَرٌ ٥٠، مَقْصُودُ الْعَقْدِ تَرْجِعُ إِلَى مَنْ وَفَّقَ الْعَقْدَ لَهُ لَا إِلَى السَّفِيرِ، وَهِيَ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ مَقْصُودًا  
لَا يَسْتَعْنَى عَنْ إِصْدَاقِهِ حَقْدًا إِلَى الْمَلَأَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي بِشَيْءٍ كَلَرُوحٍ: جَالِعٌ مِرَاتُكَ، وَهِيَ سَلَا  
هَذَا الْوَكِيلَ مَسِيرُكَ، فِي الْخَلْعِ

٥٢٤٨- وَإِنْ كَانَ الدِّينُ مَصَافًا لِي لَوْ كُنْتُ إِصْدَاقَ مَلِكٍ أَوْ إِضَافَةَ خُصَمَاءٍ، فَوَيْلٌ لِي لَوْ كُنْتُ  
مُطَابِقًا بِالسَّفِيرِ دُونَ الْمَرْأَةِ، وَتَرْجِعُ لِي لَوْ كُنْتُ بِأَدْنَى عَلَى الْمَرْأَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ سَبَبَ  
عَمِّي لِي لَوْ كُنْتُ مَا خَلَعَ مَنَى كَأَنَّهُ لَمْ يَصَافَ بِهِ إِصْدَاقَ مَلِكٍ أَوْ خُصَمَاءٍ، بِحَسَبِ إِصْدَاقِهِمْ حَكَمَ الْمُتَعَدِّ  
لَا حَكَمَ الْكُفَالَةِ عَمِّي لِمَرَأَتِهِ لِأَنَّ مَا يَلْزَمُ الْوَكِيلَ مِنْ خَلْعٍ قَبْلَ الْوَكَايَةِ عَمَّا: نَوْعٌ يَحِبُّ الْبَدَلُ  
عَمِّي الْمَرْأَةَ بِأَدْنَى مِلَ الْوَكِيلَ الْبَدَلُ لِسَبَبٍ، وَجَعٌ يَحِبُّ تَبَيُّنًا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لَشَيْءٍ: حَكَمَ  
خَلْعٍ، لَا حَكَمَ الْكُفَالَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ، بَلَّغَ بِحَاطَةِ الْأَجْسِ الْوَرُوحَ مَا خَلَعَ، وَيَصِفُ الْبَدَلُ إِلَى  
بِهِ ٥٠، إِذَا كَانَ مَلِكٌ أَوْ إِصْدَاقُهُ مَلِكٌ

٥٢٤٩- إِذَا كَانَ مَا يَلْزَمُ الْوَكِيلَ مِنْ إِصْدَاقٍ قَبْلَ الْوَكَايَةِ مَوْعَانًا، وَقَدْ أَمَرَ بِهِ بِالْخَلْعِ مَطْلَقًا  
تَصْرِفَ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ إِلَى السُّوْعِي، وَكَانَ هَذِهِ الْأَمْرُ وَهِيَ كَانَتْ مَالِكًا لَهَا قَبْلَ الْوَكَايَةِ، أَوْ حَرَجَ  
بِمَا حَصَرَ عَلَى الْوَكِيلِ تَسْمَاةً لِي لَوْ كُنْتُ مَا يَلْزَمُ الْوَكِيلَ مِنْ تَبَيُّنًا مَعِي كُنْتُ  
الْبَدَلُ مَصْدُوقًا بِهِ إِصْدَاقَ مَلِكٍ أَوْ إِصْدَاقَ خُصَمَاءٍ، بِذَلِكَ الْبَدَلُ، خَلَعَ لَا بِحَكَمِ الْكُفَالَةِ، وَجَعَدَ  
دَحْرَ هَذَا الْخَلْعِ تَحْتَ الْأَمْرِ كَالَّذِي يَرْجِعُ عَمِّي مَوْعَانًا، وَقَالَ: الْمُطَابَقَةُ عَلَى الْوَكِيلِ  
نَافِذَةٌ: كَمَا فِي الْوَكِيلِ مَالِي ٥٠، وَإِنَّمَا كَانَ الْوَكِيلُ يَرْجِعُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنَ الْأَمْرِ، كَمَا وَكَّلَ  
بِأَمْرِهِ ٥٠، لِأَنَّهُ يَرْجِعُ بِحَكَمِ الْخَلْعِ الْبَدَلُ، لَا بِحَكَمِ الْكُفَالَةِ

٥٢٥٠- وَإِذَا وَكَّلْتُ لِمَنْ أَوْ كَلَّامًا يَجْعَلُهَا مِنْ زَوْجِي، فَجَعَلْتُ عَلَى عَمِّي لِي يَدِي  
لِلْوَكِيلِ، وَهَذِهِ الْعَرَضُ فِي يَدِ الْوَكِيلِ، قَبْلَ السَّلَامِ إِلَى الْوَرُوحِ، فَإِنَّ الْوَكِيلَ يَضْمِنُ لِي بِهَذَا  
الْمَرْجِعِ ٥٠، فَذَكَرَ: أَنَّ مَا يَحِبُّ عَمِّي لِي لَوْ كُنْتُ مِنْ يَدِ الْخَلْعِ، فَإِنَّ كَانَ إِصْدَاقًا لَهَا، بِحَسَبِ الْبَدَلِ  
حَكَمَ الْخَلْعِ لَا بِحَكَمِ الْكُفَالَةِ، فَصَارَ لِي وَكِيلٌ فِي هَذَا خَلْعًا، وَمَرَأَتِي لَمْ تَعْلَمْتُ مِنْ  
زَوْجِي عَلَى عَمِّي لَهَا، وَهَذِهِ الْعَرَضُ، بَلَّغَ عَمِّي لِي بِهَذَا الْعَرَضِ، فَذَلِكَ

٥٢٥١- إِذَا كَانَ عَمِّي الْمَرْأَتَانِ: إِذَا وَكَّلْتُ الْمَرْأَةَ بِالْخَلْعِ، وَوَدَعْتُ مِنْ عَمِّي ٥٠

الوكيل، لا يعمل رجوعها، فمضى بين هذا وبينه، إذ قالت: خلعت نفسي من زوجي بألف درهم، فذهب فلان إلى زوجي وأخبر بذلك، عند ذلك الرسول تشهدت على أنها قد رجعت عن ذلك، ثم بلغ الرسول الزوج ذلك، فغضب لأن امرأته باطلا، حتى لا يقع عن الخلع علم الرسول بالرجوع أو لم يعلم، والفرق هو أن الوكيل إثبات الحكم في حق الوكيل، لأن التوكيل إطلاق التصرف، وأجزاء مع أنه عن التصرف، فهو صحيح من غير علم الوكيل كان ذلك ضرورياً حتى لا يكيل، وإياه حرام.

ثم امر رسالة فليست باتت "أرسون يفل" لأن الرسول ينقل عيناها، المرسى حليم بعينه، قال: ذلك هو صحيح الرجوع من غير علمه، لا يكمل ذلك غير ورأى حقه، فكذلك لو رجعت بعد تبنيخ لرسالة قبل قبول الزوج، صحيح رجوعها أيضاً وإن لم يعلم الرسول بذلك وكذلك هذا الخطوب في البيع، والعتق، والتمكاج، والإحدرة، إذا رجع الرسول قبل قبول المرسل إليه، صحيح رجوعه وإن لم يعلم الرسول به، فإذا قالت لزوجها: اخذني عني ألف درهم، ثم رجعت من غير علم الزوج، لا يصح رجوعها، لأن هذا يوكيل منه، المزوج، والوكيل لا يقبل الرجوع من غير علم الوكيل.

٥٢٤٢ - أمر رجلاً أن يذبح امرأته، فبقي للمأمور أن يذبحها إلا بمال، رواه بشر بن أبي يوسف رحمه الله تعالى. روى امر سبعة عن محمد رحمه الله تعالى: أنه لو خالعه بغير مال كان طلاقاً مائتاً بغير مال.

٥٢٤٣ - وكل رجل يخلع بألف درهم، فخلعهما أحدهما بألف درهم، وأحاز الآخر ذلك لم يحر، وإن قال: أحدهما: هذا خلعهما، وقال الآخر: "أجلعتها، فهو حذر. ٥٢٤٤ - هشام عن محمد رحمه الله تعالى: إن وكل رجل رجلاً أن يخلع امرأته إن تركت مهرها، وتركها مهرها، فقال الوكيل: خلعتك ثلاثاً، لا يقع شيء، في قبض فورا، أمر حنيفة رحمه الله تعالى، ونحن نرى أنه يقع واحدة بجميع المهر.

٥٢٤٥ - وفي الأصل: إذا حال لمرءة الخلع مرأتى، فإن أبى فطلقها، فإن المرأة الخلع فطلقها الوكيل، ثم قالت: أنا أخلع، فخلعهما حازن كان انطلاق رجعهما.

٥٢٤٦ - وفي فتاوى نير اللبث رحمه الله تعالى: رسول المرأة إلى زوجها، إذ قال:

(١) هذا لفظ غير واضح

(٢) أنت عصبائى م، وبصعائى م

(٣) أنت من أنت وأنت م



طلقها، أو أمسكها كما أمسك الرجل النساء، فقال الزوج: لا أمسكها، ولكن أصفها. فقال الرسول: أبرأتك من جميع مالها عليك، فطلقها الزوج، ثم إن المرأة تكررت أن تكرّر أمرت رسولها بالبراء، والرسول يدعى، فإن ادعى الزوج توكيلا للرسول بذلك، فالطلاق واقع وهي على حقاها، لأن إقرار الزوج بما يصح نسباً يملك لا فيما لا يملك، وإن لم يسخ الزوج توكيلا للرسول بذلك، فهذا على قسمين. إن كان الرسول قال للزوج: أبرأتك عن حنفها عليك على أن تطلقها، فطلقها على ما ذكرنا فالطلاق غير واقع، وهي على حقاها، لأن إيقاع الطلاق بالمهر موقوف على إجازتها، وإن لم يكن قال الرسول: على أن تطلقها، فطلقها فالطلاق واقع، وهي على حقاها.

٥٩٥٧- وأما أن قولها جاء إلى رجل، وزعم أن امرأته وكلتهم رختلها منها، فخانعتها معهم على ألف درهم، وأنكرت التوكيل، إن ضمنوا بدل خلع الزوج، فالطلاق واقع، لأن خصب الخلع حري بين الزوج وبين الأحمى، وخصب الأحمى بدل الخلع، وهي مثل هذا [يشترط] أن يقول الأحمى على ما مر. وإن لم يضمنوا فهذا على وجهين: إما أن يدعى الزوج أنها وكلتهم، أو لم يسخ إلى آخر ما ذكرنا في المسألة الأولى، هذا إذا خلع الزوج معهم. أما إذا باع منهم بطلقة بألف درهم، قال أبو القاسم الصنفار رحمه الله تعالى [يفسخ الطلاق] "وحد انفسد سهم" "أولم يوجد" لأن لفظ الشراء لم يفسد، وكان الفقيه أبو بكر الإسكاف: هذا الأول سواء، وعليه الفتوى.

٥٩٥٨- وإذا وكل الرجل رجلاً بطلاق امرأته، فطلقها نكراً ونفقة عدتها، أو خانعتها على ذلك، قال الفقيه أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجوز ذلك، سواء كانت المرأة مدحومة لا بها، أو غير مدحومة بها، لأن الغالب من عادات الناس أنهم يريدون بالنكاح بالطلاق بعقل، لكن هذا الوجه غير مختار، لأن هذا يقتضي أن التوكيل بالطلاق إذا قلن مطنفاً، أنه لا يجوز وهذا بعيد. وقال الفقيه أبو بكر الإسكاف مرة: "لا يجوز" من غير تفصيل بين المدحوم بها، لأنه وكله بالتعجيل، وقد وكله بالتعليق. وهذا التعليل يوجب التوبة من المدحوم بها، وغير المدحوم بها، وبه كان يدعي الشيخ الإمام ظهير الدين الرغيناني رحمه الله تعالى، وهو اختيار

(١) فكفار ب و ف، وفى لم يشرط، وكان في الأصل: الشرط

(٢) الت من ب و ف و م

(٣) ومى م وبه

(٤) الت من ب و ف و م

لغيره أي الليث .

وإن الغيبة أبو بكر الإسكاف مرة أخرى : إن كانت المرأة مدخولاً بها لا يجوز ، وإن كانت غير مدخول بها يجوز ، وهكذا حكى عن الغيبة أبي القاسم انصافاً ، وهو اختيار المصدر الشهيد رحمه الله تعالى في إفتائه . وبوجه في ذلك : أن المرأة إذا لم تكن مدخولاً بهذه فهذا من الوكيل خلاف إلى خبر : لأنه وكذا بطلاق يقطع النكاح مجازاً . وقد أتى بطلاق يقطع النكاح بموضع ، فلا يعد ذلك خلافاً . وإذا كانت مدخولاً بها ، هذا من الوكيل خلاف إلى خبر : لأنه وكله بطلاق لا يقطع النكاح إلا أنه وكفه بطلاق بغير عوض . والطلاق بغير عوض في المدخول بها لا يقطع النكاح ، وقد أتى بطلاق يقطع النكاح ، فكان هذا خلاف إلى خبر فاعترى خلافاً .

٥٢٥٩- وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى : رجل قال لغيره : طلق امرأتى على أن تخرج من البيت . ولا تخرج منه شيئاً ، ففعل ثم اتفعا . فقال الزوج : أخرجه ، ودلت المرأة . لم أخرج ، فالتعنون قول الزوج : لأنه بغير شرط وقوع الطلاق .

وقال المصدر الشهيد رحمه الله تعالى في إفتائه : في إفسائه زوج إسماعيل . لأنه إذا أراد بقوله : طلق امرأتى على شرط أن لا تخرج من البيت ، علق طلاقها بشرط أن تخرج من البيت ، ولا تخرج منه شيئاً ، فهذا صحيح : لأن المعلق بالشروط عدم قبل وجود الشرط ، فالزوج بقوله : أخرجه شيئاً من البيت . أنكر شرط وضع الطلاق ، فيكون انقوله بقوله : وإن أراد بقوله : طلق امرأتى على شرط أن لا تخرج من البيت شيئاً ، قل لها : أنت طالق عني أن لا تخرج من البيت شيئاً ، فهذا الجواب غير صحيح : لأنها إذا قبلت ينبغي أن يقع الطلاق للمحلان ، أخرجه شيئاً أو لم يخرج . وبأن البرودة محفوظة فيما إذا قال : أنت طالق عني أن تعطي ألف درهم فقبلت : نطق وإن لم تعط الألف .

٥٢٦٠ كذلك إذا قال لها : أنت طالق على دخولك الدار ، يقع الطلاق إذا قبلت ، دخلت أو لم تدخل . لأنه استعمل الدخول اعتماداً على العوض ، كأن الشرط قبله لا وجوده . قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : وإذا وكلت المرأة صبيها أو معتقها أن يخاصمها من

(١) أنت من ب و ف و م

(٢) مكدام أب

(٣) وفي - لا يقع

روجهما. كان التركيب صحيحاً، وانفس والمعتوه في هذا كالبائع (سواءاً) <sup>(١)</sup>. وفيه سوء إنذار، لأن لصبي لا يملك هذا العتق لنفسه، فكيف يملك لغيره؟

والجواب: أنه لا يملك الخلع لنفسه، لأنه يخرجه من حكم الخلع فيتصرف به، ومضى كأن وثيقاً عن غيره، ولا يخرجه من حكم الخلع، لأنه لا يرجع إليه الحقوق فلا يتصرف.

### نوع آخر في الاختلاف الواقع بين الزوج والمرأة في صحة الخلع وفساده وفي الشهادة في ذلك:

٥٦٦١ - إذا خلع امرأتها الفارسية، حرّدهم وقروختم، وقال الزوج: كان في ضميري أني بنت رأس امرأة، وقال: قلت قروختم من الإيقان، أو قال: قلت: قروختم بالفاء، فقد قبيل: القولي في ذلك فواء مع اليهود، إلا إذا كان قبض بدل الخلع، فحينئذ لا يقبل قوله: لأن الظاهر يكذب.

والجواب: لا يقبل قوله قطعه، وإن كان لم يقبض بدل الخلع، لأن كلامه خرج جملاً، والجواب بتقدير بالسؤال، والسؤال عن قبيلك النفس، فيتصرف الجواب إليه، وعلى هذا إذا قال: ثلث في ضميري أني بنت خديجة، لا يقبل قوله قطعه، عند بعض الشافعية منهم أنه تعالى، وعلى الثاني.

لو أنكر الزوج عند قوله: قروختم، إلى رأس الفداء أو إلى بد قبائه، فعلى قول هؤلاء، هذا ليس بشيء، والخلع صحيح إلا إذا صرح فقال: بد قبائي قروختم، فحينئذ لا يصح الخلع، وهذا لأن لا ضرورة لا تخرج كلامه من أن يكون، خارجاً مخرج الجواب، وإن كان عن قبيلك النفس، فيتصرف الجواب إليه.

٥٦٦٢ - لو أقام الزوج الشبهة أنه باع رأس المرأة وشهدت بية أنه قادر، بنت رأس الشبهة فبذلك يثبت، وكذلك إذا أقام بية أنه قال: قروختم من الانقذ قبيلت بية، ولو أقامت المرأة الشبهة بمعارضه أنه باع نفسها، أو أنه باعها فببشبه أوى، فكذلك قبل: وفيه نظر عملي، ويأمن أن تكون بية الزوج أولى.

٥٦٦٣ - وفي فتاوى النجاشي، لو أشهد الزوج شاهدين عديدين أن امرأتى إذا قالت: من خور بشتن خردم، أقول لها: قروختم بالفاء، ثم احتجتموا عند القاضي لأجل الخلع

(١) ثبت من

(٢) من الإيعاد

واختلفوا، فقال الزوج: هذا ركن. قلت فلو تركتم الزنا، وشهدت بفسادها على ثلاث، فلو كان القاضي قد سمع أنه قال: نرخص بالخلع، بقضى مصلحة الخلع، ولا تنتفع إلى شهادة شهود. فلو إذا لم يسمع القاضي ذلك. وقال: لم (أيقن) أنه قال بالخلع، أو بالقضاء، وشهدت بفساده، لم تكن بالخلع. فلو شهدا بفساده، ونفى بطلان الخلع. ولو شهد شاهد واحد بالخلع، وشهد بعض أهل المجلس أنه قال بالخلع، وعصى بمرجعه أطبق شهادة من شهد بالخلع.

٥٢٦٤ - إذا وقع خلع على ملك مسمى. ودعت المرأة إليه معادار المسمى. وقالت: إنه ذلك المسمى، وقال الزوج: هي بنت أخته. فلو أصر جهة الخلع، فقال: قبل القبول قول الزوج. وبه كان نفس ظهير الدين المرقباني رحمه الله تعالى. وقد قيل: تقوى قول المرأة، لأن الشهادة صدر من المرأة فيكون نقول قولها في يد جهة التثبت. وهذا أصل كبير في الشرع.

٥٢٦٥ - إذا اختلف الزوج والمرأة في الخلع، فقال أحدهما: اخلعوا بلف درهم، وأخذ عني ذلك بيني. فشهد أحد شاهديه أنها اخلعوا باللف، وشهد الآخر أنها اختلفت بخمس مائة، والزوج به جحد ذلك، قال فان مدعى الخلع الزوج، فالجواب فيه ثلاثة أرباع هي دعوى مجردة، لأن لا مسبة، لأن المدعى إذا كان هو الزوج، فمحتاج إلى إثبات انفال، لا إلى إثبات إطلاق، لأن لطلاق وقع بإقرار الزوج. ولو وقع المدعى على الألف والحر، وله أحد من شاهدين بالألف والآخر بخمس مائة، شرط وقوع الطلاق، فدعى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تصل الشهادة أصلاً، وعنى قولهما قبل الشهادة على خمسة مائة، كذا هو.

والإنكار، مدعى اخلع المرأة، لا يصل هذه الشهادة إلا خلاف؛ لأن حاجة منه إلى إثبات الإطلاق، لأن الإطلاق لا يثبت بمجرد دعوى امرأة، والطلاق باللف عبس الإطلاق بخمس مائة، لأن شرط وقوع الطلاق بألف، وشرط وقوع انفلاق بخمس مائة، فيكون بخمس مائة، وهذا شرط من مدعيان، ليس على كل واحد منهما إلا شاهد واحد.

### نوع آخر في الخلع الواقع في المرض:

٥٢٦٦ - قال معمر رحمه الله تعالى في الأصلين: إذا اختلفت المرأة من زوجها في مرضها، وأمر القلي كان زوجها عليه، فهذا على وجهين. إما أنه كذا الزوج فربما منها بأن كان

(١) هكذا في الأصلين، وفيهم، ويحكم في الأصلين.

(٢) أو في ذلك.

(٣) أو في أم: لا يصل الشهادة إلا خلاف أصلاً.

أبى سم لها، أو كان أجنبياً عنها، فإن كان الزوج أجنبياً، فهو على وجهين: إما إن كانت المرأة مدخولاً بها لأثر غير مدخول بها، وحتى كانت مدخولاً بها إما إن ماتت هي في العدة، أو ماتت بعد انقضاء العدة، فإن كانت مدخولاً بها<sup>(١)</sup> وماتت هي بعد انقضاء العدة، فإنه ينظر إلى المسمى في بدل الخلع، وإلى ثلث ماله، فإن كان المسمى من ماله أو ثلث ماله أو ثلث فللمزوج ذلك، وإن كان أكثر من ثلث ماله، فليس للزوج الزيادة على الثلث إلا برضا باقي الورثة. وهذا إذا كان له أموال أخرى سوى المهر، يخرج المسمى من الثلث، وإن لم يكن له مال آخر سوى المهر الذي تزوجها عليه، يعتبر الثلث من المهر؛ وهذا لأن الخلع منها بمنزلة الثبوت؛ لأنها بعد مالا بإزاء غير مال يتعلق به حق الورثة، وهو منافع بعضها من غير حاجتها إلى ذلك، وأنها غير محتاجة إلى الخلع حاجة أصلية، والتبرع من المريض إذا حصل مع الأجنبي، يصح بعد الثلث من غير إجازة الورثة، ويقف فيما زاد على الثلث على إجازة الورثة. والتبرع هنا حصل مع الأجنبي لما مات بعد انقضاء العدة؛ لأنه لم يبق ورثاً لها في هذه الحالة، لا تنقطع سبب الورثة وهم النكاح بعد انقضاء العدة من كل وجه.

٥٢٦٧ - وإن ماتت قبل انقضاء العدة، فإنه ينظر إلى المسمى في بدل الخلع، وإلى قدر ميراثه منها، فإن كان المسمى مثل ميراثه منها أو ثلث، يسلم للزوج ذلك وإن كان الخلع بمنزلة التبرع، والمريض محجور عن التبرع مع النوازل؛ لأن المريض إنما يحجر من التبرع مع النوازل؛ لأنه من إبطال حق الأباقيين عن الزيادة على ميراثه، وليس في قدر ميراث الزوج إبطال الحق عن الباقيين، فلم يضر محجوره عن هذا التبرع [عنها، إذ التبرع] مع الزوج.

٥٢٦٨ - وإن كان المسمى أكثر من ميراثه منها، فإنه لا يسلم له الزيادة على ميراثه إلا بإجازة بقية الورثة؛ لأن حق الباقيين يطفئ عن الزيادة على قدر الميراث. وقد حجرت عن ذلك في حالة انقضاء سبب النكاح، والنكاح وإن ارتفع بالخلع ما بعد باقية، وكل حصر ثبت بالنكاح يبقى ما بقيت العدة، على ما عرف أن العدة من أثر النكاح، بخلاف ما بعد انقضاء العدة؛ لأن بعد انقضاء العدة ارتفع النكاح بأثره فزال المانع من التبرع، فيما زاد على قدر حقه في الميراث إلى تمام الثلث، وصار حاصل الثبوت ينما قبل انقضاء العدة وبينما بعد انقضاء العدة، أن بعد انقضاء العدة لا ينظر إلى قدر حق الزوج في الميراث، وإنما ينظر إلى الثلث، فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وإن كان ذلك أكثر من حقه في الميراث. وقبل انقضاء

(١) أنت من م . هـ . أ . م .

(٢) أنت من م

المعدة لا ينظر إلى الثلث، وإنما ينظر إلى قدر حقه في الميراث، فيسلم للزوج قدر حقه في الميراث من بدل الخلع، ولا يسلم له قدر ثلث مالها إن كان ثلث مالها أكثر من حقه في الميراث، والفرق ما مر.

٥٢٦٩- وإن كانت المرأة غير مدخول بها، وقد اختلعت من زوجها بغيرها، فإن النصف يعود إلى الزوج بحكم الطلاق قبل الدخول، لا بحكم التباعد، ألا ترى أنه لو طلقها قبل الدخول بها ولم يختلع منها، هذا إلى الزوج ذلك، فلا يعتبر ذلك النصف أصلاً إلى الزوج من جهة المرأة؛ حتى يكون تبرعاً من جهتها. فأما النصف الآخر وصل إليه من جهة المرأة، فيعتبر بشرعه في ذلك، وقد حصل التباعد مع الأجنبي<sup>(١)</sup> لأن الكاظم انقطع بأثره، فيسلم للزوج ذلك النصف من ثلث مالها، وإن لم يكن لها مال آخر سوى مهر<sup>(٢)</sup>، يسلم للزوج ثلث ذلك النصف.

٥٢٧٠- وإن كان الزوج ابن عم لها، والمرأة مدخول به، فإن كان لا يرث منها بحق القرابة بأن كان لها عصبة أخرى أقرب منه، فهذا هو لو كان الزوج أجنبياً موارثاً. وإن كان يرث منها بحق القرابة وقد ماتت بعد انقضاء العدة، فإنه ينظر إلى بدل الخلع، وإلى قدر ميراثه فيها بحق القرابة. فإن كان بدل الخلع لرئيس<sup>(٣)</sup> قدر ميراثه أو أقل، يسلم للزوج ذلك، وإن كان أكثر، فالزيادة على قدر ميراثه منها، لا يسلم له إلا بإجازة ياتى المورثة.

٥٢٧١- وإن كانت امرأة غير مدخول بها، فإن نصف المهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول، فلم تعتبر المرأة متبرعة في ذلك النصف، وإنما تعتبر متبرعة في النصف الآخر، وقد صارت متبرعة عسى الوارث، فينظر إلى ذلك النصف وإلى قدر ميراثه منها، فيسلم للزوج الأقل منها؛ هنا إذا ماتت من مرضها. وإن برأت منه سلم للزوج جميع ما سمت له، بمنزلة ما لو وهبت له شيئاً ثم برأت من مرضها.

٥٢٧٢- ولو اختلعت من زوجها وهي صحبة والمزوج مريض، فاخلع جائز بالمسئ، قل ذلك أو أكثر؛ لأنها وإن صارت متبرعة إلا أنها صحبة، والتباعد من الصحبة نافذ، ولا ميراث بينهما سواء ماتت بعد انقضاء العدة، أو قبل انقضاء العدة؛ لوجود الرضا من كل واحد منهما بطلاق حقه.

(١) وفي أم: وقد حصل التباعد على الأجنبي على فتكح انقطع بأثره.

(٢) وفي أم: وإن لم يكن لها مال كمال المهر يسلم للزوج ثلث ذلك النصف.

(٣) كنت من أم.

٥٢٧٣- وإن نزع أجنبي باختلاعها من الزوج بمال مسمى "النزوح"، وكان ذلك من الأجنبي في مرفع موت الأجنبي، فالخلع جائز والطلاق واقع، ويعتبر بدن الخلع من ثلث مال الأجنبي؛ لأن الخلع عديم برعاً من المرأة مع أنه يحصل لها شيء فائدة بالخلع، فلا بد بعدئذ من الأجنبي أولى. وإن كان الزوج مريضاً حين نزع الأجنبي باختلاعها، فيها الدهيرات إن مات الزوج من مرضه ذلك، وهو في العدة، لأنها لم تضر بهذا الخلع. ويعتبر الزوج داراً - والله سبحانه وتعالى أسلم -

## الفصل السابع عشر في الأيمان بالطلاق

هذا الفصل يشتمل على أنواع :

نوع منه في بيان معرفة الميمين بغير الله تعالى وبيان شرائط صحته :

يجب أن يعلم باء الميمين بغير الله تعالى ذكر شرط وجزاء يحلف به عادة ؛ لأن الميمين بغير الله تعالى إنما يعرف بالجزاء ، فإذا كان الجزاء مما تم يحلف به ، لم يكن هذا التعليق يميناً ، ويكون تعليق الجزاء بالشرط على الحقيقة ، ألا ترى أنه لو علق بالشرط الإذن والوكالة ، وما أشبه ذلك لا يكون ذلك يميناً على الحقيقة ، وطريقه ما قلنا ، والشرط يصح في الملك وغير الملك ، والجزاء لا يصح إلا في الملك ، أو أثره ، أو مصافاً إلى الملك ، أو إلى سببه ؛ وهذا لأن الشرط الذي أمر مسمى ، قصته يكون بوجوده حساً ، فأمّا الجزاء فأمر شرعي ، فصحته إنما تكون بالشرائط التي اعتبرها الشرع للصحة ، والشرع اعتبر لصحة اجزاء الشرائط التي قلنا ؛ تحقيقاً لما هو المقصود من الميمين ، وهو تقوى الخلف على تحصيل التبرع<sup>(١)</sup> ، أو الامتناع عنه ؛ لأن الخلف إنما يتقوى على ذلك خوفاً من نزول الجزاء<sup>(٢)</sup> ، والخوف إنما يحصل إذا كان الجزاء غالب النزول ، أو مثير النزول عند الشرط [رغلة النزول عند الشرط] الفياض الملك أو أثره ، للحال ، وتيقن النزول عند الشرط بإضافته إلى الملك ، أو إلى سبب الملك .

ثم الشرط إن كان متأخراً عن الجزاء ، فالتمليل صحيح وإن لم يذكر حرف الغاء ، إذا لم يتخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت ، ألا ترى أن من قال لامرأته : أنت طالق إن دخلت الدار ، أو غاب لعبد : أنت حر إن دخلت الدار ، يتعلق الطلاق والعتاق بالدخول وإن لم يذكر حرف الغاء ؛ لما تم يتخلل بينهما سكوت .

وإن كان الشرط مقدماً على الجزاء ، فإن كان الجزاء اسماً لما يتعلق بالشرط إذا ذكر الجزاء بعرف الغاء<sup>(٣)</sup> لأن الاستعمال بمثله ورد ، قال الله تعالى : ﴿إِنْ تُعْلِبْهُمْ فَيُعْلِبُوا عَيْنُكَ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) وفيه : الشرط .

(٢) وفيه : على ذلك خوفاً من نزول الجزاء .

(٣) هكذا في ب و ف و م .

(٤) المائدة : ١١٨ .



حتى إن من قاتل امرأته : إن دخلت الدار فانت طالق ، يتعلق الطلاق بالدخول . ولو قال : إن دخلت الدار أنت طالق ، يقع الطلاق لاحتسان إلا إذا قال : عبت به التعليق ، فحيثئذ يدين ديانة لا قضاء .

وإن كان الجراء فعلا ، إما فعل مستثيل أو فعل ماضي ، فالجاء يتعلق بالشرط بدون حرف الغاء ، به ورد الاستعصال ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ ﴾<sup>(١)</sup> ، يقول الرجل لغيره : إن زرتني زرتك ، إن زرتني أزورك .

٥٢٧٤ - وينى على هذا الأصل ما إذا قال لها : إن دخلت الدار أنت طالق ، فإيا تطلق للحال ، لأن ذلك وطء باق ، والخزاء اسم فاعلة متى بدون حرف الغاء ، وإن قال : عبت ، التعليق ، لا يبين أصلا ، هكذا ذكر في الجمع . وبعض مشيخنا رحمهم الله تعالى قالوا : سأل الروح كيف توث التعليق ؟ إن قال : بإضمار حرف الغاء ، لا تصح منه أصلا ، وإن قال : بالتقديم والتأخير ، تصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا يصح من القضاء .

٥٢٧٥ - وكملت إذا قال لها : وإن دخلت<sup>(٢)</sup> الدار أنت طالق تطلق للحال ، فإن عني التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى ، وكذلك إذا قال لها : أنت طالق وإن دخلت النار ، فإنها تطلق للحال ، فإن لو<sup>(٣)</sup> في مثل هذا للتخفيف ، يقول الرجل لغيره : أحسن إلى فلان وإن أساء إليك ، ومعناه : أحسن إلى فلان على كل حال ، أساء إليك أو لم يسئ ، فكذلك هنا عني كلام الزوج<sup>(٤)</sup> : أنت ، فكل على كل حال ، وإن عني التعليق لا يدين أصلا ، لأن في القضاء ولا فيما بينه وبينه .

ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما إذا نوى به بيد الحائض ، ومعناه : أنت طالق في حال دخولك الدار . رحى عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال : يحب أن يصح نيته ؟ لأن لو وفى مثل هذا يذكر للحال ، كقول الرجل لامرأته : أنت طالق وأنت راقبة . معناه : أنت طالق في حال ركوبك ، فقد موى ما يحتمله لفظه .

٥٢٧٦ - ولو قال لها : أنت طالق إن . . . ولم يذكر بعده فعلا ، لم يذكر محمد رحمه

(١) وفى آت - فحيثما بين فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا يدين من الغناء .

(٢) مناه : ٩٣٣

(٣) وفى آت - وفى آت - أنت طالق وإن دخلت النار ، فمتأخر الشرط

(٤) وفى آت - لأن لو

(٥) وفى آت - معنى قول الزوج

أنه تعالى هذه المسألة في الكتب الظاهرة وفي التواتر المسألة مذكورة على اختلاف، على قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق للحال؛ لأن الطلاق لا يدخل من الثلاثة أوجه، إما أن يكون مضافاً، ولم توجد الإضافة هنا. وإما أن يكون معلقاً ولا تعليق منها إنا ثم تذكر عقيب الشرط فعلاً يتعلق به، فنتبعن تنحسراً وإيقاعاً للحال. وعنى قولنا لم يوسف رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق أملاً؛ لأنه إذا ذكر عقيب الشرط فعلاً، لم لا يقع الطلاق في الحال، لأن يذكر الشرط تبعاً ما أراد به الإرسال. وهذا المعنى ينشأ عن ذكر الشرط لا عن ذكر الفعل عقيب الشرط، والكلام مع ذكر الشرط لا يكون لإرسالاً أملاً.

٥٢٧٧- ولو قال لها: أنت طالق ثم إن دخلت الدار، فإنه يقع الطلاق عنيباً للحال، ولو نوى التعليق لا يصح فيه أصلاً. وأما إذا نوى المقارنة، أو نوى وقوع الطلاق مقارناً لدخول الدار، لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في شيء من الكتب، وكان القاضي أبو الهيثم<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى يحكي عن القضاة الثلاثة أنه يصح فيه فيما بينه وبين ربه، لأنه نوى ما يحتمله؛ لأن كلمة "ثم" تذكر ويراد به الجمع والمقارنة بين الشيئين مجازاً، قال الله تعالى: ﴿فَكَرَّ رَجُلٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ثم قال: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وكان المراد من ذلك الجمع والمقارنة. فإن كانت الرقبة إنشائية إذا كان معه إيمان، وعامة مشايخنا رحمهم الله تعالى على أنه لا يصح فيه؛ لأن كلمة "ثم" لغة للترتيب على سبيل الترخي، لا للمقارنة ولا للجمع، وفي الآية ما ثبت الجمع والمقارنة بكلمة "ثم"، وقد أثبت بكلمة "كان" لقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٤)</sup> لأن كلمة "كان" بمعنى بها عن المناسبات، بمعنى مع وجود هذه الأفعال كان مؤمناً من قبل.

### نوع آخر في بيان حروف الشرط:

يجب أن يعلم أن حروف الشرط: إن، وإذا، وإذما، ومتى، ومتى ما، ومن، وما، وتل، وكلما، هذا هو المذكور في كتب عامة المتأخرين رحمهم الله تعالى. وذكر القدرى أن شروط الأيمان: إن، وإذا، وإذما، ومتى، ومتى ما، وكلما، قال: والأصل كلمة "إن"،

(١) هكذا في ب.

(٢) وفي ب: أبو القسم

(٣) البلد: ١٢

(٤) البلد: ١٧

(٥) البلد: ١٧

فهو شرط معض ، وما سواها فغيره معنى الوقت . قال : وهذه الحروف انعمت بالأفعال المنعقدة دون الماضي ؛ لأن الشرط ما يكون على خطير الوحد ، وذلك ما يكون على المستقبل دون الماضي . ويختص بالأفعال دون الأسماء ؛ لأن الأجزاء تختص بالأفعال دون الأسماء . قال : وتنبهوا قبل . إن كلمة كل ليست بشرط على الحقيقة ؛ لأن الذي ينيه اسم ، على ما بين بعد هذا . إن شاء الله تعالى - لكن جعي بمعنى الشرط إذا وصف الاسم [نعم] : نعموا : كل امرأة تزوجها ، وفي عبد الشريعة . فأخذ معنى الشرط من حيث وصف الاسم بالفعل [ ] كنهه قال : إن تروحت ( إن اشتريت ) قال : واسمى إن دخل على فعله أو على معنى غيره ؛ لأن الشرط علم على رسول الخراء ، وفي حق العتبة لا فرق بين فعله وفعل غيره .

٥٣٧٨- وأب لفظة كه بأن قال : امرأته طالق ثلاثاً كه ابن كاد ، فإن سم يعمد فورا انعمت بفعله . كه ، قال : يقع الطلاق للحاء ، لأنه تحقيق ؛ وإن سم يعمد فورا التعلين : لا به . لا تنطق ما لم يوجد الشرط ؛ لأن المعروف كشرط ، وإن تعارفوا لتعلين بهذا وبصريح الشريعة . فسم الغضبي رحمه الله تعالى في ألفاء : أنه يقع الطلاق لتحال . وبعض متابعينا رحمهم الله تعالى قالوا : لا يقع ، وهو الأصح

٥٣٧٩- فقد روي ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال : إذا قال لامرأة أنت طالق كدخلت الدار ، فإن لم تكن دخلت الدار نطق ، وإن كنت دخلت الدار لا تنطق . وهذا ما لو قال . أنت طالق إن لم تكن دخلت الدار سواء . فقد اعتبر قوله : إن دخلت الدار شرطاً ، ولفظة كه ترجمة قوله : ( لم كنت الدار ) .

### نوع آخر منه :

٥٣٨٠- إذا سبق طلاق امرأته فعلاها ، وإن حصل التعليق بكلمة إن ، وإذا ، وإذا ما ، ومنى ، ومنى ما . فهذا على مرة واحدة ، حتى لو فعلت ذلك الفعل مرة وقع الطلاق ، ولو فعلت ذلك مرة أخرى لا يقع الطلاق . إن حصل تعليق بكلمة كنما أ ، فكلمة تكرار ذلك الفعل يتكرر الطلاق ، حتى يستوفي طلاق الملك الذي حلف عليه ، حتى إنه إذا قال لامرأة : كلما تزوجتك طالق ، فزوجها مرة بعد مرة ، صح حتى وقع عليه ثلاث تطليقات ، ثم

١١١ أنت مرة وف و .

١٢١ هكذا بدأ وف ، فرم . إن دخلت الدار ، وكان في الأصل كدخلت

١٣١ أنت مرة ب وف و .

يطلق اليمين، حتى لو تزوجت بزواج آخر، وعادت إلى الزوج الأول وفعلت ذلك الصعل، لا يقع الطلاق. أما تكرار الطلاق؛ لأن كلمة "كلما" تقتضي تكرار ما دخلت عليه من الأفعال لما تبين، وأما إطلاق اليمين باستيفاء طلاقات هذا الملك؛ لأن اليمين انعقدت على الملك لتمامه، لأنه لم يصفها إلى ملك يوجد في المستقبل.

٥٢٨١- قلنا: وبذلك القائم لا يملك إلا ثلاث تطليقات، فإذا استوفى ما يملك اليمين؛ لأن اليمين إنما تعقد على ما يملك إيقاعه، لا على ما لا يملك إيقاعه. ولو كان أصاب الطلاق إلى الملك الثاني، أو إلى كل ملك بكلمة "كلما" بأن قال لامرأة: كلما تزوجتك فأنت طالق، فترجوها مرة بعد مرة أخرى حتى وقع ثلاث تطليقات، فترجعت بزواج آخر، ثم تزوجها الزوج الأول تطليقاً أيضاً؛ لأن في هذه المسألة أصاب الطلاق إلى كل ملك يوجد منه، وطلاق الملك الأول، وإن ذهب، فطلاق الثاني والطلاق الثالث لم يذهب، فيبقى اليمين على الملك الثاني والثالث.

٥٢٨٢- ولو قال: كل امرأة أتزوجها، فهي طالق، فترجعت مرة، فطلق، ولو تزوج امرأة واحدة مراراً لم تطلق إلا مرة واحدة، وفارق بين قوله: كل امرأة أتزوجها، وبين قوله: كلما تزوجت امرأة، فإن هناك لو تزوج امرأة مراراً طلقت من كل مرة.

والفارق أن كلمة "كلما" وكلا بوجيان التعميم؛ لأن كل موضوعه للتعميم؛ لأن ضد البعض والجميع للحصوم فصته، وهو الكل، يكون للمعوم غير أن كلمة "كلما" توجب عموم الأفعال تصاد وضعاً، وعموم الأسماء ضرورة الأفعال؛ لأنها تصحب الأفعال، ولا تصحب الأسماء.

ألا ترى أنه يقال: كلما ذهب، وكلما قام، ولا يقال: كلما رجل، وكلما امرأة، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَشَاتُهُمْ جُلُودًا غَيْرَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَزَّلْنَا سَاقِيًا فَجُوعًا سَأَلْنَاهَا خَرَّتْ سَاقِيَا﴾<sup>(٢)</sup>، وإذا أوجب<sup>(٣)</sup> عموم الأفعال دخل تحت اليمين كل تزوج يوجد منه، فيثبت بكل تزوج يوجد منه، أما كلمة كل توجب عموم الأسماء [لأنها تصحب الأسماء]، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(٤)</sup>، ويقال: كل رجل،

(١) النساء: ٥٦.

(٢) الملك: ٨٠.

(٣) كلمة كلما.

(٤) أثبت من سمى أب وأب.

وكل امرأة، أنه لا نوجب عموم الأفعال؛ لأنها لا تصحب الانعزال.

لا يرق أنه لا يقال: كل إمام، وإن ذهب، وإذا ثبت أنه نوجب عموم الأصحاب، دون الأفعال، أو جئت عموم النساء، لا عموم التزويج، ويكفيه شرط الحصة، كل امرأة أتزوج مرة واحدة.

٥٢٨٣- وعن أبي يوسف في الشنفي إذا قال: كلما تزوجت امرأة، فهي طالق، فمزوج امرأة حتى طلقت، لم تزوجها ثانية لا نطق، ولا يثبت في هذا مرتين، قال: وهذا بمنزلة قوله: كل امرأة أتزوجها، فهي طالق.

قال أبو يوسف: وليس هذا كقوله: كلما تزوجتك إذا تزوجتها، فإن ذلك يقع عليها الطلاق، كلما تزوجها أخرى، لا كلمة كلما إذا وصلت على معين، أو على المختص بقتضى النكاح، وإذا وصلت على غير المعين لا يقتضي النكاح.

٥٢٨٤- وأوضح هنا إذا قال: كلما استريت هذا الثوب، عهد حشفة، كلما ركبته هذه الدابة، فعلى صداقة كذا، فإن تزوج في كل دفعة، أتزوجه.

٥٢٨٥- ولو قال: كلما استريت ثوباً، كلما ركبته دابة لا يلزم ما استرته إلا مرة واحدة، وكذلك قال: في كل رجل، قال: كلما كلمت رجلاً، فعلى أن أتصدق بدينه، أنكم رجلاً واحداً مرتين في موطنين، فإن عليه أن يتصدق بدينه واحد، ولو قال لرجل عليه: كلما كنت، فعلى أن أتصدق بدينه، فكأن مرتين في موطنين، فعليه أن يتصدق بدينين.

٥٢٨٦- قال لأحوية بالعراقية: أكره أن يقولن كسم، أو قولي: أكره أن يقولن كسم، أو قولي: أكره أن يقولن كسم، ثم أخرى تطلق الأولى دون الثانية؛ لأنه لا لم يقل: هرزي من ألفاظ عادية، فلا يثبت إلا امرأة واحدة، وقد حلت ما أؤمر. فلامع السمع إذا قال: أكره أن يقولن كسم، ثم أخرى تطلق الأولى، فمزوج امرأة لطلق، فمزوج أخرى لا تطلق.

٥٢٨٧- وعن قول المرأة بالشرعية: أكره أن يقولن كسم، ثم أخرى تطلق الأولى، فمزوج امرأة لطلق، فمزوج أخرى لا تطلق.

هذا ستة ألفاظ: كره وعصى وبغض وهرقاء وهز زمان وهربار.

فالأول شرعية، قوله: أي ولا بحث فيه إلا مرة واحدة، وقوله: وعصى معنى: قوله: معنى: وبغض: معنى: هرقاء، فلا بحث فيها إلا مرة واحدة، وأما هربار، هركاء وهربار، وهربار، فالثالث في: وبغض، هذه الألفاظ تشبه ولا يقع الحدث فيها إلا مرة واحدة، وتشبه كذا فنكر الخلف فيها، فراجع المسألة مكرمة كذا، قال: ينكر.

الحث فيها .

قال لـصـدـر الشـهـيد في واقعاته : المختار أنَّ في قوله : هـر كاه وهر زمان لا يقع الحث إلا مرة واحدة ، وفي قوله : هر بار ينكر الحث .

٥٢٨٨- ولو قال : أي امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، يقع على امرأة واحدة إلا أن ينوي العموم . هكذا قيل : وكان ينبغي أن لا يصح نية العموم فيه ، لأن هذه الكلمة لا تحتل للعموم .

قال أهل اللغة والبحر : كلمة أي يتناول جزءاً من جملة ما أعصّب إليه هذه الكلمة غير محدد .

ألا نرى أنه لا يستقيم ، وإن فعل الجماعة بها لا يستقيم أن يقال : أي الرجل تلك غير أنه صح نية العموم باعتبار أن تعرف في بعض المواضع .

٥٢٨٩- وذكر في المتن : أن كلمة أي بشارت كل امرأة ، واحدة إذا وفي المتن : إذا قال : أي امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، ومنه : «ومعه امرأة الخائف ، فنزوح امرأة طلق هي ومعه ، فإن تزوج امرأة أخرى بعد ذلك طلق هي ، ولا تطلق عمرة ولا يعود الحث في عمرة مرتين .

وقيل : يقع على كل امرأة واحدة ، وإذا قال : أية امرأة زوجت نفسها مني ، فهذا على كل امرأة ، لأن الشكر وصفت بصفة عام ، فيعم بحلاف قوله . أية امرأة أتزوجها ، فعوله : أية امرأة زوجت نفسها مني بمنزلة قوله : أي عبيدي ضربك فلان ، وقوله : أية امرأة أتزوجها بمنزلة قوله : أي عبيدي ضربته يا فلان ، وسألت مسألة الضرر في كتاب الإيمان . إن شاء الله .

٥٢٩٠- ولو قال : وكذا إن كره مني كنم ، فهذا يقع على كل امرأة مرة واحدة ، هكذا ذكر لـعـضـمـنـي في فتاواه .

وذكر لـصـدـر الشـهـيد في واقعاته أنه يقع على امرأة واحدة ، ولو قال : هر چه بزمي كنم . فهي طالق لهذا يقع على امرأة واحدة [مرة واحدة] .

نوع آخر في لو ولو لا إذا شرطاً :

٥٢٩١- إذا قال لامرأته : أنت طالق لو دخلت الدار ، لم تطلق حتى تدخل ، لأن لو بمعنى الشرط ، فإنه يستعمل لأمر منه ، فصار بمعنى الشرط الذي هو مترادف الثبوت ،

فيوقف عليه .

٥٢٩٢- وعن ابن يرمف : إذا قال لها : أنت طالق لو دخلت الدار لطلقتك ، فبها ، رجل حلف بطلاق امرأته لطلاقها ، إن دخلت الدار وهو مجترة بقوله : عدي حر لو دخلت الدار لأبرئت ، فهذا حلف بعقد عبده ليصر بها إن دخلت الدار ، فإن دخلت الدار في مسألة الطلاق لزومه أن يطلقها ، فإن مات ، أو مات هو ، فقد وث الثمر طر من آخر حر ، من إجراء الحياة [صحيح الطلاق] ، كما هي قوله : إنه له أن تنسره ، قالت طالق ، فبعت قبل أن يأتيها طلق في آخر حر ، من إجراء الحياة .

٥٢٩٣- قال محمد : إذا قال لامرأة : أنت طالق لو لا دعوت الدار ، فهذا استثناء ، ولا يقع الطلاق عليها ، وكذلك لو قال : نولا ، يترك ملو .

والأصل في جنس هذه المسائل أن نولا استعس لا تنفع الشيء بوجود غيره ، فإن نفع تعالى : (لو نولا عطفك إلا جملة) فيصير لغوي الكلام أن امتناع وقوع الطلاق عليك لكأن يترك علي ، ويكن دخولك الدار .

٥٢٩٤- وقول محمد في الكتاب : وهذا الاستثناء معناه أن هذا يعني الاستثناء ، وإنه يمنع نيوب موجب الكلام كالأستثناء نوى أحسن في حرف الباء ، إذ جعل شرطاً إذا قال لامرأته : أنت طالق إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني ، أو قال : إلا برهائي ، أو قال : إلا عظمي ، أو قال لها : أنت طالق إن خرجت من هذه الدار بغير إذني ، فهم سواء ؛ لأن كلمة إلا وعبير بالاستثناء .

والجواب فيهما أن الأول مرة لا يتهيأ أربعين حسي لو دون نوا بالخروج مرة ، وخرجت ثم خرجت بعد ذلك بخير إذنه طلق ، وإنما كان كذلك ؛ لأن كلمة الاستثناء دخلت على الخروج ، لا على الجزمة الثابتة رئيس . لأن محل الاستثناء ما هو متعدد ، لأن الاستثناء مبرم على الاستخراج اليقيني ، وذلك إننا نتحقق فيما هو متعدد ، والخروج متعدد .

أما الجزمة الثابتة باليقين غير متعددة ، فإذا قال لها : إن خرجت فقد منعها عن جميع الخرجات ، واستثنى خروجاً موصوفاً بإذن ، فإذا وجد خروج بإذن ، فلا مستثنى عن اليقين ، فلا تطلق ، وإن وجد الخروج بغير إذن لم يكن مستثنى عن اليقين فتعطل ، وهو خير مما لو كان لها : إن خرجت من هذه الدار إلا بملحفة فأنت طالق ، فخرجت بغير ملحفة طالقت ، وطلقة

(١) أنت من ب .

(٢) هو : ٩٠

ما قلنا .

والحيلة للزوج في ذلك أن يقول لها : كما كنت الخروج ، فقد أبيت لك . فإن إذن لها بالخروج في كل مرة ، ثم نهها عن الخروج ، قال محمد : يعمل نية ، وقال أبو يوسف : لا يعمل ، وأجمعوا على أنه لو أذن لها بالخروج مرة ، ثم نهها عنه يعمل به .

٥٢٩٥ ولو قال لها : أنت طالق إن خرجت من هذه الدار حتى أذن لك ، فأذن لها مرة بالخروج يشهي اليمين ، حتى لو خرجت بعد ذلك بغير إذن لا تطلق ، لأن كلمته حتى عاب ، وقد دخلت على ما قلنا الثاني ، فإن اليمين تقبل الثابت موقت .

ألا ترى أن من قال لامرأته : أنت طالق إن خرجت فلان من هذه الدار حتى الليلة ، أو قال : إنني لئيلة ، كان اليمين موقفة ، إذا ثبت هذا ، فنزل . الزوج جعل ليبسه غاية ، وهو الإذن ، فلما وجد الإذن مرة ، فقد وجدت العاية ، فيشهي اليمين ، ولا تطلق بعد ذلك ، وإن خرجت بغير إذنه ، وإن عني بقوله : حتى أذن إلا بدني صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى .

وهي النساء لأنه نوى ما يحتمله كلامه ، وفيه تغليب عليه ، وإن عني بقوله إلا بدني حتى أذن صحت نيته ديانة لا تعباً ، ذكر الشافعي في الخواص من غير ذكر خلاف ، وذكر الف وري أن علي قوله أي حبة ومحمد وأحمدى الروايتين عن أبي يوسف أصبحته في القصد ، وفي إحدى الروايتين عن أبي يوسف " لا تصح نية في القضاء ، والوجه بهم : أن التكرار ما ثبت بصريح اللفظ بل بدلالة حرف الباء ، فإذا نوى مرة واحدة فقد نوى صريح الماعط ، فيصدق القاصي في ذلك .

٥٢٩٦ ولو قال لها : أنت طالق إن خرجت من هذه الدار ، إلا أن أذن لك ، فهذا وما لم قال : حتى أذن لك سواء ، حتى يشهي اليمين بالإذن مرة .

٥٢٩٧ إذا قال لها : إن خرجت من هذه الدار من غير إذن فأنت طالق ، فأذن لها بالعمية أو هي لا تعرف العربية أ ، فخرجت تطلق ، لأن العلم شرط بحقق الإذن ولم يوجد ونظير هذا ما نوتن لها وهي ثالثة أو غائبة ، هكذا ذكر في الشرازل وفي أمين القدوري : إذا أذن لها ، وهي ثالثة ، فهو إذن ، وفي أيمان الأصل : إذا أذن لها من حيث لا تسمع لم يكن إذناً .

٥٢٩٨ وفي القدوري : إذا أذن لها من حيث لا تسمع لم يكن إذناً ، وإن خرجت



بعد ذلك نطلق<sup>(١)</sup> في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . وقال أبو يوسف : هو إذن ، ولو خرجت بعد ذلك لا نطلق . فأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول : الإذن يقوم بالإذن وحده وقد وجد ، فهو بمنزلة ما لو أذن لها وهي ناشئة . وهما قالا : الإذن مشتق من الأذان وهو الإعلام ، ومعنى الإعلام لا يحصل إلا برسالة الكلام إلى سماعها ، بخلاف ما إذا أذن لها وهي ناشئة ؛ لأن هناك وصل الكلام إلى سماعها ، إلا أنه لم يحصل لها العلم بالنع ، فهو بمنزلة ما لو أذن لها وهي ( غافلة )<sup>(٢)</sup> . وعكس عن ابن شجاع أنه لا خلاف في هذه المسألة ، وإنما الخلاف في الأمر ، إلا أن أبا سليمان حكى الخلاف في الإذن .

٥٢٩٩ - وفي المتن : إذا قال لامرأته . أنت طالق إن خرجت إلا بأمرى ، فالأمر أن يسمعها الأمر بنفسه أو رسوله ، وإن شهد فوما على ذلك لم يكن أمراً . قال ثمة : وهذا بخلاف الإذن على أصله ؛ لأن حكم الأمر لا يثبت إلا بعد علم المأمور كأوامر الشرع بخلاف الإذن ؛ لأن المقصود من الإذن أن لا يكون الخروج مع كراهيته ، وانعدام كراهيته لا يتوقف على علمها ، فلو أن هؤلاء الذين أشهدهم الزوج على الأمر ، بلغوها أن الزوج قد أمرها بالخروج ، فإن لم يأمرهم أن يبلغوها ، فخرجت فهي طالق . وإن أمرهم أن يبلغوها ، فخرجت<sup>(٣)</sup> بعد ذلك لا نطلق . وفي الإرادة ، والهوى ، والرضا ، لا يشترط سماعها رضا [ وإن أذنه ]<sup>(٤)</sup> ، حتى لو خرجت بعد ما قال : رضيت . أردت . هربت ، لا نطلق وإن لم نسمع هي ذلك بلا خلاف ، وإنما الخلاف في الإذن والأمر .

٥٣٠٠ - وفي هذا الموضع أيضاً : إذا قال لها : إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني فأنت طالق ، ثم سمع سائلاً فقال لها : أعطى هذا السائل هذه الكسرة ، وإن كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على دفع ذلك إليه إلا بالخروج ، فهو إذن فيها بالخروج . وإن كان السائل بحيث تقدر المرأة على دفع ذلك إليه من غير خروج ، فهذا لا يكون إذناً لها بالخروج . وإن كان السائل وقت الأمر بالإعطاء بحيث تقدر المرأة على دفع ذلك إليه من غير خروج ، ثم خرج السائل إلى الطريق ، فخرجت إليه وأعطته طلق ، ولو دعت فجاء حتى صار يحال تقدر المرأة على الدفع إليه من غير خروج ، فلم تدع إليه حتى انصرف ، فخرجت إليه ودفعت ذلك إليه طلق .

(١) وهي ب و ت ف م : طلق

(٢) هكذا في ب و ر م ، وكان في الأصل : ناشئة

(٣) أنت م ب و م .

(٤) هكذا في ب و ر م ، وكان في الأصل : ف : وإرادته .



يكون لأبني مرل أحد، فتم يكن من ضرورة الإطلاق في الخروج الإطلاق في جهة الزوج - فلا يكون الخروج إلى منزل نية د. علاحت الإذن، فلها، لا يثبت.

٥٣٠٥ - وإذا قال تعبد، وإن اشترت هذا العبد مني، فأمري طلق، ثم أدت له في التجارة، واشترى به، هذا العبد طلق أمراً للمولى. ولم يقل له: أدت لك في شراء العبد، فاشترى به، فاعبد. لا تثلي امرأة المولى؛ لأن الأول من عام أو مطلق، فتدول شراء العبد لعدمه أو بطلانه. فإذا أنقضى هذا شخص معيد بالبر، ولا يتناول الرزق، فحقيقة، ولكن صار ما ذكرنا في شجرات كلها، حكماً بالإذن صدر منه حقيقة، ولا يتحقق شرط لحقت نظر أبني الحقيقة

٥٣٠٦ - المجلس عمر بن يوسف رحمه الله تعالى. رجل حلف طلاق امرأته أن لا يشرط شيئاً إلا يأتى فلان، أو لا ياتي طعاماً إلا يأتى فلان، فإذا هذا الإذن عسى شربة واحدة وعسى أقسة واحدة.

٥٣٠٧ - رجل قال: امرأتي طالق إن دخلت هذه الدار إلا أن يأمري فلان، فهذا على الأمر مرة واحدة. ولو قال: إلا أن يأمري به فلان، فلا بد من الأمر من كل مرة. وعلم هذا إذا كان لغيره. وعلمت لك كذا إلا أن يأمري فلان، (يعني الأمر مرة، ولم يقل: إلا أن يأمري به فلان، فلا بد من الأمر من كل مرة. والأصل أن الحلف إذا وصل الأمر بسجل المحبوب عليه، حلف ابتداء شربة الأمر من كل مرة، وإذا ذكر الأمر مصحفاً بكتفي بالأمر مرة واحدة.

٥٣٠٨ - ولو قال لا بد أنه: إن شرحت من هذه الدار إلا يقني، ضاقت طلق. ثم قال لها: أخصمي فلان في جميع ما أمرك به، فأمرها فلان بالخروج، فخرجت طلق مر قال: أزوجك لى يأتى بالخروج. وكذلك الجواب لو قال الزوج لى حل: إنك أنت في الخروج، فإذا فيها فخرجت طلق. وكذلك "لم قال ذلك الرجل: إن زوجت قد أدركت، وكذلك لم قال له الزوج: ما أمرك به فلان، فقد أمرت، ثم أدت لها فلان بالخروج"، فخرجت طلق، ولم قال الزوج لى حل: قد أدت لها بالخروج، فباعها ذلك لم يطلو.

٥٣٠٩ - قال لامرأته: إن خرجت من هذه الدار يبيع علي طلق، فخرجت وهو يراد، فدفعها أو لم يبعها لم يطلو؛ لأنها خرجت بعينه. وفي المتن: إذا قال لها: إن

(١) ومن: وكذلك الجواب.

(٢) وفي: بالخروج يبيعها، ثم أدت لها فلان بالخروج، فخرجت طلق.

خرجت من هذه امدار بغير علمي فأنت طالق . فأذن لها في الخروج ، وخرجت بغير علمه لا تطلق ؛ لأن عرقه أن لا تخرج بغير رضا .

٥٣١٠- وفي القدوري : إذا قال لامرأته : إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني<sup>(١)</sup> فأنث طالق ، ثم قال لها : إن قصت كذا [فقد أذنت لك]<sup>(٢)</sup> لا يكون إذناً ، ولو قال لها : أذنت لك أنت أو الدهر ، أو كلما شئت ، فهو إذن لها في كل مرة . ولو قال لها : أذنت لك عشرة أيام ، كان لها أن تخرج في العشرة ما شاءت ، ولو غضبت ونهبت للخروج ، فعاد الزوج ؛ دعوها تخرج ، ولا نية له لم يكن إذناً ، إلا إذا نوى الإذن . ولو قال لها في غضبه : اخرجي ، ولا نية له كان على الإذن ، إلا إذا نوى اخرجي حتى تطلقى ؛ لأن الأمر قد يقصد به التهديد [فقد]<sup>(٣)</sup> نوى ما يحتمل لفظه ، وفيه تشديد عليه .

٥٣١١- ولو حلف عني امرأته بطلاق نفسها أن لا تخرج من امدار إلا بإذنه ، أو حلف السلطان : حلاً أن لا يطلق امرأته أن لا تخرج من البلدة إلا بإذنه ، أو حلف صاحب الدين مديونه أن لا يخرج من المدينة إلا بإذنه ، فاليمين مقبولة بحل نكاح الزوجية ، والسلطنة ، والدين . فإن مات<sup>(٤)</sup> المرأة ، وعزل السلطان ، وسقط الدين ، سقطت اليمين ، ثم لا تعود أبداً وإن عادت الولاية للزوج والسلطان أو عادت الدين .

٥٣١٢- وفي المنتقى عن أبي يوسف : سلطان حلف رجلاً أن لا يخرج من هذا المسجد إلا بإذنه ، ثم عزل السلطان<sup>(٥)</sup> فقد سقط اليمين ، وإن مات<sup>(٦)</sup> فاليمين على حالها .

٥٣١٣- رجل حرج مع الوالي ، وحلف بالطلاق أن لا يرجع إلا بإذنه ، فسقط منه شيء ، فرجع لذلك ، لا تطلق ؛ لأن هذا الرجوع لا يبرأ باليمين عرفاً .

٥٣١٤- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى : فيمن حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد إلا بإذنه ، فقال الرجل : تم أذن لك ، وأذعت المرأة الإذن ، فاقول قول الزوج .

٥٣١٥- ولو قال : امرأته طالق إن خرجت من امدار إلا بإذن فلان ، فصارت فلان قبيل

(١) هكذا في ب و هـ و م ، وكان في الأصل : بغير علمه . فأنث طالق إلا بإذني . وهذا خطأ .

(٢) هكذا في ب و ف و م ، وكان في الأصل : فأنت طالق .

(٣) هكذا في ب و ف و م ، وكان في الأصل : أنت .

(٤) هكذا في ب و ف و م ، وكان في الأصل : مات .

(٥) أثبت من ب و ف و م .

(٦) وفي ب و م و ف و م .

الإذن ، بطلت اليمين ، فـ قول في حجة واحدة ، رحمهما الله تعالى ، خلافاً لأبي يوسف .  
والأصح عندهما أن اليمين إذا انعقدت على ومن في المستقبل ، رفعت العقود عليه أن اليمين  
يرطل ، وعند أبي . وسـ رحمه الله تعالى لا يبطل ، ومبني الكلام فيه في كتاب الأيمان إن  
شاء الله تعالى . وفي الفتاوى : إذا فذل لها : إن خرجت من هذه اذار بعير إمامي فأتت  
طليق ، فقالت المرأة مزوج : تريد أن أخرج حتى أصير مطلقاً ؟ فقال الزوج : نعم ، فخرجت  
تطلق : لأن هذا عهدية ، وليس يذون

نوم آخر في ذكر مسائل الشرط بكلمة "إن" و"إذا":

[illegible]

٢٣١٧- إذا قال لامرأته: إن أكلت من القدر لذي تصحين أنت، فأنت طالق، فإن أوفدت هي النار، فهي طابخة، سواء حصل الإيقاد بعد ما وصحت القدر، على الكائون، أو في الشور، أو قبل ذلك، وسواء حصل وضع القدر على الكائون منها أو من غيرها، وإن أوفدت النار غيرها فهي ليست بطابخة. حصل الإيقاد بعد ما وصحت هي القدر على الكائون، أو قبل ذلك، وإليه أسرارهم القمهوري حيث قال: الطبخة التي توفد كثير دون التي تنسب القدر، ونسب الماء، وتلقى الأباذير، واختيار القية أمر، ألبت أنها تكون طابخة إذا وضعت القدر في الشور، أو على الكائون بعد إيقاد النار، وإن حصل الإقاد من غيرها، قبل القدر، لم يفسد حكمه الله تعالى في واقعته، ونسبه المختوى، قال: ألا ترى أن في العادة الشور إذا كان في سكة، توفد النار فيها امرأة واحدة، ثم توضع كل امرأة قدرها في الشور، وبعد ذلك من كل

(۱) عیسیٰ مریس پروردگار و روحانی است (عبدالمجید، قاری)

واحدة من طلاق.

٥٣١٨- وفي فتاوى أبي الميثب رحمه الله تعالى: إذا أراد الرجل أن يبرأ من امرأته ففأجل لها: إن لم تذلجلي معي من الدين، وأنت طالق، فدخل، بعد ما سلمته، فله أن يراجع الطلاق عليها، وإن دخلت قبل ذلك لم يخلو، لأن شرط الحث عدم دخول الخصماء فيكون منها، وقد تضمن ذلك في العنق: لأنه لا يخلو دون الثالثة، وفي أساس الأول من طلاق لرفعات، وخرج من حلال إلى سحره، وقال لا سحره، الخ من من يرون بيان مع دلالة تأنيط طلاق، فمن نخرج المرأة حتى رجع الزوج من سفره، بنظر إن كانت فلاة خرجت وتم نخرج امرأته معيد، ويحل الطلاق على امرأته، وإن كانت فلاة لم نخرج أبدا، فإذا تزوج عولده، إذ تم نخرج مع فلاة، أن يكون عدم خروج جهتها شرط لنوع الطلاق، وإذا لم يجر نخرج الطلاق على امرأته، وإن أراد الزوج بذلك بدخولها، فإنه ولم نخرج معيد على الزنى، فإذا رجع الزوج من سفره ففلاة، فلا يلزم الطلاق وبسقط المسح.

٥٣١٩- قال لا سحره، إن نعت أبي قربة كذا، فأنت طالق، فيه ميت المرأة إلى صورة أخرى، وموت بصيغة نعت الثمرة، ولم تدخل محرمات نعت الثمرة لأن نطقه: لأن الثمرة اسم للمحرمات، من الميراث، واليهات حائض، من عليه من نخرج "العدوى" في كتاب لشعنة هذا إذا عقد بغيره على الفداء، وإن عقد بغيره على الخروج، فإنه لا يجوز، إلى قوله: وأنت طالق، فخرجت إلى قربة أخرى وموتت بغيرها نعت الثمرة، فإن كانت حين نخرجت ثوب أن نمر تلك الثمرة طلقته، وإن كان من مثله أن لا نمر نعت الثمرة، ثم بدلتها بعد ذلك فموت بها لا نطق.

٥٣٢٠- قال لا سحره، إن نعت صلاة، فأنت طالق، أو فداء، إن تركت صلاة، فمات أي طالق، فنكح صلاة وقصص، أو ترك صلاة وقصصا، حل مع الطلاق، استغنى تسليح وحسب الله تعالى فيه، بحسبهم قالوا: لا يقع الطلاق، زعم كان يترى [أنسج الإمام سيف الدين عبد الحارم الكرمي]، لأن ترك الصلاة أن يتركها، ولا يتركها، وعصا فم قال: لا يقع الطلاق، به كذا يفسر: القاضي لإمام ترك الإسلام على المسلمين، رحمه الله تعالى، وهو الأنبياء، لأنهم: لأن ترك الصلاة أن سركها عرفته، لأن تركها، إلى ما ذكر محمد، رحمه الله تعالى، ففسى التروك! وقال أيضا: من ترك صلاة يوم ويوم، وفضاها من بعد.

٥٣٢١- وفي الفتاوى : سئل أبو القاسم امرأة قالت نرجوها لا طاقه لي بالمكون صرحت حائمة ، فقال لها : إن كنت جنانة في بيتي ، فأنت طالق ثلاثاً ، قال : إذا لم يكن كذلك في غير العصرم لا تطلق .

٥٣٢٢- وسئل هو عن امرأة غرحت إلى ضيقة ، فقال نرجوها ، إن مكنت هلك أكبر من ثلاثة أيام ، فأنت طالق ، فرجعت في اليوم الثالث إلى قرية نرجوها ، ثم رجعت ومكنت هناك أياماً ، قال : لا نفى بالطلاق غير أن لا حياط فيه أولى . وقال القاضي أبو الليث رحمه الله : إن دخلت عصراً قرية الزوج ، ثم رجعت لا تطلق ، وإن لم تدخل قرية بيتي أن تطلق ، لأن شرط الحك المك هناك أكثر من ثلاثة أيام في هذا الخروج من هذه القرية بدلالة الحال ، فقسم إذا حدث عصراً قرية الزوج ، ثم رجعت بهذا مكنت في خروج آخر . ومما إذا رجعت قيل أن تدخل عصراً قرية الزوج ، فهذا مكنت في الخروج الأول .

٥٣٢٣- وفي الفتاوى أيضاً : رجل غرحت امرأته إلى قرية كذا ، فقال لها بالقاسية : نرجوها من سه روز باشي ، فأنت طالق . فانسرفت المرأة في اليوم الثالث إلى قرية أخرى ، ثم انصرفت إليها ، وأقامت بها أياماً . فإذا كان نصرانها من مك القرية على أن لا يعود ، ثم عادت لا تطلق ، وإن كان نصرانها على أن يعود ، ثم عادت تطلق ؛ لأن شرط اختت . لكنونه في تلك القرية أكثر من ثلاثة أيام في هذه الخرجة<sup>(١)</sup> ، وهي خرجت من مك القرية على أن تعود إليها ، فالكسوة الأولى ماقية ، وفي المسألة الأولى لم يذكر مثل هذا التفصيل<sup>(٢)</sup> .

٥٣٢٤- وسئل أيضاً عن قول لامرأته : إن لم أشبعك من الجماع ، فأنت طالق ؟ قال : لا يعرف ذلك إلا بفره ، وقال القاضي أبو الليث وشيخ الإسلام<sup>(٣)</sup> أبو حفص النجاشي رحمه الله تعالى : إنه إن جامعها ودام على ذلك حتى أمكنت ، فقد أشبعها ولا يطلق ، قال القاضي أبو نوح : ومن فتاوى الفضل : إن لم أطاك كالذكر ، فأنت طالق ثلاثاً ، فهذا على ما بلغه في الجماع ، فإن دام لم تطلق ولا تطلق . ومن الجامع الأصغر : أن الجماع كالذكر هو أن ينزل حبيماً في ذلك الجماع . إذا حال لها : إن لم أطأك سبع هذه المصلحة ، فأنت طالق ثلاثاً ، فاحيلة في ذلك أن يطأها بغير مئنة ، ولا ينزع الطلاق ما دامت المصلحة قائمة وهذا حينئذ .

(١) وفي ١- نرجوها الخرجة ، ومن خرجت من مك القرية على أن لا يعود لم يبق الكسوة في مك القرية . ومن خرجت من مك القرية على أن يعود إليها ، فالكسوة الأولى بنية .

(٢) وفي ٢- مثل هذا الكسوة ، تفصيل

(٣) وفي ٣- ب و هـ أ ر لم : شرح الإمام .

لأن شرطه وقوع الطلاق في الحال لا بالتحقق وهو وجود الوطء مع المذمة، وكذلك لعدم  
لا ينفذ في أوقات الحال، فإن مات أحدهما، هلكت المذمة، فمع الطلاق لا أثر لعدم  
تحققه.

٥٣٦٥- إذا قال لها: إن لم أحملك على رأس هذا المرح، فأنت طالق، فأجبت في  
ذلك أن يشوب استنف، ويخرج رأس المرح من السمع فيحاط بها عنقه. ولو قال لها، إن  
لم أحملك وسط النهار أو وسط السوق فأنت طالق، فأجبت في ذلك أن يحملها في المعاري،  
وبدخل السرور، وبه قال ذلك الإمامين. وإذا قال لاه وأنت إن كنت إلاة إلا في حجري وأنت  
طالق، فثبت في فوائده، ولم يأخذوا في حمله، فطبقه لا يفتح الصلاة لأب في حجرة، وإن  
لم يأخذ في حجرة حشفة، فإن ان تعالى: ﴿وَوَالَيْكُمْ الدِّينُ﴾ في حجرة أو كرم من  
شجرة لها.

٥٣٦٦- ولو قال بالطلاق، مكنار من الذكر أني، وبما في المسألة به، لها يذهب أن تطلق.  
وفي أن تدين فتأخر أقل سمر قد. وإذا قال لها: إن لم أبت معك الليلة مع تعصيك هذا،  
فأنت طالق، فثبت، وقالت امرأة: إن (بنت) "سك في مريض عذ، وحريين حرة، فأجبت في  
ذلك أن تفس الخرج ذلك، القيصير، ويبقى ولا يحسن، لأن قصد الرجل أن لا يبت، وبها  
ومعه هذا القيصير، وقصد المرأة أن لا تبت معه لأبسة تعصها.

٥٣٦٧- إذا قال لامرأته: إن لم يكن ذكرى أشد من الحديد، فأنت طالق، حكى عن  
شمس الأئمة، الجوابي وحمه، الله تعالى أنها لا تطلق بهذا التعبير أبداً، لأن الحديد يهوي بالشار  
لا يتفصل "بالاستعجال، وذكره لا بدوت شيء، ولا يتفصل بالاستعجال.

٥٣٦٨- وفي فتاوى أبي الملبت رحمه الله تعالى: إذا قال لها: إن شئت مني، ففأنت  
طالق، وإن استنكر، فأنت طالق فامتنع، قال رحمه الله: من ساءلة رحمه الله تعالى: يقع الطلاق إذا  
لأن فور كل لغة شعبة، ألا ترى أن من قال لامرأته: إن شئت مني، فأنت طالق، فاعتنه طأقت  
امرأته، وقال بصير<sup>(١)</sup>، فتح شعبة واحدة<sup>(٢)</sup>، لأن الزوج مبرين بينهم وبين الملين، فبالقيد

(١) اللغة، ٢٣.

(٢) هذا هو ما رواه في كتاب الأئمة.

(٣) هكذا في ب و ه و ز، وثق من الأصول ويتفصل.

(٤) وفي د و ه، فقصر أن يفسر بغير طاعة واحدة.

(٥) وفي د و ه، فالحق واحد.



حتى أنه أراد بقوله: إن شئتني غير العس، وإن كان العس شئتني في العرف، ولو قالت: لا يترك الله بك لا تطلق، لأن هذه ليس بشتم، بل دعاء سوء، وكذلك لو قالت: يا جاهلي، يا حمار، يا أبله، لا تطلق، لأن هذا ليس بشتم، ولو قال لها: إن شئتني فأنت طالق، فقال: أي غراب سبناه، فهذا شتم عريضاً وإن كان لا يوجب الحد، فتعلق بحكم العرف، ولو قال لها: إن شئتني فأنت طالق، فذات المرأة لم يرد لها الصغير منه: أي بدرجة، ينظر إن قالت ذلك تكراره من: لو لا تطلق<sup>(١)</sup>، لأنها شتمت الولد دون الوالد، وإن قالت ذلك التكرار من الوالد فقط، لأن هذا شتم للوالد، وهذا لأن هذا اللفظ يصلح لشتم الولد وشتم الوالد، ويرجع جانب شتم الوالد، في الفصل الأربع، وحاشا شتم الوالد في انفصل الثاني

٥٣٢٩- قال لامرأته: إن انفصلت، فأنت طالق، فصر صياها ففقت، بغير إن صرته في شيء، يعني أن يصربه ويؤذبه عليه لا تطلق، لأن هذا ليس موضع اليمين، وإن صر به في شيء، لا يثبت أن يصر ويؤذبه عليه تطلق، لأن هذا ليس موضع العصب.

٥٣٣٠- إذا قال لامرأته: إن لم أنلي منك ثوباً، بغير أن يبيع في الدنيا اعتكافاً، فأنشد طالق، فهذا ليس لا يقع على جميع أنواع القبيح، لأنه لا يتصور سادف، يقع على ثلاث من أنواع القبيح: فغير حش، فإذا قال ثلاثاً من أنواع القبيح والعتاخذ ضد أخمها عنها يقع الثوب.

٥٣٣١- قال لها: إن لم تكبري أهول علي من التراب، فأنت طالق، استبان بها استهانة بعد إجماعها لا يثبت، لأنها أهول عليه من التراب عادة.

٥٣٣٢- دعا امرأته إلى الفرات، فقالت المرأة: ما صنعت بي وبكفيت فلاة، لا امرأة أجنبية، فقال الزوج: إن كنت أحسها، فأنت طالق، فحكموا فيه، قال القدر الشهيد رحمه الله تعالى: واستدل أنه لا يقع الطلاق وإن كان يوجب، ما لم يقل الزوج أحسها، لأن الطلاق معلق بالحسرة عن المحبة.

٥٣٣٣- وفي فتاوى أبي الميث رحمه الله تعالى: رجل حدد رجلاً بالسفك، فقال المهدد: إن كنت آخرت من السفك، فاسوئ طالق، إن لم يكن به سعة ما حلف حو من السفك، ولا كسر سبيل من الخوف بجنابة جناها يخاف من سفكها السفك، رجوت أن لا تعاقب امرأته، لأن الأمر ما زعم، أم قال لامرأته: إن لم يروو جنانك فاكفون بعد،

(١) ويرى برفقاً لا يقع الطلاق.

هناك طائفتان للآباء، فصيل هذا يضم محصلين - ولا عدداً كبيراً - من فئة يصعب بهم معلوماً، فباي كانت نهايتهم، وماذا يتقدمون، والآخر جمع (أو يجمع) من ذوي الكسوف المتداولين، والذين لا يتجاوزون، وبين تجاور هذا، مع العلمين، لأن نمرًا أخذت مع جد.

۳۲- قبیلہ نیکر، جو انڈوس من النکر، مٹان، سرانی طنائیں، اداوت ہندو من النکر، بلست اور سکوت، حبیبہ بنی ما یسمیہ لیس سکوت، فواد زبیر، کلام، و محملہ، ولس سموتہ سکوت، فتحعلیہ اورا۔

[illegible][illegible]

وحيث قد ظهر الرأية لا يتنازع هناك، وأما وضع الخطة، فإن ذلك لا يمتنع، لأن شرطه وضع  
المصلحة، وأما عدم التعطيل، وما أتى به ليس تعطيلاً بل هو تعليل، واعتبر في غير المصلحة

٥٣٧- ونحو ذلك أيضاً: إن تم أخفقت الجوع تارة على ألف درهم مكنته، فهو على ما قال، فبالله. قال أيضاً: أنت ضالوق فاحذر على ألف درهم، فضايت لا أصبل، لا يابسه اختنت، وهذا الخواب بعينه أن يكون على البر إيات كلها.

353A - إنزال لأمم الله - أكرم سبحانه على أنتم يا بني - قر طلاقاً ، أي ألقى باليتيم - مع ،  
 قال الخضر : هو الخليل رحمه الله تعالى : إن كان يبيح لأهل إفرائيم أن يأخذوا منكم ، وإن كان يبيح  
 لأهل الإصطلاح ويحرم ، لا تعشوا إفراته ، لأن هذا هو لا يسمى له أهل الإطلاق ، وإن لم يكن  
 له من لا يطلن

$$u = \frac{1}{2} \sqrt{1 + 4\lambda^2} \quad (1)$$
[illegible]

٥٣٣٩ - وفي فتاوى الخليلي : إذا قال لها : إن سألتني القيلة فلاك فم أفضت ، فأنت طالق ثلاثاً ، فقالت : أم ، إن لم أركب القيلة طلاقاً ، فجميع مالى صدقة في المديون ، فأتت المرأة بصلح في القيلة ، فقال لها الزوج : أنت طالق إن شئت ، فقالت : لا أشاء ، ومضت المرأة لا تطلق ، ولو قال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت الدار ثلاثاً ، وانصرفي أن قوله ، أنت طالق إن شئت يعني : لأنه مجرد جعله تعليقاً بدلالة تخصيصه على التحسين ، وقوله : إن دخلت الدار تعليقي ، فلم يكن أنت بطلاقي .

٥٣٤٠ - وفي فتاوى الإمام الفقيه ألم : لبيت دجته الله عائلتي . إذا قال لها : فإرسية : أكثر من ذلك ، ومن فتاوى : أنت طالق ثلاثاً ، فعندما أتت بها : أنت طالق الفجر من الغد ، ينظر إلى كماله من الزوج من كماله السابق منع كونه امرأة له في شيء من العدة ، فإذا أتم الخرج إلى ما بعد طلوع الفجر طلقت ثلاثاً ، لأن شرط وقوع الثلاث قد حذ ، وهو كونه امرأة له في شيء من العدة ، وإن لم يكن له نية إذا حال عليها غروب الشمس من الغد ، لا تضمن بحكم البين ؛ لأن الشرع لا يفتقر في آخر النهار ، وهي ليست امرأة من آخر النهار ، وإن خالف قبل غروب الشمس من بعد ، ثم تزوجها قبل غروب الشمس ، طلقت بحكم البين ؛ لأنها امرأة قبل غروب الشمس ، وإن خالفها في غروب الشمس ، لم تزوجها ؛ في اليوم الثاني ، لا تطلق بحكم البين ، لأنها لم تكن امرأة قبل غروب الشمس من العدة .

٥٣٤١ - وفي فتاوى علي بن محمد : إذا قال لها : فإرسية ليلاً ، أكثر من آخر بيت دارم فأنت طالق ثلاثاً ، فعندما المدة تطابق ثلثة ، ونصب البينة ثم تزوجها في ثلثة لا تطلق ، وكذلك إذا قال لها : فإرسية ، أكثر من آخر بيت دارم ، فعندما تطابق ثلثة في هذا اليوم ، ومضى اليوم لا تطلق ، لأن شرط الخت في ليلته الأولى أن يدير نكاحها بعد مضي هذه ليلة ، وفي ليلته الثانية أن يدير نكاحها بعد مضي هذا يوم ، ولم يزوجها ، وهذا نكاح (صحيح) ، بعد ذلك طلقاً بحكم البين .

٥٣٤٢ - وفي فتاوى أبي نعيم : ثبت رجعه الله تعالى : رجل طلق امرأته ثلاثاً ، ثم رأت بروج أخرى ، ودخل بها الزوج الثاني وعاد بها ، ففلس للزوج الأول : ثم لا تزوجها ، فقول بالفسخ : أقدم كار من دو بكونه نكاح ، ثم راجعها بوجع من آخرته است ، فهي طالق ثلاثاً ،

١١٥ هكذا في السبع الموجودة التي عدها ، وفي الأصل كذا .

(٢) من السبع .

(٣) أنتسب بـ

ج ٥ - كتاب الطلاق - ١١٦ - المصنف السابع عشر : الأئمة بالطلاق

ثم سويحه قال : ان كان أراد بقوله : نيكو شدة ، أن يترد عنها طلقاً ثلاثاً ، لأن شرطه في وقوع الطلاق قد تحقق وهو الزوج ، وإن كان أراد بقوله : نيكو شدة ، أن نصير حلالاً لا نطقاً ، لأنها سبب حلالاً له قبل المني ، حال ما انفصلت عنها من الزوج ، فلم يمتنع المني : لأنها عفدت على شرطه وجوده ، فيكون أيضاً في الحال لا يمت [رهر في الحال] " ليست بتكررة له ، ولم يمت في عدته ، وهذا الخواب مستقيم فيما إذا أراد بقوله : حلال شدة حل الزوج ، أما إذا أراد به حل الزوج بالزوج ، يعني أن تطلق : لأن المني حينئذ يكون مضافاً إلى الزوج ، فينعقد ويحل عند الزوج .

٥٣٤٣ وفيه أيضاً : إذا قال لها : إن تزوجت عليك ، عشت ، حلال الله علي حرام ، ثم قال لها : إن تزوجت عليك ، والطلاق عي واحد ، ثم تزوج عليها امرأة ، قال : يقع على كل واحدة تعلية ، ويضع تعلية أخرى ، يصرف إلى أيتهما شاء ، لأن المني الأولي انصرف إلى نكاح الطلاق عرفاً ، فاصرف إلى طلاق كل واحدة منهما ، والمني الثاني بين بطلاق واحدة منهما ، فإذا تزوج امرأة انحلت البتتان ، فيقع بالمني الأولي على كل واحدة تعلية ، ويضع بالمني الثاني طلاق إحداهما ، فيصرف الزوج إلى أيتهما شاء ، هكذا أحاط به من عدوى أي التليط رحمه الله تعالى ، وفيه نظر ، ويسمى أن لا تطلق بالمني الثاني ، لأن المني الثاني تعليل إرجاء نكاح الطلاق بالزوج ، ونعني إرجاء الطلاق بالشرط لا يصح بخلاف تعليل نفس الطلاق ، وينبغي أن يقع بالمني الأولي طلاق إحداهما يصرف الزوج إلى أيتهما شاء ، لأن المني الأولي لا يصرف إلى الطلاق ، صار كأنه حال زن أو زنا حلاق . ومن قال : زن أو زنا طلاق وله أسراراً ، يقع الطلاق على إحداهما متى ما اختارناه قبل هذا ، فهو واجب أن يكون كذلك

٥٣٤٤ - إذا قال لامرأته في حالة الغضب : إن فعلت كذا ، إلى خمس من تصبري مطلقاً ، وأردت بذلك نحويتها ، فعقدت ذلك المعنى قبل انقضاء المدة التي ذكرها ، فإنه بالزوج كل ما كان حلفاً بطلاقها ، فإن أعيد أنه كاد ، حلف بعمل بخبره ، ويحكم بوفوع الطلاق عليها ، وإن أعيد أنه لم يجره ، قيل قوله : لأن قوله : تصبري مطلقاً محتمل ، ويعتدل بتصبري مطلقاً سدين قد سقطت ، ويعتدل بتصبري مطلقاً بإيضاح مستلزم يكون منه معناه : إن فعلت طلقك لا محالة ، قيل قوله في ذلك .

٥٣٤٥ - وهي فتاوى شمس الأئمة الأولي يردى رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته : إذا

دخلت الدار صبرت مطلقاً، فدخلت وقال لزوجه: أردت تخوينيها، لا يصدي.

٥٣٤٦- إذا قال لامرأته: إن طلقته، فأنت طالق، وإن لم أطلقك، فأنت طالق، فلم يطلقها حتى مات، طلقت ثنتين؛ لأنه قال لم يطلقها حتى مات، فقد تحقق شرط وقوع الطلاق باليمين الثانية، ووقع عليه تطبيقين باليمين الثانية، وسد ذلك بتحقيق وقوع شرط الطلاق باليمين الأولى أيضاً، فهذا قال: طلقت تطبيقين. ولو بدأ فقال: إذا لم أطلقك فأنت طالق، وإذا طلقك فأنت طالق ثلاثاً، فمات قبل أن يطلق، نص طالق واحدة.

٥٣٤٧- في جامع إسماعيل بن حماد: وإذا قال لها: أنت طالق إن لم أطلقك، إن طلقك، فأنت طالق، فهي امرأته حتى يموت. فإن طلقها طلقت ثنتين، وإن لم يطلقها طلقت واحدة إذا مات لم مات.

٥٣٤٨- إذا قال لامرأته ولم يدخل بها: إن خبوت بك، فأنت طالق (قضى بها)؛ طلقت وعليه نصف المهر، هكذا روى عن محمد بن حمزة الله تعالى؛ لأنه صار مطلقاً في أول الخوفة، في حال لا يقدر على وطءها إلا بعد الطلاق.

٥٣٤٩- إذا قال: إن خطبت فإلانة، أو قال: كل امرأة أحطبها فهي طالق؛ فاليمين لا تنعقد، حتى لو تزوج فإلانة هي الصورة (الأولى، أو تزوج امرأة في الصورة) الثانية لا تطلق، لأن الخطبة غير المحققة، وهو تسمو العقد، فلا يكون هو هذا الملفظ مضيقاً الطلاق إلى الملك، فلا ينقض البين.

وهذا في لسان العربية، وأما بالفرنسية إذا قال: أكي ثلاثة وأبخواهم، أو قال: هر زني كه بخواهم، ففي كل موضع يكون هذا اللفظ منهم تفسيراً للخطبة لا ينقض البين أيضاً، وفي كل موضع يرسل بهذا اللفظ التزويج بنقض البين إذا كان مراده هذا، ويقع الطلاق إذا تزوجها، هذه الجملة المذكورة في شرح كتاب أبي الحسن الأشعري السرخسي رحمه الله تعالى.

وفي عرف ديواريا قوله: بخواهم، تفسير قوله: تكحت أو تزوجت، فينقض البين. ولو قال: أكر فإلانة وأخراهم، فهذا تفسير الخطبة في عرفنا، فلا ينقض البين بهذا.

(١) هكذا في بعض النسخ التي عدنا، وكان في الأصل: ثلاثاً.

(٢) فليت من ف و ب.

(٣) ما بين المتوفين ماقط من الأصل وأبشاه من طوموه.

(٤) وفي م لم تنعقد.

انفقد، حتى لو تزوجها لا يقع الطلاق.

٥٣٥٠- ولو قال بالله اربية: اگر دختر فلان مراد هند اورا طلاق، فتزوجها لا تنقض؛ لأنه لم يذكر النكاح. ولو قال: برنی دهد، وماقی شما را بهایا، إذا تزوجها تنقض، هكذا ذكر الفضلي في فتاواه. ومن المشايخ: رحمه الله تعالى من قال: لا تطلق في الوحيين، لأن اليمين عقدت على التزويج، فيحل اليمين بالتزويج قبل الدعوى في نكاحه أو هو نظير ما لو قال لامرأة: إن جلست في نكاحك فأنت طالق، فحسب ثم تزوجها لا تنقض، لأن اليمين انحلت قبل الدخول في نكاحه.

وقد قيل: ينبغي أن تطلق في الوحيين جميعاً؛ لأن شرط الحنف وإدراكه هو التزويج. إلا أن عام التزويج تزويج. وعند ذلك هي في نكاحه، وسيأتي بعد هذا مسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحيل. تؤيد هذا القول، والجواب في قوله: اگر دختر فلان مراد هند شود اورا طلاق، نظير الجواب في قوله: اگر دختر فلان من بزن دهند. إذا قال: إن ضربت فامرأتى طالق، فخرج من الخسرات من غير قصد، لا تطلق امرأته؛ لأن بينه وقت على العدد، فهو نظير ما لو حلف أن لا يدخل فأدخل مكرهاً، أو حلف أن لا يخرج فأخرج مكرهاً.

٥٣٥١- قال لامرأة: إن انتزعت حارية فدخلت عليك الفرية، فأنت طالق، فهذا على وجه الدفعية وقت الشراء لا بعده، قال الفقيه أبو الثيب رحمه الله تعالى: شرط لوفوع الطلاق أن تظهر الفرية بلسانها، أما لو دخلت في قلبها غيره، ولم تظهر بلسانها لا تنقض. ٥٣٥٢- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبعض قال لامرأة: إن سرتك فأنت طالق، فضر بها فضالت: سررتي ذلك، قال: هذا لا يكون على الضرب، وإنما هذا على ما يسهلها. قال: فإن أعطتها كلب درهم، فضالت: لم يسررتي، قال: فاقول قولها، قال الفقيه أبو الليث: لأنه يحتمل إذا كانت تضرب ثغين، فلم يسرها إلا ألف.

٥٣٥٣- ومي المتعمي: رجل قال لامرأة: أنت طالق إن كنتك إلى سنة، ذهبي به عبدة الله! فلهذا كلفه، ولو قال: فانهبي، أو قال: ولاهبي، لا تطلق ما لم يكن معها كلام آخر. ولو قال: ذهبي طلقك، قال: لأن هذا كلام منقطع عن الأول، والأول متصل باليمين فكان له حكم اليمين، فلا بد من كلام آخر بعد ذلك للحث. وفيه أيضاً: إذا قال لأختبية: إن تزوجت عليك بأنما طلقان، أو قال: فأنت وهي طالقان، فتزوجها ثم تزوج علب طلقنا.

٥٣٥٤ - مثل الكفحة أبو جعفر رحمه الله تعالى عن ترمذى تزوج امرأة بلخية، ثم أتتها دهن إلى ترمذ بحيث لا يعرف ذو حها. ثم قيل له : إنك بتزويج امرأة، فقال : إن كان أبى بمرأى امرأة فهو طالق ثلاثاً. قال أبو منصور رحمه الله تعالى : لا تطلق، وبه قال أبو يوسف، وقال غيره : تطلق، وبه قال "مسند رحمه الله تعالى"، وهذا أحب إلى. ثم قال : إن أخذ أحد بقول أبى نصير يصيب، فعلى هذا : فإنما تنقضت مرة، فعلى الرجل : هذه امرأته، ثم قيل له : أحلف بالتطالقات الثلاث إن قال لك امرأة سراً، فحلف فإذا استلقت أجنبية، هل تطلق امرأتك؟ والمسألة تكون على الخلاف. قال الصادق عليه وحسب الله تعالى : اختيار المفتى لها تطلق في العصلين قضاء لا ديانة، وهو نظير ما لو نكحت امرأة زوجها طلاقها، فعقلها وهو لا يعلم به.

٥٣٥٥ - وفي فتاوى ما وراء النهر : إذا قال : لو حل لامرأته : إن اشتريت ماء بالخيز. فأنت طالق، وجه السماع بالماء إلى جنب، واشترت منه ماء بخيز تطلق. ولو كانت دعت الخيز إلى السقاء أولاً : ليحسب إليها الماء. هذا لا تطلق. وقيل : تطلق لأنه شراء عرفاً. مثل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن ابن عباس : إن تزوجت فلانة أمة، فهي طالق، وتزوجها مرة حتى طلقته، ثم تزوجها مرة أخرى لا تطلق.

نوع آخر في ذكر مسائل الشرط بكلمة كل أو كلما :

٥٣٥٦ - إذا قال : كل امرأة لم تكن سعدى فهي طالق، فتزوج مرة بسحارى طلقته، ولو تزوج امرأة في غير سحارى، وبغتها إلى سحارى لا تطلق، لأن من المرأة : زوجة وإمام. تكدر الزوج، وبما عقد اليمين على امرأة سحارى، فتملك ما تروى به من سحارى ليست بدخلة تحت اليمين، هي فتوى أبى الليث رحمه الله تعالى.

٥٣٥٧ - وبه أيضاً : إذا قال : كل امرأة تزوجها في قرية كذا. فهي طالق، فتزوج امرأة في تلك القرية، إن كانت من أهل تلك القرية لا ينكحها تطلق، وإن كانت من غير أهل تلك القرية، ثم يذكر هذا الفصل أمة وينبغي أن ينص : لأنه تزوجت في تلك القرية، وإنما عقد اليمين على كل امرأة تزوجها في تلك القرية.

٥٣٥٨ - ولو أخرج امرأة من تلك القرية، وتزوجها خارج القرية لا تطلق أو كذا.

لم يخرجهما، وتزوجها في غير تلك القرية، لا تطلق<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يتزوجها في تلك القرية. ولو قال: كل امرأة أتزوجها من تلك القرية فهي طالق، فخرج امرأة من أهل تلك القرية حيث ما تزوجها، تطلق.

٥٣٥٩- إذا قال: هو زني كه مرابود ناسي سال، فهي طالق، فإن لم يكن بنو شيبا، ونزع الطلاق على التي تزوجها، ولا يقع على التي كانت عنده وقت اليمين؛ لأن قوله: هو زني كه مرابود، صار عبارة عن قوله: هو زني كه يزني كنه او را عرفنا، فانصرف المطلق إليه، وكذلك الخواب فيما إذا نوى ما يستفيدها، هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى. حكى عن بعض مشايخ بخاري أن قوله: بود يقع على امرأته التي نكحته للحال، وإن نوى الخالية وما يستفيدها بصرف إليها؛ لأنه نوى ما يحتمله لفظه، فإن جعل قوله: بود عبارة عن الكائنة في هذه المدة، أو عند الشرط إن علق الطلاق بالشرط، والخالية كائنة والتي يستفيدها كذلك. وإن نوى الخالية غير ما يستفيد، لم ينقل عن المتقدمين في هذا القصة شيء، هكذا ذكر المصدر الشهيد في "إقناعه". قال رحمه الله تعالى: والظاهر أنه يقع عليها، وقد ذكرناها ص بعض مشايخ بخاري أن قوله: بود من غير نية، يقع على امرأته التي نكحته للحال، ولا يقع على التي تزوجها، فهذا أولى. وثر حال: هو زني كه او را باشد، فهذا وما لو قال: هو زني كه او را بود سواء.

٥٣٦٠- فأما إذا قال: هو زني كه او را بود، باشد، حكى عن الشيخ الإمام تميم الإسلام أبي الحسن عطاء بن حمزة رحمه الله تعالى أنه قال: كان المتقدمون من مشايخ ممرقند يقولون: بأن هذا اليمين لا تستند على قبس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأن قوله: بود وباشد بمعنى واحد، فيصير أحدهما العود فاصلا بين الشرط والجزاء، كما في قول الرجل لعبده: أنت حر وحر - إن شاء الله تعالى - صار أحد اللفظين فاصلا بين الجزاء والاستثناء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فهو يجب أن يكون كذلك.

قال محمد رحمه الله تعالى: فأما مشايخنا وأستاذونا من أهل ممرقند كانوا يقولون بصحة هذه اليمين واعتقادها، وهكذا حكى عن مشايخ [بلخ و] مشايخ بخاري، أنهم كانوا يقولون بصحة هذه اليمين واعتقادها، غير أن بعض مشايخ بخاري<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى كانوا يقولون: بأن قوله: بود يقع على المرأة التي نكحته للحال، وقوله: باشد يقع على المرأة التي

(١) أنت من ب و ف .

(٢) أنت من ب و ف .



يستغبدها، فيبطل الطلاق عليها من غير نية . وبعضهم كانوا يقولون بأن هذه المسألة : المسألة الأولى سواء ، لا يقع الطلاق على المرأة التي تحت المهر إلا بالنية .

٥٣٦١- وفي فتاوى الشنقي : إذا قال : كره فلان كاذبكم هرزفي كه سخوهم غويسن از من طلاق ، ففعل ذلك ، ثم تزوج امرأة لا تطلق ؛ لأنه ما أحصاف الطلاق إلى الميث ، إنما أضاف إلى إرادة التزوج .

٥٣٦٢- قال في الرقيات : إذا خال الزوج لرجلين : كلما أكلت عندك طعاماً ، فخراته طالق ، ففعل عند أحدهما اليوم ، وتعدى عند الآخر من الغد ، طلقت امرأته ثلاثاً ؛ لأنه لما تعدى عند الأول وكل ثلاث لخصات أو أكثر . كأنه أكل عند ثلاث موات ، وإذا تعدى عند الآخر ، فكانه أكل عند ، أيضاً ثلاث موات ، فقد وجد الأكل عندهما ثلاث موات ، ولا شيء عندهما في كل مرة شرط وفروع تطليقة . وكذلك إذا قال لأحدهما : كلما أكلت منك ، ثم أكلت عند هذا مواته ضل . كان الجواب كما قلنا .

٥٣٦٣- المعلق عن شيء به سب رحمه الله تعالى : إذا خال الرجل لامرأته : كس امرأة تزوجها من أقرنك ، أو قال : من أسنانك فهي طالق . أو قال : طلقت طالق ، فكل امرأة ولدت معها في [سبها] ، ففعله به فهي من أقرانها ؛ فسبها .

٥٣٦٤- ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال : كلما تزوجت امرأة ، فأحداهن طالق ، فتزوج أربعاً طلقت ثنتين ميتين ، والحجاء إليه .

٥٣٦٥- عن محمد رحمه الله تعالى : إذا قال الرجل لامرأة : كل امرأة تزوجها من أهل بيتك ، وهي طالق . ولها بنة . فإن كان يرى إبتها دخلت تحت البنية ، وإن لم يكن بهاها لا تدخل تحت البنية . لأنها من أهل بيت زوجها ، لأن (الفراد) من هذا البيت بيت النسب . والأنساب نلاباء دور الأمهات . وأما أهل بيت المرأة من كانت من قبل أبيها ، أحوالها وعبدتها وبيت أبيها .

٥٣٦٦- وفي الأصل : إذا قال لامرأته وقد دخل بها : إذا طلقك فانت طالق ، فطلقها واحدة ، فإنه يقع عليها ثنتان ؛ لأنه حلف بطلاقها ، وجعل شرط وفروع الطلاق عليه تطليقها .

(١) وهو م : فسيراته ضل ثلاث ، فبطلت . وعدة ما أحصاها . فامرأته طالق ثلاثاً ، متفق في حد . أحدهما . إلخ .

(٢) مكذ في السبع التي عدنا ، وكان من الأصل : أسانبا

(٣) هكذا في س ، وفي . وكان في الأصل : لم . أراد

ورد قال لها أنت طالق فقد طلقها، ووقع عليها طلاقاً (إيقاع وتطبيقاً ماخوفاً). حين قال: عنت به (أحسد عن كرمها طلاقاً إذا طلقها فإنه لا يصح في الفهاء، ويعتقد فيسأليه وبين الله تعالى، كما لو قال لها أنت طالق، أنت طالق، وقال: عنت بالثانية الإحسد، وقد كنت إذ قال: مني طلاقك فأنت طالق، فطلاق واحدة، فإنه يقع عليها ثلثاً، لا ثاب.

٥٣٦٧ - ولو قال نية: كلمة طلاقك فأنت طالق، ثم طلقها واحدة يقع عليها نصية، ولو قال إني أكره أن أوقع عليك طلاقاً، فقلت طالق، وطلقها واحدة، فإنه يقع عليها ثلاث تطليقات. والفرق أن في قوله: أكره أن أوقع عليك طلاقاً، شرط أخذت، فخرج الطلاق حلاً، وقد تكبر الوفوج، وأنه وقع عليها تطليقتان: تطليقة بالإيقاع، وتطليقة بالحلف. ومن قوله: كتب طلاقك، شرط الحلف تطليقتك [ولم يطلقها] لا لاسرة واحدة، لأنه لم يقع لها: أنت طالق لاسرة واحدة.

٥٣٦٨ - وهي الخاطبة: لا لرجل ولا لامرأة، لأنه قد دخل بهما: كلما طلق بطلاق كبر واحدة منك، فكبر واحدة منكما طلق [قال ذلك مرتين، يقع على كل واحدة منهما طلاقاً بالثبات من التيسير الأولى. ولو قال: كلما طلق بطلاق واحد منك، فكل واحدة منك طلاقاً، وبأنى ذلك، أنه: أكره، يقع على كل واحدة منهما تطليقتان. وكذلك إذا قال: كتب طلاقاً، واحد منك، طلق، قال ذلك مرة، وقع على كل واحدة منهما نصية واحدة بطلاق، وكلما طلق بطلاق واحدة منك، طلقها طلقاً، أو قال: فالأخرى طلاق، ولم قال: كتب طلاقاً واحدة منك، فواحدة منك، طلقاً، أو قال: فإم حدك طلاق، يقع نصيته واحدة على حدك من غير عتد، وتخير إلى الإرجاع.

٥٣٦٩ - وهي الخاطبة: أنفك - رجل له أمثان، دخل واحدة منهما دون الأخرى فطلق، طلق واحدة منك، وأما ما قال: قال ذلك: فقلت مرات، طلاقاً، فقلت: فقلت: ثلاثاً، وغير ذلك، يقول بها ثلثان - وأنه سبحانه وتعالى أعلم -.

### نوع آخر في عطف الشروط بعضها على البعض:

يجب أن يعلم بأن الخائف إذا ذكر شرطاً، وذكر بينهما جبراً، بشرط كل شرط في

(١) أنه من جميع النسخ التي عدها

(٢) أنه من النسخ التي في نسخة واحدة

(٣) من ف: ولها.

موصعه ، ويعتبر الشرط الأول شرطاً لانعقاد اليمين ، والشرط الثاني شرطاً لانحلال اليمين ونزول الجزاء ، لأن الشرط الأول إذا ذكر استحق الجزاء ، لأن الشرط يكون الجزاء لا يعتبر ، لأنه لا يفيد ، وإنما يصير مفيداً بالجزاء . والجزاء ما يذكر عقيب حرف الفاء ، والمذكور عقيب حرف ، أي بين تامة وعلى الشرط والجزاء ، فربما من جزاء الشرط الأول ، إذ اليمين التام بصراف جزاء للشرط ، فإذا صارت جزاء للشرط الأول ، توقف وجود اليمين وانعقادها على وجود الشرط الأول . فإذا وجد الشرط الأول انعقد اليمين ، وتعلق الجزاء بالشرط الثاني حتى سزل بوجوده ، فهو معنى قولنا : إن الشرط الأول يعتبر شرطاً لانعقاد اليمين ، والشرط الثاني يعتبر شرطاً لانحلال اليمين ونزول الجزاء .

٥٣٧٠ بيان هذا الأصل فيما إذا قال : كل امرأة تزوجها : فهي طالق إن كذبت ثلاثاً ، فتزوج امرأة قبل الكلام ، وامرأة بعد الكلام . فطلق المتزوجة قبل الكلام ، ولا تطلق المتزوجة بعد الكلام عنه ، أي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، هكذا ذكر المسألة في إيمان الجامع . روى أصحاب الأسماء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه تطلق المتزوجة بعد الكلام ، ولا تطلق المتزوجة قبل الكلام ، بعض سنن البخار رحمهم الله تعالى قالوا : ما ذكر في الأسماء قول أبي يوسف أولاً ، وما ذكر في الجامع قوله آخراً .

٥٣٧١ وبعضهم قالوا : في المسألة روايتان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وهذا إذا لم يوقت الفلك وقتاً ، فإذا أضاف وقت ذلك وقتاً بآن قال : كل امرأة تزوجها أبناً أو ابناً : إلى ثلاثين سنة ، تطلق المتزوجة قبل الكلام ، والمتزوجة بعد الكلام .

٥٣٧٢ - وهذا إذا قدم ذكر الوقت ، فأتى إذا قدم له ذكر الكلام ، بأن قال : إن كنت فعلان ، فكل امرأة تزوجها أبناً ، أو قال : إلى ثلاثين سنة فمضى طالق ، تطلق المتزوجة بعد الكلام ، ولا تطلق المتزوجة قبل الكلام . وإذا وقع الفرق بين تقديم ذكر الوقت وبين تأخيرها ، لأنه إذا قدم ذكر الوقت ، فقد أوقع الطلاق على كل امرأة يتزوجها في ذلك الوقت ، ولا يمكن إيقع الطلاق على كل امرأة يتزوجها في ذلك الوقت ، إلا بأن يجعل الكلام شرطاً لنزول الجزاء في حق المتزوجة قبل الكلام ، وشرطاً لانعقاد اليمين في حق المتزوجة بعد الكلام . [ وإذا ] قدم ذكر الكلام فقد أوقع الطلاق على كل امرأة يتزوجها بعد الكلام آنذا ، وأمكن القول بوقوع الطلاق على كل امرأة يتزوجها بعد الكلام من غير تحسب . ومن غير أن يعتبر الشرط الواحد شرطاً لانعقاد اليمين ونزول الجزاء . فاعتبرنا الكلام شرطاً لانعقاد اليمين في حق المتزوجة بعد

الكلام لا عبرة به، وهذا كما قال عند الكلام: كل امرأة تزوجها أبداً فهي طالق، فيبطل الطلاق على كل امرأة تزوجها بعد ذلك.

٥٧٧ ثم إذا لم يذكر الوقت حتى لم يطلق المتزوجة عند الكلام، لم نعلم قول مرة أخرى على إطلاق ذلك من الجامع أنها لا تطلق. لأبناء طلق إيمان طالق الكلام الأول، ولا وجه إية: لأنه إذا نزل العقد المبرور، وإما أن يطلق بالكلام الثاني، ولا وجه إية: لأن الكلام حينه يصير شرطاً متكرراً، ولا وجه إية: لأنه إذا كان الكلام بكلمة إن - وإياها لا تزوج متكرراً - لم يعم بعض مناسخه، حينه أنه تعالى أن المذكور من الجامع بخلاف المذكور من التقديري، عند ذكره في التقديري أن من حاله حال امرأة تزوجها، فهي طالق إن دلت عليه، عند حمل لفظه، ثم تزوج المرء، لا يقع عليه الطلاق، فإن دخل الثابت ثانياً، وقع عليه الطلاق.

قال القدر شهيد، وإن كان ما بين يدي الله في الرحمة، ليس الأمر كما مر وما لا موضوع المذكور من القبول أنه دخل الثابت في الزوج أصلاً، واستحوط فيه الزوج لم ينفذت استمر، ولم يصير شرطاً في السور أصلاً، بعد أن يقع الطلاق [بذلك] آخر يوجد "أما التزوج، إذ الدخول حينه لا يصير شرطاً متكرراً، وبسبب موضوع المذكور من الجامع أنه تزوج امرأة في الكلام، أو امرأة بعد الكلام، ثم حكم فلاناً مرة أخرى. والكلام الأول انعقد عليه، ليس، واعتبر شرطاً في حق امرأة قبل الكلام، حتى وقع الطلاق على ذلك، ردة قبل الكلام بالكلام الأول بحكمه، وإذا كان الكلام الأول شرطاً، حكم هذه التبعين لا يصير التبعين شرطاً، لأن الكلام بحكمه هذه التبعين غير متكرر، حتى إن فهم المسألة المذكورة في الجامع لم يذهب الكلام الأول شرطاً، لأن لم يتزوج امرأة واحدة حتى حكم فلاناً، ثم تزوج امرأة يقع الطلاق عليها إذا كان فلاناً، وفي مسألة القدر، في موصل الدخول الأول شرطاً، بأن تزوج "أما ثم دخل الثابت، ثم تزوج امرأة أخرى، لا تطلق المتزوجة بعد الدخول وإن دخل الثابت بعد ذلك مرة أخرى، فإذا لا معارضة بين ما ذكر في الجامع بين ما ذكر في التقديري من حيث استمر، وإنما تختلف من حيث انحصار اختلاف [الموضع]."

(١) وهي: الموضوع

(٢) فلهذا في ما، وما في الأصل، وهو

(٣) أنه في ما

(٤) فتدبر في الشيخ السدس، وقد في النص: الموضوع.

٥٣٧٤- وتم قال: إن كلمت فلاناً، فكل امرأة أتت بها، فهي حلال، هي هذه المصروفة تطلق الشريعة بعد الكلام: ولا يطلق النكاح قبل الكلام.

٥٣٧٥- هذا كله إذا ذكر الخالف شرعيين وذكر بينهما امرأة، فأما إذا ذكر الشرطين ثم يذكر بينهما امرأة، وإما ذكر الجزاء عليهما، فإن ذكر بين الشرطين حرف لعطف، يعني الآخر، وسواءً كان في معنى شرط واحد، سواءً أنه إذا قال لها: إن زوجت هذه المرأة، فلا نكاح، وإن لم يلق، وإن لم يلق، ما لم يدخل المداين.

٥٣٧٦- وإن لم يذكر بينهما حرف لعطف، بمعنى الشرط الأول شرط تزويج الآخر، ونحوه لا يمين، ويجوز الشرط الثاني شرطاً لا انعقاداً ليمين، بيانه في قوله: كل امرأة تزوجها إن دخلت الحمار فهي حلال، فنكاح امرأة ليس باليمين، وأما إذا دخل الحمار، فلا نكاح بعد الدخول، ولا يفتي في نكاح قبل الدخول، ويصير تقدير المسألة: إذا دخلت الحمار، فكل امرأة أتت زوجها، وهو معنى قول محمد بن رحمه الله تعالى في الكتاب: إذا اعتزم شرطاً على امرأة قبل مجازاة الأول بيمين، يجعل المقدم مؤثراً والمؤخر مقدماً.

٥٣٧٧- وإن ذكر شرطين وقدم الجزاء عليهما، إن جمعت بينهما بحرف الجمع، يعني غيرهما أيضاً، بيانه في إذا قال لها: أنت حلال إن دخلت هذه الدار وهذه الدار، فونها لا تخلق ما لم يدخل المداين، وإن لم يجمع بينهما بحرف الجمع يجعل الشرط الثاني شرطاً لا انعقاداً ليمين، بيانه في إذا قال لها: أنت حلال إن تزوجت فلاناً، فكلت فلاناً، ثم تزوجها حلال، ولو تزوجها أولاً، ثم قلتم فلاناً لا يطلق.

٥٣٧٨- هذا إذا لم يذكر كل شرط بيمين، حرف الشرط، وأما إذا ذكر كل شرط بيمين، حرف الشرط، فإن ذكر الجزاء بينهما نفر، كل شرط غير موضعه، ويعتبر الشرط الأول شرطاً لا انعقاداً ليمين، ويعتبر الشرط الثاني شرطاً لا انعقاداً ليمين، ويزول الجزاء، بيانه فيما إذا قال لها: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق، إن كلمت فلاناً، فدخلت الدار، ثم كلمت فلاناً تطلق، ولو كلمت فلاناً أولاً، ثم دخلت الدار لا تطلق.

وإن ذكر امرأة أولاً مع اثنين الشرطين بحرف الجمع، فإنه يعتبر كل شرط شرطاً لزوم الحرام، ولا يشترط جسدعهما، وإن واحد أذهب وبترك الجزء، سقط اليمين.

(١) ما بين المداين ما قبل الأيمان وكذا ما من بعدهم.

(٢) من م. د. ه. ط.

(٣) وم. ه. د. ج. ب.

٥٢٧٩- بيّنه فيما ذكر القموري: إذا قال لها: أنت طالق إن دخلت هذه الدار [وإن دخلت هذه الدار] (١) الأخرى، فدخلت أحد الدارين طلقت، ويحل البين؛ لأنه لما عُد حرف الشرط لم يكن معطفاً على الأول في اشتراطية، بل كان شرطاً على حدة، ومما جزاء الأول محصور فيه، كأنه قال لها: أنت طالق إن دخلت هذه الدار، أنت طالق إن دخلت هذه الدار الأخرى تلك التطليقة، وهناك يقع الطلاق بدخول إحدى الدارين، ويحل البين؛ لأن جزاء الثاني لم يمتنع، كذا هنا، وكذا لك الجواب فيما إذا قال لها: أنت طالق إن دخلت (٢) هذه الدار، وإن قلت فلاناً

٥٢٨٠- وأما إذا لم يجمع بينهما بحرف الجمع، يجعل الشرط الآخر مقدماً على الجراء حتى يصير الجزاء بين الشرطين، ويصير الشرط الآخر شرطاً لانعقاد البين، ويصير الشرط الأول شرطاً لإحلال البين. بياه فيما ذكر في الجمع: إذا قال عبدي حر إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً، ودخل الدار أولاً، ثم كلم فلاناً، لا يعتق عبده، ولو كلم فلاناً أولاً ثم دخل الدار، اعتق؛ لأن الشرط الثاني وهو الكلام صار مقدماً على الجزاء، وصار تقدير المسألة: (٣) إن كلمت فلاناً، فعدي حر إن دخلت الدار، وهناك (٤) كان الجواب كما قلناه فيها كذلك.

وإن ذكر الجراء آخر، إن جمع بين الشرطين بحرف الجمع، ففي قول محمد رحمه الله تعالى يعتبر كلاماً شرطاً واحداً، ويشترط وجودهما لنزول الجراء، وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يعتبر كل شرط شرطاً لنزول الجراء، ولا بشرط وجودهما لنزول الجراء.

٥٢٨١- بيّنه فيما ذكر القموري: إذا قال لها: إن دخلت هذه الدار، وإن دخلت هذه الدار الأخرى، فأنت طالق، فعلى قول محمد رحمه الله تعالى: لا تطلق إلا بدخول الدارين، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: تطلق بدخول إحدى الدارين، فهو يوسف يقول: لا فرق في الأيمان بين تقديم الجراء وتأخيرها، ومحمد رحمه الله تعالى يفرق بينهما.

٥٢٨٢- وإن لم يجمع بين الشرطين بحرف الجمع، يجعل الشرط الأول مؤخراً عن الجراء، حتى يصير الجزاء بين الشرطين، ويصير الشرط الأول شرطاً لإحلال البين، والشرط

(١) ما من سقوط من الأصل وانتفاء شرطه وف.

(٢) وفي م: أنت طالق إن دخلت الدار هذه الدار

(٣) وفي م: وصار نقلاً بر ٨٤٦م

(٤) أنت من م

الآخر شرط انعقاد اليمين . بيانه فيما ذكر في الجامع : إذا قال : إن دخلت الدار ، إن كلمت فلاناً ، فصدى حر ، فدخل الدار أولاً ، ثم كلم فلاناً ، لا يعتق عبده ، ولو كلم فلاناً أولاً ، ثم دخل الدار عتق عبده ؛ لأن الشرط الأول وهو الدخول صار مؤخراً عن الجزاء ، وصار تقدير المسألة : إن كلمت فلاناً ، فعبدى حر إن دخلت الدار ، وهناك لا يعتق العبد ما لم يوجد الكلام قبل الدخول . كذا هنا .

وروى عن محمد رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنه رجع عن التقديم والتأخير في الشرط المعترض على الشرط ، بل [قرر] كل شرط في موضعه ، وأضمر حرف العطف حتى صار تقدير هذه المسألة فيما إذا قلّم الجزاء : عبدى حر إن دخلت الدار ، وإن كلمت فلاناً أو صار تقدير المسألة فيما إذا أخرج الجزاء : إن دخلت الدار وإن كلمت فلاناً ، فعبدى حر ، وصار تقدير المسألة فيما إذا قال في قوله : كل امرأة أتزوجها إن دخلت الدار فهي طالق ، كل امرأة أتزوجها فإن دخلت الدار فهي طالق ، فتطلق المتروحة قبل الدخول ، ولا تطلق المتروحة بعد الدخول .

٥٣٨٣ - وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أن الخالف إذا ذكر الشرطين المرتين فعلاً من حيث العرف نحو قوله : إن دعوته إن أجبتك فعبدى حر ، إن كلمت إن شربت ، فعبدى حر ، فإنه يعتبر هذا الترتيب الظاهر ، ويقرر كل شرط من موضعه حتى إنه إذا شرب أولاً ثم أكل ، لا يعتق عبده ، ولو أكل أولاً ثم شربه ، عتق عبده ؛ لأن الأكل يتقدم على الشرب فعلاً من حيث العرف .

٥٣٨٤ - فأما إذا ذكر شرطين غير مرتبين فعلاً من حيث العرف نحو قوله : إن أكلت إن كلمت فلاناً ، ونحو قوله : إن شربت ، إن أكلت يجعل المقدم مؤخراً ، والمؤخر مقدماً كما هو ظاهر منعب محمد رحمه الله تعالى . ولو قال لها : إن دخلت هذه الدار ، فأنت طالق وهذه الدار ، فإنها لا تطلق ما لم تدخل الدارين ؛ لأن قوله : وهذه لا يصح عطفاً على الجزاء ، فيجمل عطفاً على الشرط ، وتخلل الجزاء بينهما لا يمنع صحة العطف ، مكذا ذكر المقدوري رحمه الله تعالى في كتابه .

٥٣٨٥ - قال في "الجامع" : وإذا قال الرجل : كل امرأة أملكها ، فهي طالق إن دخلت

(١) حكاه في النسخ التي عندها ، وكان في الأصل : قدر .

(٢) أثبت من به .

الدار ، أو قال : إن دخلت الدار ، فكل امرأة أملكها ، فهي طالقاً<sup>(١)</sup> ، وفي ملكه يوم اليمين امرأة ، ثم تزوج امرأة [أخرى] "قبل الدخول ، وامرأة بعد الدخول فثلثت الشيء كانت في ملكه يوم اليمين ، ولا تطلق الشيء استءاها بعد اليمين . وهذا استحسان ، والقياس : إن طلق الشيء بملكها في الاستقبال ، ولا تصل الشيء كانت في ملكه يوم اليمين . وجه القياس : أنه كسمة أفضل للاستقبال كقوله : أسافر وأتزوج ، فكأنه صرح بالاستقبال . وجه الاستحسان : أن صيغة أفضل للاستقبال سقيمة ، ولحال حقيقة ، لأنها مستعملة فيها في الاستقبال كقول الرجب : أسافر وأتزوج . وفي الحال كقول الرجل بين يدي القاضي : أشهد .

هذا اختلاف عبارة التنايخ رحمه الله تعالى . بعضهم قالوا : إنها للحال أحق ، إذ ليس للحال صيغة أخرى ، وللإستقبال صيغة أخرى وهي سأفعل أو سوف أفعل . فإذا كانت هذه الصيغة للحال أحق ، فعند الإطلاق ينصرف إليه ، كأنه نص على الحال . وبعضهم قالوا : لما كانت هذه الصيغة حقيقة لها ، يتعين لأحدهما ينصرف إليه ، كأنه نص على الحال . كما تعين للاستقبال في قوله : أتفر وأتزوج ، وكما تعين للحال في قول الشاهد : أشهد .

قلنا في الأملاك : قد غلب استعمال هذه الكلمة للحال ، يقول الرجل : أنا أملك كذا ، أو فلان يملك كذا ، ويريدون الحال . وإذا غلب استعمال هذه الكلمة للحال ، صار الحال كالخصوص عليه ، فانصرف بيانه إلى الحال هذا .

٥٣٨٦ - ولو عطف أحد الشرطين على الآخر بحرف الغاء ، بأن قال : إن دخلت هذه الدار ، فهذه الدار ، بشرط لو وقع الطلاق دخول الدارين ، كما لو عطف بحرف الواو ، إلا أن في هذه المسألة يجب أن يكون دخول الدار الثانية عقيب دخول الدار الأولى (وكذلك إذا عطف بكسمة ثم بأن قال : إن دخلت هذه الدار ثم هذه الدار لأن كلمة ثم للتراخي) " ، فانقضى أن يكون دخول الدار الثانية مترخياً عن دخول الدار الأولى . ولو قال : إن دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار ، أو قال : إن دخلت الدار فدخلت هذه الدار ، بشرط دخول الدارين في الحرفين جميعاً ، إلا أن في حرف الواو لا يعتبر الترتيب ، وفي حرف الغاء يعتبر لما مر .

٥٣٨٧ - وروى عن محمد رحمه الله تعالى : أنه إذا قال لها : إن دخلت هذه الدار ،

(١) من الموقوفين موقوف من الأمل وأنبه من ط وم وف .

(٢) ثبت من أ ب

(٣) هكذا في أ ب و ب ، وكان في الأمل . لأن حرف الغاء للتعقيب



فدخلت هذه الدار فأدب، ثم خلت الأولى ثم تروحتها، فدخلت الدار الثانية ثم مطش، كما جعي دعوت الدار الأولى ثم دخلت الدار الثانية. بخلاف قوله: (١) دخلت هذه الدار وهذه الدار. وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في ذلك في مسألة أخرى: أنه إذا قال لأمر أتيت له: (٢) غلبت غيره فغلبت هذا الأخير تعبدى حر، وليس يحلف على الأولى، ويكون مراداً من أسية إذا غلبت الأولى، فجعل غلبت الأولى ثم هذا انعقاد العين في حق الثانية، ثم قال: والتمام في هذه الموضع لا ينبغي العزو.

٥٣٨٨- قال في الجمع: (٣) إذا قال: إن دخلت هذه الدار، إن دخلت هذه الدار، تعبدى حر، والدار إذا تعدد، فالتقياس أن لا يثبت حنثي به حتى فحش، وهي الاستسكان يثبت بدخله واحدة، وكذلك إذا قال: إن فلتت فلاناً إن كلمت فلاناً، وفلان رجل واحد ثابت المدة سواء عبر التقياس والاستحسان. على نحو ما ذكرنا في الدعوى، ثم على جواب الاستحسان حتى لعنتي فلاناً يقول في المسألة الأولى: والكلام في المسألة الثانية من غير ذكر خلاف. وكان الخرخي من أصحابنا رحمه الله تعالى يقول: حنثي قبل أن أتى حنثه رحمه الله تعالى. بنفى أن يثبت لعنتي في الحنث والاستعلاء، وحل هذه المسألة فرعاً لمسألة أخرى ذكرت في كتاب الإقرار، وهو ما إذا قال لعنه: أنت حر وحرة - إن شاء الله تعالى - معني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يحصل الاستعلاء، وينفع لعنتي للعلاء: لأد قوله. وحر في المرة الثانية تكرار، فصار حاملاً بين الحرام، وبين الاستعلاء. فمعنى العمل الاستعلاء، فكذلك ما قول في المرة الثانية: إن دخلت هذه الدار، تكرار الأول فيصير فاعلاً لا يبرر اعتق وبين له قوله.

ومعبر من أساطير رحمهم الله تعالى فاقول: لا، بل ما ذكر من الخوف صحيح على قول الكل، وفروا بين هذه المسألة وبين مسألة كتاب الإقرار، وليس الفرق أن في مسألة الإقرار قوله: وحر في مسألة الثانية إذا قال: تكراراً من حيث معنى والاستعلاء، لأن خبرين لا يتصور ثوبته في عبء واحد، فمن حيث اللفظ ليس بتكرار؛ لأنه عطف الثاني على الأول، والثاني لا يعطف على نفسه، إذ يعطف على غيره، والمعبرة في هذا الباب اللفظ، واعتبار اللفظ هنا ليس بتكرار. وإن لم يكن تكراراً كان حشواً من الكلام فاعتبر به اسماً، فأما في مسألة الثاني يعطف أحد السرطين على الآخر: لأنه أم يذكر به ما حرفة، فلهذا، فممكن جمع الثاني

(١) هكذا في د.

(٢) هكذا في النسخ التي عرفت، وكان في الأصل: فاعل.

تكراراً ، وإذا جملنا الثاني تكراراً كان شيئاً واحداً من حيث المعنى والاعتبار ، فلا يعتبر فاصلاً ووراء تلك مسألة من مسائلنا ما لو قال : عدي حر حر - إن شاء الله تعالى - . ولو قال : هكذا لا يعتن العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً ، ولا يصير قوله : حر ثانياً فاصلاً . ولا رواية لهذه المسألة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

فقال : إن قمع على قياس مسألة الجامع <sup>(١)</sup> ، ووزان مسائلنا من تلك المسألة ما لو قال لها : إن دخلت هذه الدار وبث دخلت هذه الدار ، فعدي حر . ونو قال هكذا يعتن العبد لداخل على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ويصير قوله . وإن دخلت هذه الدار ثانياً فاصلاً .

فقال في الجامع أيضاً : رجن له امرأة ولم يدخل بها فقال : كل امرأة لي ، وكل امرأة أتزوجها إلى ثلاثين سنة ، فهي طالق إن دخلت الدار . وتزوج امرأة وطأها ، وطأ التي كانت عنده ، ثم تزوجها في الثلاثين السنة ثم دخل الدار ، طأقت ألف نوبة فطأقت باليمين ، سوى التطليقة التي أوقع عني بالتجيز ، فطلق ثلاثاً ؛ لأنه انعقد عليها بين الكون بقوله : كل امرأة لي ولم يطل باليونة فطليقة واحدة ، وانعقد في حقها بين إن تزوج أيضاً بقوله : كل امرأة أتزوجها إلى ثلاثين سنة ، وشرط الحث فيهما دخول الدار ، فإذا دخل الدار ، والشرط الواحد يكفى شرطاً في أيك كثيرة . وقعت عينا تطليقتان بحكم اليمين .

وأما الجديدة فطلق واحدة باليمين ، سوى ما أوقع عليها بالتجيز ، فطلق تطليقتان ؛ لأن [المعقود] <sup>(٢)</sup> لي حقها بين واحدة هي بين التزوج

ونو أن الزوج حين طلقها أول مرة لم يتزوج بها ، حتى دخل الدار ، ثم تزوجها طأقت الجديدة واحدة بالحث في بين التزوج . بنفس التزوج ؛ لأن كان المتعقد في حقها يمين ، بين التزوج وبين الكون ؛ لأنه حين دخل الدار قبل أن يتزوج القدية ، فقد وجد شرط الحث في بين الكون وهي ليست في كاحه ولا في عدته ، رايه يوجب انعقاد اليمين لا يبي حرراً ، وأما الجديدة فلا يقع عني بالحث شيء ؛ لأن المتعقد في حقها بين التزوج ، ووقع الطلاق فيها معقود بالدخول ، وحين دخل الزوج الدار لم يكن هي في كاحه ولا في عدته ، فالتحلت اليمين في حقها لا إلى حدث . حين تزوجها عنه مرة أخرى ، لم ينعقد عليها بين أخرى ؛ لأنه عقد اليمين بكلمة كل . وإنما لا توجب تكرار الفعل في امرأة واحدة ، فلا يتكرر انعقاد اليمين عليها .

(١) وهي ف مسألة الإفراق .

(٢) هكذا في جميع النسخ من ٥١٥ ، وإن في الأصل : مذمة .

٥٣٨٩ - ولو قال: كالي امرأة نفي. وكلمة تزوجت امرأة إلى ثلاثين سنة، فهي طالق وإن دخلت الدار. وفي ملكة امرأة (ثم تزوج امرأة) أخرى، ثم طلقهما جميعاً، ثم تزوجهما ثانية، ثم دخل الدار طلق كل واحدة منهما ثلاثاً، واحدة بالإشباع. وتساوي بائنة النكاح القديمة فلان المعتمد عليها يثبت في هذه الصورة، لأن الزوج حين التزوج شرط انعقاد البين بكلمة يقتضي النكاح، وهي كلمة كلمة، فحين تزوج ابنة بدة فأبنا انعقدت عليها بيمين التزوج ثانية، واليمين الأولى باقية، والدخول شرط انحلت بينهما، فالحلقت فيهما يوجب الطلاقين. ولو كان حين طلقهما ثم تزوجهما حتى دحر الدار، ثم تزوجهما طلق كل واحدة واحدة باطل.

٥٣٩٠ - وفي المقدوري: إذا قال: كلب دخل، هذه الدار وكلمت ثلاثاً، فامرأتي من نسائي طالق، فدخل الدار دخلتان وكلم ثلاثاً مرة واحدة، لم يطل إلا امرأة واحدة؛ لأن الشرط وهو الدخول والكلام، والدخول وإن تكرر لم يتكرر الكلام، فإذا تكرر بعض الشرط، ويتكرر بعض الشرط لا يتكرر الحرام. ولو قال: كلما دخلت هذه الدار فلان كلمت ثلاثاً فأنت طالق، فدخل الدار ثلاثاً وتكلم ثلاثاً مرة، طلق ثلاثاً؛ لأن قوله: كلما كلمت ثلاثاً فأنت طالق، يبين تام هو جزاء الدخول، وجزاء يتكرر يتكرر الشرط، والشرط وهو الدخول متكرر، بصير ثلاثاً عند كل دخول. أنت طالق بكلمت ثلاثاً، (وإن تكلم ثلاثاً) مرة، والشرط الواحد يردح شرطاً في أيمان بيمين، طلق ثلاثاً - والله... بحاله وعالي أعلم.

### نوع آخر منه:

٥٣٩١ - قال في المقدوري: إذا قال الرجل: كالي امرأة تزوجها (فهي طالق)، ودلالة امرأته، طلق ثلاثاً الساعة ولا ينتظر التزوج. لأن قوله: كالي امرأة ليس بشرط على تخفيفه، ولكن أحد معنى الشرط لا فتر في الفعل به، فبصرف قوله: ودلالة معطوفاً على المنكوح في الطلاق لا على المذكور في الشرط، صرف الطلاق على فلاة الساعة لهذا. وإن قال

(١) ثبت من ب و م

(٢) وفي م: كلما دخل الدار هذه الدار كلمت ثلاثاً، أو كلمت ثلاثاً

(٣) أثبت من الجمع التواضع عليها.

(٤) أثبت من الجمع التي اعتصمت عليها

(٥) وفي ب و م: تزوج.

لامرأته : أنت طالق وفلانة إن تزوجتها ، لم يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوج بالأخرى ، لأنه مبرح بحرف الشرط ، فصار طلاقهما معقلاً بالتزويج ، بخلاف المسألة الأولى<sup>(١)</sup> ، ولو قال : كل امرأة من نسائي تدخل الدار ، فهي طالق وفلانة ، طلقت فلانة للدار ، فإن دعت الدار وهي في الحلة طلقت أخرى .

٥٣٩٢- قال في الجامع : " إذا قال : كل امرأة لم تدخل الدار فهي طالق . وعهد من عبيتي حراً ، فطلقت امرأتان الدار طلقاً ، وعنت عبد من عبيده ، وأما طلاقهما فظاهر ، وأما عنت عبد واحد لأن قوله : وعبد ، اسم منكّر ذكر في موضع الإثبات ، والنكرة في موضع الإثبات تخص ، فلا يتناول إلا عبداً واحداً ، ولهذا ، لو قال ابتداء : عبد من عبيدي حراً ، لا يعتق إلا عبد واحد ، لو ثبت العموم في العبد ، إنما يثبت ضرورة العطف على المرأة التي دعت عليها كلمة كل من حيث أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ، والعموم ثابت في حق المعطوف عليه ، ولا وجه إليه ؛ لأن قوله : وعبد ، غير معطوف على امرأة ، ألا ترى أنه ، اختلفا في الإعراب ، فإن إعراب المرأة كسر ، وإعراب العبد رفع ، فبعد ذلك إما أن يعتبر معطوفاً على قوله : فهي لأن محته من الإعراب الرفع ؛ لأنه مستند ، أو على قوله : طالق ، لأنه مرفوع ، والأول أولى ؛ لأن قوله : وعبد اسم فرد لا يتصل بالفعل ، وقوله : فهي كناية عن فرد لا يتصل بالفعل ، وقوله : طالق اسم فرد يتصل بالفعل ، والأحسن في العطف عطف الاسم المفرد عن الفعل على الاسم المفرد عن الفعل ، فكان عطفه على قوله : فهي أولى .

وإذا صار قوله : وعبد ، معطوفاً على قوله : فهي ، فنقول : لا يجوز أن يثبت العموم في العبد لكونه معطوفاً على هي ؛ لأذ هي فرد بصبغته ، وإنما يثبت العموم فيه ضرورة كونه كناية عن المرأة الفاعلة عليها كلمة كل ؛ لأن الكناية لا تستقل بنفسها ، فأخذ حكمها من المنكس عنه وهو المرأة ، فإذا كانت المرأة عامة كانت الكناية عامة ضرورة (ولا ضرورة في<sup>(٢)</sup> ) قوله : وعبد ؛ لأنه ليس بكناية ، بل هو كلام مستقل بنفسه ، ولهذا لو قال ابتداء : وعبد من عبيتي حراً ، كان كلاماً مستقياً مفهوماً ، فيكون له حكم نفسه وحكم المخصوص ؛ لأنه فرد بصيغته .

فإن قيل : إن لم يثبت العموم في العبد<sup>(٣)</sup> من الوجه الذي قلناه يثبت من وجه آخر ، من

(١) أثبت من ب و م .

(٢) ما بين المعطوفين منقطع من الأصل رابتداء من ذ و م وف .

(٣) وم : م : في الفرد ، وكان في الأصل : من العبد .

حيث إن كلمة كل كما وقعت على جماعة النساء ، وقعت على جماعة الذكور [الذكر] في حتمها ، لأن كل واحد من الأربع لفار ، مطلق بجمعا ، لا يقي على ما قد ورد ، وهذا عند الدخول بعد العتي . لأن كل واحد من الأربعة كان مكان كلمة كل كلمة كسما لأن قال كسما دخلت امرأة هذه النار ، فهي مطلق ، وعند من سبى حر ، فدخلت امرأة ثمان عن عبد ، وفريق ما قلنا . إن آ كلمة كل يقع على جمعة الأسماء مقصورة ، فأما على جمعة الأفعال إذا كان الفعل مقرونا بالاسم ، يقع ضرورة تعميم الاسم ، لعدم ثبت تعميم الاسم مقصورة لا يثبت تعميم الفعل .

إذا ثبت هذا فقد ثبت : تعميم الاسم في حق الـ وة ت وفصولة . حيث تعميم الفعل له وهو المندرج ، في حق كل من الأربعة . فأما في حق العبيد تعميم الاسم لم يثبت مقصورة ، فلا يثبت تعميم الفعل في حتمها ، حتى الشرط في حتمها دخول واحد من واحد من مائة ، كأنه قال : إن دخلت واحدة من مائة النار ، فعبد من مائة حر ، ولو نص على هذا ، كان الجواب كـ قلنا . فأن كلمة كل تعميم الأفعال مقصورة ، فصار كل دخول من جماعة النساء ، أو من امرأة واحدة شرطاً ، وعنى العبد مطلق بالدخول ، فإذا كان الدخول متكرراً كان الفعل متكرراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

### نوع آخر في الشرط الذي يحتمل الحذف والاستقبال :

٥٣٩٣ - إذا قال لامرأته وهي حائض : إن حضت . أو قال لها وهي مريضة : إن مرضت ، فأنك طالق ، فهذا على الخيض والمرض في المستقبل ، حين نوى لما يحدث من هذا المرض ، أو من هذا الخيض فهو على ما نرى : لأن الخيض ذو أعراء ، والمرس كذلك ، فلا نوى الحر . الذي يكون في المستقبل ، فقد نوى ما يحدث ، فلهذا فصحت به .

٥٣٩٤ - ولو قال لها : إن حضت طلاقاً ، أو مرضت طلاقاً ، وهو بعد أنها حائض ، فهذا على

(١) هكذا في ب ، وكان في الأصل و م و هـ . لدخول

(٢) ورد هذا ما عدا حياض العبداء ، وكذا في م . فـ فـ إذا كلمة مـ فـ ، إن كلمة كل

يلج . الخ

(٣) . ويرى الفقهاء ما عدا من الأسير والذمة من طهر وحر .

(٤) ثبت من فـ .

هذه الخبيصة ، فإذا دام حتى أسهر<sup>(١)</sup> لمحرم من العدد ، طَلَّقَتْ بعد أن تكون تلك الساعة تمام الثلاث أو زائداً عليه ؛ وهذا لأنه إذا كان عالماً بحبيضة ما لا يكون من فدية ، فله تعين الطلاق بحدوث خبيضة أخرى ، لأن ذلك محيل ، فكذلك قصد تعين الطلاق بـسهر<sup>(٢)</sup> ذلك .

وياما عشر فاغرم الثلاث ؛ لأن الدم إذا انقطع فيما دون الثلاث لا يكون حبيصاً ، فإن كان لا يحسم بحبيضة ، فهذا على حدوث الخبيضة في العدد . وكذلك إذا قال لها : إن عصمت وهي محبوسة ، أو [قال : إن جرعت وهي مصروعة]<sup>(٣)</sup> ، فهذا على انفصيل الذي قلنا في الحيف والرفض . ولو قال لها وهي صبيحة : إن مسحت ، فأنت طالق ، وقع الطلاق حين مسكت يعني في الحال ، وكذلك إذا قال : إن أنصرت إن سمعت فأنت طالق ، وهي صبيحة بصيرة وقع فلحال ؛ لأن هذا ليس بمعنى حادث ، فيعلق اليمين بوجودها .

فقال : وأما انقيام ، والقعود ، والسكى ، والرجم ، فهو على أن يحكم ساعة بعد انيمين . وأما الدخول فلا يكون إلا غنى ودخول مستقب ، وكذلك الخروج لا يكون إلا على خروج مستقبل ؛ لأن الدخول هو الانفصال من خارج إلى داخل ، والخروج هو الانفصال من داخل إلى خارج ، وهذا المعنى لا يفي . وكذلك الخيل إذا قال للرجلي : إن حبلت ، فهذا على حبل . وإذا قيل : إن الخيل هو ابتداء العلوق ، وكذلك القرب ولائى على الحادث بعد اليمين .

٥٣٩٥ - ولو قال : أنت ضائق مالم تحمضى ، أو مالم تحلبى ، وهي حائض أو حبل ، فهي طالق حين مسكت ، إلا أن يكون ذلك منها حين [سكوته ، فإن نوى ما هي فيه من الحيف والخيل ، فهو في الحيف فيسأله وبين الله تعالى ، ولم يدين في الخيل ؛ لأن الخبيص<sup>(٤)</sup> دون أجزائه ، وما زاد يسمى<sup>(٥)</sup> خبيصها ، والخيل لا يزدد هذه الجملة من القدورى .

٥٣٩٦ - وفي الأصل : إذا قال لها : إذا عصمت خبيصة فأنت طالق ، وإذا عصمت خبيصتين ، فأنت ضائق ، فحاصت خبيصتين رفع ثلثها تطليقتان ، وكانت خبيصة الأولى كمال الشرط في السهر الأولى ، وبعض الشرط في اليمين الثانية . ولو قال : إذا عصمت خبيصة فأنت

(١) وفي ما وراء الشرح

(٢) هكذا في ب و ف ، وكان في الأصل و م . صدعت فهي صدوغة .

(٣) هكذا في أ و م .

(٤) أنب من ب و ف و م .

طالبي (ثم إذا حفظت حبيبتين وأنت طالق) : فحفظت حبيبة حتى رفع عليها الطلاق باليمين الأولى . لا يقع الاطلاق باليمين الثانية ما لم تحضر بعد ذلك حبيبتين أخريين عدلاً ركنته قيم . فإن قال عدله الأول . صدق دونه لاقضاءه . لأن آدم قد لا يكون التعقيب . فكان نزيهاً ما يحتمله لفظه . إلا أنه خلاف الظاهر

٥٣٩٧- وهي التضمني . إذا قال لها إذا عصيت : فأنت طالق . ثم قال : كلما حفظت حبيبتين . فأنت طالق . رفع بأول حبيبة طلاق . وبغضها ما يحبيصة أخرى يدها يقع نطقه أخرى

وهي : جامع : إذا قال لها إذا حفظت حبيبة . فأنت طالق . لا تطلق ما لم تحضر ونظير . لأن الحبيبة مع الله تسم الكمال . وكما أنها تظهر . ولم قال لها : إذا حفظت نصف حبيبة . فكان الجواب . لا تصدق ما لم تحضر ونظير . لأن الزوج ذكر النصف منعفاً . وبسبب النصف عند الإطلاق يقع على الثانية . وذلك لا يوجد حتى تنسحب . ولم قال لها إذا حفظت نصف حبيبة . فأنت طالق . لأنه وجد ثل النصفين شيئاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

نوع آخر في الشروط تكون على الفور أو على التراخي :

٥٣٩٨- عن أحمد رحمه الله تعالى فيمن قال أقيم : إن صرحتي وإم أصررتك . فمراة طالق . فهذا على الفور . قال : ولم يكونا "عني وجهي . عني قل وبعد . وإذا كان على بعد . فهو على الفور . وإذا كان على قبل . فهو على ذلك . قال . وقوله . إن صرحتي . ولم أصررتك . فهذا على الماضي عندنا . كأمر قائل : إن صرحتي . ولم أصررتك فيصيرت إياي فكراً . وإن نوى بعد فهو على ما يورى . وممنه : إن صرحتي ابتداء . فلم أصررت بعد ذلك فكانا . فهو على . يورى . ويكون على الفور

والحاصل أن هذه الكلمة وهي لم . قد تقع على الأمر . كقوله : إن أتيتني ولم أتك . إن ذ . لم ولم أترك . هذا على الأبد . وقد تقع على الفور . وإن غير حي حمله على أحد من معاني تلام الأبد . وكذلك قد تقع هذه الكلمة على بعد . وقد تقع على قل . والمعسر من

(١) أثبت من نسخ ابن عسك . ١٤٠٠

(٢) حكاه ابن السمعاني في حقه عدلاً . وكان من الأصحاب ولا يكون .

جعل على أحدكما معاني كلام الناس<sup>(١)</sup>، وموجد منطق يستدل به عليه، وما كان مشبهًا نحو قولك: إن كلمتك ولم تكلمني، فهذا عنى قبل وبعد، فإن نرى شيئًا فهو على ما يرى، وإن لم يكن له شيء، فأيهما فعل فقد برّفى بيته.

٥٣٩- ولو قال: إن كلمتني ولم أجبك، فهو على المستقبل والفور<sup>(٢)</sup> أمّا عنى المستقبل<sup>(٣)</sup>؛ لأن الجواب لا يصلح إلا بتقدير الكلام<sup>(٤)</sup>، وإنما حمل على الفور باعتبار العادة. وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال: كل جائزة اشتريها، فام أطأها، فكذلك على الوطء ساعة بشرها. فإن قال: فإن لم أطأها، فهذا عنى ما بينه وبين الموت. ومتى وطئها برّفى بيته. لأنّ إن شرط لا يقتضى التعجيل. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لفلانة: إن لم تأتني حتى أضربك فكذا، فأناه قال: منى ضربه برّفى بيته، إلا أن يرى أن يضربه ساعة ما يأتي. وكذا إذا لم تأت ساعة ما أمره، وأناه في وقت آخر؛ لأنه ليس في لفظه ما ينبي على التعجيل. فلا يحمل على الفور إلا بدلالة. وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال: إن لم أشتري اليوم عبداً فأعتقه، فأمره طلق، فأشترى عبداً ووهبه، ثم اشترى آخر وأعتقه، قال: البين على العد الأول، وتطلق امرأته؛ لأن تقدير كلامه: أشتري اليوم عبداً وأعتقه، فإن لم أعتقه فكذا، فحين اشترى عبداً فقد انعقد عليه البيع إذا لم يرحم له، فلا يدخل غيره تحت البين.

٥٤٠- وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره: إن بعثت إليك، فلم تأتني فكذا، فبعث إليه فأناه، ثم بعث إليه فلم يأته، حث في بيته لأن البين لا تسقط بآتيانه. وكذلك إذا قال: إن بعثت إليّ، فلم آتكن، فبعث إليه فأناه، ثم بعث إليه، فلم يأته، حث في بيته<sup>(٥)</sup>. وروى المعنى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال لغيره: إذا فعلت كذا فقم أو كذا، فانه طلق، فلم يهمل ما قاله علو أثر الخوف عليه، خلقت امرأته. ولو قال: إن فعلت كذا ثم لم أفعل كذا، فهو على الأبد.

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هما سواء، وهو على الفور. وعن أبي يوسف فيمن قال: إن أخذت فلاناً لأضربه مائة سوطاً، فأخذه فضربه سوطاً أو سوطين، فإن محمد: فهو

(١) هذه العبارة موجودة في الأصل بـ "ب" و "ف" لانه رثاء عن الضرورة.

(٢) هكذا في م.

(٣) وفي م. لأن الجواب لا يصلح إلا بتقدير القول على الفور باعتبار العادة.

(٤) ما بين العرفين ساقط من الأصل بـ "أ" من قوله.



على الأبد.

٥٤٠١- ذكر ابن مساعة في مبادئه عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى : إذا قال الرجل لغيره : إن رأيت فلانة فأنكأ بك ، فأنكرته طالق ، فأنكرته الخلف في أول ما رآه مع هذا الرجل الذي قال له : فأنكأ بك ، قال : الخلف جائز ساعة ؛ لأنه لا يستطيع أن يأنيه به . ولو قال : إن رأيت فلانة فلم أعلمك به فكذا ، فراه أول ما رآه مع هذا الرجل الذي قال له : فلم أعلمك به ، لم يثبت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ؛ لأنه ليس هذا موضع إعلام . في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : يثبت ، وهو بمنزلة قوله : إن لم أشرب الماء الذي هو هذا الكوز فكذا ، فأنكأ بك قبل ما جرى عليه . ولم يتصح أن لا وجه الدوش بين المسألتين على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٥٤٠٢- وروى إبراهيم بن محمد بن محمد رحمه الله تعالى في : حين خرج إلى الصعيد . فنفى رجلا فقال له : اخرج معي إلى الصعيد ، فقال : نعم ، فذهب بما سمى إلى البيت فأخذه وأتبعه ، فقال له : أصب بالطلاق ، فخلط بالطلاق لبائنه ، ولم يبق . اليوم . فأتاه بعد ما رجع عن الصعيد ، قال : هو جائز .

٥٤٠٣ وفي المتن : إذا قال الرجل لغيره : دخل هذه الدار اليوم ، فقال : إن دخلت اليوم فكذا ، فهو عني تلك الدار دون غيره . وكذلك إذا قال له : قسم هذا الرجل . فقال : إن كنت . فهو عني كلام ذلك الرجل . ولو قال لغيره : تروح فلانة . فقال : إن تروجا ، أبداً فكذا ، فتزوج غير فلانة . حدث في بعض مسائل التزوج بخالف مسألة الدار حول ، وبها مشكلة - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

موضع آخر في تعليق الطلاق بالفعلين بصورة وبفعل آخر معني :

٥٤٠٤- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع : إذا قال لرجل لامرأتين له : إذا ولدك ولد ، فأنتما طفلتان ، مولدت إحداهما ولداً ، فأنهما طفلتان . وهذا استحسان ، والقياس أن لا تطلق واحدة منهما .

٥٤٠٥- وعن هذا القياس والاستحسان : إذا قال لهما : إذا حفضتما إحداهما ، أو حفضتما حبيبتين ، فأنتما طفلتان ، فحاصت إحداهما حبيبة ، فأنهما طفلتان (استحساناً ،

والعقيد أن لا تغلق واحدة منهما أبداً. وجه القياس في ذلك: أنه علق الطلاق "بأفعلهما" فلا يقع بفعل إحداهما؛ لأنه بعض الشرط، وبوجود بعض الشرط لا يترك الجراء. وجه الاستدلال: أنه علق الطلاق بفعل إحداهما، فإذا ولدت إحداهما أو خاف إحداهما، نفذ واحد شرط وقوع الطلاق عليهما. فيقع.

بيانه: وهو أن الروح وإن ذكر معلوماً إلا أنه نعت العمل بعقيدته؛ لأن ولادتهما ولداً واحداً، وبسببهما حصة واحدة منسحبه، وأمكن جعله مجازاً عن فعل إحداهما. فإن ذكر المتن، وإرادة الواحد شائع في اللغة، مستعمل فيما بين أهل الشرع، قال الله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿فَتَبَايَعَا خَوَاتِمَهُمَا﴾<sup>(١)</sup>. أضاف السيد إلى المتن، والنسب كان من أحدهما، وهو في موسى، بدليل قوله تعالى: ﴿فَتَابَيَّ خَوَاتِمَهُمَا﴾<sup>(٢)</sup>. ولعل في ذلك: وهو أنه ليس في ذكر الاثنين وإرادة الواحد إلا إرادة الخصوص من العموم، وإرادة الخصوص من العموم شائع في اللغة والشرع. وإذا حذر ذلك جعلنا ذكر الاثنين من مجازاً عن ذكر الواحد، وصار تقديم هذه اليمين: إذا ولدت إحداهما ولداً، إذا خاف إحداهما حيصة، فأنهما ضالغان، ولو قال عكس، فولدت إحداهما ولداً، وخاف إحداهما حيصة ضلغت، كذا هنا. ويهدى تبين أن الطلاق يتعلق بفعل إحداهما لا بفعلهما (فكان فعل كل واحد منهما، كل الشرط لا بعض الشرط). ونبي أبفاً أن التعطين حصل بما يكون، وإدالة الواحد من إحداهما بكونه<sup>(٣)</sup>.

٥٤١٦- ولو قال لهما: إذا ولدتا، أو خاف لهما: إذا ولدتا ولدين، فأنهما طالقان، فولدت إحداهما ولداً، لا تطلق واحدة منهما ما لم تند كل واحدة منهما ولداً، بخلاف الصورة الأولى؛ لأن الشرط في الصورة الأولى ولادتهما مطلقاً. لا ولادتهما وإذا واحداً، ولادتهما منصورة. والشرط في الصورة الثانية ولادتهما ولدين (أو ولادتهما ولدين)<sup>(٤)</sup> متصور بأن ند كل واحدة منهما ولداً، فالعمل بحقيقة الكلام هناك ممكن، فلا بصار إلى المحاذر وكذلك في قوله: إن خفتما حيضتين، العمل بحقيقة الكلام ممكن على نحو ما قلنا في

(١) آت من آ و ب .

(٢) الكهف: ٦١

(٣) الكهف: ٦٢

(٤) ما يبر التومين غير المذكور في النسخ الباقية من هذا.

(٥) هكذا في م .

لم يولد، مصار الشرط فعلها، أم ها بخلاف.

٥٩٧- وإذ قال لهم: إذا أردنا أن نأخذ منكم فداء، فمذلت جداهما وليي، أو  
قال: يا حبيبتا حبستين وثما فراقن، فحسد، جداهما خضروا لا تظلموا واحدة منهما،  
أو حاضن كل واحدة منهما حبستة، أو وثات كل واحدة منهما وثا حثيثا، ولا بشرط  
ولا فداء، أو حدة سبيل وليي.

٥٤٨ - وهو بغير ما لو قال لهذا. إذ دخلت هاتين الدارين فأتيتا طائفتين، فدخلت  
 واحدة حبساً، وأخرى إلى الأخرى، فلفظ كل واحدة منهما استحساناً. وكذلك  
 إذا قال لهذا. إذ دخلت هاتين الطائفتين، فأتيت طائفتين، فدخلت حبساً، وأخرى  
 إلى الأخرى، فلفظ كل واحدة منهما استحساناً. وهذا الاستحسان، وهو ما ليس له أن لا يوافق  
 واحدة منهما حبساً، بل دخلت هذه الطائفتين، فأتيت هاتين الطائفتين، فدخلت حبساً، وأخرى  
 إلى الأخرى، فلفظ كل واحدة منهما استحساناً.

ولم قد كسما. إن دحضنا هذه الدلائل، ودحضنا هذه الدلائل الأخرى وأنشأنا دلائل لا تنطق واحدة منها، لم نذكر خلا هذه الدلائل. وقد حلا هذه الدلائل الأخرى قياساً على بعضها.

٥١٩- والأصل في حسم هذه المسائل: أن اجمع نصاباً إلى أنه أحد يعظم جماعاً  
عن الواحد المضاف إليه. ولا يعظم واحداً أكثر من واحد، قال لأمراته: إن لمست نيكاً وأنت  
ظالماً، فليست نيكاً واحداً لا تظنّ؛ وهذا لأن النكاح: إضافة الجمع إلى الواحد، فلي اعتد  
لواحد، فلو أضاف إبطاء القيد الذي ذكره سبحانه، وفيه يطلّ غرضه، وإنه لا يجوز، فوجب  
اعتناء الجمع في حق الواحد، إلا إذا لم يكن اعتبار الجمع في حق الواحد، فحينئذ يعتبر  
الواحد، بياض قوله: ﴿لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ﴾ هذا جمع أصيب إلى الواحد، ولم يعتبر جمعاً  
في حق الواحد، حتى لا يستلزم التحريم اجتماع الناس على زنا واحد، بل إذا واحد أقرب من  
واحد كان حرماً، لأن اجتماع الناس على زنا واحد غير ممكن.

وأما لجمع المضاف إلى المجمع، فعن واحد في حق الواحد مستحسناً، ولا يعتبر جمع في حق الواحد، لأن في اجتماعه جمعاً في حق الواحد [إطراف القدم الأربعة] ذكره، بخلافه هو إضافة جمعه إلى المجمع، ذكرنا أيضاً عن واحد في حق الواحد في [إذا كانه شيئاً] يقيناً<sup>11</sup>

(۱۱) فی ہ ، و سم بخون .

الخصوص ، بأن كان عاماً كالأحكام والقياس ، لأن لعدم حكمه وشرافه به الخصوص ، أما إذا لم يكن قابلاً للتحقق من لا يعتبر أحداً في حق لا أحد ، فإن يعتبر جميعاً في حق الأعداد ، لأنه يجوز ذلك إثبات الخصص من مسا لا يفضل الخصوصي الأخرى أن من قبل الخلل بسوء التميز من قبل أنما ، فطلب كل واحد منهن ثلاث تطلعات ، وهذا جميع ما في التميز ، ومع ، ولم يعتبر أحداً في حق الأعداد لأن الخلل لا يملك على الخصوص ، لأن عدم عدده ، والله اعلم لا يحسن الخصوصي إلا بالاعتبار ، فإن من ضمن عشرة وهو الذي أورد ، فلهذا هو الذي لا يصبغ ، وإذ كان يكون الخلل فلا لخصوص لا يعتبر أحداً في حق الأعداد بل عسر جمعاً من حق الأعداد ، فبمع عليه كل واحد منهن ثلاث تطلعات وهذا اختلاف بالمعنى ، إن كانا قد اختلفا ، وبهذا أخذت مدار الأخرى ، لأن هناك الجمع لخصص إلى الواحد في كل كلام ، فيعتبر الجميع من الواحد في كل كلام

١٤١- ولو قال نسفاً: إن أكانت أهدأ من عوجي، وأسيما جفانك، لا يقع الخطأ من  
 واحدة منهما، ولو لم يكن إلا جديفاً، لأنه حتى لو كان فعل يكون مبداءً، وهو جاءه، لا علم  
 بالمثل، فلا يقع الخطأ ما لم توجه الأكل مبداءً، كما لو قال جديفاً: إن أهدأ، إلا جديفاً،  
 ولو أتى جديفاً بفتح الخلق عيبه، لم يأت قلت إلا جديفاً، لأن الشرط أكمل  
 واحداً من عوجي، مضافاً، لا بعداً مبداءً، وإن قلت أقال فمبداء كانت بعض عوجي،  
 لأن سم لا مفعول، أي التذكير مضاف إلى نقيل، حتى قالوا: إن أقلت إحداهما  
 ونسفاً لا يطلق عليه اسم بعض، وإن أقلت كدراً خير، لا تخطئ واحدة مبداء، لا عدها التمر  
 وهو أكمل، والحمد لله رب العالمين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

نوم اخرفى دخول لواحد تحت شريط:

١١: ١١-١٢ والى محمد بن عبد الله تعالى في خاتمة إذا قد المرحل لا يرأه وهي معلية  
 بما وافتت من ذلك أن الله تعالى أني سمع قال أيضا أن كذا قوله الذي تدينه معلية، فالت  
 يفتي أن هؤلاء المرحل طهات ثلاث، لأن محمد هاجت - لأنه ذكر خبره من ومنه  
 أحد لشره - لادة ولد مطوق ومزارة طهاتان، والغرض من الأسماء زيادة الغلام، وجميعه صفه  
 واحدة لتمامه ليدت معلية، والعلامة ولد كذا أنه غلام مضم طهات من أبيه من حمولة، وهو ظير

(۱) ہنگامی مہرہ - ۱۰۰ فی اسیل معہرہ

$$f(x) = \frac{1}{2} \ln \left( \frac{1+x}{1-x} \right)$$

ما لو قال : إن دخل رجل داري منه فعبدي حر ، ثم قال : إن دخل زيد داري هذه ، فاسرأتي طالق ، فدخل زيد الدار ملقب المرأة وعنتي العبد ، وطريقه ما قلنا .

ولو كان قول لها : إذا ولدت ولدت طالق ثنتين ، ثم قال لها : إن كنت الولد الذي في بطنك غلام فأنت طالق واحدة ، فولدت غلاماً فوثبها تطلق واحدة ، بخلاف المسألة المتقدمة ، فإن هناك قال : إذا ولدت غلاماً تطلق ثلاثاً .

والفرق أن في هذه المسألة وقوع الواحدة سابق على الولادة : لأن وقوعها معلق بكون ما في البطن غلاماً لا بولادة الغلام ، وبولادة الغلام تبين أن ما في بطنها كان غلاماً ، فإن الواحدة كانت واقعة قبل الولادة إذ تبين أن شرط وقوعها كان موجوداً ، وتبين أنها صادرة معتدة قبل الولادة ، وبأن الولادة تنقضي عندها ، ولا يقع عليها طلاق آخر بالولادة ؛ لأنه لو وقع وقع على الأحيية .

أما في المسألة المتقدمة وقوع الواحدة لا تسبق الولادة ؛ لأن هناك الواحدة معلقة بأن الولادة صريحاً كالثنتين ، إلا أن الواحدة تعلق بولادة الغلام ، والثنتان تعلقتا بولادة ولد مطلق ، فإذا ولدت غلاماً فقد وجد شرط الحدث في البيمين في ساعة واحدة [فترل الطفلات الثلاث في ساعة واحدة] .

٥٤١٦ - وتظهر هذه المسألة ما كان محمد رحمه الله تعالى في وجلي قال : إن كان الذي في هذه الدار اليوم رجلاً فاسرأتي " طالق ، ثم تبين في آخر النهار أنه كان فيها رجل طلق المرأة من حين تكلم به ، إذ تبين أن الشرط الذي علق به الطلاق كان موجوداً ، وبمثله لو قال : إن كان الذي يدعى في هذه الدار اليوم رجلاً فاسرأتي طالق ، فدخل في آخر النهار رجلاً طلق المرأة حين دخل ؛ لأن التعليق حصل بدخول الدار ، ودخول الدار كان معدوماً حالة التعليق ، فكان تعليقاً على الحقيقة بوقوع الطلاق عند الدخول ، فكذلك فيما تقدم .

فإن قيل : كون ما في البطن غلاماً إما يعرف بالولادة ، فينبغي أن يجعل الولادة شرطاً في المسألة الثانية ، حتى لا تنفع الواحدة سابقاً على الولادة كما قلنا في المسألة المتقدمة ، ألا ترى إن من قال لامرأته : أنت طالق قبل قدوم فلان شهر ، فقدم فلان لشهر ، فإنه يقع الطلاق عليها بعد القدوم ، أو مغايراً للقدوم على حسب ما اختلفوا ، وبقدوم فلان لشهر الشهر ظهر أن هذا شهر قبل قدوم فلان ، فينبغي أن يقع الطلاق من أول الشهر ، ولكن قيل : بأن الوقت

(١) هكذا في ب

(٢) هكذا في ب ، وكان في الأصل : وأما : فأنت طالق .

الموصوف بأنه قبل قدوم ثلاث أشهر ، إنما يعرف بالقدوم ، فيجعل القدوم شرطاً .

والجواب أن في مسألة القدوم أمكن جعل القدوم شرطاً ؛ لأن القدوم مملووظ به ، وهو على خطر لوجوده . وفي مسألة لا يمكن أن يجعل ثلثة شرطاً ؛ لأساس غير مملووظ بها ، إن كانت على خطر الوحدة فلم يجعل شرطاً ، بل كان معدوقاً محققاً ، وكان بمنزلة ما لم قال لامرأته : إن كان في هذه الجواز خطئ . فأنت طالق ، جعل الجواز ، فإذا فيها خطئ ، وقع الطلاق من حين تكلم ، وإن عرف كون ما في الجواز خطئ بالحل ، ومع هذا لم يجعل الحل شرطاً ؛ لأن الحل غير مملووظ به .

٥٤١٣- وفي الأصل : "إذا قال لها : كلما ولدت ولداً ، فأنت طالق ، وقال لها أيضاً :

إذا ولدت غلاماً ، فأنت طالق ، فولدت غلاماً ، فإنه يقع عليها تطليقتان باليمينين ؛ لأنه غلام وولد ، فصارت ولادة شرطاً لانهلال اليمين ، وهو نظير ما لم قال لها : إن كنت فلانة فأنت طالق ، وذلك لها أيضاً ؛ إن كتبت إسماً ، فأنت طالق ، فكلم فلانة طلقت نظيقتين ، لأنه فلان وإنسان .

٥٤١٤- وكذلك لو قال لامرأته : إن تزوجت فلانة ، فهي طالق ، ثم قال : كل امرأة أزوجها ، فهي طالق ، ثم تزوج فلانة طلقت نظيقتين ؛ لأنها امرأة وفلانة امرأة سبحانه وتعالى أعلم .

### نوع آخر منه :

إذا حصل تعين الطلاق بشرطين ، ووجد الشرط الأول ، وهي في نكاحه ، ووجد الشرط الثاني ، وهي ليست في نكاحه ، ولا في عدته ، بأن أباها لم يعدة بعد ما وجد الشرط الأول ، وانقضت عدتها ، ثم وجد الشرط الثاني ، لا يقع الطلاق . ولو وجد الشرط الأول في غير ملكه وعدته ، ووجد الشرط الثاني ، في ملكه ، أو تزوجها بعد ما وجد الشرط الأول ، ثم وجد الشرط الثاني ، يقع الطلاق .

٥٤١٥- مثال الأول : إذا قال لامرأته : إن كتبت زيدا وعمراً ، فأنت طالق ، فكلمت أحدهما ، ثم إن الزوج أباها لم يعدة وانقضت عدتها ، ثم كتبت الآخر ، فإنه لا يقع عليها الطلاق . ومثال الثاني : إذا قال لها : إن كتبت زيدا وعمراً ، فأنت طالق ، فأباها لم يعدة وانقضت عدتها ، ثم كتبت أحدهما ، ثم تزوجها ، ثم كتبت الآخر وقع الطلاق عندنا .

حلفاً لرفرف رحمه الله تعالى . فزفر يقول : قيام الملك وقت وجود الشرط شرط وقوع الطلاق ، والشرط كلامهما ، يعتبر قيام الملك وقت وجود الكلام .

وإنما يقول : قيام الملك وقت وجود الشرط إنما يعتبر لزوم الجزاء ، لا لوجود الشرط نفسه ، ووقت لزوم الجزاء عند وجود آخر الشرطين ، فيعتبر قيام الملك عددهما ، وإذا حصل التعليق بشرط واحد ، ووجد بعض الشرط في ملكه ، والبعض في غير ملكه وعدت ، وإن وجد أول الشرط في ملكه ، وآخره في غير ملكه لا يقع الطلاق . وإن وجد أول الشرط في غير ملكه ، ووجد آخر الشرط في ملكه وقع الطلاق .

٥٤١٦- مثال هذا : إذا قال الرجل لامرأته : إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق ، فأبانتها وانقضت عدتها ، فأكلت الباقي بعض الرغيف ، ثم تزوجها بعد ذلك ، ثم أكلت الباقي طلقت عدتها ، ولو أكلت بعض الرغيف وهي في نكاحه ، ثم أبانتها وانقضت عدتها ، فأكلت الباقي لا تطلق ، فعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل .

٥٤١٧- وفي الأصل : إذا قال لها : كلما حضت حيضين [أنت طالق] ، فحاضت حيضة في ملكه ، ثم أبانتها وانقضت عدتها ، فحاضت حيضة أخرى لا تنقض البس ، حتى لو تزوجها ، ثم حاضت حيضتين لا يقع الطلاق . قال المحاكم : هذا جواب قوله : إذا حضت ، وإن حضت ، لا جواب قوله . كلما حضت ، وفي قوله : كلما حضت ، إذا تزوجها ثم حاضت حيضتين<sup>(١)</sup> يقع عيبا الطلاق ، وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الجامع ، إلا أن محمداً في الأصل ذكر كلمة إذا وإن وكلمة كلما ، وأجاب في الكل بجواب إن وإذا ، كأنه ذهب عليه شغل خاطره ، وهذا لما عرف أن كلمة كلما توجب التكرار بخلاف كلمة إن وإذا .

ومن الشايخ رحمهم الله تعالى من قال : ما ذكر في الأصل جواب كذا . وهذا القائل يقول : في المسألة روايتان ، على رواية الجامع الصغير : يقع الطلاق إذا حاضت حيضتين بعد ما تزوجها ، وعلى رواية الأصل لا يقع . وهذا القائل يقول : بأن الثابت بكلمة كلما في الحال بين واحدة على رواية الأصل ، وشهدوا انعقاداً مرة بعد مرة ، كلما حلت بتجدد بين أخرى ، وإذا لم يكن في ملكه ولا في عدته [حال] تمام الشرط الأول الذي هو حال انعقاد البمين الأخرى ، لم يتعقد الأخرى ، لأن البمين لا تتعقد في غير الملك إذا لم يكن مضافاً إلى

(١) أثبت من ب و ف و م

(٢) هكذا في ب و ف و م

الملك. وعلى رواية الجامع، الثابت بكلمة كلهما في الحال أيماناً معقداً، يقع الميثاق في البعض؛ لوجود شرط لحث فيها، ويبقى الثاني، فصار حال تمام الشرط الأول حال بقاء اليمين الثانية، فلا يشترط قيام الملك في تلك الحالة - والله سبحانه وتعالى أعلم -

### نوع آخر في تعليق الطلاق بأحد الشرطين صورة ومعنى:

٥٤١٨ - إذا قال الرجل: إن خطبت فلانة، أو تزوجتها، فهي طالق، فخطبها، ثم تزوجها، لا تطلق، لأن شرطاً حينئذ أحد الشيين الخطبة أو الزواج، فمضى خطبها وحذ شرط الحث والمرأة ليست في نكاحه، فيحل اليمين لا إلى حزمه. فإذا تزوجها بعد ذلك، فيكف تزويجها واليمين منحلة، فلا بحث، ذكر المسألة في حين الأصل.

٥٤١٩ - قال شمس الأناسة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه: وهو بمنزلة ما لو قال: إن قبلت فلانة أو تزوجتها فهي طالق، فقبلها ثم تزوجها لم تطلق، لأن اليمين انحلت بالتعيين. فإن تزوجها قبل الخطبة، بأن زوجها منه فمضى خطبها فأجازت، طلقت، بمنزلة ما لو قال: إن قبلت فلانة أو تزوجتها فهي طالق، فتزوجها قبل أن يقبلها فإن تطلق، وإن يسرى أن لا تطلق، لأن شرط وقوع الصلح الزوج، وفقد، بعد ذلك قبل دخولها في نكاحه، فيبقي أن ينحل اليمين لا إلى الحث.

قلت: نعم! لشرط الحث الزوج؛ إلا أن الزوج إنما يلزمها عند ذلك وهي في نكاحه، وهذه المسألة تؤيد قولنا من يقول في قوله: كبر دختر فلان مراد هند، أو قال: مؤبر هند، فهي طالق فتزوجها، إبط تطلق، أم الوجهين جميعاً؛ لأن شرط الحث أن كان هو الزوج، إلا أن تمام الزوج شروجه، وعند ذلك في نكاحه، لا ترى أن محمداً رحمه الله تعالى في هذه المسألة جعل الإجابة من عام الزوج، حتى قال بوقوع الصلح في هذه المسألة.

٥٤٢٠ - وفي المتن: إذا قال: إن تزوجت فلانة، أو أمرت إسماعيلاً بزوجها، فهي طالق، وإن أمرت إسماعيلاً بتزويجها، فهي طالق، فأمر إسماعيلاً بذلك، فتزوجها منه أو يزوجه بنفسه بعد ذلك لا تطلق؛ لأن اليمين انحلت بالأمر لا إلى حزمه. ولو قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، وإن أمرت إسماعيلاً بتزويجها فهي طالق، فأمر إسماعيلاً بزوجها منه "طلقت؛ لأن هناك يمينان: إحداهما بعدد ما أمرت على الأمر، والثانية على الزوج، فبالأمر إسماعيل

(١) وبه لا يخال. وهو حجة.

(٢) ما بين المقربين مناطق من الأرض وأتيد من طوبى.



المتخذة على الأمر، ولم ينحل البعيل المتخذة على الزوج، وكذلك الزوج بها بنفسه طلقاً لما ذكرنا.

٥١٦- وإن قال: إن تزوجت فلانة، وإن أمرت من يزوجها، فهي حلال، فأمر إسلامنا  
فزوجها منه طلقاً والنهي من واحد، والشرط ثلث الأمر والتزويج، فصح حرم الأمر لا ينحل  
البيع، وهو بمنزلة قوله: إن دعت هذه الدار، وإن دخلت هذه الدار، فثبت هاتقان، وإن تزوج  
فلانة من غير أن يأمر أحداً بذلك لا ينفك، لأنه بعض الشرط، فإن أمر بعد ذلك رجلاً فقال:  
زوجني فلانة، فهي أمرته على حالها طلقاً؛ لأنه كمال الشرط، فصح تزويج ورفض الأمر.

٥٤٢٦- وعن ابن مسعود عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل: إن قرو وجهي فلاه، فهي طالق، إن أمرت ثلاثاً بروحيتها، فهي صائر، فأمر ثلاثاً بوجوه إياه، فثوب قطيعة فتقبل، وإن نوى واحدة، فهي واحدة.

٥٤٢٣- وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في رجل قال لأمرئيه لا تملكهما، إن حبسكهما أو تروجكهما، فأذنما طلقتهما، فخطبهما ثم تزوجهما، ثم طلقهما، وقد مر مثل هذا في الواحدة. وتزوجهما من غير خطبة، هي عمدة ابن عثيمين طفقتهما، ولو خطب واحدة وتزوجها، ثم طلقها، الأخرى وتزوجها لم يملكها، ولو طلق واحدة، وتزوجها، ثم طلقها، ولو تزوج واحدة فطلقها، ثم تزوجها، ولو طلق: إن حبسكهما أو تروجكهما، وأشار إلى امرأة أخرى غير المملوكة، فامتنع من تزويجها، ولو طلق واحدة، ثم خطب الأخرى وتزوجها، لم يقع الطلاق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فروع آخر منه:

٥٦٦٤ - إذا قال امرأته: أنت طالق، إن أنشئ كره ومروى كذلك، كُلم فلائاً، أو قال: إن  
أنا كُنت، أو شرب كفاً، أو كُلم فلائاً، فأنشأ طالقاً، ما لم يجمع هذه الأمور، ثم يقع الطلاق  
إلا أنه يوى شيئاً آخر. هكذا حكى عن النخعي أبي نعيم: لخصار رحمته الله تعالى، وإن كبر  
حرف الشرط، فقال: إن أكل، وإن شرب، وإن كُلم فلائاً، إن قدم [الخبر] ما نسي، من هذه  
الأشياء وحده، يقع الطلاق ويرتفع ليعين، وإن أحر كسراً، لا يقع الطلاق ما لم يرد

(۱) قلب مس م .

(۱۱) حکماء ب و ج ، و ک از حی افاضل منطلق.

(۴) اُنیتِ حق

الأشهر قلها، وهذا يجب أن يكون قول محمد بن رحمه الله تعالى، وما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن يوجد واحد من هذه الأشياء يجمع الخلق ويراجع بينهم، وقد ذكرنا اختلاف علي بن أبي طالب في قوله: إن دعوات هذه الداء، وإن دعاب هذه الداء<sup>(١)</sup> الأخرى، وقد مررت المسألة من قبل بطلاق سور محمد حور دكة من جمع فلان فلان نيام وبني غي جيم، هذا في الأعراس، ولم يخط انقض خلقت، لأن كل واحدة منهم يعني بنوع معنى غير حدة، بصاري واحدة منهم شرطاً على حدة.

[illegible]

نوع آخر:

٤٢٦ = إذا غلبوا الظهور بعد هم البعض في محققين في وقت معين ، بأن قالوا : إن لم أدخل  
هاتين الساعتين اليوم ، لم أقل : إن لم أصيب داءاً سبب من اليوم فاسرته طلقوا ، فدخل إحدى  
الذاتين دون الأخرى ، أو صيرت أحد السوطين اليوم دون الأخرى ومصير اليوم ! تحت في  
الأمور المعتبرة من هذه في الأصل والنتيجة من المادى .

(١) :  $\frac{d}{dt} \left( \frac{1}{2} m v^2 \right) = \frac{1}{2} m \frac{dv^2}{dt}$

$$A = \frac{1}{2} \ln \left( \frac{1}{1 - \frac{1}{2} \ln 2} \right)$$

۱۰ تا میکی هراغافا، ترهه بر غیر احمد و هیتا،

[illegible]

فيه : أن شرط براه دعوى النكاح أو ضرب السوطين ، ولم يوجد ففات شرط البر ، وعند فوات شرط البر يتعين الحث .

٥٤٢٧- وكذلك إذا قال : إن لم أكلّم فلاناً وفلاناً اليوم ، فامراته طالق ، فكلم أحدهما ولم يكتم الآخر حتى مضى اليوم ، طلقت امرأته . وصار الأصل أن اليمين متى عقدت على عدم الفعل في محلين ، ينظر فيها إلى شرط البر ، وعند فوات شرط البر يتعين الحث ، في أيمان "لجامع" في باب من لأيمان بما يوجب الرحل على نفسه .

٥٤٢٨- وهي "فساوى أبى النيث رحمه الله تعالى : فيمن قال لامراته إن لم أدخل الليلة منزلة ، ولم ألق فلاناً ، فأتت طلق ، فدخل ولم يصادف في منزله ، ولم ينفقه حتى أصبح ، قال : إن كان حين حلف كان عالماً أنه غائب عن منزله بحث ، وإن كان لا يعلم بغيبه لا بحث [هي قول أبى حنيفة ومحمد ، رحمهما الله تعالى خلافاً لأبى يوسف رحمه الله تعالى] ، وهو نظير ما لو حلف ليقبل فلاناً ، وفلان مبت . وعلى قيس المسألة المتقدمة ينبغي أن يقتضى على كل حال ، فيطر إلى شرط البر ، وشرط البر نسيان . دعوى البلدة ، ورؤية فلان . ولم ير حد رؤية فلان ، ففات شرط البر ، فتعين الحث . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### نوع آخر منه يشترى على أصل :

أن الله رفعه من كل وجه لا يدخل تحت اسم النكرة ، وهو قوله : أنا الله . وقد أورد في المعرف من وجه يدخل تحت اسم النكرة ، ولعمرك من كل وجه ما لا يشترك غيره في ذلك كالشركه ، والمضاف بالكناية . والمشار إليه بحرف قولك . هذه الدار ، وهذا العبد رفيعه لا يدخل تحت قوله : هذه الدار وهذا العبد ؟ غير المشار إليه . والمضاف بالكناية نحو قوله : دارى وعبدى ، فإنه لا يدخل تحت قوله : دارى وعبدى ، دار غيره ، وعبد غيره . فأما المعروف بالاسم [نحو قولنا : محمد بن عبد الله ، والمضاف إلى الاسم نحو قولنا : دار محمد بن عبد الله دخل تحت اسم النكرة ؛ لأنه معرف من وجه ؛ لأن التعريف بالاسم والإضافة إلى الاسم] . لا يقطع الشركه من كل وجه ؛ لأن المسمى محمد ابن عبد الله كثير ، ولهذا يحسن الاستهزاء ، فيقال : من محمد بن عبد الله ، فيحتاج إلى زيادة تعريف ، فيبقى فيه نوع تنكير إن

(١) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وإنشاء من ط وم وف

(٢) أتت من المصحح المرسوأة حديثاً

(٣) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وإنشاء من ط وم وف

جاء يعرف من وعده لآدم، من حيث إن الأسماء في الأصل وضعت للتعريف، فمن حيث إن يعرف من كان يخرج من اسم الثمرة، فمن حيث إنه يعرف لا يخرج، فلا يخرج بالثبات والاختيار.

٥٤٦٩ - بناءً على الأصل في مسائل ذكرها محمد بن حبيب بن علي بن أبي طالب : إذا  
 كان الرجل يتيماً أو دلياً ، أو أعمى ، أو أبله ، أو غافلاً ، أو سكراناً ، أو عاقلان ، لا يعلق  
 امرأته بغيره ، ولا ينفق له فيه وقت التيميم ، لأن شرط وقوع الطلاق رجوعاً ، أن ينفق له فيه ، ولا ينفق  
 حرمه بغيره ، فمن كل وجه ينفق له فيه بالكنافة ، وإن نفق الخائف بغيره ، فصح عنه : أنه  
 نفق ما ينفق له لفظاً ، لأن أحد اسم الشخص من بني أمية ، وإذا نفق عنه فقد نفق  
 شخصاً من بني أمية ، فقد روي عن بعض معالي حقيقته ، فكانوا يسمونه بالمجان من كلامه ، وقد  
 نفق عنه ، لأنه نفق ما نفق له بغيره ، ونفقت بغيره ، وبغيره ، بالظاهر من المتن .

٥٤٣ - قال رجل جلي اسمه حمد بن عبد الله بن عذراء بن أبي كهم غلام محمد بن عبد الله بن أبي حمزة . ثم امرأة من بني أبي كهم غلام لا إني نفسي . ثم إن صاحب كُتْمه نفسه . كُتْمه عبره نضال سران . وهذا وقع الخلاف في كلام . خالف وإن صار معاً بالاسم . لأنه حال معروف من وجه . لما ذكرنا أن التعريف بالاسم يعرف من وجه دون وجه . وقد ذكرنا أن المعروف من وجه يدل على تحت اسم التكم .

فلما قال : فان ح التعريف بالاسم تعريف من كل وجه ، دليل ان من قال : فحالة كذا  
عبار الى ان وجه طائر ، لا يتعلق بلفظ فبالترجيح ، لأنها صارت مدعومة بالاسم طعن  
الاسم ، إذا دعي في تعريف "فحالة" وجه ، التعريف بالاسم كانه ينفذ بالاسم في  
هذا الصيغة ، فهنا يجب ان يكون كذلك ، ولو عرف الحالف نفسه بالإشارة الى عب  
لا مدح تحت البدن ، هكذا إذا عرف نفسه "الاسم".

والخبر - ثم هذا الاشكال من وجهين: احدهما لا، بل التعريف بالاسم يعرف من  
 وجهين: ماضٍ وقاصر. الحالف بمرقاس وجهه ماضٍ، وحاشته الى اخره عن قوله: احد،  
 فمن حيث انه معمر فبان فلا يخرج، فمن حيث انه مكبر لا يخرج، فلا يخرج بالثبات  
 والاحتمال. وهو سائر الفلاس الحاشية اين يقع العلم في عند خروج، فلا يقع اخلاقي بالثبات  
 ولا ماضٍ ان

(١) هكذا هي في : إثنان نهر الأول والصخرة : أقرب لبحر ، وفي ب . والصخرة بالعدى نمو

(٦) ما يلي: المصدر: من الأدب العربي القديم .

فإن قيل : ما ذكرتم يشكل [أي لو] قال : كل امرأة تزوجها ما دامت عمة حية ، أو قال : حتى تموت ، فهي طالق . فنزوح عمة لا تطلق ، وقد صارت عمة معرفة بالاسم ، فينبغي أن يدخل تحت اسم الشكوة وهو قوله : كل امرأة ، حتى تطلق ، إذا تزوجها ، ومع هذا لا يفتن [أي] . قلنا : عامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن تأويل المسألة أن عمة كانت مشاراً إليها ، بأن قال : ما دامت عمة هذه حية ، فأما إذا لم تكن مشاراً إليها مطلقاً ويدخل تحت اسم الشكوة . اجواب القائل : أن الاسم والنسب وضع التعريف الحادث لا التعريف الخاص ، بل لتعريف الخاص الإضافة كما في الشهادة ، فرب إذا قدمت على غائب أو ميت يشترط الاسم والنسب ، وإذا قدمت على حاضر تشترط الإشارة . إذ ثبت هذا فقول : الخالف من حاضر ، فيشترط لتعريفه الإشارة ، أو لإضافة بالكتابة ولم يوجد ، فلم يصح معرفة بل ، في حكمه . فبدخل تحت اسم الشكوة ، وفي مسألة الطلاق الاسم والنسب إلى الغائب لا إلى الحاضر ، يحصل بهما التعريف ، ويلغو للصفة ، حتى لو كان في الحاضر بأن كانت فلانة حاضرة لا يحصل بهما التعريف ، ولا تنغو للصفة ، فيعتق المصنف بالتزويج ، شككنا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى .

٥٤٣١- ولو قال لسماء : المرأة التي تدخل منك الدار طالق ، فدخلت امرأة من سماء الدار طلقته ، ولا تطلق واحدة من قبل الذمحول . ولو قال : أصراً أنه علة نسي فدخل الدار طالق ، طلق فلانة للحال ، ولا يتعلق طلاقها بدخول الدار ؛ لأن في المسألة الأولى المسماة غير معرفة [فيشعر المصنف بالصفة المذكورة] وصارت بمعنى الشرط كونه قال : إن دخلت امرأة من سماء الدار : فهي طالق . وفي المسألة الثانية المسماة معرفة [أي بالنسب] ، يلغى ذكر الصفة فيها [أو التحق بالعدم] كأنه قال : فلانة طالق [أي] . وعلى قياس مسألة عمرة : ينبغي أن يقال على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى : إنما تطلق فلانة للحال ، إذا كانت فلانة مشاراً إليها ؛ لأن التعريف لا يحصل بالاسم من كل وجه ، فلا يلغو ذكر الصفة فيها ، وعلى ما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : يجب أن يقال : لو كانت فلانة حاضرة لا تطلق فلانة الحال . لأنها إذا كانت حاضرة فتمتعها بالإشارة ، فلا يصير معرفة بالاسم ، ولا تنغو ذكر الصفة فيها . أو

(١) هكذا هم نسخ التي عندنا ، وكان في الأصل : بأن .

(٢) ما بين المعطوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظروم وف .

(٣) ما بين المعطوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظروم وف .

١٤١ ثبت من جواب .

قال : ولأنه ثبت فعلان طلق إن دخلت الذرة ، ثم نعتش حتى يدخل ، بخلاف ما لو قال : فلعانة التي تدخل الذرة طالق ، والفرق أن قوله : إن دخلت صريح في الشرط ، ومن حكم الشرط أن المعلق به لا يبرأ إلا عند وجوده ، وفي حق هذا المعنى المعروف والمكتر سواء ، أما النسبة أو الصفه ليس بصريح في الشرط ، ولكن معتر النسبة والصفه شرطاً ، إذ يصح ذكرهما وإحداً يصح ذكرهما في النكوة دون المعرفة .

٥٤٣٦ - إذا قال : لواء التي أتزوجها طالق ، فتزوج امرأة تطلق . ثم قال : هذه المرأة التي أتزوجها طالق ، فتزوجها لا تطلق ؛ لأن في المسألة الأولى المسماة غير معرفة أصلاً ، فتعلق بحكم بالصفه المذكورة وصارت شرطاً ، فإنه قال : إن تزوجت امرأة . وفي المسألة الثانية المسماة معرفة بالاشارة ، فثبتت الصفه المذكورة والصفة بالعدم . كأنه قال : هذه طالق ، ومن قال لأجبة : هذه طالق ، ثم تزوجها لا تطلق .

٥٤٣٧ - وإذا قال : إن دخلت الدار ، فكل امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، وله امرأة ، فدخل الدار ، وطلق امرأته ، ثم تزوجها صلت ، لأن المعنى بالشرط كالمرس عند الشرع ، فيجوز فاعداً عند دخول الدار : كل امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، وله امرأة فطلقها ، ثم تزوجها تطلق .

٥٤٣٨ - ولو قال : إن دخلت الدار ، فكل امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، فدخل الدار وطلقها زوجها ، ثم تزوجها تطلق أو لا ؟ وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً : لا تطلق . وروى عنه أيضاً : إذا قال [لأمرأته] : إن طلقك ، فكل امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، فطلقها ، ثم تزوجها لا تطلق ، وعليه فقال : لأن المسألة إنما وقعت بعمل جنبها بالكلام على غيرها .

٥٤٣٩ - وروى عنه أيضاً : إذا قال : [إن طلقك فلعانة] ، فكل امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، فهذا على غيرها . وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنها صارت معرفة بالاشارة بالكناية ، وذكر الاسم ، فلا يداخل تحت اسم النكوة كما لو قال [لأمرأته] : كل امرأة أتزوجها ما كنت حية ، فهي طالق ، وطلق امرأته ، ثم تزوجها لا تطلق ؛ لأنها صارت معرفة بالإضافة بالكناية ، فلم تدخل تحت اسم النكوة .

وجه ما ذكر أنها تطلق : أن قوله [لأمرأته] : إن دخلت الدار ، فكل امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، فبين معنى : إن كنت حية ، واحدة صريحة ؛ لأن قوله : إن دخلت الدار شرطاً ، وجزاؤه قوله : فكل امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، وقوله : كل امرأة أتزوجها ، فهي طالق ، بين تام ، نعلم



معرفاً في الشرط بإعادة الازواج إلى نفسه، فلا تدخل تحت اسم الكربة، وهو قوله : أحد، وعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل.

٥٤٣٩- قال محمد بن رحمه الله تعالى في إجماع إدا قاب المرأة زوجها إنك تزوجت، عني، مدار الرجل : كل المرأة التي طلق ثلاثاً، طلقت المصاهرة، وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنها لا تطلق، إلا إذا عرس الزوج من هذه البعدين تضييقاً لنفسها، واستكسباً قلبها من كبر وحسن، وذلك بما يحصل إذا أراد الزوج إيفاع الطلاق على امرأة أخرى، وإن يقول : يحتمل أن يكون عرس الزوج ما قلتم، ويحتمل أن يكون عرسه منه بقلتها بإيفاع الطلاق عليها، لا تب بالمت في الخصومة والمشاورة، فاحتمل كالأول، فأراد أن يطلقها مع غيرها، فإيفاعها، فتساقطت الدلائل بأن يب العبد لمعبروم اللفظ، وحكي عن بعض المشايخين من مشايخنا رحمه الله تعالى : أنه ينبغي أن يحكم اختال في هذا، فإن كان قد جرى بينهما قبل ذلك خصومه ومشاجرة تدل على أن ذلك أغضب، أو أن الزوج قال ذات علي ميسر الغضب، جمع الصلح عليه، وإن لم يجر به، فما قبل ذلك خصومه ومشاجرة تدل على أن ذلك أغضب الزوج أ، لا يقع الطلاق عليها، قال شمس الأنعة السرخسي رحمه الله تعالى، وهذا القول حسن محدد.

٥٤٤٠- وكذلك إذا قالت : إنك تريد أن تزوج عني، فقال الزوج : كل امرأة تزوجها، فهي طالق، فطلق المصاهرة، ثم تزوجها تصالحوا، ولو قيل للرجل : أنت امرأة غير هذه المرأة؟ قال : كل امرأة أو فهي طالق، لا تطلق هذه، فكذلك عني فتأوى أي تزوجت رحمه الله تعالى.

٥٤٤١- روى بين هذين ما إذا قاب المرأة زوجها، إنك تزوجت على امرأة، فطلق كل امرأة أو هي، فهي طالق، حيث تطلق كذا صيغة، وتعرف أنه في كلام الزوج في المسائل، عني سوان المسائل، فإذا تدخل تحت كلام الزوج ما يحرم، يكون فاحلاً في سوان المسائل، والمذكور في المرأة : إنك تزوجت على امرأة، واسم المرأة يقتضيها كما يتدلى غيرها، فحذف أن تدخل هي تحت قوله الزوج : أنت المذكور عني المسألة الأخرى في سوان المسائل غير هذه المرأة [أو قوله : غير هذه المرأة]، لا يحتمل هذه المرأة، فلا تدخل تحت قوله الزوج.

٥٤٤٢- قال الإمام : كل امرأة تزوجها، سمعت، وهي طالق، فقص هذه المرأة، ثم تزوجها، لا يطلاق وإن نواها بعد الطلاق - والله سبحانه وتعالى أعلم -.

(١) ما بين الضم من حفظ من الأصل : كذا من ط وم و.

(٢) ما بين الضم من حفظ من الأصل : وكذا من ط وم و.



## الفصل الثامن عشر في الطلاق الذي يقع بقوله: أول امرأة أتزوجها وبقوله: آخر امرأة أتزوجها

٥٤٤٢ - قال محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب: إذا قال الرجل: أول امرأة

أتزوجها، فهي طالق، فتزوج امرأتين في عقد، وواحدة في عقد، ثم تطلق واحدة منهما، لأنه أوقع الطلاق على أول امرأة أتزوجها، والأول اسم لغير سابق، وفي امرأتين إن وجد السابق لم يوجد القربة، وفي الواحدة إن وجد القربة لم يوجد السابق، فإن كان قال: [معاً] هذا: وأخر امرأة أتزوجها فهي طالق، لا تطلق الثانية ما لم يميت الزوج، فإذا مات وقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مستنداً إلى وقت الزوج، وعندهما مقتصر.

٥٤٤٣ - ولو قال: آخر امرأة أتزوجها، فهي طالق، فتزوج امرأة ثم يتزوج قبلها ولا بعدها حتى مات، لم تطلق؛ لأنها موصوفة بالأولية، فلا تنصف بالآخرة لتنفى بينها.

٥٤٤٤ - ولو قال: (١) أول امرأة أتزوجها، فهي طالق، فتزوج امرأتين إحداهما معتدة الغير، وقع الطلاق على التي صح نكاحها، وكذلك لو تزوج امرأة نكاحاً فاسداً، ثم تزوج بعدها أخرى نكاحاً صحيحاً، يقع الطلاق على الأخيرة، وهما باء على أن ذكر التزوج في المستقبل ينصرف إلى النكاح الصحيح دون الفاسد، فكأنه قال: أول امرأة أتزوجها نكاحاً صحيحاً [فهي طالق، والتي صح نكاحها أول امرأة أتزوجها نكاحاً صحيحاً] (٢).

٥٤٤٥ - قال في الإجماع: إذا قال الرجل: آخر امرأة أتزوجها فهي طالق، فتزوج امرأة، ثم تزوج زينب، ثم طلق امرأة قبل الدخول بها، ثم تزوج امرأة ثانية، ثم مات الخالق طالقت زينب ولا تطلق امرأة؛ لأن الخالق جعل الأخيرة صفة للمعنى، وزينب هي الموصوفة بذلك لا امرأة؛ لأن امرأة موصوفة بكونها أولى في النكاح الأول، وكل ذات تنصفت بالأولية في نكاح، لا تنصف بالآخرة في نكاح آخر؛ لأن الذات لا يختلف باختلاف

(١) ما بين المعرفين سابق من الأصل وأثناء من طه و ف

(٢) هكذا في نسخ التي في أيدي، وكان في الأصل: بعدها.

(٣) وفي م - ونو قال: امرأة أتزوجها، فهي طالق، فتزوج امرأة طالقت، تزوج بعدها أخرى، أو لم يتزوج، ولو قال: امرأة أتزوجها.

(٤) ما بين المعرفين - فقط من الأصل وأثناء من طه و ف

النكاح<sup>(١)</sup> ولذات الواحد من المشاهد لا يجوز أن يتصف بالأولية والأخيرة.

٥٤٤٧- ولو نظر إلى عشر سورة وقال: آخر امرأة أتزوجها منك طلاق، فتزوج واحدة ميسر، ثم تزوج أخرى، ثم طلق الأولى، ثم تزوجها ثم مات، فإطلاق واقع على التي تزوجها مرة دون التي تزوجها مرتين. وهذه المسألة والمسألة الأولى سواء فعلاً إذا مات المزوج بعده، تزوج الثانية، وإثابته قد فيه، إذا لم يمت الزوج حتى تزوج العاشرة [بأن تزوج مثلاً أولاً وفراًهن، ثم تزوج أربعاً أخرى وفارقهن، ثم تزوج التاسعة، ثم تزوج العشرة<sup>(٢)</sup>، فإن العاشرة تطلق كما تزوجها، مات المزوج أو لم يمت وفي المسألة الأولى لم تزوج عشر سورة على التمايز، والعاشرة لا تطلق ما لم يمت الزوج، ولترى أن في المسألة الأولى وقع الطلاق على آخر امرأة يزوجها من سائر العالم [وما تام الزوج حياً لا يتحقق بكونه امرأة آخر مرة يزوجها من سائر العالم<sup>(٣)</sup> وفي المسألة الثانية أوقع الطلاق على آخر امرأة يتزوجها من العشرة، وكما تزوج العشرة فعلاً، ينفك تكونها آخر امرأة تزوجها من العشرة<sup>(٤)</sup> لأنه لا يجعل ثبوت هذه الصفة للأخرى ميسر، بالانقسام الأولى والأولية والثانية والثالثة وغيرهما بالوسطى، فتعين العاشرة لأخيرة مات الزوج أو لم يمت.

قال في الخشب: لا نرى أنه لو نظر إلى امرأتين وقال: آخر امرأة أتزوجها منك، فهي طالق، فتزوج [أحدهما، ثم تزوج الأخرى، ملئت الثانية من تزوجها، وإن لم يمت الزوج، وهو ثابت إلى ما قلنا، ونرى قال: آخر امرأة أتزوجها طلاق، فتزوج امرأة<sup>(٥)</sup> وظلها، ثم تزوجها ثانياً، ثم مات لم تطلق، وهو إساءة إلى ما قلنا: إن المرأة إذا انصفت بالأولية لم ينكح، لا بتصور انصافها بالأخيرة في نكاح آخر.

٥٤٤٨- ولو قال: آخر تزوج تزوجها فالتى أتزوج طالق، فتزوج امرأة وطلقتها، ثم تزوج أخرى، ثم تزوج التي طلقتها ثانياً، ومات لتزوج طالقتها، فالتى تزوجها مرة، لا التي تزوجها مرة<sup>(٦)</sup>، لأنه حمل لأخيرة هناك للزوج. وآخر تزوج بأشهر نكاح التي تزوجها مرتين. أكثر ما في الساب أنه تزوجها أولاً، إلا أن النكاح الثاني غير الأول حقيقة، فحار أن

(١) ما بين العشرتين سابط من الأصل ونبت من مذهب

(٢) أنت من الشيخ في الزمان

(٣) ما بين العشرتين سابط من الأصل ونبت من مذهب

(٤) أنت من آخر مذهب

(٥) أنت من شيخ

بتنصف بكونه آخر بخلاف ما تقدم؛ لأن هناك جعل الأخيرة صفة للمرأة، وغير هذه المرأة. فقد انصفت بالأولية، فلا يتصور انصافها بالأخيرة.

٥٤٤٩- وكذلك لو نظر إلى عشر نسوة وقال: آخر تزوج أنزوجه مكن، فالتى أنزوج طالق، فتزوج واحدة وطلقها، ثم تزوج أخرى، ثم تزوج لثى مشقة، ثم مات الزوج طلقت التى تزوجها مرتين لما قلنا. ولو تزوج العاشرة ثم نكح العاشرة حتى يموت الزوج.

فريق بين هذا وبين ما إذا قال: آخر امرأة أنزوجه مكن طالق، حيث تطلق العاشرة، كمال تزوجها، وإن لم يتزوج. والفرد، أن فى هذه المسألة جعل لأخيرة صفة للتزوج، وقبل موت الزوج لم تثبت هذه الصفة للعاشرة، فإنه إذا تزوج واحدة أخرى من العشرة، ثم مات الزوج كان تزوجها آخرًا، وفيما تقدم جعل الأخيرة صفة للمرأة، وقبل موت الزوج ثبت صفة الأخيرة للعاشرة.

٥٤٥٠ قال فى الكتاب: ألا ترى أنه لو نظر إلى امرأتين وقال: آخر تزوج أنزوجه مكن، فالتى أنزوج طالق، فتزوج واحدة ثم الثانية، لا تطلق الثانية ما تم بيت الزوج، وبطله لو قال: آخر امرأة أنزوجه مكن طالق، فتزوج إحداهما ثم تزوج الأخرى، طلقت الأخرى، فوقع لفرق بين ما إذا جعل الأخيرة صفة للمرأة، وبين ما إذا جعل الأخيرة صفة للزوج، فكذا فيما تقدم - والله سبحانه وبه أعلى أعلم -.

## الفصل التاسع عشر في الشهادة في الطلاق والدعوى والخصومة في ذلك

٥٤٥١- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق إحدى امرأتيه فلا يلزم بهم نكاحاً، فلتقياس أن لا تعلل شهادتهما، وفي الاستحسان: تعلل وبحر الزوج غير البيان، وإن أخذ علمه من جميعه لله تعالى، وحاصل المسألة راجع إلى أن الدعوى هنا هو شرط نسب الشهادة على الطلاق؟ فعلى جواب تقياس بشرط، والدعوى من الحصول لا ينحرف. وعنى جواب الاستحسان الدعوى ليس بشرط؛ لأنها قدمت على حرمة الفرج، وحرمة الفرج حرمة تعالى تدل على الحرمة وإناحتها وبذلها، والشهادة على حرمة الله تعالى تغلب بدون الدعوى، كالشهادة على الزنا، وإن لم تكن الدعوى شرطاً لنفسها الشهادة على الزنا، كذلك لم تكن الدعوى شرطاً لنفس الشهادة على الطلاق، استحصاناً، لم تكن جهالة المطالبة مانعة لتقبل الشهادة، لأنه ليس في جهالة المطالبة إلا عدم الدعوى، والدعوى ليس بشرط على جواب الاستحسان.

٥٤٥٢- وإذا شهد الشهود على رجل أنه طلق امرأته فلا بد، فتثبت المرأة ما طعن في، وقال الزوج ليس امرأتي فلا بد، وشهد الشهود على أن اسمها فلا بد، والطلاق [ثبت] فإنه يعني تفقاضي أن يفرق بينهما بناء على ما قلنا. إن الشهادة على الطلاق تنبئ من غير الدعوى استحساناً، لإثبات قبلة الشهادة وقد ثبت أنه لم يأت بالاسم الذي سماها به، ووقع الطلاق عليها، وكذلك هذا في علق الأمة إذا شهد المشهود أنه أمثل فلا بد، وشهد اليهود أو اسم على كونه ولاية، وقاله ولا بد، لم يثبت، فإن الثاني يعضد بالحق.

٥٤٥٣- وإذا شهد على رجل أنه طلق، وشهد آخر على طليقة بين، أو على امرأة تطليقات، لم تكن هذه الشهادة عند أي حنفية، حصة الله تعالى، وعنه أي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. تقلل الشهادة على طليقة واحدة، وهو نظير ما لو شهد أحد

(١) هكذا في - و - ، وكان في الأصل لم يثبت.

(٢) ما بين قوسين سقط من الأصل وأيضاً في - و - .

(٣) انتهى في -

(٤) هكذا في - ، وكان في الأصل - و - .

الشاهدين بالالف، والأعر شهد بالعين، والمدعو وأمي الأئمة، لا تقبل الشهادة عند أي حنيفة وجماعة تعالي أصلاً عني ما يأتي منه في كتاب الشهادات - إن شاء الله تعالى - .

[illegible]

٥٤٥٥ - وكذلك إذا شهد أحدهما بالتحية والآخر بالبرية، أو شهد أحدهما بالنية،  
وشهد الآخر بالمال، فشهدا بسيماة واحدة، وكذا لو شهد أحدهما أنه قتل لأمراً أنه إن دعي  
فلازمه وبالله إيمان فشهدا طالقاً، وسشهد الآخر أنه حال، إن دعي عليه الدار، فيصطحق  
فتمتازت بسيماة واحدة.

٥٤٦- ولكن شهد أحدهما أنه قال: لا أدري، ابن حنبل في حديث طائفة ورواه معمر، وشهد الآخر أنه قال: إنا بنو دحان، المأواه كانت طلاقاً، فإنه يقضي الشبهة على طلابها... ولا يخفى على خلافي خلافه، لأدبنا اتفاقاً على أن شرط المختار واحد وهو دعوىها الإدارية إلا أن أحدهما شهد أنه عرف به، والشرط خلافهما، ولعلنا في الأخرى، بلغة الجمع، وقد لا يمنع قبول الشهادة عن التحيز، بأن شهد أحدهما أنه حلف بيمين، وسعد الآخر أنه حلف بيمين وعمرة، فإنه تقبل شهادةهما على مطلق ريب، فكذلك في التفسير، محلل السكينة الأولى؛ لأن ذلك يختلف في شرط المختار، وليس على كل واحد منهما لأنه واحد.

٤٤٥٧- وادّلا: إذ اشهد أحدكم ما أنه قال: فلا تظنّ لا، بل فلا تـ، وشهد الآخر أنه قال: فلا تـ، فالتقى سعي الأخرى لا خبر، فقبل شهدا به على حلق فلا تـ لا ينافيهما، على فلا تـ: نطقا، معنى: وإن اختلفا في مقدار الشرط الذي علقوه الفلاني، وفي التعليل، وإذ ما في مقدار الأفعال، أو في صفته، أو في نسبة أهلها وحدها، فذلك كله اختلاف في الشهادة، فيسمع قول الشاهد.

٥٩٥٨ وإذا شهد الرجل على مطلق أنه إن كانت الأم تدعى الطلاق لا تقبل  
تهادته وإن كان قد تجدد نفي شهادته لأن المأم في مطلق لنفسها متفحة ومصدرة فتعتبر  
الشهادة في ذلك عارية وعلى الزوج جحدته وهذا بخلاف ما إذا شهد على حلاله من أمه

حيث لا تنفي شهادته إذا ادعت الأم ذلك أو حدثت ، لأن الأم هي طلاقاً ضرورياً " منتهى من كل وجه " ، وإلا لزم صير ، فإنه يحصل لها الأثر ، فاعتبرت الشهادة واقعة للأم وإن جحدت .

٥٤٥٩ - وإن شهد على خلاف أخيه ، فثبت الشبهة أدعت الأخت ذلك أم حدثت : لأنه إن اعتبر هذه التصادم قلة للأخت أو عليها ، وكل ذلك مفضولة .

٥٤٦٠ - وإذا شهد أحد الشاهدين على بطنية يانث ، وشهد الآخر على غلظية رجعية ، فثبت شهادتهما على بطنية رجعية ، لأنهما اتفقا على أصل الطلاق ، وتفرقا أحدهما بزيادة سده . وإذا شهد أحدهما بطنية ، والآخر نصف بطنية ، لا تنقل شهادتهما عند من حجة الله تعالى ، كما لو شهد أحدهما بطنية ، والآخر بطنيتين ، ردد ، لأن النصف من الواحد كالمجموع من الاثنين .

٥٤٦١ - وإذا احتجعا في الإنشاء والإقرار ، بأن شهد أحدهما بالإنشاء ، وشهد الآخر بالإقرار ، أو احتجعا في الزمان وفي المكان ، بأن شهد أحدهما أنه طلقها يوم الجمعة وشهد الآخر أنه طلقها يوم السبت ، أو شهد أحدهما أنه طلقها في بلدة كذا ، وشهد الآخر أنه طلقها في بلدة كذا ، فنقل شهادتهما ، ولو شهد أحدهما أنه طلقها يوم " النحر " وشهد الآخر أنه طلق في ذلك اليوم بالكوفة ، لا تنقل شهادتهما ، لا خلاص المكان ، بل لأن القاضي يشك كذب أحدهما ، ولو كانا شهداء على يومين متفرقين بينهما في الأيام " ، مثلاً ما بصير أراكب من كوفة إلى مكة ، حارث شهدتهما ، لأنهم متفرقان وكذب أحدهما " في هذه الصيغة ، فلم يبين إلا اختلاف المكان ، وبما خلاص المكان لا يخلط المشبهة وهو الطلاق .

ثم في الوجه الأول لو كان أحد المتفرقين شهوداً أولاً ، وقصص القاضي شهادتهما ، ثم شهد الفريق الآخر ، فالقاضي لا يقضي شهادة متفرقين الشهي ، ولا يعقل القضاء بشهادة الفريقين " أولاً ، لأن في هذا الوجه تعدد القضاء ، فخاص من حيث الظاهر ، وقع الشك في مطلاته ، وشهادة الفريقين الشهي إن كانوا صدقه بطل ، وإذا كانوا كذبه لا يبطل ، فلا يضيئ القضاء ، بل شك في الوجه الأول ، وقع الشك في جواز القضاء ، وبطريقه هذه المسألة ما لو كان الأمرين له .

(١) من المتفق على ساقط الأمر والشهادة في طلاقه .

(٢) ثبت من ي

(٣) وم من من الأم

(٤) ليس من من من

أينكما أكلت هذا المربع، فهي طالق، فجمعت كل امرأتين عني أم هي التي أكلت، لأنفس سعادتهما؛ لأن القاضي يثبت بكلمته إحدى البيتين؛ لأن الشاهد أكل كل المربع، واستحال أن يكون كل واحدة منهما أكلت "كل المربع"، وإن شاءت، إحدى البيتين قبل الأخرى ونفسى القاضي بها، ثم جازب الأخرى فافترض لا يثبت بينهما، وطريقه ما قلناه.

٥٤٦٢ - وفي رواية هشام عن محمد بن حمزة بن محمد بن علي: في رجل ادّعت عليه امرأته أنه طلقها ثلاثاً وهو يجهل، ثم مات الزوج فصارت المرأة تطلب الميراث، قال: إن صدقته المرأة قبل أن يموت، وقالت: صدقت له نطقاً ورسماً، وإن لم ترجع إلى تصديقه، حتى مات لم تهرته.

٥٤٦٣ - مروت امرأة بين بني رجل، فقال الرجل: هي طالق، وسمع ذلك منه قوم، ثم أرادها معه بعد ذلك، فقال: هذه امرأتي، فشهد: عليه أنه طلقها إفعال الرجل: طلقها أمس وهي ليست بامرأة لي، وتزوجها اليوم، وقال فقروم: طلقها أمس، ولا يدرى أكنيت امرأته، أم لا. لا تخلق حتى يشهد، عليه أنه طلقها "وهي امرأته".

٥٤٦٤ - ابن سماعه عن نواته: عن محمد بن حمزة بن محمد بن علي: في رجل شهد عليه شاهد أنه طلق امرأته واحدة بالائنة، وشهد آخر عليه أنه طلقها ثلاثاً، فهي واحدة يموت الرجل، ٥٤٦٥ - وفي المتن: عن محمد بن حمزة بن محمد بن علي: في رجل قال: امرأته طالق ثلاثاً، إن كان دخل المدر اليوم، فشهد شاهدان أنه دعي قال: فامرأته حاتية، وإن قال الزوج: عبدتي حرة، إن كانت رأيي دخلت النار - معناه: إن كان الشاهدان رأيي لا يحكم بعقوبتي بعد بقولهم، حتى تشهد شاهدان غير الأولين أن الأولين رأيه قد دخل - وكذلك لو كان الزوج قال: عبدتي حرة، لم يكونا شهداء على بيور، لا يحكم بعقوبته؛ لأنه يمكن للفدي حلف أن يكون قد شاهدتين - لم يبرأني فدخلت، وقد شهدا بيور.

٥٤٦٦ - بشر عن أبي يوسف بن حمزة بن محمد بن علي: شاهدان شهدا على رجل أنه طلق امرأته، وشهد آخران في ذلك وأنه قال: إن دخلت النار، وشجنت النار، واحد والكلام واحد، فإن أحدهما بينة الثالث، ولو لم تنع المرأة ذلك فزقت بينهما؛ لأبهما شهدا بالتحريم.

٥٤٦٧ - داود بن رشيد عن محمد بن حمزة بن محمد بن علي: شهد شاهدان على رجل أنه طلقها واحدة قبل أن يدخل بها، وشهد آخر أنه طلقها ثلاثاً ولا يدرى أيها أولاً، قال: أبطلها ثلاثاً.





إن قلت لك أنت طالق، فعبدى حر، فشهد عليه شاهد أنه قال لها يوم الجمعة غدوة: أنت طالق، وشهد عليه شاهد آخر أنه قال لها يوم الجمعة عشية: أنت طالق، فبطلت شهادتهما، وعنه أيضاً في صورة أخرى إذا قال لامرأته: إن كلمت فلاناً، فأنت طالق، فشهد أحد الشاهدين أنه كلمه غدوة، وشهد الآخر أنه كلمه عشية طلقاً امرأته، وعنه في فصل العتق بخلاف هذا، فإنه قال: فيمن قال لعبيده: إن كلمت فلاناً، فأنت حر، فشهد شاهد أنه كلمه اليوم، وشهد الآخر أنه كلمه أمس لا تقبل الشهادة.

٥٤٧٣ - وعنه أيضاً: إذا قال لامرأته: إن ذكرت طلاقك، إن سميت طلاقك، إن تكلمت به، فعبدى حر، فشهد أحدهما أنه طلقها اليوم، وشهد الآخر أنه طلقها أمس، يقع الطلاق، ولا يقع العتق.

٥٤٧٤ - وعنه أيضاً: إذا قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق، فشهد أحد الشاهدين أنه دخلها غدوة، وشهد الآخر أنه دخلها عشية سم تثبت.

٥٤٧٥ - وعنه أيضاً، لو حمل امرأته بيدها شهراً، فشهد شاهد أنها انحارت نفسها يوم الخميس، وشهد آخر أنها اختارت نفسها يوم الجمعة، لا تقبل شهادتهما.

٥٤٧٦ - وفي بوابه هشام: قال: سمعت محمداً، رحمه الله تعالى يقول: في رجل نكح أمة أصغت، فشهد عليه شاهد أنه طلقها تسعين وهي أمة، وشهد عليه آخر أنه طلقها بعد ما اعتدت ثلاثاً، فهما تطلبان بلك الرجعة. قال هشام: وسمعت يقول في شاهد شهد: إن فلاناً طلق امرأته ثلاثاً البتة، وشهد آخر أن فلاناً طلقها تسعين البتة، قال: هي محطقتان بملك الرجعة.

٥٤٧٧ - وذكر ابن سحابة في نواتره عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى: إذا شهد شاهد أنه قال: إن دخلت هذه الدار، فأمرأتى طالق، فالشهادة باطلة، لأن الذي شهد بيده أو لسانه، شهد أنه إذا دخل هير الدار التي شهد عليها صاحبه أيقع الطلاق. ثم لا يقع الحث بعد ذلك بدخول الدار الأخرى التي شهد عليها صاحبه.

٥٤٧٨ - وفي كتاب الأقضية من الفتاوى: إذا شهد شاهدان على رجل أنه قال لامرأته: إن كلمت فلاناً، فأنت طالق ثلاثاً، والقاضي يأمر عن المرأة هل كلمت فلاناً أم لا.

(١) هناك في رواية أخرى: وكذا في أم: وشهد آخر أنه قال: إن دخلت هذه الدار، وهذه الدار التي شهد عليها صاحبه أنه يقع الحث، ثم لا يقع الحث بعد ذلك بدخول الدار الأخرى التي شهد عليها صاحبه.

ذلك التبيين؟ فإن قالت: نعم، سمع من الشاهدين شهادتهما، وإن قالت: لا، لا يسمع شهادتهما. وإن قالت: لا أدري، وهناك شهود [يشهدون مكلأها]<sup>(١)</sup>، سمع القاضي بشهادتهما، فإذا شهد الشاهدان على البين، وشهد آخران على الكلام بعد ذلك فرق بينهما. فإن كان حلف في ذلك بطلاق كل امرأة، وله امرأة أخرى غائبة، وحضرت بعد ما نفذ الحكم، فوأن القاضي يطلقها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ولا يطلقها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يجيء الشهود الشهادة على البين، والشهادة على الكلام.

٥٤٧٩ وإذا شهد شاهداً عند المرأة بطلاقها، فهذا على وجهين: إن كان الزوج غائبا وسمعها أن تزوج، وإن كان الزوج حاضرا، فالحاجة للطلاق لا سمعها أن تزوج، ولكن لا يسميها أن تزوج من نفسها، لأن في الوجه الأول لا يحكمها السؤال من الزوج، فيحصل على أن مقر. وفي الوجه الثاني السؤال ممكن، فإذا احتجج إلى [القضاء بالفرقة]<sup>(٢)</sup>، والقضاء بالفرقة إنما يكون من انقاضي بحضرة الخصمين.

٥٤٨٠ وفي فتاوى النسفي: إذا شهد الشهود على رجل أن امرأته هذه محرمة عليه بثلاث تطبيقات، أو قالوا: حرم عليه بثلاث تطبيقات، ولم يقولوا: طلقها ثلاثا. قال: في الشهادة قصور، ولا بد من إضافة الطلاق إليه. وقيل: لا قصور في الشهادة، ولا حاجة إلى إضافة الطلاق إليه، وهو الأصوب.

٥٤٨١ وفيه أيضا: إذا شهد شاهداً على رجل أنه حلف بالطلاق أن لا يفعل كذا، وقد فعل رجلا في يمينه، فقيل: يبطل: لأن تعقيب الشهادة بعد لفظ التمين: لأن الشاهد قد بطلت أخت في يمين ولا حنث فيها.

٥٤٨٢ وفيه أيضا: إذا شهد الشهود أن هذه المرأة حرام على زوجها هذا، لا تعقب شهادتهم، لأن آخرمة أنواع: حرمة بالإيلاء، وحرمة بالظهار، وحرمة بالطلاق، وأحكامها مختلفة، فلا بد من البيان. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) هكذا في ب و ف ر م، وكان في الأصل: يسمعون كلامها.

(٢) هكذا في ف و م. وكان في ب: في الوجه الثاني السؤال ممكن، فإذا احتج... إلخ.

### الفصل العشرون في طلاق المريض

٥٤٨٣- إذا طلق الرجل المريض امرأته طلاقاً رجبياً، ورثت ما دامت هي النعدة، ولو طلقها طلاقاً بائناً، أو ثلاثاً، ثم ماتت وهي في النعدة، فكذلك عندنا ترث، ولو انعقدت عدتها، ثم ماتت لم ترث.

والحاصل أن الزوج بالطلاق في حياة المريض قصد إبطال حقيقتها، لأنه ما دامت الزوجية، والزوجية من الوجه الذي هو متعلق الإرث (حقها، فيرد عليه إبطاله، وذلك بإفشاء الزوجية من الوجه الذي هو متعلق الإرث) "ما دام يسكنه" (الإبقاء بائناً)، وما دامت النعدة باقية، فالإمكان ثابت، لأن الشريعة (أردت تأخير عمل الطلاق إلى وقت انقضاء النعدة في كثير من الأحكام، فكذلك في حق هذا الحكم، أما بعد انقضاء النعدة، فالإمكان غير ثابت، لأن الشريعة "لم ترد تأخير عمل الطلاق بعد انقضاء النعدة في حق حكم ما يجعل الطلاق عمله، وارفع التكبح من كل وجه، فلها لا ترث.

٥٤٨٤- وهذا إذا طلقها من غير سؤاها، فأما إن طلقها بسؤاها، فلا ميراث لها، وكذلك إذا وقعت الفقرة لعن من قبلها، فلا ميراث لها، لأنها إنما أبقينا لنكاح في حق الإرث مع وجود الفاطح ديانة لحياة، وقد رفعت بطلان حقها بسؤال الطلاق، وببشارة سب الفقرة، فعلى الفاعل عداها.

٥٤٨٥- وعن هذا قلنا: إن امرأة العذن إذا اختارت نفسها في مرض الزوج، فلا ميراث لها. وإذا ادعىها ابن المريض مكرهة لم ترث، لأن الفقرة غير مضافة إلى الزوج، وبقاء الإرث بعد الفقرة بسبب الضرر، وذلك عند إضافة الفعل إليه، فإذا لم يوجد لا يفيش الميراث. قال في الأصل: "إلا أن يكون الأب أمراً لابن بذلك، فينتقل فعل الابن إلى الأب في حق الفقرة كأنه باشر نفسه بفساد داراً.

٥٤٨٦- وفي فتاوى شمس الميث رحمه الله تعالى: "إذا قلت لمرأة تزوجها: طلقني، فطلقها ثلاثاً، ثم ماتت وهي في النعدة ورثت استحساناً، لأنها سألت الواحد، وهي طلقها

(١) ما بين المعرفين ساخط من الأصل وتبين من عدمه وف

(٢) هكذا في النسخ التي ترجع عندنا، وكل من الأصل: الإبقاء بائناً

(٣) ما بين المعرفين ساخط من الأصل وتبين من عدمه وف

بلايا، فقد طلقها بعير، فبها

وحد مرض الموت الذي يصير الزوج بالطلاق فيه قاراً، ولا يصح من المريض تبرعاً أن يكون صاحبه غير مني فيه أثناء المرض، فأما الذي يبرع ويذهب في حوائجه، فليس يبرع ولا قار إن كان يستكن مع ذلك وبهم. هكذا ذكره محمد رحمه الله، وهكذا ذكر القديري من مراحته، وفقاً لمراد أن يكون صاحبه مني، وبه أخذ بعض مشايخ باخ وبعض مشايخ حاوره، حتى إن على قول هؤلاء من أخذ روح المعلن لا يكون مريضاً مرض الموت

واحتجوا فيما بينهم في معنى قوله: فأما الذي يبرع، ويذهب في حوائجه، قال مشايخ بلع رحمهم الله تعالى: أراد به الذهاب إلى حوائجه في البيت من مثبته إلى الحلاء وأنثابه، فالأمر، وقال مشايخ رحمهم الله تعالى: أراد به الذهاب إلى حوائجه خارج البيت، حتى إن على قول مشايخنا: إذا أمكنه الذهاب إلى حوائجه في البيت، لكن لا يمكنه الذهاب إلى حوائجه خارج البيت، فهو مريض وهو الصحيح

[وهذا الذي ذكرناه في حق الرجل]، فأما المرأة لا تحتاج إلى الخروج من البيت من حوائجها، فلا يعتبر هذا عندنا في حقها، ولكن إذا كانت بحب لا يمكنها التصعود على السطح، فهي مريضة.

٥٤٨٧- وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل مسائل تعد على أن الشرط خوف الهلاك على طريق الغلبة، لا كونه صاحب فخر، فإنه قال: إذا أخرج الرجل لنفسه، أو للرجم فهو في حكم المريض، وكذا قال: إذا أخرج عن الصف، فهو في حكم المريض. ولو كان محصوراً، أو مجبوراً في حدة، أو قسراً، أو رافقاً في صف القتال، فهو في حكم الصحيح؛ لأن الهلاك غالب في الذي أخرج لنفسه، أو أخرج للبراز. وليس غلب في الحبوس، والغلبة في صف القتال. والمراة في حالة الطلاق في حكم المريضة، وإن أم نكح مناسحة فرش: لأن الغلبة في هذه الحالة غالب، ذكره القديري رحمه الله تعالى.

٥٤٨٨- وإذا نزل في مسبة، أو ركب مريضة، فهو في حكم الصحيح؛ لأن الهلاك في حقه ليس بالغالب. وإذا أخذ السبع بقمة، أو الكسرت سقنته، وبقي على لوح واحد، فهو في حكم المريض؛ لأن الهلاك في حقه غالب. وفي الجمع أيضاً ما يدل على أن

الشرط خبره انه لا "على طريق الغيبة، فبذات في المشور<sup>(١)</sup>، والمفعد، والمفلوج: ما دام يرداد ما به [فهو في حكم المريض، لأنه ما دام يرداد ما به] من إبله، فلا تغلب إلا أحده الموت فإن صارت قد نبت لا يزداد فبذات مشورة الصحيح، لأنه لا يخاف منه الهلاك غالباً وكذلك المفلوج على هذا، وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى، وبه كان يقضى النضر الكبير بره في الأئمة، والنضر الشهيد حسام الدين رحمهما الله تعالى. ومن قال من المشايخ: إذا أخرج للرجه، فهو في حكم المريض، وإذا أخرج لنفسه فهو في حكم الصحيح.

وفي التلوي: أن سلفاً عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى: أن المياري خلافة كطلاق الصحيح، وهذا خلاف ما ذكرنا في مسائل الأمل.

ثم في كل موضع صار في حكم المريض، فظننها. ومات. وهي في العدة ورثت بهذه الجهة، أو بجهة أخرى. هكذا ذكر في الجامع الصغير لأنه ما نبت له حكم مرض الموت صارت الموت الواقع عقيب سبب آخر مضافاً إليه كالموت الواقع عقب حرجين صالحين لحصول الذم، وإن كان على التناوب والبراءة.

٥٢٨٩ . ولهذا فإن في الأصل: المريض الذي هو صاحب فراش إذا طلق امرأته [في مرضه] ثلاثاً، ثم قيل أنها ثلث، ولو ملقها ثلاثاً. وهو مريض، وهذه يتوارثان، ثم صاروا يعدل يتوارثان نحو أن يكون أحدهما حبلاً معزاً، أو تكون المرأة ثالثة، فتسلم، لا تراث؛ لأن حكم الضرر لم يثبت بالطلاق إذا كان كالحكم لا يكون سبباً حبرته في ذمة الوقت، ولا شرط. فلا يثبت حكم الفرار بعد ذلك.

٥٤٩٠ . ولو ظننها ثلاثاً، وهو مريض، ثم قبلت ابن زوجها، ثم ماتت وهي في العدة، فله الميراث. ولو ارتدت في عدتها، ثم أسلمت فلا ميراث لها، والتميز أن بالارتداد حرجت من أن تكون أهلاً لاستحقاق الإرث، فبطل حنفياً في الإرث، فلا يعود بالإسلام. فأما في التخييل لم يخرج عن أهله التودد؛ لأن أثر التخييل في إثبات الحرمة، والحرمة لا تنفي الإرث، فلا تنافي بين النكاح في حق الإرث.

٥٤٩١ - وإذا علق الرخص خلافاً، أمر أنه بفعل نفسه، ففعل ذلك الفعل وهو مريض، فهو

(١) ما به، المضاف من ماقط من الأصل ونساء من هذا.

(٢) نعلم هو الصحيح، ولكن في جميع السبع التي عرفت عليها أسلم.

(٣) أن من ت وأب.

(٤) هكذا في م.

ج ٥-كتاب الطلاق - ١٦٦ - لفصل لعشرون . في طلاق المريض

قارء . سواء كان المتعلق في حالة الصحة والشرط في حالة المرض ، أو كان التعليق والشرط في حالة المرض . أما إذا كان في حالة المرض فطاهر . وأما إن كان الشرط في حالة المرض فلاه كذا بشرط مع علمه بوقوع الطلاق عنده لا محالة ، ويطلق ، حنفيا في الإرث ، سار كانه أرفع الطلاق في حالة المرض . ويستوى أن يكون فعلا للزوج منه بتدحول انفار ، أو لا بد منه كالصلاة والكلام مع الأبوين وما تشبههما ، لأن الفعل الذي لا بد للزوج منه إن لم يكن حناية في حقه ، فهو حناية في حقها من حيث إنه يقربها ويطلق حقها ، وحظها معصوم محترم في حق الزوج ، فيحصل اضطراب الزوج عدم في حقها كتناول مال الغير عبد الضرورة .

٥٤٩٢- وإن حصل التعليق بفعل أجنبي ، إن حصل التعليق ومباشرة الشرط في مرض الزوج ورثته ، وإن حصل التعليق في حالة الصحة لا تراث ، لأنه لم يوجد من الزوج حال تعلق حقها بماله ، لا مباشرة العلة ، ولا مباشرة الشرط .

٥٤٩٣- وكذلك الجواب إذا حصل التعليق بفعل مساوي نحو مجيء رأس الشهر ، وب تشبهه ، وإن حصل التعليق بقسمها ، إن كان فعلا لها منه بد ، فإنها لا تراث على كل حال ، لأن مباشرة الشرط منها بلا ضرورة دليل الرضا بوقوع الطلاق ، فتعد الطلاق في حقها ، كما لو طلقها بسؤالها . وإن كان فعلا لا بد لها منه ، فإن كان التعليق في حالة المرض أتراث بالإجماع لأن مباشرة العلة وجدت في حالة المرض ، بخبر رضاها ، ومباشرة الشرط منها لا تدل على رضا بحكم هذه العلة ، لأنها مضطرة في مباشرة هذا الشرط فثبتت بين يميني ، فاختارت . هو نهما . والعاقلة يكون مضطرا واختيار أدون الشرين لدفع أعلاهما ، فلا يثبت به الرضا بوقوع الطلاق .

٥٤٩٤- وإن كان التعليق في حالة الصحة والشرط في حالة المرض ، فإنها تراث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى .

٥٤٩٥- وقال محمد : لا تراث ، لأنه لم يوجد من الزوج مباشرة العلة في حالة المرض ، ولا مباشرة الشرط ، فلا يكون قارء ، كما لو حصل التعليق بفعل أجنبي .

ولهما أن الشرط وجد من الزوج في حالة المرض معنى . بيانه أنها محمولة من جهة الزوج على مباشرة هذا الشرط ، فإنها مسبب لتعلقه بيمين يميني . ثم تفعل هذا الفعل ، فيقع الطلاق عليها . وبين أن لا تفعل ، فيفسد بسبب الامتناع عن الفعل ، أما في الدنيا وإن كان استيفاء مال ، أو في الآخرة بأن كانت صلاة مفروضة . وكلام الأبوين فاليمين بين الشرين

يكون محمولا على غيبيل أنهما يدفع أحدهما بحكم طبيعة ولعاده، كالمثلي بين قتل نفسه وبين قتل غيره. يكون محمولا على قتل الغير لهذا، وفعل المحمّلون مضاعف إلى المحمّل، كما في الإثم له. وإذا أصيب فعل المرأة إلى الزوج، صار كأن الزوج غيبيل الطلاق في حالة الصحة بفعل نفسه، وجعل ذلك في مرضه، فإذا جعل طلاق المرأة إلى أخرى في الصحة، فظنتها في المرض، فإن كان التفويض على وجه لا يملك عمله نحو إن ملكه لم يثبت، وإن ملك عزاءه وورثته لأنه إن ملكه عمله لا يكون التفويض لازما (وما لا يكون لازما) من انصرف كان كبقائه. حكم الإنشاء، فكانه إنشاء التفويض في المرض، وإن لم يملك عمله، كذا المذهب في المرض، فلا يكون له دأبه حكم الإنشاء، فلم يوجب في مرض الموت مباشرة نفس الطلاق، ولا التفويض في حقيقة، ولا حكما، فلا يثبت حكم القرار.

٥٢٩٦- وفي المتن: إذا أمر رجلا في صحته أن يطلق امرأته فلائذ، فاطلق الوكيل إلى غير أحد، فطلق امرأة الأمر، وورث ذلك مرض الأمر، فلا ميراث لها إذا كان الأمر في حال لا يستطيع أن يخرج الوكيل، وإن قدر على إخراجها، فم يخرجه، فلها الميراث.

قلت: وإخراج الوكيل عن الوكالة إنما يصح إذا علم الوكيل بالإخراج. ولو لم يعلمها غائب، فإنما ثبت القدرة على الإخراج للأمر إذا كان بحال يخرجه، ويعينه بالإخراج.

٥٢٩٧- وإذا قال: إن لم أفعل نداء، فأنق طائفتي فلائذ، فم يفعل حتى مات وورثه، إن كان دخل بها لأن للعلاقة إذا وقع في آخر جزء من أجزاء حياته، لأن عدم الفعل عنده يشقق، وهو مريض في تلك الحالة، فهو خارق. وإن مات في ورثتها، لأن شرط وقوع الطلاق عدم الفعل من الزوج، فإنه لا شقاق موتها. فثبت بها إبقاء النكاح.

٥٢٩٨- ولو قال: إذا مرضت، فأنق طائفتي فلائذ، فم مرض، ثم مات، وورثته. لأن المعلق بالشرط كالمسئل عند وجوب الشرط، فكانه قال بعد مرضي أنق طائفتي فلائذ، وكان الفقيه نواظرا لرحمة الله تعالى يقول: ينبغي أن لا يثبت: لأن الطلاق إنما يقع بأمر المرض، وهو في تلك الحالة لا يكون صاحب هراس، والمرض الذي يوجب تعليق حبسها به هو المرض الذي يوجب جعله صاحب هراس.

٥٢٩٩- إذا ارتدت المرأة وهي مريضة، وماتت في العدة، فلو جهل ميراثها، ولو ارتدت وهي مصحبة لم يرثها الزوج. والفرق أن الردة منها متى كانت في حاله المرض.

فالفرقة جاءت من قبلها بعد ما تعلق حق الزوج بها، فصارت قاصدة إبطال حقه خاتمة من الميراث، فيرد عليها قصدها ما أمكن، فأما إذا كانت الردة منها في حالة انصحة، فالفرقة جاءت من قبلها، في حال لم يتعلق حق الزوج بها، فلا تصير خاتمة قاصدة إبطال حقه.

٥٥٠٠ - وإذا اراد الزوج ورثت ما طاعت في العدة وإن كان الزوج صحيحاً، لأن ردة الزوج توجب القتل، فيصير الزوج على شرف الهلاك، فيصير كالمريض بسبب الردة، والردة موجبة للفرقة، فحصدت الفرقة في حال المرض معني، فيصير الزوج بمباشرتها مارة، بخلاف ردة المرأة؛ لأنها لا توجب القتل، فلا تصير بمعنى المريضة.

إذا ألى منها وهو صحيح، ثم بانث بالإبلاء وهو مريض لم يرث؛ لأنه لم يباشر في مرض موته، لأنفس الطلاق، ولا شرطه، فلا يصير فاراً، ولو كان الإبلاء في المرض، ورثت مباشرة سبب الطلاق في المرض؛ لأن الإبلاء طلاق مؤجل؛ لأن الموت في العنى، كانه قال: إن قضى أربعة أشهر، ولم أفر بلاء، فأتى، فالتى.

٥٥٠١ - إذا قال لامرأته في مرضه: قد كنت طلقتك ثلاثاً في صحي<sup>(١)</sup>، أو قال: جاعمت أم امرأتى، أو بنت امرأتى، أو قال: كنت تزوجتها بغير شهود، أو كان بيننا رضاع قبل النكاح، أو قال: تزوجتها في العدة، وأبكرت المرأة ذلك بقتلته، ولها ميراث إن مات وهي في العدة.

٥٥٠٢ - أما إذا قال: طلقتك في صحي، فلأنه أقر بالطلاق في المرض، وأدعى الإنسان في حالة الصحة، ولم يصح في دعوى الإنسان صيانة لحضها في الميراث، بقى الإقرار بالطلاق في المرض.

٥٥٠٣ - وأما إذا قال: جاعمت أم امرأتى، أو بنت امرأتى، أما إذا قال: فعلت ذلك في المرض، فظاهر لأنه باشر سبب الفرقة في المرض، وأما إذا قال: فعلت في الصحة، فلأنه لم يصح في دعوى الإنسان؛ فلا ذكرنا، بقى الإقرار بمباشرة سبب الفرقة في المرض.

٥٥٠٤ - وأما إذا قال: كن بيننا رضاع، أو قال: تزوجتها في العدة، فلأنه أقر بفساد النكاح من الأصل (أو الإقرار بفساد النكاح من الأصل<sup>(٢)</sup> من الزوج لجعل<sup>(٣)</sup> إنشاء للحرمة في الحال على ما عرف في كتاب النكاح.

(١) وفي أم . في صحي صحيح

(٢) ثبت من أب و أم

(٣) حكاهم، نسخ التي عددا، وكان من الأصل . حصل



٥٥٠٥ - وإذا مات الرجل ، فمات امرأته : قد كان طلقني ثلاثاً في مرض موته ، ومات وأنا في العدة ، وفي الميراث ، وقالت الورثة : طلقك في صحته ، ولا ميراث لك ، فالقول قولها ؛ لأن الظاهر شاهد لها ؛ لأنها تدعى بقاء النكاح بعد الموت في حق الميراث ، والنكاح كان ثابتاً ، والظاهر في الثابت البقاء ، وكان الظاهر شاهداً لها .

٥٥٠٦ - [وهذا] بخلاف ما إذا قالت امرأة الرجل بعد موته : قد كنت عفت قبل أن يموت زوجي ، وفي الميراث ، وقالت الورثة : لا ، بل أعفت بعد موته ، أو قالت : امرأة مسلم - وهي مبسوطة أو نصرانية - بعد موته : أسلمت قبل موته ، وقالت الورثة : بل أسلمت بعد موته ، فالقول قول الورثة ؛ لأن هناك الظاهر شاهد للورثة ؛ لأن العتق عارض ، والإسلام كذلك ، والأصل في العواض أن يحل محل عدتها على أقرب ما ظهر ، أمّا بخلافه .

٥٥٠٧ - وإذا طلق امرأته ثلاثاً في مرض موته ومات ، وهي تقول : لم تنقض عدتي قبل قولها مع اليمين وإن تطاولت المدة ؛ لأنها أمانة أخبرت بما هو محتمل ؛ لأن مدة العدة قد تطول ، فإذا حلفت أخذت الميراث ، وإن نكحت فلا ميراث لها ، كما لو حلفت بانقضاء العدة ، ثم أنكرت الادة له . وإن لم تقل شيئاً ولكنها تزوجت بزواج آخر في مدة تنقض في مثلها العدة ، ثم قالت : لم تنقض عدتي من الأول ، فإني لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ، ولا ميراث لها من الأول ، وجعل إقدامها على التزوج إفراغاً منها بانقضاء عدتها دلالة . ولو لم تتزوج ، ولكن قالت : أبست من الحيض ، و عدت بثلاثة أشهر ، ثم مات الزوج ، وحرمت عن الميراث ، ثم تزوجت بعد ذلك بزواج ، وجاءت بولد أو حاضت ، فلها الميراث من الأول ، ونكاح الآخر فاسد .

ولو جاءت الشرفه من المرأة في مرضها ، أو في حال طلقها بردة ورث الزوج منها لأن حق الزوج تعنى بمثلها في حال مرضها ؛ كما أن حق المرأة تعلق بماله في مرضه فكما يمنع للزوج عن إبطال حقه ويرد عليه إبطاله في حقه فكذا يرد على المرأة إبطالها حق الزوج ويبقى النكاح في حق ميراثه عنها . فإن قيل كيف يمكن إيقاع النكاح مع الردة والردة تنافي النكاح ؟ قلنا : الردة تنافي إخل ، أما لا تنافي الميراث فإن المسلم يرث من المرد ، فيمكن إبقاء النكاح في حق الميراث إن كان لا يمكن إبقاؤه في حق الحل .

٥٥٠٨ - قال محمد رحمه الله تعالى في "الجامع" : رجل قال لامرأتين له في مرض موته وقد دخل بهما : طلقا أنفسكما ثلاثاً ، وقد خلعت إحداهما نفسها وصاحبها في المجلس

ثلاثاً (ثم طلقته لأخرى نفسها وص حبثها في المجلس ثلاثاً) " طلقها ثلاثاً وثلاثين التي طلقت  
أحرماً لا تراث التي طلقت أولاً .

وهذا الحس من المسائل يبي على أصول : أحدها : أن المرأة إذا طهرت ، حادة الطهره أو  
سرمه الطهره لا تراث (وذلك أنك إذا باشرت أحد وصفى العلة وهو أحرهما أو باشرت إحدى  
العائين لا تراث) " . وهذا لأن الحكم يضاف إلى العلة ثبوتاً لها وإلى الشرط وجوداً عنده ،  
فتصير المرأة بما شره أحدهما راضية بوقوع الطلاق عيباً مقروناً بسبب الطلاق فلا تراث .

وكذا إذا باشرت أحد ، وصفى العلة وهو أحرهما وجوداً ، أو باشرت إحدى لعائين ، لم  
عرف أن الحكم [يضاف إلى آخر الوصفين وعند اجتماع العنل يضاف الحكم] " إلى كل علة ،  
فإنه ليس معده عنة أخرى كذا قتل العمد الوجود من القاتلين ، وما أشبه ذلك ، فتصير المرأة  
راضية بالطلاق .

وستى باشرت بعض الشرط ، أو بعض العلة أو أحد وصفى العلة وهو ليس أحرهما  
وجوداً تراث : لأن الحكم لا يضاف إليه لا ثبوتاً ، ولا وجوداً عنده " فبما شره لا تعبیر المرأة  
راضية بالفرقة .

وأصل آخر أن الأمر بالطلاق في حق المرأة للأمورة بطلاق نفسها غليظ وتعويص ، حتى  
يقصر على المجلس (وفي حق حبثها توكل حتى لا يقصر على مجلس) " ، وقد مر بان  
هذا فيما تقدم .

وأصل أحرأة ، المأمورين بالطلاق بغير إذن ، إذا لم يكن الأمر معلقاً بنسبتهما ، أو م  
أشبه ذلك بفرد . فلهما به لأنه تصرف لا يحتاج فيه إلى الرأى والتبیر ، لا يكون إلا هذا المقتضى  
فيه سواء .

٥٥٠٩ - إذا عرذا هذه الأصول جئنا إلى تخرج المسألة ، فنقول : إذا طلق الأولى  
نفسها وصاحبها ثلاثاً في المجلس فطلقتا ، لأنهما ثمرنا بالطلاق بغير إذن ، ولم تعلق الأمر

(١) ثبت من ف و م .

(٢) ثبت من و .

(٣) ثبت من ف .

(٤) وفي م فتصير المرأة أيضاً راضية .

(٥) وفي م لا لا تراث به .

(٦) ثبت من ف و م .

بشرطه ، فتشترط أحدهما بالإيقاع ، ومنى طلقت كل واحدة ثلاثاً بإيقاع الأولى بقى<sup>(١)</sup> إيقاع الثانية لأن الطلاق لا يزيد على ثلاث . ولا توث اثنتي طلعت أولاً لأنها باشرت علة الفرقة في حتمها ، وثبتت التي طلقت أحدها لأنها لم تباشر علة الفرقة ، ولا شرط الفرقة ، ولا أحد وصفي علة الفرقة ، وهو أحدهما .<sup>(٢)</sup> أي أنه من قول الآخر : طلقت عسى ثلاثاً رضا بوقوع الفرقة إلا أن هذا رضا لم يشترط<sup>(٣)</sup> بوقوع الفرقة<sup>(٤)</sup> بل تأخر عنه ، ومثل هذا الرضا لا يبطل حقها عن الإرث ، كما لو طلق الزوج امرأته في مرضه بغير سؤالها فبأنه انطلق بعد ذلك لا يبطل حقها عن الإرث بهذا السؤال ، كذا هنا .

٥٥١٠ - ولو خرج كلامهم معاً ، فإن قالت كل واحدة منهما : طلقت نفسي وصاحبتي معاً طلقتا ، ولم توث واحدة منهما ؛ لأن وقوع انطلاق على كل واحدة منهما بإيقاعها على نفسها ؛ لأن كل واحدة منهما طلقت<sup>(٥)</sup> نفسها ، أحدهما للملك ، وصاحبتها بحكم الوكالة ، فاجتمع في حق كل واحدة منهما تطليقها وتطين صاحبتها ، ولا يمكن الجمع بينهما لأن انطلاق لا يزيد على الثلاث ، فلا بد من تعيين أحدهما ، فقوت : تنقيح تطليق الثالث أولى لأن تطليق المالك سبق . لأن في التوكيل يحتاج إلى نقل عبارة التوكيل إلى الموكل ، وفي تصرف ثالث لا يحتاج إلى النقل من بعد نفسه فكان تطليق المالك أمي<sup>(٦)</sup> من هذا الوجه . ولما كان وقوع طلاق على كل واحدة<sup>(٧)</sup> منهما بتطليق كل واحدة منهما نفسها كانت كل واحدة منهما مباشرة علة الفرقة ، فلم توث لهذا .

٥٥١١ - وإن قالت كل واحدة منهما : طلقت صاحبتين ونفسي أم ، فذكر مذهبنا رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب ، حكى عن أبي الحسن القمي أنها قرآن ؛ لأن كل واحدة منهما إنما طلقت بفعل [صاحبتها وفعل صاحبتها لا أصل له في حرمانها] ، وعمامة تشايخ

(١) وفي 'م' : أم .

(٢) وفي 'م' : لم يتقدم .

(٣) أثبت من هذا 'م' .

(٤) وفي 'م' : مطلقة .

(٥) أثبت من هذا .

(٦) وفي 'م' : كل واحدة منهما بإيقاع نفسها ، صارت كل واحدة منهما بإيقاع مباشرة علة الفرقة ، فلم توث لهذا ؛ وإي قالت . إلخ .

رحمه هم الله على أهما لا ترثان لأن كل واحدة إذا طلقت بغيرها<sup>(١)</sup> نفسها، بيانه أن أول الكلام يتوقف على آخره إذا وجد في آخره ما يغير حكم أوله، وقد وجد في آخره كلام كل واحدة منهما ما يغير حكم أوله؛ لأن كل واحدة منهما أو اقتضت، على قواها: طلقت صاحبتى يطلق كل واحدة بتطليق صاحبتها وترثان، وإذا أضمت قولها ونفسها، فلما تطلق كل واحدة تطليق صاحبتها ما مر فيتوقف أول الكلام من كل واحدة على آخره، فصار هذا وما لو قالت كل واحدة: طلقت نفسي وصاحبتى سرا.

٥٥١٢ - ولو طلقت إحداهما بأن قالت إحداهما: طلقت نفسي ثلاثاً، وقالت الأخرى: طلقك وطلقت هي، ولا ترث. لأنها إذا طلقت بغير نفسها فقد باسرت علة الفقرة وورثت الأخرى لأنها لم تطلق بل بقيت متكوفة. وإن طلقتهما إحداهما بأن قالت إحداهما: طلقت نفسي وصاحبتى طلعتا، ولم ترث هي لأنها<sup>(٢)</sup> حرمت بفعل غيرها، وإن قالت إحداهما: طلقت صاحبتى ثلاثاً ثم قالت صاحبتها به دلائل، طلقت نفسي ثلاثاً ورثنا لأن التي تكلمت أولاً لم تطلق أصلاً، وإن تكلمت أحراراً حرمت بفعل غيرها، وإن طلقت كل واحدة صاحبتها ورثنا لأن كل واحدة طلقت بفعل غيرها.

٥٥١٣ - وهذا كله إذا كانت في المحل، فأما إذا قامت عن المجلس، ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبتها ثلاثاً، وخرج الكلامان منهما معاً، أو على التعاقب طلقت وورثتا، لأن الأمر والتصويف خرج من يد كل واحدة منهما بالتغير عن المجلس، ربيع الوكالة، فصار وقوع الطلاق على كل واحدة منهما مصفاً إلى صاحبتها على كل حال، فطلقك ورت، وكذلك لو طلق كل واحدة منهما صاحبتها.

ولو طلقت كل واحدة منهما نفسها لا يقع الطلاق لأن الأمر خرج من يد كل واحدة منهما في حق نفسها، وإذا لم يقع الطلاق بقيتا متكوفتين فترثان.

٥٥١٤ - ولو قال لهما في مرضه: طلقا أنفسكما ثلاثاً إن شئتما، وقد دخل بهما وطلقت إحداهما نفسها وصاحبتها ثلاثاً لم تطلق واحدة منهما، بخلاف ما إذا قال: طلقا أنفسكما ثلاثاً، ولم يقل: إن شئتما وطلقت إحداهما نفسها وصاحبتها حيث تطلقان؛ لأن في هذه المسألة علق التصويف بشئتهما، ولم يذكر لذلك شيئاً، وانصرف إلى السابق ذكره وهو طلاقهما. فإنه قال: طلقا أنفسكما إن شئتما طلاقكما، وما لنا من طلاقهما إن شئتما

(١) أثبت من م.

(٢) أثبت من ف.

وإذ هما ذلت [أما] الأولى فمسألة الأولى البعوض من غير معاقبة ولا غير مثلي هذا يدور أحد  
المؤيدين [بإضاح] فهو أن في هذه المسألة ضيق الأخرى بعد ذلك تسبها وحاشا أن لا تأمينا  
القبول من المجلس صفها، لأنها كانت فلا تفهم، وورثت الأولى دون الأخيرة، وبخلاف  
المسألة الأولى، فلهذا في مسئلة الأولى ورثت الأخيرة، لأن الأولى لأن في مسألة الأولى كانت  
بمعنى تسبها والأخيرة تمت بفعل الأولى، أما في هذه المسألة الأولى، والأخرى، فبما جعل  
الأخيرة، لأنه بالشرع، ثم وصفي العطف، فكانت حرمتهما مضافاً إلى الأخيرة، فلهذا ورثت  
الأولى، وفي الأخيرة، ولو خرج؟ لا، لا، وأما في المسألة بحالها طرفة، وورثت، لأن كل  
واحدة منهما بشرت بحض الغنة، وتم بوجد شيء، من ذلك أخر البسب إلى، والأخرى،  
الفرقة إلى واحد، ومنها عني سبيل الإغراء، فلهذا ضمت إحداهما إلى لفظ، وهو قامت  
عن المجلس، وطلقت نال واحد، وبهما وجه حبسها معاً، أو على الذهاب لم يقع أطراف على  
أحد، ومنه، لأن لأمر كله معلوم بالتبعية، فكأن كله شيئاً، حيث بالغ في من الدعاء.

١٠ جن قال في مرض موته لأبائيه أنه وقد عمل بهما : استرحتهما كما يريد به المذلق ،  
 ففعلت أحدهما ففعلها وما عساه من المأجور : إنه فافق الآخرى بعد ذلك عساه وصاحبها  
 في المجلس " فظن ويرب الأولى إن مات لربوع وهي في العدة ، ولا توت الأخرى .  
 في مسألة شبيهة من إضافة الحكم إلى الترميف الآخر ، ذلك هو حديث في الأخيرة ، وإن طاعت  
 أحدهما ظنفت ، بخلاف مسألة الشبهة ، فإن هناك إذا ظنفت إحداهما لا تطبق لأن هناك  
 في المطلق إليها معقداً شرط مستتبها فافقهما ، ولا يجوز هذه التفرقة بين جماعتهما انتهى  
 الملاقى أحدهما " . ثم في هذه المسألة تنفرد في مطلق غير معقول تخص صب الشذوذ والبراءة  
 منهما ، فمما جزمنا على ذلك إجماعاً ، وقد وجد رأيهم . بعد هذا ينظر إن كانت محبة  
 ورقت المصلحة ، لأن البرونة مضافه إليها ، لا إلى المطلقة وحدها ، وكذلك إن بدأت المطلقة  
 بمطلق معها ، ثم طلقها الآخرى ثم طلقها أيضاً : لأن البرونة مضافه إليها لا إلى المطلقة  
 وحدها ، وكذلك إن بدأت المطلقة نفسها . ثم طلقها الآخرى إلى صاحبها ، فمما جزمنا على ذلك ،  
 الأخير . وإن بدأت الآخرى ثم المطلقة لم توث الخشعة ، وإن طلقها أحدهما لم يقع ، وإن  
 قامت غير المعلن بغير ذلك شيء . لا يقع بعد ذلك مطلق حال بسبب هذا الأمر .

Math. Nachr. 276 (2023) 1075–1092

(۷) آئیے سرور

$$a_j = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{\lambda_j} + \frac{1}{\lambda_j^*} \right) \quad (1)$$

٥٥١٥- ونظر قال في مرضه لامرأتين له وقد دخل بهما طلقاً أمسكهما بألف درهم، والأصل في هذا ما مر أن الأمر بالطلاق في حق المأمور بالطلاق تقويض، وفي حق صاحبتها توكيل إلا أن في هذه الصورة لا ينفرد أحدهما بالإيقاع، لأن الأمر بالطلاق على مال أمر بالتعاوضة، والأصل في المأمورين بالتعاوضة أن لا ينفرد أحدهما بها على ما عرفت إذا ثبت هذا فنقول: لو طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبتها، وخرج الكلامان معاً طلقاً لاجتماعهما على تطبيق كل واحدة منهما<sup>(١)</sup>، ولا ثرثان؛ لأن كل واحدة منهما بما يلتزم المثل بتامة طلاق نفسها لا بتعاقب طلاق صاحبتها، والتزام البذل بتعاقب طلاق نفسها<sup>(٢)</sup> يكون رضا منها بطلاقها، والرضا بالطلاق مقارناً للطلاق يوجب حرمان الميراث. بخلاف الفصل الثاني والثالث. لأن هناك الرضا لم يثبت باعتذار وجوب البذل، لو ثبت لما ثبت باعتبار أنها بانت بفعلها، وكل واحدة بانت بفعلها وفعل صاحبتها، فلا يثبت الرضا من كل رجع.

٥٥١٦- وكذلك إذا خرج كلامهما على التعاقب لا ثرثان أيضاً، لأن امتناع الإرث هنا بسبب الرضا الذي ثبت مقتضى إلزام البذل، وفي حق هذا المعنى لا تغاير بينهما إذا خرج الكلامان معاً أو على التعاقب (وإن طلقنا أحدهما جاز، ولا ثرث الطلقة تكام معاً، أو على التعاقب<sup>(٣)</sup>)، وإن قامتا عن المجلس قيل أن نقول شيئاً ثم طلقنا أنفسهما لم يقع شيء، وورقنا.

٥٥١٧- قال في الجامع الصغير: إذا قال لها طلقتك ثلاثاً في صحتي وانقضت عدتك وصدقته المرأة، ثم أقر لها بدين، أو أوصى لها بوصية قلها الأقل من ذلك ومن الميراث.

٥٥١٨- وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يقرانه بوصيته جائزة؛ لأن نكاحهما ثبت الطلاق وثبت انقضاء العدة، والنكاح هي (بألاجنيت)، ولهذا ثبت أحكام الأجنيت<sup>(٤)</sup> في حلفها، حتى لو تزوجت بآخر يحوز، ويطلق حلفها في النكاح والسكنى، ويحوز وضع الزكاة فيها، وتقبل شهادته فيها، والإقرار للأجنبي صحيح، والوصية له صحيحة.

ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى. أنه تمكنت التهمة في هذا التعادق، فأشبه الظلم في هذه الوصية لجواز أسهما تصادقا على ذلك ليعطل الميراث. فيصح الإقرار والوصية، فيزاد حصها

(١) وفي هـ. لاجتماعهما على تعليق كل واحدة منهما

(٢) أثبت من هـ.

(٣) أثبت من هـ و م

(٤) أثبت من ب و ف و م

وانكاح سبب الشهمة، فيعتبر تصادقهما، لأنه لا شهمة في حنفهما، ولا يثبت تصادقهما في حق غيرهما. إذا ثبت هذا فنقول: إذا كان الميراث أكثر من الوصية والمقر به فلا شهمة إذ ليس فيه إبطال حق على الغير، فيعتبر تصادقهما فيه. وإذا كان الوصية والمقر به أكثر، ففي حق الزيادة شهمة. فلا يعتبر تصادقهما في حق الزيادة. ويذكر تصديقهما فيه لا يرتفع النكاح فيما يرجع إلى بطلان حقهما في الإرث، ففي الإرث ومع بقاء الإرث لا يصح الإقرار والوصية. وأما ما ذكر من الأحكام فلما: تلك الأحكام تنبت تصادقهما، إذ لا شهمة فيهما، إذ ليس فيها ضرر على أحد، بخلاف الإقرار والوصية.

٥٥١٩- وإن قلنا في مرضه يأمرها، ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية، حلها الأكل من الميراث ومن الوصية في قول علماءنا الثلاثة رحمهم الله تعالى. في قول رفر. الإقرار والوصية لها جنازة لأن المانع من حوازمها ميراث، وقد بطل الميراث بسواها لطلاق. وثنا ما بنا من الشهمة من حيث إنه يجوز أنها قصاصات، لا... وأما جميع الإقرار والوصية، فودعا سببها لهنه الشهمة، وأقدم العدة مقام النكاح في حق. لحجر عن الوصية والإقرار، بخلاف المسألة الأولى على قولهما. لأن شهمة ثبت وقوع الطلاق في حال الصحة تصادقهما وثب امتضاء العدة بحال ما أقر سبب الشهمة لم يوجد وهو النكاح أو العدة أمّا هنا بخلافه. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عن كلامهما في ذلك المسألة ويقول: الزوج مهم في إقراره بالطلاق في حالة الصحة، فردونا إقرارها في حال الصحة إقرارها في حق صحة الإقرار والوصية بالزيادة - والله سبحانه وتعالى أعلم

## الفصل الحادى والعشرون فى التعليقات التى على إيقاع فى الحال معنى بطريق المجازاة

٥٥٢٠ - إذا قالت المرأة لزوجه: يا لعلك! أم قالت: يا فلانة! فقال الزوج: إن كنت أنا لعلك، أو قال: إن كنت أن قلبان، فأنت طلاق، فحصل الجواب فى هذه المسألة وأختاسمها أنما زوج يتولى، إن أراد الله بغير لا يقع الطلاق ما لم يكن كذلك، وإن أراد المكافأة والمجازاة، وفاز به حشم رادن يقع الطلاق، وإن لم يكن الزوج كذلك، ومعنى المجازاة بالعربية أنى طلقك مجازاة على مقالك<sup>(١)</sup> هذه، ومعنى حشم رادن بالقدر نسبة أنك أغضبته بهذه المقالة. حشم حوشن بآين طريق رادنم كه طلاق دادم. وإن لم يكن للزوج به تكلم المتبوع رحيمهم الله تعالى فيه، والمختار للفتوى أنه إن كان فى حالة الغضب يحسم على المكافأة والمجازاة، وإن لم يكن فى حالة الغضب يحسم على التعليق.

وتكلموا على تفسير القلتان فقول: أن يكون عامه فحور امرأه، راضياً به. وقيل: أن يكون عامه فحور ما رزعه زهياً بذنت، وقيل: أن يبعث التلميذ الكبير إلى امرأته. وقيل: أن يخليج مع المعلم البالغ وهو كان قال لها: إن علمت أين قلستان، فأنت طالق لا يقع الطلاق ما لم تغفل. علمت أنك قلستان؛ لأنه علم الطلاق بمعنى فى قلبه، حيث علم بالأخبار عنه كما فى قوله: إن كنت تخيلى وأخبرته ذلك.

٥٥٢١ - وإذا قالت نروجه: يا سفله! حقاً لزوجه: إن كنت أنا سفله، فأنت طالق، وأراد به التعليق لا يقع الطلاق ما لم يكن سفله، وتكلموا على معنى السفله، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: المزور لا يكون سفله بل السفله هو الكاهن، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السفله الذى لا يالى ما قال، وما قيل له.

وعن محمد رحمه الله تعالى أن السفله الذى يبيع بالحمام ويقامر، وعن حنيفة ابن أيوب رحمه الله تعالى: أن السفله الذى يرجع الدلالة عن الدعوة، وقيل: الذى لا يعطى "الثقة"

(١) لغة الأعمى

(٢) هكذا فى م، ف، هـ، كان فى الأصل ر م. فطرار

(٣) وفى م، و، هـ: مقالته

(٤) وفى النسخة حاية الثالثة.



في قوله: وعن أبو عبد الله البلخي رحمه الله تعالى هو الذي يشتبه أباه وأمه، ويقرأ القرآن في انطربق وعن ابن أبينوك هو الذي يتسفل ليفجر به، وخيل: وهو الضمير، وقيل: الذي يختلف إلى باب القضاء، وقيل: هو الذي يطعم أهله مع الإمكان خبير التعبير ولحم الشر في موضع لا يمتناه.

وفي المتن: رواية مجهولة أن السفلة الحسيس في عقله ودينه السافط قد يكون على الحسب، وعلى ما وصفت لك من الحسيس في العقل والدين، وقيل: في تفسيره بي حيث وهو الذي لا يتج امرأته من كشف الوجه عن غير الحارم، وهكذا حكى فتوى شمس الأئمة الأوزجاني رحمه الله تعالى، وعنه أيضاً: أن المؤمن لا يكون ناحوان مرد، الأخرى أنه يأتي بكلمة الشهادة، ويدعو في صلاته لثمة منين، المؤنث.

٥٥٢٢- فماذا حالها: الكر من دور خيم ثرا طلاق لا تطلق، لأنه لا يرى حل هو دور ح أم لا؟ فإن قيل: ليس أن كل أحد يدخل الدار، قلنا: المسم به دخول الدار لا يسمى دور خيماً، فإن وطنه فيها مستمر.

٥٥٢٣ وإذا قالت المرأة فولد لها: أي ثلاثة زوجه، فقال الزوج: إن كان هو ثلاثة زاده، فأنت طالق، وأراد به التعليق: لا تطلق في الحكم، لأنه لا يعرف كونه ثلاثة زاده فيعاصرين الناس، وإن صنعت امرأة أنه من المرأة طلقت، ولا بعدها الختام معه.

وقيل في تفسير الكرخي: إنه يستبزيه، بضحت منه، وهو ضعف في رأيه، قيل: الكرخ من: امرأة عفيفة صالحة أراد أن ينزوي عليها أخرى. وقيل في تفسير أبيه ريش: أن يكون له حية طويلة جازت الخد حتى صارت عاراً. وقيل في تفسير رعا ريش: أن يكون له مع النحية عسغان. والثامن الذي لا يبتلى إلى الخير ولا يسترشد.

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه مثل عن الكرخ، فقال: تعد أسنانه، فون كانت اثنين وثلاثين فهو ليس بكوسج، لأنه إذا كان بهذه الصفة كان وفو الخدين، فون كانت أسنانه ثمانية وعشرين فهو كوسج؛ لأنه إذا كان بهذه الصفة كان منضم الخدين وقيل: إذا كانت لحينه حقهفه فهو كوسج؛ لأن الناس تعارفوا بإطلاق اسم الكوسج على مثل هذا. وقيل في تفسير الكشاحان: هو الذي لا يبالى بما انبثت زوجته بأجبر، ومعناه أنه إذا سمع ذلك لا يفتصب ولا يشغير عن حانه ولا يضربها ولا يلومها على ذلك، وأما إذا ضربها على ذلك فهو ليس بكشاحانه.

٥٥٢٤- امرأة قالت لزوجها: إنك غيب ولا تحلف لي النفقة، فتغضب الزوج وتصد

ضربها، فقالت : ليس هذا بكلام عظيم، فقال الزوج : إن لم يكن عظيماً، فأنت مبالغ، و أراد التعليق.

فجعل في الجواب : إن الزوج إذا كان ناقصاً بحيث تكون هذه الشكاية إهانة لا يقع الطلاق، لأن هذه الشكاية من مثل هذا الشخص يكون كلاماً عظيماً، فإن كان دور ذلك يقع الطلاق، لأن هذه الشكاية من مثل هذا الشخص لا يكون كلاماً عظيماً - والله سبحانه ونعاني أخصم -.

### الفصل الثاني والعشرون في مسائل الرجعة

٥٥٢٥- إذا أراد الرجل أن يراجع امرأته فالأحسن أن يراجعها بالقول لا بالفعل، لأن صحة المراجعة بالقول متفق عليها، وصحة المراجعة بالفعل مختلف فيها. ويستحب أن يعلمها بالرجعة، وإن لم يعلم جازب؛ لأن الرجعة عندنا استناداً للقائم وليست بإنشاء، فكان الزوج بالرجعة منصرفاً من خالص حقه أو تصرف الإنسان في خالص حقه<sup>(١)</sup> لا يتوقف على علم الغير، ولكن استحب الإعلام تبيلاً يقع في المعصية فإنها ربما تزوج إذا انقضت عدتها، على رجمها، فتقع في المعصية.

والجماع في العدة رجعة، وكذلك التقبيل والنسب بشهوة، وكذلك النظر إلى الفرج بشهوة. وهذا لأنه لم لم يجعل ذلك رجعة يظهر في الآخرة أنه وطئها حراماً، لأنها تبين عند انقضاء العدة من وقت الطلاق، والتميز عنه ممكن بأن يجعل ذلك من الزوج ودين استناداً إلى ذلك بهذا الطريق.

قلنا: إن البالغ بشرط الخيار إذا وطئ الجارية [المبيعة في مدة الخيار]<sup>(٢)</sup> كان ذلك منه دليل استناداً ملكه. وقاظهر الكلام في الوطء ظهور في التقبيل والنسب والنظر إلى الفرج، لأن هذه الأسباب دواعي الوطء فيحطى حكم الوطء. وتبديع الإسلام ورحمة الله تعالى النظر بالنظر إلى داخل الفرج، فأما النظر إلى غيرها موضع الجماع منه بشهوة لم يكن رجعة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، هكذا ذكر القدرري رحمه الله تعالى لأن التقبيل عنده لا يجري مجرى الفرج، لا ترى أن الوطء فيه لا يوجب الحيد عنده، فكان النظر إلى هذا الموضع وانظر إلى سائر الأعضاء سواء.

٥٥٢٦- وفي نوادر ابن سماعه<sup>(٣)</sup>: عن محمد رحمه الله تعالى لا يصبر النظر إلى اندبر رجعة، ولا تصبر الرجعة إلا بالنظر إلى الفرج من داخل، ويكره أن يراها منجردة إذا لم يرد الرجعة، وكذا يكره التقبيل واللمس بغير شهوة؛ لأنه لا يأمن أن يتشبه، فيصير مراجعاً لها، فإذا لم يكن من قصده الرجعة بطلانها من ساعته، فيؤدى إلى تطويل العدة، وذلك منهي.

٥٥٢٧- وإن كانت المرأة بثلث شهوة، أو لست شهوة، أو بطرت إلى فرجه بشهوة، فلا.

(١) ما بين العفويين ساقط من الأصل وأثناء موطئ ومرف.

(٢) ما بين العفويين ساقط من الأصل وأثناء موطئ ومرف.

كان ذلك يتمكن من الزوج ، فهو رجعة . معنى تخيير الزوج هنا أن الزوج علم بذلك منها ، فتركها حتى فعلت ، وإن فعلت ذلك اختلاساً لا يتمكن من الزوج .

وذكر شمس الأنسبة السرحى وشيخ الإسلام حواجر زاده رحمهما الله تعالى أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : يصير مراجعاً خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى ، ذكر شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : يصير مراجعاً .

وعن محمد رحمه الله تعالى : روايتان ، والظاهر من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : إنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

ثم إنما ثبت الرجعة بتمتعها إذا أقر الزوج أنها فعلت ذلك بشهوة [أما إذا أنكر الزوج الشهوة والمرأة ادعت ذلك] لا ثبت الرجعة [وكذلك لو شهد يهود أنها فعلت ذلك بشهوة لا ثبت الرجعة] لأن اليهود لا يعرفون الشهوة إلا بقولها ، وقولها : غير مقبول إذا أنكر الزوج ذلك كان محمد بن سماعة رحمه الله تعالى في نواذره : ولو شهد اليهود على العلة والتمس بشهوة لا أقلل شهادتهم ، والشهوة غيب لا تجوز الشهادة عليها ، وذكر في مكاح الجامع : أن لشهادة على التمس والتفصيل شهادة جائزة . وفي القدوري : أن فعل المرأة لا تثبت به الرجعة عند محمد رحمه الله تعالى ، وفي رواية ابن سماعة أن فعلها رجعة إذا صدقها الزوج في الشهوة ، أو مات الزوج ، وصدقها ورثه الزوج ، فصار عن محمد رحمه الله تعالى روايتان ، كما ذكر شمس الأئمة الخلواني

٥٥٦٨- قال في نواذير ابن سماعة : وكذلك لو قبلته وهو نائم أو معنوه ثم مات وصدقها الورثة في الشهوة .

٥٥٦٩- وصرح أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي : أن المرأة إذا لمسته بشهوة ، وأقر الزوج أنها فعلت شهوة ، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال : هذه رجعة ، وإن نظرت إلى فرجه بشهوة ، فبأي لا أحفظ فيها قولاً ، وهو في القياس مثل ذلك ولكن هذا فاحش فبيع لا يكون رجعة . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : إذا لمس أو فعل في الصلاة بشهوة ، فهو رجعة وتسد صلاته ، ولو نظر إلى العرج شهوة فهو رجعة ولا تنسد صلاته ، ولم كان الزوج في الصلاة ، ففعلت ذلك ، فالتقياس على الرجعة أن تنقض صلاته ، قال : والعلة وما عرضنا

(١) ما يبرر اعتقودين ساخط من الأهل وأثبتاه من طرود .

(٢) أثبت من له و .

سواء يعنى الرجعة وهو في الصلاة أُنْجَح ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : إذا تركها تفصله وتبأنه فهو رجعة في الطلاق ، ونقض الصلاة ، فإن فعلته اختلاصاً ، وهو كاره لم يكن رجعة ولا نقضاً للصلاة ، ولو ابتدأه ومكره ، ثم تركها انقضت عليه ، فهو رجعة .

٥٥٣- وفي نوازل هشتم . عن محمد بن حنفية انه تعالى . إذا قتل لامرأته . إذا  
 جامعته فأنت طالق فجامعها . قال أبو يوسف رحمه الله تعالى . إذا أخرج ذكره . ثم أوجبه  
 فهو رجعة . وكذلك إذا قال لها : إن كنتي . فأنت طالق فجلسها . فإذا رفع يده عنها ثم أعاد  
 فجلسها نائبا رجعة . وقال محمد رحمه الله تعالى . إذا ركعت هيبه بعد ما جامع . فإن لم يخرج  
 ذكره . فهو رجعة . وكذلك في المس . إذا لم يرفع يديه هيبه . وأخلفه المعدة ليست برجعة .  
 لأنها لا تخص بالملك أو كل فعل لا يخص بالملك <sup>١</sup> . إذا فعل الروح بالمعدة لا يكون رجعة .  
 وتعلق الرجعة بالشرط ماض . لأن الرجعة استدامة ملك التكاثر فعتو بابتدائه .  
 وبس في الرجعة مهر ولا عوض لما ذكرنا أن الرجعة استدامة الملك والعوض بقابل  
 ثوب الملك لا استدامة .

٥٥٣١ وللعنفه من صلاقي رجعي تزيين لزوجها إذا كانت. المراجعة مرجوة، فأم إذا كانت المرأة تعلم أنه لا يراجعها لشدة غضبه عليها، فينب لا تعمل ذلك، وإذا كان من شأنه أن لا يراجها، فالأحسن أن يعلماها، فدخله عليه، إم. بالتدريج، أو بخلق العذر؛ لأن المرأة تخون عليها ليس بمباح، ولكن لأن المرأة في بيتها تكون في ثياب مهتبه، فربما يراها متجردة، ويكره أن يراها متجردة إذا لم يكن من شأنه الرجعة.

٥٣٢- وإذا كان الطلاق بعد الحملية والزواج يقول: لم أدخل بها فلا رجعة له عليها، والحملية ما أقبضت مفهم الوطء، هي حق للرابعة؛ لأن ذلك حق الزوج. (وإن ادعى الزوج الدخول بها وقد شلى بها، فيه الرجعة، وإن لم يكن شلى بها، فلا رجعة له).

٥٥٣٣- وإذ قال لعنه: راححتك ثمس وكذنته، فالقول قوله، ولو قال ذلت بعد انقضائه العدة، فانقول قولها؛ لأن في المصن لأول آخر عما ملك سنيما، في النكاح، فلا ينهم بالكذب، ولا كذلك في القسطنطيني. ولا يبر عليا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى: عليا أمين، ولو قال لها: راححتك، فقلت مجيبة: قد انقضت عدي. فالقول قول الزوج عندهما، والقول قولها عند أبي

(١١) ب. پیر تحفہ دینے کے لئے منہ سے اُٹھنے سے پہلے اور اُٹھنے کے بعد۔

حقيقة رحمه الله تعالى مع البمين [وإنما وجبت البمين عند أبي حنيفة رحمه الله<sup>(١)</sup> ، وإن كان الاستحلاف لأجل النكول والنكول بذل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، والبذل لا يجزئ في الأبضاع ، لأنها أمانة في الإعياء عما في رخصها والأمانة تستحلل لغير التهمة ، فإذا نكحت عن البمين فقد حقت التهمة ، فلم يبق قولها حجة لمكان التهمة ، فينتفى<sup>(٢)</sup> في حق الرجعة لانعدام دليل الانقضاء ، لا لسبب النكول الذي هو بذل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٥٥٣٤- فأما إذا قال لها : طلقك ، فقالت معجبة له : قد انقضت عدتي ، فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ، منهم من قال : القول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما القول قول الزوج ، كما في تلك المسألة ، ومنهم من قال : القول قولها بالاتفاق في هذه المسألة ، ولا يقع الطلاق ، ومنهم من قال : القول قول الزوج بالاتفاق ، ويحكم بوفوع الطلاق ، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى : وهو الأصح .

٥٥٣٥- إذا قال لنكحتك : إن راجعتك ، فأنت طالق ، فيصرف بمينه إلى الرجعة [الحقيقة<sup>(٣)</sup> لا إلى العقد ، حتى لو طلقها ، ثم تزوجها لا تطلق ، ولو راجعها تطلق . ولو قال لأجنبية : إن راجعتك فعبدي حر ، ينصرف بمينه إلى العقد ، لأن في الأجنبية العمل بالحقيقة غير ممكن فينصرف بمينه إلى الجواز ، وفي النكحة العمل بالحقيقة ممكن ، فلا ينصرف بمينه إلى الجواز .

٥٥٣٦- وإذا تزوج المطلقة طلاقاً رجعيّاً بصبر مراجعاً لها ، قال المصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الباب الأول من واقعاته : هو المختار ، لأن العمل بحقيقة التزوج إن لم يمكن أسكن العمل بمجازه ، بأن يجعل مجازاً عن الرجعة قال [قال مولانا رضي الله عنه : وكنت في المستزاد على الجامع الصغير أن عن قول محمد رحمه الله تعالى بصبر مراجعاً ، وعلى قول أبي يوسف : لا بصبر مراجعاً قال<sup>(٤)</sup> المطلقة طلاقاً رجعيّاً : أنت عبدي كما كنت ، وقال : أنت امرأتى ، فإن نوى الرجعة يصير مراجعاً ، وإن نوى في حكم الميراث وغيره ، أو لم يكن له نية لا يصبر مراجعاً في هذا الموضع أيضاً قال المطلقة طلاقاً رجعيّاً : إن راجعتك فأنت طالق ثلاثاً ، فأنقضت عدتها ، ثم تزوجها لا تطلق ، ولو كان الطلاق بائناً تطلق ، لأن في الوجه الأول المحل

(١) هكذا في بقية النسخ التي عندنا .

(٢) وح جميع النسخ التي عندنا عنيها : عني .

(٣) هكذا في النسخ التي عندنا ، وكان في الأصل : التهمة .

(٤) السب من ب و م .

يقبل حقة الرجعة، فأنصرت إليه، ولم يوجد، وفي الوجه الثاني: لا يقبل وأنصرفت إلى الرجعة مجازاً وهو النكاح.

٥٥٣٧- رجل طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً، فذهبت إلى بيت أبيها، فقال الزوج: أي رفته باز أوردت إن حتى به الرجعة تصح، وفي فتاوى الأصل: إذا طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً، ثم راجعها، وقال: زدت في مهر لا يصح؛ لأن الزيادة مجهولة، وكو قال: راجعتك بمهر بألف درهم إن قبلت المرأة ذلك يصح، وما لا فلا؛ لأن هذه زيادة في المهر، فيشترط قبولها، وهذا بمنزلة ما لو جدد النكاح.

فإذا انقضت العدة، فقد بطل حق الرجعة، وإنما يعرف انقضاء العدة إذا كانت المرأة من ذوات الأشهر بأن كانت أئنة، أو صغيرة بمضى ثلاثة أشهر، وإن كانت من ذوات الأقراء، فإن كانت أيام حيضها عشرة بمجرد انقطاع الدم، وإن كان أيام حيضها أقل من عشرة، فحين تفتسل، أو يمضي عليها وقت صلاة كاملة، وأما مجرد انقطاع الدم لا تنقض العدة، ولا يبطل حق الرجعة، وإن لم تفتسل ولم يمض عليها وقت صلاة كامل، بل نيمت، فإن كانت مسافرة لم تقطع الرجعة بمجرد التيمم (في قوله أي حقة أي بوضوح ورحمهما الله تعالى) إلا إذا صلت بها، وقال محمد وزفر: تقطع الرجعة بمجرد التيمم<sup>(١)</sup>، فإن شرعت في الصلاة لا يحكم بانتطاق الرجعة عندهما ما لم تفرغ من الصلاة، هو الصحيح من مذهبيهما، وإن نيمت، وقرأت القرآن، أو صمت المصحف، أو دخلت المسجد، ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى.

وفي الصدوري: وأما الكتابية، فالرجعة في حقها تقطع بمجرد انقطاع الدم، وإن كان أيام حيضها دون العشرة.

٥٥٣٨- ولو اغتسلت المعتدة، وبقي عضو واحد لم يصبها الماء، فالرجعة قائمة استصحاباً، قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى في بعض النسخ: سواء كان الباقي بقاءً أو رجلاً، أو شعراً، فقد سوى بين الشعر وغيره، وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: المراد منه منابت الشعر وأصوله، لا أطراف الشعر. وقال بعضهم: المراد كل الشعر بقاء على أن الجنب أو الحائض إذا اغتسلت، وأصاب الماء منابت الشعر وأصوله إلا أنه لم يصل إلى أطرافه هل يكفي ذلك من الاغتسال؟ ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان، وإن كان أقل من ذلك يعني أقل من العضو، وذلك نحو الأصح

(١) ما بين المعرفين ساقط من الأصل والابتداء من ظ وم وف

والقائمة، فلا رجعة لرجوعها.

والغرض أن لا ينقطع الرجعة تلقى بالاعتساف، ولم يتم الاعتساف من الفصل الأول  
سبق؛ لأن العظم الكمال لا يتعارف إليه الخفاف من الأعضاء، ولا نفس الإنسان عن معرفة  
حاله عادة، فإن الخفاف عن عدم وصول الماء إليه، فلا يتم الاعتساف، بخلاف المعة لأنها  
تتغير حالة معلوم عدم الاعتساف؛ لأن المعة إنما هي الخفاف قبل مدثر الأعضاء، فحينئذ  
إنه يوصى إليه، ويمنع الرجعة، ويحكم أنه لم يوصى، فلا تنقطع الرجعة، فيحتمل الماء  
إصلاحها في حق انتفاع الرجعة دون مدة الفصل، وأما السروج بروح أخرى احتياطاً، حتى  
لو تبقت هي بعده وهو الماء إليها بأن معناه عبا فعد لا ينقطع الرجعة، بخلاف العصور  
الكلية على ما مر.

٥٢٣٩ ولو تركت لمصلحة والاستنفاد، فالرجعة رقية عند أبي يوسف رحمه الله  
نعالي، وعن محمد تنقطع الرجعة، ولا تحل لأب وأب، وأب، كذا في أحد التحريم،  
فالرجعة باقية لأنه في وفي التذمة بين الوعدتين، سائر الحمار، فقد تنقطع الرجعة،  
ولا تحل لأب وأب.

وإذا طلق الزوج امرأته طلاقاً صحيحاً، يجب له أن سائر ما في السفر بها، ليس رجعة  
عند علماء كماله وحسب أنه تعالى: لأنه لا يختص بالملك، وليس لها أن تخرج منها أيضاً  
السفر، وما ذره وراءه، لأن النص التحريم يخرجها مطلقاً غير مقيّد بالسفر، قاله بعض  
فروقه، والله ركنه لا يخرج، هو من يومها ولا يخرج من ثلاثين يوماً مبيته في الله  
والمرأة من قصر الطلاق، ترجع من يد زوجها، وهو قوله تعالى: فإنها المثلث إذا طلقتم  
نساء إلى قوله: فلا تخرجن من منسولين.

٥٥١٠ قال في الجمع المستمر: ورد مطلق امرأته، وهي حرام ولو شدت منه،  
وقال: سمعنا قالاً، فقد عنيها الرجعة؛ لأنها قضيتا بسبب منه ونسب السبب منه دليل  
وجود الرتبة منه، فثبت الرتبة منه حكماً بدليل شرعي، وإذا وجد الرتبة منه، فأكد الملك في  
الفتح، والمملك المستمر الضم لا يغير بنسب الطلاق، فثبت الرجعة، وقوله محمد رحمه

١٩٩ الفلاني

٢٠٠ الفلاني

(٣٥) وفي صحيح الشيخ نور المرحوم (١٤١٠) - له أحكامها



لقد تدنى في الكتاب إذا ولدت منه حواء ولدت منه "قل لطلاق" أما إذا ولدت منه بعد الطلاق تنقض العدة بالولادة، فلا يفسد الرجعة.

٥٥٤١- وفيه أيضاً إذا قال لاسرائيل إن ولدت فأت طلق، فولدت، ثم أتت بولد آخر لأكثر من سنتين من ولادة الولد الأول [ولم تنقض العدة، فهي رجعية، وكذلك إذا جاء بولد لأقل من سنتين من ولادة الولد الأول، وآل لكن لا كسر من سنة، أو سنة أشهر، فهي رجعة. أما انفصل الأول لأنها جاءت بولد آخر لأكثر من سنتين، ولم تنقض العدة بحصول الزوج وطناً يراها في العدة، لأنها مسلمة والمظاهر أن المسئلة العاقبة لا تزني، فلا يجعل ولد الزنا، ولا يجبر من زوج آخر لأنها لم تنقض بانقضاء العدة، وإنما أن يجعل منه بوطه في السنة، فيحصل كذلك، ويصير بذلك البوط من جنساً، وأما انفصال الثاني فإنه لا يكر أن يجعل هذا الولد من علق من سابق غنى انطلاق، لأنها متى جعلنا هكذا أحصى مع الولد الأول بطناً واحداً، وفي ثوب اتحاد البطن شك إذا كان بين الولدين سنة أشهر فصاعداً، فلا ينبت لاتحاد بالشك، فخصر الولد الثاني من علق حادث بعد الطلاق، فيكون رجعة، وذكر في كتاب الدعوى أن المظنفة فلا تثار حرجاً إذا جاءت بالولد لأكثر من سنتين كانت رجعة وإن جاءت لأقل من سنتين لا يكون رجعة؛ لأنها إذا جاءت بالولد لأقل من سنتين احتمل العلق بعد الطلاق (فيكون رجعة واحداً من العلق قبل انطلاق) "فلا يكون رجعة بالثبت" فاب في مسألة هذه للاحتمال ساقط الاعتبار، لأن في مسألة ولدت ولدي، فلو لم ينعن الثاني من علق حادث مع الولد الأول بطناً واحداً، وفي اتحاد البطن شك على ما مر، فصار الولد الثاني من علق حادث بعد الطلاق، فيكون رجعة.

٥٥٤٢- وفي الأجل: إذا قالت المعلقة طلاقاً رجعيّاً، أسقطت سقطاً مستثنى عنه، أو بعد حلق صدقت. ولا رجعة عليها، ولم فذلك؛ ولدت لا بطل قولها بالإبينة، فإن طفت فبطلت الزوج بينهما فلهذا أسقطت سقطاً بهذه النسخة يحتمل بالانقراض، هو الصحيح - لأن هذا ليس بمختلف على الرجعة، وإن فذلك بعد مضي شهرين. فذا غصت عدتي بالخض، أفاد الزوج الخمرشئ أمس أنها لم تحض، فإن صدقته بذلك، لزوج الرجعة وإن كذبه، فالقول قولها مع السبب - والله سبحانه وتعالى أعلم -.

١: وفي نسخة: وإذا ولدت منه

(١): أت من ف

٢: ما بين العلقين ساقط من الأخرى وأثناء من طردت.

### الفصل الثالث والعشرون في مسائل الطهارة وكفارتها

ويجب أن يعلم بأن ركن الطهارة شبيهة بكونه باهراً بأن يقول لامرأته أنت على طهارة  
أمره بشرط مسخه أو تكون انسية متكونة حتى لو طاهر من أمه بأن قال لأب . أنت على  
كطهره أمره فإنه لا يصح تطهارة (لأن حكم الطهارة) عرواً بالمرء والنفس خالصاً في حق  
المتكورات، قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ بَيْنِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> . وأن يكون النسبة به حرة  
مؤبدة، حتى لو تشبهت بالحرمة مرفقة كالطنفة ثلاثاً لا يصح الطهارة لأن الأصل في هذا  
النسب انسيه بالأم وحرمة الأم ثابتة على سبيل التأنيب، وعلى هذا إذا تشبهت بنوات المحارم  
كالعمه، والخاله، والأخت، أو تشبهت بحرمت عمه برفض أو صهرية كأم المرأة، وامرأة  
الأب كن مظاهراً؛ لأن حرمة هؤلاء مؤبدة، ولو تشبهت بأخت امرأته، أو بامرأة لها زوج، أو  
بجارية، أو (مرثدة)<sup>(٢)</sup>، لم تكن مظاهراً، لأن حرمة هؤلاء غير مؤبدة.

٢٥٤٣ - ولو تشبهت بامرأة زانية أبوه أو أبوه فغير مطاهر في قول أبي يوسف رحمه الله  
نعلى، وقيل بمحمد رحمه الله تعالى: لا يكون مطاهراً. وهذا بناء على أن حاكمها هو حكم  
بحوائجها لم يقدح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد بن يونس، ووجه البناء أن  
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لما لم ينفذ حكم الحاكم علمه على أن الحرمة مؤبدة نظير حرمة  
الأم، عند محمد رحمه الله تعالى لما نفذ حكم الحاكم علم أن الحرمة موقفة، فلا يكون نظير  
حرمة الأم. فوجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن الحكم بجواز نكاح هذه حكم بخلاف  
النفس. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، والنكاح عبارة عن الوطء، ووجه  
قول محمد رحمه الله تعالى: إن النكاح انقلب إلى حرمة هذه المرأة، فكان الحكم بحرم  
نكاحها حكمها في فصل من فصل<sup>(٤)</sup> فيه النكاح، كما يذكر ويرد به الوطء بذكر<sup>(٥)</sup> ويرد به

(١) ما رواه القاسمي: نسخة من الأصل وأما من لا يؤمده...

(٢) ذكر في الأصل: خالف.

(٣) تلخيصه ٣.

(٤) هكذا في جميع النسخ التي شرجه عنه، من الأصل: حرمة.

(٥) النساء، ٢٢.

(٦) وفي نسخة: من محل سنده.

المعتمد. بل إرادة العقد فيه، أعني، في العرف، فلم يكن هذا كسائر خلاف العرف.

٥٥٤٤- ونسب في آجينية شهوة. أو نظير إلى مرجعها شهوة، ثم شبه بوجوه ما فيها

أنه يمكن هذا مظاهراً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولا شبهة هنا بالوطء.

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجوز أن يكون مقادراً، فأي حنيفة رحمه الله تعالى يقول: الحُرمة بالوطء ثابتة بالنسب؟ أما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في المسألة المتقدمة، وبالتفصيل والنظر يثبت اعتبار الإحاطة بالنصوص عليه؛ فتكون هذه الأشياء وسبباً إلى الوطء، فكانت هذه الحرمة أضعف من تلك الحرمة. وكان الاجتهاد فيه مرجحاً إلى رأي يوسف رحمه الله تعالى يقول: الحرمة بالنظر إلى التفرع منصوص عليه، قال عليه الصلاة والسلام: «أما من نظر إلى مرجع امرأة، استبها»، فكانت هذه الحرمة نظير الحرمة لثبوتها بالوطء، وعلى هذا الاختلاف رخص من جارية، ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أنت شئ نظير هذه الجارية، فمن كان الرجل قد جامعها وبأن المسألة بجوابها، فهو مظاهر بخلاف وحكم الظاهر حرمة مرفقة إلى غاية الكفاية مع قضاء أصل المثلث، عرف ذلك بما هو تعالى: ﴿وَلْيَسِّرْ يَطْهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، وبفعله غاية الصلابة والسلاسة لمن صرح حين صرح من مرأته، ثم وقعها في الكفاية: «استغفر الله» لا بعد حتى تكفره.

وأما الظاهر من كان من أهل التحريم والكفارة، حتى لا يصح لها: القسي والمحول والضمي عهداً؛ لأن حكم الظاهر حرمة مرفقة إلى غاية الكفاية، والعنف والمجون ليسا من أهل التحريم، كما في التعلق، وكذلك ليس من أهل وجوب الكفاية عليهم، وإنما ليس

(١٧) وفي ١١: ويذكر.

(١٨) هكذا في الأصل. وكان من نسخ الموجودة عهداً. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجوز مظاهراً.

(١٩) أخرج سنن الترمذي في مسنده عن إبراهيم الحنفي قال في فتاوى: «معلوم من نظر إلى فرج امرأة، استبها».

(٢٠) وفي ١٢: أنت حتى يراه كلهم هذا جواباً.

(٢١) للمحاضرة: ٤

(٢٢) حديث صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الترمذي ١١٢٩، وأبو داود ١٨٩٢، وإسناده صحيح ٢٠٥٠، والدارمي ٢١٧٤.

والظاهر أن بعض في حسب الآية بعد ذكر طرف هذا الحديث في الظاهر: لم أجد في الاستحباب أي شيء من طرق الحديث، وهو في الوطء منة في ذلك، والله أعلم بالصواب. ثم يظهر من أمره، ثم يظهر أن يكفر، قال: يكفر عنها حتى يستعمره ويكفر.

من أهل وجوب التكفارة [عليه إن كان من أهل التحريم]<sup>(١)</sup> ، لأن التكفارة عبادة ، يدخل فيها تاديب بالصوم والقصوم عدة ، والذي نفس من أهل العادة<sup>(٢)</sup> .

ولا تكون المرأة مطهرة من زوجها ، لأن مخرج الظهار التحريم كإطلاق والطلاق يخلص بالزوج ، فكذلك الظهار .

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه نذر لها كفارة الظهار : لأن المعنى في جانب الرجل تشبه المعطلة بالحرمة ، وهذا المعنى موجود في جانب المرأة ، لأن الحر مثلته بهما .

وقال أحسن رحمه الله تعالى : نذر بهما كفارة التحريم ؛ لأن هذا من المرأة بمنزلة تحريم الروح على نفسها ، وتحريم الحلال بين . وذكر في بعض المراجع الخلاف بين أبي يوسف والحنابلة رحمه الله تعالى ، يحكم هذا .

٥٥٤٥ : وإذا قال لها : أنت عني كظهر أمي ، لم يكن إلا ظهراً ، يريد بقوله : لم يكن إلا ظهراً أنه ظهري ، أنت عني كظهر أمي ، لم يكن إلا ظهراً ، أو لم ينو شيئاً .

أو إذا نذر بوشية ، أو نوى الظهار ، وثمة صريح في الظهار وأما إذا نذر الطلاق ، فإن حكمه الطلاق مسموح في هذا الباب ، وبه المنسوخ بطلقة .

٥٥٥٦ : ولو قال لها : أنت عني كظهر أمي ، فهو مظاهر ، وهو مظاهر ، ولو قال لها كظهر أمي ، فلا يبرئ به ، إن نذر من غيره ، فإن كان دخل بمرأته ، فهو مظاهر ، وهذا على ما عرفت في كتاب

النكاح أن الأم تحرم بمجرد عقد النكاح ، وثبتت لا تحرم بمجرد عقد الأم ، ولو قال لها : أنت عني كأمي ، أو قال لها : أنت عني مثل أمي ، فإن نوى طهاراً أو طلاقاً ، فهو عني ما نوى ؛ لأنه

ليس بصريح في الظهار ، ولا في الطلاق ، ولكن يحتمل الظهار ، لأن قصد نسبها بالأم في الطهر كذا ، ويحتمل الطلاق ، لأن قصد إيجاب الطهر من دون النكاح ، وأيضاً ذلك نوى صحت

نيتها ، وإن أراد به الدار والكرامة لا يبرأ به ، لأنه لا نية له بالأم ، وهو عني أمي ، وهو عني أمي ، وإن لم يكن له نية بمعنى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو

ليس بشيء ، لأن هذا الكلام يحتمل البر والكرامة ، وهو نوى ، فاحتمل نية أخذها بالتمتع

وقال محمد رحمه الله تعالى : هو ظهار ؛ لأن في التشبيه بجميع الأم تشبيه بظهرها وزيادة في ذلك ظهار بلائية ، فهذا كذلك .

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه قال : إن كان في مضطرب ، فهو بين ، إن تركها

(١) أنت من أهل

(٢) ومن أهل

أربعة أشهر ، ولم يقر بها بآث منه بتعاقبه ، لأن في حمله كلامه على الطلاق حمله على الصديق وفي حمله على الفقه حمله على الكذب ، فكان الأول أولى ، وعنه رواية أخرى أنه إن كان في غضب ، فهو على الفقه .

وعن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لها : أنت مثل أمي يريد به التحريم ، فهو ظهار ، وإن لم يكن له به فهو باطل ، ومرتق بين هذا وبين ما إذا قال لها : أنت عبي مثل أمي .

٥٥٥٧ - وعنه أيضاً : إذا قال لها : أنت أمي يريد به الطلاق فهو باطل ؛ لأنه كذب ؛ وكذلك إذا قال لها : إن فعلت كذا ، فأنت أمي ولا نية له ، فهو باطل ، وكذلك إذا قال : إن فعلت كذا ، فأنت أمي يريد به التحريم ، ففعل ذلك ، فهو باطل ؛ لأن أمي لا يحرّم كذا ، فإن نوى الطلاق كان طلاقاً ، وإن نوى الظهار ، فهو نوى التحريم لا يبرّر صحته ، أو لم يكن له به ، فلا ظهار ، لأن معنى البر لا يفي لقرين التحريم بحرف التشبيه ، وفي احتمال الظهار والطلاق ، فأتى ذلك نوى صحته بته ، وعند عدم التيقن بحمل على الظهار لأنه أدنى .

٥٥٥٨ - ولو قال لها : أنت عني حرام كظهور أمي فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو ظهار على كل حال ، وقال أبو يوسف وسحمد رحمه الله تعالى : إذا نوى الطلاق ، أو نوى الإيلاء ، فهو على مسألتين . لأن لفظة التحريم يشتر فيه الإيلاء والطلاق ، فأنهما نوى صحيح وصار قوله : كظهور أمي مؤكداً بما نوى . ولأن حنيفة رحمه الله تعالى أن التشبيه بظهر الأم محكم في الظهار ، وقوله : أنت على حرام محتمل في حبس . والحمل كلام واحد ، ورد المحتمل إلى التحكم في الكلام الواحد أولى من رد الحكم إلى المحتمل . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لها : أنت عني حرام كظهور أمي وأراد بالحرām الطلاق ، فلا أصدق في إبطال الظهار ؛ لأن هذا الكلام صريح في الفقه ، فهو تشبيه يريد به صرف الكلام عن ظاهره ، وليس له هذه لولا به فيلزم منه ، وكذلك إذا أراد بالحرām البين الزمته الجميع . ولا أصدق في إبطال الظهار ، فيكون قولاً ، ومقهوراً .

٥٥٥٩ - ولو قال لامرأته : أنت على كفر ، أو لا نية له فهو ظهار . حكاه ذكر في الجامع الصغير ؛ لأن هذا التشبيه فوق التشبيه بظهور الأم لثبته فرحها على ظهريها في الحرمة ، وهذا دليل على أن حكم الظهور لا يعتد به بالتشبيه بظهور الأم . وهكذا ذكر القدوري ، رحمه الله تعالى ، والمذكور في التقاوي : إذا شبه امرأته بغير من كان لا يجوز النظر إليه كالطير

ج ٥- كتاب الطلاق - ١٩٠ - الفصل ثلاث واعترون مسائل الظهار

والفخذ واخرج فهو ظهرو ، وفي موضع آخر قال . ويشترط أن يكون ذلك العضو ما يعبر به عن جميع البدن ؛ لأذ الأصل في الظهار تشبيهه بظهر الأم ، وظهر الأم عضو لا يجوز النظر إليه ، ويعبر به عن جميع البدن ، فكل عضو لا يجوز النظر إليه ويعبر به عن جميع البدن كان ملحقاتاً بالظهر في حق هذا الحكم . وما لا دلائل

٥٥٥٠- ولو شبه عضواً من أمارته بظهر أمه ، فإن شبهه عضواً يعبر به عن جميع البدن بظهر أمه ، أو شبه جرة ثالثاً من أمارته بظهر أمه . فهو مظاهر ، وإن شبه عضواً من أمارته لا يعبر به عن جميع البدن كالثالث والرجل لا يصير مظاهراً ( عندنا ) والكلام في تغير الكلام في الطلاق ، وفي القدوري : إذا قال لها : أما منك مظاهر ، أو طاهرت منك ، وعنى الإباحة ، فهو مظاهر ، وروى يثرب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : لو قال لها : أنت مني مظاهر ، فهو باطل . لو قال لها : أنت مني كظهر أمي أو عندى أو معي ، فهو مظاهر ؛ لأن هذه الخروفاً تقام بعضها مقام لبعض

٥٥٥١- ولو ظاهر مائة معلومة يوماً ، أو شهراً ، ثم مضى الوقت ، سقط لظهار عندنا ، فالأصل عندنا أن الظهار كما يصح مطلقاً يصح موقفاً ؛ لأن حكم الظهار حرمة موقفة إلى غاية الكفارة شرهاً ، وذلك دليل على قبول التاقية من قبل الزوج ، وفيه فارق الفصل .

٥٥٥٢- وفي المتن : إذا قال لها : أنت على كظهر أمي في عد ، أو بعد غد ، فهو ظهرو واحد ؛ وإذا قال لها : أنت على كظهر أمي عدّاً وإباحاء بعد غد فهم ظهيران ، فإن كفر اليوم لم يجر عن الظهار الذي وقع بعد عد .

٥٥٥٣- وفيه أيضاً : إذا قال لها : أنت على كظهر أمي رمضان كله أو رجب ، فكفر في رجب ، سقط عنه ظهرو رجب وظهار رمضان استحساناً والظهار واحد ، وإن كفر في شعبان لم يجره ؛ لأنه كفر وهو غير مظاهر .

٥٥٥٤ قال : رأيت لو قال لها : أنت على كظهر أمي أبداً إلا يوم الجمعة ، ثم كفر ، إن كفر في يوم الاستثناء لم يجر وإن كفر في اليوم الذي هو مظاهر فيه أجزأه عن الكل . وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال لها : أنت على كظهر أمي إلى شهر قل : لا يكون مظاهراً قبل مضى الشهر ، فإذا مضى صار مظاهراً .

وكف بحرمة الوطء على المظاهر إلى غاية الكفارة ، فكذلك يحرم الدواعي نحو التشبيه والميسر ، وما أشبه ذلك ، وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال : يتقبل المظاهر

(١) ما بين المعنويين سائط من الأصل وثبت من لا دواف

امراته غير شهوة إذا فاد من السفر بعد بقاءه.

ويصح بعدل الظهور بالشرط - لأن لفظة حب خرمته، فكان غير الخلاف، صح تعدله بالشرط، كما يصح تعليل الطلاق بالشرط.

٥٥٥٥ - وروى غير عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا طلقها أنت على كظهر أمي إذا طلقها بعد، فهو باطل، وكذلك إذا طلقها أنت على كظهر أمي أمي، بطل الطلاق بالشرط ثم ألبسناه وحده بالشرط به حسب الظاهر. لأن ما في ذلك من شرط ما لا يملك من وجهه الشرط، وإن روي الظهور بعد البيهقي لا يصح. لأن حكم الظهور حرمة مؤقته، وهذه تسره المحللة بالحرمة، وإن ذلك لا ينصرف بعد ثبوت حرمة بالبيهقي، وهذا خلاف ما لو علق البيهقي بالشرط، ثم ألبسناه، ثم وجدنا ضرورة حيث يقع الطلاق - لأن البيهقي إذا صح بمقتضى الشرط فصار يفسده كأنه على خلافه بالشرط، فيبطل عند الشرط طلاقه - ثم، وإيقاع الطلاق غير المأهول صحيح.

٥٥٥٦ - وإذا طلقها إن شئت فأنت على كظهر أمي، وحبك ذلك في مجلسها، فزعم الظاهر - وهذا الطلاق غير صحيح، ذكره في الفصل أعلاه.

٥٥٥٧ - وإذا طلقها من امرئته، ثم قال لا امرأة أخرى لها: أنت غش مشر حده به في الظاهر، فهو مظاهر نسب، وكذلك إذا طلقها من امرئته، وقال لا رجل آخر له: أنت غش مثل امرئة أخرى، فهو مظاهر منبه، وكذلك إذا طلقها من امرئته، ثم قال لا امرأة أخرى، أنت غش غير طهر إذا كان مظاهراً.

٥٥٥٨ - وإذا طلقها من أربع نسوة، فعليه الكحل واحدة كل امرأة، لأن حكمهم بغير حرمة مؤقته إلى أربعة، فإذا أثنى الظاهر إلى محال محتملة أنت هي كل من حرمة غير حدة، فاحتاج إلى العدة، وهي الكحل.

٥٥٥٩ - وإذا طلقها من امرئته غير كافي محالين محتملة، أو في مجلس واحد، فعليه الكحل طهارتاً، هكذا يروى عن علي بن أبي حمزة، رحمه الله تعالى عنه، وذلك الظاهر بسبب قسمة الزوجات على أنفسهن، فإذا طلقها من امرئته غير كافي، فلا يرقى به قيد حرم على انحراف الآخر، ولا يرقى بالعد في الحرم، ولا يرقى إذا طلق حرم على نفسها لغيره، ولا يرقى، وإليه أن لا يشترط، فهذه أحسن، لكن فيها تفاوتة، فلا يمكن أن يكون ذلك.

وخاصة الأولى، بحيث لا يلزمه أكثر من تكرار واحدة؛ لأن صيغة الإخبار والإست، هي الطهارة  
واحدة، والكلام بحمل أو عطف والتكرار، لا يلزمه إلا ما مر من الأول.

٥٥٦١- خبر عن أبي بصير رحمه الله تعالى: إنه قال: لا بأس على كظفر أصي عانة  
بردة، فعليه لكل مرة تغيرة.

٥٥٦٢- وإذا وطن الظاهر ينبغي أن يسقط، لا يلزمه سوى الاستعفاء عنه، ولا ينبغي  
تسراؤه الذي ظهر زوجة من آثاره، من أن يغتسل مرة واحدة، حتى يذهب إلى طهارة حرم عليه إلى عدية  
التكرار، وإن سكب من إحرامه لا يجوز، وإن لم يطالبه بالكفارة، وإن أنكرت الحائض ذلك  
أحرمه الحائض على أبي بصير. وروى هشام عن محمد بن حمزة رحمه الله تعالى: أنه قال: أحرم الظاهر  
على أن يكفر بظفره، فإن لم يمسح حذفته، فإن لم يفعل حذفته، وأحرمه من الدين،  
ولا أصبره، وإذا أحبر الروح عن الكثير قبل قوله: لا يمسح حذفته، وسقطت تغيرة ما تعلم  
خلاف ما قال أبو نعيم، فالتغية بالتكذيب.

وتكلم العلماء رحمهم الله تعالى في سبب وجوب هذه الكفارة، قال عامة العلماء  
سبب وجوب هذه الكفارة الطهارة والعدو. لأن الله تعالى عطف العود على الطهارة في باب  
سبب الكفارة، وحكم لغرض، حكمه المعلوم غاية واحدة.

والمتصور من أقوال أصحاب رحمهم الله تعالى قولوا: سبب وجوب العود واحد، وهو  
القبل أقرب إلى النعمة، لأن الكفارة عترة، الطهارة مذكور من الطهارة، وهو حكمه كسرة،  
والكفارة لا تصح سبب للعترة.

أما العود مباح، بل مندوب إليه، فيسقط سبب الوجوب العترة، والعود عترة هو العزيمة  
من أن يطهر، وهذا لأن العود هو الرجوع عما أوجب التلاوة ليكون مباحاً لا ريب فيه، والله  
في هذه وجوب عترة أنه نهاه باللفظ، فقد وجب عليه بالتفسير أن يعود على أداء الوطء  
لأن الظاهر منسوخ بحريم الوطء، وحرمته تفعل بوجوب التعود على تركه، فعلى غير ما على  
الوطء، فقد رجح عند الإجماع باللفظ، فكان عترة، ولم يعد له أن لا يفتها سقطت  
تكفارة، فكانها يجب عند غير مستفردة، ولهذا سقط حرمه ونومها، لأن التكرار يجب، نعم  
فيها، وما يجب أن يزعم قوم غير مستفردة، لأن لزوم برء عبدة المنصور في نضح،

والكفارة ما ذكره الله تعالى في قوله: «فمن حرم على نفسه أن يفتها فمن لم يجد  
فدأبهم سهر من متتابعين من قبل أن يفتها» فمن لم يسطع فإضاة من متتابعين، فوجب



على هذا الترتيب، فيجب تقديمها على المسيس، قال عليه الصلاة والسلام لسلامة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: «استغفر الله ولا تعد حتى تكفرا»، ولو اعتنق بعض الرقية، ثم وطئ، فعليه أن يستقبل عتق الرقية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الشرط في الإعتاق تقديمه على المسيس ومن غيروه إخلاء الإعتاق من المسيس ولم يوجد الإخلاء عنده؛ لأن الإعتاق عنده يتجزأ، وعندهما: الإعتاق لا يتجزأ، فكما أعتق أبيه عتق لكل، فتحقق إخلاء الإعتاق عن المسيس.

٥٤٦٢- ولو جامعها في خلال الصوم جماعاً بقصد الصوم يستقبل الصوم لوجهين: أحدهما: أن الرأب صوم شهرين متتابعين، وقد فات التمتع لما فسد بعض الصوم. والثاني: أن الشرط تقديم الصوم ومن ضرورته إخلاء عن الجماع، ولم يوجد الإخلاء ولو جامعها نيلًا، أو تباركاً ناسياً لصومه استقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ومثل أبو يوسف: يحض فيه، فأبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر المعنى الأول، ومما اعتبره المصنف الثاني.

٥٤٦٣- ولو جامعها في خلال الإطعام لا يلزمه الاستقبال؛ لأن تقديم الإطعام على المسيس ليس بشرط في كتاب الله تعالى، حتى يثبت شرط لإحلال الطعام عن المسيس، ولا كذلك الإعتاق والصوم.

٥٤٦٤- ولا يحزى في الكفارة الرقة المصيبة، ولا مقطوعة اليدين، ولا مقطوعة الرجلين، ولا مقطوعة اليد والرجل من جانب واحد. والخاص به أن المأمور به رقة مطلقاً والمطلق يتناول الكامل والمأثم من كل وجه، وكل واحدة من مسميناً فائتة من وجه، فنوات جنس المشقة. أما المصيبة ومقطوعة اليدين ومقطوعة الرجلين فظاهر، وكذلك مقطوعة اليد والرجل من جانب واحد لأنه لا يمكنه أن يمشى بالعصا بخلاف مقطوعة اليد والرجل من جانبيه حيث يجوز؛ لأنه يمكنه المشي بالعصا<sup>(١)</sup>، ويمكنه البطش بإحدى اليدين، فلم يفت في حقه جنس متعة، وكذا لا يجوز الحرس لقوات حس المتعة وهي الضيق.

ويجوز الصب استحساناً، وذكر في النوادر أن الصب لا يجوز وهو القياس، وقيل: رواية النوادر محمولة على الصب الأصلي أنه لا يخلو عن الخمر لأنه لم يسمع

(١) قد تقدم نحوه.

(٢) ما بين المصنفين سافط من الأصل وأثبتناه من ظرهم.

الكلام [اليتعلم] فظاهر اجراء محمول على الصمم البصري : لأنه يغتفر<sup>(١)</sup> عن انحراس  
ويسمع عند المداعاة في رفع الصوت

٥٥٦٥- ويجوز مقطوعة الأذن ، دأب الحنابلة وشعر المذنب ، وإذا يجوز مقطوع  
لشفتين إذا كان يفهم على الأكل ، لأن الثابت لقوات هذه الأشياء أربعة لا غير ، به لا يصير  
لرفعة مستهلكة . ولا يجوز ساقطة الأسنان ، لقوات حسن مفعلة وهو مفعلة اللص .

٥٥٦٦- ولا يجوز السببر وأم الولد ، ويجوز السكائب إذا لم يزد شيئاً من بدل  
الكاتب عندها ، فإن أدى شيئاً من بدل الكتابة ، لم يجوز في ظاهر الرواية ، وروى الحسن  
ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنه يجوز ،

٥٥٦٧- ولا يجوز مقطوع الإصبعين ولا ثلاثة أصابع من كل يد سواءهما . ولا يجوز  
الخنبر ويجوز الرضيع ، وكذا لا يجوز المحنون والمثو . وإن كان يحن ويغيب يجوز ، يردده  
إذا أعشقه في حال إفاقته ، والمريض الذي في حد مرض الموت لا يجوز ، وإذا كان يرجى  
ويصاف عليه يجوز .

٥٥٦٨- والمرشد يجوز عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى ، وبعضهم قالوا : لا يجوز ،  
لأنه ما ولد له صار حربياً ، ونهذه حل فله ، والمردة يجوز بلا خلاف .

٥٥٦٩- ولو أتى عدواً حربياً في دار الحرب إن لم يخل مسله لا يجوز ، وإن خلى  
سيما ، ففيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى ، بعضهم قالوا : لا يجوز<sup>(٢)</sup> لأنه صرف لكفارة  
بني الحريم ، وروى أبو حنيفة عن محمد بن حماد عن أبي حنيفة رضي الله عنه ، إذا أعتق عبداً حلال الدم قد قصى  
بدمه عن ظهاره ، ثم عصى عنه لم يجوز ، وفي البخاري رواية مجهولة إذا أعتق عبداً حلال الدم قد  
قصى بدمه ثم عصى عنه ، أو كان أبيض العينين عزال أنياض ، أو كان مرتعاً فأسلم له يجوز .  
وإذا أعتق عبداً على جعل بركة الكتابة لم يحزه عن الكفارة . وإن أسقط الجعل ، ويجوز إعثاق  
كافر إذا عزم أنه حري

٥٥٧٠- وفي المتن : إذا أعتق نصف عبد من شركه وبين غيره عن ظهاره ، ثم أذن  
الصبيان ، وأعتق الباقي عن ذلك الظهار لم يحزه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما : يجوز إذا كان مؤمراً ، لأن الإعتاق عبدهما لا ينجز ، فإعتاق النصف يصير معقاً

(١) هكذا في آية ، وأف ر ج ، وكذا في الأصل وط . يعلم

(٢) وفي آية وم ر ج ، والأصل لا ينجز

(٣) وفي آية : لا يجوز عبداً حلال الدم ، لأنه صرف لكفارة . . . نـح .

المتكفل، المتكفل بشرط أن يكون غرضه مبرراً، لأنه بما كان معسراً كان غنى إمامه بالصدقة من غريب شريكاً، ويكون هذا اعتقاداً ببعضه، فلا يتأذى به للكفارة، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز.

وفرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين ٥٤ وبين ما إذا اعتق نصف عبد عن ظهره، ثم اعتزل النصف الباقي عن ذلك الطاهر، حيث يجوز ٥٥، ولا ٥٦ في بيعه بعت القسوة، لأن الاعتاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مسجل، وإنما اعتق النصف، انصرم الاعتاق على سببه وبممكن، فتمنع من النصف الباقي سببه، لأن النصف الباقي خرج من أن يكون مملوكاً مطلقاً، والله ذلك، أصدر في معنى تدبير وأمر الولد، وباعتباره لا تنفط الكفارة، وفي حقه ما المذكوران عليه الموقوف.

والفرق أن في بعضين<sup>(١)</sup> عكس النقصان في النصف الباقي سبب إعتاق النصف الأول عن الكفارة، إلا أن المبدأ إذا كان كله نه أمكن أن يحوّل ذلك النقصان مسروقاً إلى الكفارة، لأن النصف الباقي على ملكه، فيجعل كأنه اعتق أولاً النصف ويصرف النصف الآخر، ثم هي المرة الثانية اعتق ما بقي، فتجزئه، أما إذا كان عبد مشتركاً لا يمكن أن يحل النقصان للحاصل في النصف لبي في مسروقاً إلى الكفارة، لأنه أم المثلث في ذلك النصف، فبطل منه النقصان، ولم يقع من الكفارة، فإنه حسن قبعة النصف الباقي وأهتفه، فقد صرفه إلى الكفارة وهو ناقص، فصار الحاصل كأنه اعتق محلاً إلا قدر النقصان.

٥٥٧٦- ولو اعتق عبداً عن ظهره من امرأتين أجزأه أن يجعله عن أحدهما عند علمنا، فالإمام رحمه الله تعالى؛ لأن الجنس متحد، ونية التحسين واجبة من الجنس لو حدث لهو. وهذا لأن في الجنس لواحد شر محجب عليه الكفارات مطلقاً بعدد الواجب لا التعيين، فمافي قضاء، ومضاد، فإن من عليه قصب يوجب من ومضاد لا محجب عليه التعيين منه انقضاء، بل يجب عليه الصوم مطلقاً بعدد الواجب، كذا هنا.

وإذا ثبت أن البية<sup>(٢)</sup> كانت لغو صدر وجودها، ولعنتم بمنزلة، فكأنه اعتق عن ظهره، ولم يعين فضلاً، وهذا يجوز الإعتاق عن أحدهما، كذا ٥٥٧٧.

٥٥٧٧- وإذا حب عليه كفارتان أو ثلاثة عن الظهر، وأعتق ثلاثة، وفاداه بترى عند

(١) هكذا في الأصل، وكان في النسخ التي عندنا وفي حق هذا المثلث، أن كان علمنا.

(٢) وفي ط : نائين

(٣) وفي ط : أو لغير

إعراق كل رقبة أن يكون عن الكفارة، ولم ينو قبة حبسها عن كفارة حبسها جاز صد عملات الثلاثة رحمهم الله تعالى، لأن عند اتحاد الجنس لو عدى عند اعتق كل رقبة أن يكون عن الكفارات كلها جاز، فهذا أولى.

ومن ملك رقبته لزمه الحق، وإن كان يحتاج إليها، وكذلك كل من ملك ثمن الرقبة من التقديس. ولا اعتبار بالنسكن وما فيه من الثياب التي لا يسهلها، إنما يعتبر الفضل. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: إنما يعتبر الفضل إذا بلغ مائة، ومن حرمه رحمه الله تعالى: أنه قال: يحبس الذي يعمل أي المستعرق قوت يوم، والذي لا يعمل قوت شهر.

٥٥٧٣- ونو قال تعيد: إن اشتريته، فبعت حره، ثم اشتراه بتوى كفارة الطهار لا يجوز عن الطهار، ولو قال عند البيع: عن كفارة طهري جاز، ولو قال بعد: إن اشتريته، فبعت حره عن كفارة يميني، قل: تطوعاً، ثم اشتراه ناوياً عن طهاره لم يكن عن طهاره.

٥٥٧٤- وكذلك إذا قال: إن اشتريته، فهو حر تطوعاً، ثم قال: إن اشتريته، فهو حر عن طهار، ثم اشتراه، فهو حر تطوعاً، ويقع العتق عن الجهة التي عتقها أولاً، ولا يلحقها التسخير. وعلى هذا إذا قال: إن اشتريته هذا العبد، فهو حر عن طهري، ثم قال: إن اشتريته فهو حر عن يميني، ثم اشتراه، فهو حر عن الطهار.

٥٥٧٥- وكذلك إذا قال: إن اشتريته فهو حر عن طهاري من هامة، ثم قال لا مرأه أخرى كذلك، ثم اشتراه فهو حر عن طهار الأولى.

٥٥٧٦- وإذا لم يملك رقبة ولا تمن رقبة بصوم شهرين متتابعين، فإن صام شهرين بالأهلة حاز وإن كان كل شهر تسعة وعشرين يوماً، وإن كان بغير الأهلة لم أفطر لتمام تسعة وخمسين يوماً، فعليه الاستيفاء، وإن عجز عن الصيام بطعم متين مكيناً، ويجزئ فيه ضعم النسب، وطعام لإيحاءه. وتفسير طعام التمايت طاهر، وتفسير طعام الإيحاء أن يعذبهم وبمشيم. فإن أراد أن يطعم طعام التمايت بطعم لاكل مسكين نصف صاع من بر، أو صاع من تمر، أو صاع من شعير. كما في صدقة الفطر، وبه ورد الأثر عن عمرو بن دينار رضي الله تعالى عنه، ثم الحصة مختلف أحاسيس، فإن من الحصة ما يبلغ مائة منها نصف صاع، ومنها ما لا يبلغ أكثر من مدين ونصف صاع، فلا بد من التقدير بأحدهم.

أما الصاع، أو المدين، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: قد اختلف

المشايع رحمهم الله تعالى في هذا الفصل ، قال بعضهم : يعتبر الصاع كما في صدقة الفطر فإن رسول الله ﷺ اعتبر الصاع في صدقة الفطر من غير فسن ، وعمر رضي الله تعالى عنه اعتبر الصاع في عين هذه الصورة من غير فصل ، ومنهم من قال : يحتاط به ويعطى أكثر من سوين ، ومنهم من قال : يحسن الوزن ، ولو أدى نصف صاع من تمر جيد بلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز ، وكذلك أدى أقل من نصف صاع حنطة يبلغ صاعاً من تمر ، أو غيره لا يجوز والأصل فيه أن كل جنس هو مخصوص عليه من الطعام لا يكون بدلاً عن حسن آخر هو مخصوص عليه ، وإن كان في القيمة أكثر . ولو أدى ثلاثة أمتان من الذرة يبلغ قيمتها سوين من الحنطة جزء . قال هشام (١) : وإن أراد أن يجعل الذرة بدلاً عن الحنطة ، أما إذا أراد أن يجعل الحنطة بدلاً عن الذرة لا يجوز لأنه أراد أن يجعل المخصوص عليه بدلاً عن التخيير المخصوص عليه .

٥٥٧٧- ولو أدى السوي أو اللدنيك أحراً . وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في طريق الجواز ، قال بعضهم : يجوز باختيار العين فيعتبر فيه تمام الكيل ، وذلك نصف صاع من دقيق لحنطة وسديفها ، ولديه مال الكرمي والقنوري رحمهم الله تعالى . وقال بعضهم : يجوز باختيار القيمة ، فلا يعتبر فيه تمام التملك ، وقد ذكرنا هذا الفصل مع أحساب في باب صدقة الفطر .

٥٥٧٨- ولو أراد أن يعطيهم قيمة الطعام ، أعطى من ممكن فيه نصف صاع حنطة ، أو قيمة صاع من تمر أو شعير . وإن أراد أن يعطيهم طعام الإياحة غداً هم وعشائهم ، وإن عداهم لا خير ، أو عشائهم لا غير لا يجرؤ عداً ، يريد به أن الغداً ، بنون العشاء لا يجوز ، وكذلك العشاء بدون لعد ، لا يجوز ، هكذا ذكر في إيمان الأصم .

وفي القنوري في صفة طعام الإياحة : أن يهديهم ويعتسبهم ، فيحصل له كتمان إما غداً من أو عشائهم ، أو يهديهم ويحسبهم ، وهذا بيان أن الغداً بدون العشاء ، أو العشاء بدون الغداً لا يجوز . قال ثمة أيضاً : وأو غداً إسداً ، وعشراً أحراً ، لم يجر

وفي المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إن غداً سبباً ، وعشاً آخرين لا يجوز ، وإن غداً رجلين يوماً أو عشاً سراً<sup>(٢)</sup> حراً ، وكذلك إذا غداً ثلاثين يوماً ، وعشاً ثلاثين يوماً .

(١) هكذا في الأصل ، وكان في نسخ آخر في مثول أوسنا : يجوز

(٢) مثلاً في طواب وأهم ، وذلك في فاء وعشاً أخرى .

وعن الحسن بن زياد<sup>(١)</sup> عن أبي حيفة رحمه الله تعالى إذا غدّي في الظهار مسكيتاً واحداً مائة وعشرين يوماً أحزراً، وعن الحسن بن أبي مائل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو غدّي مسكيتاً واحداً، وعشاء في ستين يوماً لا يجزئته، قال: هذا قوله الآخر. وإذا غداهم وعشاءهم، فالعشر فيه أكلتان مشبعتان، ولا عبرة فيه بقدر الطعام، حتى يروى عن أبي حيفة رحمه الله تعالى في كثرة المس: لو قدم أربعة أو عقة، أو ثلاثة بين يدي عشرة وشبهوا، أحزراه وإن لم يبلغ ذلك صاعاً<sup>(٢)</sup> أو نصف صاع، وإن كان أحدهم شبعان من يجوز؟ اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، قال بعضهم: يجوز (لأنه واحد الطعام العشرة وقد شبعوا)<sup>(٣)</sup>. وقال بعضهم: لا يجوز (لأن المأخوذ عنه إشباع عشرة، وهو ما أشبع العشرة وإنما أضع الله<sup>(٤)</sup> في هذا وإن كان قد حس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى، والمشتب أن يقدمهم ويفسبهم بخبز معه إدام، ولو أعطاهم خبزاً<sup>(٥)</sup> فقاراً<sup>(٦)</sup> غير إدام جاز

٥٥٧٩- وإذا غداهم وعشاءهم خبز الشعير، لم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل، وقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: نفيد محمد بحر البر في الزيادات قليل على أنه لا يجوز خبز الشعير (وبعضهم جوزوا ذلك)، وإليه مذهب الكرخي رحمه الله، ثم على قول من جوز خبز الشعير<sup>(٧)</sup> لا بد وأن يكون معه إدام.

٥٥٨٠- وإذا غداهم وأعطاهم قيمة العشاء، أو عشاءهم وأعطاهم قيمة العشاء يجوز، هكذا ذكر في الأصل. وفي الثاني: إذا غداه وأعطاه مائة فيه روايتان، وكذلك الغداء وقيمة العشاء، وكذلك إذا أعطى كل مسكين نصف صاع من تمر أو شعير، ومائة من بر، ذكر في الأصل: أنه يجوز.

٥٥٨١- وإذا أدى مساكين وأحدهم صبي فطيم أو غرق ذلك، وغداهم وعشاءهم لا يجزئ. هكذا ذكر في الأصل. وفي الجرد: إذا كانوا غسلاً يعتمد مثلهم جاز.

٥٥٨٢- وإذا أعطى ستين مسكيتاً كل مسكين مائة من حنطة لم يجز، وعليه أن يعيد مائة

(١) وفي م. عن محمد بن الحسن بن زياد.

(٢) وفي م. و ب. وإن لم يبلغ ذلك إلا صاعاً، أو نصف صاع.

(٣) أثبت من م. و ب. و أ. و ب.

(٤) أثبت من م. و ب. و أ. و ب.

(٥) أثبت من م. و ب. و أ. و ب. غير الخاني من الإدام.

(٦) ما بين المعرفين ساطع من الأصل وأشباه من علومهم.

أعسر عني كل مسكين، حين لم يعد الأرمين فأعطى ستين آخرين. كل مسكين مداً لا يجزئه - لأن المأخوذ عنه في باب الكفارة مراعاة عدد المسكين، ومراعاة وضيقه في مسكين، وقد أخذ مقدار وضيقه كل مسكين فلا يجزئه.

٥٥٨٣- وإذا أعطى مسكيناً واحداً طعام ستين مسكيناً في يوم واحد بدفعة واحدة لا يجوز، ولو صرف إليه طعام ستين مسكيناً في ستين يوماً جاز عندنا. وقد ذكرنا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر في المسكين الواحد في طعام الإباحة بخلاف هذا.

٥٥٨٤- ولو صرف طعام ستين مسكيناً إلى مسكين واحد بدفعتين متفرقات، اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه - والصحيح أنه لا يجوز - وفي طعام الإباحة لا يجوز في يوم واحد، وإن فرق بلا خلاف بين المشايخ رحمهم الله تعالى.

٥٥٨٥- وإن أظعم عن ظهاريين ستين مسكيناً في يوم واحد، كل مسكين صاعاً من حنطة جاز عنهما عند محمد رحمه الله تعالى، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى: يجوز عن واحد منهما، فمحمد رحمه الله تعالى يقر لـ 'بازدي' (وفاء، وحسنه بالوصفين) (١) وزيادة. والمصرف محل الكفارة في جبرته عنهما. وهذا يقولان: نية الانقسام لغوا لأنهم حصلوا في غير محله، لأن محلهما شيطان، والكفارتان من جنس واحد تأنيهما كفارة واحدة (لعمد الجنس، والتي، لو اختلفت لكانت الانقسام، وانحو فيه الانقسام بالعدم، وصار كأنه نوى الكفارة لا غير، ومثاق يقع من الواحدة: لأن التفسير في هذا الباب نصف صاع من الحنطة لمع النقص، لا نية الزيادة، فيقع عن الواحدة احتياطاً، كذا هنا والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) أبيت من 'أوب'.

### الفصل الرابع والعشرون في مسائل الإيلاء

٥٥٨٦- الإيلاء هو البيع على ترك رضاء المتكسحة أربعة أشهر فصاعداً<sup>(١)</sup> لأن كتاب الله تعالى فقرة " بأربعة أشهر - حتى لو عهده بيمينه على ترك رضاء المتكسحة أقل من أربعة أشهر لا يكون إيلاءً ، بل يكون بيعاً . وإنه على نوعين : أحدهما أن يكون باسم الله تعالى ، وإنه يمين بالله تعالى ؛ لأن صورة اليمين بالله تعالى قوله : والله لأفعلن كذا ، وصورة الإيلاء إذا كان الإيلاء باسم من أسماء الله تعالى أن يقول لامرأته : والله لأفعلن كذا أشهر . والثاني أن يكون مطلقاً ، أو عتاقاً ، أو ما أشبه ، وإنه غير المطلق والعتاق ؛ لأن صورة اليمين بالعتاق أو المطلق : إن فعلت كذا ، فعمدي فعلان حر ، وصورة الإيلاء : إن كان الإيلاء بطلاق ، أو عتاق أن يقول لامرأته : إن فعلنك ، فعمدي فعلان حر . وصورة الإيلاء : إذا كان الإيلاء مطلقاً ، أو عتاقاً ، أن يقول لامرأته : إن فعلنك فعمدي حر ، إن فعلنك ، فامرأتي فلاله طالق .

٥٥٨٧- وحكم الإيلاء حينئذ أحدهما ينقلوا بخلعت وأن يقربها إلى مدة الإيلاء ، وهو لزوم الكفارة إن كان الإيلاء باسم من أسماء الله تعالى . ولزوم ما جعله جزاء إن كان الإيلاء بغير الله تعالى . والثاني : يتعلق بالنذر بأن لم يقربها حتى مضت مدة الإيلاء ، وهو وقوع عطية بآنية ، فالإيلاء يراه سائر الأيمان في حق حكم الحبس ، وهو وجوب الكفارة بمرجود المحبوس عليه ، وهو القرب ، إن كان الإيلاء بالله ، ولزوم ما صار جزاء على المحبوس عليه وهو الطلاق أو العتاق . إن كان الإيلاء مطلقاً أو العتاق ، وبخالف سائر الأيمان في حق حكم نذر . فإن في سائر الأيمان لا يلزمه بالبر شيء . وفي الإيلاء يلزمه نذر تطليقة وآنية ، وصار تقدير الإيلاء في حكمه أشد كونه قال : إذا مضت أربعة أشهر ولم أفعلنك ، فأنت فعلان فطليقة مائة . عرف ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> . جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال : عزمة الطلاق مضي أربعة أشهر<sup>(٣)</sup> وهكذا نقل عن ابن مسعود وغيره عباس

(١) ومرفق تجد.

(٢) البقرة : ٢٢٧ .

(٣) أخرجه سوانق صاحب الرصوف في مسنده عن ابن عباس عن ابن عمر عن ابن مسعود عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال : عزمة الطلاق مضي أربعة أشهر (ج ١ ص ١٦٧) وعبد الرزاق عن عبد الله بن مسعود (ص ١٥٤) .



ومن عسر وعاشق رضى الله عنهم أنهم قالوا: عرته انطلاقي مضي أربعة أشهر، وألا الإيلاء، لئلا كان طلاقاً في الابتداء، وجب النظر بقدر ما يضر بالشرح، وذلك بما أوجب الله تعالى من الشريطين أربعة أشهر، فبقي بعد مضي العدة طلاقاً كما كان.

وبما مدة الإيلاء، لأنه شهر، فلو ما مضت هذه المدة، فالحكم فيها كالحكم في الحرمة؛ لأن هذه المدة شرعت أجلاً للدينونة، فتشبه مدة العدة (فتنصصه بانوار)، كما في العدة (١).

قال القندوزي رحمه الله تعالى: ولا يكون الإيلاء إلا بالخلف على الجماع في الفرج خاصة؛ لأن الإيلاء، إن جاز طلاقاً بواسطة الظنم يمنع حرقها المستعبر، وحققها الجماع في الفرج، وروى عن محمد رحمه الله تعالى إذا خلف لا يبي جلدني جلدك، لا يكون إيلاء؛ لأنه يحنث بعير الجماع، والإيلاء ما توقع الحبث فيه على الجماع. وزاد في الباقي: إلا أن ينوي الجماع، وكذلك إذا قال: والله لا أمسك، لا يكون إيلاء؛ لأن نوى المحص.

٥٥٨٨- وفي الفتاوى: إذا قال: والله لا يمس فرجى فرجك، فهو مؤثر، وكان محمد رحمه الله تعالى: (إذا قال) لا أجمع رأسي ورأسك، وعنى به الجماع، فهو مؤثر، وإن لم يكن الجماع، فليس بمؤثر، وله أن يجامعها بغير اجتماع عنى فرجى، ولا شيء يجمع رأسهما عليه، ولو اجتمعا في شيء واجتمعا رأسهما عليه من غير جماع حيث في يمينه.

٥٥٨٩- ولو قال: والله لا يجمع رأسي ورأسك وسدده، ولا يؤثني وإياك شيئاً، ولا أثبت معك على الفرائض، فإن عنى الجماع، فهو مؤثر، وإن لم يكن لعنة، فهو على الإيلاء. وأثبت على الفرائض، ولا يجتمعان عنى وساده، ويومان على الفري والأرض.

٥٥٩٠- ولو خلف لا يجامعها، فهو مؤثر، مع أن هذا اللفظ يتناول الجماع فيما دون الفرج؛ لأنه ما أخبره من الاجتماع، وإن كان كذلك؛ لأن هذا اللفظ عند الإطلاق يرواه الاجتماع لخاص، وهو التفاه الخائز، ولهذا فهم رسول الله ﷺ من قول: لا أعزى أبى حرامت امرئى في نهر رمضان<sup>(٢)</sup>، الجماع في الفرج، حتى أوجب تكهاره عليه من غير

(١) ما يجر العفو من حفظ من الأمن والثناء من طوم وقد.

(٢) ثبت من ج

(٣) ثبت من ج

(٤) إشارة إلى واقعة رضى حيا، ذكره في الآداب أصر عهدا لصحارى ١٢٠٠، ومسلم: ١٨٧١، والشمس مسمى ٦٥٦، وأم دور ٢٠٤٦، وابن ماجة ١٦٦١، وسننك في الموطأ: ٥٨٦.

والشمس مسمى ١٦٥٢

المستعملين. فاعلم ان مصطلح النطق بالقرآن اجماعاً هو ما ذكره ابن كثير.

٥٥٩١ - وكذلك بدأ حلف لا يقترب من أن الترياق سقطت إلى من أقره أو بد عاتدة الرصد .  
وتلك لا ينفذها ، لأن ابسعه مع عهده من المصعب ، ذلك بالنسبة الخ ١١٠٠ . وكذلك  
لا تعمل بها ، لأن الانسحاب ما زالت يكون بأمر يلاج عن المرح ، عذرا قال . لم أعز الجتماع فر  
هذه الصورة ، صلاحي عاتدة لا نف .

٥٥٨ وإذا قال: إن نيتك أو مرضك أو شدة منك، ونون الحياض، فهو بولي، وإذا  
 بشرطية الحياض: لأن الرجل قد يأتي المرأة لشغل، وقد يصيبها ما لا وسفلة، فلم  
 يضمن الحياض مراً جازماً للعض، خلافاً من الأعداء بالية، وإذا قيل: لم يضمن في هدير  
 الثعلب الحياض، جازم عياناً ونفساً، وإذا قال: إن حدثك أو نكصت منك، وهي ذكر فبني

٢٤٢ :- وإذا حلب لا يدخل عبيها ، لا يقسم مؤلفا بدوية الجلباع وإذا قال : ثم قال :  
الجلباع حذوقه ضار ، وإذا حلب دابة على ربه ، فعلى قباس قول أبي يوسف : وأما  
سبعة رحمهم الله ، لا يقسم مؤلفا بدوية الجلباع .

٥٥٩٩- وهي فتوى من الأئمة ورحمهم الله تعالى . إذا قال لأمرته ، أكثر به نوحسبم ،  
كانت مطلق ، وإن لم يكن له نية بهو مولد . لأن السب وقب على الجميع عرفاً ، وإن لم يكن  
الزوج ، فهو مني بغيره . وتنبه على ألف حجة ، إن صاحب يدت من يمينه وإن لم يخاصها ،  
بأنه المطلق حجة لا محبت

۵۵۹۵ یونانیان لائرنه انتر مانو غییم، یارانو دجو لارم ماحیر مست، قرا  
 اطلاق، ملر ما هدا انص، مایلا ۹۰۰۰ حتی نو ترکه اریه انصر، داری حصه و دجو لار می  
 اورد، هر بقه علی نطفه حکم (۵۵۹۶)

والجواب أنه لا يعتقد إلا أنه لأنه لا يحمل قوله. حسيب على القول به. لأنه كما  
قال حسيب. قال رجل من أصحابه. فليعلم ضرورة أنه لو يرد قوله. حسيب القوم. ولما أراد به  
أصحابه. وقد دخل كلمة بين قوله. حسيب. وبين قوله. القول لهم. وكان المراد من هذا  
قوله قال رجل من أصحابه. فليعلم ضرورة أنه لو يرد قوله. حسيب القوم. ولما أراد به  
أصحابه. وقد دخل كلمة بين قوله. حسيب. وبين قوله. القول لهم. وكان المراد من هذا  
قوله قال رجل من أصحابه. فليعلم ضرورة أنه لو يرد قوله. حسيب القوم. ولما أراد به  
أصحابه. وقد دخل كلمة بين قوله. حسيب. وبين قوله. القول لهم. وكان المراد من هذا

بالشئ.

٥٥٩٦- وإذا قال لامرأته بالفارسية، «كتر ا كتون تا يكسال كردنو كردم»، هو حلال له بخواتم برمن حرام به، بعده يا ابن زن صحبت كرد، جواب أنت كه اگر پیش از گذشتن چهار ماه از وقت سوگند صحبت کرده باشی، زن حرام شدیدی حکم الإيلاء؛ لأن الزوج بهذه الصورة صار مؤبداً عند أمي - شعبة ومحمد رحمهما الله تعالى.

٥٥٩٧- ولو قال: أكثر من دست هراز كنم، يكسال وكذا، فهو مؤبد، حتى لو تركها أربعة أشهر، ولم يجامعها، بآلت بالإيلاء؛ لأنه يراد بهاء الجماع عدة، لا أكثر دست هراز ويكند وجامعها فيما دون الفرج، لا بحث في بينه وإن كان ذلك في السنة.

٥٥٩٨- ولو قال لها: إن اغسلت من جنبتي ما دبت امرأتي، فأنت طالق ثلاثاً، فهو مؤبد عنها، حتى لو تركها أربعة أشهر ولم يجامعها، بآلت منه تنظيها؛ لأن هذا اللفظ صار عبارة عن الجماع عدة.

٥٥٩٩- امرأة قالت لزوجها: «ما يسمعك غي دارى؟ رجاسه مى كنى؟» أربهر مسوك زن مى دارى، فقال الزوج: «اگر ترا از اكنون تا يكسال مسوك زنى كفدا، فإن أراد به الجماع، فهو مؤبد، ويدون الية لا يكون مؤبداً، لأن هذا ليس بصريح، فلا بد من الية.

٥٦٠٠- إذا قال لها: إن قربتك فعلى كعدرة النسيم، فهو مؤبد، وكذا إذا قال لها: إن قربتك، فعلى كمين، لأن الكمين سبب الكفارة، فهذا رخص ذكر السبب، وأراد به المسبب.

٥٦٠١- ولو قال لها: إن قربتك فعلى حجة، أو عسرة، أو هدى، أو مسنقة، أو اعتكاف، أو صدام، فهو مؤبد؛ لأن الإيلاء بأنه إما صار إيلاء باعتبار أن حرمة اسم الله تعالى تمنعه عن القربان، لما فيه من حدث حرمة اسم الله تعالى، فيتحقق الظلم بجميع حقها المسحق وهو الوطء، وهذا المعنى موجود بها. فوفاً ما التزم عند القربان [من الحج والعمرة وغير ذلك بمنعه عن القربان، ولو قال: إن قربتك، فعلى أن أصلي ركعتين، فهو ليس بمؤبد؛ لأن التزام الركعتين من الصلاة لا يمنع عن القربان تماماً، ولا يحقق مشقة في أداءهما، ولا حصران في ماله، بخلاف ما لو التزم بالقربان عن رقية، أو حجة، أو عمرة.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى، فيما إذا قال لها: إن قربتك، فعلى حر، لا يكون مؤبداً؛ لأن له أن يبيع لعبد ويقر بها قبل أربعة أشهر من غير أن ينزله شيء. وذكر ابن سبابة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته: «إن قربتك فم الله لأطفن فلانة، أراد معلنه

امرأته أخرى، فإنه لا يكون مولياً، ولو قال: إن قربتك، فعلا طلق بعده، فهو مولٍ.  
 ٥٦٠٢ - وذكر هشام عن محمد بن حمزة عن أبيه: إذا قال: إن قربت امرأتي، فعلى حبة  
 في المسكين، قال: إن نوى الصدقة، فهو مولٍ، وإن لم ير الصدقة، فهو ليس بمولٍ. والمفرد  
 في ذلك قوله.

٥٦٠٣ - وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال: لله علي أن أعتق  
 عبدي هذا من ظهاري إن قربت امرأتي فعلا، فهو مظاهر ليس بمظاهر، لا يكون مولياً. ولو  
 قال: عتدي هذا حر عن ظهاري إن قربت امرأتي، فهو مولٍ مظهر، أو كان، أو غير مظهر،  
 ويجزى عن مظهره، يريد به إذا كان مظهراً وقد قربها، ثم قال: كل شيء يعتق إن قرب  
 امرأته، فهو مولٍ، وكل شيء لا يعتق إلا بفعل الآخر لا يكون مولياً.

٥٦٠٤ - وعلى هذا إذا قال: لله علي أن أصوم شهرين عن ظهاري إن قربتك، أو قال:  
 قد علي أن أتصدق على ستين مسكيناً عن ظهاري، فإنه لا يكون مولياً، سواء كان مظهراً، أو  
 لم يكن. وروى بشر عنه في هذه المسألة، أنه إن كان مظهراً، فهو مولٍ.

٥٦٠٥ - ولو قال لها: إن قربتك، فكل مملوك أملاكه فبها استغنى، فهو حر، أو قال:  
 كل امرأة تزوجها، فهي طالق، فهو مولٍ من قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى.  
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يكون مولياً؛ لأنه لا يلزمه ما قربت شيء، وبعد الفريضة  
 يمكنه دفع الطلاق، والتمسك من بعده، بأن لا يملك مملوكاً ولا تزوج امرأة. وجه قولهما: أنه  
 يلزم ليمين بالفرق، فيصير مولياً، كما لو قال لها: إن قربتك فهذا العبد حرين دخل لفرار  
 لأن لو لم يمين بصرح مانعاً عن الفرار؛ لأنه يلزمه الامتناع عن تحصيل الشرط سواء من تزول  
 [الجزء] ٢٠٥.

٥٦٠٦ - وروى هشام عن محمد بن حمزة عن أبيه: إذا قال لها: إن قربتك، فبها اشتريت  
 فلاتاً، فهو حر، قال: ذلك لمبدعته، فهو ليس بمولٍ، قال: وليس هذا كعموم قوله: وكل  
 مملوك اشتريته، فهو حر، وكذلك على هذا إذا قال لها: إن قربتك، ففلاتاً طلق إن  
 تزوجتها لم يكن مولياً من أمرته، بخلاف ما إذا عم فقال: كل امرأة تزوجها، فهي طالق،  
 رواه ابن سماعة عن محمد بن حمزة عن أبيه، وكذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

٥٦٠٧ - وروى هشام عن محمد بن حمزة: إذا قال لها: إن قربتك، فعلى صوم شهر كذا، بأن  
 قال مثلاً: فعلى صوم شهر رجب، أو قال: فعلى أن أحج العام، فإن كان رجب بمضو، قبل

الأربعة الأشهر، أو كان الحرج في العام يحصى قبل الأربعة الأشهر، فليس بمول؛ لأنه يمكنه التقربان في المدة، وذلك بعد مضي رجب والحج من غير شيء يلزمه، فإن مضي الوقت لخصاف إتيه التفرط بالنذر، وإن كان لا يحصى إلا بعد الأربعة لأشهر، فهو مول؛ لأنه لا يمكنه التقربان من غير شيء يلزمه.

٥٦٠٨ - وروى هشام عن محمد بن حمزة عن علي بن أبي طالب: إذا قال لها: إن قربتك، فعلى أن أعشق هذا العبد هكذا، فهو مول، وقوله: غداً فصل، وعليه أن يعتقه إن قربها، وهو بمنزلة قولك: إن قربتك، فعلى أن أعشق عبيتي هذا أمس: فقوله: أمس فصل، وعليه أن يعتقه إن قربها.

٥٦٠٩ - ولو قال لها: إن قربتك، فأنت على حرام، ينوي به الطلاق، فهو مول؛ لأنه لا يمكنه التقربان إلا مطلقاً بغيره، وإن نوى اليمين، فهو مول أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف ومحمد وحمزة، الله تعالى: لا يكون مولاً حتى يقربها؛ لأن قوله: أستر على حرام عند إزافة اليمين يبر، فصار الإيلاء معلقاً بالتقربان، فكانت قال لها: إن قربتك فإله لا أقربك، وهناك لا يصير مولاً منها للعالم، كذا هي.

ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يمكنه التقربان إلا بتسي، يلزمه، وهذا هو أحد القولين، كأن القياس في قوله: هو الله لا أقربك، أن يصير مولاً للعالم، ولكن تركنا القياس نسبة لضرورة؛ لأنه على الإيلاء بالتقربان لفظاً ومعنى، ونحو حس: مولاً للعالم نفوت فائدة التعليق من كل وجه، وقوله: أنت على حرام، ليس يميز لفظاً، ونحو كان يميناً معتر، فلو صار مولاً لفعلى نفوت فائدة التعليق من وجه، ولبس إده ترك القياس لصيغة فائدة التعميق من كل وجه [ما يدل على تركه لصيغة فائدة التعبير من وجه].

٥٦١٠ - ولو قال لامرأته: إن قربتك، فأنثت على مثل امرأة فلان، وقد كان فلان نهي من امرأته، كان نوى الإيلاء كان مولاً، وإن لم ينو لا يكون مولاً، لأن انتشابه لا يقتضي الاستواء في كل شيء.

٥٦١١ - ولو أتى من امرأته، ثم قال لامرأة أخرى له: قد أشر كنتك في إيلاهما، كان باطلاً، لأن الاشتراك بغير حكم الإيلاء؛ لأن قبل الاستبراء كان يحدث بغيره الأولي وحدها، وبعد الاشتراك لا يحدث إلا بغيره، كأنه قال: والله لا أقربكما، وهو لا يحدث.

(١) وفي ح: حد الإيلاء.

(٢) ما بين المعرفين مناطق من الأهل وأهله من جهة واحدة.

تغير حكم البين.

٥٦١٢- وأو قال لا امرأته : أنت على حرام ، ثم قال لا امرأة أخرى له : أنت كنتك معها ، كان مؤثماً منها ، لأن الاشتراك هنا يغير موجب البين . ولو قال لهما : أنكبا على حرام ، يصير مؤثماً من كل واحدة منهما ، ويلزمه الكفارة بوطء كل واحدة منهما ، بخلاف قوله : والله لا أقربكما . ونفقه فيه أن قوله : والله لا أقربكما ، إما صادر توبة موجب الكفارة باعتبار ذلك حرمة الله تعالى مباشرة للشرط ، وإذا لا يتحقق إلا بقربائهما ، أما قوله : أنتما على حرام ، إنما صدر بإيلاء باعتباره معنى التحريم ، وذلك موجود في حق كل واحدة منهما على حدة .

٥٦١٣- ولو قال : والله لا أقربك سنة إلا بوطء ، لا يكون مؤثماً ، لأنه استثنى يوماً منكراً ، فما مر يوم بعد توبته إلا ويحكه أن يجعل مستثنى عن توبته ، بقربها من غير شيء ، يلزمه ، والمؤثم من لا يمكنه قربان امرأته إلا بشيء يلزمه ، فإن قربه ، وقد غنى من السنة أربعة أشهر ، الآن صدر مؤثماً ، لأنه صار يحال لا يمكن قربائها في الأربعة الأشهر إلا بشيء ، يلزمه .

٥٦١٤- قال في الحجامع : إذا قال لامرأتين له : والله لا أقربكما إلا يوم الخميس ، لا يصير مؤثماً حتى يمضي أول خميس يأتي عليه بعد البين ، لأن أول خميس يأتي عليه بعد البين ، فهو مستثنى عن البين ، فيمكنه القربان فيه من غير شيء ، يلزمه ، فإن مضى أول خميس [أتى عليه من وقت البين] ، الآن صار مؤثماً ، لأنه مضى أول خميس مضى يوم الاستثناء ، وبقي البين بلا استثناء .

٥٦١٥- ولو قال : والله لا أقربكما إلا يوم الخميس ، لا يصير مؤثماً بهذا البين أبداً ، لأن المستثنى في هذه الصورة كل خميس يأتي عليه ، لأنه تُضاف النكرة وهو يوم ، إلى صفة عامة وهي الخميس ، والنكرة إذا أضيفت إلى صفة عامة عمت ، لأن الإضافة بمنزلة العيشة ، وكل يوم انصفت كونه حبيب بدخل تحت الاستثناء ، فيمكنه القربان في كل خميس يأتي عليه من غير شيء ، يلزمه ، فاعدا لم يصور مؤثماً .

٥٦١٦- قال في الحجامع الصغير : إذا قال لامرأته : والله لا أقربك شهرين وشهرين ، فهو مؤثماً (لأنه جمع بينهما بحرف الجمع ، فيعتبر بما لو جمع بينهما بلفظ الجمع بأن قال : والله لا أقربك أربعة أشهر) ، وكذا إذا قال : والله لا أقربك شهرين ، وشهرين بعد هذين .

(١) وفي ب وأف وأم ، لا يعتبر بوجه الصبي .

(٢) هكذا في جميع النسخ التي عداها ، وكان في الأصل : يأتي عليه عدة أشهر .

(٣) أنت من أ ب ر ج .

الشهرين، فهو مولد فانا

٥٦١٧- وهو قال: والله لا أقربك شهرين، فمكث يوماً ثم قال: والله لا أقربك شهرين بعد هذين الشهرين، لا يكون مولداً، وأراد بقوله: لا يكون مولداً في حق الطلاق، حتى لو تركها أربعة أشهر ولم يترددها، لا يبين منه؛ لأن بالكلام الأول لم يصح مولداً في حق الطلاق إلا بالإيلاء في حق الطلاق لا ينفذ على الأقل من أربعة أشهر، فإذا قال بعد ما مكث يوماً: والله لا أقربك شهرين بعد هذين الشهرين، لم يصح مولداً في حق الطلاق إلا إذا صار مولداً الآن، وتعد جعته مولداً إلا أن له مع نفسه عن حرمان امرأته في أقل من أربعة أشهر يوم؛ لأنه مضى من الشهرين الأولين يوم، حتى لو قال: اللقطة الثانية عقيب المقالة الأولى يصح مولداً، يصح عاقبه في المتن.

٥٦١٨- وفي المتن: إذا قال لها: والله لا أطاك أربعة أشهر بعد أربعة أشهر، فهو مولد بمنزلة ما لو قال: والله لا أطاك أثمانية أشهر، وكذا ثبت لو قال: والله لا أطاك شهرين بعد شهرين، فهو مولد، ولو قال: والله لا أطاك شهر، بعد سنة، لم يأنف عن شهر بعد سنة تحصى، فلا بحث بين وطني في السنة.

٥٦١٩- وكذلك لو قال: والله لا أطاك يوماً بعد شهر، فإنا هو على يوم بعد شهر يحصى، وكذلك لو قال: والله لا أقربك شهرين قبل شهرين، فهو مولد.

٥٦٢٠- وذكر ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأته: والله لا أقربك أربعة أشهر إلا يوماً، ثم قال من ساعته: والله لا أقربك ثلاث اليوم، فهو مولد.

٥٦٢١- قال في الجيع: إذا قال لاسرته: أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقربك بشهر، لا يصح مولداً لعدم ما لم يحض شهر بعد اليمين، لأن المولى من لا يمكنه قربان امرأته من غير شيء، يلزمه (وقد مضى الشهر فيكون قربانها من غير شيء، يلزمه)؛ لأن اشتراط هذه المطلقات الثلاث مضاف إلى شهر موصوف بأنه قبل القربان، والمراد شهر بعد اليمين، مما لم يحضر بعد اليمين (شهر قبل القربان، لا يوجد الوقت انضمام إليه الطلاق، فلا يلزمه الطلاق، فإذا مضى شهر بعد اليمين)؛ ونم يقربها، فقد وجد الوقت انضمام إليه الطلاق، وهذا بحيث لا يمكنه.

(١) أثبت من ب و ه و م

(٢) أثبت من ط و ف و م

(٣) أثبت من جميع النسخ ما في نسخة

(٤) أثبت من ط و ف و م

قربانها إلا بطلاق بمره، يصير موكياً لأن

٥٦٢٢- ولو قال: إن قربتك، فأنت طالق ثلاثاً قبل أن أقربك بشهر، ففهما بشترهما نصبر ورته موكياً شيئاً. ففريان إذا، ومضى أربعة أشهر بعد الفريان لا يقربها فيه؛ لأن حد الفريان يصير ثلاثاً. أنت طالق قبل أن أقربك بشهراً<sup>(١)</sup>.

٥٦٢٣- ولو قال لامرأتين له: أنتما طالقان ثلاثاً قبل أن أقربكما بشهر، ثم يصير موكياً للحال لما مر، فإذا مضى شهر ولم يقربهما فيه، صار موكياً ميمماً، والنفاس أن لا يصير موكياً ما لم يقرب، إحداهما لأن امرأتين من لا يمكنه القربان إلا بشئ، بمره، وأمكنه فريان إحداهما [من غير طلاق بمره] لأن فريان إحداهما نصف الشرط، ونصف الشرط لا ينزل الخمر. فإذا قرب إحداهما<sup>(٢)</sup> الآن، صار محال لا يمكنه فريان الآخر إلا بطلاق بمره، فحينئذ يصير موكياً، إلا أن استحسبا وقتنا بأنه يصير موكياً؛ لأن فريان إحداهما إن كان لا يلزمه الطلاق، إلا أنه يقربه إلى طلاق. فإنه إذا قرب الأخرى بعد ذلك وحدها وقع الطلاق، وقبله كان لا بمره الطلاق بفريان الأخرى وحدها. وهذا مع ضرورة، فإن قرب إحداهما من مسائلها بعد مضى شهر، ولم يقربهما فيه، ثم بحث؛ لأنه نصف الشرط، فسقط الإيلاء عما لوجود النفي إليها بعد انعاده بالإيلاء، وبقي موكياً من الثانية. ولو تركها أربعة أشهر من غير فريان بابت بالإيلاء، وبأن قربها<sup>(٣)</sup> أقل من الأربعة الأشهر كانت بالحنث.

٥٦٢٤- إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقربك، ولم يوفت لذلك وفاء حذراً، طلقاً، ثلاثاً للحال. ولو قال: أنت طالق قبل أن أقربك، لا تطلق ما لم يقربها؛ لأن قيل الشئ، ينشأ عن التداني والقتاب إلى ذلك الشئ، (فما) تغيير المسألة كأنه قال: أنت طالق قبل أن أقربك بوقت قريب من الفريان، وإنما ينصف الوقت بالقرب من الفريان إذا وجد القربان. أما قبل الشئ، لا ينشأ عن التداني والقتاب، وإنما ينشأ عن وقت مطلق، وليس من ضرورة انقضاء الوقت المطلق بالتبعية على الشئ، وجود ذلك الشئ الذي لا<sup>(٤)</sup> بعد، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَحْزَنُوا رَجُوعَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْتِغَاكَ﴾. وكما في قوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ

(١) ما بين المعقوبين ساقط من الأخير وأنه من ط وم وفد

(٢) أنت من ف وب و ط

(٣) هكذا في الأصل، ولكن في الصحيح اسم نوحه ميمم؛ وإن قرأها في الأربعة لأشهر

(٤) أنت من جميع النسخ التي عرفت



قُلْ أَنْ تُمْسَوْهُمْ<sup>(١)</sup>، وإذا لم يكن هذا شرطاً، فقد وجد الوقت المضاف إليه الطلاق، فيقع الطلاق، هذا هو الفرق.

٥٦٥- وإذا ألقى من امرأته للدخول بها، ولم يقربها حتى مضت أربعة أشهر (وبانت منه بتطليقة ورجعت عليها العدة، ثم مضت أربعة أشهر أخرى ولم يقربها<sup>(٢)</sup>)، وهي في العدة، بأن امتد طهرها، لا يقع عليها تطليقة أخرى عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى، وإليه مال الكرخي، وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الجامع<sup>(٣)</sup>، في باب اليمين في الإيلاء على أحدهما دون الأخرى.

[وقال بعض مشايخنا: يقع عليها تطليقة أخرى<sup>(٤)</sup>]، وأجمعوا على أنه لو تزوجها بعد ما بانت بمضي أربعة أشهر، ثم مضت أربعة أشهر أخرى من غير قربان، أنه يقع عليها تطليقة أخرى، [وكذلك في الكرة الثالثة، وأجمعوا على أنها لو عادت إليه بعد الزوج الثاني، ومضت أربعة أشهر من غير قربان، أنه لا يقع عليها تطليقة أخرى<sup>(٥)</sup>].

وجه قول بعض المشايخ رحمهم الله تعالى: أن بعد وقوع الطلاق يحكم الإيلاء بالإيلاء باقٍ، ألا ترى أنه لو تزوجها، ثم مضت أربعة أشهر من غير قربان، يقع عليها تطليقة أخرى يحكم الإيلاء بالإجماع، فإذا مضت [أربعة أشهر بعد ذلك، فقد مضت<sup>(٦)</sup> مدة الإيلاء حال قيام الإيلاء، وإنه يوجب ونوع الطلاق لو لم يقع الطلاق. إنما لا يقع بقيام البيونة في المحل، إلا أن قيام البيونة لا يمنع وقوع الطلاق بحكم الإيلاء، ألا ترى أنه لو ألقى منها، ثم أبانها بتطليقة، ثم مضت مدة الإيلاء، وهي في العدة<sup>(٧)</sup>، يقع عليها تطليقة بحكم الإيلاء.

وجه قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى: إنها لما بانت بالإيلاء مرة، يحتاج إلى استيفاء مدة الإيلاء عليها، والبيان ليست محلاً لابتداء الإيلاء، [فلا يكون محلاً لاستئناف المدة لأن استئناف مدة الإيلاء معتبرة بابتداء الإيلاء<sup>(٨)</sup>]؛ لأن للمدة أثرًا في إيقاع الطلاق، كما

(١) خبره: ٢٣٧.

(٢) ما بين العقوبين سافط من الأصل وأنته من ظوم وف.

(٣) أنت من جميع السبع التي في تناول أيدية.

(٤) ما بين العقوبين سافط من الأصل ولجنتاه من ظوم وف.

(٥) ما بين العقوبين سافط من الأصل ولجنتاه من ظوم وف.

(٦) وفي م وآب: وهي معتدة يقع عليها تطليقة.

(٧) أثبت من ف و م.

لا يبدأ الإيلاء بخلاف ما إذا ألقى مدياً، ثم أوثق؛ لأن هناك اعتدلت المدة من وقت الإيلاء، ورفع الشك في إيالتها بالبينونة إن أمكن إيالتها، من حيث إن التكاح والامتناع من وجه لا يمكن إيالتها، من حيث إن التكاح ينفي من وجه، فلا بطلان لك، على أن المدة إنما تستأنف لبيع الطلاق بمصبتها؛ ودفع الظلم الزوج يمنع حضانة الجماع في هذه السنة، وبعد السنة وبعد البينونة لم يزل له حق قبل الزوج من الطلاق، فلا تحقق الظلم، ولا حاجة إلى استئناف السنة، عام بعد المائة الثانية، فلا يقع الطلاق.

٥٦٦٦- وإذا قبل الرجل لامرأته، سنته. والله لا يقر بكف، لا يصير مولياً من المرأة لغيره، لأن مولياً من لا يمكنه قربان امرأته إلا بشئ، يلزمه، وقيل قربان لأمه يمكنه قربان المرأة من غير شئ، يلزمه، لأنه بما حدث بقربانها لا قربان المرأة وحدها.

٥٦٦٧- وهذه المسألة استدل بها رحمه الله تعالى، قال: ثم رجل قال لأربع سبعة له: والله لا أقر بكما، فعلى قول علمنا الثلاثة وحمدهم الله تعالى، لا يصير مولياً، ومن جهة أخرى استعسأ، حتى لو قرعهن أربعة أشهر، ولم يجمعوهن بين جميعاً، وعقد مهر وجهه الله تعالى؛ لا يصير مولياً حتى يجمع ثلاثاً، فإذا جمع ثلاثاً من نصير مولياً من المرأة، وكذلك إذا قال لامرأته له: والله لا أقر بكما، صار مولياً بمصبتها استعسأ عند علمنا، أما الثلاثة وحمدهم الله تعالى، وعلى قول آخر رحمه الله تعالى، لا يصير مولياً ما لم يقر بأحد منهن، قال: لأنه يمكنه قربان الثلاث في المسألة الأولى، وقربان إحداها في المسألة الثانية من غير شئ، يلزمه.

وتحس قربان، ووجه الفرق: أن قولك المسألين لا يمكنه قربان واحدة إلا بشئ، يلزمه، لأن قربان الواحدة إذا كان لا يوجب عنه الكفاة، ولكن يوجب عنه قربان السابق؛ لأن قولك الواحدة يبيع السابقات على مطابقة حقهن في الجماع، ومنى طابقت بالجماع يوجب عنه إيلاءها دياه، فيصير قربان الواحدة سنة أو خوف قربان له فبات من هذا الوجه والمزلى من لا يمكنه القربان إلا بشئ، يلزمه، أما في مسائلنا بقربان المرأة قبل قربان الأمة، لا يلزمه الكفاة، ولا يلزم جماع الأمة، وإن شأن جماع المرأة يبيع الأمة على مطابقة صفها، إلا أن خلافه لا يوجب على المزلى قربانها، فممكنه قربان المرأة من غير شئ، يلزمه، ولهذا لا يصير مولياً من امرأته.

٥٦٦٨- وفي العيرون، إذا قال لها: والله لا أقربك سنة، فصحت أربعة أشهر.

ولم يقر بها، حتى ماتت [منه]، ثم تزوجها، ثم مضت أربعة أشهر بانس،<sup>(١)</sup> أنسا، فإذا تزوجها ثلثاً لا يقع نس،<sup>(٢)</sup> لأنه نجس من السنة بعد هذا تزوج أربعة أشهر، وفي الجامع، إذا قال لامرأته له: والله لا أقرب إحداهما، يصير مولياً من إحداهما حتى لو قرب إحداهما يلزمه الكفارة، ولم يقر بها حتى مضت أربعة أشهر، بابت إسد هه بالإيلاء، وكان التبيان إليه: لأن تغيير كلامه: إن كنت إحداهما، معنى كفارة نجس، وإن لم أقرب إحداهما حتى مضت أربعة أشهر، وإحداهما طلق، ولو قال: هكذا، كان الخراب على نحو ما ذكرناه، فقد جعل هذا الإيلاء، خاصاً في حق الطلاق والكفارة جميعاً.

٥٦٢٩ - وفسق بين هذه المسألة وبين مسألة ذكرها بعد هذه المسألة، وهو ما إذا قال لامرأته له: والله لا أقرب واحدة منكما، فقرب واحدة منهما يلزمه الكفارة، ولم يقر بها حتى مضت أربعة أشهر بانسا، وجعل الإيلاء خاصاً في حق الكفارة، وعاماً في حق الطلاق وذكر القندوري رحمه الله تعالى في شرح هذين المسألتين، وذكر في قوله: والله لا أقرب واحدة منكما، خلافاً بين أبي يوسف، ومحمد وجميعهم الله تعالى، وقال: عسى قول محمد يصير مولياً من واحدة منهما في حق الكفارة والطلاق، حتى قال: لو لم يقر بها، حتى مضت أربعة أشهر بابت إحداهما، والبيان إليه وهو القياس، وشيخنا ما ذكر في القندوري أن ما ذكر في الجامع قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجميعهم الله تعالى، والله المستعان، وإن كان ما ذكر في الجامع قول الكل، كما لمحمد رحمه الله تعالى قولاً في المسألة.

ثم الخرف على جواب الاستصحاب، أن بين هذه المسألة وبين تلك المسألة، أن قوله: واحدة، إن كان خاصاً لفظاً، فهو عام معنى؛ لأن ذكر ذكر في موضع النفي، والذكر في موضع النفي نهي، فاعترنا معنى المصوم في حق الطلاق، ومعنى مخصوص في حق الكفارة، وإن أظهرنا معنى المصوم في حق الطلاق، لأن حكم الطلاق أهم من حكم الكفارة، ألا ترى أنه لو قال: والله لا أقربك، وباتت معنى أربعة أشهر وتزوجها، فمضت أربعة أشهر أخرى ماتت بطلاقه أخرى، وكذلك في النكاح كذلك.

٥٦٣٠ - ولو قربها في النكاح الأول حتى حلت، ولزمه الكفارة لو قربها مرة أخرى، لأنما كفارة إحدى، فعلم أن حكم الطلاق اسم، فأظهرنا معنى المصوم في حق الطلاق بهذا، ثم في المسألة الأولى وهو ما إذا قال: والله لا أقرب إحداهما حتى مضت مولياً من إحداهما، لو أراد أن يعين الإيلاء في إحداهما قبل مضى أربعة أشهر، لا يقتدر عليه، لأن فيه

تغير لإيلاء؛ لأن الإيلاء انعقد على واحدة بغير عينا في حق حكم الخلف والبر جميعاً، وهو يريد أن يجعله منعقداً على المعينة في حق الحاكمين جميعاً، ولكن إذا مضت المدة ووقع الطلاق على أحدهما، يجبر على البيان، هكذا ذكر المسألة في الجامع.

وذكر في المنتقى: هذه المسألة في موضعين، وذكر في أحد الموضعين خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، فقال: إذا وقع الطلاق على أحدهما بعد ما مضت أربعة أشهر، ثم مضت أربعة أشهر أخرى، بانت الأخرى على قول محمد رحمه الله تعالى، وعن قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا تبين الأخرى، وفي الموضع الآخر قال: إذا وقع الطلاق على أحدهما بعد ما مضت أربعة أشهر، لا ينزعه الإيلاء في الأخرى، ونسب يذكر ثمة خلافاً، فيما أن يقال: إن المذكور في الموضع الآخر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، أو يكون في المسألة عن محمد وإيثار.

٥٦٣١- وفي المنتقى: إذا قال لامرأته: إن فرتك، فعبدى هذا حر، فمكث أربعة أشهر ولم يقربها، غر فيه إلى القاضي، فأنكر أن هذا العبد عبده<sup>(١)</sup>، وأنه قال لها: إن فرتك، فعبدى هذا حر، وإنه قد مضى أربعة أشهر من غير قربان، ففرق القاضي بينهما بالإيلاء، وجمعها إطلاقاً بالثأ. ثم إن العبد أقام البيعة أنه حر الأصل، وقضى القاضي بحريته، فإنه بطل الإيلاء والطلاق، ويرد المرأة على زوجها؛ لأنه تبين أنه لم يكن مولياً.

٥٦٣٢- ولو لم يتم العبد البيعة على أنه حر الأصل، ولكن أقام رجل البيعة أن العبد عبده، وقضى القاضي بالعبد للمستحق وقال الزوج: العبد عبدي، وشهوده زور، فإن هذا في الاستحقاق<sup>(٢)</sup> والعقل سواء. ألا ترى أنه لو أرد في هذا على بائعه بالنسب، فكذلك أبطل الإيلاء فيه. وقال بعد هذا مسائل فضاء بالإيلاء، والفرقة ماضى على الزوج بإقراره أن العبد عبده، وأن ما قضى به لازم، ثم قال متصلاً به: والمتى والاستحقاق سواء في جسد ذلك ما لم يكن في العتاق سبب معروف، أو أمر مشهور، فإذا جاء الأمر على ذلك أبطلت فضاء القاضي بالإيلاء، وقال في هذا الموضع أيضاً: إن كان الاستحقاق في الأربعة الأشهر أو بعدهما<sup>(٣)</sup> قبل أن يقضى القاضي بالفرقة، فإن القاضي يبطل الإيلاء، من قبل أنه قد قضى بالعبد

(١) وكان من الأصل خطأ عنده.

(٢) وفيه: وشهوده زور، قال: القاضي هذا، ولعل سواء، وفي "ب" فإن هذا في النفس، والله تعالى أعلم.

(٣) أثبت من "ب" وأتم وأب.

تغيره - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

### نوع آخر من الإيلاء في الغاية:

الإيلاء الموقوف إلى غاية له حكمان : أحدهما : حال قيام الغاية ، والثاني : بعد فوات الغاية . فأما حكم حال قيام الغاية ، أن الغاية إن كانت شيئاً بعينه ، أو يلتزم بالشر فينوبم فله إلى تمام مدة الإيلاء ، فإنه يتعقد الإيلاء وإن كان ينوبم وجوبها في مدة الإيلاء ، حال قيام النكاح وبقاءه ، وذلك كالعتق ، والطلاق ، والصوم . وإذا كانت الغاية شيئاً لا يحلف بها ، ولا يلتزم بالشر وإن كان ينوبم وجوده في مدة الإيلاء ، حال قيام النكاح كقتل عبده ودخول الحارة ، لا يتعقد الإيلاء ، وإن كان لا ينوبم وجودها في مدة الإيلاء ، حال قيام النكاح وبقاءه . وإنما ينوبم وجوده حال انقطاع النكاح وفساده ، كقتله ، أو قتلها فإنه يتعقد الإيلاء ، وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى .

فأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : إن كانت الغاية شيئاً ينوبم وجوده في مدة الإيلاء ، حال قيام النكاح وبقاءه ، فإنه لا يتعقد الإيلاء سواء كانت الغاية مما يحلف به ، أو لا يحلف بها ، ينوبم بقاءها إلى مدة الإيلاء ، أو لا ينوبم . - إن كانت الغاية شيئاً لا ينوبم وجوده في مدة الإيلاء ، حال قيام النكاح وبقاءه ، وإنما ينوبم وجودها حال انقطاع النكاح وفساده ، يتعقد الإيلاء على كل حال .

٥٦٣٣- بياره : إذا قال لامرأته : والله لا أقربك حتى أعتق عبدي فلاناً ، أو حتى أطلق امرأتى فلانة ، أو حتى أصوم شهراً ، فإنه يصير ميثاً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : لأن الغاية شيء يحلف به ثباتاً . ويلتزم بالشر . وينوبم بقاءها إلى تمام مدة الإيلاء . إذا لا تنقض لمرأته ، ولا يعتق العبد حتى انقضى مدة الإيلاء ، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى : لا يكون مولياً . لأن الغاية ينوبم وجوده في مدة الإيلاء ، حال قيام النكاح وبقاءه .

٥٦٣٤- إذا قال لامرأته : والله لا أقربك حتى أقتل عبدي فلاناً ، أو قال : حتى أصرب عبدي فلاناً ، فإنه لا يصير مولياً بخلاف ، أما عنه هذا لأن الغاية شيء لا يحلف به ، فلا يلتزم بالشر ، وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى : فلأنه ينوبم وجوده في مدة الإيلاء ، حال قيام النكاح وبقاءه .

٥٦٣٥- ولو قال : والله لا أقربك حتى أقتلك ، أو قال : حتى تقتلني ، أو قال : حتى أقتل ، أو حتى تقتل ، كان مولياً عندهم جميعاً ، أما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى: لأد الغاية وإن كان شيئاً لا يحنف بها، إلا أنه لا يتوهم وجودها في مدة الإيلاء حال قيام النكاح وبقائه، وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: فلأنه لا يتوهم وجود الغاية في مدة الإيلاء حال قيام النكاح وبقائه، أو نقول: بأن قتلها أو قتله لا يصح غاية؛ لأن الغاية في اليمين إنما تذكر لإخراج ما واء العاية، بحيث لو لا الغاية لتناول اليمين كلها، واليمين لا ينال ما واء قتل إحداهما؛ لأن النكاح لا يضي بعد موت إحداهما، والقربان لا يتصور، فلم تصلح هذه الأشباه غاية، فصار ذكرها والعلم بمثرتة، ولم لم يذكر الغاية كأن مولياً، كذا هنا.

٥٦٦- ولو زال لامرأته وهي أمه لغيره: والله لا أقربك حتى اشتريك، لم يكن مولياً محدهم جميعاً؛ لأن ما جعله غاية يتوهم وجوده في مدة الإيلاء حال قيام النكاح وبقائه، بأن اشتراها لغيره، ولو قال: لا أقربك حتى [أملكك، أو أملك شفيعاً منك، فهو مول حكيم جميعاً لأنه لا يتوهم وجوه الغاية في مدة الإيلاء مع بقاء النكاح وقيامه]، هذا بيان حكم الإيلاء، حال بقاء حكم الغاية.

أما بيان حكمه بعد فوات الغاية، فنقول: إذا فانت الغاية، صار مستحيل السكون، بحيث لا يوجد على ما عليه الغالب، فإنه يسقط الإيلاء سواء كانت الغاية مما يلزم مثلها ديناً في الذمة حال قوتها، متى كان مندوراً بها كالصوم، أو لا يلزم مثلها ديناً في الذمة حال قوتها، فإن كان مندوراً بها كالطلاق والعنق، وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يسقط الإيلاء بقوات الغاية أي شيء، كانت الغاية، وبصير اليمين رسالة، فيصير مولياً حين فانت الغاية عنده.

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: إن كانت الغاية مما لا يلزم مثلها ديناً في الذمة عند قوتها، لو كان مندوراً بها [كالطلاق والعنق يسقط الإيلاء لقوتها، وإن كانت الغاية مما يلزم مثلها ديناً في الذمة عند قوتها، لو كان مندوراً بها]<sup>(١)</sup> كالصوم المضاف إلى وقت بعينه وقد فات، فإنه لا يبطل الإيلاء بقوات مثل هذه الغاية.

٥٦٧- بيان هذا إذا قال لها: والله لا أقربك حتى أقتل فلاناً، فإنه لا يكون مولياً قبل

(١) ما بين المتوفين ساقط من الأصل وأنته من طوم وقد.

(٢) وهي ف وجود الغاية في مدة الإيلاء مع قيام نكاح والغاية، هذا بيان حكم الإيلاء، بالخ.

(٣) وهي ف أو ط متى.

(٤) ما بين المتوفين ساقط من الأصل وأنته من طوم وقد.

موت فلان بالإجماع؛ لأنه يتوهم<sup>(١)</sup> وجود الغاية في مدة الإيلاء حال قيام النكاح وبقاء، عما لا يحلف به ولا يلزم بالفر عنه. وأما إذا مات بطلت اليمين عندهما؛ لأن الغاية فانت عن سبيل التأييد، وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى؛ كما مات فلان صارت اليمين مرسلة. ولو قال لها: والله لا أقربك حتى يأذن لي فلانة، لا يصبر مولياً؛ لأذ الغاية مما لا يحلف بها فلا يلزم بالفر، وشوهم وجودها في المدة مع بقاء النكاح وقيامه وتكون اليمين منعقدة، فإن مات فلان قبل الإذن سقطت اليمين عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى، وعند أبي يوسف ورحمهما الله تعالى نصير اليمين مرسلة، فيصبر مولياً من حين مات، حتى لو قربها قبل مضي أربعة أشهر يلزمه الكفارة، ولو لم يقرب حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء.

٥٦٣٨- ولو قال لها: والله لا أقربك حتى أصوم شعبان، قال ذلك في رجب، لا يصبر مولياً في قولهم جميعاً، أما عن قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى؛ لأنه لا يتوهم بقاء الغاية إلى تمام مدة الإيلاء، فممكن قربانها بعد الغاية في مدة الإيلاء، من غير شيء يلزمه، وعند أبي يوسف ورحمهما الله تعالى توهم وجود الغاية في المدة يمنع انعقاد الإيلاء، فتحقق الوجود أولى وتكون اليمين منعقدة، فإذا طلع الفجر من أول يوم من شعبان، فأكمل أو مضى مضى لا يستطيع معه الصوم. بعثت اليمين عند أبي حنيفة ورحمهما الله تعالى؛ لصيرورة الغاية ما يورث الوجود. وعند أبي يوسف ورحمهما الله تعالى ثمرات الغاية صارت اليمين مرسلة، وصار مولياً من حين أكل، وعند محمد ورحمهما الله تعالى، كما أكل يصير مولياً، لأن هذه غاية يلزم عليها ديناً في الشمة، حال ثباتها لو كان منذراً بها، فإن من قال لأمرأته: إن قرنتك فعلى صوم شعبان، لو قربها بعد ما مضى شعبان يلزمه صوم شهر آخر يغير عيه، وثبات أصل هذه الغاية لا يوجب بطلان اليمين؛ لأنه يكون قائماً إلى حلف، فإذا بقيت اليمين، عند محمد ورحمهما الله تعالى صار مولياً من حين حلف؛ لأنه من حين حلف صار<sup>(٢)</sup> بحال لا يمكنه قربانها من غير شيء.

٥٦٣٩- ذكر ابن سبعة في نوادره عن أبي يوسف ورحمهما الله تعالى: إذا قال لأمرأته: والله لا أقربك حتى أقرب امرأة أخرى له، ثم قال لفلانة: والله لا أقربك، فهو مولى منها دون الأولى، وذكر ابن سبعة عن محمد ورحمهما الله تعالى، إذا قال لأمرأته: والله

(١) هكذا في ب و هـ و م، وكان في الأصل و ظ: لا يتوهم.

(٢) بين المتقنين سابقه من الأصل وأثبتناه من ظ و م.

لا إله إلا الله" حتى أؤاءه الإيلاء (يعني امرأة أو ربي له)، ثم إن شاء الله : والله لا أطأك حتى أطأ فلانة (يريد به المرأة الأولى)، ثم يكن مولياً من واحدة منها؟ من قبل أنه لا يكون مولياً من امرأة بحيث يوطئها في حين حلقها، أو على غيرها، ألا ترى أنه يوطئ لامرأته : والله لا أطأك حتى أدخل هذه الدار، ثم قال : والله لا أدخلها، لا يكون مولياً من امرأته.

٥٦٤٠ - وعن محمد بن رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأته : إن قرئت ما دمت معي، فأنت طلق ثلاثاً، قال : يلقئها بطليقه مرة، ثم يزوجها من ساعته فيطأها ولا بحث، وعلى هذا إذا قال لها : والله لا أقرب ما دمت امرأتى، فأنت طلق ثلاثاً، ثم يزوجها من ساعته، لا يكون مولياً، ويقرئها ولا بحث، وهذا بخلاف ما لو قال : والله لا أقرب ما دمت امرأتى، فأنت طلق ثلاثاً، ثم يزوجها من ساعته، لا يكون مولياً منها".

٥٦٤١ - وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لامرأته : والله لا أقرب ما دام هذا الشهر يجزي، قال : إن كان أهذا ما لا ينقطع، فهو مول، وإن كان آتياً ينقطع، فليس بمول. وفي المتن : إذا خال لها : والله لا أقرب ما دمت حاملاً، أو قال : حتى تضعي، فعصت بعد ذلك أربعة أشهر لا يحق الإيلاء<sup>(١)</sup> - والله سبحانه وعالي أعلم -.

### نوع آخر في مسائل النفي :

٥٦٤٢ - النفي في باب الإيلاء مشروح، عرف شرعيته بقوله تعالى : ﴿لَئِنْ قَامُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وإنه لغة عبارة عن الرجوع، يقال : جاء النفل (أي رجع)، سعى النفي في باب الإيلاء ويث : لأن المولى بالإيلاء قصد منع حلقها في الجماع، وبالنفي يرجع عما قصد، وبه على خيرين : أحدهما بالشرط، والآخر بالقول عند العجز عن الوطء، فينتظر في حال الزوج متى أتى من امرأته إيلاء مرسلاً، فإن كان صحيحاً فافترأ على الجماع في كل امدة، أو في حال مباشره الإيلاء فبقي بالجماع، وإن كان مريضاً في كل المدة، فقبضه باللسان، غير أن النفي بالجماع يعتبر من حق حكمي الإيلاء، والنفي بالمسار يعتبر في حق أحد حكميه، حتى إنه إذا جاء إليه

(١) وفيه لا أقربك.

(٢) هذا في باب

(٣) ما بين المتولين من طهر الامن والسنن من طهر وف

(٤) وفي باب وف لا يدخل عليه الإيلاء.

(٥) بقية : ٢٢٦.



بالجماع، ومضت المدة لا تطلق بالإيلاء، ولكن لو جمعتها في مدة، بحث وينزعه الكفارة.

٥٦٤٣- والحاصل: أن الفقه باللسان يحسم على الجماع في حق إيلاء الإيلاء في حق

الطلاق، ولا يبطل في حق الخنث، ويجوز أن يبطل الإيلاء في حق الطلاق، وينفى في حق الخنث، ألا ترى أن من أكل من امرأته، ثم طلقها ثلاثاً، بطل الإيلاء في حق الطلاق، ولا يبطل في حق الخنث، حتى لو حاسمها بلزومه الكفارة، فلما بنا،

٥٦٤٤- إذا كان مريضاً في كل مدة، ولو كان مريضاً في بعض المدة، وصح في بعض المدة، فترعى الجماع، وذلك في أن يفى وإنيها بلسانه، ففيه بالجماع.

٥٦٤٥- ولو كان قد إنيها بلسانه وهو مريض، ثم زال المرض في المدة، فقدر على الجماع، بطل الفقه باللسان، وهذا إذا كان الإيلاء مطلقاً مرسلاً، فلو كان معلقاً بالشرط، فمده يعتبر المسحوق والمرضى في حق جوار الفقه باللسان وعدم وقت وجود انشراط، لا وقت وجود الإيلاء، حتى إن أمراً قال لامرأته وهو صحيح: إن تزوجتك فوالله لا أفريق، ولم يتزوجها حتى مرض مرضاً لا يستطيع الجماع معه، ثم تزوجها، وهو مريض، فعقد إنيها باللسان كمن فيه صحيحاً؛ وهذا لأن الفقه إذا اعتبر بعد انعقاد الإيلاء، وإذا كان معلقاً بالشرط، فلو كان يعتقد إيلاء بعد مباشرة الشرط، فكانت العبارة محال وجود الشرط مع هذا الوجه، واعتبر في اعتبار الفقه باللسان هو العجز الحقيقي دون العجز الحكمي.

وقدر العجز الحقيقي: فقال: أن يكون الزوج مريضاً لا يستطيع جماعاً، لو كانت مريضة، أو كانت صغيرة لا يستطيع جماعاً، أو كانت غائبة وبسبب مسافة لا يقدر على قطعها في مدة الإيلاء، هكذا ذكر في الجماع. وزاد في التدوير على هذا، فقال: أو تكون ماضية محتجبة في مكان لا يعرفه، أو تكون المرأة زنتاً، فالنفي في جميع ذلك بالقول، وذلك بأن يكون، فنت الحب، أو راحتها، وما أشبه ذلك من الأنشطة الدالة على الرجوع عما يرم عليه.

وقدر العجز الحكمي: فقال: أن يكون أحدهما محترماً. ولو كان الزوج محبوساً، فهو مسحق بالعجز الحكمي، علم روية الجامع، حم لا يعتبر فيه باللسان، وعلم روية التدوير رحمه الله تعالى هو ملحق بالمدح الحقيق، ويحتمل فيه باللسان، لأن لا بد من أن يدخلها عليه، ثم بما يعتبر الفقه باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد استنونه، حتى إذا تعدى بغير إذن من أمرائه ومضت أربعة أشهر، ولم يفر إليها حتى ماتت منه بتسليمه، ثم فم إليها باللسان بعد ذلك، لا يبطل الإيلاء، حتى لو تزوجها، وهو مريض على حاله، ثم مضت أربعة أشهر ولم يفر إليها، بطلت بتسليمه أخرى.

وأما الفىء ، بالجمعاء كذا يعتبر حال قيام الزوجية يعتبر بعد البيونة ، حتى إن أتصحيح إذا  
 أتى من امرأته ومضت أربعة أشهر ، وبانت منه بطلقة سم جامعها بعد ذلك بطل الإيلاء ، حتى  
 لو تزوجها بعد ذلك ومضت أربعة أشهر أخرى من غير جماع ، لا يقع عليها طلاق آخر .

وإذا افترقا لأن الفىء باللسان شرع لاستدامة الملك ؛ لأن الملك صار على شرف الزوال  
 تمسك هذا الإيلاء ، إذ الميم هو حد الفىء ، مما تفسر شرع للميم باللسان لاستدامة الملك ، أما ما  
 شرع لإبطال التبعين ؛ لأن بطلان التبعين حكم اخنت ، فانخست بالجماع لا بالفىء باللسان .  
 وإذا كان الفىء باللسان مشروطاً لاستدامة الملك ، فإذا أصبح في حالة الملك الميت ، وما بعد  
 البيونة ليس حال بقاء الملك ، وأما الفىء بالجماع كما شرع لاستدامة الملك شرع لإبطال  
 التبعين ؛ لأن اجماع شرط اخنت في الإيلاء ، وانخست بطل التبعين . وبعد البيونة إن تعبر  
 سريعاً وتصحيحه . استدامة للملك ، أمكن تصحيحه بطلان التبعين ، فصححتنا - والله سبحانه  
 وتعالى أعلم - .

### الفصل الخامس والعشرون في مسائل اللعان

يجب أن يعلم بأن اللعان مشروع فيما بين الأرواح، نست شرعيته بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَكَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ الآية، وقد روى أن رسول الله ﷺ لا عن بين المعجلاني وبين امرأته<sup>(١)</sup>، وبين هلال بن أمية وبين امرأته<sup>(٢)</sup>، وسببه فذبح الرجل امرأته بالزنا، وصورته ما قال محمد بن جعفر: رحمه الله تعالى في الأصل: أن يبدأ القاضي بالزوج فيقول له: قم فالتعن، فيقوم الرجل ويقول أربع مرات: أشهد بالله إني من الصادقين فيما رعبتها به من الزنا أو يقول في المرة الخامسة: أن لعنة الله عليّ إن كنت كاذباً فيما رعبتها به من الزنا<sup>(٣)</sup>. ثم تقوم المرأة وتقول أربع مرات: أشهد بالله إنه لكاذب فيما رعباني به من الزنا. وتقول في المرة الخامسة: غضب الله عليّ إن كان صادقاً فيما رعباني به من الزنا. وهذا الترتيب استقيد من كتاب الله تعالى. ومحمد رحمه الله تعالى ذكر قيامهما عند اللعان، وإنه ليس بأمر لازم<sup>(٤)</sup>، ألا ترى أن كتاب الله تعالى أم يتعرض له.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يحتاج إلى لفظة المواجهة، وهو أن يقول: فيما رعبتك به من الزنا؛ لأنه إذا ذكر بلفظ المغايبة، يتمكن فيه شبهة واحتمال. وقال أبو الحسن المكي رحمه الله تعالى: إذا ذكر بلفظ المغايبة وأشار، كفى؛ لأن بالإشارة ينقطع الاحتمال.

وأعنه عندنا من كان أهلاً للشهادة، حتى إن اللعان لا يجري بين الزوجين عندنا إذا كانا محدودين في النكاح أو أحدهما، أو كانا قبيحين أو أحدهما، أو كانا كافرين أو أحدهما، أو أفسسين أو أحدهما، أو صبيين أو أحدهما، أو مجنونين أو أحدهما، وفيما عدا ذلك يجري.

(١) التبر: ٩.

(٢) أخرجه البخاري: ٤٣٧٦، ومسلم في اللعان: ٢٧٤٦، والسنن في الطلاق: ٢٣٤٩، وأبو داود: ٤٩١٧، وابن ماجه: ٢٠٥٦، ومالك في الموطأ: ١٠٣٥، والترمذي: ٢١٣٤.

(٣) أخرجه البخاري: ٢٩٥٨، ومسلم: ١١٧١، والترمذي: ٣٠٢٧، وأبو داود: ٢٣٩٢، والدارمي: ١٤٨٠.

(٤) ابن المظفر في ساقط من الأصل وأنبأه من علوم وف.

(٥) وفيه: وإنه ليس بأمر لازم.

الاعمال، بعد بناء على أن الركن في دين الله من [عندنا] شهادت مؤثر راتب الإيمان من الآخرين، مؤكداً بالعلم "والنقص" فأنه مقام حد تغذ من وجه في حجاب الزوج، وفي حجب المرأة قائم مقام حد الزوج من وجه، فستتوقف عملية الشهادة من الجانبين، وإحصان المرأة لزوجها، لأن تغذ غير سحسة لا يوجب الحد على تغاذف.

٥٦٤٦- أنه بيان: إن شريك في بناء الله ان شهادته، وكذلك، بالأيمان، فلأن الله تعالى نصر على الشهادة وعلى الإيمان، حيث قال: ﴿الشَّهَادَةُ أَحَدُهُمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِهٖ﴾<sup>(١)</sup>، فقوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ بَعْدَ بَعْضٍ عَلَى شَهَادَةٍ، وَقَوْلُهُ: ﴿بِإِلَهِهِ بَعْضٌ عَلَى الْبَعْضِ، فَعَمَلُنَا بِنِهَا، وَبَعَلْنَا لِرِجَالِ شَهَادَاتٍ مُّزَكَّاتٍ بِالْأَيْمَانِ.

فإن في: العلم بشهادة الإيمان غير ممكن؛ لأن كل واحد من الزوجين يشهد نفسه، وشهادته تسرع حجة تغير الشاهد لا تشاهد، وإيمان تسرع حجة للخال، ولأن العلم شيء مكرراً، والتكاد في الإيمان غير مشروع في غير موضع ماء، والدليل على أن المعاهد ليس بشهادة أن أيسمنا غنى أن العلم يجرى بين الأعمى وبين امرأته، والأعمى ليس من أهل أداء الشهادة.

قلنا: أما أول العمل بينهما ممكن في كل واحد من الجانبين، أنه في حجب الزوج فلا أن الروح يحتاج إلى إقامة الشهادة، ليندفع عر نفسه حد اعتدافه، واحتاج إلى الإيمان لتقطع التهمة عن شهادته؛ لأنه يتردد أنه قد اتهمه، والمرأة كذلك تحتاج إلى الشهادة لتدفع ما نسب عليها من الزنا بشهادة الزوج، وبأن المرأة قد ثبتت بولي المرأة بشهادة الزوج، وإليه وقعت الإضافة في كذب الله تعالى: ﴿وَسِرُّوا عَنْ عَدُوِّكُمْ أَنَّمَا تَقُولُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فإشارة إلى أن العباد قد فوجئ عليها بحجة سبقت، وخط ذلك بلسانها وهذا معقول، فإن ما نسب بالشهادة لا يتدفع إلا بالشهادة، ويحتاج إلى الإيمان بفساد: ليندفع التهمة عن شهادته، والإيمان أشفع التهمة مشروع كما في الزوج، وقوله: بأن الشهادة لم تقض حجة لاشاهد، فلما: إن لم نضرع حجة تكون التهمة، والتهمة قد انقطعت بالإيمان، وقوله: بأن المعاهد شيء مكرراً، قلنا: لأن

(١) أنس بن مالك.

(٢) يرمي م: مقرونة بالعلم.

(٣) سورة: ٦.

(٤) سورة: ٩.

المواجب إقامة أربع شهادات عن أربعة شهداء . وإن عجز عن إقامة أربع شهود ، أما ما عجز عن إقامة أربع شهادات .

وأما هوال الأمامي، فإنه لا يحل من أهل الشهادة، إلا أنه لم يقبل شهادته لأنه لا يمكنه التمييز بين السوداء وبين الماتيم، عورة الأمامية، والعمة ناشئة عنه، فيستحيل من شهادته صحة الغلط، وهذه التهمة بنفسه، لأن الشهود عنه، والشهود عنه امرأتان، فكذلك ليس به نفسه، ومن أمر أنه بحيث لا يمكن فيه تمييز العبط.

٥٦١٧ - وما يبرر: إنها تاتم مقام حدة التذنب من جهة من جانب الروح، وهي حادثة  
الموت وثمة فضاء حد الذا من وجهة: لأن العداد شهادة من الآخرين، إلا أنها شهادة حكمية  
وليس شهادة حتمية، فمن حيث إنها ليست شهادة حتمية، أم لا مع حد الذات من الروح  
إذا كانت أم لا محصنة. ومن حيث إنها شهادة حكمية بحيث "تبقى الحياء" والتذنب عند  
التذنب من الزوج، فكان حد التذنب مفاعلاً من وجه دون وجه، ولم يعد الحياء بالأحد إلى  
والقضى بالعدل، الموجب لعدمه في الدنيا، والمؤخذ في الأخرة حتماً في جانب من كونه  
وكانت في جانب الأمر والتذنب الأثر في شهادة الروح عبس، ولم يدفع بشهادتها لنفسها من قبل  
وجه، بل اندمج من وجه دون وجه، ثم يرجع الحيد غيباً لبقائه لا محال، وكفى بالعدل  
المرجع، الأخرى في الدنيا، وثمة خلفية في الأخرة حتماً في جانبها إن شئت شارب، ومعلم  
الضحية في المعنى في حرجة المنة في الدنيا على ما بين بعد هذا إلى خرافة زمانى، إلى  
الاعتراف في الأخرة.

فلذلك قال: «وذكرتم في المعنى أيسر صحيح»، فإن الخارج لو اشذبت بحقه بعد اللعان يفاه حله بعد الفراق، لو قال الدعاء فأنه يقام حال الصدق كذا بدلا منه. «الجميع» بين العدل والعدل لا يجوز. قلت: اللعان إنما شاء في نفس اتهام أحد العدلين من حيث إنه يريد حرمة الشبهة في الدنيا، والمواحدة هي الأخيرة ثم استوجب بعد ذلك الأصل أنه ما زالت المقررة على الأصل من مسئول المضمرة بالعدل، سقط حكمه البطلان.

(۱۱) رفیقہ • سیدہ • سیدہ • سیدہ

(۲۲) *میں نے اس کو دیکھا تھا کہ وہ تیرے پاس سے گزرتا تھا*

٥٦٤٨- وحكمه حرمة الاستمتاع ، كما فرغاً<sup>(١)</sup> من اللعان من غير حكم القاضي ، أن بعد التلاع لا يحل لأحدهما الاستمتاع ب صاحبه ، نعم عليه محمد رحمه الله تعالى في المتن ، إلا أن التفرقة لا تثبت بينهما إلا بقضاء القاضي بالتفرقة بينهما ، وإنما ثبت هذه الحرمة بنفس اللعان بالحديث ، قال عليه الصلاة والسلام : « المتلاعنان لا يمتنعان أبداً »<sup>(٢)</sup> ، وفي إباحة الاستمتاع اجتماع ، فيحرم الاستمتاع .

وإنما توقف وقوع التفرقة بينهما على قضاء القاضي بالحديث العجلائي ، فإن رسول الله ﷺ لما لعن بين العجلاني وامرأته قال طعجلاني : كذبت عليها يا رسول الله ! إذ أمسكتها ، فهي طالق ثلاثاً ، ولم ينكر عليه الصلاة والسلام مقابله<sup>(٣)</sup> ، ولو كانت التفرقة تقع بنفس اللعان لأنكر . وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن السنة بين المتلاعنين ؟ فقال : انصريق بينهما متى فرغ من اللعان .

ثم إن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في صفة الحرمة التي تثبت بينهما بنفس اللعان ، قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : تثبت حرمة مؤقتة إلى غاية تكذيب أحدهما نفسه ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : تثبت حرمة مؤبدة مثل حرمة الرضاع والصهرية ، وشعره الاختلاف يظهر فيما إذا أكذب اللعان نفسه بعد ما هرق القاضي بينهما

ثم [إذا]<sup>(٤)</sup> أراد أن يتزوجها ، قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : له أن يتزوجها ، وقال أبو يوسف وزفر رحمهما الله تعالى : ليس له أن يتزوجها ، حجة أبي يوسف وزفر رحمهما الله تعالى قوله عليه الصلاة والسلام : « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً »<sup>(٥)</sup> ، حجة أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : أن الثابت بالنص اللعان بين الزوجين ، والثابت بالإجماع أصل الحرمة ، فمصر أثبت الحرمة المؤبدة ، بعد أثبت الزيادة على النص والإجماع ، وإنه لا يجوز ، والمعنى أن اللعان غير موضوع للتفرقة ، وإنما حكم بالتفرقة لفوات الإمكان بالتعريف من جهة الزوج ، وتعين التسريح بالإحسان ، وقيام القاضي بمقتضى عند امتناعه عن التسريح بالإحسان ، وسئل هذا لا يكون طلاقاً لأن فعل القاضي بنائبه كفعله بنفسه ، وإذا ثبت أنه

(١) وفي ب و م : إذا فرغ . الخ .

(٢) أخرجه أبو داود : ١٩١٨ .

(٣) قد تقدم تطريح الحديث .

(٤) أثبت من م .

(٥) قد تقدم تطريحه .

الطلاق فالخبرية الواقعة بالطلاق لا تأخذ.

والحديث لا حجة له فيه، لأن النبي ﷺ نفى اجتماع المتلاعنين، وحقيقة هذا الاسم ليس بكونه مشغولاً باللعان، ومجازة لمن نفى اللعان في حقه حكماً، وعندها لا يجتمعان ما نفى اللعان بينهما حكماً، وإذا اجتمعان إذا قال اللعان حكماً ما لا كذاب؛ لأنه واجب عليه حد لفظ بأكمله نفسه، ومن ضروره بطلان اللعان.

ولو أكلت نفسه وجب الحد، ولو صدقته امرأة فلا حد ولا لعن، وإذا أخطأ الخاتم وفرق بينهما بعد وجود أكثر اللعان من كل واحد منهما: وقعت المهرجة، وإن كان فيه دم نفع. ولو أخطأ الخاتم<sup>(١)</sup> صدأ بالمرأة قبل الزوج - فيه يهدم اللعان على المرأة، وإن لم يفعل - وفرق بينهما: وقعت المهرجة.

٥٦٤٩ - ولو التفتت بعد احكامك فلم يفرق بينهما حتى عزله أو مات، فإن الحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقول محمد رحمه الله تعالى: لا يستقبل، ولو طلقها ثلاثاً، أو بائناً بعد تصديق، فلا حد، ولا لعن، وكذا لو تزوج بعد ذلك، ولو كان الطلاق رحيماً لآخر؛ لأن الزوجة قائمة من كل وجه، فكان الحان بعد الطلاق الرحي على وخال قبله ميولاً.

وفى الزوجين أبي أن يلتصق حبس؛ لأن في اللعان معنى اليقين، والحد إن كان فيه معنى الشهادة، والخبر يحرق على اليقين والحد وإن كان لا يحرق على الشهادة.

٥٦٥٠ - وإذا نفى ولد زوجته بأن قال: هذا الولد ليس مني، تلاعباً، يقول الزوج: أشهد بالله إنني لصديق صدق ومبشبه من نفي الولد، وكذا في جانب المرأة، وتوفى الولد، وذكر في اللعان الأمرين، كما ذكر الزوج في القذف الأمرين، وإذا فرغ من ذلك فرق القاضي بينهما، وأزم الولد أمه، ويرى من أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن القاضي يفرق بينهما ويقول: الولد أمه، وأخوخته من نسب المولود، لأنه ليس من ضرورة اللعان، والتفريق له<sup>(٢)</sup> نفى النسب، كما بعد المولد<sup>(٣)</sup> يفرق بينهما ولا ينفي نسب الولد، فلا بد أن يصبرح القاضي بنفي الولد بهما، وكل نسب ثبت بفراده أو بفرق الحكم له، ثم ينتب بعد ذلك باللعن.

(١) ما بين المتن من مساقط الأصل وثبتت من ضرورة.

(٢) وفي ذ. ر. م. والتفريق به.

(٣) وم. م. كد بعد موت الولد.

تأنيذا ثبت بقرينة فلان الإكراه بعد الإقرار غير مسموع، وإما إذا ثبت من طريق الحكم، فبإيانه ما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل حاد امرأته بولده، فلما ذهب إليها حتى دخلها أحسن الولد، فجدت، فبذلك نسب الولد ولا يفتى بعد ذلك؛ لأنه ما حاد ودفقها فقد حكم بكبريه، وذلك حكم بيات النسب، والمسب للحكم به لا ينفي.

٥٦٥١- ولو نفى ولد زوجته، ومما هي لا تعد زنيعة، لا ينفي الولد؛ لأن الشبهة للولد، وهو المقر في قائم، والنقض باللعان، فإذا امتنع باللعان انعدم المقامع، فثبت النسب بسببه. وكذلك التعوق لو كثر في حال لا لعان بينهما، ثم صاروا بحال يتلصقان نحو إن كانت أماً لولده أو كسبه حالة العلق، فاعتقه أو أسلمت، فيه لا يلاعن ولا يفتى نسب الولد؛ لأن ثبات النسب وقت النكاح، فإذا كانا أماً وبنياً في حال لا لعان بينهما، ونسب الحكم التمس وقت العلق على وجه لا يكتفى قطعه بطلان، فلا ينفي هذا الحكم بعد ذلك. ولم نفى ولد حرقة قصده، فلا حد على الزوج ولا لعان، وهو أبهما لا يصدقان على نفى، إما لا حد ولا لعان لمكان التصدق، وإما لا يصدقان على نفى نسب الولد، فلأن نسب الولد قد ثبت بحكم القراض، والمقاطع هو الملعن، والنعمان ممتنع.

٥٦٥٢- ونحو حادثة يونس في بطن واحد، فأقر بأنه قد ألين ومنى لخاص، لزمه تولد من نكاحه، ولو نفى الأول وأقر بالثاني لزمه واحد، لأن في الشبهة الثانية ينفي لأول صار قاذفاً له بالزنا، وبالإقرار بالثاني صار مكذباً لنفسه في ذلك الأمر؛ لأن الإقرار بنسب أحدهما إقرار بتسليم؛ لأنه ما أتوا به لا ينفك أحدهما عن الآخر في حق النسب، وهكذا التكذيب وحده بعد النفي حقيقة وحكمه، فلهذا أخذ فأما في المسألة الأولى على الثاني صار قاذفاً به بالزنا، وبالإقرار صار مكذباً نفسه في نفى الثاني حكماً، من حيث أن الإقرار لأول باق ويكون هذا الأمر حكماً؛ أما الإقرار بعد النكاح فمجرد صيغة، فباعتبار الحكم لأن صوره مكشوف، فاعتبار الحقيقة لا يصير مكشوفاً عنه، ولا يجب الخدع التمسك.

٥٦٥٣- ولو بعهدياً، ثم سب أحدهما ثم قتل، لزمه الولدان؛ لأنه لزمه نسب الميت على وجه لا يكتفى قطعه، فلهذا سب الآخر فيه ووقع، بطلان الدعاء نحو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى لا يظن، لأن حكم اللعان يفسخ عن الولد في الجملة، فامتناع قطع نسب الولد لا يمنع اللعان، وأبو يوسف يقول: المذنب حال وجوده اعتصم به حياً مائلاً، ينقطع به نسب الولد، فهو نفى بعد ما صار نسب الولد "بحال



لا يقطع ، لا يكون انشاء على وفق الثبوت .

٥٦٥٤- وبو وثبت أحدهما ميتاً ففدامها ، لزمه الرقعة ، فلا عن على أحى منهما ؛ لأن  
الضد منهما انعقد موجباً لتمامه ، لا ينقطع به نسب الولد ، فيكون ليثماً ، على وفق التثبيت  
بخلاف المسألة الأولى ، على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى .

٥٦٥٥- وإذا نسي حمل امرأته ، فليس بضد ، ولا لسان من قول أبي حنيفة  
وزهر رحمهما الله تعالى ، وقال أبو يوسف ومحمد ، رحمه الله تعالى ، إن إدا جاءت بولد لأن  
من سنة أمه ، لا عنها ، وإن كان أكثر أم يلاعن ، وأجمع أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا ينقض  
... وهو حمل ، لأن نفاخ البطن لا يدل على الحمل ، وإن كان عن ولد ، ويحمل أن يكون عن  
ومع أبو علة أخرى . نعم كنت الشبهة والمعان فبما بين الأرواح أقبح مقام الحمد فبما بين  
الأحاب ، فلا يقام مع الشبهة .

على الكلام بين أبي حنيفة وصاحبه ، حجتهم : أنها ما جاءت لأقل من ستة أشهر ، ثبتنا  
أن أحسن كان موجوباً حين نفاخ عن نفسه ، فكان هذا ونفيه بعد الولادة سواء . ولأبي حنيفة  
رحمه الله تعالى أن انفخ انطى لها ذان محملاً لها سر ، لم يصح النفي للحال ، فيصير  
الضد في معنى المغلوق كأنه قال : إن كانت حاملاً ، فأنست بالأنثى ، ولا قد لا يحتمل أنه بين  
بالشرط - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

### الفصل السادس والعشرون في مسائل العدد

٥٦٥٦- العدة باحيض نحب على المطلقة، وكذلك بانفرقة من النكاح الفاسد، وكذلك بانوطه بنسبه النكاح؛ لأن الفاسد يعتبر بالخائز في حق الأحكام، والشبهة ملحقة بالحقيقة في موضوع الاحتياط، ونعتبر العدة في النكاح الفاسد من وقت التعريق، كذا ذكره الكرخي. والمشهور يدل على الحيض، فمن لا حيض لصغير، أو كبير، أو فقد حيض، يعني به الآية، فالحره تعد بثلاث حيض، أو ثلاثة أشهر، والأمة ثمانية حيضتين، أو شهر ونصف.

وعدة النكاح عند زوجها إذا كانت غير حامل وهي حرة أربعة أشهر وعشراً، يستوفى في ذلك اندخون وعدم الدخول، والصغر والكبر، ولا نحب هذه العدة إلا في النكاح الصحيح، حتى إن النكحة نكاحاً ماسداً إذا مات عنها زوجها تعد بثلاث حيض، لأن الله تعالى نص على الأرواح مطلقاً بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنْ نَّجَسٍ يَفْرِضُوا لَهُمْ مَكْرَهُمُ الْوَطَنِ﴾، ومطلق هذا الاسم لا يثبت إلا بالنكاح الصحيح، وإن كانت نسوة عنها زوجها "أمة" (وهي غير حامل)، فعدها شهران وخمسة أيام، وفي الحمل عدتها إذ تضع حملها، الحرة والأمة والمطلقة والنوفى عنها زوجها في ذات سواء؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالَاتِ هُمْ فِي صَفْوَةٍ مِّنْ أَهْلِ الْبَيْتِ يَرْفَعُ اللَّهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِينَ يَشَاءُ وَيُخَوِّضُ فِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ لا يفصل بين الحرة والأمة والمطلقة والنوفى عنها زوجها، سواء كانت حاملاً وقت وجوب العدة، أو حبلت بعد الوجوب.

ولا تقدير في حد الآية بالنس في رواية، ولياسها على هذه الرواية أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلاً، فإذا بلغت هذا المبلغ، وانقطع الدم بحكم بياسها، فإن أت بعد ذلك دم يكون حيضاً على هذه الرواية، ويظهر كونها حيضاً في حق بطلان لا اعتداداً بالأشهر، وفي حق فساد النكحة. وفي رواية فيها تقدير، واختلف الأقاويل في التقدير، قال المصدر الشهيد رحمه الله تعالى: والخيار خمس وخمسون سنة، وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى، فإذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها بحكم بياسها.

(١) انظر: ٢٢٤.

(٢) بين المعرفين مسائل من الأصل وانتفاء من عدمه.

(٣) أثبت من ف.

(٤) الصلاة: ٤.

٥٦٥٧- وإن رأت اندم بعد ذلك، هل يكون حيضاً على هذه الرواية؟ فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيما بينهم، قال بعضهم: لا يكون حيضاً، ولا يبطل به الاعتداد بالأشهر، ولا يظهر فساد الأنكحة، وقد بعضهم: يكون حيضاً، ويبطل به الاعتداد بالأشهر، لأن الحكم بالإياس بعد خمس وخمسين سنة كان اجتهاداً، وندم حيض بالنس، فإن رأت ندم فقد وجد النس بخلاف الاجتهاد، فيبطل حكم الإياس الثابت بالاجتهاد، ولهذا قال هؤلاء المشايخ رحمهم الله تعالى: الدم المرنى بعد هذه المدة إنما يكون حيضاً إذا كان أحمر، أو أسود، أما إذا كان أخضر، أو أصفر لا يكون حيضاً، لأن كون هذا المرنى حيضاً ثبت بالاجتهاد [فلا] يبطل حكم الإياس الثابت بالاجتهاد، فعلى قول هؤلاء يبطل الاعتداد بالأشهر، ويظهر الفساد في الأنكحة.

وقال بعضهم: إن كان القاضى قضى بجواز ذلك النكاح ثم رأت الدم، لا يقضى بفساد ذلك النكاح، وطريق القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد النكاح بسبب قيام العدة، فيقضى القاضى بجوازه، وبانقضاء العدة بالأشهر، وكان الصدر الشهيد حاسماً الذي رحمه الله تعالى يقضى بأنها لو رأت الدم بعد ذلك، على أى صفة كانت رأت يكون حيضاً، وببطلان الاعتداد بالأشهر وفساد الأنكحة، إن كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالأشهر، ولا يقضى ببطلان الاعتداد بالأشهر وفساد الأنكحة، إن كانت رأت الدم بعد تمام الأشهر بالاعتداد بالأشهر، قضى القاضى بجواز الأنكحة أم لا.

٥٦٥٨- وحده أم الولد ثلاث حيض إذا أعنتها مولاهما، أو مات عنها عنتها، والأصل فيه ما روى: أن مارية القبطية رضي الله تعالى عنها اعتدت على عهد رسول الله ﷺ بثلاثة أشهر، وكانت هي أم ولد رسول الله ﷺ، ولا تعرف القاذور قيساً، فالظاهر أنها سمعت من رسول الله ﷺ، ولأن فرأش أم ولد بعد العتق ملحق بفرأش أخته المنكوسة في حق حكم يتعلق بقيام الفرأش وهو النسب، حتى يثبت نسب ولدها من غير دعوى، ولا ينتفى بمجرد نسى، فيلحق بفرأش المنكوسة في حق حكم يتعلق بزوال الفرأش وهو العدة أيضاً.

٥٦٥٩- وإذا وحيت العدة بالشهور في الطلاق والوفاء، فإن اتفق ذلك في غرة الشهر،

(١) هكذا في نسخة، وفي الأصل: وكان في الأصل: لا يبطل.

(٢) وفي نسخة: على أى لون رأت.

(٣) وفي نسخة: وإن كانت.

(٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٥٣١٢) وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢١٥/٨).



دينهم. إن كانت الرواية تمنع من التزوج من غير ذكر تلك الزيادة، فوجهه أن المنع من التزوج على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما كان يوجب لوجوب العدة، بل لأن في بطنها ولذا ثابت النسب. ألا ترى أن المولى إذا تزوج أم ولده وهي حامل، فإنه لا يجوز وإن لم يكن عليها عدة؛ لأن في بطنها ولذا ثابت النسب، وإن كانت الرواية: إذا كان كذلك في دينهم، يجوز أن يقال: بأن المنع عن التزوج لوجوب العدة؛ لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى وجوب العدة على الذمية لحق زوجها الذي إذا كان زوجها يدين ذلك، فلا علة على المهاجرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالوا: يجب.

معنى المسألة: الحرية إذا هاجرت إلى دار الإسلام مسلمة، فوجه قولها: إن الفرقة وقعت في دار الإسلام وهي مسلمة، فكانت كسائر المسلمات، ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ...﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، أباح التزوج من المهاجرات مطلقاً، ولم يشترط انقضاء العدة، وهذا قليل على أن العدة غير واجبة، ولأن العدة أثر من آثار النكاح، وتباين الدارين حقيقةً وحكمًا بتأني النكاح على ما عرف في موضعه، فيباني أثره وهو العدة. فإن كانت حاملاً، فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان، روى أبو يوسف عنه: أنه يجوز النكاح ولا يوطأها حتى تضع حملها، وهو اختيار الكرخي، وروى محمد عنه: أنه لا يتزوجها.

وجه رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن المنع عن التزوج في الحامل إذا كانت مسلمة لحق صاحب الفراش، ولا حرمة لحق الحرس. وجه رواية محمد رحمه الله تعالى: أن النكاح وضع لإثبات الفرائض الذي هو أساس النسب، ولما كان في بطنها ولذا ثابت النسب، كان عليها فرائض لصاحب النسب، فلا يستقيم لغيره سبب الفرائض لغيره.

وفي المتن: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ما يدل على أنه لا عدة على المهاجرة، فإنه قال: إذا خرجت وتركت زوجها في دار الحرب وهي حامل فتزوجت جازاً، وإن جاء الزوج مسلماً، وتركها في دار الحرب، فلا عدة لها<sup>(٢)</sup> في قولهم جميعاً، فقد فرغوا بين الذمية والحرية، فأوجبوا العدة على الذمية<sup>(٣)</sup> من المسلم، ولم يوجِبها على الحرية.

والفرق: أن الذمية من أهل دار الإسلام، والخطاب قد شاع في دار الإسلام، فأقيم

(١) الممنوحة: ١٠.

(٢) وفي أم: فلا عدة عليها.

(٣) ما بين العفوين ساطع من الأصل وأثبتناه من ظوم ووف.

الشمسوع مقام البلوغ ، فأما الغريبة في دار الحرب ولا شيوخ في دار الحرب ، فلا يقيم مقام البلوغ ، ويدون الطلوع لا يثبت حكمه التكاثف . والخلو المصححة توجب العدة في النكاح المصحح دون الفاسد ؛ لأن الخلو إنما أقيمت مقام الوطء لوجود التمكن من الوطء ، ولا تكن في النكاح الفاسد فلا نظام الخلو مقامه . والخلو الفاسد على ضربين ، وكل خلو يمتنع بها من الوطء ، حقيقة وهو ممنوع لحق الشرع ، نحب العدة كما لو كان أحدهما مسلماً ، أو محرماً ، أو حراً ، وكل خلو لا يتمكن معها من الوطء كخلو المريض المدفق<sup>(١)</sup> والريضة ، أو الصغيرة والصغيرة فلا عدة ، هكذا ذكر القنوري في شرحه .

٥٦٦٤ - وأخصى كالنحل في حق نكته . لهر والعدة ، كما ذكر في الأصل : وهو خلا بها وهي رتقاء ، فلا عدة عليها ، هكذا ذكر القنوري . وفي المتن<sup>(٢)</sup> وفي الأصل : أن عليها العدة ؛ لأن الوطء منصوص بالعنف ، ولو خلا بها وهو مجبر ، فعليها العدة في قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأن احتمال نزول الماء بالنسحق قائم ، وفي العدة حتى الولد وحق الله تعالى فيعتاقها . وأما على قولهما : ذكر أبو الحسن الكرخي : أن العدة واجبة على قولهم أيضاً ، وقال أبو يوسف : إن كان يتزل ، فعليها العدة ، وإن كان لا يتزل ، فلا عدة عليها .

٥٦٦٥ - وإذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض ، وقد دخل بها ، فعليها أن تعتد بثلاثة أشهر ، هذا هو جواب الكتاب ، وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله : إذا كانت الصغيرة مراهقة بجامع مثلاً ، وقد كان دخل بها الزوج ، فعدتها لا تنقضي بالأشهر ، بل يوقف حالها إلى أن تظهر أنها هل حبلت بذلك الوطء أم لا ؟ فإن ظهر أنها حبلت كان انقضاء عدتها بوضع الحمل ، وإن ظهر أنها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر ، وفي حاصص في الأشهر الثلاثة تستأنف العدة بالحجس ؛ لأنها قدرت على الأصل قال حصول المقصود بالبطل

٥٦٦٦ - وذكر مجمل الدين النسي في فتاواه<sup>(٣)</sup> : يختلف مشايخنا في إطلاق إيجاب العدة على الصغيرة أكثر مشايخنا رحمهم الله لا يطلون لفظ الوجوب ؛ لأنها غير مخاطبة ، تكن ينبي أن يقال : عدة ساءد داشت . وفي نكاح فتاوى أبي القلي<sup>(٤)</sup> : رجل تزوج حبشية بنت عشر سنين ، وخلا بها وقال : لم أدخل بها ، ثم فارتها ، قال القلي أبو القاسم : أحب إلي أن نعتد بثلاثة أشهر ، قال : لأن في النساء من تحمل الجماع إذا بلغت عشرًا ، وأخذ في ذلك بالقف .

٥٦٦٧ - وفي الفتاوى<sup>(٥)</sup> : امرأة بلغت غرأت يوماً دماً ، ثم انقطع عنها الدم ، حتى مضت

(١) أنشئت من جميع النسخ التي توجد عندنا .

سنة ، ثم طلقها زوجها ، فعدها بالأشهر لأنها لم تحض ، فدخلت تحت قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَمْ تَحْضُونَ﴾ .

٥٦٦٨ - إذا أقر الرجل أنه طلق امرأته منذ خمسين سنة ، فبأن كذبته امرأة من الإسماء ، أو فانت : لا أدري ، نجب العدة من وقت الإقرار ، فبانوا [ هذا الجواب في حق ] النفقة وانكسرت إحسن فجب لها النفقة والسكنى . أما في [ حق ] حمل التزويج بأختها وأربع سواها ، يعتب العدة من وقت الطلاق ، هكذا ذكر في الجامع ، فبان تكاثر المخاطبة

وذكر شيخ الإسلام أن شرح إقرار الأصل : أن في حق التزويج ما ختبا وأربع سواها ، يعتب العدة من وقت الإقرار أيضاً ، فيأمل عند الفتوى فإن صدقت المرأة في الإسماء ، قال محمد رحمه الله في طلاق الأصل : نجب العدة من وقت الطلاق [ له احتياطاً ] ، مشايخ يلبخ على أنه نجب العدة من وقت الإقرار ، عدية عليه جزاء على كتمه الطلاق ، ولكن لا نجب لها نفقة العدة ، ولا مؤنة السكنى ؛ لأن ذلك مفسها . وقد أقرت هي بسقوطه ، وينبغي عى قول هؤلاء أن لا يحل له لتزوج بالأخت وأربع سواها ما لم تنقض العدة من وقت الإقرار .

وحكى عن شيخ الإسلام أن الحسن السعدي أنه كان يقول : ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإقرار أن العدة تعبر من وقت الطلاق ، محمول على ما إذا كانا منفردين من الوقت الذي أسد الطلاق إليه ، أما إذا كانا مجتمعين فالكذب من كلامهما ظاهر ، فلا يصدقانه في الإسماء ، قال محمد : وعلى هذا إذا فارق الرجل امرأته زماناً ، ثم قال لها : كنت طلقتك منذ كذا ، والمرأة لا تعلم بذلك ، يصدق ويعتب عدها من ذلك الوقت .

٥٦٦٩ - وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته ثلاثاً أو طلاقاً بائناً ، لم مات قبل انقضاء العدة فورثت ، اعتدت بأربعة أشهر وعشراً ، فإن انقضت في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله ، وقال أبو يوسف : عتب ثلاث حيض ، وكذلك كل مفسدة ورتب ، يريد به إذا ارتد الزوج ثم قتل أو مات في الرقة ، ورثت وعيب من العدة ما بينا من الاختلاف . وحه قول

(١) الطلاق : ٤ .

(٢) ما بين الموضعين من الأصل ، وأنشد من ظرهم .

(٣) هكذا في .

(٤) وفي الأصل : وقد هكذا حق

(٥) أثبت من ف .

(٦) هكذا في ظ وم ، وقال في الأصل : قال .

أبي يوسف : أن النكاح انقطع فيما بينهما قبل الموت بالطلاق الإبرئ ، أو بالهاتفتين الثلاث ، ولهذا يجب أخذ إذا وطئ ، ولم يدع نسبة ، فلا ينهي بالموت ، وعدة الرافعة إذا نجب بانتهاه النكاح ، وماتت ينش هذا القدر .

فإن قيل : إنها ثلث ، قلنا : إن ثلث باعتبار العدة ، لا باعتبار النكاح ؛ لأن الزوج لما قصد النحر ، رد النسء عليه فصدقه ، وأقام العدة مقام النكاح في حق الإفراد في حق الإثرت ، فالإثرت باعتبار العدة لا باعتبار النكاح .

ولهذا أن الزوجية في حق الإثرت قائمة<sup>(١)</sup> ؛ لأن جريان الإثرت فيما بين الزوجين عرف بالنهي ، ونهي أوجب الإثرت باسم الزوج ، فهذا يدل على أن تعلق الإثرت بالزوجية ، فإذا بقى الإثرت دلت على بقاء الزوجية في حق الإثرت ، فإذا بقيت الزوجية في حق الإثرت بشي بالموت في حق الإثرت ، فتجب هذه الوفاء بانتهاه النكاح ؛ وقد كان هذه الطلاق واسبة بإعطاء النكاح بينهما في حق أحكام آخر ، فجمعنا بينهما احتياطاً . وإذا كاد الطلاق رجعياً في صفة ، أو مرض ، فعدتها أربعة أشهر وعشراً ، وقد بطل عنها الحيض في قولهم جميعاً ؛ لأن الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح عدتها حكمياً ، فكان الزوجية قائمة لدى الموت . والله تعالى حمل كل الواجب على المرأة عند موت الزوج التريص أربعة أشهر وعشراً ، فكان من غير رده سقوط لا اعتبار بالحيض .

٥٧٧- وإذا مات العصى عن امرأة وهي حامل ، فعدتها أن تضع حملها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : عدتها بالشهور ، فوجه قوله : إن ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ ﴾ الآية ، يقتضي وجوب الاعتدال بالأشهر على كل متوفى عنها زوجها من غير فصل بين ما إذا كان الزوج بالغاً أو صبيّاً ، لكن ترك طهر الآية فيما إذا كان الزوج بالغاً بالإجماع ، ولا إجماع فيما إذا كان الزوج صغيراً ، فينبى على ظاهره ، وهذا يقولان . إن ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ ﴾ يقتضي تغدير العدة في حق حامل بوضع الحمل مطلقاً من غير فصل بين ما إذا كان الزوج صغيراً أو بالغاً ، وإن كان الحين حادثاً بعد الموت ، فعدتها بالشهور في قولهم ؛ لأن العبرة في حق وجوب العدة بالوجوب ، والوجوب بالوجوب ، والله عند الموت ، وإذا لم يكن

(١) وفي آ و م باقية .

(٢) خبره ، ١٣٤ .

(٣) طلاق : ٤ .



حاملًا عند الموت، وجبته العدة بالأشهر بأربعة أشهرين<sup>(١)</sup> بعد ذلك.

وقال أبو الحسن : العدة تنقضي بوضع حملها، فاهراً كان عند الموت أو غير فاهراً، والذي لا ينقضى به العدة الحادثة، وهذا صحيح؛ لأن شرط الدخول تحت ثوبه تعالى : ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْصَاءِ أَجَلُهُنَّ﴾، قيام الحمل لا كونه فاهراً عند الناس. قال أبو الحسن : رحمه الله تعالى : فإن حملت التي عندها الحبر بعد الطلاق حملاً حاداً، فعدتها أن تضع حملها وإن كان لأكثر من سنتين، وإذا علم أنها حبلى بعد لزوم العدة؛ لأن الاعتداء بالحبر إنما شروع فيه بعرف براءة الرحم، ومع قيام الحمل لا يحصل تعرف براءة الرحم، فشرط وضع الحمل لانقضاء العدة.

٥٦٧١ - وفي نكاح فتاوى أمي النبي رحمه الله تعالى : طلق امرأته ثلاثاً ونكح طلاقاً عن الناس، فلما حاضت حيضين وطبها، فحبلى ثم أقر بطلاقها، كان لها النفقة ما لم تضع حملها؛ لأن عدتها في هذه الصورة تنقضي بوضع الحمل على ما ذكرنا.

٥٦٧٢ - وإذا بلغ المرأة طلاق زوجها، أو صوته، فعنيها العدة من يوم مات أو طلق عدتها؛ لأن العدة إيسار، إلا مدة ضربت، وتأخير عمل الطلاق، أو الانتداء بالنكاح من كل وجه بالموت وغيره، ومضى المدة لا يتوقف متى لعلم.

٥٦٧٣ - وإذا طلق امرأته ثلاثاً، فلما انحلت محضت فحرمها على الخصم؛ إن كان منكراً طلاقها مستقبل العدة، وإن كان مفراً بعلاقتها، مع هذا جامعا على وجه الرنا لاستقبال العدة. وكذلك من طلق امرأته ثلاثاً، ثم قام معها زمان، إن أقام منكراً صلاقتها لا تنقضي عدتها، هكذا حكى جواز المشايخ رحمهم الله تعالى رجوع المهر، وإن أقام مفراً بطلاقها انقضت عدتها.

٥٦٧٤ - ولو وطئها وأدعى الشبهة بأن قال : خلعت أنها فعل لي، فإن مستقبل العدة بكل وطئة، ويتداخل مع الأولى إلى أن تنقضي الأولى، وإذا انقضت الأولى ونقضت الثانية أو الثالثة، فإنها لا تستحق النفقة في هذه الحالة؛ لأن هذه عدة النوط، لا عدة النكاح، والمرأة لا تستحق النفقة في عدة النوط. وإن كان لطلاق بائناً واحداً أو اثنين، ثم وطئ في العدة من غير دعوى الشبهة مع لعلم بالحرمه، تستأنف العدة، وذكر في مجموع الوازلي : أنها لا تستأنف العدة، والأول أصح.

٥٦٧٥ - وكذلك لو حاللها عمال أو بغير مال، ثم وطئها في العدة مع العلم بالحرمه،

(١) هكذا في النسخ التي عدا، وكان في الأصل : فلا يعتبر.

تستأنف العدة أيضاً بكنز وصيه ، ويتداخل مع المدة الأولى إلى أن تنقضي الأولى . وهذا لأن يتخلل من كتابات أهلنا ، وفي الكتابات اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنها لو أنى أو راجع ، فعلى قول من يقول : راجع ، كان الوعد بعد الطلاق الثاني ، كما لو وطئ في حال قيام النكاح ، فيحل العدة ويجب الاستئناف ، فثبتت غيبة هؤلاء العدة ويجب الاستئناف ، فإذا انقضت الأولى وبقيت الثانية والثالثة ، كانت الثانية أو الثالثة عدة الوطء ، حتى لو طئها لزوج في هذه حكمة لا يقع طلاق لعدم الأصل أن الله تعالى عده بعد الطلاق بانه من الطلاق ، واعتدة بعد الوطء لا ينقضها الطلاق .

٥٦٧٦- وإذا قال زوج المنة : أخبرني أن عديها قد انقضت ، وذلك في مدة لا تنقضي في مثلها العدة ، لا يقبل قوله ، وكذلك لا يقبل قولها ، إن أخبرت ذلك بنفسها ، وهذا معروف . قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى : إلا أن يفسر بما هو محتمل من إسقاط سقط مسنين الخلق أو نحوه ، حيث لا يقبل قولها .

وإذا أخبر عن إختارها من انقضاء العدة ، في مدة تنقضي في مثلها العدة وكذلك لم ، فهي خلافية معروفة ، وإذا أخبر عن انقضاء العدة ، ولم يستند الخبر إليها ، فهو على هذا الخلاف . نص عليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في آخر كتاب الأول من شرح كتاب النكاح .

٥٦٧٧- وإذا وجبت العدة من جنس واحد ، كالمطقة إذا تزوجت في عديها ، فوطئ لثني ، ووفى بينهما ، أو من حسين كالمثواني عني زوجها إذا وضعت بنسبه ، وتداخلت واعتدت بما رآته من الحيض في الأشهر ، وإنما كان كذلك ؛ لأن العدة في الأصل إنما وجبت تعريفاً لبرائة الرحم ، حاجة الأزواج إلى صيانة مباههم عن الاختلاط ، وهذا المعنى وهو تعريف براءة الرحم بعد ميل الكلى واحدة من صاحبة العدة بدة واحدة على الكمال ، فلا حاجة إلى شرايط مدين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### نوع آخر في انتقال العدة الصغيرة

٥٦٧٨- إذا اعتدت ببعض الشهور ، ثم رأت الدم ، انتقلت إليه مبتقرة كانت أو رجباً ، وكذلك الأيسة إذا اعتدت ببعض الشهور ثم رأت الدم ، انتقلت إليه . هكذا ذكر الثوري رحمه

(١) وفي صحيح النسخ التي في أيدينا عذب

(٢) أبى من صحيح نسخ التي توجد عندنا .

فله تعالى في شرحه، وهذا على رواية انشئ لم يقتل الإيأس فيها. وهي الرواية التي قدر الإيأس فيها، على قول بعض المشايخ رحمهم الله تعالى: ولو اعتدب بحبسة، أو حبستين، ثم أيست، استقبلت العدة بالشهور، ولو طَلَّقَت الأمة، ثم اعتقت، فَوَ كان الطلاق رجعيًا انتقلت إلى عدة الحرائر، وإن كان بآثًا لا تنقل، والفرق: أَنَّ الطلاق إذا كان رجعيًا فالعتق حلها، وبمست النكاح قائم، أما حرف أَنَّ الطلاق الرجعي لا يزيل ملك النكاح فيشترط بالعتق، والملك الشرعي لا يزال. بعد طلاق إلا بمضي ثلاثة أشهر، أو ثلاثة أشهر، كسأى الحرة الأصيلة، أما بالطلاق البائن زال منه النكاح مطلقًا إلا في حق الطلاق. وإذا زال مطلقًا لا تصور شرفه بالعتق.

٥٦٧٩ - وأما نطفة إذا مات عنها زوجها، فإن كان الطلاق رجعيًا انتقلت إلى عدة الوفاة وإن كانت ميتة، فإن كانت لا تراث لم تنتقل إلى عدة الوفاة، وإن كانت تراث فقد ذكرت الاختلاف فلا نجد.

وقد ذكرنا أَنَّ المظقة إذا حبست بعد الطلاق، فعندها أن تضع حملها، وأما التوفى عنها زوجها إذا حبست، فعندها الشهور، ولأن عدة الطلاق إنما تنقش بالخل، لأن المقصود منها تعرف برأه الرحم، ووضع الحمل دليل على تعرف برأه الرحم، أما المقصود من هذه العدة ليس تعرف برأه الرحم، ألا ترى أنه يجب قبل الدخول، وإنما المقصود منها إظهار التأسف على فوات نعمة الزوجية، وفي مثل هذا المقصود لا تفاوت. وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا حبست بعد الطلاق ثم جاءت بالولد لأكثر من سنتين، حملنا أمرها على أنها تزوجت بعد انقضاء العدة، قبل وضع الحمل ستة أشهر، حملًا لأمرها على الصلاح.

٥٦٨٠ - وإذا تزوج الرجل أم ولد، ثم مات عنها وهي تحت زوج، أو هي عدة من زوج، فلا عدة عليها (يعني من المولى)؛ لأن العدة إنما تجب من المولى لزوال قرانه، ولا فراش للمولى عليها إذا كانت تحت زوج، أو هي عدة من زوج.

٥٦٨١ - وإن طلقها الزوج بعد الإعشاق، فعندها عدة الحرائر، فإن طلقها أولاً، ثم عتقها المولى، فإن كان الطلاق رجعيًا، انتقلت العدة إلى عدة الحرائر، وإن كان بآثًا لا ينقل.

(١) وفي تم: لا يزول ملك النكاح بعد الطلاق.

(٢) وفي تم: انقضى.

(٣) وفي تم: وما دال.

(٤) وفي تم: وفي حقه.

٥٦٨٢- وإذا انفقت عفتها من الزوج ثم مات المولى ، فعليها ثلاث حيض عدة المولى ؛ لأنها [عادته] <sup>(١)</sup> فرائضا للمولى بانقضائه عدة الزوج .

٥٦٨٣- وإذا اشترى الرجل زوجته ولها منه ولد ، فأعتقها ، فعليها ثلاث حيض ، حيضتان من النكاح يجنب فيهما ما يجنب المشكوة ، وحيضة من العتق لا تجنب فيها ؛ لأنه كما اشترأها ، ففسد النكاح ، ووجبت العدة ، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يزوجهما من غيره ، إلا أنه لم يظهر حكم العدة في حقه ، لقيام حل الوطء له بمثلك البين ، فإذا زال هذا المعنى ظهر حكم العدة في حقه ، فيجب حيضتان لفساد النكاح بينهما وهي أمة ، ويلزمها ثلاث حيض بالإعتاق ، إلا أن العدتين بقدر خلاف ، فما وجبت من الحيضتين بفساد النكاح يعتبران من الإعتاق ، لكن يجب الحداد في الحيضتين الأوليين ، ولا يجب في الحيضة الثالثة ؛ لأنها محصنة عدة أم الولد ، ولا حداد في عدة أم الولد ، فإن كان أنسها قبل الشراء ثم اشترأها ، حل له وطءها ؛ لأن ملك البين سبب لحل الوطء ، والطفلة الواحدة لا تمتع عن هذا السبب ، فإن حاضت ثلاث حيض قبل العتق ثم أعتقها ، فلا عدة عليها من النكاح ؛ لأنها صارت معتدة بعد الشراء لفساد النكاح ، إلا أن أثر العدة لا يظهر في حق الزوج ، وإنما يظهر في حق غيره .

وإذا صارت معتقة ، انفقت عتقها بمضى المدة ، ويجب عليها العدة بالعتق ثلاث حيض ، وقوله في الكتاب : حاضت ثلاث حيض قبل العتق وقع اتفاقاً ، والصحيح حاضت حيضتين ؛ لأن تلك العدة وجبت لفساد النكاح وهي أمة ، وعدة الأمة إذا وجبت بفساد النكاح مقدرة بحيضتين - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

نوع آخر في بيان ما يلزم المعتدة في عدتها:

٥٦٨٤- المعتدة من الطلاق لا تخرج من بيتها ليلاً ولا نهاراً ، فأما الثوري عنها زوجها ، فلا بأس بان تخرج بالهار لحاجتها ، ولا تبيت في غير منزلها ، والقرني : أن نفقة الثوري منها زوجها عليها ، وحسب لا نجد من يسوى أمرها ، فتحتاج إلى الخروج لتسوى أمر معيشتها ، غير أن أمر المعيشة عادة يسوى بالنهار دون الليالي [فأبيع لها الخروج بالنهار دون الليالي] <sup>(٢)</sup> ، فأما المطلقة فنفقة في مال الزوج فلا تحتاج إلى الخروج ، حتى لو كانت مختلفة على أن لا نفقة لها ، فقد قيل : يباح لها الخروج نهاراً لمعاشها كالثوري عنها زوجها ، وقيل : لا يباح لها

(١) ممكن في النسخ الباقية في هذه ، وكان في الأصل : صارت .

(٢) أثبت من ت و ق و م .

الخروج، لأنّ من الشئ اختارت بإبطال النعقة، فلا يصح هذا الاختيار في إبطال حق عليها،  
 وبه كان يفتي الصدق الشهيد حكام الدين رحمه الله تعالى، وهذا بمنزلة ما لو اختلعت على أن  
 لا سكنى لها، فإنه يظل مؤنة المسكنة عن لزوج، وإلزامه، أن تكسرى بيت زوجها. فأما أن  
 يحل لها الخروج فلا.

وعن ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: المتوفى عنها زوجها لا يسأل أن  
 نفق من بيتها أقل من نصف ثلث، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: وهذه  
 الرواية صحيحة؛ لأن المحرم عليها البتة في غير منزلها، والبتة هي الكيونة في جميع  
 المناسبات أو أكثرها.

٥٦٨٥ - وتعد المعتدة في المكان الذي سكنت قبل مفارقة الزوج قبل موته. قال الله  
 تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. والإضافة إليهن باعتبار السكنى في البيوت التي  
 تسكن فيها قبل المفارقة، ولو طلقها وهي غائبة، كان عليها أن تعود إلى منزلها، فتعد فيه.

٥٦٨٦ - وإذا طلقها ثلاثاً، أو واحدة يائسة، وجب له إلا بيت واحد، فينبغي له أن يجعل  
 بينه وبينهم حاجزاً حتى لا تقع الخلوة بين وبين الأختين<sup>(٢)</sup>، وأما الختم بالحائل؛ لأن الزوج  
 معترف باحرمة، فإن كان فاسقاً بحاف عليها منه، فإنها تخرج، وتسكن منزل آخر احترازاً عن  
 العصية، وإن خرج الزوج وتركها، فهو أولى. وإن أراد القاصي أن يجعل معها امرأة حرة نمة  
 (تقدراً<sup>(٣)</sup>) على الحملولة، فهو حسن.

٥٦٨٧ - وللمعتدة أن تخرج من بينها إلى صحن الدار، ونبت هي أي منزل شامت، إلا  
 أن يكون هي الدار منزل لغيرهم، فلا تخرج من بينها إلى تلك المنارن؛ لأن صحن الدار هو  
 بمنزلة السكنة.

٥٦٨٨ - وإن كانت المرأة مع زوجها في منزل هو ملك الزوج، فسدت الزوج من كان  
 نصيبها بكفها، فإنها تسكن في نصيبها في العدة، وتشتد عن ليس بحرم لها من ودة  
 الزوج، وإن كان نصيب لا يكفي لها، فإن رضى ودة الزوج أن تسكن فيه سكن، وإن لم  
 كانت في سعة من التحول، ويكون علراً لها في التحول.

قال الفقهاء وروى رحمه الله تعالى في كتابه: والطلقة ثلاثاً، أو ربعاً، أو بدناً، وسائر

(١) الطلاق: ١.

(٢) وفي رواية بين الأختين.

(٣) هكذا في آية وآف، وكذا في الأصل والله أعلم.

وجوه الفرق<sup>(١)</sup> التي نوجب تعدد من النكاح الصحيح والثامسة سواء، يعني في حق حرمة الخروج من بيتها في لعدة؛ لأن الله تعالى في النهي بالطفقة عن الطرود معثلها، والمعنى صيانة الله من الاختلاط، والنسب من الاستنبه، وذلك لا يتفاد، فهذه المسألة تصبص أن المسكوحه نكاحاً قاسماً تعدد في حد الزوج، وحكي فتوى شمس الإسلام الأوزحني رحمه الله تعالى أنها لا تعد في منزل الزوج، لأنها لا يسك للزوج عليها، وإله بحالفه رواية الغنوي.

٥٦٨٩- ونحو "أراد الزوج أن يكره المرأة أن تعدد بغير القاضى، فليس له ذلك، وتعد في مسكن قبل مفارقة الزوج، فإن كانت مع زوجها في منزل مأجر، عدت عنها زوجها، فأجر المنزل عليها في ما قبل، وإذا أسكن أهل المنزل من المقام بكرة، وهي تجد ذلك، فعلياً أن يسكن فيه، وإن كانت لا تحب ذلك، فهي في سعة من التحول، ولو طلقها زوجها، فأجر المنزل على الزوج، فإن كان زوجها حياً، فأخذها في المنزل بأكراه، فعلياً أن تعطى الكراه، ونكس إذا كانت تقدر على ذلك، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

٥٦٩٠- قال شمس الأئمة السر حسي، وذكر شمس الأئمة الخلو في أن المنزل إذا كان برجلاً، ينظر إن كان مشاهرة، فيها أن تتحول، وإن قامت إجازة إلى مدة طويلة، فليس لها أن تتحول، وإن حاصت سقوط ذلك المحرم، أو لا بفار<sup>(٢)</sup> على مشاهرة فلا راس بأن يخرج ونسك من لا آخر، ثم لا يخرج من ذلك المنزل إلا بعدد<sup>(٣)</sup> لأن الانتقال عن الأول كان معذوراً، فصاحب المنزل إليه في أنه لا يجوز الانتقال عنه إلا بعدد صغير ينتقل عنه.

٥٦٩١- وفي الفتاوى: وإدام بكر مع المعتمدة في منزل العدة الحرة، وهي خوف باليس، لا من نفسه من ولا من المهر، بل من تخاف بالقلب من أمر القيسار (الميت)<sup>(٤)</sup>، إن كان الحرف شديداً كان لها الانتقال؛ لأنها تخاف ذهاب عقلها، وإن لم يكن أخوف شديداً، فليس لها الانتقال، وهذا بمنزلة وحشة وحذت<sup>(٥)</sup> في نفسها.

٥٦٩٢- وإذا نهدم بيت الحصة، فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق المأثور إذا كان الزوج غائباً عنها، وفي الطلاق الرجعي والطلاق المأثور إذا كان الزوج حاضراً إلى

(١) وفيه العدة.

(٢) وفيه: وم: وإلا مسكوكاً.

(٣) وفيه: م: أو بعدد.

(٤) وفيه: م: و: م: من أمر الميت وخوف.

(٥) وفيه: م: و: لم: دخلت مكانه عدت.

الروح، ذكره في الأصل. وفي الأصل أيضًا: إذا كانت بالسوداء، وهي نخاف على نفسها، أو ماله من سلطان، أو غيره، كانت في سعة من التحول إلى المهر.

٥٦٩٣- وفي الفتاوى: إذا طلق امرأته بالبداهة وهي معه في الحية، وأخرج ينقل إلى موضع آخر في الكلا، والماء، هل يسهه أن يتقل بها؟ ينظر إن كان يدخل عليها صرّ بين في نفسها أو حالها بتركها في ذلك الموضع، فنه أن يتقل بها، وإن كان لا يدخل عليها صرّ بين في نفسها أو ماله، بتركها في ذلك الموضع<sup>(١)</sup>؛ فليس نه أن يتقل بها، ولا لها أن تتقل في ذلك الموضع؛ لأن لا عسده في موضع الطلاق واجب، والخروج حرام إلا لضرورة. وفي الوجه الأول تحققت الضرورة، وفي الوجه الثاني لم تتحقق.

٥٦٩٤- وإن كانت المنة أنه فلها أن تخرج لخدمة الولي في النفاة والخلع والطلاق، سواء كان الطلاق رجعيًا، أو باتنا. أما في الطلاق الرجعي فظاهر؛ لأن التناكح قائم، وحال بعد الطلاق كالحال قبله، وقبل الطلاق يحل لها الخروج لخدمة الولي، فكذلك الطلاق. وإن كان الطلاق باتنا كذلك؛ لأن الطلاق لا يثبت حرمة جديدة، بل يتأكد ما كان من الحرمة، فذا لم تكن حرمة الخروج ثبتة قبل الطلاق لا يتأكد بالطلاق. فإن اعتقت في العدة لزوم قيمتها من العدة فيما يلزم الحرمة البينة<sup>(٢)</sup>.

٥٦٩٥- وفي المغنوي: وإذا كان المولى بآ الأمة، لا تخرج ما دامت على ذلك، إلا أن يخرجها المولى اعتبارًا بما قبل الطلاق، وروى عن محمد وحمه الله تعالى: أن لها أن تخرج وإن لم يأمره المولى، والمديرة وأم الولد والمكاتب كالأمة في إباحة الخروج.

وهذا الجواب مشكل في المكاتب؛ لأنه ما كان يباح لها الخروج حال قيام التناكح لخدمة أحد، فينبغي أن لا يباح لها الخروج في العدة كما في الحرمة، بخلاف الأمة والمديرة وأم الولد؛ لأنه كان [يحل] لها<sup>(٣)</sup> لهم الخروج لخدمة المولى، فيبقى كذلك.

والجواب: أن المكاتب يحتاج إلى الخروج لاكتساب بدل الكتابة، لأن ذلك واجب عليها، وأما المكاتبية فإنه يحل لها الخروج إياذن الزوج، ولا يحل لها الخروج<sup>(٤)</sup> بخير إذن الزوج سواء كان الطلاق رجعيًا، أو باتنا، أو ثلاثًا.

(١) كُتِبَ مِنَ النسخ البَرِّ عَدَنًا.

(٢) وفي ب و د م: الحرمة المسموعة.

(٣) هكذا في المسح إلى عَدَنًا، وكان في الأصل: يجعل.

(٤) ما بين المعنويين سابقه من الأصل وأُنتَهِيَ مِنْ ظ و د و ف.

٥٦٩٦- والحرة المسلعة لا تخرج ، لا بإذن الزوج ، ولا بغير إذنه ، لأن العدة على الحرية لمسلمة كما وجبت حقاً [للزوج حقاً] "لله تعالى ، وما يجب حقاً لله تعالى لا يقطر بإذن الزوج [العدة هي الذميمة وجبت حقاً للزوج لا بغير ، فجواز أن يسقط بإذن الزوج] " . فإن أسلمت في العدة ، لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المسلعة .

٥٦٩٧- وأما الصبية فإن كان الحلاق رجعيًا ، فلها أن تخرج بإذن الزوج [ ] ، وليس لها أن تخرج بغير إذنه كما قبل انطلاق . وإن كان الطلاق باتنا ، فلها أن تخرج بإذن الزوج ، وبغير إذنه ، إلا إذا كانت مراهقة فحينئذ لا تخرج بغير إذن الزوج ، وكذا احتاره المضايح رحمهم الله تعالى .

٥٦٩٨- والمولى إذا اعتق أم الولد ، فلها أن تخرج ؛ لأن هذه العدة إنما وجبت لزوال اغتراش لا لزوال النكاح ، وحرمة الحروع يختص بعدة ثبت بزوال النكاح .

٥٦٩٩- والمجوسية إذا أسلم زوجها فلا سكنى لها ولا نفقة ، إلا أن يحتاج الزوج إلى حفظ ماله . فيجبها الصيانة ماله .

٥٧٠٠- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في التصرة : إذا طلق التصرية ، أن لها النفقة ولا سكنى لها ، لأن من أساء أن الأمة تجب على الزوجة لحق الدم ، إلا أن السكنى لا يترتبها ؛ لأن في السكنى حق الله تعالى وحق الزوج ، وحق غير مخاطبة محضوق الله تعالى ، وحق الزوج لا يجب إلا بطلبه ، بخلاف النفقة ؛ لأن ذلك حقه على الزوج ، فلا يتوقف على طلب الزوج .

٥٧٠١- وإذا قبلت المرأة ابن زوجها ، فلا نفقة لها . ولها السكنى ، وإذا اختارت المعتقة نفسها ، أو امرأة العين العره ، فيها السكنى والنفقة ، وأما وجوب السكنى في هذه المسائل ؛ لأن في السكنى حق الشرع ، وحق الشرع لا يسقط بغيرها . وأما الفرق بين مسألة التخييل ، وبين مسألة امرأة العين والنفقة ، مع أن الفرق جاء من قبلها في المسائل [ ] كلها ، لأن في التخييل الفرق بغير حق ، وفي اختيار امرأة العين والمعتقة نفسها الفرق بحق - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

(١) ثبت من ط و د و هـ -

(٢) ثبت من "م

(٣) ما بين المغولين سائر من الأصل وأثناء من ط و د و هـ

(٤) ما بين المغولين سائر من الأصل وأثناء من ط و د و هـ .



## نوع آخر في الخداد:

٥٧٠٢- المتوفى عنها زوجها، يلزمه الخداد في عدها، وتفسير الخداد الاجتناب عن الغيب، والدهن، والكحل، وليس الطيب والمصنر، وما حبيص بزعمهم، وليس القصب والخز، وليس الحنى، والتزين والامشاط.

٥٧٠٣ وكذلك المثبوتة يلزمها الخداد في عدها، لأن وجوب الخداد على المتوفى عنها زوجها لإظهار الأسف على فوات نعمة النكاح، لما فيها من مصاء الشهوة، وحصول العصابة، ودور الشقة عليها، وهذا المعنى يقتضى وجوب الخداد على المثبوتة. وإنما يلزمها الاجتناب عن هذه الأشياء حالة الاختيار، أما في حالة الاضطرار، فلا بأس بها، بأن استنكت ونسها، أو عيها، بصفت عليها الدهن، أو اكتحلته لأحد لعلها، فلا بأس به، ولكن لا تقصد الزينة (وكذلك إن اعتادت بالدهن فخافت وحنًا لم يهاثم لم تفعل فلا بأس به، ولكن لا تقصد به الزينة) إذا كان محالب هو المحلول، لأن الضرر الذي يلحق عملياً بحملة المتحفظ، فيجب الاحتراز عنه، لكن لا تقصد الزينة، ما قلنا

وكذلك إذا لم يكن لها إلا ثوب مسبوع، فلا بأس به؛ لأن ستر العورة واجب، وإذا لم يكن لها ثوب آخر فهذا الثوب يتعين لستر العورة، ولكن ينبغي أن لا تقصد بذلك الزينة. فالمراد من الأئمة اخلواني رحمه الله تعالى: والمراد من الزياد المذكورة ما كان جديداً منها يقع بها الزينة، أما ما كان خبيثاً لا يقع به الزينة، فلا بأس بأن تلبسه؛ لأن مقصودها ستر العورة لا التزين، والأحكام تنص على المقاصد.

٥٧٠٤- ولا خداد على الكتانة إلا إذا كانت بائنة من مسلم، أو متوفى عنها زوجها، ولا على الصمىة، ويجب على الأئمة والمكاتبه، ولا يجب على المطلقة الرجعية؛ لأن نعمة النكاح ما فات عنها، فلا يجب عليها إظهار الأسف.

٥٧٠٥- ولا خداد في عدة أم الولد، وكذلك في عدة من النكاح انعاسد؛ لأن الخداد إنما يجب لإظهار للأسف على فوات نعمة النكاح، والنكاح انعاسد معتبه، وليس بنعمة. ولا نكاح بين أم الولد وبين المولى أصلاً.

وإذا احتاجت المحتدة إلى الامشاط، مما تشتد بالأسنان المفرجة، ولا تشتد بالطرف الآخر، لأن الأظرف، الآخر للزينة. والطرف المفرج لدفع الأذى - والله سبحانه وتعالى أعلم -.

## نوع آخر في انطقة نسافر في عدتها:

٥٧٠٦ - قال محمد ورحمه الله تعالى في الجامع الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يخرج مع امرأته من خراسان إلى الحج، فلما نزل الكوفة مات الزوج، أو طلقها ثلاثاً، فإنها لا تخرج من الكوفة إلى خراسان، ولا إلى مكة إذا لم يكن لها ذو رحم محرم، فإن كان لها ذو رحم محرم لم تخرج ما دامت في عدتها، ولا بأس بأن تخرج إذا انقضت العدة. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إذا كان لها ذو رحم محرم، فلا بأس بأن تخرج في عدتها، لأن لم يست هي منزلها.

يجب أن يعلم أنه لا خلاف في أن الزوج إذا مات، أو طلقها ثلاثاً وبينها وبين مقعدها ومصرها، قال من السفر: أنها بالخيار إن شاءت مقبت، وإن شاءت رجعت، سواء كانت في المصر، أو في غيره. وصواب: كان معها محرم أو لم يكن؛ لأنه ليس في الخيال حبساً إنشاءً، نسفر. وبخروج المطلقه والنسوة في محبة زوجها ما دون السفر لا بأس به إذا مسست الحاجة إليه بمحرم أو بغير محرم، إلا أن الرجوع أولى، فيكون الاعتماد في منزل الزوج. وإن كان أحد الزوجين سافراً، والاخر دونة اختبرت ما دون السفر وهذا ظاهر، وإن كان كل واحد منهما سافراً، فإن كانت في المفارقة، فإن شاءت مقبت، وإن شاءت رجعت بحرم وبغير محرم، لأن المعادة كانت موضع التبرار والكون حنيفة، ولا موضع الاعتماد شرعاً، ونكر الرجوع أولى للمصر.

٥٧٠٧ - وإن كانت في مصر لا تخرج بغير محرم، لأن ما يخاف عليها في السفر بلا محرم أعظم مما يخاف عليها في المصر، وإن لم تكن في مصر، فكان المكث في المصر أولى بخلاف المفارقة، وإن كان معها محرم لم يخرج في العدة عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالوا: يخرج. وهو قول أبي حنيفة أولاً، وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر أظهر؛ لأن هذا موضع طمأنينة وفرار، وما يخاف عليها من الفساد إذا سرت مع محرم أعظم مما يخاف عليها إذا مكثت في هذا المصر بلا محرم؛ لأن المصر موضع أمن (وحيات)، والأصل به الأمن عن الفساد، فإن تعدد ما كان سبب استعاضة يلحقها الموت، والمعاد موضع مبادء وهو العائب فيها، فإذا توجه إليها الفساد عسى يمكن للمحرم والركب دفع ذلك، وعسى لا يمكن، فكان المكث فيها أولى من الخروج، بخلاف المفارقة، لأن الخوف شدة في المكث أكثر، ونهاد أهلها إنشاءً نسفر من غير ذي رحم محرم، وبخلاف ما إذا كان بينها وبين مصرها أقار

من مسيرة سفر؟ لأن الفقد في مدة قليلة، وفي الطريق قصير يتبين<sup>(١)</sup>.

وأما إذا كان الطلاق رجعيًا، يظن أن طلقها في المفازة وبسببها وبين مضيها مسيرة سفر، وإلى مكانها مسيرة سفر، نفى مع الزوج أبعد ذهب الروح، وإن كان بسببها وبين مكانها مسيرة ما دون السفر، وإلى مكانها مسيرة سفر كان لها الخيار، وإن كان بينها وبين مكانها مسيرة ما دون السفر، رجعت إلى مكانها على كل حال - والله سبحانه ودلي أعلمه -.

نوع آخر في بيان ما قصد في فيه المعتدة في انقضاء العدة:

يجب أن يعلم بأن أقل المدة التي تصدق الحرة في انقضاء العدة فيها شهران في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقول أبو يوسف ومحمد، وحكما أن تعالى: شعبة ثلاثة أيام، لأنها في الإخبار عما في رحمها أمانة، فيجب أن يقبل فونها إذا أخبرت بما هو محتفل بأن يكون خلافها في آخر الطهر، وظهرها أقل، الأطهر خمسة عشر، وحبسها أقل، الحبس ثلاثة أيام، ويكون انقضاء عدتها بظهرين وذلك ثلاثون يومًا. وثلاث حبس ردت نسعة، فحبست شعبة وثلاثون يومًا.

وختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تبريج حوله، فعلى ما ذكره محمد رحمه الله تعالى يجعل كأن الطلاق كان في أول طهر بعدد من إفراح الطلاق بعد الجماع، ويحمل مهرها خمسة عشر، ويحمل حبسها خمسة إدهى الأوسط، فتقصى عدتها بثلاثة أطهر كل طهر خمسة عشر، وبثلاث حبس كل حيفة خمسة، فحصة ذلك ستون يومًا أو على ما رواه الحسن منه يجعل كأن الطلاق كان في آخر الطهر تحررًا عن طول العدة عليها، وطهر واحد عشر، وحبسها عشرة، لأنه وحس تقدير الظهر أقل، الطهر نظر المرأة، ووجب تقديروا الحبس أكثر الحبس نظر الروح، فتقصى عدتها بظهرين كل طهر خمسة عشر، وبثلاث حبس كل حبس عشرة، فحمة ذلك ستون يومًا<sup>(٢)</sup>.

وأما الأمة فعلى قولها تصدق في أحد وعشرين يومًا، لأن عدتها تنقص بحضتين كل خمسة ثلاثة، وطهر واحد وذلك خمسة عشر، فحمة ذلك أحد وعشرون. ومن على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الوحشة<sup>(٣)</sup> الذي حرّجه محمد رحمه الله تعالى، تصدق في

(١) أبو ي. في السفر.

(٢) ما بين مضمون ما قل من الأصل، أنه ما من ط ومروي

(٣) رقم، الشيخ التي عند، عن الوجه

أربعين؛ لأنه جعل كتاب الطلاق كدفء أول لغيره، فاحتجاج إلى صهيبي كل طهر خمسة عشر، واحتج إلى جفنين من خمسة خمسة، وبمئة أدنى أربعين يوماً وعلى المرحه أدنى مخرج الخمس من زيادة تصدق في خمسة وثلاثين يوماً، لأنه يجعل بطلاق واحد من الآخر الطهر، فاحتج إلى خمسة من كل خمسة عشرة، وإلى طهر واحد خمسة عشر، فحالة ذلك خمسة وثلاثين.

٥٧٠٨- وفي مجموع النوار، المعلقة بثلاث تعليقات إذا جاء بعد أربعة أشهر.

وقد كان الزوج فيها بين ذلك الزوج الغير وقالت: انقضت عدتي من الزوج الثاني، وأردت أن نعود إلى الزوج الأول، هل تصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؟ أجاب: بعض الزعماء مسرفاً لها، وقال: لو أراد الزوج الإتمام المردجيم المسمى رحمه الله تعالى أنها لا تصدق، وهو الصحيح، لأن أربعة أشهر سنة الفاعل من عدتي خمسة رحمه الله تعالى، فلا بد من إتمام آخر لنكاح الزوج الثاني ووطء بينهما.

٥٧٠٩- وفيه أيضاً: معناه من أنزلت بعد أربعين يوماً من وقت الطلاق، أم لا؟ خاصية الإمارة واحدة، ثم خلت بعد عشرة أيام، انقضت عدتي، هل الزوج المطلق من بعد سمها ويرفع الأمر من الخاص؟ قال: نعم، ويأمرها بالرد حتى يؤتم العدة وثلاثين يوماً، وإذا عد الفاعل، صيانة لك الزوج مدة هذه ذلك، ولو كانت له، حيث يزوج آخر، قالوا: يصح بينها وبين الزوج الثاني إذا كانت إقراراً بذلك - والله سبحانه وتعالى أعلم -.

### الفصل السابع والعشرون في المتفرقات

٥٧١٠- سنل بحم الدين النسخي رحمه الله تعالى عن زوجين وقعت بينهما مشاجرة، فغاضت المرأة من بانو غي باشم مراطلاش كن، فقال الزوج: طلاق مي كنم، أحب، وقال: إنها تطلق ثلاثاً! لأن قوله: طلاق ميكنم بشخص للحال، وهو تحتجب بخلاف قوله: كنم، لأنه بشخص للاستقبال، وهو وعد بالعربية قوله: أطلق، لا يكون طلاقاً؛ لأنه ناثر بين الحال والاستقبال، فلم يكن تحقيقاً مع النكاح. حتى إنه لو كان في موضع غلب استعماله للحال، كان تحقيقاً كقول الكافر: أشهد أن لا إله إلا الله، وكقول الشاهد: أشهد أن لهذا على فلان كذا، وكقول الخائف: أنا لله يا لله لا فء من كذا؛ وهذا الاحتال بالعربية. أما بالفارسية فقوله: مي كنم للحال، وقوله: كنم للاستقبال.

٥٧١١- في المتن: قالت لزوجها: طلقني إن تزوج فلانة، أو قلت: إن تزوجت فلانة علي، فقال الزوج: أنت حاتره، وهو ينوي جواب كلامها، ومناه: إن تزوجت، فهذا ليس بجواب قضاء، وفيما بينه وبين الله تعالى رسة أن يسكنها.

٥٧١٢- وفي فتاوى الفاضلي: امرأة قالت لزوجها: مرا طالق ده، فقال: دهم<sup>(١)</sup>، ذكر الناء مكان النال، فإن كان هذا لغة بلد هذا الزوج لم يصدق أنه لم يرد هذا الجواب، ويقع الطلاق؛ لأنه جواب ظاهر، كان لغة بلده؛ لأن الظاهر أن الإنسان يتكلم بلغة بلده، وكذلك إن كان هذا لغة بنته من البلد، وإن كان جواباً، وإن لم يكن هذا لغة بلده من البلدان، لم يكن جواباً ولا يقع الطلاق.

٥٧١٣- وفي فتاوى النسفي: قبل رجوع ابن زن نو هست؟ فقال: هب، فقيل له: ابن سه طلاقه هست؟ فقال: هست، يقع ثلاث تطليقات، ولا يصدق لزوج في قوله: أنا ما سمعت، قوله: سه طلاقه هست، وإنما خفيت أنه بعيد الكلام الأول.

٥٧١٤- امرأة قالت لزوجها: من بانو غي باشم، فقال الزوج: اگر می باشی پس ترا طلاق، فقالت بعد ذلك: می باشم، اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، عدمتم على أنه يقع الطلاق؛ لأنه تحقيق لا تعقيب؛ لأن مثل هذا إنما يذكر على سبيل المحاربة، وقد مر جنس هذا. وعلى هذا إذا أمر الزوج ابنه لأهل امرأته، فقال: مرا از تو حوش نیست، كه لو جنبن ميكنند، فعال الابن: اگر ترا با او حوش نیست، پس در مش سه طلاق، فغضال الأب بعد

(١) وفي ف دهم، ذكر اليا، مكان النال.

ذلك: مر يا و حوش است، يقع الطلاق عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى.

٥٧١٥- ولا يشهد المسألتان قوله لامرأته ابتداء: كمر مراخو هي ترا طلاق، فقلت: خيرا هم حيث لا تطلق، فقبل من أقرى: إن قول الزوج ابتداء كمر مراخو هي، لا يمكن حمله على المحاجة، وإنه من حيث الصورة تعليق فبحمل على التعليق، حتى إن امرأته لم بدأت فقلت: من تراخي خيرا هم، فقال الزوج: كمر لي خواهي ترا طلاق، فقلت: من خواهم تطلق، وفي تلك المسألة لو قال الزوج ابتداء: كمر من غي باشي ترا طلاق، فقلت: من باسم، أو قال الأمر للأب ابتداء: كمر تو بلازم من حوش يست، أو را طلاق، فقال الأب: حوشست، لا يقع الطلاق ويكون تعليقاً.

٥٧١٦ وفي الثاني: رجل قال لامرأته: أبغضتك وأخرجت منك، فقال الزوج: إن كنت تعصيني وأمرضت عني فأنت طالق، فكنت امرأته ولم تفل شيئا، لا تطلق، وهذه المسألة تطلق ما ذكرنا من الفرق، ومؤيد قول من يقول بعدم الوقوع في تلك المسألة وحكي عن نعم لدين السخري رحمه الله تعالى، أنه كان يقول في الفرق: في تلك المسألة ذكر كلمة يس، وإنها كلمة تحقيق حتى لو لم يذكر كلمة يس، ولكن قال: كمر باشي ترا طلاق، وكان في المسألة الأخيرة: كمر ترا يارو حوش نیست اذا مش سه طلاق، يكون تعليقاً ولا يكون تنجيهاً، وفي هذه المسألة أم: كمر يس، وإنما قال: كمر مراخو هي ترا طلاق، وهذا تعليق. ولو ذكر يس في هذه المسألة فقال: كمر مراخو هي يس دامت طلاق. كان تنجيهاً.

٥٧١٧- وفي المتن: أيضاً: بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل قال لامرأته: إن فلت لك أنت طالق، فأنت طالق، ثم قال لها: قد طلقك، فقال: تطلق أخرى، قال: وإن عني به أن يكون لطلاق معلقاً باللفظ، وهو قوله: أنت طالق، لا يدين في القضاء، ويدين في بينة وبين الله تعالى.

٥٧١٨ رجل قال لامرأته: هذه طالق منه - لامرأته له أخرى - فقلت الأولى لا عبرة! لأن لفظ طالق متعدي، ولهم يعطف الاتصال ليستثبت الاتصال ككتابة بحكم العطف. ولم قل: هذه طالق، طلقك الأخرى لا غير، ولو قل ذلك لامرأة واحدة، لا يقع إلا واحدة في انحصار، فكذلك ذكر في الموازل. وذكر في المتن: إذا قال: هذه طالق هذه لامرأة أخرى له صلحاء، وكذلك لو قال: وهذه أوفيهذه.

٥٧١٩ وفي العميون: إذا قال لامرأته: أنت طالق أنت، أو قال: أنت طالق وأنت،

أو قال: فأنث، بقع واحدة؛ لأن هذا يحتمل التكرار، ولأن قوله: "وأنث" يحتمل التكرار<sup>(١)</sup> كقوله: أنت<sup>(٢)</sup> لأنه كما يقال: أنت أنت، يقال: أنت وأنت، ويروى ذلك لامرأة أخرى: يقع على كل واحدة تطليقة، لأن هذا لا يحتمل التكرار، فيكون إيفاع طلاق آخر.

٥٧٢٠ وعن محمد بن رحمته قال: إذا قال لامرأة واحدة: أنت طالق وأنت، يقع تعنيان. وما ذكر في "العيون" فيما إذا قال لامرأة: أنت طالق أنت لامرأة له أخرى، أنه يقع على كل واحدة منهما تطليقة، يوافق ما ذكر في "المنقى" في قوله: هذه طالق هذه لامرأة له أخرى، ويخالف ما ذكر في "التوازل".

٥٧٢١- ذكر في فتاوى أهل مسرقتند: في رجل حكى بيمين رجل، مما بلغ إلى ذكر الطلاق خطر بهالة امرأته، إن بنى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستأنف كلام طلاق، وكان الكلام موعوداً بحيث يصلح للإيفاع على امرأته، طلقت امرأته، وإن لم يتو ذلك لا تطلق امرأته، وهو محمول على الحكاية.

٥٧٢٢- وحكى عن القاضي لإمام شمس الإسلام محمود الأورجندى: في رجل يذكر مسائل الطلاق بين يدي امرأته ويقول: أنت طالق، وهو لا ينوي بذلك طلاق امرأته؟ لا تطلق امرأته.

٥٧٢٣- قيل لرجل: أليس طلقت امرأتك؟ قال: بلى، تطلق؛ لأن بلى جواب الاستفهام بالإيجاب، فكأنه قال: طلقت امرأتى، ولو قال: نعم، لا تطلق امرأته؛ لأن نعم جواب لاستفهام بالنفي. فكأنه قال: ما حلقت امرأتى، والتدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَلَيْسَتْ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾<sup>(١)</sup>، وكان بلى للإثبات، ومن قرأ من صلاته بعم، نفسد صلاته.

٥٧٢٤ صاحب رسام طلق امرأته، فلما صبح قال: طلقت امرأتى، ثم قال بعد ذلك: إنما قلت ذلك؛ لأنى توجهت أن الطلاق قد وقع، فإن كان إفرو في سير حال مذكورة الطلاق الذي كان منه في حال يرسمه، لا يصدق؛ لأنه صحيح عاقل أقرب بالطلاق مرسلاً، فتواخذ بإقراره. وإن كان في حال مذكورة الطلاق، ذلك يصدق؛ لأن مذكورة الطلاق تدل على إرادته ذلك الصلح.

إذا قال لامرأته: اكبر ترابى كنم نرايك طلاق ودو طلاق ثم تزوجها، يقع واحدة

(١) ما بين الأقربين... من الأصل وأثناء من طوم وف.

(٢) وفي "هذا" كقوله: أنت أنت.

(٣) الأعراب... ١٧٢.

علم قياسي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وإن آخر المتأخر طبع التلخيص  
وأصل المسألة ١٠٠٠ هـ ، رحمه الله تعالى في باب الطلاق ، إذا قل لا امرأة إن  
تزوجت طلاقاً ومطلقاً ، ثم زوجها بغير واحدة عدلى حبيبة رحمه الله تعالى ، ولو  
آخر التلخيص طبع التلخيص

إذا قال : أكره طلاقاً زائراً كنتم رأي الزماني ودور طلاق ، وهو زوج تعلق ثلاثاً ،  
هكذا حكى عن نعم الدين النسفي رحمه الله تعالى ، وليس هذا كقولنا : أكره طلاقاً زائراً كنتم  
رأي الزماني بكنى طلاق ودو طلاق وسه طلاق فزوجها ، فإذا هناك بغير تعاقب ، وعدة عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى : لا لأدله ، الزماني حكى طلاقاً ، كلام مسهباً ، يحتاج إلى التغيير<sup>(١)</sup> ،  
وذلك دور ، وكذلك سه ، والتعين<sup>(٢)</sup> بذكر الطلاق ، وعند أبي الطلاق لأعداد قد احتضت ،  
فقد كقولنا : أنت طالق ثلاثاً ، أما قوله : الزماني بكنى طلاقاً ، كلام مفسر في حكمه ، ثم  
يترتب عليه الثاني والثالث فيترتب عندنا كذلك ، والأول ، يكون في الملك ، فيقع دون  
سائرهما .

ومثل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال : حلال الله عليّ حرام ، أو ما أخذت بسببي  
عنه عليّ حرام ، كنت فعلت كذا ، وقد كان فعل ذلك ، قال<sup>(٣)</sup> : يقع نظرياً واحدة واحدة  
نوى أو لم ينو ، دخل بها أو لم يدخل ؛ لأن كلي واحد من المعطين بانزاعاً ، وقد تكلم سبها  
وعلقته بفعل قد فعله ، والبعيد بمن مخرجاً كان متجسراً وليس بتعالي ، فكانه بمنزلة ما علي  
فقال : حلال الله عليّ حرام ، وما أخذت بسببي أعجز عليّ حرام ، حرام ، وهكذا يقع الأولي  
ويقبل الثانية ، كذا هو ، بخلاف ما إذا عنته بمن مستغنى ، فون عندك إذ فعل هذا الفعل  
يقعان جميعاً ، لأن هناك التفتان تعاقباً بذلك الفعل جميعاً ، فوجدان جميعاً

وسئل هو أيضاً عن طلاق امرأته ، ثم قال إنها في العدة ، فاجاب : لا ، ولم يرد على ذلك  
قال : إن سوي الطلاق طلاق ثلاثاً ، لأنه لم يتأخر بالطلاق ، وقوله : دامت سه ، كلام  
مستعمل فلا بد من نية ، فصل له . نسعى أن لا يقع شيء ، إن سوي ؛ لأن هذا من كتابات  
الطلاق ، بالكتابيات لا بدخل الحشمة بالإجماع . فقال : الكتابات التي هي بولن لا بدخل  
الحشمة ، أما الكتابات التي هي راجع بنحو اختلافه ، ألا ترى أن لو قال : للمحتلعة أنت

(١) وإن في حرام ، وإن في التفسير .

(٢) وإن في حرام ، وإن في التفسير .

(٣) أنت من سه



واحدة ونوى الطلاق، يقع عليها تطليقة أخرى؛ وهذا لأن صيغة هذه اللفظة بالإضمار، فإن معنى قوله: أنت واحدة أنت طالق تطليقة واحدة، فيصير الحكم للصريح، ولكن لا بد من التنية بسبب هذا المضمهر، قبل. إذا وقع الطلاق ههنا عند التنية يقع الثلاث، والثلاث بوائن، والمختلعة لا يسحقها البوائن. قال: لا يقع الثلاث ههنا، بل يقع ما معنى من التطليقتين؛ لأنه وقع طليقة واحدة بالخلع ولثنتان رجعتان، إلا أنه يقع البيوتنة ههنا؛ لأن الثلاث قديم لا لأن الواقع بوائن، وهو نظير ما لو قال لله مخلعة بتطليعتين: أنت طالق، يقع الطلاق، وإن كان إذا وقع بسقط البيوتنة، وطريقه ما قلنا<sup>(١)</sup>.

٥٧٢٥ - رجل قال لامرأته: مر غرس وبخانة ما ندر رووسه ماء عدت من يدك، ثم قال: دذمت بك طلاق، ثم قال: أين مسخر آخرين يدان كقسم كه نباد كه معنى مسخر أولي نغاسنه بدش، فقد قيل: يقع عليها ثلاث تطليقات؛ لأن قوله نها: قومي من مدلولات الطلاق.

٥٧٢٦ - وكذلك قوله: ذهبي إلى بيت أمك، وقد عطف هذا على الأول فكان اثنتان، ثم لما صرح بالطلاق بعد ذلك وقال: أين مسخر آخرين يدان كقسم كه نباد كه معنى مسخر أولي نغاسنه بدش، فقد بين أنه أراد بما تقدم الصلاح، وقد تقدم كلامنا في واحد، صريح للطلاق فصاراً تطليقتين، والصريح ثالثهما قبض الثلاث، وقد قيل: يقع تطليقتان إحداهما بقوله: برغيز، والثاني بالصريح، ولا يقع بقوله: بسانه ماهر دووسه ماء عدت بدش؛ لأن الواقع بقوله: برغيز، عند نية الطلاق البائن، والواقع بقوله: بسانه ماهر دوو كذلت، والبائن لا يلحق البائن، أما الصريح يلحق البائن.

٥٧٢٧ - وإذا قال لامرأته: وهينك، أو قال: وهيت لك طلاقك، فقال: نويت أن يكون الطلاق من يدها، لا بين من الله ضامه لأن الله: لا تمتنضي روائك ملك الوهاب وذلك بالإيقاع، لا بجعل الطلاق إليها، فإن جعل الطلاق إليها، لا يزول ملك الرجل عن المرأة، فإذا نوى غير الإيقاع، فقد نوى ما لا يحتمله لقضه.

روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يقع الطلاق؛ لأنه يحتمل وهيت لك طلاقك، ولو أراد أن يطلقها، فقالت: هب لي طلاق، أي أعرض عنه، فقال: وهيت لك طلاقك، صدق في انقضاء.

(١) هكذا في أب وأم، وكان في الأصل و ظ و ف: وقد ذكرنا هذه المسألة في فصل مسائل الخلع بمسألة: أو لا تلها، فهي الأصل وخبره إجماع، وفي أم وأم تفصيل، فجعلنا التفصيل في المتن، والإجماع في الحاشية.

۵۷۲۸- ونزل قال: أعبر صيت عن طلاقك، بنوى الطلاق لا يطلق، ولو قال: تركت طلاقك، أو قال: حليت، حليل طلاقك، بنوى الطلاق وقع، لأن أحسنه إطلاق، وتركه قد يكون بإخراجه عن ملكه، وذلك بنية إجماع الطلاق، وأما الإجماع عن النسي، وترك النسي له، وإجماع نزع الطلاق، فكان ما نوى متأنفاً لا يقتضيه ظاهر كلامه.

۵۷۲۹ مثل نجم الدين السبكي رحمه الله تعالى عن امرأة قالت لزوجها من يومسه طلاقاً، فقال الروح: هلا، هل تطلق نهائياً؟ قال: لا، إلا أن ينوبها، قال: لأن هذا الكلام في ديننا مستعمل بمعنىين، أحدهما الاستعجاب، فلا يرد رابن كذا كبر، ويستعمل في معنى الموافقة، يقول المرحون لغيره: يا فلان، هلا، هلا، ويقول: هلا، ويريد به إظهار الموافقة، وهو المحقق، لا أن يكون الزوج موافقاً ومساعداً لها، وبسبب الوجه الآخر لا يكون مساعداً لها فعلاً من النية، فبين ما هذه الكلمة في معنى نفي، فكأنه قال: أرى، قال: ليس عني (إطلاقك كذلك، فإن نعم بعدنك للم، هي وللمستقبل، يقول لغيره: هل ذهبت، هل ذهبت؟ فيقول: نعم، وهذا لا يستعمل لساقي، لا قال: هل ذهبت، فيقول: هلا، ولكن يقال: ذهب، فيقول: هلا.

۵۷۳۰ وسئل هو أيضاً عن رجل: أكر دختر من درين چند روز شوي بيرون نيامد، مازون ازمن طلاق، فتأخرت أيام ثم انقلب من زوجها، قال: إن كانت احتاجت من زوجها شيء فام شهر من وقت مقابلة الأب، لا يقع الطلاق هي أمها، قال: لأن قوله: بعدن جنا، ورد يستعمل بمعنى العاجل، وما دونه لشهر في معنى العاجل، والشهر وما بعده في حكم العاجل، وبهذا قدر أدنى الأجل في الشهر.

۵۷۳۱- وسئل هو أيضاً عن قال لامرأته: نادعت بك طلاق سير من يمشي كبير ورزقي حوش قلبك، قال: الطلاق الأول رجعي، فإن لم ينو بغيره، من حوش سير طلاق آخر، إلى الأول رجعي، لا يقع هذا القول شيء، وإن نوى به الطلاق كان طلاقاً دائماً، وبصير الأول مع الثاني بائناً.

۵۷۳۲- وسئل هو أيضاً عن قال لغيره في مجلس اشترى من هروني: هل يخواسته، من أي نوع من نوع، وانفقت، وهذا كره، وردت له بغيره، فقالت: ذلك الرجل، أكرهه، فاستأمن ربه، ثم قدم بك طلاقاً وهو طلاق، هل تطلق امرأته؟ قال: لا، لأن قوله: وردت له بغيره است إخبار عن كون الأمر في ذلك هو يده، في الرضا الماص، وبسبب

من ضرورة كونه في مدة بقاءه في يده<sup>(١)</sup>، بل الأمر المطلق يقتصر على المجلس، فقد تبدل فيعطى. ولو أنه قال: قد دست تست، فهذا إقرار منه بكون الأمر في يده في الحال، فيصح منه التطليق.

٥٧٣٣- مثل هو أيضاً حين قال: أسيأه مادراً واطلاقاً، وقال: ما عنت امرأتى، لا تطلق امرأتى لا لعدم الإضافة إليها، وقد مر جنس هذا. قال لامرأته: [١] "حلاق بردلر وبرو، هـذا نفويض الطلاق إليها، فإن طلقته نفسها في المجلس طلقته وما لا فلا، وعلى عباس قوله: خذنى طلاقك، ينبغي أن يكون هذا إنقاضاً، لأن برداشت طلاق يستدعي وجود الطلاق ووجود الطلاق بالإيقاع، كما أن أخذ الطلاق يستدعي وجوده، ووجوده بالإيقاع.

٥٧٣٤- امرأة قالت لزوجها: مرا جنس گران بخريدنه بعميم بازده؟ فقال الزوج: بازدام وهو بنوى الطلاق، قال شيخ الإسلام أبو الحسن رحمه الله تعالى: لا تطلق، قبل له. إن قال أب المرأة: گران بخريدنه، فإن بازده، فقال: دادم ونوى به الطلاق، قال: تطلق، ويكون هذا بمنزلة قوله لامرأته: الحقى بأمك وهو بنوى الطلاق.

٥٧٣٥- إذا قال: امرأته طالق ثلاثاً، وله امرأة معتدة منه من طلاق بائن، لا تطلق هي إلا إذا أشار إليها، بأن قال: امرأته هذه طالق، أو قال بالقاسية: اين زن واطلاق.

٥٧٣٦- ومثل أبو نصر رحمه الله تعالى حين قال لامرأته: إن فخرت أمه أو تزوجت عليك امرأة، فأنت طالق واحدة، فقالت: لا أرضى بتطليقة واحدة، فقال: أنت طالق ثلاثاً إن لم ترضى بواحدة، قال: هذا الكلام يراد به الشرط، ولا يراد به الابتداء، فلا يقع في الحال شيء.

٥٧٣٧- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: إذا قال الرجل: أمر امرأتى بيد فلان شهراً، ولم يسم شهراً بعينه، فالشهر من يوم قال ذلك ماقوله، وإن ذكر أشهر متكرراً لأن عيناً هذا الشهر الذي يلي هذه القاعة بدلالة التعرف، فإن التعرف للظاهر فمابين الناس أنهم إذا أطلقوا الشهر إطلاقاً في التفويض، يريدون به الشهر الذي يلي التفويض، وهذا لأن الحمل على جعل الأمر بيد غيره طلبها، وتطبيب قلبها، أو حاجة الزوج إلى التخلص، والطلب موجود في الحال، والحاجة إلى التخلص قائمة في الحال؛ لأن جعل الأمر باليد لا يختص

(١) هكذا في "ف"، وكان في "ب": وليس من ضرورة ما كان في يده بقاءه في يده، بل الأمر المطلق يقتصر على المجلس، وفي "ط": وليس من ضرورة كونه في يده بقاءه في يده.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأيضاً من ظ وم وف.

بوقت در وقت و حاصل می کش ما با بخش به دست روی وقت. یادش به خداوند است  
خداوند انوار من بود. اندک از معانی احوال و الامور در دنیا بالا.

فلما مضى شهر من ذلك سنة الفداء ولم يسمع فلان أن الأمير جعل إليه حرج لأمر من بعده لألا يخبره بموقف الشهير. فلما مضى بعد مضي الشهر لا ذكرنا كان اتفاق في ذلك أنه لم يلق الأمير معه مضي الشهر. كان فيه انشغال بزيادة حاوره فوهم إليه وإياه وأجود نوعه عليه لم يفتصر على قولهم. أمر امرأته. فلان، افتصر على مجلس علمه بعد الفداء. فذا قال: شهر، فقد عدا إلى الشهر. فلا يبقى بعد مضي الشهر فذا قال:

٥٧٣٨ وانه من انما مضى هذا الشهر، فليس امر آتى بعد فلان، فمضى هذا الشهر،  
وانه يعلم بعد فلان، ثم مضى شهر آخر، ثم علم بعد فلان، فله مجلس، تعلم؛ لان خبر مضى  
في وقت الشهر، بل في قريش مطلقا، الا انه اطلق يتعمد معنى الشهر، والمعنى  
بالشرط عند وجود الشرط كالمرسوم، ومن ارسل الشهر مضى بعد معنى "الشهر مضى" كونه  
متجاوزا لعلوم، كذا، وبذلك مسألة الأولى، لان الشهر مضى لغة مودعة، الشهر، ولا يبقى  
بعد معنى "الشهر"، وهو مطير في معانيه، قال: والله لا كم فلا تمشوا، ولستم بعد قد  
الشيء، لا بحث، لأن البيت له وقت، الشهر، ولا تنسى بعد مضى، ولم تكن، في هذا  
الشهر في الله وانتم هالك، فكلمة مضى الشهر، بحيث "لان آية مني" عبرت عن وقت  
الشهر، هو معنى خبر الشهور.

٥٦٣٩- وثوق بن امرئ القيس بن مهران، فلقب بشهر، فعصى شهر ثم علم أحدنا بما جعل إليهم، ثم عصى شهر آخر، ثم عصى الأخير بثلث. أو علمنا بجملة بعد ما عصى شهر واحد، خرج الأمر من بعدهم، ثم خرج من الواحد، ثم قال: إياهم عصى شهر مرات، يا فلقان وفلقان، فعصى شهر ثم علم أحدنا، فأمر هاتين عصى، فادع من وجوهه ذلك. (والعلم الأخير بعد ذلك، كان لأمر بعد ما دام في مجلسه ذلك) لأنه متى كون الأمر بين فلقان وفلقان بعصى الشهر، فاعترف أن الأمر من ذلك بعد عصى الشهر، وهذا الجواب كما تقدم، فهو كذلك.

فلما ان انذرى عليه نولاً فرأى بينهما اناثاً وقتله مريدون من محبيه عليه، فان علم الاحمر

١١٠ مائة المصروفين من الأجر والنفقة من طاعة.

بعد ذلك، وفرق بينهما<sup>(١)</sup> أيضاً في مجلس علمه، وقامت المرفة<sup>(٢)</sup> لأن بعد مضي أشهر صار الأمر بيدهما، وتوقف الأمر على مجلس علمهما، وقد اجتمعا على التفریق في مجلس علمهما ففزع المرفة.

ولو أن أدى علم أولاً لم يفرق بينهما حتى نام عن مجلس علمه، أو اشتغل ببعض آخر يدل على الرد، بطل الأمر، لأن الأمر خرج عن يد الذي علم أولاً بالقيام عن المجلس، فيخرج من يد الآخر ضرورة؛ لأن الآخر لا ينفرد بالتفريق لئلا يبطل الأمر ضرورة. وإنما لم يتصور الآخر بالتفريق<sup>(٣)</sup> الوجهين: أحدهما: أن في التفويض عليك وتعقب الطلاق بمسببة الفوضى إليه، ولهذا لا يملك الرجوع، فصار كما لو قال: إذا شئتما، فهي طالق، ولو قال: هكذا، فشاء أحدهما لا يقع الطلاق، كذا هنا.

والثاني: أن هذا تصرف يحتاج فيه إلى انشورة والرأي، وقد رضى برأيهما، والراضى برأي المتى فيما يحتاج فيه إلى أي لا يكون راضياً برأي الواحد، فلا ينفرد أحدهما بالإيقاع.

٥٧٤٠ - وفي المتن: إذا قال لها: طلق نفسك إن شئت، واعتق عبدي إن شئت، فهذا يعتق العبد، وشئت متطيق نفسها جزأ. وفي الباقى: إذا قال لها: طلق نفسك إن شئت، واعتق عبدي إن شئت، وفلاته إن شئت، بدلت بإيهما شاءته، ولو قال لها: طلق نفسك إن شئت، وقال لها رجل آخر: اعتق عبدي إن شئت، فزادت بالإعانة خرج الأمر من يدهما، وفي الباقى أيضاً: إن لم تطلق نفسك فأنت طالق، فهذا عليك.

٥٧٤١ - وفي المتن: إذا قال لامرأته: أنت طالق عداً وهذه، كما جميعاً على الغدا، ولو قال: هذه طالق غداً وهذه طالق، طلقت الثانية ساعتها، وكذلك هذا في إعتاق العبدین، وكذلك في عتق وطلاق ما أن قال لامرأته: أنت طالق غداً، وهذا حر، وأشار إلى عبده، كان اعتق على العبد<sup>(٤)</sup>.

٥٧٤٢ - وفيه أيضاً: إذا قال لامرأتين له: إحداهما ربيب، والأخرى عمرة، يا عمرة! أنت طالق، ويا ربيب، لم تطلق ربيب إلا أن ينوبها. ولو قدم اسميهما، فقال: يا عمرة! يا ربيب! أنت طالق، لم تطلق الأولى إلا أن ينوبها.

(١) ما بين المفعولين ساطع من الأصل وأنبهنا من ظروم وفي

(٢) أنت من ألف و م

(٣) وفيه . برأيهما.

٥٧١٣ وفي المتنفر: قال هشام: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل أذنت عليه امرأته أنه طلقها ثلاثاً وهو يزوجها، وجاءته امرأة تطالب ميراثاً فقال: إن صدقته المرأة قبل أن يموت، وقالت: صدق لم تطلقني وزنته، وإن لم ترجع إلي تصديقه حتى مات لم ترثه.

٥٧٤١ وفيه أيضاً: مرث امرأته بين يدي رجل، فقال الرجل: هي طالق، وسمع ذلك منه قوم، ثم رأوه معه بعد ذلك وهو يقول: هي امرأتى، فشهدوا عليه أنه طلقها، فقال الرجل: طلقها أمس وهي ليست لي بامرأة، ونزوحها اليوم. وقال القوم: سألناها أمس، ولا عرى كانت امرأته أم لا، فأجابني لا يقتضى بطلانها حتى شهدوا عايناً أنه طلقها، وهي امرأته.

٥٧٤٥ وفيه أيضاً: إذا قال لامرأته: أنت صائت واحدة أو ثلاثاً، فإن لم يدخل بها باتت بواحدة. ولا حيل في الثلاث، وإن كان قد دخل بها، فهو ما خيرا، دامت في العدة، فإذا انقضت العدة باتت بواحدة، وليس في الثلاث خيار، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى. وعلى قياس ما ذكرنا قبل هذا: أن من أوقع أحد الطلاقين إما لأحد أو لأعظم، يقع الأحكام، ينبغي أن يقع نواحدة على كل حال، ولا يكون له خيار.

٥٧٤٦ وفي الغالي: إذا قال لها: أنت باتن أو رجعي، ثم قال لها: أنت منن، صار مختاراً للرجعي، وقع أخرى، وكذلك إن خالعه، أو طلقها عدل، ولو قال لها: أنت طالق، لم يكن اختياراً، وهو قال: رجعي وأراد الاستئناف كان مختاراً لرجعي، ووقع أخرى ولو قال: عنت لأولى صدق. وكذلك إذا قال لها: أنت باتن وقال: عنت لأولى صدق. وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: إذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها: أنت طالق واحدة، فصارت المرأة بعد قوله: أنت طالق، قس فونه: واحدة، لم يقع عليها شيء.

٥٧٤٧ الأصل في هذه المسئلة: أن الزوج إذا رسل العدة مفوتة: أنت صائت، كان نكاحه هو العدة لا فونه: أنت صائت، ألا ترى أنه لو قال لها قبل الدخول بها: أنت طالق ثلاثاً يقع الثلاث، وكذلك لو قال لها: أنت طالق فنتين يقع فنتان، ولو كان العامل قوله: أنت صائت، وقد رتب بقوله: أنت طالق لأولى عدة، ينبغي أن لا يقع عليها الرجعة على لواحدة، علم أن التعامل في مثل هذه الصورة العدة، وقد صادفها العدة وهي ميتة، فلا يقع عندها شيء، وعلى هذا إذا قال لها: أنت طالق ثلاثاً، فصارت بعد قوله: أنت طالق، قس



[illegible]

٥٥٥- ومثل نجم الدين هذا من رجال خلع الدولة، ثم تروى بها بعد ذلك تبه نسبه.  
ثم قال: ثم من حرامى الخلع، هل يحرم؟ قال: لا، لأنه أمر الله، حرام ما به من الامانة  
على الخلع. وليس يكون كملك الا اذا كان ذلك الخلع ثالثاً، والقرابة حقة على  
من يولد منها المسمى غيره. ان كان له من قبلها، نعم، لانه لم يولد عنها حتى حرم نفسه  
النكاح، فحرم النكاح غير منه، وثبت آخره من روى الله الاذن.

[illegible]

٥٧٥٧- رجل في جامع امرأته أنه فلتنتها، بعد أن جمع عسى عربي، فقع الطلاق، ولا يجب إحداهما، أما يقع الخطأ؛ لأن هذا خطأ، صواب من قوله، وأما ألا يجب التحمل، لأن الحمل إنما يوجد في دم المرأة، وليس، وأما لو بهذا الطلاق لم يملكه النفس.

[illegible]

(١) دوی و د پ خلیج فوکلیم،

(١) مكالمات = ٥ - ٤ = ١



لأن بدل الخلع مستحق، والحكم في مثله ما قلنا. وإذا جرى بينه وبين امرأته خلع غير صحيح، فمأثله رجل يازن جدى كمدى؟ فقال: نعم، فهذا إقرار منه ماخرمة، وإقراره حجة عليه. ولو كان قال: بدل خلع جداني كرهه إيم، وذلك الخلع غير صحيح، لا يقع الطلاق.

٥٧٥٩- قال في الأصل: وإذا اختلعت المرأة من زوجها على جسد إلى أجل مسمى<sup>(١)</sup>، فالخلع جائز، والجعل إلى أجله، وإذا أعطت كفلاً، أو زهناً يبدل الخلع جازاً؛ لأنه دين مضمون عليه، فيصح به الزهن. والكفاية كسائر الديون. فإذا اختلعت من زوجها بألف درهم إلى الحصاد والديار، فالخلع جائز والأجل جائز. ولو اختلعت من زوجها بألف درهم إلى موت فلان، فالخلع جائز والأجل باطل، وكل واحد من الأجلين محمول، وإي كان كذلك؛ لأن الجهالة في معنى الحصاد والديار يسيرة؛ لأنه لا يتقدم ولا يتأخر إلا بمقدار شهر أو أقل، وأجهاله في موت فلان مفاحتة؛ لأن موت فلان قد يوجد بعد مدة يسيرة، وقد لا يوجد إلا بعد مدة طويلة. والأصل أن الجهالة المتفاحشة في الأجل تمنع صحة التأجيل في الخلع، والبسرة لا تمنع، فلو ذهب الحصاد في تلك السنة، فبها يعتبر الوقت؛ لأن المقصود من ذكر الحصاد الوقت لا عينه.

٥٧٦٠- اختلعت من زوجها على عبد بعيه، وحلت العقد قبل التسليم، ورجع الزوج عليها ببيته. وقد مرت جنس هذا في فصل الخلع. وإن ظهر أنه كان ميثاق وقت الخلع، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: يرجع الزوج عليها بما دفع إليها من المهر، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يرجع عليها<sup>(٢)</sup> ببيته لو كان حياً. وهذه المسألة فرع ما إذا تزوج على عبد بعيه، فإذا هو حر أو ميب، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لها مهر المثل، ففي الخلع يجب عليها رد ما قبضت من المهر؛ لأن حكم قساة التسمية في المكاح وجوب مهر المثل، وحكم قساة التسمية في الخلع رد ما دفع إليها من المهر.

٥٧٦١- وإذا اختلعت من زوجها على خادم، أو وصيف بعير عنه، فالخلع جائز، وكان للزوج خادم وسط، ووصيف وسط؛ لأن الجهالة في القصة، لا في الجنس، وجهالة القصة لا تمنع صحة التسمية في معاوضة مال بما ليس بماله، على ما عرفت في التكاثر.

٥٧٦٢- وإذا خالعهما على عبد أو ثوب، فإن كان به ينة جاز الخلع، وكان للزوج عين ذلك، وإن كان يغير بعينه، ففي العبد يجوز؛ لأن العبد معلوم الجنس، إلا أنه مجهول القصة.

(١) ما بين المعرفتين ساقط من الأصل وأثبتناه من مرسوم وب

(٢) وبى: ف: رجع الزوج عليها الخ

أما حِفْظُ القَصْدِ فَمَنْعُ سِحْطِ الدَّسِيسَةِ فِي مَعَارَضَةِ مَا يَجِبُ نَدْوُهُ، وَفِي الْقُرْبِ لَا يَحْبُرُ؛ لِأَنَّ النَّوْبَ بِمَهْوُولٍ خَشَنٍ، وَمِمَّنْ هَذَا بِإِهْطَافِ شُعْ سِحْطِ الدَّسِيسَةِ، كَمَا لَوْ فَاتَّخَذَ عَلَى حَبْلٍ أَلَا تَذَكُّرُ الْعَمْدَ بَعْدَهُ، وَإِلَّا مَا لَمْ يَرِدْ، فَيَسِيرُ لَهُ سَبَاطُ الْوَيْبَةِ، لِأَنَّ الْعَمْدَ لَمْ يَكُنْ رَافِقًا لِابْتِحَاشِ النَّفْسِ، وَفِي مَثَلِ هَذَا الْأَنْبَاءِ، يُخْبِرُ الْوَيْبَةُ لَعَامَ الْخَائِفَةِ، وَإِنْ وَجَّاهَ عَمْدًا كَانَ يَسِيرُ الْبَرْدُ، وَإِنْ كَانَتْ فَاحِشٌ يَرُدُّ، فَيُخَالَفُ فِي هَذَا وَفِي ذَلِكَ سَبَابُ الدَّعْبِ الْيَسِيرِ بِإِدْخَالِ خُتْ نَفْسِهِ، وَتَقْوَاهُ، وَبَعْدَ أَنْ يَقُولَ حَبِيبًا بَعَثَهُ، وَقَدْ خُوفُ مَعَهُ هَذَا الْعَيْبَ بِعُتْرَةِ

٥٧٦٣ - معناه في أصله: أن حلالاً وكل حلالاً معبر عنه. وذلك بالخيار سببه. فهو كغيره  
منه. حلال ما زاد من حرجه. لا من فله. من غير دعاء. فلهذا جعلوا فيه المبرح. أي: ما فيه  
من حرج. حلال بينهما. ويكتب خط البراءة. قد هو امر سمع منه. فظهر النسخ. أي: الذي هو. حلال  
ملاطحة. فقال: لا يصح الجمع؛ لأنه لا يسمى فاسد. إلا بدعي. فكانت أو حرج. فلهذا جعل  
من خلق شرط مع الفداء. ولو كان استطاعة. إلا أنه لا ينبغي له. أو لم يكن له أحد. الكثير. فقبل  
حيث إذا لم يكن له كمال. أو لا يوجب الجمع. وفيه ما لا يمكن له أحد الكثير. أن الجمع

وہ کہہ رہے ہیں۔ پہلے الخلع والی قسم کے کتاب۔ راستہ میں یہاں القائل کا ذکر محمد بن عبد  
الہ کا نام ہے۔ اہل اہل۔ ابن حنفیہ الخلع لایسے لوگ ہیں جو کہ نہیں کہہ سکتے۔ یہ کہتے  
ہے کہ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) یہی ہے اللہ تعالیٰ۔ یہی ہے اللہ تعالیٰ۔ یہی ہے اللہ تعالیٰ۔ یہی ہے اللہ تعالیٰ۔

وقد قيل: يطرأ أن يكون الزوج أنفاهة كان مع انطاة ومع انكس، كان  
التركيب بشرط دفع انطاة ومع انكس، فلا يصح جاعل انطاة له ولا كس،  
وان دفع مع انكس، كان انكس، انطاة او انكس، كان التركيب بشرط دفع  
انكس انطاة او انكس، وقد وجد، فيصح الجواب، وحده لأظهره والاشبه

[illegible]

أما إدراجها، فبذلك، فذلك المستوي الذي كان من جنس النسخة، إلا أن الإشارة إلى  
بدراسم غوم من جنس النسخة، إنما هي من الحقيقة والصدق لها عندنا، لا يري أولئك الذين

لآخر بعث منك هذا العبد، هذا الدرهم وهو زيف، والبنع يعلم به، فبه لا يجمع البيع بالخيال،  
وما يجمع بالزيف. قلنا: إنما يعتبر الإشارة في حلي واحدة إذا كان لها العلامة الآخر يعام به، فلهذا  
أما إذا كان لا يعلم فلا. ألا ترى أنه في مسألة البيع، لو لم يعلم لبناع بكونه زيفاً، فباع  
الشيء بالزيف، وتأوين مسألة أن تزوج به يعلم بكونه زيفاً، حتى لو علم بكونه زيفاً كان له  
الزيف.

٥٧٦٥- وفيه احتجب به على توب في يده أصغر، فتألت هذا ثوب هروي، فإذا  
هو مصوغ، كان له ثوب هروي وسط، قالوا: وتأويله: أن المصوغ به يمكن هروياً، لأنه  
مضى لم يكن هروياً، فقد تأملت ومدة، وتأملت إليه ليس من جنس المصوغ، فتكون  
لعبرة للشمسية، وهذا تغيير المسألة كأنها كانت خمانس على ثوب هروي، فأما إذا كان  
لمصر وخ هروياً، وتأملت به من جنس المصوغ، فتكون العبرة للإشارة، فتكون له عين المصار  
إليه.

٥٧٦٦- وفي غدي أبي الملبت رحمه الله تعالى: سيكون قال لامرأته إن سم يكن  
فلان لبيع منك دبراً، فألت عاتق، قال أبو بكر: لإسكاف هذا شيء غير مفهوم، ولا مفردة  
على معرفته، فلا يجمع به الطلاق.

٥٧٦٧- وفي أدبنا: وقد رجلا قال كل واحد مناه، الماه به، إن سم يكن  
رأسى نقل من رأسك، فأمر أنى طلق، وطريق معرفة ذلك أنهم إنما ما ودعوا، فأمر أن  
السبع جواً قال أس الآخر أثقل به.

٥٧٦٨- وفي إيمان لعبون: رحن حلف أن فلاناً يغيب، وهو عنده شغل به عند الناس  
ليس بشغل، لا يحدث إلا أن يورى به عند الناس، لأن السبع يقع على ما عنده، فظاهر أن  
يحمل عليه، ما لم يتبين خلافه.

٥٧٦٩- رجل نخذ صياغة، فقدم عليه رجل من قرية أخرى، فقال: إن لم أبيع علمي  
وجه هذا القدام بقرة من نفوسى، فأمر ثور صالح، بنظر إن ذبح يذ، فأملى أن يرجع إلى ١٥.

(١) أنت مر ب و ف.

(٢) أنت مر ب و ف، وكان من الأختيار ط. خلاص.

(٣) أنت مر ب و ف.

(٤) مر ب و ف، ما عند من يحمل عليه.

(٥) مر ب و ف، ط. نرى.

انقسام ، برؤى بيته ، وإلا طهنت امرأته ، لأن بيته انعدمت على هذا الغندوم عاده ، وإن ذبح بقرة من بقرة امرأته لم ير في بيته ، لأن شرط الذبح بقرة ، لا يبر إلا إذا كان بين هذه المرأة وزوجها من الاتساق ما لا يميز كل واحد منهما ماله من مال صاحبه فقط ، ولا يحرى بينهما مجادلة فيما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه فقط ، فحينئذ أجوب أن يبر ، لأن هذا بعد ذبح بقرة عاده<sup>(١)</sup> ، فإن كان هذا الرجل قد ذبح بقرة نفسه لأجله ، لكن ما أصافه بالحمى بعد الذبح ، فإن كان لقربة التي انقل منها هذا الغندوم قريبة من هذه القربة برؤى بيته ، وإن كانت بعيدة عما بعد ميراً أضاف أن لا يبر في بيته ، لأن مثل هذا إذا قدم يتخذون للشفقة لأخذه ، فيرفع البين على الضيافة بعد الذبح

٥٧٧٠ - ١١٥١ قال بنو خازم : بقية أكثر من هريرة ، تحت كتم في هذه القربة ، فامرأته طالقي ثلاثاً ، فإن ذرع شيئاً من أخبوس ، أو طرد البطيخ ، أو القطن ، طلق امرأته ، لأنه يروع<sup>(٢)</sup> ، وإن سقى زرعاً قدر رعه غيره ، أو حصد لا تطلق امرأته ، لأنه ماله يزرع لا يسمى كشت حرود ، ولو دفع إلى غيره مزارعة ، أو استأجر أجيراً ، فزرع أجير له لا تطلق امرأته<sup>(٣)</sup> ، إذا كان ذلك الرجل حرر يسي ذلك بنفسه .

٥٧٧١ - ونوى لا يأمر غيره ، طلق امرأته ، لأنه نوى ما يحتمل لفظه ، وفيه تغليب ، فإن كان قد زرع أجير له ، أو زرع غلامه ، وقد كان يعد له قبل ذلك ، طلق امرأته ، لأنه كان يروع قبل البيع هذا الغلام ، وبهذا لأجير ، فيدخل هذا البيع تحت البيع إلا بنوى نفسه<sup>(٤)</sup> ، لأنه نوى حقيقة كلامه .

٥٧٧٢ - إذا قال : إنا عصمت في هذا البيت عمارة ، فامرأته طالقي ، وحرم حائط بين هذا البيت ، وبين بيت رجل آخر فعمرة . وكان من قصده عمارة البيت الآخر ، طلق امرأته . ومش أبو جعفر رحمه الله تعالى عن هذا ، فقال : الإرادة مع حقيقة الفعل غير نافذة ، أراد به أنه لا يعتبر بالإرادة مع حقيقة الفعل

٥٧٧٣ - إذا قال الرجل لأصحابه : إن لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي . فامرأتي طالقي .

(١) وفي غلاة لأن هذا بعد انحصار امرأته عاده

(٢) وفي رواية ف يذرعه

(٣) است من م ر و ر ط

(٤) وفي رواية تحت البيع إلا أن يقع ملكه ، لأنه نوى . إلخ .

فذهب بهم بعض الطريق، فأخذهم العسس<sup>(١)</sup> وحبسهم، لا تطلق امرأته، هكذا حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى، قال الفقيه أبو الليث: هذا الجواب يوافق قولهما في مسألة النكوز.

٥٧٧٤- وفي أيّام المشتكى: إذا قال لامرأته: إن لم تطلقى نفسك، فأنت طالق، فهذا على المجلس، وهو إذن لها في التطلق، فيلزمها ذلك إن طلقها.

٥٧٧٥- ابن سماعة قال: سمعت أبا يوسف رحمه الله يقول فيمن قال: كل امرأة أتزوجها تشرب السويق، فهي طالق، أو قال: كل امرأة أتزوجها تلبس المعصر، فهي طالق، فتزوج امرأة، فهذا على أن تشرب السويق، وتلبس المعصر بعد الزوج إلا أن تكون بنته على ما قبله.

٥٧٧٦- المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل قال لامرأته: كل امرأة أتزوجها غيرك إلا أن لا توجيني نفسك، فهي طالق، ثم إن المحلوف عليها أبت أن تزوج نفسها معه، فتزوج الرجل بامرأة أخرى، ثم إن المحلوف عليها زوجت نفسها معه قال: إذا تزوج هذه طلق كل امرأة أتزوجها بعد البين.

٥٧٧٧- بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال لامرأة لا يملكها: إذا تزوجتك فأنت طالق، ثم قال لامرأة أخرى له لا يملكها: إذا تزوجتك، فقد أشركتك في هذه التغطية، فتزوج الثانية مع الأولى، أو بعد الأولى طلقته، ولو تزوج الثانية أولاً، لا يقع عليها الطلاق ما لم يتزوج الأولى، فإذا تزوج الأولى الآن يقع الطلاق عليها.

٥٧٧٨- قال في الجامع: إذا قال الرجل: إن دخلت الدار فعبدي حر، وإن كلمت فلاناً فامرأتى طالق، فدخل الدار، عشق عبداً، ولا ينتظر فيه كلام فلان، ولو كلمه فلاناً، طلق امرأته، ولا ينتظر فيه دخول الدار.

٥٧٧٩- ولو قال: أنت طالق غداً، أو عبدي حر بعد غد لا يقع شيء ما لم يجر بعد غد، وإذا جاء بعد غد خير بين أن يختار الطلاق، أو يختار العتق.

والقصر أن في المسودة الأولى كلمة: أو دخلت على النسخين، ودخلوها على الشرطين لا يكون دعوياً على الجزئين<sup>(٢)</sup>؛ لأن الشرط تبع للجزاء لأنه يوجب الجزاء حالاً، وهو متأخر، وما يوجب لغيره حالاً فهو كالصفة كذلك الغير، والصفة تابعة للموصوف، وإذا

(١) العسس: من يحلّ بالليل يهرس الناس، ويكشف أهل القرية

(٢) هكذا في «أ» و «ب»، وكان في جميع النسخ التي عدنا «دخولاً على الجزاء».

دون الشرط بعد للجزاء لا يستبح الجزاء، فانقضت كلمة أو على الشرطين (أو في كل جزاء عبداً للشرط الذي علق به<sup>(١)</sup>، فإذا رجع ذلك الشرط ترك الجزاء، لئلا يعلق به، ويطلق الآخر كيلا يلزمه حكم اليمين<sup>(٢)</sup>، وقد ادعى بينهما حرف أو، لأن حرف أو، وإن كانت تعبر في اليمين، وهو الشرط يخص في الإثبات، وهو الجزاء.

وفي الصورة الثانية<sup>(٣)</sup> كلمة أو دخلت على الجزائين، ودخلها على الجزائين يكون دخولاً على الوقتين، لأن الوقت كالصفة للجزاء (لأنه يوجب صفة التأخير للجزاء<sup>(٤)</sup>)، والصفة تابعة للموصوف، فدخل على الأصل يكون دخلاً على التبع، فصار الصلح مضاعفاً إلى أحد الوقتين. واعتناق كذلك، وصار تفسيره سائلاً أنه فإن لامرأته طالق، أو سده حر، غداً، أم بعد غده، فصار منتزعاً من أحد الجزائين في أحد الوقتين. وانسوزم (في آخر الوقتين منتزماً) في آخرهما، فيصير عند آخر الوقت كأنه قال: عبده حر، أو امرأته طالق، ولو قال هكذا كان له أن يفسر أيتهما شاء، ويطلق الآخر، كذا هنا، ولم قال الرجل<sup>(٥)</sup>، امرأته طالق، إن لم يكن يدخل فلان هذه الدار أمس، ثم قال: عبده حر، إن كان فلان دخل هذه الدار أمس حله، يبين على رجل واحد، وعلى دار واحد ولا يدرى أدخل فلان الدار، أو لم يدخل، ذكر في الجامع أنه تطلق امرأته، ويمنع عبده قال تمة. ومن العلماء رحمهم الله تعالى من قال لا: بعق عبده ولا تطلق امرأته.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الترادف: أنه يطلق امرأته ولا تطلق عبده، فوجه ظاهر الرواية أن اليمين بالطلاق فيرد بأن فلاناً دخل الدار، واليمين بالعتق بإقراره بأن فلاناً لم يدخل الدار، فقد وجد شرط الخلف في اليمينين بإقراره، فيحت فيهما. إلا نرى أنه لو أقر بعد السنين، فقال: فلان دخل الدار، ثم قال: لا، بل لم يدخل<sup>(٦)</sup>، يثبت فيهما جميعاً وطريقه من قضا. وفي القدوري أن قبا يومع رحمه الله تعالى كان يقول أولاً بالخلف في

(١) ثبت من ب و ف.

(٢) وهي ب و ف. حكم اليمين.

(٣) وفي ب و ف: أمارة الصورة.

(٤) ثبت من ب و ف و نا.

(٥) ثبت من ط، وهي ف: في أحد الوقتين ملزم.

(٦) وهي ف. كما هنا، وقال في الجامع أيضاً: إذا قال الرجل: إن

(٧) ثبت من ب و ف.

اليومين كما ذكر في الجناح<sup>١</sup> ثم رجع عن هذا وقال: إذا قال: أنت الأولى - وهت<sup>٢</sup>، أو غطت حدث في اليومين الأولى، ولم تلمسه الثانية.

٥٧٨٠- ولم يوافق نوافر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار تبتين قال: هي طالق بدخول الدار تبتين، وكذلك إذا قال<sup>٣</sup>: أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثاً كانت طالق ثلاثاً، وكذلك إذا قال: أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثاً كانت طالق ثلاثاً باتت، ولو قال: أنت طالق واحدة إن دخلت الدار تبتين كانت طالق الساعة تبتين وإذا دخلت الدار طلق واحدة أخرى. قال: ألا ترى أنه لو قال لها: أنت طالق واحدة إن دخلت الدار طلق كانت طالق الساعة واحدة بقلوبه طلق، فكانت الأولى هي دخول الدار.

٥٧٨١- بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال: كل امرأة من نسائي تدخل هذه الدار، فهي سالت وفلانة، فسمع بعض نساءه، ورفع الطلاق عن المسمى قبل الدخول، فإن دخلت الدار لزمها أخرى. يرى به إذا كانت في العدة، فيقع عليها بطلبتيان إحداهما بحكم اليومين للمنفقة. قوله: كل امرأة من نساءي، وأخرى مغيرة، وقد مررت هذه المسألة من قبل.

٥٧٨٢- وكذلك إذا قال: كلما دخلت امرأة من نساءي الدار، فهي طالق وأنت، قال ذلك لامرأة أخرى (أو قال: من دخلت من نساءي الدار، فهي طالق وأنت)، قال ذلك لامرأة أخرى<sup>٤</sup> لزمها الطلاق ساعة ما سكنت، فإن دخلت لزمها أخرى أيضاً ما دامت هي في العدة.

٥٧٨٣- وكذلك لو قال لامرأته: أنت طالق ومن دخلت الدار من نساءي طالق، فهي طالق للمحال، فإن دخلت الدار وهي في العدة لزمها أخرى، ولو قال: أنت وفلانة طالق إن دخلت الدار، لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل فلانة الدار (وكذلك إذا قال لها: أنت وفلانة طالق إن دخلت فلانة الدار، لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل فلانة الدار<sup>٥</sup>).

٥٧٨٤- مثل نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عمن له امرأة حلال وامرأة حرام عليه

(١) مكذابي ب و ف، وكان في الأصل: و ف. أرهت

(٢) أنت من ب و ف.

(٣) أنت من ب و ف.

(٤) أنت من ب و ف.

ثلاث، فدخل الرجل على امرأته بخلال، ففالت له، رو بخانه آن زن سه طلاقه، فقال الرجل: سه طلاقه آن کسر است که آن زن را سه طلاقه می گیرد. هل تطلق هذه ثلاثاً؟ قال: نعم.

۵۷۸۵- وسئل هو أيضاً عن قال: اگر باین خانه چیزی اندر آرم از باب کدخدای<sup>۱۱</sup> قمارخانه طاهر، پس این مرد بخانه مدر آمد و بیمار شد و پدر کشک<sup>۱۲</sup> آورد به اهل وی بخت تا جمعه خوردند، قال: لو جاء به للمريض وحده لا تطلق امرأته ولو كان بخلاله تطلق.

۵۷۸۶- وسئل هو أيضاً عن قال له امرأته: تو از من يك سو من از تو سه يك سو فقال الزوج: همچنان گیر، هل تطلق بهذا؟ قال: لا [لأنه لو قاتل الزوج لها: تو از من يك سو ومن از تو يك سو لا] "تطلق لأن هذا ليس بصريح ولا كناية.

۵۷۸۷- وسئل هو أيضاً عن [فالت له امرأته: طلقني فقال لها: ترانه طلاقى مانند است، و نه نکاح برخیز و مرو قال: هذا إقرار أنه قد طلقها ثلاثاً.

۵۷۸۸- وسئل هو أيضاً عن [حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب خمرًا، وكانت امرأته تشدد عليه في هذا التحليف، فقال لها: اکنون چون هفتاد دو طلاقه شدی دیگر چه؟ قال: هذا إقرار بالطلاق الثلاث.

۵۷۸۹- وسئل هو أيضاً عن قال لامرأته: همه زنان حویشتن از مردان خریدند اند من خویشن از تو می خورم می فروشم؟ زن گفت: اکثر طلاقى در نسكم من است دلاست صد بار طلاقى، مرد گفت: طلاقى دادمت و میگوید: انفسوم وى خواستم، ورد سحی وى قال: سه طلاق افتد؛ لأن صیغته صیغه التثنية ویسفی أن یقال: إن غیر التثنية یحیی یعلم أنه أراد به انفسوم زن، ورد سحن وى لا تطلق، وقد مر شیء من هذا فیما تقدم.

۵۷۹۰- وسئل هو أيضاً عن قال لامرأته: اگر ازین پس مرغ دلری ترا طلاق<sup>۱۳</sup> مرغان را یکس دیگر داد، این زن تا آن کس بدلود قال: إن كان بیته کلوت منها فی بیته فإذا أنسکه غیرها فی بته لا تطلق، وإن كان بیته لا اشتغالها بامساكها و تدبر بیضها و علقتها تطلق؛ لأن ذلك حاصل بامساك غیره بأمرها.

(۱) ریش الفریة أو المطفة.

(۲) اللیة الجاف (قررت).

(۳) اثبت من ب و ف.

(۴) ما بین المفقونین مطلق من الأصل واثبت من ط و م و ن.



٥٧٩١- وسئل هو أيضاً عن قال: اگر می خورم یا بدست گیرم زن از وی بیه طلاق، فتاوى به من الخمر هل تطلق امرأته؟ قال: نعم، وقال: هذا يكون بتناول الخمر باليد، فإن عيها لا يتناول باليد بالتغردها، وإنما يتناول في الإناء، فقبل له: إن أخذ لإتاء لا للقسوة، لكن لتقل إلى مكانه التخلييل هل تطلق؟ قال: نعم، إذا لم يخطر بباله عند البسجين الأخذ بالشرب.

٥٧٩٢- وسئل هو أيضاً عن قال لغريمه: رذا نر چه نامست، فتاوى: عايشة وكان اسم امرأته فاطمة، فقال: وب الدين: ابن زو، كه تو بخانه است عايشه ندم او تو بطلاق اگر فودايتاى، و مرانه يسى فقال: نعم، فرجانيامند، هل تطلق امرأته؟ قال: لا، وهذا ظاهر.

٥٧٩٣- وسئل هو أيضاً عن قال لامرأته: اگر از خار خورد تو من دانگی خورم، نو از من طلاق، فعلمت وأرجمعت ووهبت لأخر، ثم إن الموهوب له قدمه إلى الله المنة فأكله، قال: طنقت امرأته؛ لأنه أكل من أجر كسبها وإرضاعها، لأنه مالهية لا يخرج منه من عملها، أو أجر إرضاعها. قال: وهذا بخلاف ما لو قال: إن أكلت مالك وناقى المسألة بعالمها، حيث لا تطلق؛ لأنه خرج عن ملكها بالهبة والتسليم، فلا يكون مالها، أما هنا خلافه.

٥٧٩٤- وفي القدروري: إذا حلف لا يأكل من كسب فلان، فانتقض كسبه إلى غيره شراء، أو وصية، فأكل الخائف لا يحنث؛ لأنه صار كسبها للثاني، والمستثنى والموصى له بذلك "على حكم ملك الأول، فعلى قياس ما ذكره القدروري رحمه الله تعالى: ينبغي أن لا يتصلق فبعاً إذا قال لها: اگر از خار خورد تو خورم؛ لأن أنكسب عربية كارتد أو المعنى أنه اختنق سبب الملك، واختلاف سبب الملك ينزل منزلة اختلاف العين عنى ما عرف<sup>(١)</sup>

٥٧٩٥- وفي فتاوى القاضى رحمه الله تعالى: إذا قال لامرأته: ترا طلاقى اگر پشیمان بشوم، قال: لا يقع الطلاق سواء ندم في الحال، أو لم يندم، أما إذا ندم فلا شك، وأد إذا لم يندم فلا يندم عسى يندم في الثاني.

٥٧٩٦- إذا قال لها: إن لم أجامعتك مع هذه الحصة التي علك، فأنت طلاق، فنزعها وأبت أن تنبها، فالحيلة في ذلك أن يلبس الزوج الجبة، ويجامعها فلا تطلق؛ لأنه جامعها مع

(١) هكذا في الأصول وفي نسخة، وفي ب: لا لكسوة، وفي م: لا لكسوة، لعدم لا للخي

(٢) وفي آ: وب: لا يملك

(٣) أنت من آ: أو أنت

هذه الحجة .

۵۷۹۷: یاف قال لها: إني دخلت بيت فيها عبد الله وممّاته طلق، ثم أورد أن يجمع مع عبد الله قرينيت، فأخبره أن يذهب هو أولاً ثم عبد الله فلا تطلق، وإذ قال لها: إني دخلت بيتي، أورد قال: إني دخلت عليّ، فأخبره أن يذهب أولاً ثم عبد الله فلا تطلق، لأنه لم يذهب إليها، وإنه دخل هي بيته.

٥٧٩٨- رَحَى شَرْقِيَّ مَدَن رَحِيم، فَتَنَلَتْ لَهُ امْرَأَةً هَذَا أَقْلٌ مِنْ مَن وَفَدَ عَدُوُّكَ،  
وَيُخَلِّفُ عَنِّي ذَلِكَ بِالْعَتَقِ، وَقَالَ لِرَاحِلِهِ، إِن لَّمْ يَكُنْ سَاءَ فَأَنْتَ هَاتِي ثَلَاثًا، فَالْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ  
أَنْ تَنْتَظِرَ الْمَرْأَةَ النَّصِيحَ قَبْلَ أَنْ يَزُونَ، فَهَذَا نَصِيحُ الثَّلَاثِ وَلَا لِعَقْدٍ بِالثَّلَاثِ.

٥٧٩٩ مؤلفه أذن في يوم عيده، فقال: رجل هو نظمه، وقال آخر هو تلخيصه،  
 ثم حلف كل واحد منهما بطلاق امرأته عام، فيقول: فسألو المأذون، فحلف أن لا يجبره  
 بذلك، ولم يجبرها، فبته لا يقع الطلاق على امرأة واحدة منهما بالثبوت.

٥٨٠٠- رجب: فنان لامرئته: أنت طالق إن في أنت القرب أن اليوم، فحصرمت انصافاً، فاحللتها في ذلك أن تأثم المرافة في وجهي، أو سامة أخرى.

٥٨٠٦- راجع قال لامرأته: إن كنتك ما دعيت في هذه الدار، فانت هاتني، فخرجت  
 ليلة عن هذه الدار، ثم نعتت وأما ولا تعاقبي، وأول قال لها: إن كنتك ما دعيت في هذه  
 الدار، وبأفي المسألة حاشاها طلقت. قال الإمام أحمد بن محمد بن أحمد: حمد الله تعالى في أعرف.  
 إنه يكون كون بعد كون. ولا يكون دمجونه بعد دمجونه، وتفسير قوله: ما دعيت، ناو من  
 سرأتي يدري، وتفسير قوله: ما كنت ناو مدي سرأتي يدري. قال الإمام الفقيه أبو  
 حامد رحمه الله تعالى: ما كنت أعرف أعرف في إلا بيان الإمام أحمد بن محمد بن أحمد، حمد الله تعالى،  
 وسباني صالحة، ما دام في كتب الأنهار وما ثما عينيها - إن شاء الله تعالى -

٥٨٢ - قالوا لها إن كانت من هذا الخبز ، فأنت مائتة . فقلت الخبيرة في ذلك حتى  
 تأخذ ولا تطلق ، فالحبيرة ما زوى عن أبي خديجة ورحمة الله تعالى : أتيت بقولها ، أن تدق ذلك  
 الحبيب ، وانقذه من العصابة ، فطعم حتى يغرس الخبز بالكل ، فتشكك العصابة ولا تطلق

٥٨٣- قيل له هل امرتك طالق؟ فقال: موثقه ابي وعصم، فبين كان له لفظ "عصم" لا لانطلق بالانذار، بل ان لم يكن مثنى.

(٦) ما هي الميزة التي ستأخذ من الانضمام مع باء و د . .

(۲) فہرست برائے نظمیں۔

٥٨٠٤ - حل قتل لامرأته : بذا لم تأتيني نبي، كلفه الله مائت طائفة ثلاثاً، قبل : بنعي  
 فان - به بالمر، فإن الله عسى (كلم الله)، قال الله تعالى : ﴿فَقَدْ بَشَّرَ مُحَمَّدٌ نَزَارًا وَسَلَامًا  
 عَلَى ابْنِ آدَمَ﴾.

٥٨٠٥ رجل له أربع نسوة طُلُقَ واحدة منهن، ثم قال لواحدة أخرى من النساء: يا فدا، أنتِ شرككِ في طلاق هذه، ثم قال لواحدة من التنتين الباقين: أنتِ شرككِ في طلاقها، ثم قال لثالثة: أنتِ شرككِ في طلاقها، ثم قال للأولى: طُلُقِ الأولى، ولثالثة: أنتِ واحدة منهن في طلاقها، وطُلُقِ الثالثة اثنين، وجائِبُ أربعة ثلاثاً.

٥٨٠٦- امرأة أرندب وبنت من زوجها، فقال الزوج لامرأة أخرى له: قد أسركك في بيتي هذه، فهي الآن ليصا. رجل قال لامرأته: إن غريبتك فأنت طالق نسيت، ونسيتها أربعة أشهر، ثم قال: فرسب. قال: هي طالق ثلاث تطليقات عند محمد وحمه امة تعني امرأة قالت لزوجها: طلقني ثلاثا، وقال الزوج: أنت طالق. غلقت واحدة إلا أن يولي ثلاثا، ولو قال حقتك، أو قال سمعت، فهي طالق ثلاثا امرأة وليت زوجها: أنا طالق؟ فقال نعم، صبر خالق، ولو وليت طلقني، فقال: نعم، لا تصلي من يوم الطلاق.

٥٨٠٧ رجل قد لا امرأته: أمرت بيديك، فغالب. اغلبت منك، أو قال لها: احتارني. فغالب. اغلبت منك وهي طلاق، قال لها: أمرت بيديك، فغالب: قلت نفس فهي طلاق. قالع امرأته بجميع ما غلبه، فرضت بذلك جواز الجمع، وله النهر الذي نزع حب به، فإن كان دمع إليها المهر أخذوه منها وإن لم يتدعها جرى به، ورجع عنها مثله فدخل بها، أو لم يتدخل.

٤٨٠٨- رجل قال لامرأته: أنت ضالقة إلى حياء فلان وبن حياء فلان، أو قال: إذا جاءه فلان، وإذا جاء فلان، أو قال: متى جاء فلان، ومتى جاء فلان، طيقت عند وجه أحد الضعيفين، ولو قدم (الضعيفين) <sup>١</sup> قال قائل: إن جاء فلان وإن جاء فلان، إذا جاء فلان وإذا جاء فلان، متى جاء فلان ومتى جاء فلان ضالقة، لا يقع الطلاق إلا بوجه الضعيفين؛ لأن معنى المسألة الأولى الكلام تام بذكر أحد الضعيفين. وفي بعض النسخ: الكلام لا يتم إلا بذكر الـضعيفين، ولو جعل الخبر «بين الضعيفين» بأن قائل: إن جاء فلان، فانت ضالقة، وإن جاء فلان

111 اکتوبر 1971ء

$$19. \quad \frac{1}{x^2} = x^{-2} \quad \frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$$
$$f_{\text{eff}} = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{f_1} + \frac{1}{f_2} \right) \quad (7)$$

فأيهما جاء أول مرة طُلِّقت واحدة. وإذا جاء الآخر لا تطلق إلا أن يترى تطليقتين فيكون على ما يري

٥٨٠٩- رجل قال لامرأته: أمرك ببدك، وطلقي نفسك غداً، فلها أن تطلق نفسها في الحال، وقوته: وطلقي نفسك غداً مشورة.

٥٨١٠- ومثل الفقيه أبو حمزة: رحمه الله تعالى عسى ادعى فاة في يدي رجل أنها له، والذي في يديه ينكر دعوى المدعى، يحلف المدعى بطلاق امرأته ثلاثاً أن الدابة لي ولم يكن له بيعة، والمدعى يقول: أعلم بيقين أن الدابة لي، هل يسح لامرأته أن تقسم معه؟ قال: نعم، والأخوة أن يحلفه، فإن حلف أقامت معه، وإن نكل راعته إلى الحاكم، فإن لم يحلف فرق بينهما.

٥٨١١- ومثل أبو حمزة بن سلام: رحمه الله تعالى من رجل قال لامرأته: إن حملت<sup>(١)</sup> من هذه الدار إلى تلك الدار شيئاً، فذمت طالق، ثم إن هذا الرجل أمر جاريته أن تسمى كل ما طلبوا من شيء من تلك الدار، فجاء إنسان من تلك الدار وطلب شيئاً، وأعطت الأمة ما طلب منها، فلم يرض الطالب بذلك<sup>(٢)</sup>، فقامت امرأة ذلك الرجل للحجارة: ذهبي واحملي من شيء الآخر، فرجعت وجاءت بالأنجود، وذهبت بذلك إلى تلك الدار، فقالت: إن قامت دلالة ظاهرة على أنها أعطت في ذلك مولاتها، فقلت عليه الخش، وإن قامت دلالة على أنها لم تعمد على قول مولاي، وإيها اعتمدت على أمر مولاتها رجوت أن لا يكون حائلاً. وإن فقدت الدلالة سئلت الحارية، فأني شيء عبرت عن نفسها من طاعتها ومعصيتها، رجوت أن يسح الاعتماد على ما عبرت.

٥٨١٢- ومثل هو أيضاً عن رجل قال لامرأته: إن دفعت من حطني أو من شعيري وبعثت إلى الغمي<sup>(٣)</sup>، فانت طالق ثلاثاً، وكان بهذا الرجل في المنزل برذون، وكان بين يديه شعير بفضل من أكله مقدار كف على وجه الحفاة في صحافه، فعمدت المرأة ودفعت الصحافة مع بقية الشعير، وملاّت الصحافة من شعير آخر هو لغير الزوج، وبعثت بالصحافة إلى الغامي، قال: ينظر إلى شعير الشعير، وإلى حال الرجل، فإن كان لا يبالي بذلك انقذار، ولا بعده من شعير نفسه أرجو أن لا يبعثه، وإن كان يبالي بالث القاذر ويضمنها لو بشع بقله

(١) هكذا في الأصل وظ، وكان في آ ب ف. وجهت.

(٢) وفي ب وآ. ذلك الشيء.

(٣) وكان في جميع النسخ: الغامس، وذلك الصحيح القامس.

وہی ہے جس نے "حجۃ الوداع" کی دعوت دی۔

٥٨١ - وسئل الشيخ الإمام أبو نوح حسن المعروف بـشيخ الإسلام رحمه الله تعالى، عن رجل قال لأمرأته: إن دفعت من مئتي إلى ثلاث مائة، فأنت طالق ثلاثاً، فمعه ثوب من الثمن أو الحصب، ونحو ذلك، هل تطلق امرأته؟ قال: إن كان الخائف يشأح إلى ذلك، يضام، وإلا فلا. وروى عن ابن هبة أنه سأل في من محمد رحمه الله تعالى، ذكرت امرأة له: خرج إليّ المخلوف عني، فسل محمد عنه، فقال للسائل: ما لي بأبيوسف: سيأته. فقال: إن كنت تجري بينهم، انتدعوا المضيق في ذلك ثلاثاً، فأجبر السائل محباً رحمه الله تعالى بذلك، فقال: ومن يجيب عمل هذا الخوفاً أو المأثراً؟

۵۸۱۶. روایت عن محمد بن الحسن: حمله الله تعالى أنه سئل عن رجل قال لا يزوج امرأته كان لها زوج، فإنه طلق امرأته ونزوحها، قال: لا يرميه أهلها، لأن بينه وبينها غمها.

۵۸۱۵- عن أحمد بن محمد بن زيد رحمه الله تعالى : أمر أن ذللت له وجه : بركت ميمرى عثبت  
عليه أن ثوبه أن يرى بركته . وفي ذلك : فله تفتن المرأة نفسها . بحال : المهر ماتم ماله تفتن  
نفسها .

۵۸۱۶- سئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن فضائل عجم امرأته من قبل أحسبه له، فقال لها: إن كلت بر بنی من كلام أحسن، لم يسيب بين يدي، فقلت ضالقي ثلاثاً، ثم إن أرواح دخل بيته، وهي ثلث بر أخته ونسيب وهو يسبح ذلت، قال: إن كانت نسيباً به بر أعا وهي نزهة، فقد نسيبها بين يدي لأخيه. فضحك ثلاثاً.

٥٨٦٧- وحدثني أبو القاسم رحمه الله تعالى عن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من حمّامه  
جرت من أنفه دماء فأتى ذلك محبصاً، فحسب على عائله، قال: إنما يقع منه علي ما  
يلبس الناس.

٥٨٦٨- ومشيرو القاسم: حمدا لله تعالى عن رجل قال لأمراته: إن حضرت شيئا من السكرات (أي حنة، فأت طالق، حواء الناس مكرها، خراج مجلس سرت، ووجدت معك يكون قربة، فتهدو عندناكم، قال: ينبغي لكم أن يحتظننفسه، فلا تغفل شهواته من لايعاين القربة، وينسى لغيره أن تحتاف بغيره في مفارقه (بالفدا) أ.

(١) أنت من فوقه وكان من العمل والطرف في يالي ذلك هذا، وبعضها حجاب

— ۱۰۰ —

٥٨١٩- وفي آخر حدود المتفق عن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لامرأته: أقت طالق إن شريت نبيذاً، أو قال: خمرًا حتى سكرت، فشهد عليه شاهدان أنهما وجداه سكران، ووجد منه رائحة الخمر، وجاموا به إلى الخاكم على تلك الحالة، فإن الخاكم يحده ويفرق بينه وبين امرأته، ولا يحمل هذا على أنه أوجر<sup>(١)</sup>، وإن حمل على أنه شربه. قال ثمة: ألا ترى أنه إذا وجد الرجل سكران، أو وجد منه ريح الخمر أو الشرب، أنه يحد ولا يحمل<sup>(٢)</sup> على أنه أكره عليه.

قال الخاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى: يحتمل أن يكون هذا قول محمد رحمه الله تعالى، فقد ذكر في الأصل: أنه لا يحد بالريح ولا بالسكر، وفي هذا الموضع أيضًا قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال: امرأتى طالق إن شريت نبيذًا حتى سكرت، فشهد عليه شاهدان أنه سكر، وقالوا: لم نجد منه رائحة الشرب، ولا نرى من أي شيء سكر، فأمضى القاضي عليه الحكم بالطلاق، ثم رفع إلى لم أمض قضاء.

٥٨٢٠- سئل محمد بن سلمة رحمه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته إن حصلت ثيابه، فعلت ثعالبه؟ قال: لا تطلق إلا أن يرى ذلك، ولو أوصى لرجل شيا به، فدخل الثعالبه في وصيته. وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن قال لامرأته: إذا غسلت ثيابي، فأنت طالق، فغسلت كمه أو ذيله؟ قال: إن كانت تغسل قدرًا<sup>(٣)</sup> لا تسمى غسلة الثياب في إرساء الكلام، لم يلزمه الخلع. قال القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى: روي عن محمد بن سلمة: أنه لا يقع الطلاق بغسل هذا القدر أو لم يشترط<sup>(٤)</sup> بهذا الشرط وبه يأخذ.

٥٨٢١- حلف بالطلاق أن لا يأكل من مأكله حتى يشبع، فجعل خميرة الخنزير في دقيق الخائف، وخززه فأكله، قال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى: لا يلزمه الطلاق؛ لأن الخميرة قد ذهب.

٥٨٢٢- سئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته: إن فارقتك، فكل امرأه أضح رأس مع رأسها، فهي طالق، أو قال: كل جارية أضح رأس مع رأسها، أو قال: كل جارية

(١) من الأجر: أي ألقى الخمر في كمه كاللوة وهو كثره. وفي ب و ف: وإنما هذا على أنه شربه قال: ثمة.

(٢) وفي آ ب و ف: ولا يوضع.

(٣) وفي ب و ف: تغسل ذلك القدر لا تسمى... إلخ.

(٤) هكذا في جميع النسخ التي توجد عندها، وكان في الأصل: ولم يسلط.

أطاعها فهي حرة ففردتها، ثم تزوج امرأة فوضع رأسه مع رأسها، أو اشترى جارية ووطئها، لا يلزمه الخنث؛ لأنه حلف فيما لا يملك، وما أضاف الخنث إلى الملك، حتى لو كانت من نكاحه امرأة أخرى وقت الخلف، أو كانت في ملكه جارية وقت الخلف، فوطئ تلك الجارية، أو وضع رأسه مع رأسها يلزمه الخنث.

٥٨٢٣- وسئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته: إن لم تقوم الساعة ونجىء إلى دار والدي، فأنس طلق، فلبس الثياب فخرجت من الدار، ثم رجعت وجلست، ثم ذهبت إلى دار والده، قال: لا تطلق ما دامت في قبض الذهاب ورجوعها وجلسها؛ لأنها ما دامت في قبض الذهاب لا يكون تركاً للفرز، وكذلك لو أخذها البول وبالت قبل لبس الثياب، سم ليست اثنياب لا تطلق. قال: ألا ترى أن رجلاً لو قال لامرأته: إن لم نجىء هذه الساعة إلى القرائ فأنس طلق، وهما في تشاجر ذلك الأمر حتى طال عشيها، أنها لا تطلق ولا ينقطع القور قيل له: أرايت إن حدث ذهاب وقت لصلاة فصلت، قال: انفصاله عمل آخر. فهي قطع للمرور.

٥٨٢٤- دوى ابن زياد في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن أكلت، إن شربت، إن أكلت أو شرب طلق واحدة. ولم قال: إن أكلت، وإن شربت، فأنس طلق، لا تطلق ما لم تأكل وشرب، وفقد ذكرنا مثل هذا في قوله: إن شئت وإذا دمت.

٥٨٢٥- سكران تشاجر مع غيره. فقال له ذلك الغير: تقول هذا من أسكر<sup>(١)</sup>، فقال: أناست يسكران، ولا أقول: هذا من السكر، وخلف على ذلك بطلاق امرأته، قال أبو القاسم رحمه الله تعالى: يجيء على ما يسميه الناس سكر<sup>(٢)</sup>، إذا تغير كلامه ومعاملته، فهذا على ما يسميه الناس سكر<sup>(٣)</sup>، فتطلق امرأته.

٥٨٢٦- سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته إن لم يجامع فلانة ألف مرة؟ قال: يجيء على كثرة العدد، لا على كمال الأنف، ولا يقدر فيه تقدير، والسعوط كثير، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَعْتِبْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. إذا قال

(١) وفي ب ر ف فو مع رأسه مع رأس تلك المرأة.

(٢) وكان في الأصل من السكران.

(٣) وفي ب سكران.

(٤) وفي ب سكران.

[illegible]

٥٨٣٧- عن عبد اللطيف بن الاسود: أتت طلائع اليوم فاحضت عند يقع الغلاء، إذ  
 جاء عدد الذي يورثه أت طلائع اليوم، إيمان من اليوم، وقوله: إذ جاء عند غلب، وإيمان مع  
 الإيمان، إذا جمعنا كلمة الحرة عند غلب، وهو هذا الموضوع أهدأ، أن لو لم يأت من حواشي  
 طلائع ثلاث، فهذا اليوم عند السلاخ حتى حوجه، لأن قوله: أسال إن شاء الله، من فيها،  
 فليس عندنا عدا، من الله.

٥٨٣٨- في السنة الأولى من خلافة المواقعات ، بدأ علفر لطلافي بمعل في وسعيا إقامته لأبع الخلال. ثاب الفعل الإغفر أحر جوا من أجزء- حياها ، وال محل النعل. فمعي أيس في وسعها إقامته فمع الفل في الحد ، إلا أن الوقت فمعي فسا. فحسب لأبع لطلافي. لا بعد. فمعي فمعي فمعي.

٥٨٣٩ في باب الطلاق من الأحكام - وسئل القاضي أبو بكر رحمه الله تعالى عن رجل طلق امرأته غيرهما، فقلت المراجع: بنس ما صنعت (أو قال: نعم ما صنعت)؟ قال: كان (أو قال:)  
 رحمه الله رحمه الله تعالى عن رجل: إن قال: بنس ما صنعت، يقع الطلاق، وإن قال: بنس ما  
 صنعت، لا يقع الطلاق، قال القاضي أبو بكر رحمه الله تعالى: وإنما قول عنى قلب هذا، قال  
 القاضي أبو بكر رحمه الله تعالى: وقد تأخرت الأمانة المظاهرة.

٥٨٣- سبل هو أنفراغر وحل غضب علو امراته طامها تصرح من دارها من مطح  
دار لها. وقال لها ان خرجت من الدار إلى مطح الخبز، فابتع طائى، فخرجت إلى مطح  
من خبز طائى. ان علم الامرده مطح ما بعده ولا طائى، وان ما بعده ولا طائى على جميع  
الجوان، ونصت الطروج إلى مطح خبز آخر، وسألت هذه الامانة في كتاب الأمان بعلام  
هذا

٤٣٦: وحسن به الحاسم، فسه الله تعالى عن رجل سم يئس، فقال: فلاه ففان كر  
من يودره ان لا يم، قال: لا يذ الطاق، وحب ان يكون المسألة على خلاف اعلم فحسن ما

— 111 —

۱۹۸۰ - ۱۹۸۱

— 200 —



بر قول الامراء: انت هرگز ياد دارم ز من، اخلاص و تدبیر انسانه من قبل<sup>۲</sup>

٢٨٢٦- حلف أن لا يقتل مؤمنه، قال: الله، ومحب أوليائه منهم من غير قرائن، حتى يقع عليه الخطأ لا لإيلاء، ولا يقع عليها تطريفة آخرين، بل من إلقاء محبة الله تعالى. رفع، وقال غيره: لا يقع. وفي اختلاف رفعه ومحبوبه، محبة الله تعالى، أو محبة مؤمنه. ولا يقتل أخري بالمحبة، وأعلم قول أبي يوسف: محبة الله تعالى: خطأ، لأن: قوله المقتضى لإيلاء من محبة، وذلك أنه في العبد إذا حلف أن لا يقتل مؤمنه، وعرف في الحديث بمسما بحكم العتق، على يده حدث، على قول، فإن لا يلزمه، ومن غير محبة الله تعالى رويته، وسأل المسألة في كتاب الأيمان: إن شاء الله تعالى.

۶۸۳۳- ویدیل ایوب کرم جسے اللہ تعالیٰ عسی خان لا مرئیہ من احمد جیوانہ توبہ میں  
 آپسٹک میں توبہ حاکم؟ فقالت: نعم، خدمت الکریم، وادعها من ابوحنا عبدھا ولفقة عاتقھا،  
 وبنیفا ہم ترمس بہ؟ فقال: ان قالت لایا: نعم ارد مذک عبد البوع من الک فلبس، وکلتون  
 فلیا

٥٩٣٤ - سئل عن أفضأ عمن قال لا يمر أمة : إن تعبدت فأمر فليس بغير مرادى . فأبى الخليلي  
فأجاب : عباد الله أن تعبدوا . فقال الزهري : لو عني وهو من عبيد الله . فقال : عباد الله . وأبى  
يؤذن . وأما ذهبت وذهبت في هذا الخليلي .

٥٨٣٥ ومنشور أيضاً عن وحي قائل لا مفر له: بعث ملك فوق كالف دهم، فباله  
خوارق، وهو في البحر، وقد عجبوا له في ذلك، ولما رآه قائل

٥٨٣٦- وسئل هو أيضاً عن رجل حج من امرأته تطليقة تبرها وبغها عنها، فأنكرت  
حجاً، ثم قال الزوج من دعائه: «هـ هـ هـ هـ» قال: «حجاً أو يقع حايباً» أتت بصلوات.  
وسئل أن يسوي الزوج إن أرك الزوج بقوله: «هـ هـ هـ هـ» فأنكرت ثلاث صلوات،  
وما لا فلا، وقد مر بطريق هذا في مسائل الجمع.

٥٨٣٧- وسئل أَيْمَنُ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ جَدِّهِ قَالَ لَأَمْرُائِي هِيَ مِمَّا بَدَأَ اللهُ بِهِ، وَفَعَلَتْ وَأَتَتْهُ، فَتَنَاطَلُوا بِأَنْ يَكُونَ نَهْيِي، فَخَرَّ عَنِّي ذَلِكَ أَمْرٌ. ثُمَّ إِنَّا مُرَادٌ خَرَسُوا أَهْلًا كَذَبَتْ وَهِيَ مِنْهُ إِذَا أَمَرَ بِعَمْرٍ، لَا تَعْدِلِي وَطَلَّقْتَ ثَلَاثًا<sup>١</sup> وَفِيهِ غَطْرٌ وَبَعْضُ الْ

• • • • •

(٢) رخصت و ف . ریخا و طاعت.

۵-۲-۳-۴

لا تطلق ما دامت حية

٥٨٣٨ - وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته : جعلت أمر البلاد تطليقات يدك ، إن أبى أبنتي من المهر ، فطلق نفسها في المجلس ؟ إن طلق بها ما أبرأته من المهر - يقع الطلاق وبإطلاق ، لأن التوكيل على شرط أن تبرأه عن المهر

٥٨٣٩ - وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن رجل قال : حلال الله عليّ حرام إن فعلت كذا ، فعبر بذلك الفعل وليست له امرأة يومئذ ، فنزح امرأة ؟ ينزحه كفارة اليمين ، ولا تطلق المرأة التي تزوجها ، ولو كانت له امرأة وقت اليمين طلقته ، وكان النكاح أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول : إذا تزوج امرأة يقع المصالح عليها ، ويجعل ذلك منزله قوله : كل امرأة أتزوجها ، قال الفقهاء أبو النقيب رحمه الله تعالى : وأنا أقول بقول أبي بكر رحمه الله تعالى .

قيل : جواب أبي جعفر رحمه الله تعالى لا يستحب : وإنما جعل قوله : حلال الله عليّ حرام بمنزلة قوله : كل امرأة أتزوجها على ما هو موضح المسألة [في الكتاب] فموضح المسألة : أن الخالف ذكر الفعل لغير اليمين ، فنزح امرأة بعد ما بشر ذلك الفعل ، وفي هذه الصورة لا يقع الطلاق على التزويج [بعد مباشرة الفعل] ، وإنما يقع على التزويج [فباشارة الفعل] ، وإنما يستقيم هذا الجواب فيما إذا ذكر الفعل قولاً ، نادى : إن فعلت كذا ، فحلال الله عليّ حرام

٥٨٤٠ - وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى أيضاً عن رجل قال لامرأته : هزل باز حسنة ؟ يبيك طلاق ؟ قال : طلقته ثلاثاً . وسئل هو أيضاً عن رجل قال لامرأته : إن سعدت هذا لسطع عانت طالق ، فارتقت مرقاين أو ثلاث ؟ قال : يجب أن يكون في المسألة اختلاف بين نصير ومحمد بن مسلمة رحمهما الله تعالى . ثم على أن من قال لامرأته : إن ذهبت لقرية كذا فأنت طالق ثلاثاً ، وخبر جاء إليه . قال أحمد هـ . يحدث نفعم الخروج ، وقال الآخر : لا يحدث بنفس الخروج ما لم تنته إليها ، وهما يجب أن يكون كذلك

قال الفقهاء أبو النقيب رحمه الله تعالى : وعندى أنه لا يقع الخسب ههنا بالانصاف ، لأنه لا يقال : صعد السطح ما لم يرتفع ، ويقال : ذهب إلى موضع كذا ، وإن لم تنته إليه .

٥٨٤١ - وسئل هو أيضاً عن رجل قال لامرأته : إن ارتعيب هذا لسلّم أو وضعت رجليك

(١) ما بين المعنويين ماضي من الأصل وإنشاء من ظوم و .

(٢) ما بين المعنويين ماضي من الأصل وإنشاء من ظوم و .

عليه، فأنت طالق، فوعدت رجلاً ما لم يترقى، فذكرت الخلفاء، فوعدت؟ قال: أضاف لها، فليس.  
فبلى له: أليس إن هذا اللفظ صار كتاباً من الصدق، وكما أن وضع القدم في النار صار كتاباً من  
الدخول؟ قال: إني استعصي في هذا البين حيث قال: إن ارتقت، أو وقعت، وحدث عليه،  
فالصعود يستند بقوله: إن ارتقت، فعملنا أنه أراد وصح التقدم هو نفس وصح الرجوع، فهو  
مقتولة ما لم قال لأمراته، إن خرجت من هذه الدار، أو وصحت، وجئت على نسكة فأنت طالق،  
وذلك إذا وضعت رجلاً في النسكة نطقاً، وإن لم تخرج، والمعنى ما قلنا، كذا هنا.

٥٨١٢- ويستحق هو أيضاً عمره قال لأمراته: كابين وعمرته عذت نوتو فوعدت بطلاق  
نوتو، ففانته: ان توت؟ قال: لا تطلق وهي امراته ثلثة، لأنه باع مالهاتها<sup>(١)</sup>، فهو مبرأة ما لم  
قال لها: بعت منك عسك عداك، وذلك لا يصح، كذا هنا.

٥٨١٣- وسئل هو أيضاً عن رجل حلفه أسلمعون بطلاق امراته أن يبيع مائتي درهم  
على كف حليفته فلان، فجاء الرجل بالدرهم ليضع على كف الحليفة، فأمره الحليفة أن يدفع  
الدرهم إلى حامد له، فدفعها، ولم يضعها على كف الحليفة؟ قال: أرجو أن لا يطلق امراته.

٥٨١٤- وسئل أبو العباس رحمه الله تعالى عن رجل قال لأمراته: اكبر ما نوتو: جبر من  
نخبره. فأنت طالق ثلاثاً، وحملت المرأة من ديق زوجها، ودعت إلى خبيها، ودفع الأخ إلى  
امرته محسب، ثم وصح الأخ الحبيب بن بدي أمه فكلت. قال: إن دفعت لأخت الدقيق إلى  
الأخ عني وجه أمة لم تطلق. قال الحنفية أبو الميث رحمه الله تعالى: ومحمد أنها لا تطلق عني  
كل حال، لأن الأخ لا يحز الدقيق، منك<sup>(٢)</sup>، وهو حاضر للدقيق.

٥٨١٥- وسئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن رجل قال لأمراته: إن فعلت كذا تركت فأنت  
طالق واحدة، ففانته: لا أرضي بالواحدة، فقال الزوج: أنت طالق ثلاثاً إذا لم ترض  
بالواحدة؟ قال: هذا الكلام مراد به الشرط، ولا يراد به الإيفاع، فلا يقع في أحال شيء.

٥٨١٦- سئل عن أبي أحمد عن رجل تشاجر مع امراته، فقالت المرأة: وميت حفي  
ميت حنك از من بدار، ففان: حنك باز داشتيم، قال ذلك ثلاثاً، فان: عذت أن يقع عليه  
ثلاث نطقيات، قال الفقيه أبو العباس رحمه الله تعالى: وعذت أنه يقع عيباً واحدة، لأن  
قوله: حنك باز داشتيم معني قوله<sup>(٣)</sup>، جعلت سيئك، وذلك بائس، والبائس لا يفتق البائس.

(١) ومير: لأنه باع مالهاتها، وكذلك الأصل، لأنه باع مالهاتها.

(٢) ومير: لأن الأخ محاسن الدقيق، حذر الدقيق منك أنه.

(٣) ومير: حنك باز داشتيم.

٥٨٤٧- إذا قال لامرأته: إن سم تصومى غذا، فأنت طائفة، فأصحت من بعد مائة. فلما مضى ساعة حاضت ومضى اليوم، طلقت هكذا ذكر في الفتاوى. قال الإمام نجيب الدين الشافعي رحمه الله تعالى: هذا الجواب مستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، غير مستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى، فإنه على ما إذا عقد بينه على شرب الماء الذي في الكوز فيه ماء، فانقضت قبل مضى اليوم، والصحيح أنها تطلق عند الكل، وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في أبين المراجع.

٥٨٤٨- وسئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن قال: أكره أن يهرز جواز فلانة وإن بانده وسماها من بهر لوطافي، ثم أراد أن يتزوج امرأة غيرها، فقال: ينبغي أن يبدأ، فإنه زوج المرأة، وبني التي يرد، كما في الإيهام، فإطلاق الثلاث، ويلزم نكاحها، ثم يتزوج التي يريد نكاحها، أحب، فلا تطلق إن لم يكن للحالف نية كل امرأة يتزوجها، وهذه المسألة تشير إلى اليمين بعد الصفة بتعدد على امرأة واحدة.

٥٨٤٩- سئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن رجل أتته امرأته برقع شيء من المدراس، فذكرت، فقال الزوج: توأمن بي طلاق هسته، أكره سرداشته، ثم ظهر أنها لم ترفع، قال: طلقت ثلاثاً وهذا ظاهر؛ لأن الزوج علق طلاقه براداشته، وكذلك إذا قال: توأمن بي طلاق هسته، ثم براداشته، ثم ظهر أنها لم ترفع، قال: طلقت ثلاثاً؛ لأن الزوج أعبر عن رفعها، وأكد ذلك باليمين، وكان شرط وقوع الطلاق عليها عدم الرفع.

٥٨٥٠- وهو نظير ما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في "البرادر": إذا قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار، ولم تكن دخلت طلقت؛ لأنه أعبر عن الدخول، وأكد باليمين، وكان شرط الحنف عدم الدخول.

٥٨٥١- سئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته: طلاق ترا دادم خريدی، فضالت. خريدم خريش، داسه باز هشتم از دس، فقال لها الزوج: داسی، فقال: إن أراد بقوله: داسی الإجازة وقع الثلاث، وإن لم يردده الإجازة لم يقع إلا واحدة رجعية.

٥٨٥٢- سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن منكر أن ذهب إلى دار صهره، فقال: إني خلعت بطلاق امرأتی أن أنقض بها لینه، فأبوا ذلك عنه، فلما أصبح، قال: إني أردت بذلك تخريفه، وبه أكن خلعت بالطلاق؟ قال: طلقت امرأته.

٥٨٥٣- وسئل هو أيضاً عن قال لامرأته: إن تكوني امرأتی غير عبد، فأنت طالق ثلاثاً؟ قال: إن طلقها واحدة بآئنه في يومه ذلك، أو هي الغد، ثم مضى الغد، سقطت اليمين،

وله أن يتزوجها بعد ذلك في البعدة، وبعد مضي العدة ولا تطلق.

٥٨٥٤- سئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته: اكرتوا كسي حرام كنى، فأنت طالق ثلاثاً، ثم إن الزوج طلقها واحدة بائنة، وجامعها في عدتها، هل تطلق ثلاثاً؟ قال: لا، ويعينه على خبره.

قال القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى: عتدى أن المسألة يجب أن تكون على الخلاف، على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: تطلق ويقع بينه عليه وعلى غيره، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا تطلق. أصل المسألة: إذا قالت لزوجها: إنك تزوجت علي امرأة، فقال الزوج: كل امرأة لي، فهي طالق.

٥٨٥٥- سئل أبو نصر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته: إن أعطيتك دراهم تشتري بها شيئاً، فأنت طالق، فدفعت إليها دراهم وأمرها أن تعطى فلانة تشتري بها شيئاً، ثم تذكر بينه واسترد الدراهم منها، هل تطلق امرأته؟ قال: إن كانت امرأته هي التي تشتري الأشياء، بغها لا تطلق، وإن كانت لا تتولى شراءها بنفسها يحاب أن يقع عليها الطلاق. قال صاحب مجموع النوازل: سألت نجم الدين رحمه الله تعالى عن معنى هذا الخبر، قال: لأنها إذا كانت تشتري بنفسها وقعت بينه على حقيقة فعلها، فمالم تشتري لا يحدث، وهذا الجواب مستقيم فيما إذا دفع إليها الدراهم، ولم بأمرها أن تدفع إلى فلانة تشتري بها. وأما إذا أمرها أن تدفع إلى فلانة، تشتري بها فلانة، ينبغي أن لا تطلق امرأته عنى كل حال.

٥٨٥٦- إذا قال الرجل: إن فعلت كذا فكل امرأة لي طالق، وليس له إلا امرأة، وكان من نية كل امرأة يتزوجها بعد هذا، هل يصح نيته؟ قال: كان شمس الأوزجدي رحمه الله تعالى يقول: يصح نيته، ويصير تقدير المسألة: كل امرأة تكون لي، وهذا من باب نية الإحصار وإنما صحيحة. وكان نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى يفتي بأنه لا يصح نيته.

٥٨٥٧- ولو قال: إن فعلت كذا هرجه بدست رامت كبرم برمن حرام، وليس له امرأة وقت الخلف، ولم ينو امرأة يشترجها، كان شمس الأئمة<sup>(١)</sup> الأوزجدي رحمه الله تعالى يقول: يكون يميناً وعليه الكفارة، وبه كان يفتي شيخ الإسلام أبو الحسن. وقد مرّ نظير هذا في قوله: حلال الله على حرام. وكان نجم الدين النسفي يفتي بأنه لا تسوء عليه. ولو نوى امرأة تزوجها فصحت نيته بلا خلاف.

قال نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى: وإنما صححت نيته كل امرأة يشترجها في هذه

(١) وفي "أ" و "ف": شمس الإسلام.

نصيره: لأن قوله: هر چه بدست راست بگيرم، يكون حبيزة حبيزة مستقبلا، فصيحة في الاستيفاء لا تتم، كلفظ لا بدعلاف قوله: كل امرأة لي، لأنه لا محال، فلا يحتمل الاستيفاء فلا تصح به الاستيفاء، وقد مر على هذا في مسائل النكاحات.

٥٨٥٩- من غلب عليه الدين الإسلامي، رحمه الله تعالى، من قال لامرأته: تعدد النكاح حسبا اعتباطيا، وقالت المرأة: لي وجه احرمه حتى أسرف، وادخله في ذلك، فقلت: لو نكحتم احرمه؟ فخصب الزوج، وقيل: متى لم يكن كذلك؟ است في جميع حرام بناري، هل يكون هذا اقوالا محرمة؟ قال: نعم، لأنه لما أمر الله بنار، أي بناري، لا يكون اقوالا وهو تحميم لصفة احرمه فيها، ولم قل: متى لم يكن كذلك است كحرام بناري، لا يكون اقوالا احرمه هذه إذا قال: احرمه، أو حرام بناري، أو اطلاق احرم، فقال: حرامهم، فقال: لا مش به طلاق، من تطلقه ففصل عما سواها، وجهه: أن يفهم: إذا عثر فطلاق، وفي هذه المسألة لا تطلق أصلا، وقد مر في قول أبي حنيفة: حرم الله تعالى

٥٨٥٩- سألت أبا عبد الله عن رجل تزوج امرأة فطلقها واحدة فقال: قد دم بكى ودو مرة، فقال: لا، بكى وجهه ودو مرة؟ فلم يحكم بكى، ففصل: إيه تطلق ثلاثا، وظاهر من سؤال العدة في الطلاق أنه إذا تعددت الطلاقات

٥٨٦٠- قال أبو عبد الله: إذا تعددت الطلاقات واحدة بلفظ واحد، فقال الزوج: الله درهم بحريمك، فقال ذلك الرجل: ما أفسد درهمي فحسب فصل، أو ختمت في حبي، لا درهمي، أي غش وجهه، والله لا، لأن الأجنبي ما أخرج الكلام، فخرج الاختلاف، والله لم يفسد درهمي، حتى صد درهمي، فحسب ذلك حلفا، والله طلب شرعا ما نصب، وهي ليست بحل، فحسبوا إيه لنفسه، فحسب درهمي.

٥٨٦١- قال أبو عبد الله: فقال لإحدى النساء: طلاقك لي، فبكرت أن تدم، أو قال: لو دادم موين به طلاق، أي: إيه زن كنت سن إيه به طلاق بوي دادم، لا تطلق واحدة منهم، [فإن كلام الزوج قد يفسد، وكلام المرأة أيضا تعويضا، وله يوجد الطلاق من التوضيح

(١) يعني ما مضى

(٢) يمكن في جميع النسخ أن يمد: تعدد لفساد، أنها فساد.

(٣) وفيه: أن تعدد الطلاقات

(٤) هكذا في النسخ، والله في الأصل: فمضى حريمي أبدا

لها. فهذا لا تطلق وحدها<sup>(۱)</sup>.

۵۸۶۲- إذا طلق امرأته تطليقة، ثم قال بعد ذلك: إن من حرام است، يسأل الزوج عني بفرث: إن من حرام است الحرة بشك التطليقة، أو هذا كلام مبتدأ؟ إن قال: عني حرة بشك التطليقة، فقد جعل الطلاق لوجوه<sup>(۲)</sup>، ولا يقع تطليقة أخرى، وإن قال: هذا كلام مسأ، فهو طلاق آخر بان.

۵۸۶۳- قال لامرأته: إن من حرام دورى جوه مكفاً مديت، لا تطلق إلا بنية الطلاق. قال لها: شرم عيادي كه حرام دور كنار من مكردي. فهذا إقرار بغير مهنا.

۵۸۶۴- سئل شيخ الإسلام أبو الحسن السبكي رحمه الله تعالى عن فلان لامرأته: ذهب إلى فلان واستردى منه كذا، وأحمله إلى الساعة، فإن لم يحمله يأتى فلان ثلاثاً، وأجبه: ولم يرد علي الاسترداد، فرجعت ثم استردته في يوم آخر فحملت، كان قد وقع عليها ثلاث تطليقات: لأن قوله: فإن لم يحمله<sup>(۳)</sup>، وإن كان مقيداً بأنه بناء على قوله: إلى، وأحمله إلى الساعة، فموقوف على العودة، فيبقى كذا لا يقع الطلاق، ويكون عرجاً عن الاسترداد يقع فلان إياها عن ذلك عدلاً، كما في المسألة، إن تقدم ذكره أو هو ما إذا خلت بالعارية، أو اشتبك بين السراقة والشم، فكأنما وجد للزوج وأعد وجس، فإنه لا يردمه الخت وحمل عجز، عن الطروح منعهم إياه عن الطروح عدلاً.

۵۸۶۵- مثل هو أيضاً عن فلان لامرأته: دست باز داشتیم بیک طلاق گفتت عرفاً: باز کوی، تا که امان بشوید، فقال: دست باز داشتیم بیک طلاق، ثم نفق فقال رجل للزوج: دست باز داشتی رد و گشت، فقال: دست باز داشتیم بیک طلاق<sup>(۴)</sup>، أو قال: دست باز داشتیم، فهذا جبار عن الأول، فلا يقع بهذا طلاق آخر، وإن قال: دست باز داشتیم بیک طلاق، فهذا خلاف آخر فيقع الثلاث، إلا إذا قلنا: عيب الثاني وثالث الإحصار، فيصدق ديانة لا قصاص. وهو نظير ما قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا قال لها أنت طالق أنت طالق<sup>(۵)</sup>، أو قال: قد طسنتك، فقال: عيت بالناسي الإحصار، فإنه يصدق ديانة لا قصاص. فكذا هنا، وأما في التدويري إلى أنه وقع واحدة أبصار في الفصل الثاني، وقد مر هذا.

(۱) اثبت من له و ف و له.

(۲) من حقوقي، أقسام من لأصل (فقدان من طوم و ف).

(۳) أنت من جميع شمع التي في البيت.

(۴) وفي نسخة: من إذا قلنا له: أنت طالق، ثم قلنا له: أنت طالق... إلخ.





هل يطلق امرأته؟ قيل: إن كان ذلك بعد نكاحه، فإني أطلق، وإلا فلا.

٥٨٧٠ - مثل شيخ الإسلام أبو الحسن رحمه الله تعالى عن له امرأته، فأنبت  
إحدهما من الزوج أن يطلق صاحبتها، وصيغت الأمر عليه وهو لا يتخلص عنه، وليس من  
أبيه أن يفارق صاحبتها، فما الوجه في ذلك؟ قال: أن يزوج امرأة أخرى باسم صاحبتها، ثم  
يقول: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي فَلَانَةَ، ويؤتى بشي تركها الآن، ويوجه آخر: أن يكتب اسم تلك المرأة  
باسم أبيها على كفه اليسرى، ويشير يده اليمنى إلى المكتوب ويقول: طَلَّقْتُ فَلَانَةَ هَذِهِ بَنَتْ  
فَلَانًا، فتوهم الطالبة أنه يطلق ابنتي، فطلب منه طلاقها.

قال: وبسبب نحو هذا من انقاضي الإمام أبي الحسن الذي يدين رحمه الله تعالى أنه فعلى  
مثل ذلك في تعقيب الخوفان إياه، ومشايع عصره وحججه الله تعالى لا يخلو فيه ولا يخرجون  
عليه، فكيف عسى كفه اليسرى اسم الخائف، وثالث: يقول عند التحفيف لا أخاف هذا  
الخوفان، ولا أخرج عليه، وكان يشير بيديه إلى يارده.

٥٨٧١ - سكران قال: إن كان لي ولد سوى عمر، فإني طالق، وله ويسمى عمر  
وامرأته حامل بولد آخر، قال: إن كان حني بهذا الكلام الولد، لم يولد لا يطلق امرأته، وإلا  
طَلَّقْتُ: لأن الولد في البطن، ولدي من جميع الأحكام، وإنما يعرف كون الولد في البطن بمر  
الخلف إذا حدث بالولد لأقل من ستة أشهر.

٥٨٧٢ - مثل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قتال لامرأته: أين يبرأ من قهره من صاحبه، أي  
أكثر من دأب عبيد يوقضون نواحه طلاق، وليس بعد العبد بعشره أيام، هل يطلق امرأته؟ قال:  
لا، لأن دور العبد قد انقطع، فنزل له: فيأبى أي وقت بعد أيام شعيرة؟ قال: إلى سبعة أيام، فإن  
ثلاثة أيام لزيارة الجامعة، وبعد ذلك يأتي غم الأسير إلى الأقارب يجتمعون في هذه الأيام،  
ويسمون ذلك مبارك بقاء عبيد، وأهل السوق لا يفتخرون بالأموال للصناعة والتجارة، وكذلك  
أهل المدارس لا يجتمعون في هذه الأيام لتشرير، ويسمون ذلك فارغى عبيد.

٥٨٧٣ - رحل عنهم فعل قد فعله، فزادوا أن يحفوه ثلاث تطليقات امرأته، وهو يريد  
أن يذهب، ولا يطلق امرأته، ما الخيلة هي ذلك؟ قيل: الخيلة أن يطلق امرأته بتسوية ثالثة، ثم  
يقول: كل امرأة لي، فهي طالق ثلاثاً إن فعلت كذا، ولا يؤتى امرأته بلطفة فلا تطلق هي  
ووجه آخر: أنه إن كانت له أم بجي، أنبأها بطلاقها قبل أن يذهب للحنف، ثم يذهب،  
ويقول: سدا فارت من بطن أمي، ما فعلت هذا الفعل، ولو كنت فعلت هذا الفعل، وامرأته  
طالق ثلاثاً، بنوى بذلك الغشقة للسعال دون الولادة، وإن لم يكن له أم فارت من بطن أمي، التي له

منها ولد ، نولها ولد من غيره فهي أم لذلك الولد لا جدالة ، ثم يحام ويحول عبد فارتفع  
عن لأم ما غلب هذا العمل

٥٨٧٤ - رجل قال : إن فعلت كما فعلت صوم سنة ، ومنه طلاق أندري ، فععل ذلك  
العمل ، لا تطلق امرأته إلا لأن صوم السنة لا يكون فيه انطلاق ، أو لأن الرجل لم يصف  
انطلاقاً إلى امرأته

٥٨٧٥ - رجل قال لامرأته : إن لم تنسب صداقك مني اليوم ، فأنت طالق ثلاثاً ،  
فما سألت أبداً في ذلك ، هذا الأب إن وهب صداقك ، فأنت طالق ثلاثاً ، فأجبت في ذلك  
أن تشترى من زوجي ثوباً ملثوثاً في ثوب تهرمه ، ويقضي ذلك الشيء من الزوج ، فإذا مضى  
اليوم ، فقد مضى وقت التيسير ، ولا مهر لها في ذمة الزوج ، فيسقط التيسير ، ولا يحث الزوج  
شرك الجمعة ، ثم يكشف عن الثوب المتشترى فيرد بحيار الشرط ، ويعود المهر على الزوج ،  
ولا تطلق أمها أيضاً ، لأن ما وعيت المهر إذا اشترت فيه .

٥٨٧٦ - قال لامرأته : إنك تراجعي إنك كنتم ته بيرون أمه ، إن طلاق ، ومراة إنك مود  
كده جهو بر نو شاك كم وعيس بر نو ، الخ كم وحق نو حماها كم ، أكر اين جسر ما كنت  
قال : مطلق ينفذ .

٥٨٧٧ - قال لامرأته : إن لم أتزوج عليك وأنت بها حتى تنظري إليها ، فأنت طالق ،  
فأتى بها فلم ينظر إليها ، قال : لا تطلق : لأن المطل ليس بعبادة ، وكذلك إذا قل لها : إن لم أتاك  
غداً شرب ثلبسه فأنت طالق ، فأتاها غداً فلم تلبسه لا تطلق : لأن اللبس ليس بعبادة

٥٨٧٨ - رجل قال لامرأته : إن لم تغزلي كي جمعة فطاب بصره ، فأنت طالق ، فاشترى  
قطعة بصره بعمرته ، ثم رخص النخص حتى يؤخذ بصره أصعب ذلك ، أو علاه حتى يؤخذ  
بصره نصف ذلك أو ثلث ذلك . قال محمد رحمه الله تعالى : هو على غزول قدر ذلك النخص ،  
معتة : أو ثلثه على ثلثه على غزول قدر فضل يؤخذ بصره يوم الحلف ، ولا ينظر إلى العلاه  
والرخص بعد ذلك ، مؤن اعتلاها قضاء وذهب له أو ورثه ، فهو عني ما يساوي درهمه وقت  
البيع .

٥٨٧٩ - قال لعمره : أكر من شبيه نكاه سيم نوراست نه كنم ون اورا طلاق ، لا تطلق  
امرأته قبل غيبوبة الشفق ، قال : لا ترى أن الرجل يقول بغيره في العدة ، شدة نكاهه وما يش  
تأمله شدة عوري ، وربما يكون عشاءهم عتة غيبوبة الشفق ، هكذا ذكر في مجموع أنوار  
وفي القدوري : السنة مائة أو أحياناً إذا قالت الشرس ، والآخر إذا عرت الشمس

وإذا حلف بعد الزوال لا يفصحنى نكسى ، فقد عفى غيبوبة الشقاق .

٥٨٨٠ - قال لامرأته : إن نكحت هذا انصبي حتى يخرج من الدار ، فأنت طالق ، فأبست معها وخرج ، أو فافمت نصلي فخرج ، فأب لم تفرقه فلا تطلق .

٥٨٨١ - قال لقوم : أكره بقاءه من مودة آل زوجته ، فذكرته بطلاق ، فذهبوا ولم ينظروهم شيئاً ، لا خلقن امرأته .

قال لامرأته بعد ما أصبح : إن لم أجد معك هذه الشقة فأنت طالق ، فوكن كان بعين أنه أصبح فيمسينه على الليلة التالية ، وإن كان لا يملك ، وهو يرى نكاح الليلة ، لم تطلق عند أبي حنيفة ، محمد رحمهما الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى وهي مسألة المنكور .

٥٨٨٢ - رجل قال لامرأته : أنت طالق تعطينينى ذلك ، فعبست المرأة ، فإن كانت المرأة غير مدخول بها يقع واحدة غير ضرة ، وإن كانت مدخولاً بها يقع تطليقاً بالثبوت درهم . ووجه ذلك : أن إحدى التطليقتين معجلة ؛ لأنها غير مدخول ، لا يحتاج لرد عليها إلى القبول ، والأخرى تقف على القبول ، فلو كانت غير مدخول بها لكانت مدخولة ، وإذا كانت مدخولاً بها لا تبين بالمعجزة ربح العدد ، ليصح قول الثانية ويقع نصفها بالعدة .

٥٨٨٣ - رجل قال : كدت وطلقت امرأة في طالق ، فزوج امرأته ، ووطئها لا تطلق ؛ لأن النكاح في حق هذه المرأة لم ينفذ ؛ لأن ما حصلت في ذلك ، ولا مصافاً إلى ذلك . حلف بطلاق امرأته أن لا يجامعها ، فأثامها في دبرها ، ذكر هذه المسألة في مجموع التوارك في موضوعين ، وأجاب في أحد الموضوعين بالحدث ، وفي آخره أنه لم يحدث ، ولو كان حدث ، بطلاق امرأته أن لا يربى دبرها في دبرها ، أو أن امرأة أجنبية في دبرها ، حكى عن نفسه لمي القاسم رحمه الله تعالى أنه قال : يمينه على الجماع في الفرج .

٥٨٨٤ - سئل محمد بن عثمان رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته : إن لم نكح غداً فمذبح كذا ، فأبست طالق ، فبعثت به مع إنسان غداً ، ولم نكح ، هي - قال - سئل عن نكاح ومرد ، فإن كان مراده حصول النكاح إليه لا غير لا تطلق ، وإن كان مراده أن تحصل من بنفسها لا تطلق ، وإن لم يكن له نية فلا جواب عني . وأما حد ذلك وما رحمهم الله تعالى فهو عنى ما شوط .

٥٨٨٥ - سئل أخته أبو حمزة رحمه الله تعالى عن رجل قال : إن امرأتى كانت عندك البارحة ، فقال الجار : إن كنت امرأتى عندى البارحة ، فامرأته طالق ، ثم قال بعد ما سكوت ولا غيرها ، ثم بين أنها كانت امرأة أخرى عنه ، فقال : يختلف مهر بن يحيى ومحمد

من سلعة رخصتها الله تعالى من كل دين بانه فيها شرط آخر بعد الفراغ من البيع والشكوت ، قال نصير : إن كان الشرط على المخالف بلحن اليمين ، وإن كان الشرط له لا يلحق . وقال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى : لا ينقض باليمين هي الحاذرة ، قال : ويقول محمد بن مسلمة أخذ أبو نصر بن سلام . وبه أخذ ، ومثاني هذه المسألة مع زوائد في كتابه لا يحد - إن شاء الله تعالى - .

٥٨٩٦ - عن أبو بكر رحمه الله تعالى عن جماعة كان اعلى سطح ، فأراد أحدهم أن يذهب فتمعه . فقال : إن بآئيلة ها ، فأمرته طالق . وقال : أردت به الاستونة في موضع قام ، فقام على غير ذلك الموضع من السطح ؟ قال : حلفت امرأته قضاء لا ديانة .

٥٨٩٧ - وسئل نصر : عمن قال لامرأته : إن شكوت مني إلى أخيك ، غابت طالق ، فجاء المخوف وعندها حصى لا يعقل ، فقالت المرأة : إن زوجي فعل بوز كذا وكذا ، وحاضبت نفسي بذلك حتى يسمع أحدها ، قال : لا تعتق ، قيل له : فإن كان قال لها : إن شكوت مني إلى أخيك ، قال : حذا أنتد

٥٨٩٨ - وسئل شيخ الإسلام أبو الحسن رحمه الله تعالى عن قال لامرأته : أكر جدري أراءك من برمتي دهى ، فأنت طالق ثلاثا ، فأمرت المرأة امرأته حتى غرلها ، وحلفت أكرها تريا خلقا كان ملكا لها ، فقبضت الثوب الخلق ، لم باعت هذا الثوب من المرأة ينسى من دغير الخائف ، فدعت الدفين إليها نسأ للثوب ، قال : يطلق امرأته ثلاثا ؛ لأن فرض الزوج أن لا يعطى شيئا من ماله ، وقد أعطت . وقد قيل : ينسى أن لا تطلق ؛ لأن القصد في سب اليمين من عى عند الإمكان . ولا يمكن ثابت هنا

٥٨٩٩ - وسئل هو أيضا عن قال لغيره : أكر من يك درهم تو بكار مرم زنا من بهلاي ؟ فبلغ ذلك العبر إلى الخائف دهنا ، فأمره أن ينسرى به الأختار ليتصدق بها على المسكين . فاستسرى ، هل تطلق امرأته ؟ قال : نعم ؛ لأنه وحد الشرط وهو بكار بردن واليمين مطلقة ، فيعصى برحالاتها . وقيل : يجب أن لا تطلق ؛ لأنه إنما يراد بفنل هذا في التمايز بكار بردن بحوائج حويشون ، وهو الأشبه والأظهر .

(١) وفي . و ظه أبو نصر .

(٢) فكذلك في أوم ، وكان في الأصل و ظ : حتى غرلت بها .

(٣) وفي ف من الأخر .

(٤) وفي ف ينسى

۵۸۹۰- وسئل هو أيضاً عن رجل يفسر الناس بالحدائق والسعدات وغير ذلك من وجوه المضرت، وأخذ فحلف، اگر کسی را از ده درهم زیادت زین کم، و امر آنه طالق ثلاثاً، زن خویش را از ده درهم زیاده بربان کرد، لا تطلق امراته، عذکذا أجاب، والصحيح أنها تطلق. وقد ذكرنا جنس هذه المسائل فيما تقدم.

۵۸۹۱- [سئل نجم الدين عمن قال: لأخو في خلال سكره: حلال خلفي بر من حرام، اگر ما تو یک روز مامم، و چند روز در تدراس آن گذاشت و نتوانست بیرون آوردن. قال: چون ..... "سو گند یک روز بخاند زن بروی حرام شود".]

۵۸۹۲- وسئل هو أيضاً عن حلف بطلاق امراته، أنه يعطيها كل يوم درهماً، فربما دفع إليها عند العرب، وربما دفع إليها عند النساء. قال: إذا لم يحل يوم وليلة عن دفع درهم لا يحنت، بدلالة ذكر اليوم على سبيل العموم وسم اليوم على سبيل العموم يستتبع ما يراهما من الليالي. فصار من حيث التقدير كأنه قال: أعطيتك كل يوم وليلة درهماً وفيه نظر<sup>(۱)</sup>.

۵۸۹۳- وسئل هو أيضاً عن قالت له امراته: مرا ترك فاستسندت، تو هست مرا طلاق ده، فقال أسروج: حزن دخی طلاق داده شد، وقال: ثم أتو الطلاق، هل يصدق؟ قال: نعم. ووافقه في هذا الجواب بعض الأئمة رحمهم الله تعالى. وسئل هو أيضاً عن قال: اگر من از حد نخبه بیرون دوم زن از من سه طلاق. قال: هذا على أن يجاوز فواحد، ولو قال: اگر از شهر نخبه بیرون دوم، فهذا على أن يجاوز عمران فغير.

۵۸۹۴- وسئل هو أيضاً عن قائلاً بالعارسية: اگر من سر بر یائین تو سم تو از من سه طلاق، ثم إن الخلاف نام علی فرائشه، وجاءت امراته فوضعت رأسها على وسادته، قال: إن كان الروح على هذه المقالة الجذاع فهو إبلاء، فإن قریباً من الأربعة الأشهر طلقت ثلاثاً، وإن لم يفرسها حتى مضت الأربعة الأشهر طلقت واحدة ثالثة ما (إبلاء)، وإن لم يفرسها حتى مضت الأربعة الأشهر طلقت واحدة، وإن وضع رأسه لا على وسادته لا يحنت، سواء كان معها أم وحده.

۵۸۹۵- وسئل هو أيضاً عن زوج له زوجه حلف: قبل أن يدخلها أبى بيته، اگر اور

(۱) مهنا لفظ لا يمكن أن يقرأ.

(۲) ۱۰۴۰ هـ - ۱۰۴۱ هـ.

(۳) آیت من باب الوفاء.

(۴) من قال: حلف.

بخدمته أرم، فهي طالق. فجعلها غيره إلى بيته بغير أمره ورضاه، قل: إن منى حادثة الحمل بعينه لا تطلق، وإن عني الإفساك في بيته، فداخلها في بيته ولم يخرجها، ولم يحجمه قط.

۵۸۹۶- وسئل أيضاً عسى قال لأمرأته. أكرهى دستور مواد شهر يبرود يبرود عسى به طلاق. ثم استألفه. فذنت. دستور دادمت تاده وروز. أو خلعت: دستور دادمت تاده روز زادت ناخر. وذهب ولم يعي أكثر من عشرة أيام. قال لا تطلق امرأته. وهذا ظاهر. لأن البين التعقد حتى الذهاب غير إحد. والذهاب مع كائن يادون إلا أن المكث هناك أكثر من عشرة أيام لم يكن يادون. ولكن البين ما انعقدت عنه.

۵۸۹۷- ر عنه أيضاً. إذا قال لأمرأته: ادعيني إلى فربك، فذنت. طلقى حتى أذهب. فقال: روه نوتا من طلاق دادم فرست ده. قال: لا تطلق بهذا القصد. لأن هذا وعد الفعل. وليس بفعل. وعنه أيضاً: إذا قلت امرأة بزوجها. أو قال لرجل. حلال خدای بر تو حرام، فقال: اترى حرامت عليه. امرأته بطلقة. لأن من يتغيب إعادة كلام ناسي. فكأن قال: حلال خدای بر من حرام، وعد دگر نا حسی هذا فيما تقدم.

۵۸۹۸- وعنه أيضاً: إذا قال للرجل. أكرهية اندر من خانه آید مگر کسی که می آورا دست گیرم وانشاء أرم، فمرأته طالق ثلاثاً. دست بگي گرفته انه مرد ندر آوردت بار بعد از در دیگران کسی نبود وی در آمد. وقال: دن بوی طلاق نشود. لأنه عین شخصاً موصوفاً بصفة. وإذا صار مستثنى منه لم يذخل في التبعين فقط. ولو كان قد أكرهية بين حده اندر آید مگر که دست گیرم وانشاء أرم، دست بگي گرفته وانشاء آورد. یک بار آخر بار دیگر همین مرد اندر آید بدم وی، وذنابرای خلاقی نشود. لأن في هذه الصورة لم يستثنى شخصاً، بل استثنى دخولاً موصوفاً بصفة.

۵۸۹۹- ر عنه أيضاً: فبين حلف بطلاق امرأته، لا بدخل بيت صهره. وصهره من أجرة بيتها في خان، فدخل الخان ولم يدخل البيت الذي فيه الصهر، أو دخل بيت جدته يسكنه بإجارة، لا تطلق امرأته. ولو جنس على ذئبان منحرف على باب بيت استأجره انصهر مع البيت، ممن كان سهلاً ثوباً للبيت يتنفع به مستأجر البيت تطلق امرأته، هكذا حكى عنه. وهذا مشكل. ألا ترى أن من حلف لا يدخل دار فلان، فقام على أسكنة الدار، فوعد كان الجاب إذا غلب كانت. لأسكنة خارج الدار لا يدخلها. وإن كان داخل الساب بحث، ولا شك أن تبعية الأسكنة [أعني تبعية الدكان، اتخذ على باب الدار، ثم لا يقع الحلف بالتبعية سوى

أَكْفُهُ الدَّارَ، إِذَا كُنْتَ فِي الْأَكْفَةِ بِمَعْنَى خَارِجِ الدَّارِ،<sup>11</sup> إِذَا فُتِحَ الْبَابُ، وَهِيَ أَيْلُوسِي

٥٩٠٠- وسد: أَيْضًا: إِذَا قَالَ لِعَمْرٍو: كَرِهْتُكَ امْرُؤًا، نَوَّيْتُهُ أَيَضًا شَرًّا، فَامْرَأَتُهُ طَالِقٌ  
لَهَا، وَمَنْ نَصَّ الْيَوْمَ بِأَمْرٍ عَمِلَ مَعَهُ شَيْئًا لَا إِحْسَانًا وَلَا إِهْلَاقًا، فَبَيْنَ الرُّوحِ وَالْأَكْلِ عَيْنُ مَرَادِهِ  
وَسَيِّئُهُ، فَتَمَّازَ كَمَا مَرَادُهُ أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ، وَبَدَّكَ كَمَا مَرَادُهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْصِبْ إِلَيْهِ بَصَرًا أَوْ غَسْبًا  
لَا تَطْلُقُ امْرَأَتَهُ لِأَنَّهُ فَدَّ تَرَكَ الْأَخْيَرَ الْجَعَاءَ، وَبَدَّكَ كَمَا مَرَادُهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْصِبْ إِلَيْهِ بَصَرًا أَوْ غَسْبًا  
جَزَاءً عَلَى مَنَاسِبِهِ، فَإِنَّ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ تَطْلُقُ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ لَا تَطْلُقُ امْرَأَتَهُ

۴۰۱: و من هو أيضاً عيسى بن مريم أمه انكسبه خلافي بيت نساءه كردم. قول: قوتوه انكسبه خلافي، ليس بفتح عسبه و قوله: بانكسبه كرد ايضاح مطلق و احوالاً لأن هذا صريح الطلاق بانفسه به حكم يعرف و اعمده. فان عيسى و صبي هذا الكلام بالكلام الأول، فهو بقاء الثلاث، و لا يخلو بقاء الواحد.

۹۰۶ :- حلف ارجح بطلاق امرأته لعینہ من عیب، نو ب کسی نگفته ام. رفتن مع  
مرأته: فلان میکی "عروش بود و میکی خورد و کارها باعث می کرد. و کون می کرد  
است. طلاق: طلاق امرأته: آه نکلیم عیب آلا، نه مدحه بترتبه

٥٩٠٣ - وسئل هو أيضا عن رجل كان يفر من امرأته، فزادت به حذق النساء معه، فقال: كبره في داره، ازرده ورجل، فهي صانعة ثلاثا، مسعت ولم يسع هو خجعي<sup>٩</sup> قال: ففعلت هي الثلاث وهو صاحبها، لأن المبع عن لاء لا لاء على المعية معقى، انذار الناس وحسن ظنهم.

۵۹۵- قال: متاع في دار رجل، فحلف كل واحد من كذا من أهل الدار بطلاق امرأته  
 ما لم يأخذ، ولم يخرج من الدار، فحلفوا واحداً بعد واحد، ثم طهرت امرأة واحدة، ثم جاء  
 آخرهم مع رجل آخر، هل تطلق امرأة هذا؟ الخالفوا؟ فيقول إذا كان ذلك تمتعاً لا بطعن أو حمل  
 وحده فحلف امرأته، وإن كان شيئاً يبطئ حرم حملته وحده لا تطلق امرأته (وهو نظير مسألة  
 حمل الخنثى المذكورة في الجامة).

۱۳۹۰-۱۳۹۱ م. ایضاً عن دفتار جاری به وزیر کاره کلا،، فحیف "لکار میده

١٤٢٥ هـ

(b)  $\mathcal{L}_{\text{reg}}(\mathbf{w}) = \frac{1}{2} \|\mathbf{w}\|_2^2$  (L2 regularization)

(۳) اُنھیں دیکھو۔

اللفظة اكبر من إمسك ابن رمين ابن دهمد را، بكديوري<sup>(١)</sup> ادرهم، بذار من سه طلاق، فبأن  
 ذهقان هذه الأوس من رجل، ثم إن الأوس أخذ لأرض من المستري بكديوري لا تطلق  
 امرأته على قبائس فون أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، بناء على أن من جميع سر  
 السبة والإشارة في عين ملوثة لاغير في اليمين، يعتبر ليام السبة وقت وجود الفعل المحلوف  
 عليه لمحض، وإن موحد النسبة هذا وقت وجود الفعل المحلوف عليه، ولو قال وقت الحلف:  
 كمر سمعك ابن رمين را بكديوري ادرهم، ولم يقض: رمين ابن ذهقان را، وبقي المسألة يحل لها  
 تطلق امرأته، ثم إذا أخذ مزارعة من المستري، فرفضت امرأته الأوس التي أهدى وفات، إن  
 هذا الرجل حلف بطلاق كإمسك ابن رمين را بكديوري نشد ودانست ومن طلاق شديد،  
 فإنكر الروح انطلاق، فقال: من سر كند حو خردم كه إمسك ابن رمين ذهقان، امك دي  
 ادرهم وبين سر كند طلاق فردى أيد وزان مى كويد كه نو سر كند چين سر دي كه من  
 إمسك ابن رمين ذهقان را بكديوري ادرهم وبان سر كند طلاق فردى ايدى اقدم كي وحده  
 سبة على وفق دعواه، قل: يفسى بشهادة شهود المرأة، وهذا لأن شهود الزوجين ينو زيدا  
 لخط وهو قوله: ابن ذهقان إلا أنهم ينفون الحلف بغير شرطه، وشهود المرأة ينتبذوا احتسب  
 وانقص من الدعوى حرم الحلف والخلاف منه، فكانت المرأة أولى بالقول من هذا الوجه.

٥٩٠٦- (ومثل هو أيضا عن امرأة كانت تخاف من زوجها أن يسافر، فقالت لزوجها:  
 "لئن لم تبعد الصكك خطا باسمي طلاقى، أن لا أخرج مسافرا إلا بأدبي، فقال: نعم،  
 فذهب إلى الصكك، فقال الروح للصكك: اكتب لها خطا كه هرگاه من ازين شهر سقر روم  
 بى دستور وى از من بىك طلاق، فتأملت امرأة: لا أرضى بأن واحدة، وأرادت الحلف  
 بالصفات الثلاث، فلم تنطقا على مراده، فخرجت من عند صكك، وأجبت الصكك  
 فبأنه، على يثبات اليمين بطلاق واحد، حتى لو سافر بغير إذنها يقع الطلاق عليه؟ قال: نعم؛  
 لأن الأمر بالكثرة بخط اليمين لا يكون إلا بعد ثبوت اليمين وهو بمنزلة قوله: أخبر امرأتى أنها  
 طلاقى، يثبت أنها طالقت، بشرط أن طالق، فإن حاك يقع الطلاق عليها، وإن لم يحسمه،  
 وطريقه أن الإحيز عن الطلاق لا يكون إلا بعد وجود لطلاق ووقوعه.

٥٩٠٦- حال نصير رحمه الله تعالى. وكذلك فيما إذا قال للصكك: اكتب لهذا خطا  
 بالقرارى بمائة درهم له، كان قرأ بمائة درهم، وكذا إذا قل للصكك: اكتب لهذا مائة  
 درهم كذا منه مائة درهم، كان إقرارا منه بالبيع. قيل له: فإن قال الزوج للصكك: اكتب لها



کتاب الطلاق عن احو ما بینا، فلم یکتب لکک حتی فاس الزوج لکککة ثبته: الکتاب اه! کتبات الطلاق، هن یکون مذ یبین: او کات بیاً واحده؟ قال: هی بین واحد، ویجعل کلامه الذی ینافیها لما ثبتت الکلام الاول، لا یجیها مبتداً.

۵۹۰۸- وسئل هو ایضاً: علم انه مطلقه قد انقضت عاقب، فحلف وقال: اگر او را بزنی کم حلال از دیر من حرام، ثم تزوجها قال: لا یطلق من، ویرجأ یطلق امرأه کانت فی نکاحه یوقت الیمین.

۵۹۰۹- وسئل هو ایضاً: علم أحد صبی رجل فیهال: سوزی که کسی رویم وکویو زن طلاق، ویرجأ او ردم، هن نطلق امرأه لشکلم بهذا الکلام؟ قال: لا، وانه ظاهر.

۵۹۱۰- وسئل هو ایضاً: علم رفع مکعب حیره او علبه ودعاه إلى غیره، فقال لها حی الکعب لرفع: کشش شو برداشته مارده [فقال: لرفع: من به برداشته ام، فقال صاحب الکعب: زن از تو طلاق که به برداشته، وعی دانی ۵ برداشته است ویا کبسته: فضل لرفع: لا] صحیحین، قال: نطلق امرأته؛ [لأنه تعلیق عندنا، وهو جاتیب شرعه، هیاه یعلم من یرفعه، ویعلم انه فی احوال یکبسته].

۵۹۱۱- وعنه ایضاً فی سکر لاشته بیته، وقال: این بیت گفته است بحر از مرگی این بیت گفته است، فامراهه ضیق، لا یطلق امرأته الا ایضاً علم انه من إنشاء غیره، أم یقر هو أنه من إنشاء عمره.

۵۹۱۲- وعنه ایضاً: فیسمن حبیب، وقال: حلال از دیر من حرام که هر، بخلاف جز دو نس درهم داد نیست شمر کردند دو درهم و دو دانت آمد، قال: لا یطلق امرأته، ولو قال: مرا یفلان دو نیم داد نیست وشمعار کردند دو درهم و دو دانت آمد، نطق امرأه الا فی الوجه الاول فی الزیاده عنی درهم ونصف وهی کفالت، وفی الوجه الثانی اقلت در همین ونصفه وایم یکن کتبات، ونظیر هذه المسألة مسألة ذکرها فی الجامع، نانی فی کتاب الأیمان وصرورتها إذا مال الرجل: عده حر إذا زنت أملك إلا خسیس أخیذا هو لا یملك، لا عشرة درهم، لا یحدث فی بیته: لأن العشرة بعض الخمسین<sup>۱۷</sup> والخمسون مستثنی عن الیسین، فکذلك بعضهم، وفعیما إذا قال: مرا یفلان حر دو نیم دادی نیست: دو نیم درهم مستثنی عن

(۱۷) من مجموع من ساطع من الأصحاب وأئمة من الروم و...

(۱۸) ثبت من ف...

(۱۹) ثبت من ف...

الجميع، فما ليرة يكون مستثنى أيضاً.

۵۹۱۲- وعنه أيضاً : فيس حلف بطلاق امرأته : أنه إذا زال الفلذ لم يندم ما تمكروا به ، وندم  
 ما لم يعمد ، فزوجته من جهة ويراها من النكاح ، قال : الكرايم في ردود بوقت معهود فريد  
 نست ، وهو عبد آخر بن النقي إلى البيوت طلاقاً ليعتد ، فيز التحرف فيما بين الناس من هذا  
 الكلام ما قلنا ، والأدواء شارة ، إليه

۵۹۱۴- و منه أيضاً: فبما أدا آن بتزوج امرأة فقبل له. إلك زوجة قبل تتزوج  
 أخرى؟ فقال: هو ربي که مر بود و باشد از من بطلاق. تم تزوج بیده لئی مرید آن تزوج جه  
 قبل: بطلاق هی. ولا بطلاق لئی کانت فی نکاحه. و هذا لما بیبا ان معنی قوله: هو ربي که مر  
 بود و باشد و مر زنی که یز و جه.

۵۹۱۵- وعده ایضا؛ سپس حنفی، وفات بالفارسیه: تا در پس زرتنگ عود: انگور بدیده است کرم من موی ابرو زرد از من به طلایی، انگور برودند موی خویش بخانه بدیده و نگویند لا یزمن أن یبسی علی الفرائض حیات فی حنابق، او حیات و اعداء علی الأفراس لا یکفیه عن الکرم، قال: لا نغتنق مراده اصحابنا.

٥٩٦- وعنه أيضاً: فبين لارم غزوة فطالبه يديه، فو عدة غداً ففقد الطالب: إلى أنضاف: فإن تحلف الوعد، فقال العريم: لا أقبل، فقال له الطالب: احنف، ففعل العريم. ثم ورد بياع وزبانه بينهم فامرأى طابق ثلاثاً، فداغريم أمد وطأت وا از مور ديف ما طالب وى وا دبدير مى تبته. قال رحمه الله تعالى: وهكذا أحباب السيد لإمام الأجاى الأعز فى بن محمد، به نظر.

٥٩٧ - وعنه أيضاً: في امرأة أحررت دارها من رجلين، فغضب الزوج، وقال: تدين فلان فدين حياته است، وقبالة فرددت الاست، من بايو خاله مذر بيلم، واكر انتر ايم نوار من بيه ملاق. ثم إن الأجر مع النساء لم يفسحاً للعدة، فخرج است آخر من النار. ولكن تعان عيبره رد الكروب أصابعه، أو ما أشبه ذلك، فدخل الخائف الدار لا يطلق امرأته، لأن لم ادر فوله، وقبالة فرددت الاست، فقام عقد القبالة لا يقيم على القبالة.

٥٩٨- وعنه أنصأ: إذا كانت المرأة تروجب: مراطلاقا، قالت ذلك: ثلاث مرات، فكان الزوج كرم كرم كرم صُلِّتَ ثلاثاً، وهكذا حتى ينوي السد الإسم الأجل لأسرف، وقيل: تطلق واحدة، والأول أصح.

٥٩١٩ - وعنه أيضًا. فليس رأي امرأته نكح أجنبيًا، فغايته ذلك فقال: اگر تو میسر من

۱۰ مرد بیگانه سخن گوی تو از من که خلاق، فکلمت بعد مفا تلخید از بیجهت لیس من  
محررها، او رجلا بسکن فی عارضه بیهد، معره: الا نه لا محرمه بینهد، او گفت رجلا  
من دی بی محرمها، ولس من محارمها، قال: تطلق.

٥٩٢٠- وع، أيضاً: عيمن حسب بطلاق امرأته ثم لا يأكل من حزنه، فصار عنه روحاً - لاهله وأولاده الكثرة وهي حنطة وذيق، فحدثت امرأته الأحرار، وأكل منها الخائف، فظننت امرأته؛ لأن ما خلف في علي ملكه، والأختيار اتخذت بوجه، فكانت الاحسان له، قيل: هذا الجواب مستفسر بما إذا قال لها، يعني اخذت قال لامرأته: كلي من حنطتي من دقعي ما يكفيك، ولم يقد لها مقداراً معيناً، ولم يقد فيها ذلك من حنطه وذيقه، فقامت قدر لها مقداراً معيماً، وأقر بها ذلك من حنطة لا يثبت، لأن المخرج مصر ملك لها بالدفع إليها.

۱۹۹۱ :- وعنه أيضاً رجل قال لغيره، إن نو نوبز تو سبز طلائی است، فقال ذلك الغير :  
 نو نوبز تو همجدین است، فبشاهه دیوار بتعلیق امرأته . وعنه أيضاً أبو خاتم : اکثر نوبزه  
 سال قرباس کی موباسم، فامرأته طنائی، معجز توخت ویاخت لا نطقی امرأته ؛ لأنه اختص باسم  
 غیر حقه .

٥٩٢٦- رويته أيضاً فيس قالت له امرأة : يا نبي الله ، نحن نرى رؤيا كأنك تروى منك سه حلاق . أنه لا تنطق بمراته بهذا القدر . وعنه أنفق في المرافقة لها من ، ولها شربة لبن ، وكان الابن يشرب من لبن هذه البقرة يوقع بينه وبين الأم وحشة ، فقال الابن للأم : اكمن من أذن نرسو حوزم رونجسه للاق ، ولم يغزل سبيل كازنو ، ثم شرب من لبن بشرتها . قال : تطلق امرأته ! لأن بيته وقعت على ابن لمحموك فلأم بدلالة الحلال . لا عسى لن يتوانه عهد . وقد ضربت على خالتي .

۴۹۳- و بعداً أيضاً؛ یعنی حلف و فدا اگر فلان را در نامانی نام در اندر نهی،  
و سر آنه طلاق ثلاثی، نه این مخالف راه فی الحکم و رسم بره حال ما داخل فیه، و نه بخبر حجه و نری  
فیه، و نه. و طلاق امر آنه. و من جدا نخس إذا قال: ان من سه طلاق اگر فلان را اندین جانه  
خویش اندر راه دهم، و حدیث فلان علیه ویدی دارد، امنی تسبیح (السلام) عنی (السلام) حای  
رحمه الله تعالی آنها لا تطلق امر آنه اگر باوی در است و وی فدر آمده باشد. و افنی همه الدین  
السنی و رحمه الله تعالی انه لا تطلق امر آنه اگر همان ساحت که در آمد بیرون کردش، و تسبیح  
السلام و رحمه الله تعالی جعل قهراً راه دهم. و در دوع فواضل اندر ارم و غم الشیخ حلال  
قول: و راه دهم عن ترک فیه، و ما قاله همه الدین و رحمه الله تعالی. و ظهر. و هكذا فی حدیث.

٥٩٢٤ - إذا حلف الزوج وقال: "أخر براءه حويش را هر دم بر ليمبل له عملاً، فمرايه منافي: لا، لا، ثم رجع بكه به إلى ادرايه: انأمر ادرايه بقاءه، فامر له مائة: قال: إن كان الحالف أو سنها إلى هذا، لأمر فلقب امراته

وعه أخف. ثم رجع قال: "أمر من حورم بازناكم حلال حساي و من حرام وهر چه بدست و دست كبير و من حرام، هي حور و ولكن دن نكود" قال: "نطلق نطبعين" لأن الشرط أحد الشقين، وأجزاء حرامات، فيه: "عند وجوده.

٥٩٢٥ - وعنه أيضا: خلع امرأته، ثم حفظها فزنت، إلا أن يحلف أن لا يشرب الخمر. وحلف بهذا اللغو: حلال غفلي بر من حرام ذكر تا نشي منه من حورم، ثم أنه تزوج بها. فبش أن نشي منه من حور و نطلي هذه لأن اليمين في حلف ما حلف من الملك، ولا مضافا إلى الملك قيل: ليس نياك في العدة؟ قال: نعم، لكي في عدة الخلع، وأخلع ضاق بالزنا، واليمين حلفت بلفظ التحريم لا بلفظ مخرج الطلاق، و لم يقع بلفظ التحريم البائن، و نشي لا يحق الدائر فعلا يصح.

٥٩٢٦ - وعنه أيضا: "أمر من قال لا امرأته: أكر بها انكسرت، فاحلها: قال زوجي قرا من: وهر ان طلاق، فامدأته نكاحا، إلى خاتمة فلاق، فأذن لها فلهذه، طلقها، و ليس زنا كرد هو.

٥٩٢٧ - وعنه أيضا: ضمن قال لا امرأته. ثم رجع بختان مكسب كه سكب اسان "أرد ترا به طلاق. أنه ينبغي له أن يخرق بعض ثيابها ويحرقها، ويلبسها عني لأرضي ونحو ذلك، فإذا فعل ذلك لا تطلق امرأته.

٥٩٢٨ - وعنه فبعوز يسكن سكة كوزين وهذه السكة في سكة عمود حلف بطلاق امرأته إن لا يسكن في هذه السكة، واذن من ساعة عن سكة كوزين إلى شارع سكة عمود بأمره و نكاحا، حلف: رافى يمينه: أين اه: أين أن سكة كوزين من أرفه سكة عمود، و من نوبعه، فقونه. هذه السكة ثم تصريف إلى سكة عمود ما زنتها؟ قال: سكة كوزين ليست من الزواني الصغور حتى يكون ثمن لسكة عمود، بل هي سكة مفردة معصية، سكة بمعنى كالحلة لها، حيث قصر يمينه على سكة كوزين، فلهذا رحمه الله تعالى: سمات السبيل للإمام الأحنف أشرف ابن محمد عن ذلك، فأجاب علم نعم ما أحت

٥٩٢٩ - وعنه أيضا: "أمر من حلف بطلاق امرأته لا يدخل سكة كذا، ونحو آخر هذه

السكة دار ظهرها إلى هذه السكة ، وبابها في سكة أخرى ، فدخل تلك الدار من سكة اتى بابها فيها ثم خرج من ذلك الباب ، لا بحث . وهذا ظاهر ؛ لأن باب الدار إذا لم يكن في السكة المحلوف عليها ، لا يكون الدار من جملة السكة المحلوف عليها ، فلا يصير دخلا في هذه السكة . وإن كان لهذه الدار باب آخر في السكة المحلوف عليها ، فدخل الدار من الباب في سكة السكة المحلوف عليها بحث ؛ لأنه إذ كان الدار في السكة المحلوف عليها ، يصير دخلا في السكة المحلوف عليها بدخوله في تلك الدار . فإن سدد الباب الذي في السكة المحلوف عليها ، فلم يبق لها باب من تلك السكة ، فدخلها من باب السكة نزع الحنث ؛ لأن طريقها عن هذه السكة لا يرتفع بسدد هذا الباب ، وله أن يفتح ذلك الباب متى شاء ، فسد هذا الباب لا يخرج من أن يكون من هذه السكة . فإن لم يكن لهذه الدار باب في السكة المحلوف عليها في الأصل ، وفتح لها باب إلى السكة المحلوف عليها ، فدخلها من باب السكة الأخرى ، ولم يخرج من الباب ، أودعه في السكة المحلوف عليها لا تطلق ، لأن يفتح الباب للحدث بالسكة المحلوف عليها<sup>(١)</sup> لا تنصير الدار من السكة .

٥٩٣ - وعنه فيمن قال لا أمر أنه : اگر یائی مر سرر تو مرو کتم ترا حلاق ، فإن لم ينو الجماع لا يصير مولياً ؛ لأن هذا اللفظ ضم مستعمل في إرادة الجماع ، وله حقيقة وهو جعل رجله في فراشها ، فعند الإحلاق يصرف إلى ما هو حقيقة . حتى لو جامعها من غير أن يدخل فراشها لا تطلق . وإن نوى القربان صدق في حق تعلق خلقتها بقربانها فيها ، ولا يصلح في حق صرف الطلاق عن دخوله في فراشها من غير قربان . فعيل له : أيقع الطلاق بمجرد دخوله في فراشها وهي ليس في الفراش ، أو بتفريط اليمين بدخوله في فراشها وهي في الفراش ؟ قال : إن كان إحماله على اليمين كراهة استعمال فراشها ، تطلق بدخوله في فراشها لا بدونها ، فإن كان الحامل كراهة مضاجعتها ، لا بحث ولا بدخوله في فراشها<sup>(٢)</sup> وهي فيها .

٥٩٤ - وعنه أيضاً : فيمن حلف بحلالي امرأته : كه هر ما هي چهل درهم سهم بشو میده ، وقد أخذ ماله إنسان قرضاً ، وانترم لذلك كل شهر أربعين درهماً في المستقبل على ما هو العادة ؛ ولكن لم يعط لذلك شيئاً الآن هل تطلق ؟ قال : نعم ، وهذا ظاهر ، فإن كان أعطى فشهراً ، وهو يقال بذلك في المستقبل على العادة ، بر في يمينه ولا بد من تقديم وظيفة شهراً لأن قوله : میده صيغة حال .

(١) أثبت من أن .

(٢) ما بين المفترقين سقط من الأصل وأثبتنا من ظرووف .

٥٩٣٢- وعنه أيضاً: فبمن قال لامرأته: اكر روى بهرنا محرم غاني ترا، مه ضلاق، وبعد السنين برأها الناس، إلا أنها لا تقصده رؤية الناس إليها؟ قال: إن سكنت في المكان واطلع عليها الناس لا تطلق، وإن انكشف حيث برأها الناس، لكن لم يكن من قصدها رؤية الناس إليها تطلق؛ لأنها أرت نفسها لما انكشف حيث برأها الناس.

٥٩٣٣- وعنه أيضاً: رجل قال لرجل آخر: دلائل رانزدك نور واسب ودينهاست، فقال: اكر كسي رانزدك من زرهاست ودين است زن از من به طلاق، ولم يكن لفلان منده شيء ولكن لرجل عنه ذهب وديار، قال: تطلق امرأته. وهكذا أحاب، وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، فينبغي أن لا تطلق.

٥٩٣٤- أصح هذه المسألة المعروفة في الجامع. إذا قالت المرأة لزوجها: إنك تزوجت عني امرأة، فقال: قل امرأتي طالق. وعنه أيضاً: فبمن أم تحله، غيره، ما لا يفقه: زن ز تويسه طلاق كه فلان در خانه تو نیست، فقال: بخانه من انار نیست. ولم يرد على هذا لا تطلق امرأته: لأنه لم يحل.

٥٩٣٥- وعنه أيضاً: فبمن قال لامرأته: إن ضرمتك بغير جنابة فأنت طالق ثلاثاً، فأناها بخبر قد اشترها، فقالت: نأني أوردی جنون كون يارك سيام بغير وفلان خويند اندر فشار، فضر بها بهذا، قال: لا تطلق امرأته، هكذا حكى فتوى المصنف الشهيد حسان الدين رحمه الله تعالى. وهي غير هذه الصورة لوجدها المرأة بصدقة مرفقة بغيرها على المرأة الموضوعة بين يدي الزوج فدالت الفسفة، فأنصب بعض الفرق على رجس الزوج وهي حارة فأذنه وضر بها، قال: لا تطلق؛ لأن هذا جنابة منها. ألا ترى أن في هذه الصورة ولو انصب بعض الفرق على شيء، وأفسده، يجب القضاء. وسقوط الإنم إذا لم تكن فصد لا يوجب غروحه من أن يكون جبهة.

٥٩٣٦- وعنه أيضاً: فبمن قال لامرأته: إنا أكلت شبيها من مالك فأنت طالق ثلاثاً، فحلفت شبيهاً من ملحها في طعام، وأكله الزوج، قال: لا تطلق امرأته إلا أن يأكل عينه مع الخبز وكان الطعام الحار جداً، فيكون ظاهراً بطعمه، فحلفت تطلق. وسانى هذه المسألة في كتاب الأيمان، واحتج القميه أبي النيث رحمه الله تعالى بحلف ما ذكرنا هنا.

٥٩٣٧- وعنه أيضاً: في رجل له اسنان صغرة كبيرة، وقد عزم أن يتخذ وليعة لعمرس الولد الأكبر، وختان الولد الأصغر، ثم حلف بعارض وقال: اكر يسر كلان را امر کم حلال غدای

بر من حرام؟ ثم إنه اتخذ وليمة ختان الابن الأصغر، وحمل زوجه الأكبر إلى داره لهذه الوليمة، فلا تطلق امرأته، وفيه نص.

۵۹۳۸- وعده أيضا : فرماید : قال لا امرأته : اگر بخانه پدر تو بدر آید هر زنی که بوی نسیم  
روی ز طلاق؟ : یعنی دارم این را ، ام را با احترام عید بعد از آنکه بزمانه تم تروجوه ، هر تطلق؟  
قال : لا : آنجا عبارت معرّفه فی هذا البین بقوله : خانه پدر تو ، فلا تدخل تحت اسم  
النكحة وهر قوله : هر زنی ، وهذا ليس بصحيح إلا على رواية أبي يوسف رحمه الله  
تعلي : لأن لم يوجد هنا بيان ، فغير ورتها معرّفه فی شرط إحداهما لا يقع دخولها تحت اسم  
النكحة في البین الآخر ، وقد ذكرنا هذه المسألة ورواية أبي يوسف رحمه الله تعالى مع  
استنباطها فيما تقدم .

٥٩٣٩ - وعنه أيضاً: فبينما كان الرجلان يراهما قدسهما بخلقه فلان نه يرم، وفي نه  
دهم، زن ازم سنه طلاق؟ فدهم، به إلى بيت فلان وهم بسنة اخبره، قال: تطلق امرأته، لأن  
لهم امر شيطان، ولقد وجدنا هذا، فقاتلوه، ومن خسر ربه وقبح الحنث، «إنما نظرنا إلى  
شد ط الر : لأن الممن عقد على عزم الفهم، في محبتين، وفي هذا نظر إلى شرط التبر.

٥٩٩- وعنه أيضاً: فبين حلف وجلاء وهما بالكسائية بهذه اللفظة. لأن الزنوبة طلاق  
 كنه مخدوم، ناذ كانه بهار من بكشائي بيلم وثراى بدهم. وحلف ذلك الرجل على هذا  
 الرجوع تم ذهب المستحلف إلى سمرقانا. وأخبره الخائف، فسأه الحمر بسم قد قترت،  
 قال: لا تطلق<sup>١٧</sup> امرأته ثلاثاً، لأنه شرب الخمر، (واليمين باقية) لأن شرط انتهاء اليمين شرب الخمر  
 عوداً للمستحلف إلى الكسائية، وسقيه الخائف الخمر، وهذان وجد سقى المستحلف إياه الخمر  
 لم يوجد عوداً للمستحلف إلى كسائية، فهو محس قومه. إنه شرب الخمر واليمين بالية<sup>١٨</sup>.

٥٩٤٦- وعنه أيضًا في ر من قال لأمرته: إن محبتك عنك ولم ابتك أربعة أشهر، فأنف طلق ثلاثاً، فلما كان قبل عدم لأربعة أشهر بأيام، ذهبت امرأة إلى بيت أبيها، فتمت أربعة أشهر، ولم يأت فيها نطق، وهو ظاهر، وليس هذا كمسألة الكور: لأن ثمة نسيب المهر بغير شرم ما فيه بحيث لا يتصور وجوده، وهنا يتصور رجوعها إلى موضعها، وبما ذلك يتصور إنباته إليها، فإن أتى لزواج مع امرأة جميعاً فلذلك الذي كان فيه الحلف قبل تمام أربعة أشهر، ثم

(١) هكذا في النسخ النافية التي بمصر. وكان في النسخ. وأما.

(۳) وہی ہے جو بے رحم تطلق امرآیہ .

(٣) وفي م' و م' . وفي بن ماجة، فلهذا، علقه ابن أبي

كس الأربعة أشهر ماضية، لأنه لم ياتها إما أنيا جملة.

۵۹۴۲- وعنه أيضاً: فيمن قال لامرأته: هرجه فإن حبه استأجر بخير، مرن أو من به طلاق، فإنه على أنكر ما كان موجوداً في البيت وقت نطقه، لا على ما يدخر فيه بعد ذلك. ولو قل: هو جرحه فإن حبه بخير، مرن أو من طلاق، فبینه على أنكر ما يكون في البيت وقت النكاح، سواء كان موجوداً في البيت وقت النكاح، أو أدخل بعد ذلك.

۵۹۴۳- وعنه أيضاً: فيمن قال لامرأته: إن كنت فلاله، فأتك طلاق، ثم إن لم تاتي المديون طلاقها، ففعلت بما كانت تنهت، فقالت لها: فلاله مائة مدين، عني نعلم أنها طلاق، أو لم يسمع، فقالت: حوش است، أو قالت: نعم، أو قالت: أرى، فهذا كله كلام تام، وينطق بمرأته.

۵۹۴۴- وعنه أيضاً: فيمن اشترى ثلاث شبة بطلاق، ورهسا، ثم خلف بطلاق امرأته على واحدة منها، يعني أنه اشترى هذه واحدة ورهسا، قال: تطلق امرأته، لأنه ما شترى هذه بغير رهسا، إنما اشترى النكاح بطلاق، وذلك ينقسم عليهم على مقتضى التبيين، فلا يصير هذا القدر: نعم هذه الواحدة بغيرها.

۵۹۴۵- وعنه أيضاً: فيمن قال لامرأته: أكر كسي موافق حبه ابتداء مرارة طلاق، ففعلها ابتداء هو قريب إلى الزوج والمراة جميعاً، قال: رد كسي: تعني أنه وجهه، وإن فبر لا تنطلق منه وجهه، وإن فبر: إن كان الفاعل وحده، فله أن ينسحق، وإن دخل صلته لم يجل لا تنطلق منه وجهه، قال: وجب له الاعتماد.

۵۹۴۶- وعنه أيضاً: فيمن قال لامرأته: أكر أن ياتي من يروي ما دون دستور من نكاحه طلاق، مرن أو كس، سمعت ابن عباس يقول: فيمن قال: أكر نكاحه ففعله، فإنه استأجر، ودراجه يهدى جميع نكاحه أو زفاف، أو كس: فلو كس حوش من ربه، لا يطلاق، أما أكر: فلو ربه منه، فإنه يهدى، أو كس: فلو كس حوش من ربه، لا يطلاق.

۹۹۴۷- رجل سئل بالطلاق أن لا يذهب إلى وليمة فلال، ولها نصف غريم، فإذا كان يوم الوصية ذهب مع زوج إلى درة أحب له من داره، وأدفعه للطالب، ودخل إلى دار الوصية ليخبر به، فسمع من صاحب الدار أن الغريم من الكروج، فمكثت الطالب هناك إلى غداً، ثم لم يرد، فذكره شيخ الإسلام على الإمام الجبلي رحمه الله تعالى، انتهى على أنه لا يطلاق امرأة، بخلاف ما كتبه عبد الله بن أحمد بن علي السري، أن مخالف بطلاق في شهود يومها مخالف سعته من أجل جهت من المدين، است.



٥٩٤٨ - وعنه فبمس قال لامرأته: أكثر به بينه خيرين روى. فأنت طالق ثلاثاً، فذهبت مع امرأة أخرى إلى العطار واختارت هي شيئاً من ذلك، واشترت المرأة الأخرى، هل طلق هي إذا لم تشتري بنفسها؟ قال: نعم؛ لأن الأعراس انقضت على ذهابها لشراء العطار، لا على شرائها.

٥٩٤٩ - وعنه أيضاً: فمن قال لامرأته: أكثر من بدون دستور فلان حتى روم، فأنك طالق، فاستأذنها، ألح عليها في ذلك، ففادت: هر كجا خواهی برو كه من دستوری نمی دهم فذهب إلى ذلك الموضع فإن: لا تطلق امرأته لأن قولها: هر كجا خواهی برو، وقولها: كه من دستوری نمیدهم تعليل باطل؛ لأنها قد أنكرت لها، وقيل: تطلق؛ لأن قولها: هر كجا خواهی برو سغوراً بقوله: كه من دستوری نمیدهم، ليس بإذن، بل هو تعويف وتهديد.

٥٩٥٠ - وعنه أيضاً: في رجل قال يأخذ أموال جباية السكة، ويجري بينه وبين أهل السكة كلام خفصه بهذه اللفظة: اگر پسر سیم جبهه بدست گیرم حلال خدای بر من حرام، ودفع إلى ما كان في حبه إلى كس واحدة من أهل السكة، وبقي شيء قليل كان وضعه في يده، فذهب وأخذ ذلك من بيته، وحاج به على يده، ودفعه إليهم، قال: تطلق امرأته قال: لأن أطلق أخذ الجباية بيده، وقد أخذ. وقيل: هذا بعيد؛ لأن يمينه العهد على جباية، تدفع في المستقبل، لا على جباية ماضية، وهذا هو المتعارف والمتأخر. والدليل على صحة ما ذكرنا أنه إذا خرج ما كان في حبه وقت الخلف؛ ليدفع إلى أهل السكة لا تطلق امرأته بذلك، وإن وجد لأخذ ما كان الطريق إلا ما فلت.

٥٩٥١ - وعنه أيضاً: في رجلين بينهما ألفه وصدقة، قيل لأحدهما: إن صاحبك يبيع امرأتك، فقال: اگر من وی را زن خود بیک پسر سیم بخودم<sup>(١)</sup> یا به مرا و اگر بیاندوزی از من بیه طلاق، ثم رأها مع هذا الرجل قال: إن قال: خدوك غي أيدهم لا تطلق؛ لأنه علق المطلق بصفة من صفات قلبه، فيعلق بالإخبار عنه على ما عرف.

٥٩٥٢ - وعنه أيضاً: فبمس قال: اگر استب نروم وخواهرم زانه بسم فامرأته طالق، ثم ركب إبل في الليل، فاتفجر الصبح قبل أن يأتيه وبها، قال: تطلق امرأته؛ لأن يمينه انقضت على الذهاب، والثبوت في المس. وقيل: لا تطلق؛ لأن يمينه أنه قد دس على الذهاب، لبلا، وعلى الرؤية مطافاً.

٥٩٥٣ - وعنه أيضاً: فبمس قال: ابن كه زن من است، اگر مرا بكار آید، فهي صلتق

(١) كلمة فارسية، والمعنى التهاق من الأمور غير الملازمة، والزيادة عليها

نلان، قال: هذا على الوطء، فيل: إن قال الزوج: مراد من ابن بوء، كما أكر مرأى كذا بها يكذبونى<sup>(١)</sup>، هل يصدق في حق تعليق الطلاق؟ [قال: يصدق في حق تعليق الطلاق]<sup>(٢)</sup> بأفعال يسمي كذب نوى، ولا يصدق في حق صرف الطلاق عن التبرعات. لأن الوطء هو المراد بهذا الكلام في التعرف، بقول الرجل: يمين كذا ست، كما من: لا كذا بامد ست، ويريد به الوطء، ويقول: هر شبي مراد بكرا من أبدا، وبهم به الوطء، فإذا قال: ما أردت الوطء، فقد أراد صرف الكلام عن ظاهره فلا يحدده التفاضل في ذلك.

٥٩٥٤ وعنه أيضاً: إذا قال الرجل: إن فعلت كذا فأفترسنى طلق، وله امرأتان سارة وسعادة، فطلق سارة ثم فعل ذلك الفعل، يطلق سارة أم سعادة؟ قال: إن طلق سارة طلقاً باتناً طلق سعادة، وكذلك إن طلق سارة طلقاً جاعلاً، وانقضت عدتها ثم فعل ذلك الفعل [طلق سعادة، وإن طلق سارة طلقاً جاعلاً ولم تنقض عدتها حتى فعل ذلك الفعل، طلق سارة]<sup>(٣)</sup> جد دعوا وخيار إليه. وهذا ما عرف أن لعلي الشرط عند مباشرة الشرع، لا جرح فيسبر قال لا بد، التزوج: امرأته طلق، ومن قال: امرأته طلق، وله امرأة مطلقه طلاقاً ماداً أو رجماً فقد انقضت عدتها، لا يقع الطلاق عسها تكدياً هنا. وإن لم تكن سارة محلاً لوفوع الطلاق عليها في هذين الوجهين، تنعير سعادة لوفوع الطلاق عليها.

٥٩٥٥ وعنه أيضاً: فيمن له امرأتان، أعطته إحدى همدان هم ليشتري بها خنطة لأهل البيت، فاشترى بها خنطة، وأعطى تلك الدرهم في نفس الخنطة، إلا درهما واحداً، فإنه صرفه، لأنه الدرهم إلى حاجة أخرى، ثم دفع بعد ذلك الدرهما من مال نفسه في نفس الخنطة موصفاً من الدرهم الذي صرفه إلى حاجة أخرى، فقالت له المرأة الأخرى: إنك اشتريت لتلك المرأة خنطة، فاشترى لي مثلها. فقال الزوج: اشتريتها لهما جميعاً، وحلف على ذلك بالطلاق، قال: لا يقع الطلاق، لأنه اشتراها بغيرهما، وكذلك لو كان قال: أعطيت في شهر، هذه الخنطة لهما جميعاً، وحلف على ذلك لا يقع الطلاق. ولو كان قال: سيم حوتير بد ده ام، إن أراد به كل النساء لا يقع الطلاق أيضاً، وإن أراد به كه جيري او سيم درجهاى بن كندم نداده ام، فطلق امرأته.

٥٩٥٦ وعنه أيضاً: جبرن قال لغيره: إن لم أفعل كذا عدأند ن زن كه مرا حياه است

(١) كذبونى: يحسن الامور التي له التي تقع بها زوجته نفسها

(٢) ثبت من ط

(٣) ثبت من ط و

بطلاق ست ، فلم يفعل ذلك لنفسه غداً ، فهي طالق أولاً فرداً ، وقوله : ما انك تطلق ست ، وبين قوله : فهي طالق<sup>(١)</sup> وعنه أيضاً فيمن قال لامرأته : بذا فلهان أنت ، أنتي تراسه طلاق ، أو قال : توأز من سه طلاق ، ولم يقل : جون ، ولا أكر : طنقت الساعة ، وبطريقه : امرية أنت طلاق دخلك الدار ، والمأثرة بالعربية في النوادر .

٥٩٥٧ - وعنه أيضاً : فيمن جاء بهدية ويدعى علاتي إلى غيره ، وقال له : اطعم في قبلك ، فقال : نعم ترا قبلي دعم به ابن علاتي ، وأكر نذهم خنقل علاتي بر من حوله ، ثم إن المهدي إليه بعد ذلك أيام قال للمهدي : أصالحك سني عشرة دراهم ، ورضي به المهدي ، وقبض عشرة وانصرف ، هل تطلق امرأته ؟ قال : نعم ، فبين له : إن اليمين عقد على النعم ، والمعدم لا يتحقق قبل الموت ؟ قال : نعم إن اليمين عقدت على النعم ، إلا أنه تحقق النعم هنا فما صحتنا على البقاء على الدراهم - وقبض المهدي الدراهم وتركه وانصرف عنه .

٥٩٥٨ - وعنه أيضاً : فيمن قال له : ترش ، ونجربين ابن الماع نخوروم ، أكر نخوروم ؟ فإن از من طلاق ، فأكل من حضرته وعبه ، تطلق امرأته . ولو قال : ارشربين لي در نخوروم ، فأكل عنه لا تطلق امرأته ، وإنما تطلق إذا شرب من الشراب الذي يتخذ من ماء العنب .

٥٩٥٩ - وعنه أيضاً : فيمن قال : أكر مسك كاره خوروم ، يأكل مسك به بسم - فبأنه طالق ، وكان الخلف بالثناء . فرأى بعد ذلك ورداً أحمر - وهو في الشتاء بعد ، وشرب الخمر ، قال : لا تطلق امرأته ؛ لأن بينه أنه عقد على المرء الأحمر ، الذي يهجر في وقته المجهود من أربع بحكم العرب والمعدة .

٥٩٦٠ - وعنه أيضاً : فيمن حلف : بطلاق امرأته أن لا يشتم أهلها ، ثم قال لامرأته أي غير رد يد ، هل تعاقب امرأته ؟ قال : نعم ، وهذا شتم لأهلها . وعنه فيمن حلف أقراء امرأته بطلاقها كنه برزى بجرم نسبي دوي را بجيزي شتم كس ، فحلف على ذلك ، لم قال لها بعد ذلك : خدائي داند ناوچه كرد ، هل تطلق بهذا ؟ قال : لا .

٥٩٦١ رجل له فالتير أسمر رجلاً أن يحفظ هذا الفالتير ، وأن لا يأكل منه ما شاء ، فحلف هذا أخفاف بطلاق امرأته أن لا يأكل من فالتير ، وأيسر الفالتير حرام ، ولا ما تأجر ، ولا مستعار ، فأكل من هذا الفالتير الذي أم ، بحفظه ، هل تطلق امرأته ؟ قال : لا إلا إذا كان يصاب إليه هذا الفالتير عرفاً وعادة أو بويه ، أما بدون ذلك لا بحث . وقيل : بحث على كل حال ؛ لأن الإضافة للاختصاص ، وله نوع اختصاص بهذا الفالتير من حيث الحفظ ، ونوع غيره

عن لدخول فيه، فإذ لم يكن له فاليز آخر هو مختص به احتجب ما أفوت من هذا، علينا أنه أراد بيعته هذا القدر من الاختصاص

٥٩٦٢- وعنه أيضاً: في مريض قاتل له امرأته: إعلان نواحيات مكررة وبرو بامه، فقال: من نيز جون بر حيزم، نزيديك وي نروم ويوي سخن نگويم، واگر بروم ويوي سخن گويم، تو از من بطلاق، ثم إن تلاقاً أعاده في مرضه وأهدى له بهدايا، وكنته حين عاده وهو مريض على حاله، لا تطلق امرأته، لأن بينه انفقت على الكلام معه بعد ما قدم من مرضه، حتى إنه لم يرح، ثم كلمه وتعلق امرأته، ويذهب أن يقول: إذا صرع من مرضه ودع إليه وكنته، تعلق امرأته؛ لأنه قال: اگو بروم وسخني گويم.

٥٩٦٣- وعنه أيضاً في رجلين لهما على رجل دين غير مشترك، فحلفا بالتطلاق بیده انقضت: اگروى او مايم شى زن از موزه طلاق، فحلف على ذلك ما حكمه؟ فقال: إذا طلقها، علم بالطلب، ولم يظهر نفسه عنيها طأقت امرأته، وإن دخل السوفى محتضيا عنهما لا تطلق امرأته؛ لأنه لا يريد بهدايا، لا يخصى نفسه في كل ساعة، وإن عرفاً وعادة، إنما يريد بهذا أن لا يخصى نفسه عنه الطلب وعلمه بالطلب، وإن طلقها، أو منه أحدهما في داره، أو سوفه، أو كرمه، وهو غائب، ولم يعلم بالطلب، لا تطلق امرأته أيضاً. وإن أدى دين أحدهما لا يبقى اليمين في حقه؛ لأن اليمين موقفة بحال قيام الدين محسًى.

٥٩٦٤- وعنه أيضاً: فبين قال: هرچه بدست راست گرفتم بر من حرام كه فلان كار كنم، وكرد. لا تطلق امرأته؛ لأن الحرف هو قوله: هرچه بدست راست، كيرم، لا في قوله: هرچه بدست راست، گرفتيم.

٥٩٦٥- وعنه أيضاً: فمن قال بالفساسه: من ابن ترمه، ابن تگورده، وابن زرامى كم، وبما ان هم جارى خودم، بخانه تيرم، اگرم بخانه مردم زن! من به طلاق، يجعل كلها راجحاً<sup>(١)</sup> وشرب بعضهم مع أصحابه ههنا، وحمل غيره بغير أمره بحيث إلى بينه، قال: إن كان مراده أن لا يحمل كلها إلى بينه بنفسه، لا يحث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير أمره. وإن كان مراده أن يشرب الكن ههنا، ولا يترك شيئاً لمحمس إلى بينه يحث. وإن لم يكن له نية، مكذبات يحث. وابن يذهب أن لا تعلق في هذين الوجهين أيضاً؛ لأن حمل البعض إلى بينه لا يقع الإياس من الشرب؛ لأنه يمكن إعادة ما حمل إلى البيت والشرب ههنا، فلا تطلق ما دام الحشر قائماً، وهو الصحيح.

(١) راجع الحشر، صاحبها يرتاح إذا شربها.

٥٩٦٦- وعنه أيضاً: فيمن حلف طلاق امرأته أن لا يزويها، فتنجس ثوبه بها يوماً، فمرها أن تعس، قالت قاتل: إمرءة، وقلت مدود ما يدسسي، هل يكون هذا إيداء؟ وهل تطلق امرأته؟ قال: لا، لأن المراد من تيسين الإيداء ابتداء من غير سبب، أو يقاس: مثل هذا لا بعد إيداء، وبما بين الناس، إنا كنا نساء على عصبنا في مثل هذه الأمور.

٥٩٦٧- وعنه أيضاً: فيمن حلفه غريمه بهذه اللفظة: أكرههم من ناداه لرسول يروى أن الزنوبية طلاق، فحلف تميم ذلك وأعطاه بعض حقه وذهب، قال: تطلق امرأته، لأن محلي نكاحه: عيم من تدهى عنه سبب: لأن سبب حسن، وأعطاه واحد، ومعناه الجسع وهو جميع ذرايعه التي له عليه.

٥٩٦٨- وعنه أيضاً: فيمن قال لامرأته: أكرهها جوابه بعد ثور من سه وطلاق، فبعد ذلك بترجمة ال رجل للحالف: تو باذن خویش یفلان جای روی، فقال الزوج: بوی شهرت کشته است که من باوی بجای روم، ففأنت المرأة: من شهرت نر از نوم، قال: لا تطلق بهذا، لأن الجواب إنما يكون بعد الخطاب، وإنه لم يحاصب، فلا يكون جواباً، وفيه طهر: لأن الجواب لا يتوقف على الخطاب لا محالة عرفاً وعادة، وإن العره، والعادة فيما بين الناس أن من ذكر غيره حال غيبته بسوء، فبذلك بلغ ذلك تعبير مقالته، بعارضة مثله ويقول: جودیش نام

٥٩٦٩- وعنه أيضاً: فيمن قال لامرأته: أكرهك من حاكمي دستور من بيروني أمي، تو از من سه طلاق، وكنت رعت متخدة، لها رجيلة عقال، وأحتاج إلى أن تخرج إلي، ونفسي دینه ولفظ رهب، وطلست الإذن من الزوج بذلك، فقال لها: برو وسهم منه وكرو بيرون آرا، فذهبت فلم تجده، وحاجت إلى الخروج مراراً حتى يتم الأمر، وخرجت كن مرة بغير إذن؟ قال: لا تطلق، وبما فقه بعض مسايخ عصره رحمهم الله تعالى.

٥٩٧٠- وعنه أيضاً: في امرأة قالت لزوجها: أكرهك من ذني برسي كي از نوبه طلاق، قال: ناء طلاق، فتزوج امرأة عليها، قال: تطلتي ثلاثاً، وعنه أيضاً: فمن قال لامرأته: أكره من سخن طلاق تو بر زبان رانم، فأنت طالق ثلاثاً، ثم قال نساء، أكرهه من كاريكي تو از من سه وطلاق، قال: طلقك ثلاثاً باليمين لسببها، لأنها أعددت مرثكة طلاق، وبزبان واحد ورواها، فقد حقق شرطه.

٥٩٧١- وعنه أيضاً: فيمن قال لامرأته: أكره فلان بجسمه خواتم، أكرهك وروبا من

نكوضي ثراسه طلاق، قال: إما يعرف النظر بالحبيبة إذا انضم إلى النظر كلام أو عمل يدل عليه، وهو أن يمازحها أو يشير إليها بيد، أو شيء أو نحو ذلك

٥٩٧٢- وعنه أيضاً: في رجل له امرأتان، فقال: أكثر يا ابن فلانة بنسبي، وي أو من طلاق وهو دون در ستر وی يخفشد، سر یا بان، این مرد آمد و بان حفت که در حق وی سوگند نخورده بود و آن تیگر در همین ستر بود از وی بیايد، لا تطلق إن لم يحسب قصدًا، فإن رجع يده على رجل الأخرى: ليخرجها من حراته قصدًا، قال: لا تطلق أيضاً؛ لأن الإخراج لم يدخل تحت البين (والمراد لاجن الإخراج لا يكون داخل تحت البين)<sup>(١)</sup>

٥٩٧٣- وعنه أيضاً: في جمع من الأهل قاموا لاجتماع في موضوع معلوم كل سبت: للمشاورة في أمورهم، فحلف واحد منهم بهذا اللفظ: أكثر من نايك سال با این جمع کردیم زن از من یسه طلاق، فاجتمع مع ثلاثة منهم يوم السبت، قال: لا يطلق امرأته وبان اجتماع مع جمعهم في غير يوم السبت، جاء، كان اجتماعهم في غير يوم السبت، للأمر الذي يجمعون له يوم السبت تطلق امرأته. وإن اجتمع معهم يوم السبت لأمر آخر، سوى ما كانوا يجمعون له يوم السبت قبل هذا، بأن كان اجتماعهم قبل هذا يوم السبت، لأجل المشاورة، فاجتمع معهم في سبت آخر للشفقة، لا تطلق امرأته.

٥٩٧٤ إذا طلق امرأته طلاقاً رجعياً، ثم قال: جعلته باناً، أو ثلاثاً، فهو بان، وثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: يكون باناً ولا يكون ثلاثاً، وعند محمد: لا يصير باناً ولا ثلاثاً، ذكر مسألة في آخر دعوى الأصل.

٥٩٧٥- وفي المنتقى: عن أبي يوسف رواية أخرى، أنه يكون ثلاثاً<sup>(٢)</sup>. قال في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: وهذا إذا قال ذلك في العدة، أما بعد انقضاء العدة إذا قال: جعلتها باناً أو ثلاثاً لا يلزمه. وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى الفرق بين ما إذا قال: جعلته ثلاثاً، وبين ما إذا قال: جعلته باناً على ظاهر الرواية، فقال: العدة إذا انقضت، كانت التضيقة بانه لا يغير كلام ولا يكون ثلاثاً، هذا كلام أبي يوسف.

٥٩٧٦- وفي المنتقى أيضاً: إذا قال لها: إذا طلقك راحته، فأنت بان<sup>(٣)</sup>، أو ثلاث، فطلقها واحدة لم يكن باناً ولا ثلاثاً. من قبل أنه قدم القول قبل نزول الطلاق، وكذلك إذا قال:

(١) ما بين القوسين من قطع من الأصل وإنشاء من كلامه وف.

(٢) ما بين القوسين من قطع من الأصل وإنشاء من كلامه وف.

(٣) وفي آ و ف: فهو بان.

لها: إذا دعت الدار، فأنت طالق، ثم قال: جعلت هذه التعليلة بثلاثة أو ثلاثاً، وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قل لها: أنت طالق تعليلة دكرين ثلاثاً، فهي ثلاث.

٥٩٧٧- وفي الحديث أيضاً: إذا طلق امرأته واحدة، ثم قال، في المرة: قد انقضت امرأتى ثلاث تعليلات تلك التعليلة، أو قال أيضاً: أنزمتها تعليلتين بتلك التعليلة، فإنه يقع عليها تعليلتان في الصورة الأولى سوى الأولى، فيقع ثلاث تعليلات، وفي الصورة الثانية يقع عليها تعليلة سوى الأولى، فيقع تعليلتان، أو ثلاثاً، وكان ذلك قبل أن تدخل الدار.

٥٩٧٨- وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في رجل طلق امرأته واحدة، ثم قال: جعلتها بأشهر رأس أشهر، قال: إن لم يراجعها، فهي بائنة، وإن راجعها فما بين ذلك لا يتحول إلى البتة، ولو طلقها بتعليلة رجعية، ثم قال: جعلتها ثلاثاً رأس أشهر، ثم راجعها قال: يكون ثلاثاً رأس الشهر، وبإيه قوله: جعلتها بأشهر، قوله: جعلتها ثلاثاً، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: بعد ذلك لا يكون ثلاثاً، ويكون واحدة بالتدوير.

ثم كتاب الطلاق من محيط حميد الله ميمونه وحسن توفيقه - ينلوه - إن شاء الله تعالى كتاب العناق -

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## كتاب العتاق

هذا الكتاب يشتمل على أحد عشر فصلا

الفصل الأول	· في الأعطال التي يقع بها العتق
الفصل الثاني	· في الأخطاء التي لا يقع بها العتق
الفصل الثالث	· في تعليق العتق وإخفاؤه ، وما هو فيه مما هما
الفصل الرابع	· في عتق المبيع
الفصل الخامس	· في عتاق بعض المرفقتين
الفصل السادس	· في عتق ما في البطن
الفصل السابع	· في الخصومات الواقعة في الرق والحريّة ، والشهادة على ذلك
الفصل الثامن	· في تمويه العتق إلى غيره
الفصل التاسع	· في التنبيه
الفصل العاشر	· في أمهات الأولاد
الفصل الحادي عشر	· في المنفقات



## الفصل الأول في الألفاظ التي يقع بها العتق

يجب أن يعلم بأن الألفاظ التي يقع بها العتق نوعان : صريح وكناية ، فالصريح لفظ العتق والحرية ، وهما لفظان موضوعان لا يختص فيهما التية ؛ لأن التية إنما تختص فيما كان مراد للكلمة مشتبهاً ، ولا اشتباه في الموضوعات ، فحين استعمال اللفظ لما وضع له أصل - وثبت العتق بدينين الملتفين سواء ذكرهما على سبيل الإخبار نحو قوله : أعتقتك وحررتك ، أو على سبيل النصفة نحو قوله : أنت حر وأنت عتيق ، أو على سبيل التبداء نحو قوله : يا حري يا عتيق ، أو على سبيل الإشارة نحو قوله : هذا حر هذا عتيق .

٥٩٧٩ - قال محمد ، رحمه الله تعالى في الأصل : وإذا قال لعبده . أنت حر لوجه الله تعالى عتيق ، فإن مشابهة رحمهم الله تعالى : ذكر وجه الله تعالى ليس على سبيل الشرط ، بليل أن محمداً رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب إذا قال لعبده : أنت حر لوجه الشيطان أنه يعتق ، والأصل فيه نفوق عسر رضي الله تعالى عنه . من تكلم بكلام يطلق أو عتاق فهو جدير عليه من غير فصل . لكن ذكر وجه الله كان ثبوتاً أنه قصد بالعتق القرية .

٥٩٨٠ - وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى : أن من أشهد أن اسم عبده حر ، ثم ناداه يا حر ! لا يعتق ، ولو دعاه بالمأرسية : يا آزاد ! يعتق ؛ لأن في الوجه الأول دعاه باسمه ، وفي الوجه الثاني دعاه بغير اسمه . راعى هذا أبو سماء آزاد ، ثم دعاه يا آزاد ! لا يعتق ، ولو دعاه يا حر ! يعتق . وذكر في بعض نسخ الأصل : إذا قال له : يا عتيق ، يعتق نوى أو لم ينو ؛ لأن العتق مصدر ، والمصدر يقوم مقام الاسم .

٥٩٨١ - ولو قال لعبده : يا حري ! أو قال لأمتي : يا حري ! وقال : أردت به اللعب ، يعتق ديانة وقضاء ؛ لأن الجحد والنبح في العتق على السواء . ولو قال : أردت به الكذب لا يعتق ديانة ؛ لأن الكذب لا يمتنع به حكم إلا أن القاضي لا يصدق في دعوى الكذب ؛ لأنه دعوى أمر بخلاف الظاهر ؛ لأن الظاهر في الخبر المصاحف<sup>(١)</sup> عن عفن ودين أن يكون صدقاً ، أما الله تعالى يطلع على القسائم والظواهر جميعاً ، والخبر في نفسه محتمل للصدق والكذب ، فبصدق ديانة لهذا ، إلا أن احتمال الكذب ، إنما يتأتى في الإخبار لا في الإيجاب ، فلا يصدق في دعوى الكذب في الإيجاب . ولو جرى لفظ التحرير على لسانه خطأ بأن أراد أن

(١) وفي " ف : الصدق .

بعض العبد، وهل<sup>(١)</sup>؟ فقال له: أنت حر، وحرى لبقطة الطلاق على نفسه، فخطب بأن أراد أن يقول فيها: اعتقني قد، فقال له: أنت طالق، فالطلاق وقع باظهار الروايات. وفي اعتقني: روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا يقع، وفي الروايات المشهورة يقع كالطلاق.

٥٩٨٢- وفي الخشعي: ليس بعدد رحمه الله تعالى في رجل جالس مع قوم، وأنته كنت فأنه بين يديه هاتين رجلين: أنه أنت أو حرة؟ فأراد المولى أن يقول: ما يؤمنك عندك، أو أمة أو حرة؟ فبلى في القول فقال: هي حرة أنت، تعتق من الغنماء، ولا تعتق ببيت وبين الله تعالى.

٥٩٨٣- وفي حادي بن أبي الليث رحمه الله تعالى: إذا بع الرجل غلامه إلى بلدة، وقال له: إذا استملك أحد فقل: إني حر، فذهب التعلام، فاستقنه رجل، فأنت فأتى بما قال المولى: يعني، ويركز قال: له المولى: سميتك حرًا، فقال: إني حر، لا يعتق أصلاً، لأن حرة بامر المولى، أن حر، كقول المولى: هو حر، ولو قال المولى لعبد: بعد ما سمعته حرًا، هو حر، لا يعتق. وإن لم يكن لابي فأنته: سميتك حرًا، يعتق قسماً، لا ديانة. كقول المولى: هو حر، وأراد به التكاليف دون التحقيق، وعلى هذا إذا عدل الجماعة فذهون مع سلامة: إذا استملككم أحاً فقولوا: وني آزاد است.

٥٩٨٤- وفي الخشعي: إذا قال لعبد: إذا مررت على العائش فأتك. فقل: أحر، ومر عليه وسأله فقال: أحر، عتقت ولا يعتق لها ذلك. ألا يرى لو قال لعبد ابتداء: قل: أنا حر، لا يعتق هذا لم يقبل: أنا حر، وإذا قال ذلك يعتق، فكذا هذا.

٥٩٨٥- وفي واقعات الخشعي: إذا قال: عبيد أعتق طبع أحرار، وهو يريد من أهل بلخ. لم ينو عبده، ثم قال: عبيد أهل بغداد أحرار، وعبر من أهل بغداد: لم ينو عباده، ثم قال: كل عبيد أعتق أحرار أو قال: كل عبيد أعتق أحرار، لم ينو عباده، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يعتق عبده.

٥٩٨٦- إذا قال: كل عبيد أعتق أحرار، لا يعتق عبده، وإن كان عبده بعباده. لأن الله ينويه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، قال: لأن هذا أمر عام، ويعتق أحد عصب من يربيه.

٥٩٨٧- وذكر بين سبعة عشر محمداً رحمه الله تعالى: أنه يعتق عبده في هذه النصوص كلها، وغرله أنه تعداد، وعلى هذا الخلاف الطلاق، وعلى هذا اختلاف إذا قال: كل عبيد

في هذا المسجد، يعني المسجد الجامع ليوم الجمعة فهو حر، وعليه في المسجد إلا أنه لم يوجبه، أو قال: كل امرأة في هذا المسجد، يعني المسجد الجامع يوم الجمعة حاتق، امرأته في مسجد الجمعة<sup>(١)</sup> إلا أنه لم يوجها.

٥٩٨٨- ولو قال: كل عبد في هذه السكة حر، أو قال: كل عبد في هذه الدار حر،  
وعبد في الدار أو في السكة، عتق وإن لم يتوبلا حلاف. ولو قال: ولنا أدم كلهم أحرار،  
لا يعتق عبيده ولا ماله بالانفاق.

٥٩٨٩- وفي أنوار ابن سمانة عن محمد بن رحمه الله تعالى أيضاً: إذا قال: كل عبد يدعي النار هذه، فهو حر، أو قال: كل عبد بكلمتي، فهو حر، فدخل النار عبد له، أو كلمه عبد له عتق. وكذلك إذا قال: كل عبد في الأرض حر، عتق عبده. ولم يرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه القصصين شيء.

٥٩٩٠ وفي نوافل ابن سماعة : عن محمد بن رحمه الله ، أنه قال : **أَيْضًا** : وجعل قال : قد  
أشترى كل رجل عبده ، ثم اشترى عبداً ، ثم يعق ، لعبد الذي اشترى أو بهذا الثمن منه ؛ لأنني لأعلم  
أنه فيه كاذب . قال : وأما المسائل المتضمنة فيمن أوقع بها العتق ، وأوقع بها ما أوقعه من على  
عبده . وفي فتاوى أبي النقيب رحمه الله تعالى : إذا قال الرجل لعبده : أنت حر ، أو قال  
لأمته : أنت حر عتق ، ولو قال لزوج : يا زانية لا بعد

٥٩٩١- وفي الأصل: "إذ قال عبده: أنت حر من عمل كذا، وقال: أنت حر اليوم من هذا العمل، عتق في القضاء؛ لأنه وصفه بالحرية، وتخصيصه وقتاً أو عملاً لا يغير حكم ما وصفه به، أما فيما بينه وبين الله تعالى، فكأن لم يرد به العتق، فهو عبده؛ لأنه يحتمل أن يكون مراده لا أكلتلك اليوم هذا العمل، والله تعالى مطلع على ما في ضميره، ولكنه خلاف الظاهر، فإنه جعل الحرية مفعلة له في الظاهر، فلا يصدق القاضى - والله تعالى أعلم -

٥٩٩٦- وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال لامته: أنت حرة من هذا العمل، يعني به قد أعتقتك منه، فهي حرة في نفسها، قال: ولا يشبهه هذا قوله لامرأته: أنت طالق من ولقي. وفي المتنبي: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل قال لامته: عرجك حر عن إجماع، قال: تعتق من القضاء.

٥٩٩٣- وفي المتفق أيضاً: رجل له عبد فدخل له نومة بالفصص، فقال له: فد  
أعنتك، ثم قال: عنت المتى عن الداء، فإنه في القضاء على الرق، وبزومه العوم بإقراره أنه

صفاه، وإن لم يفي: عتبت العمد من الغنى له بل منه العمد. ألا يرى أنه لو قال: عتبت العتق عن الرق، كان له أو ينتله: لأن وجه الكلام على ذلك، كذا عهد. ولو أخذه لوجه الله تعالى من انقضاء من بالدم، كان كذا قال. ولو كان له عتق رجل حر قصص، فقتل له: قد اعتقت، فهو عتق من عتق، ولو قال له: اعتقت عن المصاص أو عن القتل، فهو عتق قياساً واستحساناً.

٥٩٩٤- وفي فتوى أبي الليث رحمه الله تعالى: وسئل أبو بكر الإسكافي عن رجل قال لعمده: لو أزالني زمني، قال: لا يعتق؛ لأنه لا راد به إلا انتزعه، ألا يرى أنه لو قال لآخر: أنت أزمي الناس، لا يكون فاذن. قال النقيب أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا إذا لم يهرع العتق، فإذا أزالني العتق يعني: ذاته نوى ما ساعدته لخطئه. ألا يرى أنه لو قال لآخر: أنت أطق من فلانة، وفلانة مصطفة وجرى الطلاق، نطق، كذا عهد، وفيه: يجب أن يعتق بدون النية.

٥٩٩٥- وفي المتنبي: إذا قال السيد: أنت أعتق من فدى، يعني به عبداً آخر له، وعلى أنت أقدم في ملكي، دين فيما بينه وبين الله تعالى، ولم ينسب في انقضاء عتق، ولو قال: أنت أعتق من فدى في ملكي، أو قال: في السن، لم يعتق أصلاً، وكذلك إذا قال له: أنت عتق أس، وأم قال: أنت حر النفس، يعني في الأخلاق، عتق قصص، ولو قال: أنت حر البشر في أخلاقك، فذلك، لم يعتق أصلاً.

٥٩٩٦- وفيه أيضاً: إذا قال لرجل غيره: قل لعامري: أنت حر، أو قال: قل له: إنه حر، عتق في الغضه ساعة تكلم، ولو قال: قل له: إنه حر، لم يعتق حتى ينوب له: أنت حر. وهذا على المذلة كآه وناء عتقه.

٥٩٩٧- هشام قال: سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل قال لزوج خاتمه مملوك: هذه خاتمة حر بالإحصاء، أو قال: لداية مملوكه: هذه ذابة حر، لا يعتق في شيء، سر هذا، وكان في رجل قال لمملوكه: أنت موسى فلان، أو أنت عتيق فلان، فهو حر. ولو قال: اعتقتك فلان، فليس بشيء، والفرق أن في الفصل الأول أحسن من عتقه، ولا يحتفل العتق فيه إلا بإعاقته إياه، فيصير عتقاً بإعاقته إياه، وإفراؤه حجة عليه. ومن الفصل الثاني: أعتق عن إعاقته فلان، وقد تحققت إعاقته فلان من غير عتقه. فلا يصير مملوكاً بإعاقته.

(١) وفي م. ساعدتكمه

(٢) وفي م. أسير من إعاقته فلان بعد تحققت إعاقته فلان من غير إعاقته

### الفصل الثاني في الألفاظ التي لا يقع بها العتق

٥٩٩٨ وفي المتنبي: إذا قال لأمنته: أنت مثل هذه، وأشار إلى امرأة حرة لم يعتق، إلا أن يقول: أردت أنها حرة مثل هذه، وكذلك: إذا قال لامرأة حرة: أنت مثل هذه، وأشار إلى أخته لا يعتق أخته، إلا أنه ههنا إن أراد أخته بنته في الحرية لا يعتق أخته، بخلاف التعمين المتقدمين.

٥٩٩٩ وفيه أيضاً: إذا قال: كل مال لي حرره رقيق لا يعتق واحد منهم؛ لأن محل التحرير الرقيق لا مطلق المال، فهذا الكلام لم يلاق محله فلا يصح.

٦٠٠٠ وفيه أيضاً: إذا قال لعبيده: نسبك حراً، أو قال: أصلك حراً، فإن كان يعلم أنه مسبي لم يعتق، وإن كان لا يعلم أنه مسبي [يعتق]، فهو حر<sup>(١)</sup>، لأن في الوجه الأول ما أقر بحريته لا نصاً ولا ضرورة الإقرار بحرية أصله إذ ليس من ضرورة حرية أصل المسمى حريته، فشكنا كلهم أحراراً قبل الظهور عندهم، وبشت حكم لرق في أولادهم بالاستبلاء على الأولاد؛ فهو معنى قولنا: إنه ما أقر بحريته. وفي الفصل الثاني صار مقراً بحريته ضرورة الإقرار بحرية أصله، فإن من ضرورة حرية أصل غير المسمى<sup>(٢)</sup> حريته، والثابت ضرورة حراً، أو نقول: في الوجه الأول هو صادق في عقائده؛ لأن المسمى بسبه حر وأصله حر، فلا ضرورة إلى الحكم بحرية الولد، أما غير المسمى لا يكون سبه حراً، إلا أن يكون هو حراً؛ لأن حرية الأبوين تقتضي حرية الولد، إلا أن تحرر المسمى على الولد، فإن لم يجز يثبت هذه اللفظة بوصفه<sup>(٣)</sup> حرية الولد. ولو قال له: أملاك حرّاً، لم يعتق على كفي حال؛ لأنه يجوز أن يكون الأموان حريين، ويكون هو رقيقاً بأن عتق أمواه بعد ولادته.

٦٠٠١ إذا قال لعبيده: عتقت عليّ وأحب لا يعتق، بخلاف ما لو قال: طلاق عليّ واجب، هكذا ذكر في فتاوى الفضلي<sup>(٤)</sup>. والفرق أن العتق قد يجب في الجملة، فلم

(١) وفي: لو قال: لو قال لامرأة حرة: أنت مثل هذه، وأشار إلى أخته، وكذلك لو قال لامرأة حرة: أنت مثل هذه الأمة، وأشار إلى أخته.

(٢) وفي: لم يعتق مكان هو حر.

(٣) وفي: ط: عين المسمى.

(٤) أبوي أنه: و. ح. م. راجحة حرية الولد.

يقتصر هذا اللفظ وموضع الطلاق ؛ لأن نفس 'عتاق' لا يحجب محال ، وإجماع يحكمه بعد وقوعه فاقضى هذا وضع الطلاق . وقد ذكر القديري في شرحه مسألة الطلاق عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعني خلاف ما ذكرهما ، وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق . وإذا قل لعبد : رأسك حر ، أو قال : بذلك بدن حر ، فالكلام في العتق تغير الكلام في الطلاق ، فمن كل ما يقع لعتاق بالإضافة إليه يقع العتق بالإضافة إليه ، وما لا يقع العتاق بالإضافة إليه لا يقع العتق بالإضافة إليه . وقد مر في فصل الطلاق في كتاب الطلاق

٦٠٠٢ - وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى : ليس قال لعمامة : ذكرتك حر ، أنه يعتق كما لو قال لها : فحر كحر . إذا قال لعبد : رأسك حر ، أو قال : بذلك بدن حر ، قل : - لإضافة لا يعتق عبده ، لأن معناه مثل : رأس حر ، مثل بدن حر ، وأنه تشبيه والتشبيه لا يقتضي المساواة من كل وجه . ولو قرئ قتل ، رأسك حر ، أو بدنت بدن حر عتق . لأن هذا صفة وليس تشبيه ، ولو قال : ما أنت إلا مثل الحر . لا يعتق ؛ لأن هذا تكيد في التشبيه ، والتشبيه لا يوجب العتق . ولو قال : ما أنت إلا حر عتق ؛ لأن كلامه شتم على النفس والآلة ، وهذا أكد ما يكون من الإثبات ، وقال هذا وقوله : أنت حر سواء

٦٠٠٣ - ويؤان ، قال : والى ، وأما : أراذني من يراذكن ؟ فقال المولى : أراذني ثم يبدأ كردم . لا يعتق العبد ؛ لأنه يحتمل أنه أظهر بالتعقيق لا بالتشعير . جل قال نعمه - أنت حر غير مملوك ، فهذا لا يكون عتقا ، ولكن ليس له أن يعبده ، وإن مات لا يرثه المولى ، وإن قال المملوك بعد ذلك : إني مملوك له ، فصدقه كان مملوكا له ، وإذا أقرهم عن محمد رحمه الله تعالى .

٦٠٠٤ - وفي الفتاوى : عبد أخذ من قبل مولاه ووضع يده ، فقال المولى : ما حذري مما دستار من مائة دينار خود بهم ، لا يعتق لعبد بهذا اللفظ ؛ لأن عبده : إني مزبذبه ، وبهذا لا ثبت العتق ؛ لأنه أسيراء .

٦٠٠٥ - قال لعبد : يا سيد ! أو قال له : يا سيدى ! أو قال لأخته : يا سيدة ! أو قال لها : يا سيدى ! أو قال له : يا اراد مرده ! أو قال : يا اراد مرد من ! أو قال لها : يا اراد زن ! أو قال : يا اراد زن من ! أو قال لها : يا كذبوا ! أو قال : كذبانوى من . فلو أنوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف ، وإن لم يسم العتق لاختلاف تشايخ رحمهم الله تعالى فيه ، واختار الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يعتق - لأنه يراد ببعض هذه الألفاظ اللطف ،

وبعضها الإنشائية وليس فيه ذكر ما يختص باعتنافه إياه. وكثر قال لقلامه: يا أزد مرد! بدون حرف الألف، لا يعتز وإن بوى العتق. هكذا حكى عن الختية أبي بكر رحمه الله تعالى.

٦٠٠٦- ولما قال لقلامه: أنت مولاي، أو قال له: يا مولاي! اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، وذكر أنكر حتى أنه يعتق ولا يحتاج فيه إلى أنية، وقال هشام: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن قال لقلامه: يا مولاي! أو قال لأمته: يا مولاي؟ قال: يعتق، قلت: وإن قال: يا سيدي، يا سيدي؟ قال: لا يعتق، وهذا الس شيء.

وقال إبراهيم ابن رستم: سمعت محمداً رحمه الله تعالى يقول: لا يعتق في الساء<sup>(١)</sup> إلا في خصلتين: بحر، وباحرة، يا مولاي، وباحر لاني. وقال: هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: وهذا لأن لفظ المولى وإن كان نطقاً مشتركاً فإنه يذكر بمعنى التناصر، قاله الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٢)</sup>. وباحرة بمعنى ابن النعم، قال الله تعالى: ﴿وَرَأَى نُفُوسَ الْيَهُودِ﴾<sup>(٣)</sup>، لا أنه تعين المولى الأسفل ههنا؛ لأن المولى لا يستمر بعبد عادة، ونسب العبد معروف، فتعني معنى الناصر ومعنى ابن النعم كذلك، ومعنى المولى الأعلى منتزع وإبه ظاهراً، فتعني معنى المولى الأسفل. وإما لا يحتاج إلى أنية؛ لأن اللفظ المشترك إذا تعين فيه بعض وجوه، كان الحكم في ذلك الوجه ثاباً بطريق الحقيقة، فلا يحتاج فيه إلى أنية.

٦٠٠٧- إذا قال: ابن كوكبك متست، قال ذلك لقلامه أو لأمته، هل يعتق؟ فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى، وأخار الصد. تشويد الكبير برهان الأئمة أنه لا يعتق؛ لأنه لا يراد به التحقيق. ألا يرى أنه يقال في العرف: ابن كوكبك ابن ديه الله، ولا يراد به التحقيق؛ وإذا قال لقلامه: أي هذا يبر، لا يعتق في فدوى أبي اللبث في باب بة للجبب. وإذا قال لقلامه بالفارسية: يا مولاي من يودي بعذاب تو لم يودم، أكون كنهيسى بعذاب تو الشرم، فقد قيل: إنه يعتق في الفصاء؛ لأنه أخر بالعتق. وقيل<sup>(٤)</sup>: لا يعتق بدون النية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. كذا في قوله لأمته: لست لي بامرأة، وأنبأه ذلك؛ وهذا لأنه ليس من ضرورة أن لا يكون عبده أن يكون حراً؛ جواز أن يكون عبداً غيره، وسيأتي بعد هذا.

(١) وم، أ، و، ف، ط: لا اعتق في الساء.

(٢) سورة محمد: ٦١.

(٣) سورة مريم: ٥٠.

(٤) وفي أم، و: والصحيح مقام قبل.

ما به هذا القول

٦٠٠٨- قال خذ منه : وجهك أصغر من الشمس أنا عبيدك ، لم تعتق - لأن هذا كنهه  
العتق ، لأن العتق : جعل قال لعدو : هئت لك نفسك ، أو هئت منك نفسك ، عتق  
فان ، أو لم يفعل . عرى أو لم يفر ، وكذلك إذا قال : هئت لك نفسك ، فذل : لا أريد عتق ،  
وذكر مسألة أرفق في موضع آخر وقال : لا تعتق ، والأول أصح ، لأن القصة وبيع  
بفرضين بوال ذاك ، لأنه إذا أرحه لإنسان لا يكون من الملك إليه فشرط فونه ، والذي  
وحد العبد يكون مريداً لمعت طريق الإسقاط فلا يشترط القول .

٦٠٠٩- وإذا قال لعدو : لا مبيع لي عليك ، فإن بولي العتق بعث ، وإن لم يتم العتق  
لاعتق : لأن هذا لفظ يحصل وجوه شتى ، ويحتمل لا مبيع لي عليك عقوبة ولو ما ، لأنك  
لو بعثت : لا أمرت به ، ويحتمل لا مبيع لي عليك لا شيء بعث . ويحتمل لا مبيع لك .  
وكذلك إذا قال : لا ملك لي عليك ، لا يعتق ما لم يتم ، لأنه يحد من وجه آخر بولي العتق ،  
يعني لا ملك لي عليك : لا شيء بعثت ، أو لا شيء وعيتك ، وكذلك إذا قال : أخرج عن  
مأكني ، حبيب سيذك ، لا يعتق ما لم يتم ، لأنه يحتمل وجه آخر سوى العتق ، وهذه مسائل  
تؤكد القول يسمى والمسألة التي تقدم ذكرها .

٦٠١٠- روى عن محمد بن حبيب بن عمار أنه إذا قال : لا مبيع لي عليك إلا مبيع  
المولا ، فهو حر في القصد ، ولا يصدق إن لم يرد : لأنه ما يشتق مبيع المولا ، فتعين في  
غير السبيل جهة الحرية ، ولا مولا إلا بعد الحرية . ولو قال : لا مبيع للمولا ، دين في  
القصد ، لأن إطلاق المولا ينصرف إلى المولا في الدين ، وإن جاز أن يفسر بها عن مولا  
العتق . ولو قال : أذهب حرت نعت ، توجه أن ما سجد من مولا : لا يعتق وإن بولي  
لأن عمار يستدعي المال ، أنولي عنه ، وزوال بند المولى عن العبد لا يوجب العتق .

٦٠١١- ولو قال له : لا سلطان لي عليك ، وسرى به اعتق لا يعتق ، بخلاف ما إذا  
قال : لا مبيع لي عليك ، ويرى به العتق . في الفرق أن السبيل في اللغة عبارة عن الطريق  
المستوفى ، إلا أن الحسن يذهب عنه عبر محكم إذا أضيف إلى العبد ، لأن العبد ليس طريقاً  
مستوفى ، فحسب كسافة عن ذلك ، لأن الملك في معنى الطريق ، لأن الطريق ما يتوصل به  
إلى غير ، وذلك في العبد ، يتم من به التي التصرفات شرعاً ، فكانه قال : لا مبيع لي عليك .

(١) هكذا في الجمع لباقة من عمار ، يذكر في الأصل . مبدأ

(٢) وهي أن لا مبيع للمولا



ولو قال: لا منك لي عنيك، ونوى به الحق، يمتثل كذا هنا، فأما السلطان في اللغة يدكر، و مراد به الحق، ويذكر ويراد به الاستيلاء والبد، فكانه قال: لا حجة لي عنيك، لا بد لي، ولو نص على هذا لا يمتثل وإن نوى، كذا هنا

فترق بين قوله: 'ألا ملك لي عليك، وبين قوله: لا بد لي عليك، لاحجة لي عليك،  
فجعل قوله: 'ألا ملك لي عليك من كتابات العنق، ولم يجعل قوله: لا بد لي عليك من كتابات  
العنق. والتميز أن قوله: لا بد لي عليك، يتعرض لنفي البدل لا لنفي الملك، والبدل ينفي من  
غير انتفاء الملك، كما هي الإجازة والكتابة. ولم جعل كتابة عن العنق وفي إرادة البدل والملك،  
يؤدي إلى أن ينبت باللفظ أكثر مما وضع له المنقذ، وأنه لا يجوز. وكذا قوله: 'لاحجة لي  
عليك، يتعرض لنفي الحجة لا لنفي الملك، والتميز ما مر.

وأما قوله: لا مأك إلى عذبت، فيعرض لقضي الملك مطبقاً، الرقة واليد فيه سواء، فلم  
 جعل كتابة عن العتق فيه إزالة منقبة الرقة واليد، لا يزدى إلى أن يثبت ما للفظ أكثر ما وصح له  
 اللفظ؛ ويبدأ آخر ما.

٦٠١٢- وإذ قال لامته: أنت طالق، أو ذكر شيئاً من كتابات الطلاق نحو: كنت  
منى، أو حرمتك، أنت طالق، أو ما أشبه ذلك وهو ينوي العتق، لا تعتق ثم جميع ذلك  
عدينا.

وَمِنْ نَبِيِّ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ قَالَ لِأَمَتِهِ: أَطِيعْتِكُمْ وَنَبِيَّ، أَمِيتُ عَنِّيكَ، أَلَا يُدْرِكُ الْإِطْلَاقَ بِفَعْلٍ، زَوَانَ الْبَيْدَ، فَهِيَ بِمَزَلَةٍ قَوْلُهُ: حَلَيْتُ سَيْبِيكَ، وَنَوْ فَالْأَمْرُ لَهُ، فَرَجَكَ عَنِّي حَرَامٌ، يَرْبِدُهُ الْعَنَقُ لَا أَمِيتُ، لِأَنَّهُ حَرَمُ الْمَنَعَةِ عَلَى نَفْسِهِ، وَتَحْرِيمُ الْمَنَعَةِ بِحَامِ الرِّقَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى أَخَاهُ مِنَ الرِّضَاعِ، أَوْ اشْتَرَى حَبَابَةً فَدَوَّلَهَا بِطَلْعِ أُمِّهِ، صَحَّ وَإِنْ كَانَ الْمَنَعَةُ حَرَامًا عَلَيْهِ.

٦٠١٣- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لأمتي أنت، كف نون ثا  
حاً را ثا ، أو قال لأمتي أنت ألفاً نون ثا ظناً لام فاف ، فإياه زبوني  
الطلاق والعناق تطلق المرأة وتعنى الأمة ، وهذا بمنزلة الكناية ، لأن هذه الحروف يفهم منها ما  
هو المفهوم من صريح الكلام ، إلا أنه لا يستعمل لذلك ، فعساراً كالكناية في حق الانقصار إلى  
أنفسه .

٦٠١٤- وإذا قال نعبده: هذا نبي، وعنه يولد لمتله، عتق العبد، سواء كان معروفاً بالنسب، أو كان مجهولاً بالنسب، وإن كان متله لا يولد لمتله، عتق العبد عند أبي حنيفة.

[illegible]

٦٠٦٤ - وإدخال الحذف الثاني، ذلك في الواو الأولى من قوله تعالى: "وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ  
أَبِي حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَهْدِي، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَعَلِيَ مَا ذَكَرَ فِي الْإِسْرَاءِ .  
لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ قَوْلَيْهِ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ، يَا حَبْرَاءُ، عَلَى مَا أَنَّهُ اخْتِصَارٌ لِمَنْ  
لَمْ يَفْرُقْ، وَالْحَبْرَاءُ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَحْبِبُونَ الْإِسْلَامَ، وَذَلِكَ لِذِكْرِ مَا هُوَ : صِفَةُ بِشْرٍ  
الْأَصْلُ : حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِأَيِّهَا، فَإِذَا نَادَاهُ بِوصفه يَمُنُّ بِهِ فِيهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ .  
يَا حَبْرَاءُ ! يَجْعَلُ ذَلِكَ تَمْثِيلًا لِلْإِسْرَاءِ : يَكُونُ الْإِسْرَاءُ نَادَاهُ بِوصفه، وَإِذَا نَادَاهُ بِوصفه لَا يَمُنُّ  
بِجَدِّهِ فِيهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ، لَا تَفْكَرُوا بِمَعْنَى ذَلِكَ تَمْثِيلًا لِلْإِسْرَاءِ : يَكُونُ الْإِسْرَاءُ نَادَاهُ  
بِوصفه، فَكَانَ الْإِسْرَاءُ بِصُورَةِ الْفَتْحِ رَجْعًا وَفَتْحًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : وَنَادَاهُ بِوصفه، جَدًّا  
لِلْفَتْحِ، هُوَ الْمَعْنَى : لَا تَفْكَرُوا بِصُورَةِ مَا لَا يَجِبُ لَكُمْ عَلَيْهِ

[illegible][illegible]

٦٠٨- ومن هذا يرى أن إمامنا رحمه الله تعالى قد عدل لعلامة هذا المحدث الأثير،  
عنق في الخصال، لأن أقر السيرة، والإمام السيرة لم أره، ولا يفتق غيبة، لأن هذه  
الكتابة ليست بها بصحبة النبي.

٦٠١٩- عند مويدي رجل عجل له: اعتقت هذا؟ فأنشأ برأسه أي بعم، لا يعنى، ولو كان في يدي رجل مضي، قيل له: أهذا جسد؟ وأنشأ برأسه أي بعم، يتبب لنسب، منه، والمفرق وهو أن المعتق يصدق بالعبادة، والإشارة لا تقوى، فقام العبادة سند القدرة عليها، أما النسب لا يتعلق بشيئ من العبادة، ألا ترى أن الولد المولود مني الكراسي ثابت النسب من صاحب الكراسي وإن لم يصرح به! فبجاز أن يشت بالإشارة.

٦٠٢٠- وإذا قال لعبده: أنت لله، لا يعنى في قول أبي حنيفة: رحمه الله تعالى وإن نوى؛ لأنه وصفا بوصف، هو ثابت النسب من جهة الحب والرواش فأجل بوصفه، وإن جرح الأثر به الله تعالى، والعتق لا يثبت إلا بإثبات وصف لا يوصف به المملوك قبل العتق.

وقال أبو يوسف: رحمه الله تعالى: يقع له: في يدي، لأن الله تعالى يقع لله تعالى عاتبا، وإذا مويدي العتق بهذا اللفظ فكانه قال: أنت حر لله، هكذا روى عن محمد بن حمزة الله تعالى قال هشام: سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل قال في مملوكه أو مريمه: جعلت لله، فقال: فإن نوى العتق عتق، وإذا لم ينو العتق أو مات ولم يبين، لم يعنى، لأنه يحتمل أنه أراد به التبر، ويحتمل أنه أراد به العتق، فلا ينبغي لأحدهما إلا الثانية، ونحو مات لم يلزم ضرورة شيء؛ لأن الشئ يقطر بالثبوت، ولو قال له: أنت عبدا لله، لا يعنى بالإجماع.

٦٠٢١- وفي الدعوى: إذا قال لأمة الله، مل: أنت حرة وقد خرج منها، مصل المولود، إن كان الخارج أقل يعنى، وإن كان الخارج أكثر لا يعنى؛ لأن الأكثر حكم الكل، لا ما دونه. وذكر هشام والمعلني عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: فليس قال لأمة المملوك، وقد خرج منها نصف بدن المولود: أنت حر. قال: إن كان الخارج لنصف سوى الرأس، فهو مملوك، وإن كان الخارج النصف من جيب الرأس، ومعناه أن يكون الخارج من بدن مع الرأس نصفاً، فالولد حر - والله سبحانه وتعالى أعلم -.

### الفصل الثالث في تعليق العتق وإضافته وما هو في معناها

٦٠٢٢ - ذكره بن أبي شيبة : إذا مال لملك له : إن مذكرك ، فأنت حر ، عتق عنه حين سمعت . وأذا كان الحد بعد البيع منك ، وهذا كقوله : أو مذكرك وهي صحيحة . في صحيح الترمذي : رجل قال لعدو : إذا سقيت الهباء ، فأنت حر ، فذهب العدو بالخبر إلى الله ، فم يشرى الماء عتق العبد : لأنه قد سقي

٦٠٢٣ - وفي الصحيحين : رجل قال : إذا اشترت عبد فلان ، فقد سار حراً ، أو قال : فقد سري فيه العتق ، فاشترى عتق ، ولم يقل : إن شريته عبد فلان عتق ، أو قال : حري فيه العتق . فاشترى لا يعتق . وروى مالك بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال : إذا دعيت ماء الفداء ، فعتقني حر ، وله عبيد ، فاعطها أربع مرات ، وجب عليه بكل دخلة عتق يوقعه على أبيهم ثم واحداً بعد واحد

٦٠٢٤ - إبراهيم بن إسحاق عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى : رجل قال لعبد : أنت حر على أن لا تدخل كندار ، فهو حر حتى يدخل الكندار أو لم يدخل ، وعنه أيضاً : إذا قال لعدو : أنت حر على أن لا يبداني دمي ، فمات ، جاز العتق ويغني الشره . وقال : إذا كان شرطه في شيء يجب عليه ، لم يعتق إلا على ما شرط ، عليه ، ولا يثبت الحرية ما لم يقبل ، وإذا كان الشرط في شيء لا يجب عليه ، فهو حر قبل أو لم يقبل . إذا قال لعدو : إن شئت فأتك حر ، ثم قال له : لا يملك فقه فله ، لا يحر . لأن هذا ليس بنعم . بن دعاء عبده

٦٠٢٥ - رجل قال لملكته : إن كنت شهدي ، فأنت حر ، لا يعتق : لأن في كونه عبداً له قصبر ، أو هو نظير ما قال لملكته فلاناً : إن كتب امرأتي ، فأنت طالق ، لا تطلق : لأن في كونه ، مراً له قصبر .

٦٠٢٦ - رجل قال لعبد رجل : إن وهبتك مائة دينار ، فأنت حر ، فذهب مائة دينار منه ، فهذا عتق وجهان :

أما إن كان عبداً في يد الواهب ، ففي هذا الوجه لا يعتق العبد قبل أو لم يقبل ، مسلم إلى أو لم يستأ : لأنه استأجره ليس بنفسه ، ولا ملك في تلك الحالة : لعدم التصرف . وهذا إنما يأتي على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى : لأن على قول عامة المتأخرين أنك لا تست في يد الهبة بدون القبول . أما على قول بعض المشايخ رحمهم الله تعالى الملك يثبت بنفسه



نصيبه، عتق كله ؛ لأن الإعتاق عندهما لا يتجزأ ، وكان على العبد ألف درهم في الوجهين جميعاً ؛ لأن الألف مقابل بجميع [العبد]<sup>(١)</sup> ، وقد سلم للعبد جميع الرقبة من جهة ، ويرجع الساكت على المعتق بنصف ما أخذ من العبد ، ثم المقتني بنصف ما أخذ من العبد ، ثم المقتني على المقتن بما أخذ من العبد ، فلو : تأويل ما ذكر أن الساكت يرجع على العتق ، أن يكون المزدى كسب الرق ، فيكون كسب عبد مشترك . وتأويل ما ذكر أن الساكت لا يرجع ، أن المزدى كسب ما بعد الإعتاق ، وعندهما الإعتاق لا يتجزأ ، فكان هذا كسب حر عندهما .

٦٠٣ - وفي أبواب البيوع من الزيادات : إذا قال لعبد : أنت حر بألف درهم ، أو قال : أنت حر بألف درهم ، فقال العبد : قبلت العتق في نصفي ، لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ولا يعتق ولا يلزمه شيء ، وعندهما يعتق ويلزمه الألف ؛ لأن الإعتاق عندهما لا يتجزأ ، فلو قال : أنت حر بألف درهم ، أو قال : أنت حر بألف درهم ، فقال العبد : قبلت العتق في نصفي ، لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ولا يعتق ولا يلزمه شيء ، وعندهما يعتق ويلزمه الألف ؛ لأن الإعتاق عندهما لا يتجزأ ، فلو صح قبوله في النصف يعتق نصفه بخمسائة ، ويخرج النصف الآخر إلى الحرية بالسعاية ، فيقصر بد المولى عن السيد بل يجب الدين في ذمته وأنه مفلس ، وإن من في ذمة المفلس تأوى فيتضرر به المولى ، فإن قال المولى : قبلت العتق في نصفي بخمسائة ، فهو بطل بالإجماع ، أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر . وأما عندهما فلأن قول المعتق في النصف لما كان عبداً في الكل عندهما ، صار كأنه قبل العتق في الكل بخمسائة ولو قبل العتق في الكل بخمسائة<sup>(٢)</sup> لا يجوز [ولا يعتق]<sup>(٣)</sup> ؛ لأن المولى ما رضى به ، كذا هنا .

٦٠٣١ - ولو قال العبد لمولاه : أعتقتني على ألف درهم أو بألف درهم ، فقال المولى : أعتقت نفسك ، فعلى قولهما عتق كله وعليه الألف ، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إن كان العبد قال : أعتقتني بألف ، فقال المولى : أعتقت نفسك ، عتق نصفه بخمسائة ، ويجب عليه السعاية في النصف الثاني<sup>(٤)</sup> ، ولو كان قال : أعتقتني على ألف درهم ، فقال المولى : أعتقت نفسك ، عتق نصفه بغير شيء .

(١) هكذا في ف و ق ، وكان في الأصل : يرجع البذل

(٢) أثبت من ع

(٣) أثبت من أ ف .

(٤) وفي أ ف . في النصف الثاني .

٦٠٣٢- وفي مجموع الموازل: رجل قال لعبده: أنت حر بعد موتي إن لم تشرب الخمر، فأقام شهراً، ثم شرب الخمر قبل أن يموت بطل عتقه، وإن رفع الأمر إلى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر، فأقصى فيه العتق، ثم شرب الخمر بعد ذلك ثم برد إلى الرق، ولو قال لعبده: أنت حر على أن تشرب الخمر، فهو حر شرب الخمر أو لم يشرب.

٦٠٣٣- وفي المتن: "الحسن بن أبي مائل عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا أشكك أمر الغلام في الاحتلام، فذال: قد احتلمت، صدق فيما له وليس عليه، كما تصدق الجارية على الحبر، فغنى هذا إذا قال للغلام: إذا احتلمت، فأنت حر، فقال: احتلمت عتق."

٦٠٣٤- وفي مواردنا مسامحة: عن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل: أول غلامي أشتريهما حران، فاشتري غلاماً، ثم اشتري غلامين لم يعتق واحد منهم، ولو اشترى أولاً غلاماً، ثم اشترى غلاماً وأمه، عتق الغلامان. أما الفصل الأول فلأن المشتري أولاً ليس بعاملين، والغلامان ليسا بأوليين، لأن الأول اسم مرد سابق لم يسبقه مثله، وأما الفصل الثاني فلأن الغلامان أول غلامين اشتراهما، لأنه لم يسبقهما شراء غلام.

٦٠٣٥- وفي الجامع: إذا قال: أول عبد أملكه، فهو حر. فملك عبيدين، ثم عبداً، لم يعتق واحد منهم؛ لأنه لم يجب العتق لأول عبد يملكه، والأول اسم لم يرد سابق، وفي العبيدين إن وجد السبق لم يوجد الفردية، وفي العبيدان وجد الفردية لم يوجد السبق، وهذا بخلاف ما إذا قال: أول عبيدين أملكهما حران، فملك العبيدين عتقا؛ لأن هناك أضاف العتق إلى أول عبيدين يملكهما، فيعتبر الأولية في العبيدين. وقد وجد ههنا إضافة العتق إلى أول عبد يملكه، فيعتبر الأولية في العبد الواحد ولم يوجد.

٦٠٣٦- وكذا قال: إذا قال: أول عبد أملكه واحد، فهو حر، فملك عباين، ثم ملك عبداً، لم يعتق واحد منهم؛ لأن قوله: واحد، ذكره ولا ذكره سواء، لأنه لا يفيد إلا ما أفاده صدر الكلام؛ لأن قوله: واحداً، صفة العبد بالتفرد، وقد استبعد تفرد العبد بقوله: أول عبد أسكنه، لأن الأول اسم لم يرد سابق.

٦٠٣٧- ونحو قال: أول عبد أملكه وحده فهو حر، فاشتري عبيدين، ثم اشترى عبداً، عتق الثالث، بخلاف قوله: أول عبد أملكه وحده أو اشتريت وحده. وانصرف أن قوله:

وحده. يقتصر الاعتماد على الفعل المفرد به، ولا يقتصر الاثر على الذات. ولغونه واحد  
بذمى الاثر في الذات. ألا ترى أنه لا يستقيم أن يقال: عده وحده، ويستقيم أن يقال:  
عده أملاكه وحده، وكانت إذا قلت: هي الدار رجل وحده، يقتضى ذلك صفة التفرده، حين  
في الفعل المفرد به وهو الكون في الدار، حتى لو كان في الدار عسى ثم امرأة مع الرجل يكون  
كذلك، وإذا قلت: في الدار، حر وحده، يقتضى ذلك صفة التفرده للحر في ذاته، حتى لو  
كان في الدار مع الرجل عسى أو امرأة لا يكون كذلكاً

إذا ثبت هذا فنقول: قوله: أملاكه<sup>(١)</sup> وحده يقتضى التفرده في الفعل المفرد به وهو  
الملك، فيصير مصيغاً للعتق إلى الأول، فيصير موصوفاً<sup>(٢)</sup> صفة التفرده في الملك، والعدد  
الثلاث بوجه واحدة، وما رواه أبو قحافة: أنزل عبد الله، أملاكه فهو حر، فملك عبدين أميين،  
ثم ملك عبداً أميين، لأنه أضف للعتق إلى أنه عبد موصوف بصفة التفرده بالأميان، وهذا  
العدد بهذه الصفة، أم قوله: أملاكه وحده يقتضى التفرده في الذات، فيصير مضاف للعتق إلى  
أفراد عدد موصوف بصفة التفرده في الذات، والثالث ليس بهذه الصفة.

٦٠٣٨ - ومى شاذى أمى ثلثت رحمه الله تعالى إذا قال: إن أغبرت عبدين، فهما  
حران، واشترى ثلاثة أعبدى صفته، عتق شاذى منه وإخبر إلى الأولى، وكذلك إذا اشترى  
عبداً ثم عبدين، عتق الثلث منهم وأخبار الهدى لأنه لا اشترى ثلاثة أعبدى. فقد اشترى عبدين،  
ولو اشترى عبداً فأعفه، ثم اشترى عبدين عتق العبدان أيضاً، فيعتقون بجملة، لأن العبد  
الأول خرج من أن يكون مراداً بقوله: أعبدى، فهو حران، لأنه أشاد بالعتق، والأول به إنشاء  
العتق لم يبق موقفاً للإششاء، فيعتق العبدان الآخران بقوله: فهما حران.

٦٠٣٩ - وإذا قال: أحر عبد أشرى، فهو حر، فهذا معنى اشترى الذي يتأخر عن غيره في  
الزمان، وإذا اشترى غلاماً ثم علفاً، ثم مات، حلت عتق الآخر مستنداً إلى عدم استمراره،  
ويعتبر منته من جميع المثل، إذا كان الشراء في حالة الصحة، وهذا قول أمى حديث رحمه الله  
تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يعتق مفسوراً غلاماً.

٦٠٤٠ - وإذا قال: أحر غلام شدي به حر، فاشترى غلاماً، ثم شذرى آخر، ثم باع

(١) وفيه ع: وعن وحده، عند ذلك

(٢) انظر في

(٣) وفيه ف: فيصير مصيغاً للعتق إلى أول عده موصوف بصفة التفرده



الثاني ثم الثالث، ثم مات، وعرض قول أبي حنيفة، رحمه الله تعالى: بعد العدد الثاني مائة، الأول، والثالث الأول، فتنقضى معه الناس، قال محمد، رحمه الله تعالى: يعني أبي مالك الثاني بالثاني، أي الثاني، ولا ينقضى ذلك الشيخ، ولو قال سنين ثلاثة بعد واحد بعد واحد، ثم باع الآخر منه، ثم مات الزوج، أصبح الآخر يبيع، ويعرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يرقن معه، أربعة، أنه مائة لا بد تقبلاً، لأنه إنما يقع البيع يوم يموت، فبقعه الزوج، وأبى في ماله، ألا ترى أنه لم يرقن بعد، إن لم أشتريه بعد، فأنت حر، ثم باع يرقن، ولم يلقه غيره حتى مات، فبطلت.

١٠٤١- وإذ انظر المرحلي إلى عشرة أسئلة، وقال: آخرهم تزوجا حر، فمزوج عبيدا، ثم  
عبد، ثم مروح العبد، (أول أسئلة أصحابي)، - (لأن كلمة زمر المولى، ثم مات العبد، ثم يعنه  
وحد منهم، لأن موت المولى لا يثبت آخرهم تزوجا، جسد وان يزوج الباقين بعد موته،  
مختلف قوله، آخر عبد، فمزوج حر، لأن هناك موت الخلف تبين الأخير، إذا لا يمكنه الشراء  
بعد موته، ولو وقت وفاته، آخرهم تزوجا بـ م حر، فمزوج واحد منهم بأحد، ثم زوج  
آخر بأحد، ثم تزوج آخر بأحد، ثم زوج الأول بأحد، ثم غرقت الشمس، على العبد لنفسه  
فإن معنى تزوج مرتين، لم يزوج الباقين ثموت صفة الأحدية لنفسه فوفى الذي تزوج مرتين،  
ولأن الذي تزوج مرتين انصب بالأولية في السكاح لأن، فلا يتصور انقضاؤه للأخيرة.

٦٠٤٢- ولو قد، آخر تزوج يوجد من أحدكم ليرد، الذي تزوج حرة، فزوج عند ثم  
 عند، ثم زوج الأول أخرى، ثم غلبت لشعر، بحق الذي تزوج مريضة، مخافة الفصل  
 لأن، وهو مونة، آخركم تزوجا، وليس في قوله: آخركم تزوجا، جعل الأخرية حصة  
 لشعر، فإني الأخرية في العين، وهذا، في الأخرية، به صده الله، في وهو الزوج، غير آخر  
 لأخرية في الفصل، فإني الأخرية في العين، وهذا، في الأخرية، به صده الله، في وهو الزوج، غير آخر

٦٠٤٢- وإذ أخذنا أوسط عبدنا نوحه حين قال لم يبق إلا بضعة ستم يعني الوصية ،  
والأوسط اسم لفرد متخيل بين عددين متساويين ، لا يشترطه عبيره في اسمه ومعناه ، فبعد ذلك  
بط، إذ كان الذي معناه وسطاً فرداً لا يتصور وجوده عنى هذه الهيئته إلا في الأعداد المتعددة  
وإذ كان الذي جعله وسطاً زوجاً لا يتصور وجوده على هذه الهيئة إلا في الأعداد الزوجية .

مَنْ لَمْ يَلِدْ لَمْ يَمُتْ، أَوْ يَكُونُ مَقْدُورًا لِهَيْبِ الْأَعْدَادِ نَصْرُهُ، لِأَنَّهُ أَقْبَلُ عَلَيْكَ أَنْ

تقدمه واحد ، وبما أجزأ منه واحد فليس ثلاثة ، مثال الناس : لأنني لا يكون مصداقاً إلا في الأعداد الزوجية ، لأن أقل ذلك أن يقدمه واحد ، وتأخر سماً واحد ، فليس أربعة ، وعلى هذا الإسناد في جميع ذلك : أو يخص ، فإنه ، حسب العتق تبعيد الأوسط ، فكل من يفتن أنه ليس بأوسط لا يحكم بعتقه ، وكل من يفتن بكونه أوسط يحكم بعتقه ، وإفادات الخالف ، وقد ذكرنا الذي أشرنا إليه من قبل ، فليس فيهم أوسط ، وإن حاولوا ضمناً أو سماً ، مثلاً ، فإن الأوسط افتقد الاحتفال بين الثلاثة ، وإن كان من دخل في النصف الأول من الحساب ، خرج من أن يكون أوسط .

٦٠٤٤ قال في الخوام : إن كان الواحد عدداً ، أنكم حمل هذه الحشة ، فهو حرب ، محمولها جسمياً ، بغير أن كانت الحشة خفيفة بغير لو حد على صحتها ، لا يعتقون حتى يحمونها ، عدداً حد واحد ، وإن كانت الحشة ثقيلة لا يقدر الواحد حد على صحتها ، وإنما يعتق عليه التفرغ ، أو أكثر عتقوا ، والوجه في ذلك أن كلمة أي تقول واحداً متكرراً من جملة ما اشتهر به ، وهذه الكلمة ، وقد رُفِعَ ذلك شكراً لهذا عبدة عدمة وهي الجمال ، [لأن] أحسن ما أنصف لم جميع العبد الذي أضيف إليه قلعة أي ، فأوجب عموم لعبد سواء كان ، حشياً حديدية أو ذليلاً ، فربما ، ذلك الكلام في أن الشكوة صارت موصوفة بحمل جميع الحشية ، أو بحمل بعضها فتقول : إذا كانت الحشة خفيفة بحيث يقدر الواحد على حملها ، صارت لشكوة موصوفة بحمل جميع الحشة ، لأن الحشة اسم جديدها ، وقد أنصف حملها في كل واحد ، والتحمل بالحقيقة ممكن ، فإذا بدلت شرط العتق بحر من كل واحد جعل بدو الحشة ، إذ يتأتى ذلك من كل واحد ، فيجعل ذلك شرطاً في كل واحد ، عملاً بحقيقة الكلام ، ولا يفتن واحد منهم بل يحمل كل الحشة .

٦٠٤٥ وهو نص ما رواه عنه ، أنكم أكل هذا الرغيف فهو حرب ، ولكنه ندوا ، أكثر من ذلك ، لا يعتق واحد ، بل يدور الواحد على أكله بدفعة واحدة ، أو بدفتين ، أو بدفعات ، لأن أكل الرغيف من كل واحد متصور إما بدفعة ، أو بدفتين ، أو بدفعات ، فصار لنا نحن كلفة أي موصوفة لكل جميع الرغيف فلا يعتق بأكل بعض الرغيف ، وسألني

(١) وفي نسخة

(٢) أي أي

(٣) هكذا في نسخة ، وفي نسخة أخرى ، وكان من الأصح واحد

مسألة الرغبة في مسائل المتفرقات وما إليها من اختلاف المشايخ ورحمهم الله تعالى .

فأما إذا كانت الحشبة ثقيلة بحيث لا يقدر الواحد على حملها ، فالنكرة صارت موصوفة بحمل بعض الحشبة ؛ لأن العمل بحقيقة الكلام متعذر ؛ لأن حمل جميع الحشبة لا يتأتى من كل واحد في هذه الصورة ، فيعمل بمجازة ويجعل الشرط من كل واحد منهم حمل بعض هذه الحشبة ، وهو نظير ما لو قال لعبيده : أيكم شرب ماء هذا البحر ، فهو حر ، فشرب كل واحد منهم قطرة عتقوا ؛ لأن العمل بحقيقة هذا الكلام متعذر فيعمل بمجازة ، وجعل الشرط في حق كل واحد من العبيد شرب بعض الماء .

ثم إن محمداً رحمه الله تعالى يقول في الكتاب : إذا كانت الحشبة ثقيلة يقدر على حملها اثنان ، فحملوها جميعاً عتقوا ؛ لأن الشرط في هذه الصورة حمل بعض الحشبة ، وبعض من حيث إنه بعض لا يحصل فيه بين قدر وقدر ، ويقول أيضاً : إذا كانت الحشبة خفيفة بحيث يقدر الواحد على حملها ، إذا حملها واحد عتق ، وإذا حملها واحد بعد واحد عتقوا .

وفيه نوع إشكال ؛ لأن هذا اللفظ إن كان خاصاً بمعنى أنه إذا حملها الواحد وحكم بعتقه ، أنه لو حملها آخر بعد ذلك أنه لا يعتق ، وإن كان عاماً بمعنى أن لا يعتق واحد منهم ، ما لم يحملوها جميعاً واحداً بعد واحد ، كما لو قال : إن حملتم هذه الحشبة فأنتم أحرار ، والجواب أن هذا اللفظ خاص بصورته ، عام من حيث المعنى ، فإذا حملها واحد عتق عملاً بخصوص الصورة ، وإذا حملوها جميعاً واحداً بعد واحد ، عتقوا عملاً بمعوم المعنى ، بخلاف قوله : إن حملتم هذه الحشبة ؛ لأنه عام صورة ومعنى ، فما لم يحملوها لا يعتقون .

٦٠٤٦ - وفي الفناوي : رجل قال : كل جارية أشتريها ما لم أشتري ثلاثة الجارية (بمائها) فهي حرة ، ثم إن الجارية المحلوف عليها غابت أو ماتت ، فاشتري جارية أخرى ، ففي الموت لا يعتق عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ؛ لأنه وجد الشرط والبين ساقط على قولهما ؛ لغوات الغاية . وفي الغيبة يعتق ما لم يظهر موتها بلا خلاف ؛ لأن بمجرد الغيبة لا يبطئ اليقين بلا خلاف

٦٠٤٧ - إذا قال لعبيده : أيكم بشرني بقدم فلان فهو حر ، فبشروه معاً عتقوا ، ولو بشره واحداً بعد واحد عتق الأول خاصة . ولو أمر واحد منهم عبداً آخر أن يذهب إلى مولاه برسالته ، فإن أضاف الرسول الخبر إلى المرسل بأن قال : إن فلاناً يقول لك : أبشرك بقدم فلان

أنا وأخي ابننا أمانتي إليك وعقوبتي الشريك فعدوه ولا تأكل من جوف الحامل دون التمسك.  
 وإن كان التمسك أليه فلو لم يكن إلا هاتان فقد قدم. وأوصلي عبدك ولا تأكل من جوف الحامل.  
 أوصلي دون الحامل

٦٠٥٨ رجس فان تعبدت أنت حر. وفي العطر والأحصى السحر، فانه حسن في أول  
روشنان. لان أولي زمان في العطر والأحصى السحر، ومع نظير ما لو قال لعبد أنت حر  
قبل موت فلان وفلان بشهر. حجاب أحدهما لسان سحر من وقت هذه الخاتمة، حتى لعبد لا  
هذا وقت فلان وفلان شهر.

٦٠٥٩- وفي مراد المغيرة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال إن أشر بيت  
الفاشاة بهم حرم دمه رجل أله دواشون أجدر به دمه حرم دمه وروى في كتابه للدين  
حرف مختلف وهو أن المغيرة

٦٠٥٠ وفي نوازل ابن سعد عن أبي يوسف: جمعة لطف علي وحل فان جمعة  
 ان اسيرت من هذا الجبل شئت فهو حر، ثم انشأ هو وأبو لهيه فأنه يعنى بالقراءة، وكذا وقع عن  
 حاله عليه لاني التمس فدمقه الملائكة، وتقدم تحت العلق.

١٠٥٦- في اجتماعي راجعاً قد نعتني بواقعة تلك الأثواب المستحيرة، فاستفيدة  
عقل عيني لأب بالفرقة عند أبي يوسف، ووجهه له إمامي، وقد تقي بأمر أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى.

[illegible][illegible]

٦٠٥٤ - وقد أقرت كل من دول أوكيانا و فرقة حارة و غارباكون في ملكه يوم حلف،  
والآن من سبب الإلزام عند أن تكون أومن. وإن كان حال والإلزام حليفة، إلا أنه  
للحرج أحي. لأن حال ومضيقا كفاصا، والمضيق حين أن تكون صيغة على الخاصة من.

ولا صيغة له على الخصوص إلا هذا، بخلاف الاستقبال؛ لأن الاستقبال له صيغة على الخصوص، وهو قوله: سرف أعتق، وكتاب هذه الكلمة أحق للحال من هذا الوجه، فالصرف إليه. فإن عني، باستيفاده صحبته لم يحق دخول ما بسفاده نحو النصب، لأن في حق المخرج اعتدائه على المبيع، فباعتقانه حصة.

٦٠٥٥ - وفي الجامع: إذا قال العبد للمأذون أو المالك: كن مملوكاً لملكك فبعتك، أو سرف أعتق، لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما يعتق. وعلى هذا الخلاف إذا قال: كل مملوك أعتقه، فهو حر، فاشتري مما كان بعد ما عتق. وأجمعوا على أنه إذا قال: إذا عتقت فكن مملوكاً لملكك، فهو حر، أو قال: إذا عتقت فكن مملوكاً لأخري، فهو حر، فملك مملوكاً بعد ما عتق، أو قال: كن مملوكاً لملكك، فهو حر، فملك مملوكاً بعد ما عتق، أنه لا يعتق.

فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: ما ذكر من الخلاف يجب أن يكون على العكس، وبني أن يعتق ما يملكه بعد العتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما، وردوا هذه المسألة إلى مسألة أخرى، وهو ما إذا قال: أترجى لأمتي، أو ولد تلذيتي، فهو حر، أو قال: لها. إن ولدت ولداً، فهو حر، فعني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يصرف بيته إلى الله. الخ تصحيحاً لحره، فهو يجب أن يصرف بيته إلى ما يملكه بعد العتق تصحيحاً لتجره، وعلى قولهما في ثلث مسائل: ينصرف بيته إلى الولد الخ والميت، فهنا يجب أن يصرف بيته إلى ما يملكه في الحال، وإلى ما يملكه بعد العتق.

وعاءهم عن أن الخلاف في هذه المسألة على الوجه الذي ذكر في الجامع، فرجه قولهم: أنه ذكر الملك فيما يستقبل مطلقاً، فيصرف إلى ثلث الثقات من كل وجه [ما عرف أن نطق من أعتق من تصرف إلى انكس، وهو اثبات من كل وجه]، وإنما يثبت الملك لهما من كل وجه بعد العتق [فيصرف بيته إلى ما يملكه بعد العتق]، بخلاف قوله: أول ولد تلذيتي فهو حر عني مأههما؛ لأن الولد الميت ولد من كل وجه، فيتركه مطلقاً اسم الولد، فلا ضرورة إلى صرفه إلى الولد الخ، أما ههنا بخلافه.

(١) أعتق من ب" و" ف

(٢) ما بين يعقوبين سابق من الأصل وأثناء من ظ و" و" ف.

ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يقول: أملاك، للحال على عامر، وقوله: فيما أتقبل، يجوز أن يكون ضميراً لقوله: أمذك، فيصير للاستقبال، ويجوز أن يكون له ملك الحال، فيصير كأنه شرط عشق هذا الملك الموجود للحال فيما يستقبل، فلما حصل هذا، واحتمل ذلك، وليس على أحد الاحتمالين دليل، لم يصحح قوله فيما يتقبل، صارفاً قول الميت إلى الاستقبال، فبقى للحال، فكان مرعباً للعقل لما هو مثلك له للحال، كأنه نص على احتمال إركوب نص على الحال<sup>١٤</sup> لا يعتق ما يمتك بعد العتق، فهناك كذلك.

وفوقه: ذكر الملك مطلقاً، فينصرف إلى ثابت من كل وجه وهو الملك بعد الحق، فإما ما ذكر الملك [بعد الحق]<sup>(١٤)</sup> مطلقاً، بل ذكره مقيداً باخلاق، عرف ذلك بقول "أملكه، فلا يمكن صرفه إلى ما بعد الحق". كما لو ذكر مقيداً باخلاق صريحاً.

٦٠٥- وفي التفسير: روي عن عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن رحمه الله تعالى في الإجماع، أنه جعل قوله: كل مخلوق أهلكه هذا الشهر، أو هذه السنة، فهو حر، بمنزلة قوله: كل مخلوق أهلكه هذا اليوم من حيث إنه يفتقر ما كان في ملكه، وما يستعبد في الوقت الذي

فإن قيل : في هذا جمع بين الحال والاستقبال ، وهذا لا يراد أن يبلغ واحد ، قلنا : ليس كذلك ، لأن قوله : أملكه اليوم يتناول المقام في ملكه للحال ؛ لأن اليوم اسم للوقت من حين طلوع الشمس إلى وقت غروب الشمس ، والبعض منه قد مضى ، والبعض منه قائم ، واسم اليوم يتناول المقام ، فيشارك المقام في ملكه بحكم الحال ، ثم الحان يجتنب إلى غروب الشمس يتناول لكن باعتبار امتداد الحال ؛ لأنه جمع بين الحال والاستقبال .

٦٠٥٧ وإن قال: كل مملوك أملاكه الساعية، فهو حر، فهر على ما من مملكه دون ما يستعبد، وإن قال: كل مملوك أملاكه رأس الشهر - فهو حر: فكل مملوك جاء رأس الشهر وهو مملكه، أو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها، فهو حر في قوله، محمد رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو على ما يستعبد في تلك الليلة ويومها.

٦٠٥٨- وعلى هذا الاختلاف إذا قال: كن مملوكاً لأهلكه غداً، فهو حر، عتق ما اجتمع  
 في ملكه من الغنم هو في ملكه للحرمان، ومن يملك غداً في قول محمد، جمعه الله تعالى،

(٦) من بين الأعضاء من الأهل والأثمة من طومون

(١) ما بين العومين ما ورد في الأصل قطعاً.

وعلى قول أبي يوسف: رحمه الله تعالى يعتق ما يستفيد، في العبد لا غير.

فوجه قول محمد رحمه الله تعالى: أنه فوراً: أملكه يتناول، أحياناً، حقيقة، فلا يترك حقيقة ما أمكن، وقد أمكن اختيار حقيقة الحال وإن امتد إلى الغد، لأن المرء قد يشتغل بأمر، ويمتد ذلك إلى الغد، فصار الغد في امتداد أحياناً بمرحلة اليوم، فصار هذا وما لو قال: كنت مملوك أملكه اليوم سواء، ولأبي يوسف رحمه الله تعالى: أن الغد من الأوقات المقابلة بلا شك. ألا ترى أنك تقول: سأفعل ذلك غداً، وحرف السير لا يدخل إلا على المستقبل. فصار الاستقبال مراداً بهذا اللفظ، فخرج الحال من أن يكون مراداً بخلاف قوله: كل جلابة أملكها اليوم. لأن اسم اليوم يتناول الغائم بحكم الحال، ثم الحال يمتد إلى عروب الشمس، فيتناول الكل باعتدال امتداد الحال.

٦٠٥٩- روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه قال في رجل قال: كل مملوك أملك يوم الجمعة، فهو حر. فهذا على ما يملكه يوم الجمعة. ولو قال: كل مملوك لي، فهو حر يوم الجمعة، فهذا على ما في ملكه للحال، ويعتق يوم الجمعة. والمراد أن في المسألة الأولى الوقت دخل على الملك، فانتصرف إلى المملوك في ذلك الوقت. وفي المسألة الثانية الوقت دخل على العتق، فبقى قوله: أملكه يتناول الحال، ويصير عتقه مصافاً إلى ذلك الوقت. ولو قال: إذا دخلت الدار، فكل مملوك لي يومئذ، فهو حر، فهذا على ما كان في ملكه يوم دخول الدار، سواء كان يومئذ يوم الخميس، أو شره بعد البعير: لأن قوله: يومئذ ينصرف إلى يوم الدخول، فلما ثبت العتق لكل من كان في ملكه يوم الدخول، ولو لم يقبل: يومئذ، وباقى المسألة بحالها، فما ملكه بعد البعير لا يعتق: لأن قوله: كل مملوك لي يتناول الحال، والمضاف إلى الدخول في الحرية دون الملك، فقد ثبت عند الدخول الحرية من مملوك له في الحال. ولو قال: كل مملوك أملكه، فهو حر، إذا جاء عتقه، فهذا على ما في ملكه في الحال في قولهم جميعاً، بخلاف قوله: كل مملوك أملكه غداً.

٦٠٦٠- وأما قال: كل مملوك أملك إلى ثلاثين سنة، فهذا على ما يستفيد في الثلاثين بخلاف، ولم يدخل ما كان في ملكه يوم البعير: لأن الاستقبال هنا صار مراداً، لأن الحال لا يمتد إلى مدة المدة بشر، فثبت الاستقبال مراداً منه، اللفظ، فلا يبقى لحال مراداً. ومعنى هذا إذا قال: لي سنة (وعنى هذا إذا قال: إلى ثلاث سنين، أو قال: سنة<sup>(١)</sup>)، أو قال: أبناً،

أو قال : لي أن أوتى ، فهذا باب واحد يدخل في الدين ما يستيفه دون ما كان في ملكه ، وهو دار . عشت بقولي ثلاثين سنة ، وبقولي سنة أن يدوم ما في ملكي في الحل هذه المدة . دس فيما بينه وبين الله تعالى ، ولم يدين في القضاء ، لأن الظاهر أنه إذا كان <sup>(١)</sup> ذكر الموت لاستغراقه لما كان فيه [ لا استقرار الملك فيه ] ، فكان مدعياً بخلاف الظاهر ، فأنه في حق القضاء .

٦٥٦١- أو قال : كل محبوك أملاكه حر إن دخلت الدار ، أو قدم الشرط فقال : إن دخلت الدار فكل محبوك أملاكه ، فهو حر ، فهما سواء ، وينعكس بالمدحول عتق ما كان في ملكه ، لأن قوله : أملاكه لما كان متصرفاً إلى الخال ، لا يحتجب بجواب فيه من تأخير المشرط وتقدمه

٦٥٦٢- ولو قال : أن يملك داراً ، أو قال : كل مملوك أملاكه حر بعد غد ، وله مملوك فاشتد في تحرره ، ثم جاء بعد غد ، عتق الذي كان في ملكه يوم خلع ، لأن قوله : كل محبوك في دعواه . كل مملوك أملاكه ، تدل على أنه لم يخل حاله بحقيقته . وقوله : بعد غد ، دخل على قوله : حر . لا على قوله : أملاكه ، فاستقر تحرره . أملاكه على حقيقته . وفي الأمالي : عن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى ، إذا قال : كل مملوك يولد لي فهو حر إن دخلت الدار ، فملاكه لم يملك من أمة كانت يوم الحلف ، ثم دخل الدار عتق ، ولو اشتري أمة بعد الحلف فولدت ونشأ ، ثم دخل الدار لم يعتق

### نوع آخر :

٦٥٦٣- إذا قال المولى لعهده : إن أدب إلى ألف ، فأتى حر ، أو قال : إذا أوتيت إلى ألفاً ، فأتى حر . منى أوتيت إلى ألف ، دأت حر ، فحاشا لعبد بالمائة ، وخلى بينه وبين المولى ، ويحب المولى على القسوة ، وليس معناه الإكراه بالسيب ، وإنما معناه أن العبد إذا حصص ذلك بحيث يتمكن المولى من قبضه ، وخلى بينه وبين ما يجعل المولى قابضاً ، ويحكمه دعوى العبد . وهذا استحسان ، أحد به عمدة الثلاثة ، وحدهم الله تعالى .

يجب أن يعلم أن هذا الصريح أي تعليق العتق بأوله يدل ، ليس بدعاء ، وينقلب كساعة عند

(١) نسب من ج و ح .

(٢) ما بين المقربين . ما من الأسير وإنشاء من طوم و د

(٣) هكذا في ج ، وكان من استصح الفقهائي عبد الله .



الأداء، ثم بين ابتداء فلاله صورته المغير<sup>(١)</sup>، لأنه ذكر خبراً واحداً، وهذا التصرف بهذه الكتابة، أما كتابة معنى عبد الأداء، لأن معنى الكتابة أن يعتق لخدمته إلى المولى، وقد وجد هذا عند الأداء، فوفيت على التبيين حفظهما، فجعلناه بيننا شاهداً عملاً بالصورة، وقائلاً: إنهم بالمولى وهذه ولا يعتق الصسخ، ولا يمنع جوار البيع، ولا يصير العبد أحق بكتفاله للعباد، حتى كان للمولى أن يأخذ منه بغير رضاه، وجعلناه ثانياً، معنى عند الأداء، فقيل: إن الذي العبد المالك، يحرم المولى على القول كما في أصل الكتابة، وهذا لأن المولى وصي بالمعنى غير وصو له العوض إليه، والعهد ما يسعى في التمسك، والمال لا يعزل إلى المعنى، فنقول بغير المولى عن القبول على التفسير الذي قلت، بصره العبد، والمحرر المولى على القبول، لا يفسر هو بهذا القبول، كما أحرم المولى على القبول في الكتابة، وقد أجبر المولى على القول صار القبول موجوداً مذهباً واعتباراً، حيثحقق المشرط وهو الأداء إلى المولى.

٦٠٦٤ - وذكر محمد بن حمه أنه تعالى في الأصل: إذا رد المولى لخدمته، إن أدبت إلى القاء، وأنت حر، فهذا إذا رد منه في التجارة والعمل، لأن هذا التصرف وإن كان بيننا وشاهداً، فهو سبب لسبوت الكتابة؛ لأنه يقلب كتابة عبد الأداء، وإذا رد في التجارة بنتت ماكتبه، فكانت عاها سبب الكتابة، ثم فصح، أنه لو لم يثبت الإذن لم يصل العبد إلى العتق أصلاً.

٦٠٦٥ - وفي الأصل أيضاً: إذا قال لعبده: رد أدبت إلى ألف درهم، كانت حر، فهذا على المجلس، وروى بإسناد عن أبي بصير، رحمه الله تعالى، أنه لا يتوقف على المجلس كما في الكتابة، وكما في قوله: رد أدبت إلى ومتى أدبت إلى.

وحه طاهر الرواية: أن الأداء جهتا: كتابة القبول في الكتابة، من حيث إن حكم الكتاب به وهو المدونة ثبت عند الأداء، ثم التمسك في الكتابة يعتبر في المجلس، كما أحرم بغيره في الجنس إذا لم يكن في نطقه ما يدل على الوثوق، بخلاف قوله: متى وإذا، لأن ذلك ثبوت بغير الأداءات كلها، وإذا عدت المولى قبل أداء العتق، بطل التعليل؛ لأن العبد يصير ميراً، فلا يورثهم وجهه، والله أعلم، هذا على ما كان في قولنا: هو الأداء فيعتق، وكان في إتمام التبيين حاشية بخلاف الكتابة، لأن الكتاب لا يصير ميراً، بل يبقى على حكم ملك الميت، فيرجو

(١) أو من يغير

(٢) وفي ف: لا يغير

الشرط على ملك المولى وهو الأداء فيعتق ، فكان في إبقاء الكتابة هائدة .

ولو أدى العبد من مال اكتسب قبل هذا القول عتق ؛ لوجود الشرط وهو الأداء ، ألا ترى أنه لو أدى من مال غصبه من إنسان يعتق ، وطريقه ما قلنا ، ورجع المولى عليه مثله ، لأن مقصود المولى حث العبد على الاكتساب ؛ ليؤدي من كسبه بعد هذا القول ، فملك المولى ما لم يكن مملوكاً له قبل هذا القول ، وهذا المقصود لا يحصل متى أدى من كسب اكتسب قبل هذا القول . ولو أدى من كسب اكتسبه بعد هذا القول ، لم يرجع المولى على العبد بشئ ؛ لحصول مقصوده ، وهو ملك ما لم يكن مملوكاً له قبل هذه المقالة .

٦٠٦٦ - ولو قال له : إن أديت إلى ألف درهم ، فأنت حر ، فاكْتَسَبَ بعد هذه المقالة أربعة آلاف درهم وأدى منها ألفاً ، كان للمولى أن يأخذ منه الثلاثة الألف الباقية ؛ لأنه إذا بصير مكاناً عند الأداء ، فيصير أحق بمكاسبه عند الأداء بقدر المؤدى ، كأنه قال له عند الأداء : كاتبتك على نفسك ، وعلى كسبك ألف درهم ، ولو صرح بذلك دخل في الكتابة ألف واحد ، فصار هو أحق بألف واحد ، ويكون الباقي للمولى ، فكذا هما .

ولو جاء العبد ببعض الألف يجبر على القبول ، فإذا تم عتق وهذا استحسان ، والقيس أن لا يجبر على القبول ؛ لأنه لا يحصل به العتق .

وجه الاستحسان : أن المولى لا يقصد بهذا الكلام أداء العبد الألف جملة ، وإنما يقصد أداءه إليه على التفريق ، فكيف يقصد أداءه إليه جملة ، وإن العبد مفلس ؟ وإن كان لا يحصل به العتق ، هذا لا يدل على أنه لا يجبر على قبوله إذا كان ذلك مقصود المولى ، ألا ترى أن المولى إذا قال لعبده : إن أديت إلى اليوم ألف درهم ، وإذا قدم فلان ألف درهم ، فأنت حر ، فأدى اليوم ألفاً أجبر المولى على القبول وإن كان لا يعتق بأداء منه ؛ لأن المولى قصد ذلك ، كذلك هذا .

٦٠٦٧ - ولو كان قال لأخته هذه المقالة ، فولدت ثم أدت ، لم يعتق ولدها ؛ لأن هذا التصرف تعليق وتعيين امتداد ، وإنما يثبت حكم المعاوضة عند الأداء ، وقيل الأداء هو تعليق ، فلا يعتد به إلى الولد كسائر التعليقات ، ولو حظ المولى شيئاً من المال المشروط ، لم يعتق بأداء الباقي ، لأن هذا التصرف في الحال تعليق ، والتعلق لا يحتمل حظ بعض الشرط ، فبقى الشرط أداء الألف بتمامه ، ولم يوجد ، بخلاف الكتابة ؛ لأنها معاوضة للحال ، وكان بدل الكفاة واجباً شرعاً ، والواجب شرعاً يحتمل الإسقاط ، ألا ترى أنه لو أبرأ المكاتب عن كل بدل الكتابة يصح ، وكذا إذا حظ البعض ، أما ههنا المال غير واجب ؛ ليصح حظ بعضه ، ولكن

أداءه منه ما يعتق، بشرط العتق لا يحتمل هذا الحد، فهذا لا يعتق.

ولو باعه، ثم اشتراه وأدى المال المتبرع له منه، عتق ويجوز على انقباضه، غير قبول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد: حده الله تعالى في الزيدات : لا يبيع على القبول. ويمكن إن قص عتق.

٦٠٦٨ - وإذا قال لعمه: أنت حر على ألف، أو بألف، أو على ألف إلى عاتك لأداء، أو على ألف تاديباً، أو على أن تعتقني ألفاً، أو على أن تحيى بألف، فقبل، بعده فهو حر ساعة قبل، وعاشرة ذين عليه، لأن المولى أنه قد عتق على المال، والإعطاء على المال إثبات يعتق عند إتمام المال، وقد وجد ذلك عبوه منع العتق بقبوله، كما في البيع، بخلاف قوله: إن أدبت ابنك ألف درهم، لأن هناك المولى متى العتق بألف، الألف، فلا ثبت العتق من لأداء، وكذلك لو أعتقه على طعام أو صوف في الدابة، أو نسي، في المكمل أو المزود، لم يلزم الحس ولو منعت والده من يدعة، لأن هذا يصلح عتقاً في البيع متى العتق أو في.

وإن كان العتق شيئاً بعتبه، سمحت لتسبية وإن كان المسمى ملك الغير، لأن العتق ليس من أي ذلك، إلا أن تسبية ملك الغير عوضاً صحيح، فإن من اشترى شيئاً بعتب مملوك الغير، صبح العتق وصح التسبية، إلا أن تسبية إذا أعتق ذلك لم يجز، بفسخ العتق، وجهها أن يفسخ العتق، ومن أعتقه بعتبه، وإن كان ذلك لأنه لا يعتق، لتسببه بعد صحة التسبية بوجوب التصبر إلى القبضة، ولا مردح من تفدية في ذم البيع، ولهذا يفسخ العتق، وتلبيدة يدخل في ذم العتق بغيره (الأصل)، فإن من أعتق عبداً على حصة، أو جزء، نعتق بالقيمة، فخير المولى على القبول.

٦٠٦٩ - وإذا قال لعمه: إن أدبت إلى ألفاً، عاتت حر، فقال لعمه لعمي: حده مني فكتبتا منه جبر، فحاش هذا المولى لا يعتق، لأنه استبداد بشرط الجبر، وبه لا يصح، لأنه يفسخ لغيره، ولا يفسخ لأبيه، في الفسخ إلا أن يقول المعبود عند طرده ثلاث: إن أدبت ابنك ألف درهم، فحيتني بعتق المملوك لثدية، كما هو وإن أنه: إن أدبت ابنك ألف درهم فأت حر، ثم قال له: إن أدبت إلى حصة فأت حر، فتأدى إليه حصة مائة بعتق المملوك لثدية، كذا جهات.

٦٠٧٠ - قال في الزيدات : وإذا قال له: إن أدبت إلى عبداً، فأت حر، ولم يصف

لعمد إلى قيسة ، ولا إلى جسر . وهو جائز ، لأن هذا الكلام ليس انتفاء ، ومعوضة المال بما ليس بمال انتفاء ، والتعويض صحاحه . وإن كان لشرط وجهه لا ، ومعوضة المال بما ليس بمال صحاحه . وإن لم يكن التعويض الذي هو مراد ، وإنما هو كـ . من الشكاح .<sup>(٦٠)</sup> وإذا وجد القبول ثبت العمد دوناً في العدة ، فإن أتى بعد ذلك بسقط المولى على العبد ، لأن تعليق اسم العبد في مثل هذه المعوضة ينصرف إلى الوسيط ، وتصير كذا لقول الله : إن أدبت المرأة وسقط ، فأنت حر ، وكذلك إن أتى بعد هو أرفع يحبر على القفال ، لأنه أتى بالتشروط وزيادة . وإن لم يعد ردي لا يحبر على القول ، بل قل إن فسخ معتق . لأن الله في هذا التصرف ذكر مطلقاً ، وإذا عباداً لم يعد نظر المولى ، وإنما رخص بالوثن ، ثم ينظر لنفسه ، فلم ينظر تعيين الوسيط .

وقال بعض : - إن صح وزاد الشهر وحسبه أنه تعالى : لا يقع في ذم إن أعز الأذن وأحسبهم ، الوسيط فصل العدة وأحسن لأترك ، والردى - أحسن المهند .

ولو جاء العبد بيمينه عتد وسقط ، لا يحبر المولى على العبد ، وإن رخص به أو يلجأ . لأن بعض العبد بخلاف ما إذا رخص بالعد . الردى - لوقته . والله وفوه . لأن اسم العمد عند الإطلاق صالح لتناول الردى ، إلا أنه لا يحبر المولى على قبول الرخص . وإذا رخص بالردى ما لم ينظر نفسه ، والاسم قد دلل ، فمحقق شرط العتاني ، أما اسم العمد فلا ينوبه عتد . فلا محقق التبرؤ بقبول العدة ، فلا يعتق .

و جواب في قوله : إن أتيت إلى كبر حيلة ، مظهر التجارب في قوله : إن أدبت إلى عتد ، إن جاء وسقط أو مرفوع - يحبر المولى على القبول ، وإن جرد - بكر ردي لا يفس .

٦٠٤ - ولو قل أنه : إذا أدبت إلى عتد وسقط ، فهو أن : إذا أدبت كبر حيلة وسقط . فثبت حر ، فجاء - عتد مرفوع (أو بكر مرفوع) ، لا يحبر المولى على القبول ، وإذا قبل لا يعتق بخلاف قوله : إذا أدبت إلى عتد ، وهو : إذا أدبت إلى كبر .  
ولمعرفة وهو أن في هذه المسألة شرط الوسيط [فصل اسم الوسيط] لا يتناول المرفوع ،

---

(٦٠) إن لم يكن انتفاء ، كما في الشكاح ، فترد كقوله

(٦١) أنتد من م ط و ف

(٦٢) ما من العتد من سلفه من الأضاح . عتد . من ط و م و ف

(٦٣) ما من العتد من سلفه من الأضاح . عتد . من ط و م و ف

في بادئ الأمر لا ينبغي شرط اعتق. وشرط الخلاف يجب رعايتها. الآخر أنه لم قال بعد ذلك: «وَأَمَّا إِلَى آخِرِهِمْ فَمِنْ كَسَى أَجْبَحِي، فَأَدَّاهِي كَيْسِي أَسْوَدُ لَا يَعْنِي، أَمَّا نَيْمًا نَعْمَ مَا نُسَوِّدُ بِالسَّاطِئَةِ نَعْمَ، بَلْ ذَكَرْتُ أَعْدَاءَ مَصْدُوقِ الْوَلَدِ (طَائِفًا)» وهذا الاسم صالح لغيره الأربعة، وإذا (أمر) فقد تحقق شرط الاعتق. فهذا القدر.

٦٠٦٢ ولو قال له: إنني أذهب إلى زوجي، فقلت حرام، فقلت: إنك تذهب فإني أذهب، ولا يحترق عنى القبول، ولكن إذا قلنا: نحن؛ لأن الأخير عنى القبول باعتدال التعاضد، والمعادفة جهالة، فثبت أن ذلك جهالة، أما التعليق فثبت؛ لأن جهالة الشرط لا يوجب صحة التعليق، وهو حكم التعليق بربط الجزاء عند مباشرة الشرط، وتبدلت إذا قلنا: إنني أذهب إلى زوجي (أجاب حرم)، فقلت: إنني أذهب، لا يحترق عنى القبول، وإذا قلنا: نحن.

٦٠٧٣- ولو قال إن أبيت إلى برئت منكم، أو قال: شوباء، فالتمة مرة، كان هذا أصلاً  
حتى لم يأت السبب ثلاثة درجهم فبعد ما عدا، أو أتى إليهم ثوباً وفيه سبب، أو سبب  
المعاينة لا يسمي في هذا الخلف، ومعنى اللفظ التعشيق، ومعنى شوباء قد مضى في باب الحائض

٦٧٤: ولو قال في وصيته: إني أهدى إليكم عبدي هذا عبد، أو قال: كره حقيقته، فهو  
حرم. فهذا ليس بالوسط. وهو الذي يكرهه، وقبل الموات لا يستحق العتق، بخلاف ما إذا  
قال: إني أهدى إلي عبدي، أو قال: كره حقيقته، ولو أتى بذكره كره الوسط، ولكن يستحق  
العتق؛ لأن هذا استفاد راحته عن الكف، وكل عتق ناسخ عن موت، لا استفاد إلا بتفدية الورثة،  
عرب ذلك في موضعه.

٦٧٥- وفي المتن: «إنا قال العبد: إن أدركت إلى ألفاً وثلاث حرة، فاستغفر من العبد من رجل ألف درهم، ودفعتها إلى مولاه، فونه بعث العبد، وراجع غريم العبد على ما في قبضته ألف درهم، لأنه أخذ بها من الميراث من قبل أنه عتقه فأذن في الحجاز، وغيره، والعبد المأذون أحق بقاء حتى يستوفى دينه، ولو كان العبد مستعبر من رجل ألف درهم، وخسب ألف درهم، ثم أخذ الألفين المستعبر من إلى مولاه وعتق بها، وقد كان أحد ألفاً

Figure 1

(٢) استخدام بروف ، وخدمات الأصحاب ، فائدية .

(٣) ماضي، فاعل، وبن سافط م. لأصل، والبناء، من مخارج وبن

(١٤) م، هـ ، و : ليست العارفين .

منها قبل ذلك، فإنَّ للمعتق أن يأخذ من المولى الألف التي دفعها العبد إليه، ويصنع المولى للمعتق من أَيْضاً ألف درهم أخرى؛ لأنَّ المولى منع العبد بالعتق من أن يبيع بما عليه من الدين. وإن شاء المقرض اتبع العبد بجميع دينه. ولو أنَّ المولى أخذ من العبد ما اكتسبه العبد بعد هذا القبول، من غير أن يؤديه العبد إليه جار ذلك له؛ لأنه ماله، ولا يحقُّ للعبد الانعدام بالشرط.

### نوع آخر يتصل بهذا الفصل<sup>(١)</sup>

٦٠٧٦- إذا قال لعبدين له: إذا أدبتهما إلى ألف درهم، فأنتما حران، يعتبر أداهما، فلو أداها أحدهما من عند نفسه بأن قال: خمسمائة عني، وخمسمائة [أبيع بها عن صاحبي، لا بعثتان؛ لأنَّ شرط عتقهما أداهما، ولم يوجد الأداء منهما لا حقيقة ولا اعتباراً إلا أن يقول: خمسمائة من عني، وخمسمائة] أبيع بها صاحبي، فحبيته بعثتان؛ لأنه وجد الأداء من أحدهما حقيقة. ومن الآخر اعتباراً، لأنَّ فعل الرسول مقول إلى المرسل، ولو أداها أجنبي لم يعتق إلا أن يقول: أؤدي الألف لعتقتهما، أو قال: على أنهما حران، فإذا قيل عتق لا يحكم باليمين الأولى، بل لأنَّ الأداء حصل من الأجنبي مقادراً بعثتهما، وقد رضى المولى به بالقبول، فكان لسؤدي أن يأخذ المال من المولى؛ لأنه أدى ذلك بغير حق، لأنَّ بدل العتق لا يجب على غير العبد بالصماح بخلاف بدل الطلاق.

٦٠٧٧ وفي الزيادات: عبيد بين رجلين، قال أحدهما لعتقه: إن أدبت إلى ألف، فأنت حر، فأدى إليه ألف درهم، عتق نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غيره، وللشريك الساكت أن يأخذ من المعتق نصف ما أخذ من العبد، ولا يرجع المعتق على العبد شيئاً، ولو كان قال: إن أدبت إنني ألفاً، فنصيب من حر، فأدى إليه ألف درهم، عتق نصيبه لا غيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويأخذ الساكت من المعتق نصف ما أخذ من العبد، ويرجع المعتق على العبد بذلك، بخلاف الفصل الأول.

والفرق: أنَّ في الفصل الثاني المعتق قابل الألف بنصيبه، وقد سلم للعبد نصيبه فيلزمه كل الألف، وفي الفصل الأول قابل الألف بكتلة العبد، ولم يسلم للعبد نصيبه<sup>(٢)</sup> من جهة

(١) وفيه ف: نوع آخر يتصل

(٢) ما بين المفروقين ساقط من الأصل وأثبت من طوموف.

(٣) وفي ف: جميعه

العتق ، فلا يلزمه كل الألف ، وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . فأما علي فقولهما عتق العبد كله في الغصنين ، لأن الإعتاق عندهم ، لا ينجزي ، ويرجع الساكن على العتق بنصف ما قبض ، لأنه كسب عبد مشترك بهما .

وهل يرجع العتق على العبد بذلك ؟ إن كان العتق موسراً يرجع ، وإن كان معسراً لا يرجع ؛ لأنه إذا كان موسراً ، فجميع الرقبة تسلم للعبد من جهته ، فكان له أن يرجع على العبد بجميع الألف . وإن كان معسراً لم يسلم للعبد من جهته إلا نصف الرقبة معي : لما استسهل الساكن في نصيبه . فلا يسلم للمعتق جميع الألف أيضاً .

### نوع آخر متصل بهذا الفصل<sup>(١)</sup>

٦٠٧٨ - إذا قال لعبد في صحته : إن أعتقت عني عبداً ، فأت حر ، فإن العبد يصير مائزاً في التجارة ؛ لأن تعليق العتق بالإعتاق إطلاق في الاعتق ، وإنه يقتضي الإذن في التجارة ، ويتصرف إلى العبد الوسيط ، وهذا وقوله : إن أدبت إلى عبداً سراً . بيانه . أن المولى على عتق العبد بتدليله ، العبد عبداً من المولى ، من معنى قوله : إن أعتقت عني عبداً ، إن منكعت عبداً مني ، وأعتقته [تتبابني] ، فأت حر ، فهو معنى قولنا : إن هذا وقوله : إن أدبت إلى عبداً سواء ، ودنت يتصرف إلى الوسيط ، كذا جهتا .

٦٠٧٩ - فإن اشترى هذا العبد عبداً وسطاً ، أو وهب له عبداً وسطاً فأعتقه عن مولاه جاز ؛ لأنه أعتقه بطريق النيابة عن المولى ، فكأن المولى أعتقه بنفسه ، وعتق هذا العبد أيضاً ؛ لوجود شرطه . ولو اشترى عبداً مرتفعاً ، وعبداً دون الوسيط ، وأعتقه عن مولاه ، لم يجز إعاقته ؛ لأن إعاق العبد عبداً من كسبه إنما يصح بطريق النيابة عن المولى ، ولا نيابة في إعاق هذا العبد . ولا يعتق هذا العبد أيضاً ؛ لانعدام الشرط . وهذا وقوله : إن أدبت إلى عبداً سواء .

٦٠٨٠ - وكذلك إذا قال : أعتق عني عبداً وأنت حر ، فهذا مانوفاً ؛ إن أعتقت عني عبداً سواء ؛ لأن جواب الأمر بحرف الواو ، وجواب الشرط بحرف الفاء سواء .

٦٠٨١ - ولو قال : إن أعتقت عبداً ، فأنت حر ، أو قل : أعتق عبداً ، فأنت حر ، ولم يقل : مني ، فأعتق عبداً وسطاً ، فالقياس أن لا يصح إعاقته . ولا يعتق هو أيضاً ؛ لأنه ما

(١) وهو في نوع آخر مما قبض .

(٢) حكاه عن الشيخ الدائمي أنه في مناول أبيه ، وكان من الأعمال : مني

لم يقل : عني ، كمال هذا تعليق عتقه ، أعتاق عبده عن نفسه ، وهذا شرط لا يكون . وفي الاستحسان : يصح ويعتق هو أيضاً ، ويدرج كلمة عني تصحيحاً للأمر بالإعتاق .

وإن كان المولى قال : ذلك في مرضه ، فأنت المأمور بعداً وسطاً عن المولى ، يصح إعتقه استحصاناً ، وعن المأمور لوجوبه للشرط لما يشاء . وإذا مات المولى بعد ذلك من مرضه ذلك ، ينظر إلى قيمة العبد (المأمور) وإلى قيمة العبد الذي أعتقه ، فإن كان قيمة العبد "الذي أعتقه" مثل قيمة المأمور أو أكثر ، فلا سعاية على العبد المأمور ؛ لأن عتقه حصل بمرض عبده أو بريد عليه ؛ لأن تقدير كلامه : ملكي عبداً وأعتقه عني ، وعلى العبد الذي أعتقه السعاية في ثلثي قيمته ، إذا لم يكن للمولى مال آخر ؛ لأنه إنما أعتق من جهة المولى ؛ لأن المأمور أعتقه بنبابة المولى ، وكان المولى أعتقه بنفسه ، والإعتاق في مرض الموت إذا كان بغير عوض يعتبر من الثلث . ولو كان قيمة العبد الذي أعتقه دون قيمة العبد المأمور : فيقدر قيمة العبد الذي أعتقه من العبد المأمور عتق بمرض عبده ، فلا يعتبر فيه حكم الوصية ، وما زاد على ذلك عتق بغير عوض ، فيعتبر فيه حكم الوصية . والعبد الذي أعتقه عتق كله بغير عوض ، فيعتبر فيه حكم الوصية ، حتى إنه إذا كان قيمة العبد المأمور مثلاً ستين ، وقيمة العبد الذي أعتقه أربعين ، ولا مال له غيرهما ، فقد انتفى المأمور عتق بعوض ، ولا وصية فيه ، وثلث المأمور عتق بغير عوض ، فيعتبر فيه الوصية . والمتن عتق كله بغير عوض ، فيعتبر فيه الوصية ، فينظر إلى ثلث مال الميت ، وينفذ وصيته "من ثلثه ، ومال ابن ثلث العبد المأمور وقيمته عشرون ، وجميع العبد المعتق وقيمته أربعون ، فجعلته ستون تنزه وهو عشرون بقسم ذلك بينهما على قدر وصيتهما ، ووصية المأمور بقدر عشرين ، ووصية المعتق بقدر أربعين ، ويقسم الثلث وذلك عشرون بينهما أثلاثاً ، ثلثة للعبد المأمور ، وثلاثة للمعتق ، فيعتق من العبد المأمور "بحكم الوصية ستة وثلاثون ، ويسعى فيما بقي من رقبته وذلك ثلاثة عشر وثلث ، ويعتق من العبد المعتق بحكم الوصية ثلاثة عشر وثلث ، ويسعى فيما بقي من رقبته وذلك ستة وعشرون وثلاثون ، فيسلم لهما بحكم الوصية عشرون ، ويسلم للورثة بطريق السعاية أربعون ، فيقسم الثلث وثلثان .

(١) ما بين العتقين ساقط من الأصل وأثناء من طردم وف .

(٢) وفي "أ" و "ف" : وينفذ وصيتهما فيه . ومال الميت ثلث العبد المأمور .

(٣) وفي "ب" و "هـ" : من العبد المعتق .



٦٠٨٢- ولو قال له: أعتق عني عبداً بعد موتي، وأنت حر، فهذا والذي في حال الحياة وهي المسألة الأولى سواء، إلا في خصلة واحدة وهي أنه إذا أعتق المأمور عبداً وسقط عن المولى بعد موت المولى، لا يعتق العبد المأمور إلا بإعتاق الورثة، أو الوصي، أو القاضي. ففي حالة الحياة إذا أعتق المأمور عبداً وسقط عن المولى، يعتق المأمور من غير أن يحتاج فيه إلى إعتاق أحد.

والفرق: أن العبد المأمور بعث المولى ينتقل إلى ورثته؛ لأن الثابت في حقه للحال مجرد التعليق، ومجرد التعليق لا يمنع الإرث، وبعد ما صار مملوكاً للورثة لا يمكن تعييد العتق فيه بإعتاق المولى، لكن ثبت للمأمور بهذا التصرف استحقاق العتق عند إعتاقه عبداً من المولى، لكن ثبت للمأمور كما أمره المولى، وينتقل إلى الورث بهذه الصفة كالعبد المرحون ينتقل إلى الورثة على الصفة التي كان في ملك الراهن مستولاً بحق المرتهن، فإذا بقي استحقاقه وجب على من قام مقامه من وارث، أو وصي، أو قاض، إعتاقه عند إعتاقه عن المولى. أما في حال الحياة أمكن تنفيذ العتق من جهة المولى؛ لبقاء ملكه، فلا حاجة إلى إنشاء العتق عنه وجود الشرط من جهة أحد، فإن قالت الورثة للمأمور: أعتق عبداً وإلا بملكك، لا يلتفت إلى ذلك، ولا يثبت للعبد استحقاق العتق عند إعتاقه عبداً عن الميت، وليس للورثة إبطال حق العبد.

وفرق بين الورثة وبين المولى، فيأن المولى في حال حياته يملك بيعه، والورثة لا يملكون ذلك بعد وفاته. والفرق أن هذا الحق لم يظهر في حق المولى، لأن الحقيقة ثابتة للمولى مطلقاً، فلو ظهر أثر هذا الحق في حق المولى، يظل أثر حقيقته وإنه لا يجوز. أما في حق الورثة لو ظهر أثر هذا الحق، لا يؤدي إلى إبطال أثر الحقيقة، لأن الحقيقة قد ثبتت للورثة بهذه الصفة، ولكن يرفعون الأمر إلى القاضي فيمعه القاضي ثلاثة أيام أو نحو ذلك على حسب ما يرى؛ لأن تركه مؤبداً كذلك يظل حق الورثة، والتعجيل للحال يظل حق العبد؛ لأنه عسى لا يفكر على الإعناق في الحال، فيجب على القاضي مراعاة الحقيق وذلك فيما قلناه. وإن عتق المأمور عبداً وسقط في المدة التي أسهلها القاضي، اعتقه وإلا يرد إلى الورثة، وأمرهم ببيعه، وقضى بإبطال وصيته.

٦٠٨٣- ولو كان المولى قال لورثته: إذا أعتق عدي عني عبداً بعد موتي فأعتقوه، فهذا وما لو قال لعبده: أعتق عني عبداً بعد موتي، وأنت حر سواء؛ لأن في الموضعين جميعاً لا يعتق العبد بإيجاد الشرط ما لم يعتقه من قام مقام الميت، هذه الجملة من الزيادات.

٦٠٨٤- وفي الأصل: إذا قال المولى لعبده: أنت حر على أن تخدمني سنة، فقبل

العبد<sup>(١)</sup> ذلك، عتق كما لو قال له : أنت حر على ألف درهم ، فقبل ؛ فإن مات المولى في نصف السنة فالمورثة أن يأخذوا العبد بما بقي من السنة من قيمة العبد ، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخره ، وقال محمد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أولاً . يرجع عما في من قيمة الخدمة .

ولائدة هذا الخلاف إما نظير إذا اختلف فيه قيمة العبد وقيمة الخدمة ، بأن كان قيمة العبد ألف درهم ، وقيمة الخدمة سنة خمسمائة ، فمن قال : يرجع بما بقي من قيمة العبد ، يقول : يرجع بخمسمائة . ومن قال : يرجع بقيمة الخدمة ، يقول : يرجع بمائتين وخمسين .

٦٠٨٥ - وإذا قال لعبد : أخدم ولدي سنة ، ثم أنت حر ، أو قال : إذا خدمتني وإياهم سنة ، فأنت حر ، فخدمهم سنة ، عتق لوجود الشرط ، وإن مات المولى قبل السنة لم يعتق غوات بعض الشرط وهو خدمة المولى ، ولو شرط المولى خدمة نفسه ومات ، بطل البيع .

٦٠٨٦ - وفي المتن : إذا قال لحرارة : أنت حرة على أن تخدم فلانة ، فقبلت ، فهي حرة ، وعابها أن ترد قبضتها [لأن الخدمة محبوبة] . ولو قال : على أن تخدمي فلانة شهراً ، فقبلت حتى عتقت ، نعم لم تخدم فلانة ، قال أبو يوسف : ترد قبضتها<sup>(٢)</sup> . وقال محمد رحمه الله تعالى : ترد قيمة خدمتها شهراً .

٦٠٨٧ - ١٠١٠ يشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال الرجل لعبده : أنت حر على أن تخدم فلانة سنة ، فالتسول إلى فلانة . فإن قبل عتق ، وإن لم يخدمه رد قيمته .

٦٠٨٨ - وروي بشر بن عبد الله : إذا قال له : أخدمني سنة . فأنت حر ، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : يعتق الساعة ، ولا شيء عليه ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يعتق إلا بالخدمة قبل أو لم يقبل . ولو لم يقبل سنة ، فخدمه شيئاً يسيراً بسخي خدمته ، عتق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى .

٦٠٨٩ - وفي المتن : لو قال : أنت حر واخدمني سنة ، أو قال : أنت حرة وأعطيتي المال ، فإن قبل ذلك ، فهو حر الساعة ، وعليه أن يخدمه سنة . إن كان العتق على الخدمة ، وإن كان العتق على الف ، فعليه أن يحطه بالألف .

١٠٩٠ - وفي محسن التنزيل : إذا قال لعبده : أنت حر وأد إلى ألف درهم ، فهو

(١) وهي م و ف . ففعل العبد

(٢) ما جـ المفعول من الأهل وأنته من م و ف

حر ، ولا شيء عليه . ولو قال : أدأبى كلف درهم وأنت حر ، لا يعتق ما لم يؤد الف درهم ، هكذا ذكر في الفصل الثاني من الزيادات .

٦٠٩١- إذا قال لأنت عند وصيته : إذا خدمت ابني وأبنتي حتى أمة فتياء فأنت حرة ، فإن كانا صغيرين نخدمهما حتى يدركما ؛ لأن استثناء الصغير لهذا . وإن أفترق أحدهما دون الآخر نخدمهما جميعاً حتى يدرك الآخر . وإن كانا كبيرين نخدم الأبنت حتى تزوج ، والأمن حتى يحصل للأبن ثمن جارية ؛ لأن استثناء الكبيرين بهذا . وإذا تزوجت الابنة ، وبقي الابن نخدمهما جميعاً ؛ لأن الشرط خدمتهما حتى يستنبا . وإن مات أحدهما وهما صغيران أو كبيران بطلت الوصية ؛ لانعدام الشرط وهو خدمتهما حتى يستنبا .

٦٠٩٢- وعن الحسن بن أبي مطيع رحمه الله تعالى : في رجل قال لمملوكه : أخدم ورثتي بعد موتى سنة ، ثم أئت حر ، فمات بعض الورثة قال : يعتق العبد من الوقت الذي قال له الميت ؛ لأن خدمة الورثة ليست بوصية صحيحة فيهم ، إنما هذا شيء امتناء من هذا العبد . وهذا الجواب يخالف ما ذكرنا من الجواب في قول المولى للعبد : إذا خدمتني وولدتى سنة ، فأنت حر .

٦٠٩٣- وعن أبي الفتح أبو جعفر رحمه الله تعالى : عن رجل قال لعبيده : صم عنى يوماً وأنت حر ، أو قال : صلي عني ركعتين وأنت حر ؟ قال : يعتق العبد صام أو لم يصم ، صلى أو لم يصل ، ولو قال : حج عني حجة وأنت حر ، لا يعتق حتى يحج عنه . وأشار الإمام شمس الدين التستبي رحمه الله تعالى إلى الفرق ، فقال : الصوم والصلاة لا مؤنة فيهما ، فلا يدل على اشتراطه ذلك بدلا ، والحج فيه مؤنة فيدن على اشتراطه ذلك بدلا عنه ، كما في قوله : خط هد ، الثوب وثلث درهم .

٦٠٩٤- وفي المشغبي : إذا قال لعبيده : أئت حر على أن تحج عني حجة ، فلم يحج فعليه قيمة حجة وسط . وفي شرح الزيادات : إذا قال له : حج عني في حياتي ، فأنت حر ، أو قال : إذا حججت عني في حياتي فأنت حر ، لا يصح هذا التعليق أصلاً . وإذا قال له : أدأبى ألفاً أحج بها وأنت حر ، أو قال : إذا أدأبت إلى ألفاً أحج بها ، فأنت حر ، فأدى الألف يجبر المولى على القبول [وإذا قيل عتق حج أو لم يحج . ولو قال : إذا أدأبت إلى ألفاً ، فعججت بها ، فأنت حر . فأدى الألف لا يجبر المولى على القبول] ، وإذا قيل لا يعتق حتى

يصح بها .

٦٠٩٥ - ولو قال له : صح عنى بعد موتى حجة وأنت حر ، فعليه أن يصح حجة وسطاً من منزل المولى ، فإذا صح لا يمتنع ما لم يعتقه الوزيرة ، أو الوصى ، أو القاضى . وأو قال له : ادفع إلى وصى بعد مولى قيمة حجة صح بها عنى ، وأنت حر ، ينصرف هذا إلى قيمة حجة وسط من منزل البيت ، فإذا دفع العبد ذلك إلى الوصى عتق العبد صح بها الوصى أو لم يصح .  
ولو قال : إذا دفعت إلى وصى بعد موتى قيمة حجة يصح بها عنى ، فأنت حر ، فأداهها إلى الوصى لا يجب إعاقته حتى يصح بها الوصى .

### الفصل الرابع في العتق المبيم

يجب أن نعلم بأن إعتاق المولى أحد عهديه لا بعينه صحيح ، لأن الإعتاق مما يقبل التعليق بالشرط ، وما يقبل التعليق بالشرط يصبح إيجابه في المبيم والجهول ؛ لأن الإيجاب في الجهول هي حق المعين يمزلة التعليق بالبيان ، وينب للمولى خيار التعيين ؛ لأن الإيهام كان من جهته ، ومبدأ قال : أحدكما حر ، أو قوله : هذا حر أو هذا ، لأن كلمته أو إذا دخلت بين اسمين تأتى أحدهما مكان هذا ، وقوله : أحدكما حر سواء . وإذا خصص العبدان المولى إلى أحدهم ، أخرجه الأحكام عن أن يوقع العتق على أحدهما ، لأن كل واحد مبيم ترد حاله بين الحرية والرقبة ، فصلا . فلو لم يكن غير متمكن من استرقاقهما ، فإذا احتار أحدهما وقع العتق منه حبا . احتار .

قال محمد رحمه الله تعالى : وهذا قيل ذلت بمنزلة العبدين ما دام خيار المولى قائما ، قوله : وهذا قيل ذلت بمنزلة العبدين ، يشير إلى أن العتق المبيم غير نازل .

٦٠٩٦ - وأعلم بأن المايخ رحمه الله تعالى استغفرا أن الإيجاب المبيم من الطلاق والعتق ، هل هو نازل في المحل أم لا ؟ رأي ابن أبي عمير : ما معه . بالإشياء أو بالإظهار ، وإنما اختلفوا لا بخلاف لفظ محمد رحمه الله تعالى في الكتب . ولتعارض الأحكام .

٦٠٩٧ - بيان اختلاف الألفاظ : قال في بعض المواضع . يأمر الموجب بالإيقاع ، فيقول : له أوقع ، وهذا إشارة إلى أن الإيجاب مبيم غير نازل ، وأن البيان إيقاع . وفي بعض المواضع يأمره بالبيان ، فيقول : أيقاع "فه ينع" وفي هذه إشارة إلى أن الإيجاب المبيم نازل ، وأن البيان إظهار .

والأحكام متعارضة ، فقد ذكر في كتاب الأصل فيس كان تحته أربع سورة كوفيات ، لم يدخل بواحدة منها ، فقال : أحدكن طالق ، ثم تزوج مكرها ، وهذا إشارة إلى أن الطلاق المبيم نازل ، إذ لو لم يكن نازلا لكانت المكتبة حاشية ، مبتدئ أن لا يجوز تكاها .

٦٠٩٨ - وذكر في الزيادات : رجل له امرأتان رضيعتان ، قال : أحدكما طالق

(١) ومي - يقال مكان يقول

(٢) رني - يقال مكان يقول

ثلاثاً ، ولم يبر المغلاق في إحداهما ، حتى جاءت امرأة وأرضعهما ثباً ، وهذه إشارة إلى أن الإيجاب الميهم غير نازل ، إذ لو كان نازلاً لكانت الأجنبية طارئة بعد بيوتة إحداهما . وإنها لا توجب الحرية الثانية بعد هذا .

قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى : في المسألة وبنيان ، على رواية الرياناب الإيجاب الميهم غير نازل في الحي . وعلى رواية الأصم . نازل . وبعضهم قالوا : المذكور في الروايات قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، والمذكور في الأصل قولهما . وبعضهم قالوا : الإيجاب الميهم في الطلاق والعنف لا ينزل من محل أصلاً ، لأن في ذلك ما يوجد من الموضع فعل يصير به موقفاً تعتد . كما في العبد من رابع أحدهما ، أو حب أو نصفه ، وفي الحارثين إذا ربي إحداهما عند أبي يوسف ومحمد . رحمهما الله تعالى .

فأثبت هذا فنقول : في مسألة النكاح وجد من الزوج فعل يستدل به على إيفاء الطلاق في العين ، وفي رواية أخرى حتى تنكح الحكية ، دون الظاهر من حال انعقاد المسم أو يفيد بتصوره النصف ، ولا صحة تنكح الحكية دون الوقوع على إحدى الكوفيات ، تعذر موقفاً للطلاق على إحدى الكوفيات عينه . وفي مسألة الزيدات لم يوجد من الزوج بعد بيوتته : إحداهما طلق . فعل يستدل به على البتة ، فكان النكاح بغيرها يسماً من كل وجه ، ووجد المراسخ بعده ، وما منكم من أن له ، بياض .

وخابهم على أن الإيجاب لم ينزل من وجه : دون وجه ، لأن قوله : إحداهما ذكره في الأصل ، من قوله : يحدى اسم ذكره ، معرفة باعتبار الإضافة ، وإنه أعقب الميهم وأما معرفة ، والمصاف إلى المعرفة معرفة ، فكان معرفة من وجه دون وجه ، فكان البيان بطلان من وجه يظهر أن وجهه .

بعد هذا احتلفوا فيما بينهم ، بعضهم قالوا : يعتبر جهة الإنشاء في محل الشهادة (وجهه لإظهار في غير محل الشهادة) . وبعضهم قالوا : يعتبر جهة الإظهار في حق حكم يختص بالرفع ، وجهه الإنشاء في حق حكم يختص بالنحل ، إذ لا ذكر في جانب الموضع ، وإنما التكرار في حساب النحل . فكان الأول في حق الموضع ، يعتبر بطل في حق النحل ، وكل حكم يختص بالموضع مطلقاً : العناو يكون نازلاً فيه ، فيجب البيان فيه إظهاراً ، وكل حكم يختص

(١) أثبت من طرأ

(٢) هي ب ، ب ، من من من شخص بالمعنى ، وهو لأصح ، لأن الإيجاب المسند لهما ، من حق الموضع غير نازل في حق النحل . الخ

بالحل والطلاق والعتاق لا يكون لازماً فيه، فيعتبر ليبت فيه إنشاء.

إذا ثبت هذا، فمفهوم: حرمة الجمع بين العتق لبعض يرفع إلى الزوج، وهو أن حرمة الجمع الحرة، والإيجاب المسمى ورفع في [حقه، فليكن حائضاً بين العتق، ولأن حرمة الجمع بين الآخرين معنى يرفع اليه، وهو هذا تبعاً عن نفيته الزوج، والإيجاب المسمى فيه ورفع في "أ" حقه، فليعتبر جامعاً بينهما.

وفي "أ" الأولى، أي الثالث، رحمه الله تعالى، إذا قال لأبيه: إحداهما حرة، فمطلق عن إحداهما بهما، فقال: لم أعز حرة عن الأخرى، ولم ستر عن الأخرى فقال: لم أعز حرة عن الأولى أيضاً، فيعتقان جميعاً.

وذكر هذا المسألة (أي العيوب، ووصفها) في العبد، وأجاب بما أعاد في التوازل. قال في التوازل: ولا شك، هذا في الطلاق، فربما بين العتاق والعتاق والإقرار، فإن من قال: لأحد هذين الرجلين عتقك فربهم، فليكن له. فهو هذا لأحداهما، معينه؟ فقال: لا، لا يجب فلاخر شيء.

وأشار العبد ليهدر حبه الله تعالى في إمامته، إلى الشرف، مثال: قال في الطلاق والعتاق مستحق عليه، ولله إيداع عليه، فجعلنا في إحداهما عتق للأخر، ضرورة إخراجنا عن عبادة الواجب. أما إيجاب في الإقرار عبر مستحق عليه، لهذا لا يحرم عليه، فلا ضرورة إلى أن يجعل في إحداهما عتق للأخر. وفيما ذكر من الجواز في فصل الطلاق والعتاق مخرج إمكان؛ لأن العتق لا يرفع من ضرورة أن لا يجوز إحداهما عتق، فتقوله. ثم إن هذا بدونه بيان صورة العتق المسمى. فكيف يقع به الطلاق لا الإقرار في المعنى؟

٦٠٩٩- وهي: فله أهل سرفنا: إذا قال: أمة وعادة من رقيق حر، ولم يبين حتى مات وله عتق، وأمة من كل واحد من أمة، دين امرأة، ويدهي كل واحد منهما في عتقه. ولو كان له ثلاثة أمة وأمة، عتق الأمة، ومن كل واحد من العتق لثمة، ويسعى كل واحد منهم في العتق. ولو كان له ثلاثة أمة وثلاث إماء، عتق من كل واحد من العتق لثمة، ويسعى في إمامته. فلو كان له ثلاثة أمة وأمة، عتق من كل أمة امرأة، وسعى في العتق، ويعتق من كل عتق ثمة ويسعى في العتق، وعلى هذا القيد من

(١) ما بين العتق من سلف من الأصل وأمة من طره وفيه.

(٢) ما بين العتق من سلف من الأصل وأمة من طره وفيه.

بمخرج حس هذه المناقيل

٦١٠٠ - قاله محمد رحمه الله تعالى في المحامع المصير : رجل غل ثعباناً أحدهما  
حراً ، ثم ربح أحدهما أو مات أحدهما عن الأخر . أم إذا مات أحدهما عن الآخر ، فإنه  
الموت لم يبق محلاً لإشاء العنق ، فلا يبقى محلاً للبيان . لأن البيان إنشاء في حق محن  
العنق ، وإذا لم يبق ثبت محلاً للبيان ، يفتق غير ضرورة

٦١٠١ - وروى عن محمد رحمه الله تعالى : فيمن قال : أعهد هذين ابني . أو إحدى  
بناتي أم ولدتي ، فمات أحدهما لم يتعين لغائب الحرية والاستيلاء ، لأن هذا إحصاء عن أمر  
ماتوا ، والإحصاء يقع في الحس والميت جميعاً بخلاف البيان ؛ لأنه في حكم الإنشاء ، لا يصح  
إلا في الحس .

ولو مات الولي قبل البيان عتق من كل واحد نصفه ، ولا خيار لوارث ؛ لأنه خيار  
التعيين تصرف في اللفظ ، وانوارث لا يقوم مقامه فيما يرجع إلى التصرف في اللفظ .

٦١٠٢ - بخلاف خيار التعيين في باب البيع - فإنه إذا اشترى أحد الشريكين على أنه  
بإختيار ، بأخذ أيهما شاء ويرد الآخر ، ثم مات قبل التعيين كان الخيار لوارث ؛ لأن هناك  
الإرث بحري في علة الخيار ، وهو ذلك أحدهما مجهولاً ، فإن الوارث يقوم مقام المورث في  
الملك ، ثم الخيار ثبت ابتداءً بناء على هذه العلة . أما ما تنص الخيار لا يرث . وعنه إيجاب  
العنق في المجهول ، وهذا أيضاً لا يحري فيه الإرث ، وإذا نفل ولاية الخبر هات البيان ،  
ويحتاج المشتري لأوجه له ، وليس أحد العتدين بأولي من الآخر ، فمبين هذا وجه سوى  
السبب .

أما إذا باع أحدهما ، أو كاتبه ، أو رقبه ، أو دبره ، أو استولد أحدهما ، أو باع بشرط  
اختيار نفسه ، أو المشتري ، أو باع بعتاً فادناً ، أو لم يسلم ، أو سلم ، أو سواهم ، أو أوصى  
به ، أو أجاز ، أو ربح أحدهما ، أو خلب على أحدهما بالحرية إن فعل شيئاً ، فهذا كله اختيار  
لاعتق في الآخر .

٦١٠٣ - والأصل أن التعيين كما ثبت بالصريح يثبت بالدلالة ، وقد وجد هذا دلالة  
التعيين ؛ لأن هذه التصرفات لا تفصح إلا في لعلوث بحدث اليقين ، فصار الإقدام على هذه  
التصرفات بياناً منه دلالة ؛ لأن هذا العمل مملوك هناك مجزئ ، ومن ضرورته ، يميز الأخرى



للحرية . ولهذا جرى في البيع القاسم بين التسليم وعدم التسليم : لأن انتهاء العتق عنه ، كان محمولا بغيره فغيره الآخر لسوت الحكم ، وإنما كان دلالة الإقدام على تصرف يختص بالملك .

وروي عن محمد بن حنبل أنه تعالى : أن السجين إذا كانت سائفة على إحدى المجهولين ، يعتق الآخر بوجود الشرط يعتق الآخر . لأن الذي عتق موجد الشرط لم يبق محلا للبيان ، فصلا كما لو مات . وذكر محمد بن حنبل أنه تعالى في الإقالة : إذا وهب أحدهما ، أو تصدق به ، وسلف عتق الآخر . وذكر المصنف أنه تعالى لا أنه شرطه ، فإن التبعين دلالة تقع بالإقدام على تصرف يخص بالملك ، ولا يتوقف على القبض .

٦١٠٤ - قال أبو يوسف ومحمد بن حنبل : الله تعالى : إذا وطئ أحدكما ، كان وطءه بيئا للمعتق في الأخرى ، وإنه معروف ، وعمر أبي يوسف : حنة الله تعالى : أن التبعين ولنظر إلى المروج منه في كلامه : لأنه يختص تلك النعمة [ كالموت ] . ولو استخدم أحدهما لم يكن اختيارا في قوله حنة ، لأن لا استخدام لا يختص بالملك .

٦١٠٥ - ولو أعتق أحدهما بمعية تم قال : أريد به ذلك العتق ، فانفق قوله : لأن العتق الأول في حق المعتق مطلق بالبيان ، فكان البيان اعتقا ، ولهذا يقال له : أوقع العتق على أبيهما سبت ، فإذا قال : أريد بذلك العتق المبيع ، كان مذهبنا حقيقة كلامه ، فكان مصدقا في الغطاء .

٦١٠٦ - ولم ناعهما صفقة واحدة قد بيع فيهما ، لأن العتق يرد في أحدهما لكفره ، والشركة بينهما ، فصار جاعدا بين الحر والعبد في صفقة واحدة من عمر سائر العتق ، ففقد البيع بالانفاق .

٦١٠٧ - ولو وهب أو تصدق بهما لم يزوج عبيتهما ، فإنه يجبر على السجدة في أحدهما ، ويجوز إهبته أو تصدقه لإيهاءه إلى الأخرى : لأن قسم الحر إلى العبد في هذه العتق ، لا يوجب بطلان هذه العتق ؛ لأن قسم الحر إلى العبد يجري مجرى الشرط القاسم . وهذه العتق لا يبطل بالشرط القاسم ، بخلاف البيع . ولو لم يبين ذات بطل هذه التصرفات ، لأن آخرية ثابتة فيها ، ومعتق البعض لا يقلل انقضاء ملك ، وهذا لأن الملك فيما هو مملوك لا يفسد ، فبالفعل . لمعين فكان الجهالة ، فبأنه محض هذه

التصرفات في إفاضة الملك على [المتعين]<sup>١١</sup>، فقبل ذلك كانا على حكم ملك المولى، فبشيع العتق فيهما لم يطل هذه التصرفات في إفاضة الملك على المتعين.

٦١٠٨ - ولو باعهم من رجل صيغة واحدة فسلعهما إليه، فأعتقهما المشتري، أجزير البائع على اليدين؛ لأن خيار الساع في اليان لم يطل بيعهما، ولا يعلق المشتري بإيهام؛ لأن المشتري قبضهما بحكم عقد فاسد، وأحدهما حر والآخر عبد، فهلك العبد منهما بالقبضة أو لجهالة، لا يمتنع الملك الفاسد بالبيع. فإذا عين البائع العتق في أحدهما، تعين انكالك الفاسد بالبيع في الآخر، وعتق الآخر على المشتري بالقبضة.

٦١٠٩ - فإن مات البائع قبل البيان، يقال للورثة: ينزوا، فوفاينوا عتق الآخر على المشتري، ولا يشيع العتق فيهما؛ لأن الملك زال عن العبد منهما بالبيع الفاسد، فعتق القول بالشروع، وبقي الخيار، فقام الرزق مقام المورث، وليس يثبت الخيار للورث في هذه الصورة بطريق الإرث، وإنما يثبت له الخيار ابتداء؛ لأنه استحق قيمة أحد العبدتين، فكان لهم التبيين كما قلنا فيمن باع أحد العبدتين على أنه بالخيار، وقبضهما المشتري فماتا في يده، ثم مات البائع كان لورثة البائع خيار التبيين.

٦١١٠ - وإن لم يحتضهما المشتري، ولكن مات البائع، لم يشيع العتق فيهما؛ لأن الملك زال في العبد منهما بالبيع الفاسد، فلا يمكن القول بالشروع، إلا أن العقد الفاسد يستحق نقضه، فعتق القبض يعود العبد إلى فدية ملك البائع، ويشيع العتق فيهما بموت البائع قبل البيان. وأما قبل القبض فيبقى العبد على ملك المشتري، فلا يمكن القول بشروع العتق.

٦١١١ - ولو قتلها رجل معاً، فعلى القاتل نصف قيمة كل منهما للمولى أو نصف دية كل واحد منهما لورثتهما، هكذا ذكر في بعض الكتب<sup>١٢</sup>. وذكر في الأصل: عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر؛ وهذا لأن العتق برل في المنكر والمنكر فيهما، فقد قتل عبداً وحرّاً، إلا أن محمداً أضاف القيمة إلى كل واحد، ولم يضيف الدية إلى كل واحد؛ لأن دية الحر لا تتفاوت، فاما القيمة متفاوتة، فلو قال: عليه دية حر وقيمة عبداً، فأجاني يدع أقل القيسين، والمولى يطالبه بأكثرهما، فأوجب النصف من قيمة كل واحد منهما قطعاً للممتازة، إلا أن القيمة تجب للمولى؛ لأنها وجبت بإزاء العبد، والدية بدل الحر فيكون لورثتهما.

(١) هكذا في آ، وكان في الأصل: وأط: البين.

(٢) ثبت من آ و ب.

٦١١٢- فإن قتل أحدهما بعد الآخر ، فعلى الفائت نصف قيمة الأول ودية الثاني ؛ لأن الأول بالقتل خرج من أنه يكون مزاحماً للثاني ، فتعين الثاني للحرية ، فعصمت الجناية عليه بعد الحرية ، فيجب دية .

٦١١٣- وإن قتل كل واحد منهما رجلاً معاً ، فعلى كل واحد من القتلتين قيمة عبد ؛ لأن قتل كل واحد منهما صادف المتعين ، والعتق في حق المتعين<sup>(١)</sup> يتعلق بالبيان بخلاف ما إذا قتلها رجل واحد ؛ لأن العتق نازل في المنكر والمنكر فيهما ، لا في كل واحد منهما بهيمة . وإذا قتلها رجل واحد ، صار قتلاً عبداً ، فيجب على كل واحد منهما قيمة عبد ، ويكون نصف ذلك للورثة ، والنصف للمولى ؛ لأن في حق المولى الحرية نازلة فلا يستحق بدلها ، فيوزع ذلك نصفين .

٦١١٤- ولو قتل كل واحد منهما رجلاً على التعاقب ، فعلى الأول قيمة المقتول الأول لمولاه ، وعلى الثاني دية المقتول الثاني لمولاه .

٦١١٥- ولو قطع رجل يد كل واحد منهما معاً ، أو أحدهما بعد الآخر ، كان عليه أرش العبد فيهما جميعاً ، بخلاف ما إذا قطعهما رجل واحد ، فقد جعل الواحد في القتل إذا قطعهما معاً ، خاتماً للمقتول المجعول<sup>(٢)</sup> الذي هو حر ، ولم يجعل الواحد في القطع إذا قطع يدهما قاطعاً للمجهول الذي هو حر ، والفرق أن المقطوع يده بالقطع لم يخرج من أن يكون محلاً للبيان ، فيجبر المولى على البيان ، ومتى بين العتق في أحدهما أصبح بيانه في حق الأصل ؛ لأنه قائم في حق اليد بطريق التبعية ، إذ الأطراف تبع ، ولأنه اعتبر للتبع شرائط الأصل .

وإذا صحح البيان في اليد والأصل جميعاً ، والبيان في حكم الإنشاء من وجه ، وفي حكم الإظهار من وجه لا يجب في الذي بين العتق فيه زيادة على نصف القيمة بالشك ، وفي الآخر عبداً ابتداء وانتهاء ، فلم يصير القاطع قاطعاً يد حر مجعول ، وفي القتل لما لم يبق ولاية البيان بقي الحر مجعولاً كذلك ، وقد صار قتلاً لذلك المجعول متى قطعهما معاً ، فكان عليه دية حر ونصف قيمة كل واحد منهما ، وما كنسب من المال قبل لتعين ، فهو للمولى ؛ لأن الكسب يجوز أن يملكه من لا يملك الأصل ، والأرض لا يملكه إلا مالك الأصل ، فإذا استحق المولى الأرض ؛ لأنه يملك الكسب كان أولى .

(١) هكذا في "ب" و"ف" ، وكان في الأصل و"ط" : صادف العتق والعتق في حق المتعين يتعلق بالبيان .

(٢) أتيت من "ب" و"ف" .

٦١١٦- بيان كذا أمتين ، وولدت كل واحدة منهما ولداً ، أو ولدت إحداهما ، فله يعنق الولد الذي يختار الولي ، ينفذ العنق عليه ؛ لأن كل واحدة منهما نزلت من لها بين الترقى والحريّة ، فصارت هي معنى مكاتبه ، والمكاتبه يعنق ولدها به تنقياً .

٦١١٧- ولو مات الأمتان معاً ، أو تمتلأ معاً فغير الولي في أن يرفع العنق على أي الولدين شفه ؛ لأن قول جاز الأمتين ، سواء ، مقام الأمتين ، ولا يربط لابن العنق شيئاً ، يريد به أن الأس الذي عليه المعن بعد قتل الأمتين ، لا يربط من ذلك الأم شيئاً ، لأن هذا الولد إذا عتق مائتين ، وذلك ما جرح عن قتل الأم ، فلهذا لا يربط شيئاً .

٦١١٨- وإن مات أحد الولدين حال حيية الأمتين لم ينفذ إتي ذلك ، لأن الأمتين لما كانتا قائمتين كذا ، خيار التعيين باقياً بقاء الأصوب ، فلا يؤثر موت أحد الولدين في تعيين الآخر لفقرته ، بخلاف ما إذا مات أحد الولدين بعد موت الأمتين ؛ لأن بعد موت الأمتين ، الخطار وثائق باعتبار الولدين ، فصار موت أحدهما من هذه الحالة كموت إحدى الجاليتين حال بقاءه ، وهناك تغير الآخر للمعنى ، فكذا إذا مات أحد الولدين بعد موت الجاليتين ، بخلاف ما إذا مات أحد الولدين والآخر يتان قائمتان .

٦١١٩- وهي الجماع : إذا قال لرجل لعنتين له : إذا جاء غد ، فأحدهما حرّاً ، سمعت أحدهما اليوم ، أو أعتقه ، أو باعته ، أو وهبه وقبضه الموهوب له ، ثم جاء لعنه يعنق الثاني . وكان ينبغي أن لا يعنق الثاني ههنا من غير شيء ، لأن العنق بالشرع عند وجود الشرط كالرسل ، ولم أرسل بعد محلي ، لعنه . قال : أحدهما حرّاً ، وقد مات أحدهما ، أو رأى عن ملكه بما ذكرنا من الأسباب ، لا يعنق الثاني من غير شيء ، كذا هنا .

والجواب أن الإيجاب هو قد صح لكون العبد في ذلك ووقع الحاجة إلى بقاء الإيجاب ، والبقاء يستلزم قيام محل الحكم ، وأحدهما بعينه يصلح محلّ له ، ألا ترى أن هذا الاسم قد ينطبق عليه ، وأنه يصح صرفه الإيجاب إليه ، فاستقام الخوف بقاء الإيجاب ، وإذا بقي الإيجاب ، ولا ما أحرم الثاني بشيء انتهى ، وصار تقدير المالك : إذا جاء غد ، وأحدهما حرّاً ، فهو حر .

أما ابتداء الإيجاب بعد ما مات أحدهما ، فإن عن ملكه لا يصح له ضم شرطه . وهو من جهة الآخر ؛ لأن الاسم لا يصح إلا تراجم ، وهو نظير ما لو قال لتخلع : أدب باش .

ونرى به الطلاق لا يقع به شيء، ولو علق لإبائه بالشروط، فـ حالهما، ثم وجد الشرط وقع عليها نظيفة بالثمن، والمعنى ما ذكرنا.

٦٢٠- فإن قال المولى قبل مجيء الغد: اشترت أن يبع العتق إذا جاء الغد على هذا العبد بحبه كان باطلا؛ لأن في تعيين أنه داهي قبل مجيء الغد تعبير اليقين، لأن اليقين انعقدت على أن يفتق عند مجيء الغد أحدهما لا يغييه، ولو صيغ هذا التعيين عتق عند مجيء الغد أحدهما بعينه، وإخالف لا يملك تغييره وجب البيع كما لا يملك إبطائه، وكان منزله ما لم يملك لا بكنتم أحد هذين الرجلين، ثم عيّن أحدهما لليمين لا يصبغ، حتى لو كنتم الذي لم يعينه ببحث في بيته، والمعنى ما ذكرنا. وكان العباس قيسا إذا كان العتق على هذا الوجه هو سلا أن لا يملك تعيين العتق في أحدهما بعينه لما فيه من تغيير موجب اليقين. لكن تركنا القياس لغة ضمير: وإمكان العمل بالعتق الواقع من ولاية الشهادة والغضاء، وكتمان ما يفضل التصديق من الخلو وغير ذلك، لأن العمل بهذه الأحكام لا يمكن إلا بعد تعيين أحدهما، وهذه القبرورية معدومة في المعلق، لأن العتق المعلق غير مارل قبل وجوه الشرط.

من قيل: ليس أن قل مجيء الغد ملك التعيين بالبيع؛ فإنه إذا باع أحدهما تبع الآخر للعتق، وإن كان فيه تغيير موجب لليمين؟

قضا: هناك إذا ثبتت العتقين حكما لتنفيذ البيع في أحدهما، إذ لو جوب للمنفذ قائم وهو الملاك، والشئ قد ثبتت حكما لغيره وإن كان، لا يثبت مقصودا على ما مر.

٦٢١- وفي الجامع أيضا: إذا قال الرجل لعبدين له: إذا جاء شد، فأحدهما حر، ثم باع أحدهما، ثم اشتراه قبل مجيء الغد (أو باعهما، ثم اشتراه قبل مجيء الغد)، ثم جاء الغد عتق أحدهما. والبيان إليه.

٦٢٢- ولو باع أحدهما، ثم اشتراه قبل مجيء الغد، ثم باع الآخر، ولم يشتره حتى جاء الغد عتق الذي نى ملكه عند مجيء الغد، ولا يبطل ليمين بالبيع؛ لأنه لو يبطل بطل من حيث إنه بالبيع برول الملك، ولا وجه إليه، إنما لأن اليمين انعقدت بالرفق والملك جسيما، فلا يبطل بزوال أحدهما وهو الملك، أو لأن قيام الملك إنما بشرط حل انعقاد اليمين، ومال زول الخزاء فبها بين ذلك، وإذا لم يبطل اليمين ينظر إلى حال وجود الشرط، وحال زول الجراء، فإن كانا في ملكه عتق أحدهما ضمير عين، لقيام المراجعة ومحبة البيان، وإن كان

أحدهما في مثله تعيين هو لعتق ، لعدم المزاج .

٦١٢٣ - ولو باع نصف أحدهما ، ثم جاء العتق الكفاية ؛ لأنه لا مزاجهم ؛ لأن نصف العبد لا يراحم العبد الكامل واستحقاق اسم الأحد .

٦١٢٤ - ولو باع نصف كل منهما ، ثم جاء العتق عن أحدهما ، واستبان إليه ؛ لأنهما استويا من حيث إن اسم الأحد لا يخلق عن كل واحد منهما من طريق الحقيقة ، واستوى من حيث إن كل واحد منهما بعض لأحد ، واسم الأحد إن كان لا يخلق على النصف من حيث الحقيقة ؛ بطلان عليه من طريق انفجر ، بطريق إطلاق اسم الكل على البعض ؛ وإذا لم يبق في ملكه ما يطلق عليه هذا الاسم من طريق الحقيقة وقع عن الجبر ، وهذا في ذلك على السواء ؛ فيعتق أحدهما ، ويكون المباد إليه .

فإن قيل : ينبغي أن يبطل البيعتان ؛ لأن المعتقد عليه قد فات ؛ لأن المصن العتقدت موجه عتق أحدهما ، ولم يبق ههنا من يستحق هذا الاسم ، وبوات المعتقد عليه موجب بطلان البيعتين .

قلت : ما فسد كل المعتقد عليه ، وإنما فسد بعضه ، وفوات العتق ضرورة فوات العمل ، فيقدر بقدر فوات العمل ، ألا ترى أن من قال لعبد له : إن جاء هذا ، فأنتما حراً ، فباع أحدهما ، ثم جاء لعتق الثاني ، ومعلوم أن العتق عتق على الاثنين . وبه يبرح أحدهما ، ثم يبق من يطلق عليه هذا الاسم ، وفوات العتق قد فسد ، ولكن قيل : فوات بعض المعتقد فلو كان يجب بطلان العتق في الكل ، كذا ههنا . ألا ترى أن من قال : هذان العبدان الأبيضان حران ، أو هذان الأسودان ، فباع أحد الأسودين عتق الأبيضان من غير خيار ، ولو مات أحد الأسودين ، وأخذ الأبيضان كان له خيار ، وإن مات المعتقد عليه مع هذا لم يبطل البيعتان فذكرنا أنه فسد بعض المعتقد عليه .

٦١٢٥ - وفي البيعتين : إذا قال هذا حر هذا عتقهما ، ولو قال : هذا حر هذا حر عتق الثاني . ولو قال : هذا حر هذا إن دخل الدار عتق الأول في الحال ، وإذا نزل عبد بشرط . ولو صار : هذا حر إن دخل الدار هذا حر إن كلم فلان ، فكما قال ، يعني يعتق الأول إذا دخل الدار ، ويعتق الثاني إذا كلم فلان .

٦١٢٦ - ولو قال : أحدهما حر إن شاء ، ثم قال : أحدهما حر ، فشاء أحدهما عتقاً ،

وإذا جمع بين عبده وبين من لا يقع عليه العتق كالمبيعة والمخاطب، فقال: عتقتي حر أو هذا، أو قال: أحدهما حر عتق عبده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال: لا يعتق عبده، وهكذا ذكر في محض المواضع، وذكر في بعض المواضع قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة رخصهما الله تعالى.

وجه قول من قال: إنه لا يعتق العبد: إن كلمة "أو" إذا دخلت بين التثنيين أوجب الشك، فصار في حق العبد كأنه قال: أنت حر أولاً، ولو نص على هذا لا يعتق العبد، كذا هيئنا، واعتبه بما إذا جمع بين عبده وعبد غيره، وقال كذلك.

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن الشك إنما يقع بحكم كلمة "أو" إذا صح انضمام، وإذا يصح انضمام إذا كان كل واحد منهما قابلاً للحكم، ما أنصف إليهما، والمفهوم منهما لا يقبل الجزاء، فلما انضم، فصار العبد هو المتعين، وجاز إيقاع العتق على اثنين بهذا اللفظ كما لو نوى عن الإيقاع عبده.

٦٦٢٧- وذكر محمد في عتاق الأصل: إذا قال: أحد عتقتي حر، ولا يعلم له إلا عبد واحد عتق عبده، وهذا بخلاف ما إذا جمع بين عبده وبين عبد غيره، لأن عبد الغير محل للعتق، ولهذا حاز عتقه بإحارة مولاه، فصح الصم، أما ههنا بخلافه. وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: إذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق، وقال: هذا حر وهذا، لا يعتق عبده، [ولو قال: أعتقتك حر يعتق عبده]، والفرق أنه إذا قال: هذا حر وهذا، فقد أدخل كلمة الشك، فصار في حق عبده كأنه قال: أنت حر أو لست بحر، وإذا قال أحدهما حر فما أدخل كلمة الشك، من وصف أحدهما بالحرية، واعتبره بتعين ذلك، فاعتبر به إليه.

٦٦٢٨- ولو جمع بين أمه حية وبين مته، وقال: أحداكما حر لا يعتق الحية، لأن المته توصف بالحرية إيجاباً يقال: فلانة مته حرة، فلا تنعين الحية لهذا الوصف - والله أعلم -

(١) هكذا في الأصل وطوبى له وكان في قوله هذا حر، أو هذا

(٢) ما بين التعريفين سابقه من الأصل وأنشاء من ظرومه.





القدرة عليه ، ولا يعتبر الزيادة .

٦١٣١- ومن جملة ذلك ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه المعتق إذا كان ميسراً ، فوجب السعاية<sup>(١)</sup> على العبد ، فلم يسع فهو بمنزلة حر عليه دين إلى أن يفسخه ، والحكم في الحر هذا حاله . أنه إذا كان ممن يعمل بيده ، أو له عمل معروف أنه يؤجر من وجلي ، ويؤخذ آخره . فينقصى به دمه . فهذا كذلك . وإذا كان العبد صغيراً والمعتق ميسراً ، فأراد الآخر أن يؤجر ، قال كان العلام يعقل ، ورضى ذلك جاز عليه ، وكان الأجر للمعتق به يعتق قضاء من حقه .

٦١٣٢- ومن جملة ذلك : أن قيمة العبد في الضمان والسعاية يعتبر يوم الإعتاق ؛ لأن سبب الضمان الإعتاق ، فيعتبر القيمة في ذلك الوقت كما في الغصب .

٦١٣٣- ومن جملة ذلك : أن حال المعتق في البسار والعسر يعتبر يوم الإعتاق ؛ لأن السبب بتعقد في ذلك الوقت ، فإذا كان ميسراً وقت الإعتاق وجب الضمان لوجود السبب وهو ميسر ، فلا يسقط بالعسر الطارئ . وإن كان ميسراً وقت الإعتاق ، ثم أيسر بعد ذلك ، فالإعتاق حال وجوده لم يتعد موجباً للضمان ، فلا يجب الضمان بعد ذلك .

ومن جملة ذلك : أنه إذا اختار الساكن ضمان المعتق ، إذا كان المعتق ميسراً ، ثم أراد أن يرجع عن ذلك ، ومنى العبد ، فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان ، ويحكم به الحاكم ، وهذه رواية ابن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٦١٣٤- وذكر في الأصل : إذا اختار الضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل ، ولو اختار امتسعاء العبد لم يكن له اختيار التصمين بعد ذلك رضي العبد بالسعاية ، أو لم يرض باتفاق الر والابت . وهذا إسماعيلاني على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى : للساكن الضمان إذا كان المعتق ميسراً ، ليس له غير ذلك ، وله السعاية إذا كان المعتق ميسراً ، ليس له غير ذلك .

فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى [من قال : ما ذكر في 'الأصل']<sup>(٢)</sup> محمول على تفصيل ابن سماعة ؛ لأن سقوط حقه في الامتسعاء ، بناء على تقدير حقه<sup>(٣)</sup> في الضمان ، وحقه في

(١) وفي أنه : أوجب السعاية ، وكان في الأصل نوص

(٢) ما بين المقتوفين ساقط من الأصل وأنتهنا من ظرهم وص .

(٣) وفي ما : هو نقرر حقه .

العمان لا يصرح بما لم يتم عليك نصيبه من المعتق ، وذلك إما يكون بالقضاء ، أو بالرضاء .  
وكان انعقب أبو بكر الرزازی رحمه الله تعالى هكذا يقول في الغائب مع عاصب الغائب ، إذا  
اختار المالك تضمين أحدهما ، ففعل القضاء أو الرضاء أراد أن يرجع عن ذلك ، وبضمن  
الأخر ، كان له ذلك ، بخلافه إذا اختار استعفاء العبد ؛ لأنه ليس فيه تمليك من أحد ، بل فيه  
تقديم للملك ، بإبرءه لعمتن على المصنوع ، وهذا لا يتوقف على القضاء والرضاء .

ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال : في المسألة روايتان ، وجه رواية ابن جماعة ما  
مر ، ووجه ما ذكر في الأصل : أن احتجده تضمين المعتق يتضمن إبرء العبد عن المصنوع ،  
وتمليك المصنوع من المعتق<sup>(١)</sup> . والمذكور في المصنوع إن كان يتوقف على القضاء ، أو الرضاء ،  
فإبراء العبد عن السعيه يتم بالثبوت ، فلا يبقى له حق في السعيه بعد ذلك .

٦١٣٥ - ومن جملة ذلك إذا مات العبد قبل أن يحضر الساكت شيئاً ، والمعتق موثر ،  
وإذا تضمنر المعتق ، فله ذلك في المشهور ، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وروى عنه في غير  
رواية الأصوات أنه ليس له ذلك . وجه تلك الرواية ، أن تبيط التصمين أو بصير نصيب الساكت  
معه كما للمعتق بالضماع ، والميت لا يحتمل التعليك والمملك . وجه الظهور : أن وجود  
الضماع بالإعتاق ؛ لأن التصانف يتحقق ، ووقت الإعتاق كان محلاً لتعليك ، فلا [يتمتع]<sup>(٢)</sup>  
الضماع بسبب الموت ، كما في العبد المقصوب ، ذكر هذا الفصل في هذا التوجه في شرح  
الفتاوى رحمه الله تعالى .

٦١٣٦ - وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه : إذا مات العبد ، وترك كسباً  
اكتسبه بعد العتق فللصاكت تضمين المعتق بلا خلاف . وهل له أن يأخذ السحابة من كسب  
العبد ؟ اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ، منهم من قال : له ذلك ، وإليه مال الحاكم أبو  
عمر رحمه الله تعالى ، وعمامة المشايخ عنى أنه ليس له ذلك ، وإليه أشهر محمد رحمه الله  
تعالى في الأهل .

هذا إذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئاً ، والمعتق موثر ، وأما إذا كان المعتق  
ممسراً ، وباقى المسألة بحالها ، فللصاكت أن يأخذ المعايه من كسب لعبد إن ترك العبد كسباً  
اكتسبه بعد العتق بلا خلاف ، وإن لم يترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعيه ديناً على

(١) هكذا في الأصل ر ب ، ج ، د ، كان في ف و ط : من المعتق .

(٢) هكذا في ط و م ، وكان في ف و ب : يتم ، وكان في الأصل : فلا يتم .

العبد، إلا أن يظهر له مال، أو يتبرع منه متبرع بأداء ما عليه، أو يبرئه (المسألة ١١). وإن كان للعبد<sup>١١</sup> قد ترك ما لا اكتسب بمضيه قبل اعتنقه، وبمضيه بعد اعتنقه، فما كان اكتسب قبل اعتنقه فهو بين المؤمنين، وما كان اكتسب بعد اعتنقه، فهو للعبد؛ وإن كان لا يعلم متى اكتسبه، فهو بمنزلة ما لو اكتسبه بعد اعتنقه؛ لأن الكتب حادث، فيحتمل بحذونه على أقرب ما ظهر، وذلك بعد الاعتنق.

٦١٣٧- ومن جملة ذلك أن التبريت الساكت إذا مات، فلو رثته ما كان له من المقتضى<sup>١٢</sup> والسعاية، وتضمن الاعتنق إن كان معسراً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلافه لو كان ذلك شاكراً. وليس معنى قوله لو رثته من الاعتنق ما كان له حقيقة الاعتنق [لأن حقيقة الاعتنق] لا يصح من الورثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى؛ لأن معنوا البعض [عند أبي حنيفة] لا بمنزلة المكاتب، وللكاتب لا يورث أرقبته<sup>١٣</sup>، وإنما يورث ما عليه من بدل الكتابة، وإذا لم نصر رقة المكاتب ميراثاً لورثة الساكت لا يصح منهم سفينة اعتنق، وإنما أراد به الإبراء عن السعاية، والعتنق يصلح كناية مجازاً عن الإبراء عن السعاية، ويصح إبراء الورثة عن السعاية، لأن بدل الكتابة يورث، فكذا ما وجب على معنى البعض من المال؛ لأنه في معنى بدل الكتابة، وصار تقدير المسألة: ولو ورثة الساكت ما للمورث من الإبراء عن السعاية، واستيفاءها، وتضمن المقتنق.

٦١٣٨- ومن جملة ذلك العبد إذا كان بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه، واختار<sup>١٤</sup> بعض الساكنين السعاية في نصيبهم، وبعضهم الإعناق، وبعضهم الضمان، فلكل واحد ما احتار من نصيبه، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وإن مات بعض الساكنين بعد ذلك، ووقع الاختلاف بين ورثتهم، فاحتار بعضهم الضمان، وبعضهم السعاية، وبعضهم الإعناق.

(١) هكذا في النسخ الباقية التي عدنا، وكان في الأصل: العبد.

(٢) هكذا في النسخ الباقية التي عدنا، وكان في الأصل: الساكت.

(٣) وفيه من المقتنق.

(٤) بين بعضين سقط في الأصل وأبشاه من طوم رقة.

(٥) هكذا في م.

(٦) هكذا في أب و هـ، وكان في النسخ الباقية التي من تناولنا قبلنا، قوله.

(٧) وفي م. وأجاز.

و. دى الحسن بن أبي حمزة رحمه الله تعالى أنه ليس القزويني إلا أن يسمى أحيمفاً ويعتقوا أن ربه. والسمعة. لأن الرتبة مثله الخور. وكان للدورات بعض الأقسام. إلى إن شاء ضمن الفناء أو ضمن الكل. أو استسمى. وكذلك قورن. وروى محمد بن أبي حمزة رحمه الله تعالى أنه لهم ذلك. لأن نصب بيت يثق إليهم حكماء. فصاروا كالشركاء في الأصل.

٦١٢٩- ومن جملة ذلك. أن الذي مع السابق إذا اعتقد. في يومه. أحد يوم الاعتقاد. فبعد أسبوعاً على وجوده. إلا أن الله لا يسل أن يعقل حصل في الحال. ولكن اعتقد في يومه. كحال. أنه على وجهه. إن كان الله لا يسل أن يثق إلى قولهم. ولكن يقوم العدل لعال ويقع على الحق بنصف نفسه في الحال. لأنه أمكن اعتقاد ما وقع لبيان فيه الدعوى. والبيان. فلا يفتش إلى قولهم. وإن كان العدل هالكاً فالقول قول الحق. لأنه بعد معرفة ما وقع فيه. الدعوى بالمعاني. فاعتبر الدعوى والإنكار. فالبسخت بدعي زيادة على المعتن. واعتقد بكر.

الوجه الثاني : إذا نقض على أن الاعتقاد شأن قبل هذا إلى متى أنهم. واختلوا في مقدار يومه يوم الاعتقاد.

فكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه. أن القول قول المعتن. سواء كان بعد قنائه أم لا. إن كان ذلك فلا إشكال. وإن كان قدساً لأن فيه نفس. مما يراه وينقص. ويخص الأرفق. ولا يمكن تحكيم أحده. فاعتبر الدعوى والإنكار. وكتب في شرح الميرزا بن كانت المدة من وقت الاعتقاد فربما ينظر إلى حال المعتن. ويعرف نفسه من حاله. وإن كان المدة بعدة فاقول هو. المعتن. ولا يمكن الحال. لأن التعبير في المدة بصورة ليس بظاهر. ويمكن تحكيم الحال. والتعبير في المدة بصورة فتدبر. ولا يمكن تحكيم الحال. ويجوز القول بالمعتن لا بذكره أو بغيره.

لوجه الثالث : إذا اعتقد في وقت الاعتقاد وهي نفسه. فقال. معتن. اعتنقه قبل هذه السنة. وكان يومه يوم اعتنقه مائة. وقال السالك. لا. بل اعتنق في الحال. وفيه في الحال. أتت بوجه. أو أورد. أو بعد ذلك أن الحق حصل في الحال. سواء. لأن المعنى حدث. فحصل المحدثات على الفور ما ظهر. فالتدبر في الدعوى الحدوث في الحال مستمسك بالأصل. فبعض القول قوله. ويصير كأن المعتن ثبت نفسه ووجهه في الحال.

والجواب عنه. فإذا وقع الاختلاف في حال الاعتقاد يوم الاعتقاد. وإن البسار. وسار.

بغير الجواب قيساً إذا وقع الاختلاف في قيمة العبد، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

وفي المتن: أنه ينظر إلى حال المعتق يوم الخصومة، فإن كان موسراً ضمن، وإن كان  
مفسراً أسعى العبد. وكتب قول الميزان: إن كانت الالة قروية بحكم الحال، وإن كانت بعينة  
يضمن القول قول المعتق؛ لأنه يترك حق الرجوع عليه بالنظرين.

والجواب قيمة إذ وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قسمة العبد نظير الجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قسمة العبد، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أيضاً

ومن جملة ذلك : إذا صالح الساکت مع المعتق ، وأنه على وجهين : إما إن صالح على أقل من نصف قيمة العبد ذراهم ، أو دانبر ، وأنه جائز ، وأرق بين الصلح وبين البيع ، فإن الساکت لو قال للمعتق : بع مالي عنك من نصف قيمة العبد بأقل من نصف قيمة العبد ، فإن ذلك لا يجوز . والفرة ، وهو أن الصلح في موضعه لاستيفاء بعض الحق ، وإسقاط البعض ، فإذا كان بدفع الصلح أمكن تجويزه بطريق استيفاء بعض الحق ، وإسقاط البعض إن تعدد تجويزه بطريق المعاوضة . وأما البيع معاوضة من كل وجه ، وليس فيه معنى إسقاط بعض الحق ، واستيفاء البعض ، فإذا كان بلفظ البيع لا يمكن تجويزه إسقاطاً واستيفاءً ، وتعد تجويزه معاوضةً لمكان الربوي ، فيطلب ضرورة .

امرجه الثاني: إذا صالحه على أكثر من نصف قيمة العبد دراهم أو نقايير، وأنه على وجهين: إن كانت الزيادة بحيث يتغاضى الناس في مثلها بجور، وإن كانت الزيادة بحيث لا يتغاضى الناس في مثلها فالزيادة على نصف القيمة باطلة، فقد أبطل الفضل، وصحح الصلح على قدر نصف القيمة. فارق بين هذا وبين ما إذا حصل هذا بلفظ البيع، فإن البيع يبطل في الأصل وفي الزيادة جميعاً. والفرق أن المبيع لغة يبنى عن المعاوضة، والمعاوضة إذا تمكّن فيها الزيادة يبطل كله، بخلاف الصلح؛ لأن في الصلح معنى استيفاء بعض الحق، ومعنى معاوضة، ففي حق نصف القيمة إن تعذر تصحيحه بطريق المعاوضة أمكن تصحيحه بطريق استيفاء الحق، كأنه استوفى من حقه زيادة، فيكون الاستيفاء بقليل الحق صحيحاً، وتبطل الزيادة. وإن كان الصلح على عرض هو أكثر قيمة من نصف قيمة العبد حالاً؛ لأنه لا يتمكن الربا.

٦٦٤ ومن جملة ذلك: أن المعنى إذا كان مريضاً مرض الموت وهو مومناً ضماً يسقط عنه ضمان العتق، ولا يستوفى ذلك من تركه، بل معي العبد ليعمولى بمقتضى حقيقته

رحمة الله تعالى . وعنده لا يقطع في ما ان المعنى . بل يستوفى ذلك من تركه . وجه قوله .  
 ان صمد العتي صمد انلاف . فلا يقطع بالثبوت . وجه ثبوت أبي حنيفة رحمه الله تعالى . ان  
 صمد العتي في حكم الأهلة من التولي . والاهلالت سقط بالموت . قبل القبض .

٦١٤١ - وإذا كان أحمد بن حنبل أعق أحدهم صبيه وهو مفسر . ثم إن الآخر باع  
 صبيه من الذي أعقق أو . به له عتق أحد ماله .

ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل . أنه عتق . واختار الصمدان في التفسير سواء .  
 بشر أن عتق أحدهما . وأعتقه . وفي الاستحسان لا يجوز النسخ . لأن البيع يوجب الملك  
 للعتق . ومعنى العتق في الحان ليس بقائي لنفسك وقت الإعتاق . فجار عليك صبيه ماله  
 فعتقك . ولم يخر بالبيع لهما . وإذا لم يخر البيع صار الحان بعده . وإخالف قبله سواء . وفيه  
 البيع كذا له اختيار أنه يفسر المعنى . وإذا لم يستعمل العتق . فكذلك بعد البيع  
 وقالوا . ويوجد . أن يكون بيع المفسر من المفسر . بعد الموت على هذا الفلاس  
 والاستحسان . في التفسير يجوز . وفي الاستحسان لا يجوز .

٦١٤٢ - وإذا كان أحمد بن حنبل أحدهم صفيه . الآخر كسره . ما عتقه فكثير . وهو  
 مفسر . فليس للمصفي في مفاخره . لا في عتقه . ولا في التفسير . ولا في اختيار السعابة .  
 يريد قوله . لا لقول للمصفي في هذا . أن عتق التصرف لا نسخ من نصي . وأنه ظاهر . فبعد  
 ذلك يظهر أن كذا له أن كان لأبيه الخبر إن شاء . صمد المعن وإن شاء . استعمل العتق . لأن  
 نصحين المعنى بيع نصيبه . معن الأبيظة . وفي . ولأن ذلك من مال الصغير . واختار السعابة  
 بخره مباشرة فقد الكفا . ولأن ذلك من مال الصغير . ووصى الأب في هذا بخره الأب .

٦١٤٣ - وإن لم يكن للصغير أب . أو وصى الأب ولا وصى الأم . وكان له مال . فبأمره  
 الصغير عن الأم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب . وقد حكم عن  
 الحكم الإمام أبي محمد رحمه الله تعالى أنه قال . سألت أستاذي القاضي أبا بكر البلخي رحمه  
 الله تعالى عن ذلك . فقال . إذا كان له وصى أم وليس له وصى غيره . فله أن يفسر المعنى .  
 لأن الصغير بينه النسخ . ولو وصى الأم أبيع فبأمره الصغير عن الأم . وله استعانة المد  
 أيضا . وإن كان الاستعانة في معنى الكفا . وليس لوصي الأم أن يكاتب . لأن هذا مفسر  
 حكمته . فجزأت من وصي الأم

٦١٤٤ - وإن لم يكن له واحد من هؤلاء ، استوفى به بطلوغه للعبارة ، أما الضمان أو الإعتاق أو الاستعلاء . فليس : هذا في موضع لا قاضي فيه ، أم إذا كان في موضع له قاضي نسب له الغنمي قبماً ، حتى يختار التضمين أو التسليم ، لأن ذلك أتبع في حق المصلي ، لأنه يعترف بالتصرف في نصيب المصلي بعد العتق .

٦١٤٥ - وإذا كان العبد بين شين ، أعنى أحدهما نصيبه ، هو مؤسر ، ثم إن الآخر دبر ، فالندير جائز ؛ لأنه يعطين عتق نفسه بالموت ، ويعطين عتق نصيبه بسائر الشروط جائز ، فكما بالموت . وإذا صح الندير برئ المعتق من الضمان ، وكاد إقدامه على الندير إبراء للمعتق من الضمان ، إما لأن إقدامه على الندير استيهاً ، نصيبه على ملكه ، وإما لأن ولاية تضمين المعتق شرط أن يملك نفسه من العتق بالضممان ، والندير أخرجه من أن يكون قابلاً للتملك .

فإن قيل : بالندير اختيار استعلاء ما نال بعد العتق على ملكه ، أما إذا فات بالعتق لم يضر مستعياً له على ملكه ، فيبقى أنه يكون له حق المصين بذلك الغنم .

قلت : تعذر تضمين ما فات بدون الباقي ، لأنه الثقات بمجرد التسعة أو مجرد التسعة <sup>(١)</sup> لا يضمن بالإنكلاف ، فكان للمصير أن يستعصي العبد في نصف قبضته ، ولكن يستعصي في نصف قيمة مدبر ، لأن ما فات بالندير وصل إلى العبد برضاه ، فلا يكون مضروباً عليه .

٦١٤٦ - هذا إذا كان الندير لاحقاً ، فأما إذا كان الندير سابقاً ، ثم ورد العتق بعد ذلك ، فإن المدبر على خيبه ؛ لأن في هذا الفصل لم يوجد من المدبر ما يدل على إبراء المعتق من الضمان ، ففي خبره كما كان ، فإن شاء استعصى العبد نصيبه مدبراً ، وإن شاء ضمن العتق نصيبه مدبراً . وإنما ثبت له الخيار ؛ لأنه لا إعتاق فوق عتقه منفعة الخدمة إن أمهت عتبه منفعة البيع .

٦١٤٧ - وإن كان ذلك منهما جميعاً ، ولا يعلم أيهما أول ، فإنه ينبغي بالقياس أن لا يضمن لعتق شيئاً ، وإن كان مؤسراً حتى يعلم أنه أعنى بعد الندير . وفي الاستحسان يضمن المعتق ربع قيمته مدبراً .

وجه الثاني من ظاهر ، وجه الاستحسان أن إعتاق المعتق سبب الضمان ، سواء كان قبل الندير أو بعد الندير ، إن كان قبل الندير لأنه يفسد على صاحبه منفعة الخدمة والبيع ، وإن

(١) ما يبر العتق ويرتفع من الأصل والثناء من طوم وف .

كان بعد التدبير لأنه بعد محلي صاحبه منفعة خادمة، إذ أن صاحب الخدمة بعد الإعتاق<sup>(١)</sup> يبرئه عن الضمان، فبعد بيعه بسبب الضمان، وشككت في المبري، وأنه ينتهي حال دون جان، فيثبت بصفه، ويرى عن ضمان الخلف، ويبقى ضمان النصب، فلهذا قال: بضمين المذني ربع القيمة مدبر<sup>(٢)</sup> وأنه سجدته وتعالى أعتاقه-

(١) إلا أن صاحبه بالخيار بعد الاعتاق



## الفصل السادس في عتق ما في البطن

٦١٤٨ - قال محمد رحمه الله تعالى : إذا قال الرجل لجاريته : كل ولد تدينه . فهو حر ، وهذا على كل ولد تدينه ، ولا يعتق شيء من الأولاد قبل الولادة ؛ لأن الولادة شرط ولوع العتق . إذا حول في قوله : كل امرأة تدخل الدار طالق ، حتى لو ضربت فصار بطنها هذه الجارية ، وألقت جنيناً ميتاً كان على الصارب نصف عشر قيمته إن كان غلاماً ، وعشر قيمته إذا كانت جارية ؛ لأن الولد إذا كان رقيقاً قبل الولادة كان الصارب مطلقاً جنساً رقيقاً ، والحكم في جنين هذا حاله ما ذكرنا .

٦١٤٩ - ولو مات المولى وهو حامل ، فولدت بعد ذلك ، لا يعتق الولد ، وكذا لو باعها المولى وهو حامل ، فولدت عند المشتري لا يعتق الولد ؛ لأن شرط الخئنت قد وجد ، والمخوف بعته ليس في ملكه ، فيحمل اليمين لا إلى الجزاء .

٦١٥٠ - ولو قال : كل ولد عيلين به ، أو قال : تحمين به ، فهو حر ، فكأنما جعلت يعتق انولده ، ولا بشرط الولادة جهناً ؛ لأن شرط وقوع العتق هنا حدوث الحمل لا الولادة ، وإنما يعلم حدوث الحمل بعد اليمين ، وإذا وقعت لأكثر من سنتين من وقت اليمين ؛ لأن الولد لا ينشأ في البطن أكثر من سنتين ، وإن ولدت لسنتين أو أقل ، فإنه لا يعتق الولد ؛ لأننا لم نتيقن بحدوثه بعد اليمين ؛ لأن الولد يبقى في البطن إلى سنتين ، فيجوز أنه كان موجوداً في البطن وقت اليمين .

٦١٥١ - وإن ضرب صارب بطن هذه الجارية ، فألقت جنيناً ميتاً ، فعلى الصارب أرض جين حر ، إلا جاء به لأكثر من سنتين ؛ لأنه يفتن بحدوث الحمل بعد اليمين ، وهو شرط اعتق ، وكما حدث الحبل وقع اعتق ، فصار الصارب متفقاً جنيناً حرّاً ، فعلى أرض جين حر . وإن جاءت بالولد لسنتين أو أقل من وقت اليمين ، فعلى الصارب أرض جين لن .

٦١٥٢ - ولو باعها المولى ، فولدت عند المشتري ، فهذه المسألة على وجهين : الأول : إذا ولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر من وقت انشراح ، وله على وجهين أيضاً : إن ولدت لأكثر من سنتين من وقت اليمين ، فالبيع قاسم ؛ لأننا يفتن باعتق هذا الولد ، لأننا يفتن بحدوثه بعد اليمين في ملك الخائف ، فحينئذ يباع الأمة وفي بطنها ولد حر ، فيفسد البيع وإن جاءت بولدين لسنتين ، أو أقل من وقت اليمين ، فالبيع جائز ؛ لأننا لم نتيقن بحرية هذا الولد ؛ لأن

ثم يتيمن بعد وثقه في ملكه بالبيع بعد اليقين .

الوجه الثاني : إذا حادت بالولد ستة أشهر فصاعداً من وقت الشراء ، وفي هذه الوجه البيع جائز ، سواء حادت بالولد لأكثر من سنين من وقت اليقين أو قل : لأنما لم يتبين بحرية هذا الولد ، إذا لم يتبين بعد وثقه الجبل في ملكه لم يتبين جوارقه حدث في ملك المشتري بعد الشراء ، وضرب العتق إنما يوجب العتق إذا وجد الشرط في ملك الخائف ، والجواب فيما إذا مات المولى وتركها كالجواب فيما إذا باعها المولى .

٦١٥٣ - إذا قال لأمنه : ما في بطنك حر ، فولدت ولداً لأقل من ستة أشهر من وقت هذه المقالة يعتق . ولو ولدت ولداً ستة أشهر فصاعداً من وقت هذه المقالة لا يعتق ؛ لأن العتق أصيب إلى الموجود في البطن ، فلما يعتق من كان موجوداً في البطن وقت الإضافة ، وإنما ثبت الموجود في البطن وقت الإضافة إذا حادت به لأقل من ستة أشهر .

فإن قيل : ينبغي أن يحتق نصف الذي ولدته ستة أشهر فصاعداً ؛ لأنه يعتق في حال وهو أن يكون موجوداً وقت هذه المقالة ، ولا يعتق في حال وهو أن يكون موجوداً وقت هذه المقالة . وحدث بعد ذلك ، واعتبر الأحوال أصل من أصول الشريعة . قلنا : اعتبار الأحوال إنما يكون في موضع يشق برفع العتق ، وإشبهه عتقاً من وقع عليه الهبة ، وهمنا وقع التثبوت في العتق ، وفي مثله لا يعتبر الأحوال كما لو جمع بين عتق واحد مجزئ ، وقال : أحدهما حر ، وعاب قبل النبي .

٦١٥٤ - فإن ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر ، والاخر بعده ستة أشهر من وقت هذه المقالة ، إلا أن البدة متحللة بين الولدين عتقاً جميعاً ؛ لأن البدة المتحللة إذا كانت أقل من ستة أشهر كبرأتوا أمين ، والتوأمين يكونان من ماء واحد ، فيقتاب وجودهما وقت الإعانة .

٦١٥٥ - إذا قال الرجل لأمنه : إن كنت حلياً ، فأنت حر ، فولدت ولداً لأقل من ستة أشهر من وقت هذه المقالة ، فالجارية حرة ولدها ، وإن ولدت ولداً ستة أشهر فصاعداً من وقت هذه المقالة لا تعتق الجارية ؛ لأن قدر بية : إن كنت حلياً للحال ، لأن قوله : إن كنت حلياً يستعمل للحال ، فصار معتقاً حلياً موجوداً ، وإنما يعرف وجود الحلي في الحال بالولادة لأقل من ستة أشهر ، وإذا ضرب ضارب بطن هذه الجارية بعد هذه المقالة لأقل من ستة أشهر ، فأقده ، جنباً ميثاً ، فعلى الضارب أبش جبين حر ، وإن كان الضارب بعد هذه المقالة لأكثر من ستة

أشهر، فعلى القدر رب أرش جين في، ولو رفع حياء، ثم مات كان فيه الذية كاملة؛ لأنه صار قاتلاً له بعد الولادة بالضرب المسبق.

٦١٥٦- وإن قال الرجل لأمنته: إن كان أول ولد تلديه غلاماً، ثم حارية في بطن واحد، فأنت حرة، وإن كانت جارية ثم غلاماً، فثقله حر، فولدت غلاماً وجارية في بطن واحد، ولا يعلم أيهما أول عتق نصف الأم، وسعت في نصف قيمتها، لأنها عتقت في حال، وترق في حال. وعتق نصف الغلام أيضاً، وسعى في نصف قيمته لهذا المعنى، وإجازة رقيقة؛ لأننا بقينا برقمها، ليس أيها حال عتق.

٦١٥٧- وإذا قال لها: أول ولد تلديه فهو حر، فعادت لولده، وهالت؛ ولدت هنا، فأكثر المولى ذلك، القياس أن لا تصدق، وفي الاستحسان يصدق، والقياس تأخذ، وهذا هو القياس. والاستحسان الذي ذكر في كتاب الطلاق فيمن قال لامرأته: إن ولدت ولداً، فأنت طالق، ولم يكن الحبل طاهراً، ولا أقر الزوج بالحبل، ومالت؛ ولدت، القياس أن لا تصدق، وفي الاستحسان تصدق، والقياس تأخذ. وإن جاءت بامرأة، فشهدت على ولادة، فإن الولادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشترط أن يقع الطلاق والعتاق.

٦١٥٨- ونحو كان المولى مقراً بالحبل، وقال لها: إذا ولدت ولداً، فأنت حرة [فصالت ولدت<sup>(١)</sup>، وأكثر المولى، فإنها تصدق وتثبت لولادة عجرة قولها، وتصق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قولهما: لا تعتق ما لم تشهد لها التوبة، والخلاف في هذا نظير الخلاف في العتاق.

٦١٥٩- وإذا قال الرجل لأمين له: ما في بطن إحدكما حر، فله أن يوقع العتق على أيهما شاء، كما بعد الانفصال إذا قال: إحدكما حرة، فإن ضرب بطن إحداهما رجل، فألقت حيناً ميتاً لأهل من سنة أشهر منذ تكلم بالعتق، فهو وقي، ويتعين الآخر لاعتق كما بعد الانفصال، إذا قال: إحداهما حر، ثم جاء إنسان، وقتل أحدهما، فإنه يتعين الآخر لاعتق كذا ههما. فلو ضرب رجلان كل واحد منهما بطن إحداهما، فألقت كل واحدة منهما جيناً ميتاً لأهل من سنة أشهر منذ تكلم بالعتق، كان في كل واحد منهما مثل ما في جتين الأمة كما بعد الانفصال، فالخاص إن الجين في حق قبول الإعتاق والمنفصل سواء.

٦١٦٠- إذا قال الرجل لأمنته: قد أعنتك ما في بطنك على ألف درهم

(١) ما بين المعرفين ساخط من الأصل وأميناء من ظوم وف

عليك ، فقالت : قد بينت ذلك ، ثم وضعت علامة لأقل من ستة أشهر ، فإن لعلهم يعتق : لأنه علق عتق ولد موجود في البطن غرلها الألف ، فيعتبر مما علق عتق بشرط آخر ، ومثك إذا وجد الشرع يفع العتق ، كذا ههنا .

٦١٦١ - وإذا عتق اثنين لا يجب المال على الحري ولا على الحزابة . لا يجب على الحزين : لأن الأث لا يبنى هذا العقد على الجبر مع أنه يلي عليه بعد الانفصال ، ولأن لا تلى الأم عليه هذا العقد وهي لا تلى عليه بعد الانفصال أولى ، ولا يجب على الجارية : لأن بدل العتق مما لا يجب على غير المعتق محال .

٦١٦٢ - وإذا كان لأفنة : ما في بطنك حرمتي أدى إلى الثأ ، فوضعت لأقل من ستة أشهر فهو حر متى أدى إليه ألف درهم ، وهذا نادكرنا أن الحزين في حق قبول الإء : أو الانفصال سواء . ولو قال له بعد الانفصال ، متى أدبت إلى ألفاً ، فأنت حر ، فادى إليه ألف درهم في أي وقت ما أدى عتق ، كذا ههنا .

٦١٦٣ - وإذا كانت الأمة بين رجلين ، فاعتق أحدهما ما في بطنها وهو غني ، فوالت بعد ذلك علامة ميتاً ليوم ، فلا ضمان على المعتق ، إما لأنه وقع الشك في إيجاب الضمان لوقوع الشك في حياته ، أو لأن المعتق لا يصح إلا في الحري . ولا تظهر الحياة في حفيها إلا بالولادة ، فصار العتق كالتصاف إلى ما بعد الولادة ، لأنه قال : الولد الذي ناديته حر ، وكر قال : مكذا ، وولدت ولداً ميتاً لا تعتق ، كذا ههنا .

٦١٦٤ - وإن ضرمت رجل بطنها ، فألفت حنثاً ميتاً ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الضارب ما يضمن في جيب الأمة ، وعلى قولهما : يضمن ما يضمن في جيب الحرة ، وهذا لأن حكمنا بحياته حين أوجبت الضمان ، فحكمنا بصحة الإعتاق ، إلا أن الإعتاق عندهما لا يتجري ، فاعتق كله ، فصار الضارب مثلاً جيباً حراً ، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الإعتاق متجزي ، فاقصر الإعتاق على تصيب العتق ، وضار من معنى المكاتب ، فكان الضارب مثلاً جيباً مكاتباً ، فيضمن عشر قيمته مكاتباً إن كان ذكراً ، ونصف عشر قيمته مكاتباً إن كان أنثى .

(١) ما بين المقرين - بعد من الأصل وأثناء من ط و ع و ف

(٢) مكذا في أب و أفاء و كذا في الأصل و ط و ع و ف

## الفصل السابع في الخصومات الواقعة في الرق والخربة والشهادة على ذلك

٦١٦٥ - ذكر شيخ الإسلام المعروف بأحد عمر زاده رحمه الله تعالى في شرح كتاب التصحيح: رجل ادعى أمة، وقال: هذه أمي، وقالت الأمة: لا، من أنا خربة، فصالحها المدعي من ذلك على مائة، فدفعها له المدعي، فهو حذر.

٦١٦٦ - وإن قامت حذ ذات بينة أنها حرة الأصل، ثم أجازت أمة لهذا المدعي أعطيها العام الأول برسد الرجوع بالمائة على المدعي، فبليت بينهما، ويطل التصحيح. وإن أقامت بينة أنها كانت أمة فلان لعام الأول أعطته من ذلك لو كانت لا نفس بينهما.

٦١٦٧ - ونحو مكان مكان الأمة عمة، وأقام بينة على حرية الأمتين. وعلى أن المصالح المحقة لعام الأول، وهو يمكنه إن كان التصحيح من العبد مع إنكاره الرق للمعسر، فبليت بينهما، ورجع بالمائة على المولى؛ لأنه غير متفرض فيها ادعى. وإن كان التصحيح مع إقرار العبد بالرق على نفسه، فكذلك الجواب عندهما. وإن ثبت بينة لعبد على ذلك؛ لأن العبد وإن صار متافضاً وطل دعوى فكان الناقض، إلا أن البينة على حق العبد عندهما مقبولة بدون الدعوى، فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فلا تقبل بينة العبد على ذلك، لأن عنده لدعوى من العبد شرط قبول بينة على حقه، ثم بطل الدعوى به فكان الناقض. وفي الزمعة تقبل البينة على كل حال عند الكل، وإن بطل دعواه ما في مصلح الإقرار فكان الناقض، إلا أن دعواه ليس بشرط لقبول بينة على محققها.

هذه جملة ما ذكر شيخ الإسلام في كتاب المصالح، ثم إنه رحمه الله تعالى سوي في هذه المسألة بين العتق الأصلي وبين العتق له أوصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وحمل دعوى العبد فيها شرط قبول أقوال البينة، وجعل الناقض فيها مائة صحة لدعوى

وهذا فصل انصرف لأخبار رحمه الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، بعضهم قالوا: دعوى العبد في حرية الأصل ليس بشرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبول الشهادة عليه، والتفرض فيها ليس بمنع صحة الدعوى، وقبول الشهادة عليه كما هو قولهما. وإن الخلاف في العتق العارض. وبعضهم قالوا: دعوى العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى شرط في العتق الأصلي والعارض جميعاً، إلا أن الناقض لا يمنع صحة دعوى العتق

الأصلى . ولا يمنع قبول الشهادة . ويجمع صحة دعوى العتق العارض ، ويجمع قبول الشهادة . وبعضهم قالوا : دعوى العبد شرط في العتق الأصلي . والعارض والتقص فيها مانع صحة الدعوى وقبول الشهادة ، وإليه ذهب شيوخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح كتاب الأصل على ما ذكرنا .

والأصح إن دعوى العبد عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه شرط فيها ، من التناقص ، لا يمنع صحة الدعوى فيها ، لأن طريقها " طريق الخفاء ، والتناقص فيها طريقه طريق الخفاء ، لا يمنع صحة الدعوى ، ألا ترى أن المرأة إذا اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عتبتها ، ثم أفضت بعد ذلك بنة أو الزوج قد كان طفلها ثلاث قبل الخلع فبنت لها ، وإن صارت متافضة في دعوى الطلقات الثلاث بالإقدام على الخلع ، إنما كان كذلك ، لأن الزوج يتعذر وميتاع الطلقات الثلاث ، ولا يخوف على علم المرأة ، فكان طريقه طريق الخفاء ، فجعلنا التناقص فيه عتواً ، أو نبوته ، التناقص إنما يبرز بعد احتمال التقص بعد نبوته أو العتق الأصلي والعارض لا يدخل التقص بعد نبوته " ، ألا ترى أن التناقص في باب النسب لا يمنع صحة الدعوى ، حتى إن الملاحى إذا أكذب نفسه ثبت النسب منه ، وطريقه ما قلنا .

٦١٦٨ - ثم يبر رجلين شهد رجلان على أحدهما بعت أنه اعتقها ، وقبضه الأمة ، وودعت على الأخير الإعتاق ، وحده الأسر ، وحده عند القاضي أنه ما أنتقها ، فيها تمتق بشهادة الشهود ، وإن لم يوجد منها الدعوى لما شهد به الشهود . فقد عرف أن الشهادة القانعة على عتق الأمة تقبل بدون الدعوى . ألا ترى أن الأمة لو كانت كافراً المشهود عليه كانت تمتق بالشهادة بدون الدعوى .

فلان قيل : الأمة إذا كانت كافراً المشهود عليه إنما تقبل الشهادة بدون الدعوى لأنها توجب حرمة الفرج ، وهذه الشهادة لا توجب حرمة الفرج ، لأن حرمة الفرج قبل الشهادة ثابتة ، قل : بل هذه الشهادة توجب حرمة الفرج ، لأن قبل هذه الشهادة لم يكن له حرماً حرماً ، على المعنى حرمة شرعاً ، وبعد هذه الشهادة حرم فرجه على حرمة توجب الأخذ لموضعها ، فكانت هذه الشهادة قانعة على تحريم الفرج من هذا الوجه .

٦١٦٩ - ومن المتفق : ابن سنانة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل نال كل

مملوك أملكه ، أو اشتريه إلى سنة ، فهو حر . فخاصمه عبد له في مملكه - يعنى في ملكه يوم البمين - وأقام البينة عليه بهذا اليمين ، وقضى القاضى بعثقه ، لم اشترى الخائف عبداً في تلك السنة ، فخاصم العبد المشتري إلى القاضى ، فالقاضى يأمره بإعادة البينة ، وهذا بلا خلاف ، والمضى ما أشار إليه .

٦١٧٠ - ثم إن البينة إذا كانت للأول على قوله : كل عبد أملكه ، فلم يتبل البينة على غير ذلك ، ولو خاصمه عبد آخر كان في ملكه وقت البمين فلقاضى لا يقضى بعثقه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، حتى يعيد البينة ، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى : يقضى بعثقه ، ولا يكلفه إعادة البينة ، وعلى هذا إذا قال : كل مملوك لى حر ، فخاصمه عبد له في ذلك ، وأقام البينة على اليمين ، وقضى القاضى بعثقه ، ثم خاصمه عبد آخر له ، فالقاضى هل يكلفه إعادة البينة ؟ فهو على هذا الخلاف .

٦١٧١ - وكذا لو قال : كل عبد أملكه إلى سنة فهو حر ، فاشترى عبداً في السنة ، وخاصمه العبد عند القاضى ، وأقام عليه البينة بهذه اليمين ، وقضى القاضى بعثقه ، ثم اشترى عبداً آخر ، وخاصمه إلى القاضى فالقاضى يقضى بعثقه ، ولا يكلفه إعادة البينة عند محمد رحمه الله تعالى ، علل فقال : لأنى قضيت على الخائف بتلك اليمين والبينة لهما ، أشار إلى أن اليمين واحدة لفظاً ، وقد ثبت بيته الأول ، فيظهر ذلك في حق الثاني ، فلا حاجة له إلى إعادة البينة ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : يكلف الثاني إعادة البينة . هذه المسئلة المذكورة في عتاق المشتقى .

٦١٧٢ - وذكر في الأفضية ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : رجل شهد عليه شاهدان أنه قال : كل عبد أشترى ، فهو حر ، فاشترى عبداً ، وخاصمه في العتق إلى القاضى ، وأعتقه القاضى بشهادتهما ، ثم اشترى عبداً آخر ، وخاصمه في العتق ، فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال : لا أعتقه حتى يعيد البينة . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : أعتقه ، ولا أعيد البينة . وذكر قول أبي يوسف في الأفضية بخلاف ما ذكر في العتاق ، وذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأفضية ، ولم يذكر في العتاق ، وذكر قول محمد رحمه الله تعالى في العتاق ، ولم يذكر في الأفضية .

٦١٧٣ - وذكر في كتاب الأفضية ، وفي المشتقى مسألة أخرى من هذا الجنس ، وصورتها : إذا قال الرجل : إن دخلت هذه الدار ، بكل مملوك أشتريه إلى سنة ، فهو حر ، فدخل الدار ، ثم اشترى عبداً ، وأقام البينة بيمينه ودخوله وشرائه ، وهو يحدد ، فقضى

القاضي عليه بالعتق، ثم يشتري عبداً آخر، وحاصصه العبد في العتق، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى بعتقه حتى يعود اليهود، ويشهدون للناس بمثل ما شهدوا. للأول، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أعتقه بالشهادة الأولى.

٦١٧٤- وفي عتاق المشتري: قال محمد رحمه الله تعالى: لو قال أمولى: سالماً، وزبيع، ومسلمون أحرار، فأقام أحدهم البيعة على مقاليته، لم يحل الأحرار، لم يكلف إعادة البيعة؛ لأنه عتاق واحد. ولو قال: سالماً، وزبيع حر ومسلمون حر، فأقام أحدهم البيعة على ذلك، لم يحل الأحرار كلها إعادة البيعة؛ لأنه عتاق مختلف.

٦١٧٥- وفيه أيضاً: يراهي عن محمد رحمه الله تعالى في عبيد أقر أنه عبده، لم يفت هذا الأمر بالقاضي: استخافه ما اعتقى، فإنه أقر باستخافه. ولو قال: استخافه ما تعلم أنى حر الأصل، فالقاضي لا يسلطه؛ لأنه أقر أنه عبده.

٦١٧٦- رجل في يديه من صغير، ولم يسمع منه عبده، يمسى لم يسمع من صاحب اليد أنه عتق، ولم يسمع من الصبي أيضاً أنه عبده حتى كبر، وقال: أنا حر، فالقوي قوله.

٦١٧٧- قال هشام: سألت أبا يوسف، رحمه الله تعالى عن رجل قال لرجل: أنا مولى أبيك أعتقتي، فحصد ذلك الرجل أن يكون: أي أعتقه، قال: هو مملوك، ولو قال: أنا مولى أبيك، ولم يقن: أعتقتي، قال هو حر؛ لأنه قد يكون مولاه من قبل جده. وإن قوله: أنا مولى أبيك أعتق أبيك أمي وأمي، فهو حر.

٦١٧٨- قال هشام: سمعت محمدًا رحمه الله تعالى يقول: في رجل أعتق جارية له وهي تسمع، ثم حصدت، وقضى القاضي عليها ما لم يسمع من جلف الرجل، قال: تريب منه. قلت: يسجد أن يزوج؟ قال: لا، قلت: فإن مات أبوها عن مال أسبغها أن يأخذ، قال: لا. ٦١٧٩- سمع قوم من رحن أنه قال لبيده: هذا حر لوجه الله، ثم رأوه معه بعد ذلك، يقول: هو عسدي، فشهد أولئك القوم عليه أنه أعتقه أمس، فقال المشهود عليه: أعتقه أمس، ولا ملكك أنه، وإنما أشترته اليوم، والشهود يقولون: أنه أعتقه أمس، ولكن لا ندرى أكان له أم لا، فالقاضي لا يقضى بعتق العبد، حتى يشهدوا عليه أنه أعتقه، وهو يملكه أمس، قال: وكذلك الطلاق.

٦١٨٠- وفي توفير بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل أعتق أمته، ثم اختصم عند القاضي وفي حجرها ولد، وفي يدها كتب كتبتة، فقال أمولى: أعتقتك بعد الولادة والكتبة، وقالت المرأة: لا، بن أعتقتي قبل الولادة والكتبة، فالقوي قول



العمرة ، ولو كان الكلب فى يد المولى ، فالتحول قول المولى ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى .

٦١٨١ - فى دعوى : جامع : دعى رجل على رجل أنه عبده ، وجحد المدعى عليه ، وقال : أنا حر ، لأصل به أملك فط ، فالتفل قوله ، وهذا معروف .

٦١٨٢ - وإن أقام المدعى بينة أن نصف العبد له قضى الناقض ينصف العبد له ، والتعسف الآخر يكون موقفاً لا بعضى فيه برقى ولا حرية . أما لا يقضى بالرق : لأنه لا بد للقصاء من المنقضى له ، ولا متقضى له هنا ، وأما لا يقضى بالحرية ، أما بحرية الأصل ، لأن الناقض لما قضى بالرق فى النصف للمدعى ، فقد أبطل حرمة الأصل على نصف الباقى ؛ لأن الشخص لا يجوز أن يكون عبده رقيقاً ، ونصف حر الأصل . أما الأخيرة العارضة فلأن الحرية العارضة مبني على لرق والملك ، ويعتبر القصاء بالرق والملك فى النصف الباقى ؛ لأن القصاء لا بد له من منقضى عليه معلوم ، ولم يوجد .

٦١٨٣ - فإن جنى المد جناية بالقتل رجلاً خطأ ، فليؤتى القنيل : أعبد هو أو حر ؟ وإن قال : هو عبد ، قيل لمدعى له بنصفه . انفع هذا النصف أو أقدم نصف القدية ، ويرفع النصف الباقى ، فلا يقضى فيه بشئ ؛ لأنه لا يبرى أنه رقيق أو حر . وإن قال : هو حر ، لا يقضى له بشئ ، لا على المنقضى له بنصفه ، ولا على العبد ، أما على القصى له : لأنه لما قال : هو حر ، فقد أرى المنقضى له ، وأما على المد فلأن الحرية لا تثبت بمجرد قول ولي القنيل به ، ما قصى المدعى برقه ، حتى يأتي بالبينة ، فإن أقيم ولي القنيل بينة على الحرية كانت بينة الحرية أولى من بينة الرق ، وينقض بها الحكم الأول . ولو يحس هذا الشخص ، وأكس جنى عليه فيبأ دون النفس يقضى على الجاني بترش العبد ، وهو من شهادته وحده ، وجميع أموره بمنزلة الرقيق ؛ لأنه جرى الحكم برقه ، وفى النصف الآخر حانه موقوف أنه رقيق أو حر ، فلا يمكن إيجاب شئ من أحكام الحرية من كل وجه .

٦١٨٤ - وإذا شهد اليهود أنه أعنت عبده سائماً ولا يعرفون سائماً ، له عبد اسمه سالم ، ولا عده له غيره ، فإنه يقبل هذه الشهادة ، وقضى بعقده ؛ لأن ثابت بالبينة العادلة كالثابت عياناً ، ولو عايناه أنه أعنت عبده سائماً ، ولا يعرف له عبد بهذا الاسم إلا هذا . قضى بعقده ، كذا هنا . ثم إن سائماً يذهب العنت ، فالسائلة على الوفاق ، وإن كان لا يدعى ، فالسائلة على الخلاف ، وإن كان له عيان ، أنه كل واحد منهما ، ثم ، فمد وما لو شهد أنه أعنت أحد عبده سواء ، وهى المسألة التى نرى هذه المسألة .

٦١٨٥- ولو شهد أنه أعتق أحد عبديه، فهذا على وجهين: إما إن شهد في حال حياة المولى بذلك، والمولى يحدد، وفي هذا الوجه لا يقبل الشهادة عنه أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما: تقبل، ويقال للمولى: بين، وهذا بناء على ما قلنا: إن عدلى حنيفة رحمه الله تعالى دعوى العتق من العبد شرط، والدعوى من الجهر لا تستحق، فإن قل: يجب لجعل هذه المسألة بناء على ذلك، وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى: أنها لو شهدا عليه أنه أعتق أحد أبنيه لا تقبل الشهادة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، ودعوى الأمة ليس بشرط بلا خلاف.

قلنا: دعوى الأمة إما لا بشرط عنده إذا قامت البينة على عتق أمه بعينها: لأن المقلب في عتق أمه بعينها حتى الله تعالى لما فيه من تحريم الفرج، فأما إذا قامت البينة على عتق بإحدى الأمتين ليس فيه تحريم الفرج على قوله، فقد عرف من أصله أن العتق اليهم لا يحرم وطءها، بل يحل له وطءها، وبعد ما وطئ أحدهما يكون له حق البيان في المطوعة، وإذا لم يوجب هذا العتق تحريم الفرج لم تكن الشهادة قائمة على الأمر المقلب فيه حتى الله تعالى، فكان بمنزلة ما لو قامت على أحد العبدتين.

٦١٨٦- وإن شهدوا بعد وفاة المولى أنه أعتق أحد عبديه فهو على وجهين، وأما إن شهدوا أنه أعتق أحد عبديه في حال صحته، وفي هذا لا تقبل هذه الشهادة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وإن شهدوا أنه أعتق أحد عبديه في مرض موته فالقياس أن لا تقبل هذه الشهادة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وفي الاستحسان: تقبل، ذكر القياس والاستحسان فيما إذا كانت الشهادة على إعتاق أحدهما في مرض موت المولى، ولم يذكر القياس والاستحسان فيما إذا كانت الشهادة في حال صحة المولى. ولو شهدا بعد موت المولى أنه ذبح أحد عبديه في حالة الصحة، أو قالا في حالة المرض فقبل شهادتهما عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وبأسانٍ واستحساناً.

وجه القياس في فصل المرض: إن هذه شهادة قامت على عتق أحد العبدتين حالة الحياة، فلا تقبل قياساً، لا على ما إذا شهد به أعتق أحد عبديه في حالة الصحة. وجه الاستحسان: أن المانع من قبول الشهادة على عتق أحد العبدتين في حال حياة المولى خلوهما عن الدعوى، وقد وجد الدعوى بعد الموت، إلا أن الشايع رحمه الله تعالى اختلما في أن المدعى بعد الموت الرضى أو العبد؟ فمنهم من قال: المدعى هو النوى، وأنه عين، والدعوى من العين صحيح، ومنهم من قال: المدعى هو العبدان، وإنهما معينان، وهو الأصح، وعليه عامة

الشايع رحمهم الله تعالى .

وإنما صح دعوى العبد بن بعد موت المولى إذا كان الإعتاق في حالة المرض ؛ لأن الإعتاق في المرض وصية حكماً إن لم يكن وصية حقيقة ، ولهذا تعتبر من الثلث ، والثابت حكماً يعتبر بالثابت حقيقة ، ولو كانت الوصية بالعتق ثابتة حقيقة كان الدعوى منهما صحيحاً ، وإن أوجب الحق لأحدهما ، لأن إيجاب الحق لأحدهما بعد الموت إيجاب لهما معنى ؛ لأنه أوجب الحق لأحدهما إلى حال لا يتصور ثبوته لأحدهما ، لأنه إما ثبت لأحدهما إذا حصل في وقت كان للمولى حق البيان ، ولا يتصور للمولى حق البيان بعد الموت ، وكان إيجاب الحق لأحدهما<sup>(١)</sup> إيجاباً لهما ، ولو أوجب لهما صح دعواهما ، كذا هما ، وما اختلف ما لو شهد على إعتاق أحد العبدین في حالة الصحة ، فإن هناك لم يوجد المدعى ، لأن دعوى العبدین في تلك الصورة غير صحيحة .

٦١٨٧ - وإن كان العتق الواقع في حالة الصحة بشيعة فيهما بعد موت المولى ، فثبت الحق لهما ، إنما كان كذلك ، لأن الحق لم يثبت للعبدین في هذه الصورة من المولى لا مصاً ، ولا من حيث العتق ؛ لأنه أوجب الحق في وقت لا يتصور ثبوته لأحدهما ، فلا يكون إيجاباً لهما ، وإنما بشيعة فيهما بعد الموت ضرورة تنفيذ العتق فيظهر ثبوت الحق لهما من حق تنفيذ العتق<sup>(٢)</sup> لا في حق صحة الدعوى ، لأن تنفيذ الواقع بخلو عن الدعوى في الجملة ، بأن ثم يقع ثمة نجاحاً ، وإذا لم يظهر ثبوت الحق لهما في حق صحة الدعوى كان الحق في حق الدعوى ثابتاً لأحدهما ، و لدعوى من أحدهما لا تتصور .

٦١٨٨ - وإذا شهدا على رجل أنه أعتق عبده هذا ، واختلف في الرمان ، بأن شهد أحدهما أنه أعتقه يوم الخميس ، وشهد الآخر أنه أعتقه يوم الجمعة ، واختلفا في المكان ، قيل القاضي شهدتهما ؛ لأن العتق تصرف قولي ، والقول مما يعاد وبكره ، فيكون الثاني عين الأولى . فقد اتفقا على عتق واحد .

٦١٨٩ - وكذلك إذا شهد أحدهما على إنشاء العتق ، والآخر على إقرار المولى بالإعتاق ، بأن شهد أحدهما أن المولى قال له : أعتقتك ، وشهد الآخر أن المولى قال : قد كنت أعتقته ، لانيما اتفقا على قوله : أعتقت ، إلا أن أحدهما تكرر بالزيادة ، غير أن التردد بالزيادة

(١) أنت من طرفي .

(٢) ما بين العتقين ما نط من الأصل وأثبتاه من طرفي .

١: اَكُنْ لَا تَغْبِرْ وَاعْلَمْ لَمْ يَنْعَمْ لَفِيْهِ.

٦١٩٠ - وكذا ثبت في شاهد أحدهما أنه أعتقه، وشهد الآخر أنه حرره، أو شهد أحدهما أنه مال له؛ أن حرره، وشهد الآخر أنه قال له: أعتقتك، لأنها اتفاقا معنى، لأن معنى الحق وإقامة الاعتقاد، إلا أنهم اختلفوا لفظاً، والاختلاف لفظاً مع لا يخلق معنى لا يمنع قبول الشهادة فيما يجب مع التبريد، ولا الحدود والتقياس<sup>١</sup>، كما هو شاهد أحداهما بالبيع، وشهد الآخر بالتزويج.

١١٩١- وكذلك إذا شهد أحدهما أنه أعقب بالعرية، وشهد الآخر أنه أعقب بالعارية،  
فصل شهدتهما: لأنهما اتفقا معي، فكذلك شريح الإسلام وجمعه أنه نعتي في شرحه .  
١١٩٢- وذكر في المتن: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: [إذا شهد مسجداً أنه قال،  
الحمد لله، وأمر له فإياه، أو لأبيه، فقبلي، حدثاً] لأنه ليس له وجه غير  
القبول.

٦١٩٣- وذكر في فصل الطلاق ثمة نكاح ع. وقال: إذا اختلف النكاحان في الطلاق شهد أحدهما بالبطلية، أو بالعدم، أو بفسان الآخر، وشهد الآخر بالعربية لم يجر شهاده. ولو كان هذا هو الآخر لم يبدل حرمته. قل: وليس الطلاق كالفك: (لأنني سميت به) في الطلاق من وجوه أخرى.

٦٦٩٢- وفي الأصل : إذ احتلنا في نسخة الس علق به العنق ، بأن شهد أحدهما  
أعقل له : إن دخلت النار ، كنت حراً ، وأشهد الآخر أنه قال له : بكلمة ملائكة ، فأنت حراً ،  
وأسماء ذلك لم يجر النسبة ، لأنهما شهدا سمير مخدوع ، وأن الثاني لا يصلح تكراراً  
للأول ، فليد مختلفين ، وليس على كل واحد منهما إلا شاهد واحد ، بخلاف ما لو شهدا بعض  
منهم عن يميني ، لأن هناك يمكن أن يجعل الثاني تكراراً للأول ، فيحصل اتفاقهما على ما  
أشهد

١١٩٦ روى المصنف: إذا قال الرجل لعبدته: يا كذا، ثلاثاً، وثلاثين، فهو - عليه  
شاهد أنه كذبه، سواء شهد بالأمر أو نفيه، فليس لا تقبل الشهادة.

۱۶۹۷- د کمر بندو ترڅنگ : زه ادا ایا لامرأته : یی کلاند فلان ، فلان طاهر ، شهید علیه

1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 26

(٢) هـ، فـ، ب، ا، نال هم لا اصيل. فـ، نـ، هـ، ا، الصبيح عاصم، فـ، ا، كتاب

شاهد أنه كلمة غدوة، و آخر أنه كلمة عشية تقبل الشهادة.

٦٦٩٧- عن إبراهيم وعن محمد رحمهما الله تعالى: إذا شهد رجل على رجل أنه اعتق أمته هذه وتزوجها، وشهد الآخر على الأول أنهما أعنفها وتزوجها، قال: تعتق، ولا يثبت النكاح.

٦٦٩٨- وفي الأصل: إذا شهد شاهدان على رجل أنه قال لعبد: إن دخلت فمدا، فأت حر، وقال المولى: إن غافقت له: إن كنت فلا، فأت حر، فأبهما فعل<sup>(١)</sup>، مهر حر. وقد ثبت البيبان: إحداهما بالشهادة، والأخرى بالإقرار.

٦٦٩٩- ولو شهد أحدهما أنه أعنفه بجعل، وشهد الآخر أنه أعنفه بغير جعل لا تقبل هذه الشهادة؛ لأن أحدهما شهد بعتي معلق بالقبول، والآخر شهد بعتي محرر، وهما غيران، فلا يمكن أن يجعل الثاني مكرراً للأول.

٦٧٠٠- ولو اتفقا على العتق بجعل، واختلف في مقدار الجعل، بأن شهد أحدهما أنه أعنفه بألف، وشهد الآخر أنه أعنفه بألف وخمسمائة، فهذه المسألة على وجهين: أما إن كان العبد يدعي العتق، والمولى يجحد: وفي هذا الوجه لا تقبل شهادتهما، سواء كان العبد يدعي العتق بأقل المائتين، أو بأكثر المائتين؛ لأن حاجة العبد إلى إثبات العتق إذا كان المولى منكر أنه، والعتق بألف غير العتق بألف درهم وخمسمائة.

٦٧٠١- وأما إن كان المولى يدعي العتق، والعبد ينكر، وفي هذا الوجه إن كان المولى يدعي العتق بألف وخمسمائة تقبل الشهادة على الألف، وإن كان يدعي بألف لا تقبل الشهادة أصلاً؛ لأن العتق ثبت بإقرار المولى، لا حاجة لإثباته بشهادة، ولما الحاجة إلى إثبات الدال، فكان الدنسوى وقع في معقار ادال: وقد شهد أحدهما بدين بألف، والآخر بألف وخمسمائة، وهو يدعي الألف والخمسمائة، وهناك بين الشهادة على الألف، ولو كان يدعي الألف لا تقبل الشهادة أصلاً.

٦٧٠٢- وإذا ادعى العبد أن المولى أعنفه بألف، وأقام عليه شاهدين، وادعى المولى أنه أعنفه بألفين، وأقام عليه شاهدين فثبتت بينة المولى؛ لأن العمل بالبيتين متعذر لتعدد إيجابات العتق بالمائتين؛ لأن المولى إن أعنفه على الألف وقبل لا يمكن أن يعتقه على الغير بعد ذلك، فلا بد من العمل بحدى البيتين، فكان العمل بينة المولى أولى؛ لأن بينة المولى تثبت الزيادة،

(١) وفي ف و ب: فأبهما ما فعل

ونثبت الحق لصاحبها، والعبد يثبت الحق لغيره، فكان المولى نفسه بالمدعى.

٦٢٠٣ - بعد اختلاف ما إذا أقام العبد بنة أن المولى قال له: إن أدبت إلى القاء، فأت حر (وأقدم بمولى بنة أنه قال له: إن أدبت إلى القلق، فأنت حر، فأدى العبد إليه أرب درهم)، فإنه يعتق، ولا شيء عليه، لأن هناك تعميل، يستثنى من تلك البعدين ممكن، جبر أن المولى قال له: إن أدبت إلى أعتق، فأنت حر، فقت حر، نفس ثم قال له: إن أدبت إلى القاء، فأنت حر، فقت، وهناك لو أدى ألف درهم عتق، ولا شيء عليه، كما هي.

٦٢٠٤ - ولو شهد شاهدان أنه باع نفسه بعتب بعتب ألف درهم، وشهد حر أن أنه باع نفس العبد به بألف درهم، هذا وما لم تشهدوا أنه أعتقه على نفسه وعلى القلق سواء.

٦٢٠٥ - وإذا شهد أنه أعتق عبداً لم يسمه شيئاً إلا أنه لبيته، والمولى يجعل ذلك لا يفتل شهدتهما.

٦٢٠٦ - وكذا إذا شهد على رجلين أن أحدهما أعتق عبده، ولا يدري أيهما كان لا يفتل شهادتهما، يمكن الثالثة والربان، وإذا شهد أحدهما أنه أعتق عبده هذا وشهد آخر أنه رعب منه منه فالخاص لا يفتل شهدتهما، لأنهما احتملنا كلفاً ومعنى: لأن العتق مرفوع للإسقاط، وليس فيه معنى التملك، والهيئة قلبك، وليس فيه معنى الإسقاط بوجه ما.

٦٢٠٦ - ولو شهدا جميعاً أنه وهب نفس بعتب منه وجب الفداء بالعتق، لأنهما اتفقا على لفظ الهيئة، فثبت لفظ الهيئة شهادتهما، وهذا كالكلمات عرباً، ولو عابها أنه وهب نفس بعتب من بعتب، فإن لم يبد بعتق، فكذلك إذا ثبت ذلك بالبيعة، فإن قال المولى: ثم أتو العتق لا يصدق قصداً، ويصدق فيما منه وبني به.

٦٢٠٨ - ولو شهدا أنه أوصى بنفس بعتب بعتب، وجب الفداء بالعتق، لأن الوصية عقد ثبتت كالبينة، فكأنهما باعاً أنه وهب نفس بعتب منه، إلا أنه إن كان قال: أوصيت لك بعتبك لبحال، فإنه يعتق لفعال، وإن أطلق الوصية أصلاً فاعتق بعد الموت على قدر ما روى عن محمد رحمه الله تعالى في النكاح، إذا قال أزوجن نعيه: أوصيت لك بعتبك متى لبحال فثبت النكاح للمحال، وإن أطلق بعتب إلى ما بعد الموت، ولا يصح النكاح، فكذلك.

(١) ما في المتن من ما خلف من الأسماء وأما من هو و...

(٢) ما في المتن من ما خلف من الأسماء ونسب من مذهب وف...

٦٢٠٩ - وإذا قاتل الرجل امرأته أنه أبكتها أو أن هذا الرغيف فهو حر ، فأكثرها ما جاء لا يعنى واحد منهما ، فلو أبكتها رغبة الله تعالى في الأصل المسألة إطلاقاً ، ومن مثليها خبر حميد بن عمار قال : هذا إذا كان الرغيف محالاً فيكون لكل واحد منهما ، أو أن كل واحد منهما لا يفتقر على كل حال ، وهو الأصح ، والإطلاق وحده لا ينافي مع الله تعالى في الأصل ، والله أعلم ، والرغبة في هذا حاله ، مسأله الحنفية إذا علقوا نكاحاً بحملها ، وقد بينا ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

٦٢١٠ - فإن أقام أحد العدلين بينة أنه أكل الرغيف وحده ، ففرض القاضي بعتقه ، ثم أقام الآخر بعد ذلك بينة أنه هو الذي أكل الرغيف وحده ، فالقاضي لا يقضى بعتقه ، ولا يقضى قتله الأول .

٦٢١١ - فرق بين هذا وبين ما إذا جاء الغلامان معاً ، وأقام كل واحد منهما البينة أنه أكل الرغيف كله ، فإن القاضي لا يقضى لكل واحد منهما ، ولتفرق أنه إحدى البينتين كذبة بغيره ، وهي أحسن يجوز أن تكون هي الكاذبة [وعلى هذا الظاهر لا يحوز القضاء بها ، فإذا جاء معاً ، وهي واحدة يجوز أن تكون هي الكاذبة] ، فقد وقع الشك في حرز القضاء لكل واحد منها ، فلا يجوز القضاء بالثبوت .

٦٢١٢ - فلما إذا أقام أحدهما البينة أولاً فقد عدل القضاء ظاهراً ، وليس هناك ظاهر يتبعه القضاء ، وهو قيام دليل الكذب في السنة الأولى ، فإذا أقام الآخر بعد ذلك البينة ، فقد وقع الشك في نفي القضاء ، إن كانت الكذبة هي الأولى ينصير القضاء الأول ، وإن كانت الكذبة هي الثانية لا يقضى القضاء الأول ، والقضاء لا يفتقر بالثبوت كما لا يفتقر بالشك .

٦٢١٣ - فلو جاء إذا جاء الغلامان معاً ، وأقام كل واحد منهما بينة أنه هو الذي أكل الرغيف ، فقال : إذا أقام قبل القاضي بينة الغلامين ودعاه ، ثم دلت بينة أحدهما ، ثم أقام الغلام الآخر بينة عند القاضي على ما شهدت له به أولاً ، فإن القاضي لا يقبل عهدهم ؛ لأنه إذا دلت بينة أحدهما لشبهة الكذب ، ولو لم تحت واحدة من البينتين حتى جاء أحد الغلامين بشاهد آخر يثبت له ما شهد له به في أول ، وجاء الغلام الآخر بشهادة اثنين

شهادته [يحمل ما شهدوا به] أول مرة، فإن القاضي يفرض للعقوبات الذي جاء بشاهدين آخرين، بخلاف ما إذا جاء للعقوبات الآخر بشاهدين آخرين، فإن القاضي لا يفرض لو أخذ منهما، والفرق أنه إذا أقام كل واحد منهما بيمينه أخرى، وليست إحداهما بأن تجس كاذبة بأولى من الأخرى، فهناك من جزمًا لمكان التعارض، أما هيبة اليمين التي ردها القاضي لشبهة الكذب نعت كاذبة بقضاء القاضي، ولم تنو معارضة للأخرى، فيجب القضاء بالأخرى.

٦٢١٤ - وإذا كان العبد مشتركًا بين رجلين، فشهد أحدهما على صاحبه أنه أعتق نصيبه لا تقبل شهادته، ومؤكد كان للشهود عليه أو مفسرًا، إن كان مفسرًا، فلا يثبت لنفسه بيمينه المتبادلة حتى يضمن صاحبه، وأنه يشهد لعبد، فإنه يملك بعضه، وإن كان مفسرًا، فاللعن الثاني. وإذا لم يقبل شهادته بغير مفسر أن صاحبه أعتق نصيبه، وأحد الشريكين إذا أقر على صاحبه أنه أعتق نصيبه، وصاحبه يحدد، فالعبد لا يترك رفيقًا، بل يقوم ويسمى في جميع قيمته بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، سواء كانا مفسرين أو كانا معمرين، أو كان أحدهما مفسرًا والآخر مفسرًا. وعندهما يسعى للمشهد عليه في نصف قيمته، سواء كان الشاهد مفسرًا أو مفسرًا. ويسعى للشاهد في نصيب قيمته إن كان المشهد عليه مفسرًا [ولا يسعى له في شيء إن كان المشهد عليه مفسرًا].<sup>(١)</sup>

فرع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال: إذا وجبت السعاية لهما لو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته، لأنه يشهد لنفسه؛ لأنه يثبت لنفسه حق المشاركة مع صاحبه فيها، مستوفاه من السعاية، لأنه ما من جزء يستوفى أحدهما في هذه السعاية إلا وللآخر حق المشاركة معه. وكذلك إن استوفى أحدهما نصيبه من السعاية، ثم يشهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل؛ لأنه يشهد لنفسه فالحق في سببه له إذا قبض صاحبه نصيبه بعد ذلك.

٦٢١٥ - وإذا كان العبد بين ثلاثة نفر، شهد اثنان منهم على صاحبهما أنه أعتق نصيبه، وأتوا بالشهود عليه، فاعتمد يسمى بينهم الثلاثة. وإذا استوفى أحدهم شيئًا من السعاية كان للآخرين أن يأخذوا منه قلبي ما أخذ. وإذا شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى نصيبه من السعاية لا يقبل. والجواب في هذه المسألة والمسألة الأولى سواء، إلا أن هناك الحساب

(١) أثبت من ألف، وفي م - فهو قول مرة حتى يشهدوا به بشهادته.

(٢) أثبت من م -



بالتأنيفة ، لان الشريك يثابره ، وهما حساب بالثلاثة ، لان المشرقة ثلاثة  
 ١٢١٦ - وإذا كان العبد بين ثلاثة ، عات أحدهم ، فشهد الآخران أحدهم ، على العتق  
 أنه أعتق حرة ، من هذا العبد ، فإنه يقال بين العبد بين الحاضرين ، فإذا حضر عاتك بشان  
 المصدا : أعد البيعة ، فإذا أساء لك عليه بقبض حله ، يدعي بعهده ، وعنه فونهما : القاصر يقس  
 هذه الشهادة في الحال ، ويقضى بعهده ، فإذا حضر الغائب ، لا يؤمر العبد بإعادة البيعة عليه

و لحاصل أن هذه الشهادة على العتق مقبولة على الغائب [عنه أي بربك ومحبك]  
 وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه الشهادة لا تقبل على العتق على الغائب ، فأنقض من  
 حق قصير يد الحاضرين ، وهذا بناء على أن عبد أبي حنيفة رحمه الله يدعي الإعتاق بغيره ، فوفا  
 شهده عتق نصيب الغائب لا يبرره ، والشهادة على العتق حسب علم عاتك ليس عه خصم  
 حاضر ولا يفتل . وأن من حق قصير يد أحدهم فاعت على الحاضر ، أدلت . وشاهد  
 الإعتاق لا يجرأ ، فالشهادة على العتق قاص على الحاضر كدخايب على الغائب ، فقلت  
 على العتق ، ومما الحاضر في انكار العتق حصصاً عن ثلث

١٢١٧ - وإذا شهد أحد ثلثه كاه في العبد على أحد شريكه أنه أعتق نفسه ، وشهد  
 الشريك الآخر عن الشاهد الأول أنه أعتق نفسه ، فأنقض على لا يقضى على وأمه ميب  
 بالعتق ، لأنه لم يشهد على كل واحد منهما إلا شاهد واحد .

١٢١٨ - وإذا كان العبد بين مسلم وبشراني ، شهد بشراني عن المسلم أنه أعتق  
 نفسه لا تقبل . ولم يشهد النصر بقاء على نصراني أنه أعتق نفسه فبطلت شهادته  
 فإن قيل : ينبغي أن لا تقبل شهادتهما عن النصراني لنفسه ، لأن له أهله ، كما أقامت  
 على النصراني بالحق قاص على المسلم بغير اليد .

ثالثاً : شهادتهما قاصت على النصراني مفسدة ، وما نشئت من قصور مد مسلم ، فذلك  
 ثبتت حكماً ، ومثل هذا حديث ، ألا ترى أن المولى إذا كان له عبد نصراني مذنون في التجارة ،  
 شهدا بمرأيتان على العبد بأنفسه ، فإنه يقبل شهادتهما ، وبه يبره ما قلنا

١٢١٩ - فإذا شهد نصرانيان على شيء مائة مائة بين أن أحدهما عتق العبد لا تقبل  
 شهادتهما ، لأنهما يشدان بفعل أحدهما على المسلم ، وشهادة النصراني على ذلك لا تقبل ، ألا ترى أنه

لو شهد نصرانيان أن قاضيًا من قضاة المسلمين قضى لهذا النصراني (على هذا النصراني)<sup>(١)</sup> كذا وكذا، فالقاضي لا يقبل شهادتهما، وإن كانا يشهدان للكافر على الكافر؛ لأنهما يشهدان فعلاً على المسلم أولاً وهو القاضي.

٦٢٢٠ - وإذا شهدنا العبد أن المولى أعنته على مال أو بغير مال، والمولى يجحد. والعبد يدعى لا تقبل شهادتهما؛ لأنهما يشهدان لأبيهما. ولو كان المولى يدعى العتق بالمال، والعبد يجحد، وشهد ابننا العبد بتقبل شهادتهما؛ لأن العتق ثبت بإقرار المولى، ولا حاجة إلى إثبات بالشهادة، وإنما الحاجة إلى إثبات المال، والشهادة بالمال شهادة على الأب.

٦٢٢١ - وإذا شهد ابننا العبد على المولى أنه قال: يوم يدخل أبوكم المذابر، فهو حر، وشهد آخران على المدخول، لا تقبل شهادة الأثنين؛ لأن العتق يجب بالخلف، فصار شاهدين للأب بالعتق.

٦٢٢٢ - ولو شهد أجنبيان يائمين، وشهد ابننا العبد، الشرط لا تقبل شهادتهما أيضاً؛ استحساناً؛ لأن العتق إن كان لا يثبت بالشرط يثبت عليه، فصار أمر هذا المراجعة كالشاهدين للأب. وإذا كان العبد بين ثلاثة نفر، ادعى أحدهم أنه أعنته نصيبه على كذا<sup>(٢)</sup>، وقال العبد: أعنتني بغير شيء، وشهد الشريكان أنه أعنته على كذا، فشهادتهما جائزة؛ لأن العتق قد ثبت بإقراره إليهما<sup>(٣)</sup> المنازعة من المال، وفيما يرجع إلى المال هذه شهادة منهما على عبيدهما، وكذلك إذا شهد أبو الشريكين أو أبناهما بذلك؛ لأنها يشهدان على عبد أبيهما، أو على عبد ابنهما، وكل ذلك جائز.

٦٢٢٣ - وإذا أعنت بعض الشركاء العبد، وفي يد العبد مال اكتسبه أو لا يدرى متى اكتسبه، واختلف فيه الشركاء والعبد، قال الشركاء: اكتسبه قبل العتق، وقال العبد: اكتسبه بعد العتق، فالقول قوله؛ لأن الكسب حادث، فيحل بعدونه على أقرب ما يظهر، وإنما يظهر الكسب للحال، فيجعل القول قول من يدعى حدوثه في الحال وهو العبد. ولأن

(١) ما بين المعقولين من قط من الأصل وأثناء من ظوم وله.

(٢) وفي أب: على شيء. هكذا على كذا.

(٣) هكذا في ظ: وكان على التسليم الباقية التي توجد عند: بإقرار المنازعة.

(٤) ما بين المعقولين من قط من الأصل وأثناء من ظوم وله.

العبد يعتق البعض مسار مكاتباً حكماً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فيعتبر [قولاً] بما لو كان مكاتباً حقيقاً . والمكاتب الحقيقي فيما في يده بمنزلة الحر . واقول قول الحر فيما في يده أنه له عند مدبرة غيره إياه . كذا ههنا .

٦١٦٤ - وإذا كان العبد بين رحلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعنته وهو موسر ، فلتقامى بقبضه ، وكان لشريكه أن يقضه ، وكان ولاؤه العبد له . وإن حدد ذلك ، لأن القاصي<sup>(١)</sup> لا تقضى عليه بالعق ، فقد كذبه في حدوده ، فالتحق بحدوده بعدمه .

٦٢٢٥ - ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الأصل ، فالقاضي بقبضه بخرجه ، ولا ولاؤه له عليه ، وليس لشريكه أن يقضه ، بخلاف المسألة الأولى .

والفرق أن المعتق إقرار الثابت ماثبة بالثابت معانية ، ولو عاينا إقراره [بالاعتاق] من ولاؤه ، وكان لشريكه أن يقضه ، لأنه أقرب الضمان ، وبسبب الولاء ، ولو عاينا إقراره<sup>(٢)</sup> أنه حر الأصل لم يكن له عليه ولاؤه ، ونم يكر لصاحبه حق التخصيص<sup>(٣)</sup> لأنه ما أقر يسبب على التعيين ؛ لأن سبهما على التعيين بعتاقه إياه . وهو لم يقر بذلك .

٦٢٢٦ - ولو شهدا على إقراره على أن الذي ماعه قد كان أعنته قبل أن يبيعه عنى من مال المشهود عليه ؛ لأننا لم عاينا إقراره بذلك لكان يعتق عليه العبد ؛ لأن بإقراره يجب ضمان ، فسد البيع ، ويضلل حق البائع في الثمن ، وهذا إقرار على العبد ، وحرية العبد ، وقصد ملكه ، وهذا إقرار منه على نفسه ، وإقرار الإنسان على نفسه صحيح ، فكذا إذا ثبت إقراره بالنسبة .

٦٢٢٧ - وإذا شهدا على إقراره أن الذي ماعه قد كان دبره<sup>(٤)</sup> قبل أن يبيعه ، أو كانت أمة شهدوا على إقراره أنه ولد من البائع قبل البيع ، فإنه بحال بين المشتري وبينها ؛ لأنه لو ثبت إقراره بذلك معانية كان الجواب كما قلنا ؛ لأنه أقر على نفسه بقصر يده عنها ، ويحرم استرقاقه إياها . وهذا أمر عليه ، فيصح إقراره بذلك ، فكذا إذا ثبت إقراره بالنسبة . ولا يعتق واحد منهما حتى يموت البائع . وإذا مات عتقاً ؛ لأنه لو عتق عنى بقرار المشتري . والمشتري ما أقر له بالعق إلا بعد موت البائع . ولا يسعيان لواحد منهما ، لأن السعياية بدل المالك ، وكل واحد منهما بغير

(١) أثبت من م

(٢) وفي ب و ف إلا أن القاصي . . إلخ

(٣) ما بين المقومين سائط من الأصل وأثناء من ظ وم وف

(٤) وهي أمة أعنته وكان دبره .

من ملكهما ، فيكون مبرعاً عن السعاية .

٦٢٢٨ - ذكر الباقلي في كتابه : " من أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن شهد عليه رجل أنه قال سنة ست : كل ملك من حر بعد موته ، وشهد الآخر أنه قال ذلك سنة سبع ، وشهد الآخر أنه قال : ذلك سنة لسان ومات فيها - يعني في سنة ثمان - وقالوا : لا تدري رقيقه ، فإن من أقام من رقيقه بين أنه كان له سنة ست عن شهادة الآخرين ، يعني الأوسط والآخر . هكذا ذكر . ومعناه أن شهود هذين الرقيقين شهدوا أنه كان له سنة ست مطلقاً ، ولم يقولوا : كان له سنة ست وقت مقالة ذلك . أما لو قالوا : أن كان له سنة ست وقت مقالة ذلك عن شهادة الكل . قال : ومن أقام منهم بينه أنه كان له سنة سبع ، فإن شهدوا أنه كان له من وقت مقالة ذلك في سنة سبع عن شهادة الأوسط والآخر ، ولا لم يعق . ولا لم يعق من كان له سنة ثمان . قال ثم : قال ذلك في أيام الخلاف .

٦٢٢٩ - وفي آخر عتاق الأصل : " إذا قال الرقيق لعبده : إن دخلت دار فلان ، فأنت حر ، وشهد فلان وآخر أنه دخل داره " ، تقبل شهادتهما ، فرق بين هذا وبين ما إذا قال له : إن كلمت فلاناً ، فأنت حر ، فشهد فلان وآخر أنه كلمه لا تقبل شهادتهما . والمروق الذي شهد أنه كلمه شاهد عسى فعل نفسه ، لأن كلام العبد معه لا يتحقق إلا بحضرته وسماعه ، وذلك فعله . وشهادة الإنسان على فعل نفسه لا يقبل ، فخرج هو من البيت ، فلم يبق إلا شاهد واحد ، وأما صاحب الدار ما شهد عني فعل نفسه ، إنما شهد على فعل العبد لا غير ، لأنه لا يحتاج في دخول العبد داره إلى فعل من جهته ، فكان شاهداً على فعل العبد من كل وجه ، ولهذا افترقا .

٦٢٣٠ - وإن شهد أبنا فلان أن العبد قد تكلم بأباهما ، فإن كان الأب يدعي ذلك لاتقبل شهادتهما ، وإن كان يجهل ذلك ، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : لا تقبل شهادتهما ، وعنى قول محمد رحمه الله تعالى : تقبل . والأصل أن شهادة الابن عني فعل أبيه إذا كان للأب فيه منفعة لا تقبل بلا خلاف ، وإذا لم يكن للأب فيه منفعة ، فهو على الخلاف ، وسأنتهي المسألة مع اجتماعها في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

### الفصل الثامن في تفويض العتق إلى غيره

٦٢٣١- إذا قال لأمتي: أعتقك، ينوي العتق بهذا، على المجلس. وكذلك إذا قال لأجنبي: أعتقك فلانة بك، ينوي العتق، فهذا على المجلس. ولو قال لأمتي: أعتق نفسك فهو على المجلس. ولو قال لأجنبي: أعتق أمتي فلانة، فهذا على المجلس وما بعده. والجواب في العتاق في هذا نظير الجواب في الطلاق.

٦٢٣٢- وكذلك إذا قال لأمتي: أنت حرة إن شئت. يعتبر مثبتاً من المجلس، حتى لو شامت بعد ما قامت عن المجلس لا تعتق، ولو قال لأمتي: أنت حرة وفلانة إن شئت، فقالت: قد شئت عتقت نفسي لا تعتق؛ لأن قوله: إن شئت كلام لا يستغني بنفسه، فيصرف إلى ما سبق ذكره، والسابق ذكره عتقهما، فصار شرط وقوع العتق مثبتاً عتقهما، كأنه قال لها: إن شئت عتقتك وعتقت فلانة، فأنت حران، فإن شامت عتقت نفسها، فقد أنت بعض الشرط، فلا يبرئ شيء من أجزاءه.

٦٢٣٣- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: إذا قال الرجل لغيره: من شئت عتقتك من عبيدي فأعتقه (فشاء)<sup>(١)</sup> المخاطب عتقهم جميعاً معاً عتقوا جميعاً إلا واحداً منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والخبير إلى المولى، وعندهما يعتقون جميعاً، هكذا ذكر المسألة في رواية أبي سليمان، وذكر في رواية أبي حفص رحمه الله تعالى: فأعتقهم المأمور جميعاً معاً عتقوا إلا واحداً منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى. والصحيح رواية أبي حفص؛ لأن المعلق بمشئة المأمور الإعتاق دون العتق.

٦٢٣٤- وعلى هذا الخلاف إذا قال: من شئت عتقتك من عبيدي، فهو حر، فشاء عتقهم جميعاً عتقوا عتقهم، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يعتق الكل إلا واحداً منهم. وأجمعوا على أنه لو قال: من شاء عتقتك من عبيدي فأعتقه، فأعتقهم جميعاً عتقوا جميعاً. واختلف فيما إذا كانت المشئة مضافة إلى المخاطب لا إلى العبيد.

وجه قولهما: إن كلمة "من" كلمة عامة، وهي محكمة في إفادة العموم، وكلمة "من

(١) هكذا في "ب" و "ف"، وكان في النسخ الباقية أنتي عندنا. وفهم المخاطب.

كما يحتمل البعض محتمل التمييز ، قال الله تعالى ﴿فَأَجْتَبِى الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(١)</sup> ، ويقال : باب من حديد ، والمزاد هو التمييز ، فيعمل بأحكامهم ، ويرد المختل عليه .

ولأبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه يريد ههنا ما يوجب العموم ، وهو كلمة "من" وما يوجد ، لخصوص وهو كلمة "من" ، وإن قلناه من للتبعية ، فزعم ، والعمل بهما ممكن بأن يدخل جميع العبيد تحت الأمر إلا لواحد منهم ، وإنما اكتفينا بالواحد "منهم" في حق العبيد ، لكلمة "من" لأن كلمة "من" ههنا مذكورة لإخراج بعض العبيد عن الجملة ؛ لأن "من" تناول الكل ، فكان "من" لإخراج بعض ما دخل تحت الأمر ، ولو حدد متعين ، ومزاد عليه مشكوك ، فلا يخرج بالشك والاحتمال ، يقر قوله من شاء عتقه من عبيدي ، فأعتقه العمل بما يوجب الخصوص "من غير ممكن" ، لأننا لو علمنا ما يوجب الخصوص "من شاء" ، وجعلنا الداخلي تحت الأمر بعض العبيد يلزمنا العمل بما يوجب العموم انتهاء ، لأن البعض الداخل تحت الأمر يصير عاماً ، لأنه موصوف بصفة نهية ، وهي الشيئية ، فنعيم ، فقلنا : بالعموم ابتداء ، فصرنا للصفة ، أما في مكاننا العمل ، فما يوجب الخصوص في الابتداء لا يوجب العمل بما يوجب العموم في الانتهاء ، لأن الداخل تحت الأمر معتق عن العتقة والخارج كذلك ، فلا نعيم في الانتهاء ، فحسنا بهما لهذا .

٦٢٣٥ - وفي الأصل : لو قال لأمتين : أنتما حرتان إن شئتما ، فشأت إحداهما ، فهو باطل ، لأن معنى كلامه : إن شئتما حررتكما ، فلا يتم الشرط بمشئته إحداهما . ولو قال لهما : أبتكما شأنت العتق ، فهي حرة ، فشأنا جميعاً عتقنا ؛ لأن كلمة "أبى" تناول كل واحدة على الاستفراد . ولو شأنا إحداهما عتقت لتي شأنت . ولو شأنا ، فقلنا الزوج : أردت إحداهما صدق هيأه لأقصه ، والحواب في العتق نظير الحواب في الطلاق .

٦٢٣٦ - وفي المتن : بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قل لأحر أعتق أي عبيدي شئت ، فأعتق المأمور كلهم جاز ، وفي نواردين سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قل لغيري : أعتق أي عبيدي شئت ، فليس له أن يعتق أكثر من واحد ، ولو أعتق أكثر

(١) سورة الطح الآية وقها : ٣٠ .

(٢) وفي ح وهو كلمة من وما .

(٣) ما ج المعفو من مطلق من الأصل وأنته من طوم وف

(٤) ما ج المعفو من مطلق من الأصل وأنته من طوم وف

من واحد لم يقع إلا على واحد منهم . ولو قال : كل أي هذا الطعام شئت ، قل أنه يأكل كله .  
ومرفق بين شعيب وبين الطعام على رواية ابن سماعة ، وفي رواية بشر عن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى : الذين يشاءون العتق مثبه ، فهم أحرار ، فشاء واحد منهم لا يعتق ، وإن شاء  
اثنان فصاعداً عتقوا كلهم ، كأنه قل : إن شاء عبدي من عبدي العتق فهم أحرار . وكذلك لو  
قال : إن دخل عبدي من عبدي ائذار ، فهم أحرار ، فدخل واحد لا يعتق ، وإن دخل اثنان  
فصاعداً عتقوا .

٦٢٣٧- وفي الإملاء عن محمد رحمه الله تعالى . رجل قال لغيره : جمعت عتق  
عبيدي إليك ، فليس له أن يباه ، وهو إليه في مجلسه . وكذلك لو قال : أعتق أي عبدي هذين  
شئت . وكذلك العتاق بالجمع .

٦٢٣٨- ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى : في رجل قال لغيره : افعل في نفسك  
ما شئت قال : إن أعتق نفسه ليس أن يقوم عن مجلسه عتق ، وإن قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن  
له أن يعتق نفسه بعد ذلك ، وله أن يبيع نفسه ، وأن يهب نفسه ، وأن يتصدق بنفسه على من  
شاء .

٦٢٣٩- هشام قال : سمعت<sup>(١)</sup> محمداً رحمه الله تعالى يقول . في رجل عاتبه امرأته في  
جاريته ، فقال : أمرها بحدك ، فأعتقت المرأة ، قال : إن أعتق المولى العتق حلت ، إلا كان هذا  
على البيع ، وإن قال : أمرك فيها جائز ، فهذا على العتق وغيره .

وفي رواية الأصيل : أن الوكيل بالإعارة أن ياله لا يملك ، أن يقبض المال إذا أعتق . وفيه  
أيضاً : الوكيل بالإعارة مطلق لا يملك التدبير كالكتابة والإعتاق على ما سن . وكذلك يملك  
التعليق بالشروط والإضافة إلى الأوقات . وإذا قال لغيره : أعتق نفسك<sup>(٢)</sup> بما شئت ، فأعتقه  
على درهم ، فهو جائز إذا رضي به المولى . وعني هذا الخلع والطلاق . وهذا لأن الواحد  
لا يصلح وكيلاً من الجاني في هذه العقود ، إذ لم يكن كذلك مسمى ، فصار وجود هذا التوكيل  
والعدم معتزلة . ولو عدم التوكيل ، فذل العبد : أعتقت نفسك على كذا ، أو قالت المرأة : خلعت  
نفسك بكذا ، طلقت نفسك بكذا ، إن رضي به الزوج والمولى جاز ، وإلا فلا ، كذا هيئنا

٦٢٤٠- وهذا إذا لم يكن لبدل مسمى . ولو كان لبدل مسمى في هذه العقود ، وقال

(١) وفي أبي وأب : سألت .

(٢) وفي أم : أعتق على نفسك .





## الفصل التاسع في التدبير

هذا الفصل ينقسم على أنواع:

نوع منه في بيان صورته وصفته وحكمه:

٦٦٤٦ فقول التدبير نوعان مطلق ومفسد. أما المطلق فصورته أن يكون المولى لغيره، إما مت، هات حر، أو يقول: إنا مت هات حر، أو يقول: إنا مت حر بعد موتي، أو يقول: دبرتك، أو يقول: إنا مت مدمر. فالخاتل أن التدبير المطلق من تعلق عتقه بمطلق موت المولى. ومن حكمه أنه لا يجوز بيعه عند علمه بما رحبهم الله تعالى. وربما لا يجوز بيعه؛ لأن التدبير لخلق المفسد، بسا لشحبه للحال، وإن تراخي حكمه إلى ما بعد الموت. يبان ذلك إن العتق يمتد بعد الموت، العتق لا بد له من الاعتاق، ولو لم يبعه إلا بعد إلقاء الحاجب، ويحتاج إلى جهله باعتقائه الموت، وإن اعتق في فعل، وأبى ليس من اعتق النفس، فعمت الضرورة إلى حكمته بعتاقه للحال، وذات لا يمكن إلا بعمل الشرط داخل على حكمه نسب، ومن جعل هنا حكمه في قوا: إنا مت حر بلا شرط، فيعتد سببا لشحبه وإن تراخي حكمه.

إنما ثبت هذا فنقول: لا يفسد سبب حرية حتى للمدبر، فلو جاز بيعه بطل هذا الحق، وأنه لا يجوز، ولو قضى فاض يجوز بيعه بفساد؛ لأن المصلحة مختلفة، والمرجع موضع الاستشهاد. ٦٦٤٧ وأما التدبير المتبقي، فصورته أن يكون الرجل لغيره: إنا مت من مرمى هذا، أو يقول: إنا مت من سفرى هذا، فإنا مت حر، وله صورة كثيرة تأتي بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

و طالع أن التدبير المتبقي من لا يكون عتقه محققا بمطلق موت المولى، وهذا التدبير لا يجمع جواز بيعه، ولكن إذا لم يبعه، فهو في الشرط يعتق.

٦٦٤٨ وإذا لم يبعه، إنا مت حر يوم أميت، إنا مت يتر الشهاد دون الليل كان مدمرا مطلقا؛ لأن اليوم إذا كان متصفا إلى ما لا يفسد<sup>(١)</sup> كالمال، يكون عبارة عن مطلق أنه قاتل، فكانه قاتل: إنا مت حر وقت ما أميت، وإن نوى الباز دون الليل كان مديرا مديرا؛ لأن موته في التدبير قد ير حر، وقد لا ير جد، فكان مجزأة موقوف قال: إنا مت من مرمى ١١٥

(١) هكذا في ب و ج، وطالع في الأصل وقد إلى ما بعد الب.

٦٢٤٥ - ولو قال له : أنت حر بعد موتى وموت فلان ، أو قال : بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مديراً مطلقاً في الحال ؛ لأن المدير المطلق من تعلق عتقه بموت مطلق المولى ، وعتق هذا العبد ما تعلق بمطلق موت المولى إذا تعلق بموته وموت فلان . وإذا مات فلان أولاً ، والغلام في ملك المولى يصير " مديراً مطلقاً ؛ لأن بعد موت فلان يصير عتقه معلقاً بمطلق موت المولى . وإن مات المولى قبل موت فلان لا يصير مديراً ، وكان لورثة أن يصمروه ، لأن بعد موت المولى يصير عتقه معلقاً بموت الأحيى ، فيحتمل أن يعلق عتقه بموت الأجنى ابتداءً ، وهناك لا يصير مديراً ، وهناك إذا مات المولى قبل موت الأجنى يصير ميراثاً لورثته ، كذا جهنا .

٦٢٤٦ - ولو قال له : إذا كلمت فلاناً ، فأنت حر بعد موتى ، فكلم فلاناً يصير مديراً ، بناء على ما قلنا . وفي المتن : قال محمد بن رحمه الله تعالى : عبد بين رجلين قال أحدهما للعبد : إن مات فلان وفلان يعني شريكه فأنت حر . لم يكن مديراً ، وكذلك لو قال [الأخر] " مثل ذلك ، فإن مات أحدهما صار العبد مديراً من الآخر .

٦٢٤٧ - وفي الأصل : لو قال له : أنت حر بعد موتى إن شئت ، فإن المولى يولى في ذلك ؛ لأن قوله : إن شئت يجوز أن يكون المراد منه المشيئة في الحال ، ويجوز أن يكون المراد منه المشيئة بعد الموت ، فإن كان أراد به الساعة صححت نيته ؛ لأنه نوى ما يحتمله لفظه . وإذا قبل العبد ساعتئذ : شئت يصير مديراً . ويصير تقدير الساعة : أنت حر بعد موتى إن شئت الساعة . وهناك إذا شاء الساعة يصير مديراً ؛ لأن بعد المشيئة يصير عتقه معلقاً بمطلق موت المولى . وإن كان أراد المشيئة بعد الموت صححت نيته أيضاً ، وتكون له المشيئة بعد الموت .

٦٢٤٨ - وكذلك إذا لم يكن له نية تكون له المشيئة بعد الموت ؛ لأنه لم يذكر للمشيئة وقتاً من حيث النص ، ولا بد للمشيئة من وقت ، فكان جعل وقتها بعد الموت ، وإنها ذكرت بعد الموت لمولى .

٦٢٤٩ - وإذا كانت له المشيئة في هذين الفصين بعد الموت ذكر أنه لا يكون مديراً ؛ لأنه ما تعلق عتقه بموت المولى بل بموته ، وبمشيئة العبد بعد ذلك ، والمدير من تعلق عتقه بمطلق موت المولى . أو نقول : المدير من تعلق عتقه بمطلق موت المولى ، ومنها التعلق بموت المولى بالإصاء بالعتق لا بغيره ، وهذا اللفظ يشير إلى أن هذا العبد لا يعتق ، وإن شاء العتق بعد موت

(١) رمى ب . والغلام في ملك المولى لأن يصير مديراً مطلقاً ، وفي ب : إلا أن يصير مديراً مطلقاً

(٢) هكذا في ط . رأب . وآف . وكان في م : لو قال لآخر

المولى ما لم يعتقه الوصي، وهو اختيار القسبي أبي بكر الرازي رحمه الله تعالى، وهكذا ذكر شيخ الإسلام المعروف، خرافة زائدة رحمه الله تعالى. ووجه ذلك أنه تعذر تعليق وفوق العلق<sup>(١)</sup> ثبته توجد بعد الموت، لأن العلق لم يقع بمشيئته توجد بعد الموت إما أن يقع بحكم التدبير، وإلا وجه إليه: لأن العلق في التدبير يقع بمجرد موت المولى، وإما أن يقع بحكم اليقين، وإلا وجه إليه أيضاً؛ لأن العلق حينئذ يكون مقصفاً إلى حال زوال الملك، وأنه لا يصح، وإذا تعذر تصحيح اليقين والتدبير جعلاه إيصاء بالعتق، ومنه شاء العبد؛ لأن التدبير وصيه بالعتق، فصار قائم قال: أعظموا عبادي بعد مني إن شاء، ومصرح به بصرح.

٢٥٠ وذكر شمس الأنفة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه: «إن مات المولى، قسماً العبد عبقه، فهو حر من تشبه لوجود الشرع لا بالتدبير وهذا تخصيص على أن تعليق مشيئة العبد بعد الموت العلق لا الإيصاء بالعتق».

٦٢٥١ - روى المتوفى، ابن سماعة عن محمد بن حنبل عن علي بن فضال قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا قال أحدكم: «إنا لله» فإنه إذا مات، فأتى حر إن شئت، فإلى الله بعد الموت. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الحسنة على المجلس الساعة. قال محمد بن حنبل رحمه الله تعالى: وكذلك إذا قال: «إنا لله» فأتى حر بعد موتى، فإلى الله بعد الموت. ومن الأثر: «إنا لله» فأتى حر إن شئت، الحسنة إلى الله بعد طوع الفجر من الغد، وكذلك في الموت. وسوى من يقسم الحسنة ونحوها.

٦٢٥٢ - وذكر المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الإجماع: رَجُلٌ قَالَ لِعَبِيدِهِ:  
أَنْتَ حَرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شِئْتَ، أَوْ قَالَ: إِنْ شِئْتَ. فَأَتَتْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَالْتَمَسَتْ لِلْعَبْدِ مِائَةً  
جَمِيعاً بَعْدَ الْمَوْتِ لِيُقَالَ لِي قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا  
قَدِمَ الْاِثْنِيئَةُ، فَالْتَمَسَتْ لِلْعَبْدِ الْمِائَةَ، وَإِنْ أَحْرَجَ، فَالْتَمَسَتْ لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ. وَمَنْ أَسْقَى الْاِثْنَى عَنْ  
مَجْمَعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا قَالَ لِعَبِيدِهِ: أَنْتَ حَرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شِئْتَ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِي، فَقَامَ عَنْ  
مَجْلِسِهِ الَّذِي عَلِمَ بِمَوْتِ لَوْ لِي فِيهِ لَمْ يَطْلُبْ مَا جَعَلَ إِلَيْهِ، حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَبْغَضْتُ الْوَصِيَّةَ،  
وَالْمِائَةَ فِي شَيْءٍ، وَإِنْ نَوَى عَنِ الْاِثْنَى فِي حَبَاتِهِ يَطْلُبُ.

٦٢٥\* - وفي الأصل : أنفأ له . أنت حر بعد موتى إن دخلت النار لا يصفح هذا  
التصرف عندنا أصلاً ، بخلاف ما إذا قيل له . أنت حر بعد موتى إذ شئت . والفرق أن في فصل  
الشيئة صحتها تصرفه بعريق الوصية ، وتعزى الوصية بالثبوت صحيح ، وتعذر تصحيح هذا

(١١) هكذا في م و م، وذلك في الأعمدة ط و ف، اطلاقاً.



التدبير يسعى في ثلثي قيمته تدبيراً للروثة . ومعرفه قبضة التدبير تأتي بعد هذا - إن شاء الله تعالى .  
٦٢٥٨- وإذا قال لعبد . إن مت فلا صيبل لأحد عليك يصير مديراً . وإذا قال لعبد :  
أوصيت لك بـرقبتك ، فقال : لا أقبل فهو مديبر ، ورده ليس بشيء . رواه ابن رستم عن  
محمد بن حمزة الله تعالى .

### نوع آخر منه :

٦٢٥٩- قال محمد بن حمزة الله تعالى في الأصل : إذا قال الرجل : كل مملوك لي حر  
بعد موتي ، أو قال : كل مملوك أملكه ، فهو حر بعد موتي . قال : ما كان في ملكه يوم قال هذه  
المقالة : فهو مديبر ، ولا يجوز بيعه ، وما يملكه بعد ذلك لا يصير مديراً ، ويجوز بيعه ، ولكن إذا  
بقى في ملكه<sup>(١)</sup> إلى وقت الموت يعتنق من ثلث مال مع المديبر<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو يوسف : حمزة الله تعالى ، ما يملكه بعد هذه المقالة لا يعتنق بموته . ووجه ظاهر  
الرواية : أن قوله : كل مملوك لي يقع للحال بحكم الوضع ، وقوله : أملكه للحال بحكم<sup>(٣)</sup>  
العرف ، وقد أضاف عتق ما يملكه في الحال إلى ما بعد الموت ، وإنما يعتنق ما يملكه في الحال ، لا  
ما يملكه بعد ذلك ، ألا ترى أنه لو نزع فقال : كل مملوك لي حر ، أو قال : كل مملوك أملكه ، فهو  
حر ، قائماً يعتنق ما هو في ملكه في الحال ، ولا يعتنق ما يملكه بعد ذلك .

ومحمد بن حمزة الله تعالى يقول : بأن التدبير ما صح من حيث إنه عتق مضاف إلى وقت  
في المستقبل ، لأن الإضافة حصلت إلى حال زوال الملك<sup>(٤)</sup> ، وإنما صححت بطريق الرخصة ، لأن  
إضافة الوصية إلى حال زوال الملك جائزة شرعاً نظراً للعاد . وإذا كان حوز هذا التصرف  
بطريق الرخصة يجب اعتبارها بالرخصة .

٦٢٦٠- ومن قال : أوصيت لفلان بكل مملوك (أي ، أو قال : بكل مملوك)<sup>(٥)</sup> أملكه ،  
ولم ينص على الحال يتناول ذلك ما يملكه للحال ، وما يملكه بعد ذلك ، كذا هيئنا ، إلا أن ما

(١) وفي أم في ملكه يوم إلى وقت .

(٢) وفي ب و ف : مع تدبيرين

(٣) ما بين المعقوفين ما خط من الأصل والبناء من ظروم وم .

(٤) هكذا في ب و ف و أم ، وكان في الأصل و ف : حصلت في حال زوال الملك .

(٥) ما بين المعقوفين ما خط من الأصل والبناء من ظروم وم .

يملكه في الحال يصير مديراً؛ لأن السبب في حقه وهو الوصية انعقد للحال، وما يملكه بعد ذلك لا يصير مديراً؛ لأن السبب وهو الوصية لا انعقد في حقه للحال، وإغا ينعقد عند الموت كما في التدبير المقيد.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن سماعة : أن المختلف لمو قال : نويت كل مملوك لي يومئذ يدخل فيه ما يستفيد، ولم يصدق علي ما في يده، وهم مشغرون. قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى : هذا خلاف الأصل.

٦٢٦١- وإذا قال : كل مملوك لي سر بعد موتي لا يدخل تحته مملوك بينه وبين غيره؛ لأن هذا التصرف إما أن يعتبر بانقضاء النجس أو بالوصية، وبأي ذلك اعتبرنا لا يدخل تحته عبد بينه وبين غيره؛ لأن اسم المملوك لا ينطلق على الشخص -واقعه سبحانه وتعالى أعلم-

### نوع آخر منه:

٦٢٦٢- وتدبير الصبي عبده لا يصح؛ لأنه ما يصره، ويستوى فيه التجهيز والتعليق ببلوغه، حتى إذا قال الصبي لعبده : إذا أدركت فأنت حر بعد موتي لا يصح.

٦٢٦٣- وكذلك المحنون والمشوه الغائب لا يصح تدبيرهما. وصح تدبير السكران، وكذا العكره على التدبير إذا دبر يصح تدبيره، وإغا يصح باعتباره العتق لا من حيث إنه وصية، فإن الوصية من المكره لا يصح. والمكاتب إذا دبر مملوكاً من كسبه لا يصح. وكذا العبد المأذون له في التجارة إذا دبر لا يصح تدبيره.

٦٢٦٤- وإذا قال لغيره : دبر عبيدي، فأعتقه المأمور لا يصح؛ لأنه أمره يعتق معلن، وقد أتى يعتق منجز، وهما مختلفان.

٦٢٦٥- وإذا جعل الرجل أمر عبده إلى صبي، فقال : دبره إن شئت [فدبره]<sup>(١)</sup>، فهو جائز. سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل، إن كان يعقل فظاهر، وإن كان لا يعقل، فطريقه أن يجعل كلام الصبي شرطاً لوقوع التدبير، كأنه قال لصبي لا يعقل : إن قلت إنك مديبر فهو مديبر، وقول الصبي يصلح شرط وقوع التدبير، كما يصلح شرط وقوع الحرية.

٦٢٦٦- وإذا جعل أمر عبده في التدبير إلى رجلين، فدبر أحدهما لا يصح، بخلاف ما إذا قال لهما : دبراه، فدبره أحدهما حيث يصح.

٦٢٦٧- وإذا تبر عبده، ثم ذهب عقله ومات، فالتبرير على حاله، وإن كان فيه معنى الوصية، بخلاف ما إذا أوصى برفيقته لإنسان، ثم جن، ثم مات حيث يبطل الوصية. والفرق أن الوصية بالزوجة لا تنفع لأزمنة، حتى ملك الموصر فسسخها فصداً بالرجوع وحكماً بالبيع، فيكون لدوامها حكم الانتداء، فمد يمتع لابتداء الوصية يمتع بقاها، ولما التبرير وصيته لأزمنة حتى لا يملك المولى فسخته، فلا يكون لدوامه حكم الانتداء، حتى يقاتل، ما يمتنع ابتداء يمتنع بقاه.

٦٢٦٨- ولو قال: يوم أدخل الدار، فعبدي هذا حر بعد موتي، فذهب عقله، ثم دخل الدار كان مديراً، وكان ينبغي أن لا يصير مديراً، لأن التعليق بالشرط عند الشرط كالمسئ، وعند الشرط هو معتبر<sup>(١)</sup>.

قلت: التعليق بالشرط عند الشرط كالمسئ عند الشرط، ولكن على الوجه الذي تعلق بالشرط، وقد تعلق بالشرط بتبرير صحيح، فينزل عند الشرط بتبرير صحيح أيضاً. وفي اختلاف زفر ويعتوب رحمهما الله تعالى: إذا قال تعبد: إن مت، أو قتلت، فأنت حر، فعلى قول زفر: هو مديراً، لأن عتقه تعلق بمطلق موت المولى، حتى يعنى إذا مات على أي وجه مات، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يكون مديراً، لأنه علق عتقه بأحد شيئين، والقتل إن كان موتاً، فالمرت ليس يقتل، والتعليق بأحد الشيين يمتنع أن يكون عزيمته في أحدهما خاصة، فلا يصير مديراً، حتى يعوز بيعه - والله سبحانه وتعالى أعلم -.

### نوع آخر من هذا الفصل:

٦٢٦٩- كل تصرف يقع في الحر نحو الإحالة والاستخدام، والتزويج، لا يمتنع في المملوك والمديرة، حتى إن المولى يملك إحالة المديرة والمدرسة، واستخدامهما وتزويجهما، وكل تصرف لا يقع في الحر نحو البيع والأشهاد يمتنع في المديرة، حتى إن المولى لا يملك بيعه وإعهاره، وهذا لأن التدبير باقي على حكم ملك المولى، إلا أنه امتنع بسبب الحرية في حقه، وكل تصرف يبطل هذا السبب، فالتدبير يمتنع بمولى عنه حيانه على المدر عن الإعلان، وكل تصرف لا يبطل هذا السبب، فالمولى يكون مطلقاً فيه بحكم ملك الرقة.

فثبت هذا المقول، الإحالة، والتكاح، والاستخدام لا يبطل هذا السبب، فلا يمتنع

على المولى بحكم الميراث . ويجوز كذلك أيضاً لأن بالكتابة لا يقطع السبب المتعدد بها بالمدينة من الكتابة بضمحليل عند أداء هذه الكتابة ما كان من جلا إلى يوم الموت . ولا يجوز هذه لأن موجب الثمن ثبوت يد الاستيعاء ، واستيعاء الدبر من مالية المدبر غير ممكن ؛ لأن استيفاء ثمن من المالية يكون بطريق البيع . وبيع المدبر لا يجوز . وإدعاء حقيقة الاستيفاء من مالية شير لا يثبت مدال الاستيفاء . واكتساب المدبر والمدبر للمولى

وكذلك أوسعهما ، ومعهما المولى ؛ لأنهم غيبا على حكم ملك المولى كالأمة . وبذلك مما يرى دمر لا تغفل عنه . حتى إن المدبر إذا كان من اثنين اعتقه أحدهما وهو مبرر . وصحت قصة نصيب شريكه عن المدبر . ولم يتغير الرأى ؛ لأن العتق ههنا يشترط من جهة المدبر في الحقيقة لا من جهة الذي اعتقه . لأن العتق بأداء لصعان لا يملك نصيب الشريك ههنا ؛ لأن المدبر لا يقبل الاستيفاء من ملك المولى ، وإنما وجب الصمان لأنما استأجلت له بين المدبر والمولى ، إما أن يقال : إن أداء ثمن ذلك نصيب صاحبه من المدبر فلا ، ولما كان التصديق هذا كان العتق في نصيب المدبر من جهته لا من جهة المولى ، فيكون قولاً للمدبر لهذا .

### نوع آخر من هذا الفصل :

٦٢٧٠ عبيد بن رجب بن تيرد أعدهما ، فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى . يفسر الكل مبرراً ، لأن التدبير عندهما لا يتحوز . وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسر التدبير على نصيب المدبر ؛ لأن الثنا به عند متجبري ، ولشريك الساكن في نصيبه جوارات خمسة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . إن كان التدبير مبرراً إن شاء من نصيبه . وإن شاء عتق ، وإن شاء استعماه<sup>(١)</sup> . وإن شاء تركه كذلك ، وإن شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه وخيارات أربعة إن كان المدبر مبرراً . وليس له حق نصيب المدبر في هذه الصورة ، هكذا ذكر المسألة في عتاق الأصغر ، وذكر هذه المسألة في الجامع الكبير<sup>(٢)</sup> . ولم يذكر خيار العتق حكى عن الفقيه أبي بكر البجلي أنه كان يقول : في المسألة روايتان . عن رواية الجامع ليس لشريك الساكن أن يعتق نصيبه ، وكان يأخذ هذه الرواية ، ويقول : بأن الساكن ، باعتاق نصيبه بغير مال بر يتعديت حصة الخدمة من غير حاجة إليه ، ولا يجوز للإنسان أن يضر غيره من شير حاجة ، بخلافه ، وأما عتق الأول نصيبه ، فللإسكات أن يعتق ؛ إذ ليس في عتاق نصيب



هنا نلتصق بالصورة، ونعلم أن الخدمة على صاحبها، إذ ليس لها حق في الخدمة بعد ما أعس  
عقبه. بخلاف ما إذا أراد الساكن أن يقدم عليه؛ لأنه لا يثبت على صاحبها بعد الخدمة،  
بل يبقى معه في الخدمة كذلك، وبخلاف ما إذا أراد مستخدم "عبد"، فإنه قد وثق، وإذا  
كان يفتقر لمزيد، وإذا كان من صاحبه في الخدمة، لأن الاستعمال محتاج إليه ليس إلى عامل  
ملكه، فإنه تعتبر عليه ثم حصول "إلى عامل ملكه في البيع، فكان محتاجا إلى الاستعمال، وإذا  
أخرج منه من جهة المهر [فكان مهر] "أعني نص

وحسب رواية كتب الأئمة، إنهم وجدوا في الإصناف، فهدى بطله عليه ملكه من غير  
عوض، ومنى ألقائه، إنفاق، فهدى أبنته عليه من غير عوض، وهدي ألقائه  
الإصناف إن كان يطلع من صاحبه من خدمة بكره، وهو، وإن كان لا يطلع بعوض أو لم  
من الأئمة وهو عوض.

[illegible]

٦٣٧٢- وان كان من غير المرجح ان يكون الامم المتحدة قد وافقت على الاعتراف بالسلطات في الخلق  
فإنه لا يمكن استبعاد احتمال قيامها بذلك في المستقبل، وبما أن هذا هو الحال، يجب عدم

الاعتراض.

٦٧٣- ومن أخت المذكت في شركه نصيبه علي حايه ، فقه ذات لانه ، أو استغنا ، ملكه ،  
وإيسر فيه إيفاء حق أحد<sup>١١</sup> ، وإن احتار المذكت عشرين المذبت ، وضمنه قسبه خيه صار  
مصدق المذكت مودع المذبت ، ويحكم فيه المذبت ، ويحكمه مدراً ، وإن للمذبت

(١٦) محمد بن حسن بن عبد الله.

١١٠٠ في مذهبنا / ج ١

٤١٠. أَيْبُ مَرْفُوعٌ

$$u^1, \dots, u_n = u(x_1, \dots, x_n) \in C^1(\mathbb{R}^n)$$

انصف الذي منك من جهة صاحبه خير مرات أربعة : إن شاء الله ، وإن شاء استسما ، وإن شاء دبره ، وإن شاء تركه على حاله ؛ لأنه استفاد الملك فيه من جهة انساكته ، فيكون الملك فيه مثلاً ما كان للملك .

وقد ذكرنا في الساعات إذا استغنى نصيبه، فللمدير أن يصفه قيمة نصيبه مديرًا،  
ولما كان من معرفة قيمة المدير، وقد تكلم المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، بعضهم قالوا:  
ينظر بكم يستخدم هذا مدة عمره: لأن الباقي بعد انتدبه ملك الأمة لا غير، وبعضهم قالوا:  
بغيره، فالت المصلحة التي تقوم بالمدير قالوا: وإلى هذا أشار محمد رحمه الله تعالى في بعض  
الكتب، وبعضهم قالوا: يعتبر نصف قيمته لو كان قائمًا، لأن الانتفاع بالسلوك له على: الانتفاع  
نعيه، وانتفاع ببدله، وهو التمتع، والانتفاع بالعين قائم، وبالبذل وهو التمسك لا، فكان الباقي  
نصف قيمة العين، وإلى هذا ما أن الصدر الشهيد حاتم الدين رحمه الله تعالى، وبعضهم قالوا:  
يعتبر ثلثا قيمته لو كان قائمًا، لأن في التملك ثلاثة دوافع: الاستمتاع تام والاستمتاع بواسطة البيع،  
وفضاء الدين به بعد موت المولى، وبالانتدبه بقوت الاستمتاع، أما لا يفتقر الاستخدام،  
ولا قضاء الدين به بعد موت المولى: فإن القيمة يسمى بعد موت السيد.

٦٧٧- وإذا كانت الأمة بين رجلين فلا لها جميعها. أنت حرة بعد موتنا، حين هذه  
لا تكون مديرة. لأن كل واحد منهما إذا علق علق نصيبه بموته وموت صاحبه، ويعتبر في حق  
كل واحد منهما كما لو كان الخلل له، وقد علق [عقده] بموته وموت الأختى. وهناك  
لا يصير مفسر الأختى، كما هو. فإن مات أحد هذين بعد هذه المقتلة فإن نصيب الأخر يبقى معقداً  
مطلقاً بموته، فإذا صار نصيبه مديراً كان لورثة الأب من الجبار عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ما  
كان له لو كان حياً. لأن نصيب الخى إنما صار مفسراً بعد ما بهير ملك لميت مبروراً ثورته. لأن  
نفسه علقه لا يتم بموته.

٦٦٧٥ - مدينة دير جلير مات أخذهما علق نصيبه بها، وسعت للأخو في قبيعة نصيبه، ولا ضمان به في شركة الميت، لأن الميت لو صغر لصاحبه إيمان يقضي بالموت، ولا وجه إثبه؛ لأن الموت ليس من سنته، وإيمان يقضي بالتدبير، ولا وجه إليه أبقاء، لأن صاحبه قد رضى، لما ساعده على التدبير، ولكن الجزية تعلق بالحى في نصيبه؛ لأن نصيبه بقى مالا مقوماً عند التدبير، وقد أحس عند التدبير لما علق نصيب الميت، فهو جائز.

نوع آخر من هذا الفصل

١٢٧٦- وإذا دبر إلى حل ما حي بعض حديثه، فهو حائر؛ لأنه لم أعشفه يعقوب، فكيف  
شروء. فإن تولدت بعد ذلك ولما لأقل من سنة أشهر، فهو مدرج. وإن ولدت لأكثر من سنة  
أشهر فلا يكون مدرجاً، لأن ما لم تسبقه بوجده حين درج. وإذا وقع الضح لا ثبت التدبير، إلا  
بري أنه لو أعشفه ثم ولدت بعد ذلك لأقل من سنة أشهر، كان حراً، وإن تولدت لأكثر من سنة  
أشهر لا يكون حراً، فكأنه أصاب التدبير.

٦٦٧٧ وإذا قدم الرجل ما في نفس أمه، فليس له أن يبيع لأمة بعد ذلك. «أن يبعثها، وأن يهب». وأن يهرها، ذكر مسألة الهبة في بعض الروايات من كتاب لعناني أو موسى بينهما وجه البيع. «وتم يذكر مسألة الهبة في بعض روايات كتاب الإعتق»، «وإنما ذكر البيع، والإمهار، والتمهر». وذكر في كتاب الهبة: «إن أقسى ما في نفس حاربه، ثم نأخ الحاربة لا يجوز». «ولو عهدا يجوز».

٦٦٧٨- فرق في الاعتناق بين الشيعة واليهود، فمن مشابهة رجعهم الله تعالى من فان فرق  
الشيعة واليهود، والأصح هو الفرق بين الاعتناق والندس، فمطلق. بعد ما دمر ما هي بطن  
الحارية، كما لا يجوز السبع لا يجوز الشيعة، وبعد ما أعنى ما في بطن الحارية يجوز الشيعة،  
ولا يجوز السبع. والفرق ظاهر، أن بالتدبير لا يزول الوعد عن ملته الخوفا قبل موت الخوفا،  
وأما منصف بالأم. والمردود إذا كان منفصلا عما ليس به هو من ملك الوعد انصافا لا يجر  
لخلاف بين حوزة الشيعة، لأنه يكون محسوبة الخسار. أما بالاعتناق، فإن الوعد عن ملك  
الشيعة، والمردود غير منفصل عما ليس به هو من ملك الوعد، فهو كمال الوعد دارا فيها  
أما بالوعد، وملكها إلى الوعد له، وهناك تم الشيعة هي الدار، كدأها

فإن قيل : في فصل الاعتقاد إن كان لا يقصد الجهة في الجزئية من توحده الذي قلتم ما لا يفسد من حيث إن الولد معشوق شرعاً قلنا : استثناء الذي لا شرعاً لا يجمع حوازي الجهة ، ألا نرى أنه لو استثنى شرعاً كانت الجهة جائزة عن الأمد

٢٩٧٩ وأبو دبر حامي بطن أمته، ثم كتب الاسم يجمع؛ لأن الكناية تعين الاعتق،

وثبتت حق الحق للولد لا يمنع حتى العتيق في الأم ، فإن وضعت بعد هذا القول ، ولذا لأقل من ستة أشهر ، فهو مدير مقصود بالتدبير من جهة المولى ، ومكتاب تبعاً للأم ، فإن أدت الأم بدل الكتابة إلى المولى عتقاً بالكتابة ، وإن لم تؤدي حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير ، وتبقى الأم مكتوبة على حالها ، وإن لم يمت المولى تكن ماتت الأم سحى الولد فيمات عن الأم على نجوم الأم ، فإن مات المولى بعد ذلك ، فإن كان الولد يخرج من ثلث ماله يعطى بحكم التدبير . ويرأى عن بدل الكتابة ؛ لأنه مكتاب استناد عتقاً من جهة المولى . وإن كان لا يخرج من ثلث ماله يعطى منه بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سماية بجهة التدبير . ويلزمه السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير . بعد هذا بخير إن شاء مضى في الكتابة ، وإن شاء مضى السعاية بجهة التدبير ، وإن كان بذله بالكتابة أكثر ، إلا أنه مجبه ، والسعاية بسبب التدبير حادثة ، فقد تصدى له جهتان للحرية ، فيختار ما هو أنفع في حقه ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٦٢٨٠ - وإذا كانت الأمة بين اثنين ، دير أحدهما ما في يظنها ، فهو جائز ، فإن ولدت بعد هذا لأقل من ستة أشهر صار نصيبه مديراً " عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ويكون للساكن في نصيبه خيارات خمسة : إن كان المدير موسراً ، وإن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر لا يسير نصيبه مديراً ، والنصف في هذه المسألة نظير الكل فيما إذا كانت الجارية كلها له .

٦٢٨١ - وإذا كانت الأمة بين اثنين ، قال أحدهما لها : ما في مطلقك حر بعد موتى . وقال الآخر للأمة : أنت حرة بعد موتى ، فولدت بعد هذه لفقالة لأقل من ستة أشهر ، فأنولد كله يصير مديراً بينهما ، لأنهما اجمعا على تدبيره ، الأول دير نصيبه منه بتدبير مقصود ، والثاني دير نصيبه منه تبعاً لتدبير الأم ، ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد ؛ لأن كل واحد منهما فعل في الولد مثل ما فعل صاحبه .

٦٢٨٢ - فأما في الأم فللمدنى لم يدبر الأم في نصيبه خيارات خمسة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إن كان المدير موسراً ، وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر من وقت هذه المسألة ، فالولد مدير للمدنى ودير الأم ؛ لأن للكلام الأول قد لنا ؛ لأننا لم نتيقن بوجود الولد وقت تدبيره ، وكانت العبرة بالكلام الثاني ، وصار مسألتنا : كان أحدهما دير الجارية ، وهناك إذا جاءت بالولد كان الولد مديراً ، فبعد ذلك ، التدبير عندهما لا يتجزئ ، فصار كل الجارية مديراً

(١) حكنا في جميع النسخ ، لعله نجوم الإعتاق

(٢) وفي "م" ، صار نصيب مديراً أحد صاحبه أبي حنيفة رحمه الله .

لنذلي ذيرها، صخر جميع الولد مدبراً له أيضاً سناً للام. و بعد أبي حنيفة رحمه الله تعالى التدبير بحرئى. فبصير نصف احبارية مدبر نذلي ذيرها، وبصير نصف الولد مدبر له، تبعاً لاحتجارية.

٦٩٨٣- وإن اتت اثار الساعات بعد ذلك، لا يضمن بفسن المدبر قيمة يعيبه من الحجازية، ولا ضمان له على المدبر بسبب تولده؛ لأن المدبر يملك نصف الساعات من الحجازية من وقت التدبير، ولهذا يعتبر فيمنع يوم التدبير، ويوم التدبير التوكيد كان جزاءه من اجراء الحجازية، فيستملك المدبر بنصف صاحبه من الولد بضممان الحجازية كسأله بشرى. وإن اتت اثار الساعات مستعده الحجازية في نصف فيمنع<sup>(١)</sup> ليس له ان يستسعي الولد بعد ذلك. وإن صار نصف الولد مدبراً إلا أنه صار مدبراً تبعاً، وإذا كان تبعاً في التدبير يكون تبعاً في السعاية تبعاً.

### نوع آخر من هذا الفصل:

٦٩٨٤- شهد شاهد على رجل أنه دبر هذا العبد، وشهد آخر عليه أنه أعتق هذا العبد لاثقل شهادتهما؛ لأن شهداً بأمرين مختلفين، وكذلك إذا شهد أحدهما أنه أعتقه بعد موته (اختصة، وشهد الآخر أنه أعتقه بعد موته)<sup>(٢)</sup> وموت فلان لاثقل شهادتهما؛ لأن شهداً بأمرين مختلفين؛ لأن أحدهما شهد بعتق معلق بشرط، والآخر شهد بعتق مطلق شرط واحد.

٦٩٨٥- وكذلك لو شهد أحدهما أنه دبر أحد مبينيه، وشهد الآخر أنه دبر هذا العبد بعبه لاثقل. ولو شهدا أنه دبر أحد عبيده بغير عبه. إن كانت الشهادة في حان حياة المولى لاثقل الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهم لا تثقل. وإن شهد ثالث بعد موت المولى، وينظر إن لم يوجد المرافعة إلى القاضي<sup>(٣)</sup> في حان حياة المولى (أقبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحساناً، والقياس أن لا تثقل، وإن وجد المرافعة إلى القاضي في حان حياة المولى)<sup>(٤)</sup>، وأبطل القاضي شهادة اليهود، ثم شهدا بالثالث بعد موت مولى لا يثقل.

(١) وقوله: لا يضمن بفسن المدبر قيمة يعيبه من الحجازية.

(٢) بين المعترف من مطلق من الأبي وأنت من طرم وود.

(٣) وفي م : المرافعة عند القاضي.

(٤) ما بين المعترف من مطلق من الأبي وأنت من طرم وود.

الخاصي شهدتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبما استحسننا لأن القاضي إنما أنظر  
شهادتهما بنسبة الكذب؛ لأنهما شهدا قبل بدعوى - لأن الدعوى من المجهول لا يتصور ،  
و شهادة قبل الدعوى علامة الكذب في شرح ، ومن شهوده ردت بنسبة الكذب لا قبول لها  
بعد ذلك أحد .

٦٢٨٦- ولو شهدوا على رجل أنه قال : هذا حم بعد عرس لا ، بل هذا . فقلت  
الشهادتان وعرضا جميعا من أنه إذا وجد الدعوى منهما بالاجماع ، لأن الشهادة هي حق كل  
واحد منهما قامت على إثبات الحق للعلم ، لأنها قامت على تدبير الأول بعينه ، و قامت على  
تدبير الثاني بعينه ، ولو خرج عن الأول ، فهو معنى دولبا ، بن الشهادة هي حق كل واحد منهما  
فثبت على إثبات الحق للعلم ، وكذا ثبت لم يشهدا أنه قال : هذا حم لئلا يلا بل هذا حمير ، فثبت  
الشهادة على حق الأول والثاني معاً

٦٢٨٧- ولو شهدا على رجل أنه قال : هذا حمير ، فإنه لا يفسد الشهادة عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى ؛ لأنها وقعت للمجهول في العلق ، والتدبير ، والدعوى هي التدبير  
وعلى شرط عتده ، وأنه لا يتصور من تجهول ، ولم يشهدا أنه قال : هذا حمير ، وهذا ، أو  
هذا . فشهادتهما للأول حذرة عندهم ؛ لأنها وقعت للمعلوم ، وشهادتهما للآخرين باطلة عند  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ؛ لأنها وقعت للمجهول ، فإن أقر المولى بذلك قبل له . بين التدبير  
في أول الآخرين ثبت ، لأن جهته لخصه لا يفسد صحة الإقرار ؛ لأن الإقرار صحيح برعي  
دعوى .

٦٢٨٨- ولو شهدا أنه قال : أحمد عدس المدين مدبر لا ، بل هذا لأحمد بن عبيد ، فإن  
شهادتهما مدري غريبة مقبولة . ( إجماع ) . وشهادتهما للأول لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى ، ولكن يحتق للأخر بالله ما أراه بالكلام الأول ، فإذا حلف كان عدس له على حاله ،  
وإن أقر أنه ليس بعدس ، عدس الذي عليه مدبراً من غير بيان بالكلام الآخر ، وتعدى لعدس  
الأخر بالكلام الأول وإن عني بالكلام الآخر بتدبير مستتبلا ، ولم يقبل له مدبر ، وإن عني بالكلام  
الأخر بيان ما ثبت بالكلام الأول ، فإن العدس الآخر لا يصير مدبراً - وإنه يجب أن نعلم .

## الفصل العاشر في أمهات الأولاد

يجب أن يعلم أن جواز بيع أم الولد كان محتلفاً في الصدر الأول، فعبر، وعلى رضي الله تعالى عنه كاتلاً لا يجوز أن بيعها، ثم رجع عن رضي الله تعالى عنه من قوله وقال: يجوز بيعها، ثم أحجم المتأخرون ورحمهم الله تعالى على أنه لا يجوز بيعها، وتراكم قول من رضي الله تعالى عنه آخرًا.

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قضى يعتق أمهات الأولاد، وأن لا يبيعن<sup>(١)</sup>، والمعنى في ذلك: أنه ثبت لها بالاستيلاء حتى أن يعتق بموت المولى، قال عبد الصلة والسلام: دأبنا أمة ولدت من سيدها فهي معتقة من دبره<sup>(٢)</sup>. فقد أثبت لها رسول الله ﷺ بالاستيلاء حتى أن يعتق بموت سيدها، وفي البيع يطال هذا الحق عليها.

أو نقول: بالاستيلاء يثبت لها حتى العتق في الحال، فالعبد الصلة والسلام فارقة القبطية حبر ولدت إبراهيم. «أعتقها ولدها»<sup>(٣)</sup>. وهذا يوجب حقيقة العتق للحاضر، فإن لم يثبت حقيقة العتق في الحال لا أقل من أن يثبت لها حتى العتق. وفي البيع يطال هذا الحق عليها.

٦٣٨٩ - ولو قضى قاضي بجواز بيعها لا ينفذ قضاءه من يتولاه عن قضاء قاضي آخر إمضاء وإيفاء، وهذا لأن العتاء ورحمهم الله تعالى اختلفوا في جواز بيع أمهات الأولاد هل هو على الخلاف؟ بعضهم قال: ليس بمختلف فيه، وهذا لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وإن اختلفوا فيه ولكن أجمع من بعدهم على أنه لا يجوز بيعهن. والإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم، فلم تبق المسألة مختلفاً فيها. وبعضهم قالوا: لا، بل هي مختلفة فيها، وهذا القائل بغيره: الإجماع المتأخر لا يرفع الخلاف المتقدم، فبقيت المسألة محتجاً فيها. والعلماء ورحمهم الله تعالى إذا اختلفوا في حادثة أنها على خلاف أو على الموافقة يتوقف فيها القضاء

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣٤٢: ١٤٦) عن سعد بن السبدي عن عبد الله بن عتيق عن أمهات الأولاد.

(٢) أخرجه ابن مساحه في سننه في كتاب الأحكام برقم ٢٥١٦. والدارقطني في كتابه شريح برقم ٢٤٦٦. وأخرجه الدارقطني في سننه (١٣٢: ٤) عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٣) وهو ابن مساحه في سننه في كتاب الأحكام عن ابن عمر رضي الله عنه برقم ٢٥١٧.

على قضاء قاضي آخر إفساء وإبطالاً .

ثم احتجبت متبايعنا وحسبهم الله تعالى من هذا الخلاف أن الإجماع ملنا آخر ، هل يرفع الخلاف المتقدم ؟ فإنه من قبل بعضهم من علماءنا على قول محمد وحمه الله تعالى : يرفع الخلاف المتقدم ، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى : لا يرفع الخلاف ، وإلى هذا مال شمس الأئمة الخلواني . ونصحه رحمه الله : لا خلاف بين أحد حديثنا أن الإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم ، وإنني هذا ما من شمس الأئمة السرخسي ، وإنما يتقدم قضاء القاضي ببيع أمهات الأولاد بإمضاء قاضي آخر على قول هذا الثاني ، لا لأن المكاتب محتسنة على قول حماد بن رحمهم الله تعالى ، بل لأن بعض العلماء يخالف علماءنا في انعقاد الإجماع من المتأخرين مع الاختلاف آ في المصدر الأول ، فعند الإمضاء تشبه اختلاف غيرهم بإمضاء مواعدها الإجماع ، لا لكان الاختلاف فيما بين علماءنا .

٦٢٩٠ - وأم الولد التي لا يجوز بيعها الجارية التي استولدها ثم جل بمالك النخعي ، أو بملك النكاح ، أو بشبهة ، ثم ستر بها بعد ذلك ، أو بملكها بسبب آخر ، وهذا استدعاء وول الشافعي وحمه الله تعالى : إذا استولدها يحكم النكاح ، ثم اشتراها لا تصير أم ولد له ، وأما إذا استولدها بالزهر ، ثم ملكها ، فالقباس أن تصير أم ولد له ، وهو قول زفر . وهي الاستحسان . لا تصير أم ولد له ، وهو قول علماءنا الثلاثة وحمهم الله تعالى .

٦٢٩١ - وكذلك لو فول : تزوجت ببنت الجدوية ، وولدت مئى ، ولا يمنة ذلك إلا بثوئه ، وأنكر ذلك المولى الذي هو له ، فإذا أملكها الذي أقر بهله ، جاب تصير أم ولد له عند علماءنا الثلاثة وحمهم الله تعالى .

٦٢٩٢ - وإذا أسقطت أمه الرجن مطلقاً أمبان خلته ، أو بعض خلقه صارت أم ولد له ، وإن لم يستغن من خلقه شيء ، لا تصير أم ولد له ، وهذا ملحق ، وقال إبراهيم النخعي وحمه الله تعالى : تصير أم ولد له من الفضولين جميعاً .

٦٢٩٣ - وفي المتن . قال أبو يوسف ، حمه الله تعالى : إذا أقر الرجل أن جاريته هذه قد أسقطت منه ، فهذا إقرار بأنها أم ولد له ، قال : إن تابع اسم السقط على ما يستبين خلفه ، أما إذا لم يستبين خلفه ، فلا يسمى سقطاً ، لأنه لا يدري ما هو .

٦٢٩٤ - وإذا كانت جارية الرجل حاملاً ، فأقر أن حمليها منه ، فوثبها تكون أم ولد له .

(١) مكتوبة في ط ١ ، وقرأ في الأصل : سبيع الإجماع في المصدر الأول ، وهي ص : يرفع الاختلاف في المصدر الأول .



وكذلك إذا قل الرجل : إن كانت أمي حبلى فهي مني ، ثم ولدت ولداً ، أو أسقطت سقطاً  
 أميبت خبيثه ، أو بعض خبثه ، يأقر به فيا نصير أم ولد له إذا جاءت به لأهل من سنة أشهر .  
 وإن أنكر المولى الولادة ، وشهدت عليه امرأة حار ذلك ، وبثت النسب ، ونصير الجارية أم ولد  
 له لا يشهدة القابلة بل يأقر أو يولي .

٦٢٩٥ - وفي المتنبي : بشر من الوثنية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : رجل قال  
 لأمة : قد حملت مني حملاً ، أو قد حملت مني بحبل ، قال : نصير أم ولد له ، ولا يصدني بعد  
 ذلك أنه كان ربحاً ، وكذلك لو صدقته الأمة أن كان ربحاً لم تبطل مفااته الأولى ، وهي بمنزلة  
 أم الولد ، وهذا بمنزلة رجل اعتق أمته ، ثم قال : لم أعفها . وصدقته الأمة ثم بطل عتقها  
 ٦٢٩٦ - وفيه أيضاً : رجل أقر أنه مافى يطن حاريتة منه ، أو قال : الذي في طنهامي ،  
 ولم ينسب ذلك إلى حبلى ، ولا إلى ولد ، ثم قال بعد ذلك : إنها كانت ربحاً ، وصدقته الجارية  
 فهي أمة تباع ، وإن كذبته في مفااته الأخرى ، ودعت أن ذلك كان حملاً ، وأنها قد أسقطت  
 سقطاً مستعين الخلق بالقول قولها ، وهي أم ولد له ، قال : لأن هذه المقالة على وجهين .  
 أو صحتها أنه على الحبل إذا ادعته ، لا ترى أنها لم جناه بولد بعد مفااته بشهر . وأما تشهد  
 على ولادته بوث نسبه ، ولم يكن له أن يبيعه ، ولو لم تكن له القافة الأولى إقراراً بالحبل كان له  
 أن يبيعه

٦٢٩٧ - رجل أقر أن أمته حبلى ، لم جاءت بولد لأكثر من سنتين ، وشهدت امرأة على  
 الولادة ، وقالت لأمة : هذا الولد من ذلك الحبل ، وجحد المولى أن يكون هذا من ذلك الحبل ،  
 قال : فالأمة لا نصير أم ولد ، ولا يثبت نسب الولد منه ، وهي بمنزلة أمة ، وإن أقر المولى بعد  
 ذلك أنه ذلك الحبل ، وأنه منه <sup>(١)</sup> ، وقد جاءت به بعد ذلك معتبر سنتين فهو ابنه وقوله : من ذلك  
 الحبل باطل .

٦٢٩٨ - ولو شهد عليه شاهدان في أمته ، فشهد أحدهما أنه قال : قد ولدت مني ،  
 وشهد الآخر أنه قال : هي حبلى مني ، فهي أم ولد له ، فقد أجمعها عليه ، وكذلك لو شهد  
 أحدهما أنه أقر أنها ولدت غلاماً ، وشهد الآخر أنه أقر أنها ولدت جارية .

٦٢٩٩ - عتق أم الولد بعبر من جميع المال بخلاف عتق لغيره ، حيث يعتبر من الثلث ،  
 في كل ذلك اتعا الإثراء ، والمعنى في ذلك أن النذر إضافة العتق إلى ما بعد الموت ، نحن وإن

جعلناه سبباً للمحال فلو أنه لا يمكن منزهة إعتاق عبد الموت إلا أن العبد وإن أعز إلي ما بعد الموت، فحقان الأمر منقولاً للموتلى من قول دحبه إلى وقت الموت، فيعبر عن عقل من انقلب، بخلاف أم المولود، لأن الأصل من الاستبادة أن يوجب العتق في التحول، لأن سببه في التحول. وقد صحح بلا تعليق فيه فيجب أن يكون حكمه معك إلا في حق ما بعد الاستماع عليه، والاستماع بنفسه عن تعليق آ عتق أحده في حق الاستماع والاستماع في غيره من الأركان، والله يظهر كونهما على القول، أو موت من غيره، هذا الاستماع والاستماع. فلا يتغير فيهما من القول.

٦٣١- وإذ أنتم من صلاته أن تولدوا ولدان معه، وبها نصير أم ولد له، وروى عن حنيفة  
من جميع أهله، سواء كان معه أم لا، أو لم يكن، ومن أنتم بذلك في مرضه، إن كان معه ولد،  
فكذلك الخ، نصير أخباراً أم ولد له، ونحوه من جميع أصحابه، وإن لم يكن معها ولد،  
ثم يصح لأهلها بالأسبيل، بل يعتبر وصيته حتى يعق من نبت له.

١٣٠٩ - إلى استيفاء العمل وأمرته مع الاستيلاء. وقال القدير، وهو من أقرانه بطل  
 الدين، إنه لا يظلم حكم الدين بعد ذلك لأن حكم الدين أتت في من الناس، وبعد عمل  
 من جميع الناس، فكانت هي الاستيلاء على الدين. ولا يظهر وجه حكم الدين (أو إذا  
 لم يظهر حكم الدين)، ولكنه بطل.

٦٣٠٢- وبما أوجب ثم ولد من رجل حار بحيث أن عدم شأنه في من الاستمتاع  
والتصرف غير أنه الولد لا يكون له في المدة، لأن الزمان لها من غير حق الحرة، والملك  
للمدة ب. الحرة، وأما ما ثبت في الحال غير ذلك، والملك من في التصرف، ومما  
حقه واجب، وفي تصريف يؤدي إلى إبطال عنها تجميع الوجه، مما يجب ذلك مع ما، وما  
لا يملك، خاصة مع ما في هذا الحق، فلا يوجب من ولد من من لا يولد بسبب إلى الزوج،  
فيكون غير لها، من من من المدة لها.

١٣٠٣ - وإذا استوفى قد تم حلقه حادثة ماله كالحق. ثم حلق بها. ثم وجهه المير من عمه،  
 ثم من ربه منها المناس. ثم انشأ في نورج الأمم الحارة مع ولدها لا حسيه القال، فكانت هي

(١) هذا هو طراز كتابي الأصل، وهو يختلف طرازاً عن طراز نسخة دار الكتب في القاهرة.

1.1 = 2.55  $\frac{\text{kg}}{\text{m}^3}$  = 2.55  $\frac{\text{g}}{\text{cm}^3}$  (1)

الاستيلاء ما في التدبير من الزوج الثاني نصير الجارية أم ولد له حتى لا يجوز بيعها ، وفي بيع ولدها خلاف ، علي قوله علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى بيده ، وعلى قوله زهر لا يسمه ، ولو ملك ولدها منه يفتى بلا خلاف .

والوجه لعلمنا من الثلاثة في ذلك أن الملك شرط ثبوت حق الحرية لها ، والسبب لا يفيد الحكم قبل وجود الشرط ، فلم يثبت لها حق الحرية قبل أن يملكها ، وكل واحد يفعل قبل ثبوت حق الحرية للام لا يثبت له حق الحرية لأن سونه في الولد بحكم السرقة عن الأم ، فلا يصور ثبوته في الولد قبل ثبوته في الأم ، بخلاف ما لو ملكها ، فقلت ، ولذا ، لأن هناك الحق ثابت في الأم حال ولادتها من غيره ، فيسرى إلى الولد ، أما ههنا بخلافه .

### نوع آخر منه :

٦٣٠٤ - أمه بين رجلين ، حاصت فولد ، فادعاه أحدهما بشت نسب الولد منه ، وصارت الجارية كلها أم ولد له لاخلاف ، أما على قولهما : فإن الاستيلاء لا يتجزئ ، فهذا ثبت حكمه في نصيب المستولد ثبت في نصيب الآخر ، وبعد أبي حنيفة رحمه الله تعالى : الاستيلاء يتجزئ ؟ لأن حكمه ثبوت حق ثبوت للولد ، ونشرت حقيقة الحق بعد الموت ، وكان كالقدير . ولقد ير عده يتجزأ ، وكذا الاستيلاء ، فتصير نصيب المستولد أولاً أم ولد له ، ثم يملك نصيب صاحبه بالضممان بعد الاستيلاء ، فيصير نصيب صاحبه أم ولد له بعد ما يملك عليه نصيب لا ينفس الاستيلاء ، على ما مر قبل هذا أن من ملك جارية وله منها ولد ثامت النسب صارت اجارية أم ولد له فتصير نصيب الساكنة أم ولد له<sup>(١)</sup> ، بهذا الطريق ، حتى قال أم حنيفة رحمه الله تعالى في الشهادة بين اثنين استولدها أحدهما . يبقى نصيب الساكنة مدبراً كما كان . ونصب المستولد يهين أم ولد ، حتى إذا مات المستولد يرضى عنه من جميع أهل ، وذوات انساكنة يرضى نصيبه من الثالث ؟ لأن بعد ما أصبح الاستيلاء كملك<sup>(٢)</sup> نصيب شريكه بالضممان ، فبقى حكم الاستيلاء مقصوراً على نصيبه ، إذ أنه فرق ما بين الاستيلاء والتدبير والإعتاق ، أن أحد الشريكين إذا اعتق الجارية أو دبر لا يملك نصيب الساكنة إلا برضاها ، فلا .

(١) أنش مر . جميع الشيخ الموفدة

(٢) وفي ح . لم يكن له مكان ثم يفت .

المساكنة إذا لم يرهم نصيب المأمر، ولكن أراد أن يترك نصيبه من<sup>(١)</sup> التدبير كذلك، ولو يعنى  
فله ذلك.

٦٣٠٥ - وإذا استولد أحد الشريكين الحرة بين رجلين يملك نصيب أحدت بعد ما صح  
الاستيلاء في نصيب المستولد، رضى المساكين بذلك، أو سخط

٦٣٠٦ - وإذا كانت الجارية بين رجلين جردت مولد، فادعيها حتى يثبت النسب منيها،  
وإذا كانت الجارية أم ولد لهما، نحلها في واحد منهما بومأ، كما كانت تفعل قبل هذا وإذا  
مات أحدهما عتقه، ولا ضمان للشريك في تركه الميث بالامتناع، ولا دعوى عليه من نصيب  
الشريك بعد أن حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما. يعنى في نصيب الشريك

٦٣٠٧ - ولو أعتقها أحدهما في حياته عتقه، ولا ضمان على المعتق<sup>(٢)</sup> في قول أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما: يضمن نصف قيمتها أم ولد للشريك إن كان موصراً، وإن  
كان مراً - رأي من رآه - قيمتها أم ولد للشريك - وهذه المسألة في الحصول منه على أن أم  
المولود مال منقوض عندهم خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولعلها فاذل. أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى: أم المولود لا تضمن بالنصب، ومالاً: تضمن! لأن ضمان النصب يخص بمال منقوض،  
بخلاف ضمان القتل، فإنه لا يخص بمال منقوض. ألا يرى أن الحر يضمن بالقتل

٦٣٠٨ - وعن محمد رحمه الله تعالى في الرقيات<sup>(٣)</sup>: أن أم المولود تضمن بالنصب  
على نحو ما يخص به الصبي الحر حتى لو ماتت خفت أمها لم يضمن العاصب نساء، ولو مر  
بها إلى سبع فافتقدت - سبع - فإنها يضمن؛ لأن هذا ضمان حثية لأصنام العصب، ألا  
ترى أن الصبي الحر يضمن بقتله، ولا خلاف لأحد أن التدبير ليس بمال حتى يضمن بالعصب  
والإماء بلا خلاف. هما قولان: ما نرى تقوم صفة ذلك، والمالك رضى بعد الاستيلاء، يضمن  
صفته وهو المنقوض.

٦٣٠٩ - ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المالية والرقوم يسب بالإحرار - ألا ترى أن  
العبد، وسائر الأشياء المباحة لا يكون مالاً متقوماً قبل الإحرار، وبعد الإحرار يصير مالاً  
متقوماً، والأدنى باختيار الأصل ليس بمال مضموم، ولكن يعطى له حكم المال المتقوم إذا صار

(١) آدمي - و قد مر مكانه.

(٢) وفي م - ولا ضمان على المعتق للشريك. ولا دعوى عليه في قول أبي حنيفة. إلخ.

(٣) روى في الزباد.

محرراً لقصد التوثيق، ولأجل الدابة، فإذا حصها واستولدها، فقد ظهر أن إحرارها لها ملك الشعة لا لأهل الدابة، وملك المتعة يفت عن ملك الدابة. ألا ترى أن التزويج على التكررة ملك المتعة دون ملك الدابة، فصار في حق صفة الدابة واشتق من ذلك لا إحرار، بخلاف فعل المديرة، لأن إحرارها للدابة، ولم يظهر منه ما يدل على إحرارها للدابة، فافتقر إلى إحرارها. ولأن الصافي للمولى على أم ولده ملك المتعة والمتعة، وكل ذلك لا يصح بالنعيب والإتلاف، وبإبقاء له على مديرتها ملك الدابة، فإنه يغني عنه من ماله بعد موت المولى، فإنها تسعى، والمال ينسب بالإتلاف.

ثم في هذا المقام يحتاج إلى معرفة قبعة أم الولد، وقد اختلفوا فيه، فنعرض لمسايقنا رحمهم الله تعالى فالرأى ثبت فيمنها قبة، وبعضهم قال: ثابت فيمنها قبة، لأنه فات في حقها من المانع الثلث منعتان: متعة الاسترباح، ومتعة قضاء الدين بعد الدابة، فيها لا نسعى، وبقيت متعة واحدة وهي متعة الاستفراش. وقال بعضهم: يدور بكم نستخدم في مدة عمرها على نحو ما ذكرنا في المديرة.

٦٣١- وإذا كانت الأمة بين رجلين، فقال أحدهما: إن كان ما في بطنها غلاماً، فهو مني، وإن كان جارية، فليس مني، وقال الآخر: إن كان ما في بطنها جارية، فهي مني، وإن كان غلاماً، فليس مني، فهذا على وجهين: الأول: أن يخرج الكلامان منهما معاً، وفي هذا الوجه ما وردت من ولد في ذلك الموضع، فهو منهما جميعاً، سواء ولدت جارية أو غلاماً، لأن [أيهما دعى] الحمل، وليس هما تبيين صفة هذا الحمل، وهذا لأن الدعوة إجماع عن نسب، ثابت، وليس ثابت حسب مبدأ، لأنه إخبار أن المولود حلال من صاحبه، وما يصح نقله. ولهما من العام، ولهما علم بأصل الحمل بأمرات تدل عليه، إما لا علم لهما بصفة الحمل، فيصح منبب الإخبار عن أصل الحمل، ولا يصح منهما تعيين صفة، فكذلك القول: ما في بطن هذه الجارية مني، ولو قالوا هكذا، وخروج الكلامين معاً ثبتت نسب الولد لهما، وصدرت الجارية أم ولد لهما، كدأهت، بخلاف أوله: إن كان ما في بطنها غلاماً، فهو حر، فولدت جارية حيث لا تفتق، لأن قوله: فهو حر يتقاض عنق مبتدأ، فكذا يقع علم حسب ما أوقعه، وإنما أوقعه على الغلام دون الجارية.

(١) مكذافي، هـ، وثان في الأصول: لأن إيهاب ادعاء الحمل.

(٢) ما بين المقامين سابق من الأصول وأيهما من مذهبهم.

٦٣١١ - هذا إذا خرج الكلاب من مسجد واحد ، فكل سبيل جدهما فحاليته ، ثم وثقت ولداً  
 علاناً ، أو حريمه لأن من سنة أشهر من وقت لقائهم جدهما ، فهو ولد الذي من هذه القبيلة  
 علاناً فإن لم يجز به ، لأن دعوة كل واحد منهما سادت عدلاً ، فوجدوا ، في هذا ما يبرهن  
 فكأن من أولى أمه ، هذا إذا خرجت

٦٣١٢ - وإن جازت بالولد أسبوت أشهر من وقت القبيلة الأولى ، والآخر من سنة أشهر من  
 وقت القبيلة الثانية ، فهو ولد الثاني ، وإن جاءت به سنة أشهر من وقت القبيلة لم تثبت نسبته  
 من واحد منهما ، إلا أن يحدده الدعوى ، لأن دعوة كل واحد منهما معلقة بالخط ، فإنها معلقة  
 بحمل حادثة ، وتعين الدعوى بالخطوط

٦٣١٣ - وإذا كانت الزوجات ولدان ، فحادثت بولد من مكنته ، - مع ما في القولي - فإن  
 بغيره ، يطرأ حادثة بولد لآخر من سنة أشهر - كاتبة بنت عبد الله بن الوليد ، وولد جارية  
 - - - - - فحادثت بولد لآخر كان له - - - من الولد ، لأن أمهات القولي - - - - -  
 - تكاد لا يلى عدة ، فإنه لم يصب عليه عدة بالكتابة ، - القولي - - - - -  
 حادثة بالولد ، إن حدث داخل من سنة شهر - - - - - وإن القولي - - - - -  
 القولي من غير دعوى ، وإن جاءت به سنة أشهر فعددت لا تثبت نسبته من صاحب القولي  
 إلا بالدعوى ، ولو ضاع برأيه ، فبالدعوى

### الفصل الحادى عشر فى المتفرقات

٦٣١٤ - قال محمد رحمه الله تعالى فى الأصل " إذا قال الرجل لأخته : أمرك بيدك يوى به العتق بصير العتق فى يدها ، حتى لو أعنتت نفسها فى المجلس عنتت ولو قال لها : اختارى يوى العتق لا بصير العتق فى يدها . فقد فرى من الأمر باليد وبين قوله : اختارى فى باب العتق ، وسوى بينهما فى الطلاق .

٦٣١٥ - وفى الأصل أيضاً ، إذا ادعى العبد أو الأمة العتق على مولاه . وليس لهما بينة حاضرة ، فإنه يدفع إلى مولاه ، ولا يحال به وبين المولى ، حتى لا يزال يد المولى معه بمجرد الدعوى . وإن أقام شاهداً أو شاهداً ، فإنه ينظر إن كان الشاهد فاسقاً لا يحال بينهما . العبد والأمة فى ذلك على السواء . وإن كان عدلاً ، فكذلك لا يحال بينهما ، هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى فى الكتاب .

٦٣١٦ - قالوا : وهذا الجواب مستقيم فى العبد ، وغير مستقيم فى الأمة ، فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى : أن المرأة إذا ادعت طلاقاً على زوجها ، وأصب على ذلك شاهداً واحداً عدلاً لا يحال بينهما وبين زوجها ، لأن المطلب فى الطلاق حق الله تعالى . وهذا المصير موجود فى الأمة ، فتجب الحيلولة اعتباراً لحق الله تعالى . ولا يجب فى النفس : لأل فيه حق العبد كما فى الطلاق . فإن شمس الأمة الممرحسى رحمه الله تعالى : وهذا إذا ادعت أن شاهداً الآخر مدحرج بخلاف العبد . لأن المطلب فى عتق العبد حتى العباد . ولا يجب الحيلولة كما لا يجب فى النفس .

٦٣١٧ - وإن أقام شاهدين ، فإن كانا مستورين ، فهو على وجهه . إن كان المولى شاهداً مخبراً عليه يحال بينهما فى العبد والأمة جميعاً ، وإن كان غير فاسق . أمى الأمة يحال ، وهو العبد لا يحال . وإن كان الشاهدان فاسقين ، ففى الأمة يحال على كل حال . وأم فى العبد اختلاف الروايات ، فى رواية : أنه لا يحال ، وذكر فى رواية أخرى : أنه يحال إذا كان المولى محرراً عنى العبد .

٦٣١٨ - وفى الأصل . إذا قال لعبد : أنت حر أئنته ، ومات قبل قوله : أنته مات عبداً ، لأنه صفة .

٦٣١٩ - وفى الأصل إذا قال : إن اشتريت عبداً أو قال : إن منكت عبداً ، أو قال

فل يملوك أملكه. فهو حر، فاشتري نصف عدد مع آخر فإنه لا يعتق، وإن اشترى نصيب صاحبه بعد ذلك عتق عليه، فمن اشترى نصف عمه وباعه، ثم اشترى النصف الآخر، هل يعتق النصف الآخر؟ ففيهما إذا عتد بيته بلفظ الملك بأن قال: إن ملكك، إن عتد العبد، بأن قال: إن ملكك هذا العبد يعتق النصف الآخر، وإن لم يعين بأن قال: إن ملكك عبداً، إن ملكك فملوكا القياس أن يعتق النصف الآخر. وفي الاستحسان لا يعتق. وفيما إذا عتد بيته بلفظ الشراء يعتق لنصف الآخر، سواء عتد المملوك، بأن قال: إن اشتريت هذا العبد، إن اشتريت هذا المملوك، أو لم يعين، بأن قال: إن اشتريت عبداً، إن اشتريت مملوكاً.

وجه القياس في فصل الملك: أن الخلف حين شرط الحث مطلق ملك العبد لا ملك مشد بصلة الاجتماع، وقد ملك العبد، وإن ملكه مطلقاً، لكن نكح إنزال العتق في النصف الذي رآه ملكه، فيجب إنزاله في النصف الذي هو على ملكه.

وجه الاستحسان: وهو الفرق بين الشراء وبين الملك، وبين العتق وغير العتق في الملك، ووجه الفرق أن قيد الاجتماع في فصل الملك إذا لم يكن المملوك معيناً ثابت بالعرف، فإن الرجل يستعجر من نفسه أن يقول: ما ملكك مملوكاً، ما ملكك عبداً إذا لم يجتمع في ملكه مملوك، وإن ملكه مملوكاً على التعاقب. وكذلك يستعجر من نفسه أن يقول: ما ملكك ألف درهم إذا لم يجتمع في ملكه ألف درهم. وإن ملك ألفاً على التعاقب. ومثل هذا العرف لم يوجد في المعين، بل العرف في المعين بخلافه، فإن الإنسان لا يستعجر من نفسه أن يقول: ما ملكك هذا العبد إذا ملكه على التعاقب.

٦٣٢٠ - وكذلك في فصل الشراء العرف بخلافه، فإن الإنسان لا يستعجر من نفسه أن يقول: ما اشتريت عبداً، ما اشتريت هذا العبد، إذا كان اشترى على سبيل التعاقب، وإذا انعدم العرف المقيد لقبه الاجتماع في فصل الملك عند الثمين، وفي فصل الشراء على الإطلاق عمل فيها بقضية القياس.

٦٣٢١ - وفي الأصل أيضاً: إذا قال: إن اشتريت فلاناً، فهو حر، ما شراه فاسداً لم يعتق إذ كان العبد في يد البائع وقت الشراء. وهذا لأن الشراء القاسد يعقد عندنا قبل انقباضه، إلا أنه لا يفيد الملك قبل القبض. فينحل اليمين بمس الشراء، وفي تلك الحالة لا يعتق، فلذلك لا يعتق. ولو كان في يد المشتري وقت الشراء، فإن كان مضموناً عليه بفحص القيمة كالمغصوب ونحوه يعتق، ويصير فائضاً بمس الشراء، لأن مثل هذا القبض ينوب عن



قبض الشراء، فبصير مملوكاً له بنفس الشراء، فيعتق.

٦٣٢٢- فأما إذا لم يكن مضموناً عليه أصلاً كالتوديعة والعارضة، أو كان مضموناً عليه، إلا أنه لم يكن مضموناً عليه بالقيمة كالتبرع لا يعتق؛ لأن مثل هذا القبض لا يتوب عن قبض الشراء، فيحل اليمين بالشراء، ولا ملك في تلك الحالة، فلا يعتق. وعن مسند حمه الله تعالى، إذا قال لعبده: شئت عتقك، أو رخصت جازاً، قال من رخصه، يعني يعتق<sup>(١)</sup>. وروى بشر بن أبي يوسف رحمه الله تعالى قوله: شئت عتقك شرط اليمين فيه نوقوع العتق.

٦٣٢٣- وفي البغلي: إذا قال لعبده: أنت حر أمس، وإنما ملكه اليوم، فهو حر قصداً وديانة، إلا أن بنو عتقا من جهته، فيدين ديانة. وكذلك قبل: إن اشتريت بحلاف قوله: أعتقك قبل أن تشتريت، وفي طلاق العتقي: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عين هذه المسألة: أنه يعتق. قال: ولا يشبه هذا الإطلاق. قال: وصار تقدير المسألة في العتقي كأنه قال: أنت حر الأصل.

٦٣٢٤- وإذا قال: كل مملوك لي حر، وله عبده، وأمها ملك اليوم، ومديون، ومكاتبون، عتقوا جميعاً من غير نية، إلا المكاتبين، فإنهم لا يعتقون إلا بالنية؛ وإنما لا يعتق المكاتبون من غير نية، إما لأن في ملكهم قصوراً، فإنهم أحرار يوماً، أو لأن في نسبهم إلى التولي قصوراً.

٦٣٢٥- ولو قال: كل مملوك لي حر ونوى الرجل دون النساء، أو نوى النساء دون الرجال صدق ديانة لا قصد؛ لأنه أراد الخصوص من العموم، ومن نوى الخصوص من العموم لا يصدق قصد؛ لأنه خلاف الظاهر، ويصدق فيما بينه وبين ربه؛ لأنه نوى ما يعتمله لفظه فالعام يستعمل الخصوص. ولو قال: محليكم كلهم أحرار، ونوى الرجال دون النساء، أو نوى النساء دون الرجال لم يذكر هذا الفصل في الكتاب. قالوا: ويبنى أن لا يصدق ديانة ههنا، وإن نوى الخصوص من العموم.

٦٣٢٦- والأصل في هذا، أن كلمة كل إذا ذكرت بعد الاسم العام متع الخصوص، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وإذا ذكرت قبل

(١) وفي أب وألف: قال أبو يوسف: إن نوى يعتق.

(٢) سورة الحجر الآية ٢٠.

الاسم العام لا يجمع الخصوص كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي كَيْفَ يَأْمُرُ رَبُّهَا بِأَمْرٍ﴾ فإنه كان قابلاً لتخصيصه؛ لأنه لم يذكر كثيراً من الأسماء، فإنه لم يذكر السماوات والأرض، والنعم، في ذلك أن بعد الاسم العام كلمة كل لا تذكر للتعميم، فإن العموم ثابت للاسم، وإنما تذكر للتأكيد، فيجمع الخصوص، وإنما في الاسم العام لا يذكر للتأكيد لأن التأكيد صفة الاسم، فلا يتصور قبل ذكر الموصوف، فيكون اسماً عاماً كغيرها من الأسماء، فيكون قابلاً للتخصيص.

إن ثبت هذا، فنقول: في قوله: محالكي حرار كلهم، كلمة كل أغرت بعد الاسم العام، فسمعت تخصيصه، فيكون نوباً لخصوص في لفظ لا يَحْتَمِلُ التخصيص، فلا يصدق ديانة كما لا يصدق قضاء، بخلاف قوله: على مملوكي حر، لأن هناك كلمة هي ذكر م قبل الاسم العام، فلا يجمع التخصيص، فقد نوى التخصيص في لفظ بجملة، فيصدق ديانة لأفراء.

ثم إن محمداً رحمه الله تعالى يقول في هذه المسألة في عناق الأصل: إذا نوى الرجال دون النساء، أو نوى النساء دون الرجال صدق ديانة لأفراء. وفي أحمد الأصل: قال: إذا نوى الرجال دون النساء، واجتنب ما أجاب في العتق، ولم يذكر ما إذا نوى النساء دون الرجال. حكى عن الفقيه أبي بكر الباقر رحمه الله تعالى: أنه كان يجعل في المسألة روايتين، وكان يقول: إذا نوى النساء دون الرجال لا يصح ديانة على رواية الأئمة، وعلى رواية العتق: يصدق. وإذا نوى الرجال دون النساء يصدق ديانة على الروايات كلها.

ووجه ذكر في العناق ظاهر أنه نوى الخصوص من العموم، فيصدق ديانة كما لو نوى الرجال دون النساء.

وجه ما ذكر في الإيجاز أن كلمة كل دخلت على المملوك، والمملوك اسم للتذكير، يقال: لئلاشي مملوك. إلا أن الأئمة تدخل في هذا الاسم نعتاً، إلا أن نالوا صحابته النساء، ففاد جعلنا ما هو الثالث، لفظ نعتاً أصلاً، وأنتع في النسب، لا يشير أصلاً في ذلك الشيء، ووجه فاروق ما إذا قال: نويت الرجال دون النساء.

والصحيح أن لا يجعل في المسألة روايتين، لكن أنجع معتمد رحمه الله تعالى الجواب في العتق، وأرجز في الأئمة، ووجه ذلك ما ذكرناه أنه نوى الخصوص من العموم. وما قال من المعنى فاسد؛ لأن المملوك مستحق من ملك يملكه لا من الذكورة والإنثوية، لا ترى أن

هذا الاسم يقع على النار، والخشب، والنوب، لوجود الملك، وإن كان لا يوجد المذكورة والأوثنة؟ قلنا: وإنك لا يختلف بالذكورة والأوثنة، وإن كان قسم الأدمى يقع على الذكر والأنثى؛ لأنه اسم مشتق من كونه ولد آدم، والذكر والأنثى في هذا على السواء. وعلى هذا لا يثنى ما ذكر من الاستحالة.

٦٣٦٧- وإن قال له: لم تكن لما ذكر من ذلك ذكر، في عناي الأصل: أنه لا يصدق قضاء، ولم يصرح في البداية، وذكر في إيمان الأصل: أنه لا يصدق قضاء، ودانة فمن مستأخرا رحمهم إن تعالى من لم يجعل في المسألة روايتين، ولله مال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى. ومنهم من جعل في المسألة روايتين، ولله مال شمس الأئمة العرشمي رحمه الله تعالى. والأولى أظهر.

ووجه ذلك: أنه نرى تخصيص ما ليس من القطع، إلا أنه نرى تخصيص الوصف، وإن التدبير في العنايت صفة، ولهذا يقال: ملك مذكر، وملك مذكر مذكر، وصفة، لعلك تميز مفعول بها<sup>(١)</sup>، وإثبات اقتضاء ضرورة أن السمي لا يعلك عن الصفة فيه، فيكون التخصيص بما يثبت اقتضاء، أو المتقضى غير مفعول، فهو معنى قولنا: إنه نرى تخصيص ما ليس في نفسه، ونية التخصيص فيها ليس بمفعول غير محترجة قضاء، ودانة، كذا القياس، أن لا تصح نية التخصيص عن الأوثنة والمذكورة من هذا اللفظ، لأن المذكورة والأوثنة من سمة السماليك لا ذكر لها لفظاً، وإنما ثبت اقتضاء<sup>(٢)</sup>، إلا إن تركنا القياس ثمة لضرورة أن العام قابل المخصوص وضعاً بالنية، ولا يمكن التخصيص إلا باعتبار الوصف، فإن المخصوص لا يمتاز عن الاسم العام إلا باعتبار الوصف، فلو لم يصح نية تخصيص في الوصف أصلاً، لا يمكن تخصيص عام أبداً<sup>(٣)</sup>، وهو وضع قديم للتخصيص، فيعود إلى موضوعه بالنقص، وأنه لا يجوز. وهذه الضرورة تندفع من حسنة التخصيص باعتبار الأوصاف الأصلية التي لا يدخل المسمى عنها في أصل خلافة، فيبقى التخصيص باعتبار الأوصاف العارضة على أصل القياس.

إذا ثبت هذا، فنقول: المذكورة والأوثنة من الأوصاف الأصلية، وأما التدبير فليس

(١) ونرى ط: ويب

(٢) عابدين اعطوهم مناطق من الأصل، وأبناء من ط وم و.

(٣) ونرى م: "عما يمكن تخصيص عدم أبداً، وهو وضع، الخ."

انقصت العتقة ، وعلى قوله ما ذكرناه يجب أن لا يصح فيه التحصيل في البعض والسراد ؛ لأن السراد والبياض من الأرصاف الأصلية التي لا يخبر بمسمى عنها في أصل الحفنة ، وعلى قياس ما روي عن محمد وسنة الله تعالى في غير رواية الأصيل . أنه لا يصح فيه التحصيل في السراد والبياض ، يجب أن لا يصح فيه الشخص ببعض في المذكورة والآتية ، فيصير في تصحيح فيه التحصيل باعتراف الوصف الأصلي زوايد .

٦٣٢٨ - ويرى قول الرجل لعبد : أنت حر ، والإفلاخ ، كان فلاخ عبداً ، وعثر من مره ؛ لأن الكلام الجديد ما لا ياء ، تكلم بما وراء الاستثناء ، وكذلك ، فرفأ قال عبد بن أبي أمة : أمة حران إلا سائلاً ، وأسم أحدهما سائلاً أصبح الاستثناء ، حتى كان سائلاً ، فكان اسم الأصيل في الاستثناء الشعر من النكت صحيح ، واستند لكل من النكت باطلاً ، وهذا لما ذكرناه أن الكلام مقيد بالاستثناء فكلمته وراء التثنية ، فلا بد وأن يبقى بعد الاستثناء شيء ، لينحصر التكلم بما وراءه ، إذا ثبت هذا خرجت المسألة ، لأنه سئل البعض عن اجتهاد فيها .

٦٣٢٩ - ولم يقل : سالم حر ، ومرزوق حر إلا سائلاً عتفاً ، وبطل الاستثناء ؛ لأنه تكلم بكلامين كل واحد منهما تام ومشتق منه ، حيث ذكر لكل كلام حراً ، فلا يصح أحدهما مضموناً إلى الآخر ، بل يعني كل واحد منهما : كأنه ليس بعد غيره ، وكان قوله : إلا سائلاً متناول لجميع ما سألوه أحد كلاميه ، فكان ما ظنوا ، لأنه قال : سالم حر إلا سائلاً ، وهذا مخالف لقوله : سالم ومرزوق حران إلا سائلاً ؛ لأن ذلك الكلام الأول مانع ، لأنه لم يذكر له خبر ، فصار مضموناً إلى الثاني ، ويصير النكت كلاماً واحداً ، فكان قوله : إلا سائلاً مستند البعض من اجتهاد ، فيصح .

٦٣٣٠ - وإذا دعا ثور رجل عبداً له ، فقال له : سالم ، وأجاب عبد آخر : بئس له - مرزوق ، فقال له : أنت حر ، عثر مرزوق ؛ لأنه اتبع إجابة الجواب ، فصرف إلى العتق ، وإن قال : عيب سائلاً عن سالم به ، لأن الثوري من محسنات كلامه ، ولكنه لا يصدق في حق صرف العتق عن مرزوق .

٦٣٣١ - ولم أشكر إلى عبده فقه سالم ، فقال : يا سالم ! أنت حر ، فإذا هو مرزوق عبده ، إلا أنه لم يجه مرزوق عن سالم ؛ لأنه اسع الإقناع والدعاء ، فيقع على المسمى .

٦٣٣٢ - ولم أشكر إلى شخص طرأ أنه سالم عبده ، فقال له : يا سالم ! أنت حر ، فإذا هو عبد غيره عتق عبده سالم لا هنا .

٦٣٣٣ - قيل أن رجلاً أعتق عبداً له ، أو جازأه ، ثم جاءه أهله ، وأما : من الله .

عليه ، أو استخدمه ، أو وطئ الجارية ، ثم أقر بذلك العبد ، أو قامت عليه اليد ، فإنه يرد على العبد ما أخذ من الغلة ، ويضمن للجارية مهر مثاها ، ولا يضمن للعبد بسبب الخدمة شيئاً

قال شمس الأئمة السرر نسى رحمه الله تعالى في قوله : وما ذكر من الجواب في الغلة فذلك مستقيم فيما إذا كان العبد هو الذي أجر نفسه ، أو انشعب ، لأنه نبي أن كان حراً مالكاً لنفسه ، أما إذا كان المولى هو الذي أجر : فما أخذ المولى من الأجر يكون ثمراً له ؛ لأنه وجب بعقده فلا يلزمه الرد على العبد ، لكن لا يبط للمولى ذلك ؛ لأنه حصل له بسبب خيبت<sup>(١)</sup>

٦٣٣٤- وإذا قل : أحد عبيدي حر ، أو قال : أحاد عبيدي حر ، وليس له إلا عبيد واحد عتق ذلك العبد .

٦٣٣٥- وإذا قال العبي : كل مملوك أملكه إذا حلت له ، فهو حر لا يصح هذا اليمين أصلاً . ففرق بين هذا وبين العبد إذا قل : كل مملوك أملكه إذا عتقت ، فهو حر ، فإنه يصح هذه اليمين إذا كان العبد بلفظ ، ولا فرق بينهما من حيث الظاهر ؛ لأن كل واحد منهما لا يملك الإعتاق للمحال .

٦٣٣٦- ثم لم يصح إيمان بالعتق من أقصى ، وصح من العبد . والفرق ، أن الإعتاق من العبد إذا كان بالذات لم يصح لعدم ملكه لا لقصد عبارته ، فإذا أعتقه إلى ما بعد العتق فقد أضاعه وإن ملك ، أما الاعتاق من أقصى لم لا يصح له ؛ لأنه عبارة فيه ما يصح ربه لا له . الملك ، وفيما يرجع إلى قصد العادة العتق المنجز والعتق المضاف على السواء .

٦٣٣٧- وفي أعين المسائل : إذا قال الرجل لعبيد : أنتم أحرار إلا فلاناً ، وفلاناً ، وفلاناً ساءت جملة في الاستثناء عتقوا جملة ؛ لأن الاستثناء لم يصح ؛ لأنه استثناء لكل من الكل . وإن قال : عبيدي أحرار ، أو قال : كل عدي حر إلا فلاناً ، وفلاناً ، وفلاناً ساءت جملة عبيده في الاستثناء هل يعتقون ؟ لم يذكر هذا الفصل في العيون ، وعلى قياس ما ذكر في الزيادات لا يعتقون .

٦٣٣٨- فقد ذكر في الزيادات : إذا قال : كل عبدي حر إلا جارية هي ثيب ، ثم قل : هذه ثيب . وهذه ثيب . وأنكرت الجواب ، فافاض يريسي النساء ، فإن قل : هن ثيبات لا يعتقن ، وإن قلن : من أنكر عتقن ، لا قولهن ، ولكن يجب العتق على طريق العموم عند عدم ثبوت وصف المستثنى ، وهو الثبابة ، فقد صحح محمد رحمه الله تعالى الاستثناء في

(١) وفي رواية ف يكسب حيث .



رده معنی بایجاب ثبوت العبد علیه .

٦٣٤٦- رجل قال لغيره . جار منى هذه لك على أن تمنع عني عبدك فلاناً ، مرضى بذلك . ودفع الحارثية إليه لا تكون الجارية له حتى يعتق العبد ، كذا روى خلف بن أيوب عن محمد رحمه الله تعالى ؛ لأنه طلب منه تمليك العبد مقتضى طلب الإعانة مقابلته بتخليك الجارية ، مع أنه لا يوجد إعتاق العبد لا يوجد تمليك العبد ، ولا تمليك الجارية<sup>(١)</sup> .

٦٣٤٧- رجل اشترى من آخر عبداً ثرا ، فاستأ ، ثم إن المشتري أمر البائع بالعتق قبل القبض ، فأعتقه جاز . ولو أعتقه المشتري بنفسه لا يجوز ؛ لأنه لا أمر بالبائع بالعتق ، فقد طلب منه أن يسلطه على القبض ، فإذا أعتقه ، فقد سلطه على القبض مفتقداً سابقاً عليه ، وإن صار المشتري قابضاً أيضاً أيضاً مفتقداً سابقاً عليه .

٦٣٤٨- رجل قال في وصيته : أعتقوا خبير عبيدي ، أو قال : أفضل عبيدي ، أو قال : بعوا أفضل عبيدي ، وتصدقوا بتمتة على المساكين . فهذا على أفضلهم من القيمة . ولو قال : أوصيت لأفضل عبيدي ، فهو لأفضلهم من الدين .

٦٣٤٩- في مجموع النوازل عن محمد رحمه الله تعالى : في رجل قال : ماليكي الحيازون أحرار ، ولهم خيازون وخيازات عقرا .

٦٣٥٠- وفي مجموع النوازل : إذا قال لعبد في صحته أنت حر الساعة بعد موتي يعتق بعد الموت .

٦٣٥١- ولو قال لعبد في صحته : أنت حر من ثلث مالي عتق من جميع المال وفيه أيضاً . إذا قال لغيره : أعتق مدبرك هذا عني عس أن لك ألف درهم ، أو على أبي صامن لك ألف درهم ، فأعتقه لا شيء عليه .

٦٣٥٢- قال خلف بن أيوب : سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل قال لعبيده : أحدكما حر بعد موثي ، وله وصية مائة درهم ، ثم مات . قال : يعتقان جميعاً ، والمائة بينهما نصفان ؛ لأن بالموت ناسخ العتق بينهما ، فيشيع الوصية أيضاً ، قلت : فإن قال : ولكل واحد منهما مائة درهم . قال : يبطل مائة واحد ؛ لأنها وقعت لعبد .

٦٣٥٣- وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن رجل قال لعبد . يا نعيم آزاد . يا نعيم آزاد ، قال يعتق ، كأنه قال له : نصفك حر .

(١) وفي أم : فلا يخلط السد مقتضى طلب الإعانة مقابلته بتخليك الجارية ما لم يوجد إعتاق العبد لا

٦٣٥١ - العبد المأذون إذا اشترى حاربه ، وأخبر المولى بذلك ، فقال له المولى : اصنع ما شئت ، فأعتقه بعد لا يجوز عتقه ، لأنه لا يراد بثل هذا الكلام الإعتاق ، فلا يجوز عتقه ما لم يأمره بالإعتاق نصاً .

٦٣٥١ - قال في أيمان الجامع . إذا قال الزوج لامرأته حرة ، إذا ملكتك ، فأنت حرة ، أو قال : إذا اشتريتك فأنت حرة ، ثم إنها ارتدت ، ولحق بدور الحرب ، وسببت ، فملكها الخالف عتقت هذههما ، وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لا يعتق . فهما بعبدة الردة والحقاق ، والذي مذكور في هذه المسألة تصحيحاً للإيجاب الحرية . وهو حنفية رحمه الله تعالى يقول : غير المذكر إنما يجعل مذكوراً تصحيحاً للمذكور . وإذا لم يكن للمذكور صحة بدونه بحال ، ولمذكور صحة بدون هذه الأسباب ، في الحصة والصرف إلى ما يثبت بظاهر حالها ، وهو ملك النكاح والحرية عنه بالطلاق . فلا ضرورة إلى جعل الغير المذكور مذكوراً .

توصيحه : أنه أنصف الملك إلى الحرية ، وأنصف الشراء إلى العارية ، وملك طرة ملك نكاح ، وشراء الحرية نكاح ، ولهذا لو اشترى الحرية منها كان نكاحاً ، فأنكاح بعد بلغة الشراء ، والتبعية على ما عرف . فأنصرف إليه إليه ، فلا يدخل تحته الملاك خاصة ، ألا ترى أنه لو قال منك حرة نكاحاً فاسداً : إن طلقتك فعتدي حرة ، تنصرف إليه إلى طلاق مثلاً ، كرههنا .

٦٣٥٢ - ولو قول لها : إذا ارتدت ، ولحق بدور الحرب ، وسببت فملككت ، فأنت حرة ، وكان كذلك عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً ، لأنه لا مرجع بعد الوسايط علم أنه ما أراه أما يلق بظاهر حالها ، وإنما أراه آية الملك الحقيق ، فأنصرف إليه إليه . ثم هذه المسألة دليل على أن البعير بالعتق يعتق على الحرية ، فلو لم يكن يعتق على الحرية ، ما يطل قول من قال : سلطان البعير بالعتق لطلاق المحلة بنوب الحرية .

٦٣٥٣ - إذا أعتق أحد عبده لا يعبه ، ثم أعتق أحدهما بعينه ، إن لم يكن به نية أو نوى عتفا مستقبلاً ، فإن نوى الآخر بعتن للعتق بالكلام الأول ، وإن نوى بالكلام الثاني بيان ما نيت بالإيجاب الأول . وحله . على ذلك ، لا يعتق لأخر ، صدق فيما ادعى ، ذكره شيخ الإسلام

(١) وبى ع : بالإطلاق .

(٢) ما بين العتقين ساقط من الأصل وأنبأه من طومرف



رسنه الله تعالى في آخر باب التفسير .

٦٣٥٤ - إذا قال عبده : يوم أباكت رأيت حبر بعد موتي ، وهو يعني انهار دون الدين . ثم ملكه لبلا لم يصبر مذبراً في التقضا . وروى ابنه وبيع ربه . وإن لم يكن له نية للملكه ببل صار مذبراً . وعباد في المذبر نظير الخوايف في الله . إذا قال : الله . يوم أملكك عليك غير هذا أو يوم أشتريته بعد هذا المثل . عاتق حر بعد موته . ثم ملكه بسبب خبر به مذبراً . الملك صار مذبراً .

٦٣٥٥ - وإذا قال لأعتق لغيره : إذا ملكتكسا ، عاتقا حران بعد موته . فملكك إحداهما دون . لأجزي لا تصير ذخيرة مانع بملكتهما جميعاً .

٦٣٥٦ - وسئل النخعي أبو بكر رحمه الله تعالى : من أعتق لولاه : أعتق . فقال له بالفارسية : إن دون كثيرات أراد كرم قال : لا تعتق . قال : وكذلك لو ربح من امرئه طليقة واحدة ، فقلت خريته كثير لا يكون سبب إجابة . وكففت لولاه عبداً .

٦٣٥٧ - سئل النخعي أبو القاسم رحمه الله تعالى عن قال : لله عتي أن أعتق عبداً ، فعتق عبداً أنت ، قال : لا يجوز كذا لا يجوز في الأعتق . قال النخعي : من قيس قول عاتقا رحمه الله تعالى : أن يجوز . وقد ذكرنا في كتاب حمل الأعتق إذا عتق عبداً أعتق عن كفارة يمينه يجوز إن كان حياً وقت الاعتق . وسئل ابن أبي عمير : يا سيف رحمه الله تعالى عن عبد أخذته من لاه في موضع حال . وقال : إذا أنت أعتقتني وإلا قتلتك . فأعتقه معاقبة القتل . قال : يعتق . ويعتق في قيمة العبد .

٦٣٥٨ - إذا قال الرجل لغيره : أعتق عبدك هذا ما لك درهم . وأعتقه لا يجب على الأمر شيء . لأن هذا كلام محتمل يحصل عن نفسك ، ويحصل عنى . فلا يقع عن الأمر بالعتق ، وإذا نهى بيع العتق عن الأمر لا يجب عليه المثل .

٦٣٥٩ - ولو قال : أعتق عبدك عنى بألف درهم . فأعتق . فإنه يقع العتق عن الأمر . ويأمره المثل استعس . ولو قال : كاتب عبدك عنى بألف درهم . وكاتب لا يبيع لكتابه عن الأمر . والوجه في ذلك أن العتق والكتابة يعتمدان المثل . وفي فصل العتق أمكن إثبات الملك مضمناً لا يعتق تبعاً له . لأن العتق أقوى من الملك . ألا ترى أن الملك بعد موته لا يحصل النقص والرفع . والعتق لا يحصل ذلك . فاما المثل والكتابة يستعملان من حيث إن كل واحد يقبل النقص والرفع . وللمثل زيادة قوة من حيث إنه يملك بحقيقة الملك من التبرعات ما

لا يملك بالعتق ، فكان انت أدي ، فلا تذكر إسناده تبعاً للكتابة .

٦٣٦٠ - (و) قال : أعتق عبدك على ألف درهم ، فأعتق يارم له ، وضع العتق عنه ، ولم يردج قوله عني ، لأن أرواه على ألف ، على بدل مائة ، وإذا ما لا يرد له لو أديت مع المولى من غير .

٦٣٦١ - (و) قال : أعتق عبدك عن نفسك بألف على ، فأعتق لأيرمه المال لأن لعني ميسراً لا يفتح عن الأمر ، ويؤثره ولا يارمه المال ، والطلاق في هذا يجعل العتق ، فإن من قال لعني مائة مطلقاً ، مرثت بألف عني ، فإنه يصح ، وقوله : عني امرأتك بألف على مائة قوله : مطلق عن عتقه ، لأنه لا يتصور أن يكون الطلاق واقعاً عن الأمر ، فإن من قال أميره : طلق مرثتك عني ، فمطلق يقع الطلاق عن الأمور دون الأمر ، ثم قال في الطلاق (يزيده المال ، وفيه ) لا يفتق إلا الحرة إنك . وكذلك إذا قال : أعتق عبدك على ألف درهم نصيباً لك . ففعل لم يكن العتق عن الأمر .

٦٣٦٢ - إذا قال الرجل لعبيره : أعتق عبدك عن ، لعني الصغير بألف درهم ، فأعتقه الأمر . فإذا أعتق بضع عني شأني ، ويكفر . لو لا ، أنه لأن الأمر بالإعتق عن الصغير من الأب لا يصح ، والتحقق هذا الأمر بالعدم ، فصار صاحب العبد معتقاً عبده عن الصغير بغير أمر أحد ، فصح عنه .

٦٣٦٣ - (و) قال القاضي عياض : أعتق عبدك هذا عن علي ألف درهم ، فأعتقه الأب بضع لعني عن الأمر ، وغلبت ألف درهم (الذي يقصده الأب عنه ، لأنه طلب من الأب بضع هذا العبد منه بألف درهم ، والإعتق عنه ، و لأب يملك ذلك ، فإنه يملك بضع عبد ابنه الصغير من لأجنبي ، ويملك إعتقه من لأجنبي ، فيصح لأمر به ، وبضع العتق عن الأمر - والله سبحانه أعلم - .

(١) كتب من م

(٢) ابن الأثير ، نقل من الأصل وأثبت من (و) .

(٣) انتهت نسخة ب إلى هذا المقام .

## كتاب المكاتب

## هذا الكتاب يستعمل على ثمانية عشر فصلا

- الفصل الأول : في بيان نفس المكاتب، وركبها، وسرط حوازم  
وسحب
- الفصل الثاني : في بيان ما يبيع الكاتب وما لا يبيع
- الفصل الثالث : في الشرط والظن في المكاتب
- الفصل الرابع : في عجز المكاتب، ونقص المكاتب، وما يجره
- الفصل الخامس : فيما يملك المكاتب ويبيع، لا يملكه
- الفصل السادس : في كتابة الحر على عبده وكتابة عبده على نفسه، بمعنى  
عبده آخر وكتابة عبده على نفسه، وعلى أولاده
- الفصل السابع : في ملك المكاتب ولده، أو بعض ذى رحم محرم منه أو  
أمرته، وفي المكاتب يكون مؤتمرا عن وفاة، وفي أولاد أمهات
- الفصل الثامن : في دعوة المولى، وأمهات المكاتب، وفي دعواه ولده  
مكاتبه المكاتب
- الفصل التاسع : في دعوة المكاتب المرد
- الفصل العاشر : في بيان حكم المكاتبين إذا كنت، أمة أو سخرة
- الفصل الحادي عشر : في أمة يتزوج من رجلين ويكتسبه، أو يكاتب أحدهما
- الفصل الثاني عشر : في الرجل يكاتب شخص مملوكه
- الفصل الثالث عشر : في الاختلاف الواقع بين المولى والمكاتب
- الفصل الرابع عشر : في كتابة أبيه، وإدراجه ضمن ذى المكاتب، وفي إقرار المكاتب  
بالدين لمولاه، ولا عسرى، ولولاه
- الفصل الخامس عشر : في الكتابة المفردة
- الفصل السادس عشر : في مكتبة التسعير
- الفصل السابع عشر : في غرور المكاتب، وما يجره من العقد
- الفصل الثامن عشر : في إقراره



للمتخارة جيب بنانه، ولهذا لا يملك الرثى معه من الصغر الموصوفه عنه أن لا يخرج من  
المنه كن بأفلا، وحكيها في كس من الخديت حرية الرقة الذي من المكاتب، وأما  
من خالف المولى في مكاتب في حال ثبوت ولاية المتخالة ليسولى بيد الكتابة، وعدها في  
الكتاب حقيقة ذلك هي الجدل، بد، بقصه

٦٣٦٧- تم المكاتب بعقر عند أوله الكتابة، مع، قال م، الواس في عقد الكتابة: على  
أنك إن أدبت إلى أفلا، فأنت حر، أو لم يقبل ذلك، والذبح، مع، قوله كتابك غير ألف  
درهم، وهذا مذهب، وقدر السامع رحمه الله تعالى، لا، لأن قول: على أفلا، إن أدبت، يعني  
كذا، فأنت حر، وهذه المسألة في تفاصيل على معرفة معنى الكتابة شرطاً، فتقول:  
معنى الكتابة شرطاً، صمم حرية به العبد للحال إلى حرية الرقة عند أوله مثل الكتابة، فجعل  
هذا الموصوفه عليه عند العقد، ولم ينس على هذا المسمى أنه يعتبر فيه لأفلا، فكذلك لم  
ينص عليه، وصار معناه هذا

تم الكتابة إن كانت حالة فالله ولي التمشي بمذهب المكاتب بلس، كما مر من العقد، ولما  
ذكرنا أن العبد في الكتابة معفوفة كس من في ذاب النج، ثم المسمى في يد السامع إذا كان حالاً  
في النج عطفية يسرى به كسامع من العقد، فكذلك هنا، وإن كانت مؤجلة صحبة فوجها  
بطلب بحصة كل خم عند محله ذلك النج.

### وما يتصل بهذا الفصل الألفاظ التي يقع بها الكتابة:

٦٣٦٨- قال محمد رحمه الله تعالى في الخلع الصغير: رجل من العبد، قد جعلت  
عبي ألف درهم تؤديه إلى العبد أول العجمك أو العدمك أو هذا أو ذاك، فأنت حر، وإذا  
عجزت عنها، فأنت عبد، فهو مكاتب، لأنه إن لم يدرج العلة الكتابة فقد أتى بنفسه  
الكتابة ومعناه، والمعبرة في تعريفها لا لألفاظها

٦٣٦٩- روي الترمذي، إذا قال عبداً، أو إلى ألف درهم كل شهر مدة، فأنت حر.  
قاله المكاتب، روي عنه، وفي رواية من مساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في  
الإفلا، إذا قال عبداً، أو أدبت إلى ألف درهم فأنت حراً، فأنت حر، وأقول النج

كذا، وآخره كذا، فقبل ذلك، وإن أذا حذفت ذرعه، والله تعالى قال: هذا مكاتبه<sup>(١)</sup>. قال: هذا بقوله: إذا أدمت إلى ألف درهم، ولم يسم الشهور سواء. يعني أن يكون مكاتبه كله، أو لا يكون مكاتبه كله. حتى يقع اسم الكتابة، يسمى حتى يأتي بلفظ الكتابة. قال: ولكنه أخذ بالاستحسان.

(١) وفي طريقه مكاتبه

## الفصل الثاني في بيان ما يصح الكتابة وما لا يصح

وما يجب اعتباره في هذا الفصل أن جهالة البذل من كانت مهارة جنس معت صفة التسمية في العقود كلها سواء كان عقداً هو معاوضة مال بمال أو بيع والإجارة وأمانتها أو عقداً هو معاوضة مال بمال كالكتابة والخلق وإساعتهما وجهالة البذل إذ كانت جهالة وصفت سمعت صحة التسمية في عقد هو معاوضة مال بمال هو عقد هو معاوضة مال بمال ولا يمنع صحة التسمية في عقد هو معاوضة مال بمال ليس مال. فخرق بين معاوضة المال بأحد وبين معاوضة المال بغيره يقال فيما إذا كانت جهالة كبدل جهالة وصفاً<sup>(١)</sup>.

والدقيق أن في معاوضة المال بغيره ليس بمال إغالية ليس بمقصود، ولا جهالة الوصفة. إذا اختلفت المالية، وإذا لم تكن المالية مقصودة، وهذه الجهالة لا تخل بالمقصود، فصار وحدها عدم بخرق. أم في معاوضة المال بمال المالية مقصودة، وباعتلاف الوصف يختلف المالة، فإذا لم تكن المالية مقصودة، فيخل بالمقصود، ويجب اعتبارها.

٦٣٧٠ - بيان هذا الأصل ما ذكر في الزيادة من رخص حال لعدد. ككتبتك على عبد، فعليه جبرث الكتابة؛ لأن الكتابة معاوضة للمال بما ليس مال، وقد ذكرنا أن جهالة وصف البذل من زيادة المال بما ليس مال لا يمنع صحة التسمية. قال ابن بطرولة: إن عبد أوصد لأمه إذا صحت التسمية وجب العمد أيضاً في النافعة، وأصل من أجبره أن المجنون إذا ثبت أيضاً في الذمة أنه يضره. إلى الوصف، كما في الرقابة، والوصف، والذمة. والمعنى أن في حصره إلى الوسط عدلاً بالوجنتين، لأن الوسط بين الجيد والبدني، وتقرراً للجائز.

والوسط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الذي فسره أربوعون ديناراً. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على قدر غلاء السعر وشي من. والمقالة معروفة. قال: ولا ينظر في قيمة الوسط إلى قيمة المكاتب؛ لأن عقد الكتابة عقد إرفاق، فالظاهر أن يكون البذل أقل من قيمة المكاتب، وما من مال أمة هذا جسد واحد وقد ذكر في النافعة، أو كتابة فرداً إذا كان رجلاً سراً عبد، وجعله أجاساً مخطف، وكأنه عمل الشبهين فأخلفه بالجاس الواحد إذا سمى في عقد هو معاوضة المال بما ليس بمال، والأجاس الحذرة إذا سمى في عقد هو

(١) سيج العنود من عقد من لأصل والظاهر من كلامه.

معاداة فيه إلى إنزال ، وكذلك لم يكتبه على خطبة أو شعير ، وسمى مقداراً معدوماً ، أو وصفه .  
ذلك نصفه ، بأن شرط أخيه ، أو الردي ، أو الوسط ، اعطاه العقد على ذلك الوصف ، وإن  
لم يعط ذلك بصفة تصرف ذلك إلى الوسط ما ذكره في العبد .

٦٣٧٦ ولم يكتبه على ثوب ، وأنهم بين هروء ، أو مراء ، فالتسمية فاسدة : لأن  
التياب أجناس مختلفة ، وهذا هو الذي جعله في يشرى له ثوباً لا بحجر ، ولو كان على  
درهم ، فله العبد كانت التسمية فاسدة ، لأن المسمى مجهول القدر جهالة متفاحشة لا وسط  
فقد جاء ، حتى يصرف إليه ، تصرف إلى الأقرب والأكثر متجاوز ، لأن إيجاب قبضة البدل  
عكس : لأن العبد مقوم في نفسه ، والأصل في الأشياء قبضتها ، وإنما يعذر عنها عدد من  
التسمية (ونعم نصح التسمية) ، قضى حكم الأصل ، فهو معنى قولنا : نعتد المقوم إلى الأقرب  
في الأكثر ، فهو مجهول المقوم جهالة متفاحشة ، جهالة القدر بطور جهالة خشن ، وجهالة  
الحسن فانه حرفة التسمية في العقود كلها .

فإن لم الأصل في مسألة الثوب : وإذا امتدت الكتابة ، فإذا أدى إلى المولى ثوباً  
لا يعتق ، ولو كتبه على فمده كانت الكتابة فاسدة : لأن الذي مجهول القدر (لأن التسمية) إنما  
يعرف بالخبر والقي ، فلو مقوم بقرعة بالثوب وعشرة ، ورب مقوم بقرعة بأربع وعشرة ،  
ورب مقوم بقرعة بأربع درهم . وإذا كانت القيمة محسوبة هذه المقايير ، فإذا كتبه على قيصة ،  
فكانه كتبه على أحد هذه المقايير ، وهناك نقد الكتابة لجهالة قدر البدل ، كذا هما .

٦٣٧٧ وروى بن قنبر ، أن إذا كتبه على عبد ، فله جوار ، وإن كان يجب بهذه  
التسمية قبضة عند وسط ، ولهذا أنه أتى بقبضة العبد بحجر المولى يسمى القبول ، وهي مجهولة  
القدر ، والفرق : إن القيمة التسمية فاسدة ، يجب حكماً لا قصداً ، فله نفس على تسمية العبد ،  
وهما بتسمية القيمة ثبت قصده ، فله على تسمية القيمة ، تصيرت مقصودة ، ومعدومة  
أخرى ، حكماً لغيرة ، وإن كان لا يثبت قصده ، وإن أتى قبضة إلى المولى ، وبذل المولى ، متى .

٦٣٧٨ عرف بين هذا وبين ما إذا كتبه على ثوب ، وأتى إلى المولى ثوباً ، يجب له لابه ،  
وهي الوضعتين جميعاً ، الكتابة فاسدة ، والمعرف : إن في الكتابة شيئاً معاداة ونعتني متى

(١) رقم ٥ فاسدة القدر

(٢) أثبت من ط

(٣) أثبت من ط



بأداء العوض ، ثم معوضة فنوجود العرض من الجانبين ، أما تعليل عتق بأداء العوض فإن حد التعليل أن يعلق نزول الجزاء بشرط موجود في المستقبل : وفي الكتابة تعليل وقوع العتق بأداء ما صار عوضاً ، قلنا : والتبعية يصلح عوضاً لأن معلومة الجنس . وتفسير معلومة القدر عند الأداء ، وإذا صلح عوضاً وهو منقوطة تعلق العتق بأدائه ، وأما التوب لا يصلح عوضاً ؛ لأنه مجهول الجنس والقدر ، وما لا يصلح عوضاً في المعاوضات لا يعلق العتق بأدائه في الكتابة ؛ لأن عتق المكاتب معتق بأداء العوض ، لأن التعليل يثبت بأداء عوضه . - - - معز بأداء ما هو عوض ، فلا يعتق بأداء التوب .

٦٣٧٤- ثم فيما إذا كانه على قيمته ذكر أنه يعتق بأداء الغيبة ، ولم يذكر أن أداء الغيبة [بمداييت] ، قلنا : أداء الغيبة<sup>(١)</sup> إنما يثبت بأحد أمرين : إما أن يتصدق على أن ما أدى قيمته ، فيثبت كون المؤدى قيمته بتصدقه ؛ لأن الحق فيما بينهما لا يعدو هما ، فصار كصمان إذا صلب ، والربع العاصم . - - - فإن اختلله يرجع إلى تقوم المقومين ، فإن اتفق اثنان على شيء يجعل ذلك قيمة له ، وإن اختلفا بأن يرم أحدهما بألف ، والآخر بألف وعشرة لا يعتق ما لم يزد أنفس قيمته .

٦٣٧٥- ثم في فصل التوب فرق بين الكتابة<sup>(٢)</sup> ، وبين ما إذا قيل له : إن أدبت إلى ثوباً ، فقال : إذا قال له : إن أدبت إلى ثوباً ، فأنت حر ، فأدى إليه ثوباً يعتق ، وإذا كانه على ثوب ، وأدى إليه ثوباً لا يعتق ، والكتابة تعليل العتق بأداء التمس كقوله : إن أدبت إلى عبداً . والفرق : أن العتق في الكتابة إنما يثبت بعقد المعاوضة ، وإما يثبت التعليل بأداء ما يصلح عوضاً ، والتوب لا يصلح عوضاً لكونه مجهول الجنس والقدر ، فلم يتعلق العتق بأدائه . فأما في قوله : إن أدبت التعليل ثابت نعم لا بالمعاوضة ، فتعلق بما سمي لا بما يصلح عوضاً ، وقد سمي ثوباً ، فيتعلق العتق بأدائه . ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى فيما إذا كانه على ثوب أنه إذا أدى قيمته نفسه هل يعتق أم لا ؟ وقد ذكرنا فيما إذا كتبه على حكمه ، أو على حكم المد أنه لا يجوز الكتابة ، وإذا أدى قيمته لا يعتق .

فإن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : لا فرق بين المسألين ؛ لأن في المسألين جميعاً ما سمي لا يصلح عوضاً ؛ لأنه مجهول الجنس والقدر . ثم قال في تلك المسألة : إنه لا يعتق بأداء

(١) أنت من جميع السلع التي لوحد عدد

(٢) وفيه ف . - - - فرق بين الكتابة على ثوب إذا قلناه . - - - إلخ .

...فإنه لا يملكه ولا يملكه...

قال محمد بن حمزة: انه عانى : وحده الفذول : ذكر قول علي بن النخاعة : حسبه الله تعالى ،  
فإن قيل قول علي بن النخاعة : منى كلمة المسمى لا يصح : نعم حسبه الله القدر ، أو حسبه الله  
فيه لا يعتق العبد بأداء التقييد ، بل لا يعتق هذه التسمية أصلاً ، لا على المسمى ، ولا على  
الفعل .

١٣٦٦ وكذا قالوا في حاله . فذلك وحسبك على ما هو عليه لا يتعدى الكتابة قوله . عند  
عندما لا يكون له . ثم الله تعالى : وهذا لأن في الكتابة تشبيها معاوضة وتعليق على بأداء ما  
يصح عوضا . فإسبا . معنى المعاوضة إن كان بوجوب العقد . ما على الفدية . وإن لم يكن الفدية  
مستوفى بها كما في البيع الفاسد . فبعض المتعلق قطع العقد . على نفسه . فلو لم تكن الفدية  
ملفوظا بها . لأن المتعلق بالشروط لا يثبت في موضع ما من غير لفظ . فإذا أدى أحد الشرط لم  
يكون ملفوظا بها . فاعتبر أخذ المدين بوجوب لا بعدد . وإذا لم يجمع . ولا بعدد . لم يكن ثابرا .  
فلا يثبت بالثبوت والاحتساب . بخلاف البيع . لأن البيع معاوضة من كل وجه [والعوض] .  
بما في المعاوضة من غير موهبة . كما في الفسخ . فثبوتها أقل طعام غير . حال للحمصة .  
فأما شرط العرش . موضحا ما لا يثبت من غير لفظ من كل . فأنه تعالى للفظ

ولا يقرب على هذا، بأن التعليق في باب النكاح ينتهي بعد المعجزة، ولهذا قيل  
الفتح، ولا يشترط فصاحته ثم نطق التعليق به، كذا التعليق ينتهي، لأن قول: لا نعلم بأن  
التعليق في الكتابه نعيم. وهذا لأن تعليق العنق بأداة ما يصلح عوضاً من حكم الكتابه، لأن  
حكم الكتابه للحال حرة ليدل، وفي الثاني تعليق عنه وأداة التعويض. وإذا كان تعليق العنق  
بأداة التعويض من حكم الكتابه كان ثانياً مقصوداً لا نعلم، أو لا يرى أن ملك السرى لما كان حكمها  
لغيره، لأن السرى موضوع ملك الأكثرى، كان ملك المستبرئ ثانياً بالتسري، لأن الكتابه  
الكثيرة من غير حرة لإثباته حرة في الحال، ولتعليق حرة إرفقة بالأداة في الثاني، فيكون  
التعليق ثانياً بالكتابة منتهياً لا لا نعلم، ولهذا لم يترك عند الكتابة عن هذا حكم كد لم يترك

(١) مرقس، انجيله: الفصل ٢.

[illegible]

١٣١٥ هـ - ١٣١٦ هـ - وكان من الأساطير : خربة البدر .

١١) *الزكاة* : هي نسبة من الثروة التي يجب دفعها إلى المحتاجين.

عن إثبات حرية اليد .

٦٣٧٧- وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب المكاتب : أن المسمى في الكتابة إذا لم يكن مالا متقومًا لا يتعقد الكتابة أصلاً ، كما إذا كاتبها على حكمه ، أو حكم العبد ، فإن حكمه قد يكون بمنزلة المال ، أو كاتبها على مينة لا يتعقد الكتابة أصلاً لا على المسمى ، ولا على القيمة ، ولا يعتن بأداء القيمة ، فإذا كان المسمى في الكتابة مالا متقومًا ، إلا أنه مجهول الجنس والقدر يتعقد العقد على القيمة ، ويعتق بأداء القيمة .

٦٣٧٨- وفي المتنفي : برواية إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى : إذا كاتب عبده على خمسة أبواب هروية جاز له خمسة أبواب وسط منها ، وإن جاء بغيرها أجزء المولى على الأخذ . وإن كان له قد سمي رقبته ، وحسنها ، وطونها ، وعرضها ، وأحلها ، لم يجزه على قبول القيمة ، لأن بذكر الأجل صار في معنى السلم .

٦٣٧٩- وفيه أيضاً : إذا كاتب عبده على وصف ، ولم يسم له قيمة ، فهو حائز ، ويؤخذ قيمة أعلى الوصف ، وأوسطها ، وأدناها ، يعطى ثلث الجملة ، ولو أدى الأعلى من الوصف أو الوسط قبل مه ، ولو أدى الأدنى لا يجوز ، إلا أن يجوز به المولى .

٦٣٨٠- وفي المتنفي : إذا كاتبه بكذا ، فإن حصر فكذا ، لم يجز . وفيه : مرعاه لا يجوز الثانية إلا إذا قال : فإن عجزت ، فقد كاتبك بكذا ، وإذا لا يجوز الأول ، إذا أساء في الثانية إلى الأولى ، فيقول : فإن عجزت فيكذا ، ولم يقل : فقد كاتبك بكذا حتى يغير الأبدل صجوها . وفيه أيضاً : إذا كتبه على ألف درهم على أن يؤدي منها كل شهر كذا ، وثوب صفته كذا حاز .

٦٣٨١- وفيه أيضاً : إذا كاتبه بألف درهم على أن يرد المولى عليه وصيفاً وسطاً لم يجز . وعن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى أنه يقسم الألف على قيمتها ، فيبسط حصص الوصف .

٦٣٨٢- وعليه هذا الاختلاف مسألة ذكرها في الجامع الصغير ، وصورتها : رجل كاتب عبده على مائة دينار على أن يرد المولى عليه عبداً صغيراً ، والكتابة فاسدة ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، ونحو أبو يوسف رحمه الله تعالى : يقسم المائة الدينار على قيمة المكاتب ، وعلى قيمة عبد وسط ، فيعطى حصص العبد ، ويكون مكاناً ما بقي .

فوجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن الكتابة لم فسدت إنما تعدى مكاناً اشتراط

العبد ، غير أن اشتراط العبد في الكفاة لا يفسدها ، ألا ترى أنه لو كاتب عبده على عبده يجوز ، ويتصرف إلى عبده وسطاً ؟

وحه فوكهما . إن هذا عقد اشتمل على بيع وكفاة ، لأن ما كان من الذمير بوزاء العبد الذي يردده المولى فهو بيع ، وما كان منها بإزاء رغبة المكاتب فهو كفاة ، والبيع قد يطلق لجهة الشراء والمعتود عليه ، فهو جهات الكفاة إنما تجوز بحصتها من المائة الذمير ، والكفاة بما يخصها من الأبدان لا تجوز ، فإنه لو كاتب عبداً بما يخصه من الألف لو قسم الألف عليه ، وعلى عبده آخر له لا تجوز الكفاة ، فكلها هنا .

٦٣٨٣ - وإذا كاتبه على مال معين لغير المكاتب بأن كتابه مثلاً على عبده بعينه ، أو على عرض بعينه هو لغير المكاتب ، فقد ذكر في الجامع التصغير مطلقاً أنه لا يجوز . وفي الخصال المسألة على وجهين : إما إن لم يجره صاحب العبد ، أو أجاز له ، إذ لم يجره لا تجوز الكفاة ، لأن الكفاة من حيث إنها عقد بقاء ، وينسخ نظير البيع ، ولا بد من شيء ، فمريض بغيره ، ونم يجره صاحب العرض ، فإن الشراء لا يصح ، وكذلك الكفاة ، وهذا بخلاف ما لو تزوج امرأة على عرض لغيره ، فلم يجره صاحب العرض ، فإن النكاح يجوز ، وكان للمرأة أن ترجع على الزوج بقيمة العرض ، والكفاة لا يجوز ، وذلك لأن النكاح بما لا ينسخ بهلاك الصداق قبل القبض ، فكذلك بالاستحفاظ لا ينسخ ، وإذا لم ينسخ النكاح بفسخ السبب الموجب لتسليم العرض ، والزواج حاسر عن ذلك ، فكان عليه تسليم قيمته ، فأما الكفاة بما يجره من النسخ بالإقالة ، فكان كالبيع ، وفي باب البيع إذا لم يجره صاحب العرض ، فإن البيع لا يجوز ، وكذلك الكفاة .

وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول ، وأصحاب الأماشي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه يجوز ، حتى إنه إن ملك ذلك العبد ، فأنه إلى المولى متى وإن عجز عن أدائه يردده المولى في الترقى ، لأن المسمى مال متقوم ، وفدته على التسليم مما يحدث له فيه من المثلت موهوم ، فيصح التسمية كما في الصداق إذا سمي عبداً غيره ، فإنه يصح التسمية بهذا الطريق .

وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنه إن ملك ذلك العبد فأنه لا يعتق ، إلا أن يكون المولى قال له : إن أديت إلى فأنه حر ، فحينئذ يحكمك التعيين

بعتي، لأن ملك العين لم يصر بدلا في هذا العقد بتسمية؛ لأنه ضرب مقلوب التسلیم، وإذا لم يسم شيئا آخر معه لم يتعد العقد أصلا، فلا يكون لعق بيعكم العقد، وإنما يكون باعتبار التعليق بالشرط، فإذا لم يصرح بالتعليق، قلنا: إنه لا يفتق كمانه كاتبه على ثوب أو ميتة.

٦٣٨٤- وأما إذا أجازها صاحب العرض: قال شيخ الإسلام المنسرف بأخوار زاده رحمه الله تعالى: ' يجب أن تكون المسألة على روايتين: في رواية: يجوز، وفي رواية: لا يجوز؛ لأنه منى أجازها صاحب العرض صار صاحب العرض مرفضا للعرض من العبد كما في البيع، فبصير العرض من كسبه، والمولى متى كاتب عبده على عين في يده وهو من كسبه، بأن كان عبدا مأذونا في التجارة وفي يده عين حصل من كسبه هل تصح الكتابة أم لا؟ قالوا: فيه روايتان: في رواية يجوز، وهو رواية كتاب الشرب، فقد ذكر في كتاب الشرب: إذا كاتب عبده على يده جازت الكتابة. وفي رواية لا يجوز، بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: وقفنا على رواية الجوز في كتاب الشرب، ولم نغف على رواية الفساد، وعامتهم قالوا: وقفنا على رواية الفساد، وهي في آخر كتاب المكاتب في الأصل. وقيل: أشار في كتاب نكاح الأصل إلى هذه الرواية. وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصا: أنه لا يجوز، فصار في المسألة روايتان، وانفتحت الروايات أنه لو كاتب عبده على درهم في يد العبد من كسبه أن الكتابة جائزة.

وجه الرواية التي قال: لا يجوز: وهو إنا منى جوزنا الكتابة على العين لا يدخلها إما أن يجعل العبد أحق بهذا العين أولا، ثم يجعله يدل الكتابة بعد ما صار أحق به أو لا يجعله أحق به، فإن لم يجعله أحق به لم تجز هذه الكتابة؛ لأنها لا تفيده شيئا، فإن العين قبل الكتابة مملوك للمولى رقة وبدا، فعنى بقى كذلك بعد الكتابة، ولم يصر العبد أحق به لم يستغ المولى بهذه الكتابة شيئا لا ملك الرقية، ولا ملك التصرف، فكان بمنزلة ما لو اشترى شيئا من العبد المأذون، ولا دين عليه.

وإن جعلناه أحق به لا يجوز أيضا، وإن كان لو جاز لأنفسه، فإن المولى يستغ به ملك التصرف، وذلك لأننا منى جوزنا الكتابة على العين بهذا الطريق لا يتحقق معنى الكتابة، وذلك لأن تفسير الكتابة شرعا بإيجاب حرمتين على سبيل التعاقب والتراوف، وهو إثبات حرية اليد، ثم حرية الرقة على ما بينا، ومعنى جوزنا الكتابة على العين ثبت الحرية مع لا هلى سبيل التعاقب، فيكون إعتقا على ما، ولا يكون كتابة.

٦٣٨٥ - مائة ، أو العبد إذا صار أحق بانهض من أول بصير العريض مملوكاً للمولى على الحقيقة بنفسه بعد كماله ، بشرى منه بعد الكتابة عمره بـ بصر عمره كماله مولى حقيقة بنفسه الشراء ، حتى لو اشترى امرأة من المكاتب فسد الكساح بفسد الشراء ، وإذا ملكه بنفس العقد يعتق العبد كما لو فرغ من العقد ، فثبت حرية لين والرقبة معاً لا على سبيل التردد ، فيكون إعادتها على مال حيث لا كتابة ، فليلاً يجوز الكتابة على العين متغير بحلاف مائة كتابة على الذراع التي في يده ، لأنها لو جردت الكتابة على هذه الذراعهم ، وجعلنا العبد أحق به ، فإن العقد لا يعتق بعينه ، حتى يملكه المولى حقيقة بنفسه العقد ، وبما يعتق العقد مثله ديناً في الدعة ، لأن الذراعهم والذراع لا يعتق في عقد المعاوضة غداً ، وما ثبت ديناً في دعة العبد للمولى ، وإنما يملكه المولى على الحقيقة بالتمسك ، ونهذه لم تصح الكتابة<sup>(١)</sup> بها ، وإذا توقف حثيرة الملك في الدين على نقص بتحقيق معنى الكتابة ، فإنه يثبت حرية ليد لأحالي ، وحرية الرقبة في الثاني إذا صار بعد الكتابة مملوكاً للمولى على الحقيقة إقاماً إذا كان عيناً ، فإن المولى يملكه على الحقيقة<sup>(٢)</sup> بنفس العقد كما لو اشترى منه .

وأما وجه الرواية التي قال : إنه يجوز الكتابة على ذراعهم في يد العبد بجور - وبصير<sup>(٣)</sup> له بدأه<sup>(٤)</sup> به ، وإن ذلك يجوز على عين في يده ، وبصير له بدأه<sup>(٥)</sup> به ، ومثلي صدر أحق به أفادت الكتابة ، فأثبتها ، فيجوز قوله : ود صار أحق به لا يجوز الكتابة على العين ، لأنه ثبت الحرمان منه ، فيكون عتقاً على مال لا كتابة .

٦٣٨٦ - ثانياً : هذا هكذا أن لو جعلنا بدل الكتابة رقبة العريض ، فيقال : يثبت الملك للمولى في رقبة العريض بغير العقد كما لو اشترى ، فثبت الخرب من معاً لا على سبيل التعاقب والشراف ، ونحو لا نحصل بدل الكتابة رقبة العريض بل نجعل بدل الكتابة ملك التصرف في العريض ، فثبت للمولى بغير الكتابة ملك العريض ، في العريض ، وملك الرقبة كما يصحح عمومياً في المعاوضات بملك التصرف بصلح عموماً ، ألا ترى أنه إذا اشترى رب أمة من المصارف ، ولا ربح في مال المصارف صح الشراء باعتباره ملك المد والتصرف له إذا صلح

(١) بدل من الإقالة

(٢) وفي م : فإن العتق .

(٣) هكذا في الم : مع استعجاله في سداد ، وكان في الأصل مكتوبة

(٤) ما بين المصنفين من أن الأصل في أمانة من طوبى .

ملك اليد والتصرف<sup>(١)</sup> عوضاً كما يصلح مالك الرقبة عوضاً جعلنا بدل الكتابة ملك التصرف لا ملك الرقبة . بل يبقى الرقبة على ملك المولى .

إنما جعلنا هكذا تصحيحاً للكتابة ، وهذا لأن متى جعلنا البدل ملك الرقبة لا تصح الكتابة ؛ لأنه يثبت الحرثان معاً لا على سبيل [التعاقب والترادف]<sup>(٢)</sup> ، وإذا جعلنا البدل ملك اليد والتصرف تصح الكتابة ؛ لأنه يثبت الحرثان<sup>(٣)</sup> على سبيل<sup>(٤)</sup> اترادف ؛ لأن ملك التصرف يثاب بصير للمولى هذا القيد ، فيثبت للكتابة حرية اليد بغض العقد ، ويثبت حرية الرقبة بعد ما ثبت ملك الرقبة<sup>(٥)</sup> لأنه وإن يأنقض ، يثبت الحرثان على سبيل اترادف ، فجعلنا كذلك تصحيحاً للكتابة بقدر الممكن ، بخلاف البيع . وذلك لأننا إذا جعلنا ملك الرقبة معقوداً عليه مع ملك التصرف لا يؤدي إلى فساد ، فجعلنا كلا الأمرين معقوداً عليه كما لو اشترى من الحر .

٦٣٨٧- وكذلك لو قال : كاتبك على كذا فلان بعينه ، أو طعام فلان بعينه ؛ لأن ما سوى لثراهم والبنائير من المكبالات والموزونات مما يتعين بالتعيين في المعاديات ، فإذا [تعيينا بالتعيين]<sup>(٦)</sup> كان الجواب في المكمل والموزون كالجواب في المرض سواء .

٦٣٨٨- وإن قال : كاتبك على ألف فلان هذه ، فإن الكتابة مجهوز ، وذلك لأن الدراهم والبنائير لا يتعينان بالتعيين [في عقود المعاديات عندنا ، حتى لا يتعلق التعبد بعين ما أضيف إليه ، وإنما يتعلق بمثله في الشئ] ، وإذا لم يتمنا بالتعيين<sup>(٧)</sup> صار وجود هذا التعيين وعدمه مجتزئاً . ولو عدم التعيين بأن قال : كاتبك على ألف درهم جاز ، فكذلك إذا وجد ، ولم يكن لها عبرة ، فإن أدى إليه تلك ألف بعينها لا شك أنه يعنى ، وإن أدى ألفاً غيرها فكذلك .

٦٣٨٩- فرق بين هذا وبين ما إذا قال لبعده : إن أتيت إلى ألف فلان هذه ، فأنت حر ،

(١) أقت من جميع النسخ المرفوعة :

(٢) وفي الأصل وبالترادف

(٣) بفتح الكاف ولا يثبت الحرثان .

(٤) ساقط من الأصل ، وإنما ثبت من ظاهر ف و أم

(٥) وفي أم : ملك التصرف للمولى

(٦) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وأثبت من ظ و م وف .

(٧) أثبت من ظ و م .

وأدى غيرها، فيه لا يعتد، وفي الكتب تعليق عتق كذا، في مؤنه إن أدبته إلى العاقبة حر،  
والفرق ما ذكرنا أن التعليق في باب الكتابة نادت بالمعوضة، فباعتق الأداة، هو عوض،  
مكتسبين ههنا على ما هو عوض، والنسب من دخل على ما هو عوض، وفي الدراهم  
والدينار كان التبعين لعموا، كما في سائر القروضات، وإذا لم يصار وجود هذا التبعين وتمدده  
بمنزلة، فأما التعليق في قوله: إن أدبت إلى ألف، فالت حر بها لا بالمعوضة، لأن هذا يعتد  
ببذل المدد، فالدينارين ههنا دخل على الشرط لا على العوض، والتبعين إذا دخل على الشرط  
يكره معتبرا.

٦٣٩٠ - قال: وإذا كاتب المسلم عبده عن غير أو خسر، فالكتابة فاسدة، لأن الخسر  
والخسر من واحد منهما ليس حال منقوض في حق المسلم، وتسمية ما ليس بحال منقوض في عقد  
بحاج فيه إلى التسليم به، حب لئلا يعتد كالمبيع، فإن أدى ذلك قيل أن يترافعا إلى التراضي  
عتق وعليه قيمة نفسه، لأن الكتابة قد عتقت، والمعتق عتق في العتق الفاسدة مضمون  
بالقيمة.

وذكر في اختلاف زفر وبعضه رحمهما الله تعالى: أن يعتد زفر لا يعتد إلا بأداة قيمة  
فذلك، لأن البذل في الكتابة الفاسدة، وإذا عتق الكتاب بأداة كبذل، وعند أبي  
يوسف رحمه الله تعالى: أنه ما أدى أكثر من أو قيمة نفسه، فزفر يعتد، لأن البذل صدقة حر  
المشروط، والعتق معلن بأدائه، ومن حيث لمعنى البذل هو القيمة، فأبها أدى يعتد.

٦٣٩١ - وفي المتن: من سبعة عن محمد، رحمه الله تعالى في الكتابة إذا كانت  
فاسدة، أن حصلت على ألف، مطلق من حر، أو عن عتق لحر، أو ما أشبه ذلك، وأنت  
المكاتب إلى المولى كما شرط في عقد الكتابة عتق، ويسعى في تمام قيمته.

٦٣٩٢ - وقال أبو حنيفة، رحمه الله تعالى: إن قال المولى في عقد الكتابة: إن أدبت إلى  
ألف، فالت حر عن عقد الأداة، وسبه تمام قيمته، وإن لم يقل ذلك في عقد الكتابة لم يعتد.  
وقال أبو يوسف، رحمه الله تعالى: يبني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إنه إذا قتل إن  
أدبت إلى، فالت حر، إنه إذا أدى عتق، ولا شيء عليه.

٦٣٩٣ - وإذا كاتب الحر عبده وهو خباث، أو صليح على عبد مثله بعمله،  
لقيام أن لا تصح هذه الكتابة، وفي الاستحسان نصح، وجه القياس: أنه جعل بدل الكتابة  
ما لا يمكنه التسليم؛ لأنه جعل بدل الكتابة عبداً مرفوعاً بصفة، وقد يكون عبداً على ذلك  
الصفة، ويتماوان في القيمة تعاوناً، حسناً، فالمراد بإطالة أكثر من نفسه، خلافاً، أو ذكر



العبد مطلقاً؛ لأن المستحق ببقاء عبد وسط. وأما ههنا المستحق عبد على الصفة التي ذكرها<sup>(١)</sup> المولى (وعلى هذه الصفة يتفاوتان).

وجه الاستحسان: أن العبدتين على الصفة التي وصفه المولى<sup>(٢)</sup> إن كانا يتفاوتان في القيمة، إلا أن المولى يجبر على قبول أقلهما قيمة، كما في الوسط، فإن القيمة بين وسط ووسط مما يتفاوت، ولم يمنع ذلك جواز الكتابة، إلا أن المولى يجبر على قبول أقلهما قيمة، فكذلك هذا.

٦٣٩٤- وإذا كاتب الرجل عبده إلى المصداق، أو إلى الديار، أو القياس أن لا يجوز، وفي الاستحسان يجوز. وجه القياس: أن الجهالة دخلت في قدر الأجل، فبحسب جهالة دخلت في قدر البذل (والجهالة في قدر البذل)<sup>(٣)</sup> يوجب الفساد، قل أو أكثر، بأن كاتبه على نفسه، فكذلك في قدر الأجل. ودينه. ما لو كتبه بألف درهم إلى وقت هبوب الريح بخلاف ما لو كاتبه على صيف أو شاة، لأن الجهالة في الصفة لا في المقدار. وفي الاستحسان يجوز؛ لأن الجهالة وإن دخلت في قدر الأجل، إلا أن حال الأجل أخف من حال البذل؛ لأن البذل ركن في باب العقد، ولا يجوز العقد بغيره، والأجل شرط (زائد)<sup>(٤)</sup> يجوز العقد بدونه، وكان حال الأجل دون حال البذل، فقل: بأن الجهالة في قدر البذل يمنع صحة العقد، قل أو أكثر، يظهر أمور حاله، والجهالة في قدر الأجل إن كان قليلاً لا يوجب الفساد، ويكون بمنزلة جهالة تمكن في حقيقة البذل<sup>(٥)</sup> [وإذا]<sup>(٦)</sup> كانت فاحشة كما في هبوب الريح يوجب الفساد، ويعتبر بجهالة قدر يتمكن في البذل ليطهر نقصان حال الأجل من حال البذل.

٦٣٩٥- وإذا كاتب الرجل عبده على ألف درهم في يده. وفي يد العبد ألف درهم، أو أقل، أو أكثر كانت الكتابة جائزة، وكان ينبغي أن لا يجوز إذا كان في يده أكثر من ألف درهم، أو أقل؛ لأنه ربا، لا تشرى أنه إذا اشترى منه ألفاً بالكفين بعد الكتابة فإنه لا يجوز،

(١) مكملته في ألف واط، وكان في الأصل: وصفه.

(٢) أثبت من ظ و ف.

(٣) أثبت من ظ و ف.

(٤) هكذا في ف، وكان في الأصل واط. حازر.

(٥) وفي ف: في صفة البذل.

(٦) هكذا في ظ و ف، وكان في الأصل: وإن.

ولما لا يجوز حكاية الربا.

والفرق أن حكم هذا الربا أخف من حكمه بعد الكتابة؛ لأن العقد شهد بوجوده مع العبد، ولا ربا بين المولى وبين العبد، وحكمه يقع هنا بعد الكتابة، والربا يجرى بين المولى ومكنته، فاعتبار العقد لا يكون هنا ربا، باعتباره الحكم يكون ربا، فكان ربا من وجه دون وجه<sup>(١)</sup>، فبشبه<sup>(٢)</sup> من هذا الوجه الاعتراض عن الأصل؛ لأن ذلك ربا بعد بعض العقد، وليس ربا عند البعض، فكان ربا من وجه دون وجه، فجاء حكم ذلك هذا، بخلاف ما لو وجد مع المكاتب هذه العقد من بعد الكتابة؛ لأنه ربا باعتبار العقد والحكم جميعا، فكان ربا من كل وجه، والمولى مع المكاتب فيه كان ربا من كل وجه ما حق بالمرء، وفيما كان ناسا وجه دون وجه ملحق بالعبد، لأن المكاتب، مولى الحر والعبد، والله تعالى أعلم.

(١) ومضى: فكان ربا باعتبار الحكم، ولم يذكر ربا باعتبار العقد، فكان ربا من وجه دون وجه.

(٢) وهكذا في الأصل، ولكن في طه: ليست، ومن ف: فله.

### الفصل الثالث في الشروط والخيار في الكتابة

٦٣٩٦- قال محمد رحمه الله تعالى : إذا كاتب الرجل عبده على أن يخدمه شهراً ، القياس أن لا يجوز ، وفي الاستحسان : يجوز . وجه القياس : أن الخدمة مجهولة الجنس قد تكون في البيت ، وإنها مختلفة قد يكون طبعاً ، وقد يكون كسباً ، وقد يكون خارج البيت ، وإنها مختلفة أيضاً قد تكون سقياً ، وقد يكون كسر حطب ، وشراء شئ ، والتفاوت الكثير يرجب اختلاف الجنس ، وجهالة الجنس توجب فساد الكتابة . قال مشايخنا رحمهم الله تعالى : ذكر القياس في الكتابة يكون ذكراً في الإجارة ، فيقال فيها إذا استأجر رجلاً لخدمته شهراً أنه لا يجوز قياساً من الطريق الأولي ؛ لأن الكتابة أسرع جوازاً من الإجارة .

وجه الاستحسان : أن أعمال الخدمة معلومة فيما بين الناس عرفاً ، والمعروف فيما بين الناس كالشروط ، ولهذا جازت الإجارة ، وإن لم يبين نوع الخدمة ، وينصرف مطلق اسم الخدمة إلى ما يعتاد خدمته فيما بين الناس في البيت ، وخارج البيت ، فكلاهما ، بل أولى ؛ لأن الكتابة أسرع جوازاً من الإجارة ، وكذلك إذا كاتبه على أن يخدم فلاناً شهراً صبح استحساناً لا قياساً .

٦٣٩٧- ولو كاتب عبده على ألف درهم على أن يذهبها المكاتب إلى غريم له كانت الكتابة جائزة . فرق بين الكتابة وبين البيع ، فإنه إذا باع عبده بألف درهم على أن يودي المشتري إلى غريم البائع كان البيع فاسداً . وقد شرط في الموضعين شرطاً لا يقتضيه العقد ؛ لأن العقد في الموضعين لا يختص الأدلة إلى غير العاقد ، وللمولى والبائع في هذا الشرط فائدة ؛ لأنه يسقط عن نفسه مؤونة القضاء إلى غريمه ، والناس يتفاوتون في الاستيفاء مؤونة القضاء أيضاً ، مع هذا حكم بفساد البيع ، ولم يحكم بفساد الكتابة .

والوجه في ذلك أن البيع يمثل هذا الشرط إنما يفسد بسبب الربا ؛ لأنه شرط على المشتري لنفسه منفعة ليس بإزاءها عوض ، والربا ما ملك بالبيع ، وعلاص المعوض والربا يفسد البيع ، وفي الكتابة لا يصير ربا ؛ لأنه حال ما شرط عليه هذه الزيادة المكاتب عبده ؛ لأن العقد يجري بينهما وهو عبد ، وحكمه بثبت وهو مكاتب ، فكان ربا من وجه باختيار الحكم ، ولم يكن ربا باعتبار العقد ، ومثل هذا لا يفسد الكتابة ، كما لو كاتب عبداً له على نفسه ، وما في يده من

المال بألف درهم على أن يصنعها الرجل<sup>(١)</sup> عن سيده، فالكاتب جائزة. ولو كان مكدن الكتابة بيعاً بأربع عبدة له من رجل بألف درهم على أن يضمن المشتري الثمن عن لغوهم البائع، فالبائع فاسد، والعرق ما ذكرنا

٦٣٩٨ - قال: والمضمان جائز أيضاً، وهذا استحسان، والقياس أن لا يجوز. ولو قال اتعبه للمولى. كاتني على ألف درهم على أن أعطيك من مال فلان نجوز هذه الكتابة، وطريقه إنهما وإن شرط في الكتابة سراً لا يقتضيه المكاتب، إلا أنه لا دعة له وإن في هذا الشرط: لأن الألف من ماله، ومن مال فلان في حق المولى على المولى، وانسراط ما لا يقتضيه العدد، إذا لم يكن لشروطه فيه منعه لا توجب فساد العقد عرفه ذلك في كتاب البيوع

٦٣٩٩ - قال في الجامع الصغير: إذا شرط المولى على المكاتب أن لا يخرج من البلد إلا بإذنه، فهذا الشرط باطل، والكتابة جائزة، وإذا كان الشرط باطلاً؛ لأنه تخصيص لما دخل تحت الكتابة من حيث المكان؛ لأن الإختلاف إلى الأماكن كلها للتجارة دخلت تحت الكتابة؛ لأنه طريق للتجارة، واكتساب المال. قال قه معالي: «فانشروا في الأرض واشتروا من نصيب الله<sup>(٢)</sup>»، وما كان طريقاً للتجارة أو اكتساب المال يجب أن يكون داخل تحت الكتابة قياساً على المصير، وأما «فيلس على البيع»، والشرط والاحتساب والاصطيد.

قلنا: وتخصيص ما وجب تحب الكتابة بوجوب فساد الكتابة كما لم يخص عليه التصرف في موع دون موع، إلا أن فساد هذا الشرط لا يوجب فساد الكتابة؛ لأن الكتابة تشبه النكاح من حيث إن أصله مبادلة إذاً بما ليس بمال، فإن مال في الكتابة يتبادل الرق، والرق ليس بمال، ولهذا وجب<sup>(٣)</sup> الحيوان دية في الدعة بدلاً عن الرق، ويشبه البيع من حيث إنهما<sup>(٤)</sup> يقال ويفسخ، فكانت بين البيع والنكاح. فألحقها بالنكاح، فلم يفسدها بشرط يفرضه الله تعالى، إذا كان شرطاً يمكن للمكاتب الوفاء به، وإن كان لأحدهما فيه منفعة، وألحقها بالبيع،

(١) هكذا في «م»، وكان في الأصل ر ط و ف. للرجل

(٢) سورة الجمعة الآية ١٠

(٣) أثبت في ر ط و ف.

(٤) هكذا في ف و ط و م. وكذا في الأصل يوجب.

(٥) إن

فأخضعها لشرط لا يقتضيه العقد، إذا كان الكذاب عاجزاً عن الوفاء به، ولا استعده فيه مصلحة، عملاً بالتبوير جمعة.

إذا ثبت هذا فيقول: شرط أن لا يخرج الكذاب عن كتمان سره إلا لأحد من جهة الكذب، والتسولي به منفعة، حتى يمتنع الظالمية في ساعة، ويمكن لسكاتب الوفاء به، فأخضعها بالتكافؤ، فله فسخها.

٢٤٠٠ وفي نوادر المعنى عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، إذا كنت عبداً على من ابن حرج من الجلب، فبعر عبداً، والكفالة فسدته، ولو كانت أمه على كذب فريم، وظل أن يطاعها ما قامت مكانه، فالكافة فسدته؛ لأن شرط الوفاء، شرط لا يقتضي الكفالة، وإنما هو فيه منفعة، ولا يتكرر للمكاتب الوفاء به، فهو تمت لألف تمتعت، لأن قوله لا يصح إلا، هذا الشئ هو الألف لا غير، وإذا تمتعت، فإن كان الألف من قبيلها لم يجب شيء، فخرج، وإن كان الف من قبيلها فعليه تمام قيمتها؛ لأنه إن رضى، وإن ملكه عبداً فأنق من قبيلها رضى من شرطه، فإذا لم يسام له المبرور كان عليه تمام القيمة، فلو وطئت من أداء الألف الكفالة، فعبه عقوبته، وإذا أوفى عقد.

٢٤٠١- وهذا بخلاف ما لو باع خذية من رجل مرفاً أو سداً، وخذها لينع بيل يسام، به مسها، فإنه لا يفر على البائع، لأن هناك الملك تبث للمشتري بالتسليم، فكان النافع والاطمأن هناك بعد، ومهد حكم الكتابة كانت من وقت العقد، ولهذا لم يفتها غير المؤلى من أن يعقر له، إلا أن يرضى الكتابة لأنه لا يجب العقر لجمال؛ لأنها تفسخ بحكم الفسخ، فإذا أوفى وعقد، فمرد حكم الكتابة، فوجب العقر، ويجوز من اشتراط الخيار في الكتابة ما يجوز في البيع، لأنه عند جعل الفسخ والإفاد، فسد من خيار كالمبيع.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز اشتراط الخيار في الكتابة، لا للمدعي ولا للمكاتب، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز اشتراط الخيار للموالي، ويجوز اشتراط المكاتب، وغير ظاهر إرواية، أنه يجوز على نحو ما ياب، وإن شرط الخيار أكثر من

(١) وهو ما لا يوجب

(٢) فله في المرفوع والمرفوع، وفاد من لأهل، تمام مكره

(٣) وهو ذلك، لأن الكتمان.

ثلاثة أيام لم يحضر محمد بن حبيب رحمه الله تعالى كما في السبع ، وإن أجاز<sup>(١)</sup> صاحب الخيار في الثلاث حار ، وإن لم يرضها حتى مضت السنة بطلت الكتابة عنه ، كما في السبع بشرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام إن لم يضر من به الخيار حتى مضت الثلاث ، فإنه يبطل السبع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، كذا فيها .

٦٤٠٢- وإن اشترط المولى الخيار لنفسه ثلاثاً ، فاشتبه العبد<sup>(٢)</sup> كعباً ، أو كانت حارية موصلة بشبهة ، أو حب الحضر ، أو ولدته ، ولذا ، وقيل الولد ، ووجه القيد ، ثم أجاز المولى للكتابة بذلك ، ولو باع المولى الولد ، أو ربه ، وصاحبه ، أو أعتقه حار تصرفاته ، وبطلت الكتابة كب في السبع ، فإن الخيار المبيعة بشرط الخيار ليلابح إذا ولدته هي مدة الخيار ، فاعتق السبع الولد ، أو ربه ، كان ذلك رداً للسبع . والمعى في الكل : أن الولد حر ، منها ، ولو ما شتر مده التصرفات فيها كان رداً للكتابة ، وكذا في حره منها .

٦٤٠٣- وإذا كاتب عبده على نفسه ، أو ولاده التصحرار على أنه بالخيار ثلاثة أيام ، فسقط بعض أولاده ، ثم أجاز الكتابة لا يسقط عنه شيء من أبنائه ، إذ البدل كله عليه دون الولد ، إذ لا ولاية له على ولده في الرأفة إياه شيئاً . وكذلك لو كاتب عبيدين له كتابة واحدة على أنه بالخيار ، مات أحدهما ، تم أجاز الكتابة جزئاً ، ولا سقط شيء من مثل الكتابة

٦٤٠٤- ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ، فوعدت ، فأعتق السيد الولد ، فعلى عسى نساها ، لأن إعتاق السيد الولد بجميع ماله الكتابة فيها ، ألا ترى أن عدل يوم الكتابة لو أعتق المولى ولدها نفي الكتابة فيها على حاله ، كذا فيها .

٦٤٠٥- وإن أجازت الكتابة بعدت ، ولكن لا يسقط شيء من البطلان لأن في هذا يحصل بعض مقصده . ألا ترى أنها لو ولدت بعدت من الكتابة ، وأعتق المولى الولد لم يحط عنها شيء من البطلان ، فكان إذا أعتق الولد قبل تمام الكتابة ، بخلافه ، ما إذا كان الخيار للمولى ، فأعتق الولد ، فإن ذلك يسقط له بعد إعتاق الولد أمهاتها بخلافه .

٦٤٠٦- ولو كان الخيار للمولى ، وأعتق المولى الولد لا يعتق الولد معها بخلاف ما إذا كان الخيار لها ، والفرق أن بيعتاق المولى إياها ينسخ الكتابة فيها ، ويبطل معنى فيها بالإعتاق لا بالكتابة ، والولد يتفصل عنها . ولو كان الخيار لها ، وأعتقها المولى بعتق معها ولدها ، فلا

(١) وفيه ف وإن احتج صاحب الخيار .

(٢) فكذلك في غيره ، وكان في الأصل : فكاتب السيد نفسه كعباً .

ياعتقها في هذه الصورة لا تنفسخ الكتابة فيها، فكذلك يعتق حاصلها بجهة الكتابة، فينبغيها الولد.

٦٤١٧ - ولو كان الخيار للمولى، فولدت، ثم ماتت في مدة الخيار لا تطل الكتابة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى، وإنه أن يبيعها، وإذا أحازها يسمي الولد على غريم الوأمة، وإذا أدى عتقت الوأمة في آخر جزء من أجزاء حبيبها، وعند محمد رحمه الله تعالى تطل الكتابة، ولا تصبح إجازة للمولى. وجه قول محمد رحمه الله تعالى: أن المفقود عليه مات في مدة الخيار، فيبطل العتق، كما لو باع أمة على أن البايع بالخيار، فولدت، ثم ماتت، والمعنى في ذلك أن لزوج العقد عند سقوط الخيار، فلا بد من قضاء من هو الأصل والمفقود بالعقد عند ذلك.

وجه قواحه: إن الولد جزء منها، فيجعل قائم مقامها في تنفيذ العقد عند الإجازة باعتبار حاجته وحاجة الولد إلى تحصيل العتق عند الأداء، ألا ترى أن بعد لزوم العقد بماتت تجعل الولد قائم مقامها في اسمها على النجاء للمعنى الذي ذكرناه، فكذلك هنا، فإذا كان خيار للمولى فثبتت وباعت في مدة الخيار، ثم رد المولى الكتابة لم يجز تصرفاتها، لأنها لم تصرف مكانية، وإنما ياتحدرة<sup>(١)</sup> من ضرر رطل الكتابة، فإذا لم يثبت الكتابة لم يثبت، وإذا كان فلا نفذ تصرفات، إلا أنه يراها تبيع ونسرى، وسكت، فحينئذ يكون ذلك إجازة للكتابة من المولى، وينفذ تصرفاتها. وإن كان الخيار للمكاتب فتصرفه يكون إجازة للكتابة.

٦٤١٨ - ولو كاتبها بشرط الخيار لنفسه أو لها، فولدت وكذا، ثم أسقط صاحب الخيار خياره، ولو ولد مكاتب معها؛ لأن حكم الكتابة عند سقوط خيار يثبت من وقت العقد، كما في البيع، فيبين أن هذا، ند المكاتب، فيصير مكاناً - والله سبحانه وإني أعلم -

### الفصل الرابع في عجز المكاتب، وفتح الكتابة بسبب عجزه

٦٥٠٩ - وإذا عجز المكاتب عن أداء بدل الكتابة ، وأراد المولى أن يفتح عقد الكتابة ، فيرده في الطرف إلى وحشي المكاتب بالفسخ ، لا شك أنه يفسخ العقد بفعله ؛ لأنه تم بهما ، فيفسخ بمحضهما أيضاً ، كالبيع والإجارة وتبائهما .

٦١١٠ - وإن لم يرحس المكاتب بالفسخ يفسخ المولى العقد بنفسه ، فيه روايةان من رواية : لا يفسخ فسخه ، ويحتاج فيه إلى قضاء القاضي ، وفي رواية أخرى : يفسخ فسخه ولا يحتاج فيه إلى قضاء القاضي ، وإذا كان للمولى حق فسخ الكتابة عند عجز المكاتب ، فإن لأنه تمكن الحال في مقصود العاقب ، وتمكن الخلل في مقصود العاقد جميع فام انحصار ، وعدم انحصار في العقد المحتمل لفسخ يمنع لروعه ، وكل عقد هو ليس بالأمر ، فلذلك فسخه كشرط الخيار ، أو لأن هذا الجملة المحبب من حيث إنه يوجب تمكن الخلل في مقصود العاقب ، وبأنه يفسخ كل عقد بحصول الفسخ ، فهذا أمر متفق عليه .

بعد هذا : أخذت الرواية في اشتراط قضاء القاضي لصحة هذا الفسخ ، وحده الرواية التي قال : قضاء القاضي ليس بشرط : إن هذا عيب تمكن في أحد العوضين قبل تمام العقد ، لأن تمام الكتابة بالأداء ، لأن تمام العقد بوقوع التصريح من استعفاء أحكامه ، فينبغي من هذا الوجه ما لم وجد المشتري معيباً قبل القبض ، وهناك يتفرع المشتري بالفسخ ، ولا يحتاج فيه إلى قضاء القاضي ، فهذه كذلك .

وجده رواية الأخرى : أن هذا عيب تمكن في أحد العوضين بعد القبض : لأن المكاتب بعد الكتابة صار في يده ، وأشبه من هذا أنه وجد عاقد وجد المشتري بالمشتري عيباً بعد القبض ، وهناك المشتري لا يفسد بالفسخ ، كما هو .

٦٤١١ - وإن أراد المكاتب أن يحجز عن نفسه ، فقال المولى : لا أعجزك ، هل يفسخ الكتابة ؟ روى عن القصة أن بكر ليحيى أنه قال : سمعت أبا نصر محمد بن محمد ابن سلمة عن أبيه محمد بن مسلمة أنه قال : إذا أفسى المولى أن يحجزه فله ذلك ، ولا يفسخ الكتابة بتعجيله ، وكان يقول : للمولى أن يقول له : إن أحجزتك على أن أستكسبك ، وأشركت بالكسب .



ويكون الكسب في خاصة<sup>(١)</sup> ولا يعجزك على أن تستكسبات، فيكون الكسب في ذلك.

قال الفقهاء أبو بكر البلخي: وإياه حلال ما ذكر أصحابنا رخصهم الله تعالى في كتبهم، فإنهم قالوا: للعد أن يعجز نفسه، وذلك لأن النفقة بعد التعجير، وفسخ الكتابة تكون على المولى، وكذلك جديته تكون على المولى، وفي حال الكتابة كل ذلك كان على العبد، والعبد أن يعجز نفسه، وفسخ الكتابة حتى لا يلزمه ذلك، فحصل أن الكتابة من جانب المكاتب على قول محمد بن مسلمة لازمة، وعلى ما ينزل أصحابنا رخصهم الله تعالى في كتبهم: غير لازمة.

٦٤١٢ - وإن كانت الكتابة مزجلة منجزة، فكسر المكاتب نجماً واحداً، قال أبو حنيفة ومحمد رخصهما الله تعالى: يرد في الرق، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يرد في الرق ما لم يكسر الجميع.

فوجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن الكسب الثاني جعل وقتاً لاداء ما وجب للأول، فلا يتم عجزه عن السج الأول إلا الثاني، ولو جاز: ما ذكرنا من وجهه أنه فكل الحلال في مقصود المولى، فإن هذا بمنزلة تعيب، ومعنى آخر: أن السج الأول لما مضى صار ذلك القدر حلالاً فلا يزجل ثانياً بعد حلوه، وفي التأخير إلى الثاني تأجيل له، إلا أنه يؤخر يومين أو ثلاثة إذا كان له مال حاضر، أو غائب يرحى فمؤمه.

ثم إذا كسر نجماً أو نجمين يرد في الرق، وإن لم يشترط المولى ذلك في العقد: لأن الفسخ والرد في الرق عند العجز من قضية عقد الكتابة شرعاً لا ذكراً، ويفسخ العقد شرعاً يثبت من غير شرط.

٦٤١٣ - قال رجل كاتب عشرين له مكاتب وحيدة، ثم إن أحدهما عجز، ورد المولى أو قدمه<sup>(٢)</sup> إلى القاضي، فردّه القاضي، ولا يعلم القاضي بمكاتبه الأخر معه، فإنه لا يصح ردّه، وذلك لأن العبدين ليس حتى المولى جعلاً كعبد واحد من حيث الحكمة، لأن الانقسام في حقه غير ثلاث كما في العبد الواحد على ما يأتي بيانه بعد هذه.

٦٤١٤ - ولو كان العبد واحداً، ففسخ المولى أو القاضي الكتابة في نصفه، أو كله فتتلة

(١) وفي ف د م . على أن لا يعجز.

(٢) وفي م . أن يمكن الحلل في العقود، وأن هذا المصنف العيب

(٣) هكذا في ه ، وكان في ط م أن يقدمه

[illegible]

٦١١ هـ - ابن حبيب هذا تولى يرد في لوف سبب حجاره، وجد أعرج واستبد به الولي  
في الحكم، محمد، فعجزه فزاره أن يمد، أو انه صبي، فليس له ذلك، وذلك لأذود الأول  
له يصحح، لأن محمداً لم يثبت من حيث الإختصاص، فبني قادراً، ولم يبق الأول قادراً لأن  
عنه هذا، لأن قدره الأول، قدره هذا، فما لم يعجز هذا لا يثبت محمد عليه.

٦٦١٦ - وأما في حكاية شاهدتك في نسخة، فعاب أحدكم، وقدم المشاهدة العينة  
إلى الخزانة، وقد نكس ولا يرد في المرقى حتى يحسب المبدع حسبا. وهذا الجواب علمي، فقول  
أبي يوسف ومحمد: «ههنا الله تعالى لا الإنسان» لأن «بيع الكتاب» في صدره [أشاهدت] قول  
نصيب. الخائف مما تمكن صبي مذهبا، لأن مكانة علمه لا تدور أنوثته، فكذا لا تدور  
نفسه. وما كان يمكن بيع الكتابة في نصيب ولا بعد غلب في عب صاحب. «الفتح» في  
نصيب. العيب متعدد، خاف، عيبته؛ لأن لا ولاية لخاص على صاحبه، فيعتبر الفسخ في نصيب  
الخاص.

[illegible]

من صاحبه من وجه دون وجه .

٦٤١٧- وهذا بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حصة ، كتب هذا كتاباً واحداً ، ثم عمر أحدهما فان مولاة أن يمسح الكتابة فيه وإن كان ميسر الآخر عتياً ، وهذا نال . لا يفسح ، وذلك لأن الساعد في مسألة العادين لم يصير فاسداً على صاحبه شيئاً ، لأن كتابة عبده لا تؤثر في كتابة عبد صاحبه ، حتى لا يتبع على صاحبه بيع عبده ، وإذا لم يبار في عبده صاحبه لم يصير فاسداً على صاحبه شيئاً ، فأنه ههنا كتابة هذا العبد أثر في نصيب صاحبه ، وقد حصل هذا التأثير بذن صاحبه ، فيعبر منقولاً إليه من وجهه ، فيعتبر ذلك القسر ثابتاً من جهة صاحبه . فإذ كان لرجل عبد وهد كتابه ، فصارت المولى وترك وورثه ، فأراد بعضهم أن يرد الكتابة قبل أن يجمعوا جميعاً ، قال : له ذلك .

فإذا فرق بين هذا وبين أحد شرعيين في كتابة العبد إذا أراد أن يمسح الكتابة حال عهده صاحبه ليس له ذلك . والفرق : أن الكتابة ههنا حصلت من المبت ، وكل واحد من الورثة يقوم مقام الميت فيما يجب له وعليه ، كأنه ليس معه غيره ، ألا ترى أنه إذا دعى على ميت شيئاً ، وأدم الدعي البيعة على واحد من الورثة ثبتت دونه في حق الكل ، كأنه قام على الميت ، وكذلك لو ادعى أحد الورثة ديناً للميت على إسمه ، وأقام البيعة ، فلهما ثبتت الدائن في حق الجميع ، صلاً أن كل واحد من الورثة يقوم مقام الميت فيما يجب له وعليه ، كأنه ليس معه غيره ، وإذا قام مقام الميت صدر حصصة الوارث الواحد منزلة خصومة الميت . ولو كان الميت حياً وخصمه كان يرد لعدد في الرق ، فكذلك ههنا

فإنما أحد الشرعيين لا يقوم مقام صاحبه فيما يجب له وعليه ، فلم يصير نائباً عن صاحبه في المسح ، ومسح لغير عدد الغير لا يصح وهم غائب إذا لم يكن عنه نائب في المسح .

٦٤١٨- قال : ولا يرد إلى الوارث إلا بقضاء القاضى : لأن الميت لو كان حياً ، فأراد أن يرد في الرق كان لا يرد في الرق إلا بقضاء القاضى في إحدى الروايتين ، فكذلك الوارث ، فإن كان المكاتب هو الميت ، وترك وورثه : ولذا في المسكنة لم يستطع المولى أن يرد واحد منهما في الرق ، والآخر غائب : وذلك لأن المكاتب لما مات وجب عليهما بدل الكتابة معاً ، وتعلقت كل واحد منهما بأداء جميع بدن الكتابة ، فصارت منزلة عشرين كاتبهما المولى كتابة واحدة ، وهكذا لا يرد أحدهما في الرق دون الآخر ، لأن ما يجوز أحدهما لا يرد وفق بدون الآخر ، فكذلك هذا والله سبحانه وتعالى أعلم .



حق المثلث في كسبه بصبر منقولا إلى المولى ، فيصير المولى مكاتباً له من وجه ، ويقدر ما للمكاتب : الأول بصير مكاتباً له ، إلا أن حق المكاتب في كسبه أرجح من حق المولى ؛ لأن له حق الملك وحق التصرف ، ونسبوا حق الملك ، وليس له حق التصرف ، فإذا أمكن إثباته مهماً بأن كان الأول من أهل الولاء حال عتق الثاني كان إثبات الولاء منه أولى لمصلحة ، حقه على حق المولى ، وإذا لم يكن الأول من أهل الولاء ، بأن كان مكاتباً أنشأه من مراه

٦٤٦١- وإذا ثبتت الولاء للمولى إذا أدى المكاتب الأول ، فإن عجز الأول بعد ذلك عتق المكاتب الأول لا يتحول الولاء إلى المكاتب الأول ، وإن عجز الأول ، ورد في الرق ، ولم يرد الثاني مكاتباً بعد ، بقى الثاني مكاتباً على حاله ؛ لأن كتابة الثاني قد صحب من المكاتب ، ولكن تصرف صح من المكاتب لا يفضل معجز المكاتب ، ونظيره العبد المأذون إذا أذن لعبده في التجارة ، ثم عجز المولى على الأول بقى الثاني مأذوناً ، وإذا بقى الثاني مكاتباً بصير محوفاً للمولى على الحقيقة ، حتى لو أعتقه بعد عتقه جاز على الحقيقة ، ولو أن الأول لم يعجز ولكن مات قبل الأداء ، ولم يرد الثاني مكاتباً أيضاً بعد .

فهذا معنى وجهين : أما إن مات الأول ، وترك أموراً كبيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة ، وبه وقاه ببدل الكتابة ، وفي هذا الوجه لا يفسخ كتابته على ما يأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فيؤدي مكاتبته ، ويحكم بحريته في آخر جزء من أجزاء حياته ، وما بقى يكون لورثته ، لأحرار إن كان له ورثة أحرار ، وإن لم يكن له ورثة يكون لولاء ، ويبقى الثاني مكاتباً على حاله يؤدي مكاتبته إلى ورثة المكاتب الأول ، ويعتق ، وإذا أدى وعتق ، كان ولؤه للمكاتب الأعني حتى يرثه الذكور من ورثته .

الوجه الثاني : إذا مات الأول ، ولم يترك ما لا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة ، وأنه لا يخلو إما إن كان مكاتباً الثاني أقل من مكاتبته الأول ، وفي هذا الوجه تفسخ كتابة الأول ، ويكون عبداً ، ويبقى الثاني مكاتباً للمولى يؤدي إليه مكاتبته ، ويعتق . وإن كان مكاتبته الثاني مثل مكاتبته الأول أو أكثر منه ، فهذا الوجه لا يعلم إن حلت الكتابة الثانية وقت موت الأول لا يفسخ كتابة الأول ، فيؤدي الثاني إلى المولى قدر مكاتبته الأول ، ويحكم بحرية التاجر للعتق ، وبحرية الأول في آخر جزء من أجزاء حياته ، وما بقى من مكاتبته الثاني يكون لورثة المكاتب الأول الأحرار ، إن كان له ورثة أحرار ، ويكون لولاء الثاني للمكاتب الأول لا للمولى المكاتب الأول .

٦٤٦٢- وإن لم يحل المكاتب على الثاني بعد موت المكاتب الأول ، وقد حن ساعلي

الى انما وجب ميرته ان لم يصب المولى الفسخ من الغفاس حتى حدث ، فالخواتم فيه كالخواتم  
فبما اذ مات الاول وقد عن ما على النسي وقت ميرته ، وانما طلب من الغفاس الفسخ .  
والغفاس يصح كناية لاول : لان المكاتب حدث على الاول وماله على الناس موزع . فيسرها  
لو حل مكانه لاول حال حياته . وله على الناس دين من دين من حقه . وهذا اذا طلب المولى من  
القاضي الفسخ بفسخ ، فكذا هذا .

٦٤٧٣- ومضى نوادر من مساعده : عن = : رحمه الله تعالى في مكاتب . كذا ، عبدا  
له ، تم مات الاعلى وقت ميرته . والله . الا انه نسي على المير ، فلم يخرج الدين حتى ادى  
الاسفل الى ابن الاعلى ، فبني بعض ، وولاه المير . فيخرج الدين بعد ذلك . ففصلت  
الكتابة بين يتحول ، ولا . الاسفل الى الاعلى ، ويحظر في الولاء . والميراث في يوم ادى  
المكاتب .

٦٤٧٤- فان : ولو زوج امته له حرة ، لانه انساب ، فيملك المكاتب كالكاتب . وهذا  
استسحب ، والقياس ان لا يجوز . غير القياس والاستسحب في الاصل .

٦٤٧٥- ولم يكن ذلك وكذا يجوز ايضا : لانه يملك المكاتب الميراث نفسه ، فيملك  
التقويض الى غيره ، وان زوج محله لا يجوز . لان تزويج الميراث ليس بجارية . ولا انساب  
مال . وإنما هو اطلاق ما من غير عوض يحصل به . فان رقبته الله . تعبر به ولا بالهر وسعة  
من غير مال يحصل له ولا ينفق . فله . تعقد ايضا حتى لو اعطى المكاتب . واحياه لا ينفق . لانه  
لا يجوز له مال وفوقه .

٦٤٧٦- ولم يكن المكاتب بذلك رجلا لا يجوز ايضا : لانه لا يملك الميراث نفسه ،  
فلا يملك التقويض الى غيره . فلو . وحده لو كان قبل عتق المكاتب لم يحرز . ولم يتوقف ، وان  
زوج بعد ما عتق المكاتب يتوقف على اجازة المكاتب . لان المكاتب مخرج له بعد العتق . فان  
قد انكسب . لتوكيل بعد ما عتق . احببت . وكذلك . او رخص . بركات ج . ويكون ١٥  
توقفا . فان قيل يعتمد بنظر الاجازة .

٦٤٧٧- في تزويج المكاتب : ان نفسه يتوقف على اجازة مولاه . وكذلك لو كان  
وكبلا بذلك . فزوجته لو كان يتوقف . على اجازة المولى . فان عتق المكاتب من اجازة المولى فله  
ذلك الكسح على المكاتب . فلا يحتاج الى اجازته .

٦٤٧٨- وان زوج امته من عبده ، وكذلك لا يجوز . وروى عن أبي بصير رحمه الله

تعالى في غير رواية الأصول: أنه يجوز وجع رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن تزويج<sup>(١)</sup> الأمة من عبده<sup>(٢)</sup> اكتساب مال من غير ضرر يلحقه، فيكون جائزاً<sup>(٣)</sup> [التزويج]<sup>(٤)</sup> الأمة. إنما قلنا: ذلك لأن اكتساب الولد من غير زيادة ضرر يلحقه، وذلك لأن أنهر لا يجب على مولى، ونفقتها أن عليه قبل النكاح، فليس في هذا النكاح زيادة ضرر لم يكن، وفيه اكتساب مال، فيجوز.

وروجه ما ذكر في ظاهر الرواية هو أن المدخل تحت النكاح: زيادة ثروة أو اكتساب مال، وتزويج العبد منه ليس بزيادة، ولا اكتساب مال للخال، إنما يصير اكتساب مال إذا حصل الولد، والولد قد يحصل وقد لا يحصل، فليس فيه اكتساب مال للخال، وفيه نوع ضرر، وذلك لأنه بما يبيع الأمة، فلا يظلم النكاح، فيجب على العبد نفقتها، وهي أمة العير. فإن قيل: يبيعهما حصة حتى لا يلحقه هذا الضرر. قلنا: في بيعهما جملة زيادة ضرر يلحقه.

٦٤٢٩- وإذا أذن لعبد في التجارة جاز، لأن لو كانه جاز، فإن امتدان العبد ديناً بزمه، لأن الإذن صرح من المكاتب، وما صرح من المكاتب، فمكاتب في ذلك بمنزلة الحر، فإنه حذو الغرما يظليون العبد بالمدين ساج بالعير، إلا أن يؤدى عنه المولى؛ لأن ما صرح من المكاتب فالمكاتب ليه بمنزلة الحر.

٦٤٣٠- فإن أدى المكاتب دينه حتى لا يباع العبد يديه إن كان ما أدى مثل قيمته، فإنه لا يثبت أنه يجوز عندهم جميعاً، وذلك لأن العبد بعد خرق الدين صار مستحقاً لغرماء، فالمولى بالتفدية مزار كالمشترى منهم، وشري المكاتب بمثل قيمته جائز بلا خلاف، فكذا ذلك هذا.

٦٤٣١- فأم إذا كان ما قد من عن العبد أكثر من قيمة إن كان الرابدة على القيمة زيادة شغاب الناس كمثلها جاز بلا خلاف كما لو اشترى. فأما إذا كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يضمن الدس في مثلها أنصار في الأصل أنه يجوز<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لم يفصل بين ما إذا كانت

(١) هكذا في ف، وفي نسخة: تسخ، التي عندها، والأصل: تزويج.

(٢) هكذا في ف وأم، وكذلك في الأصل: من غير عبده.

(٣) هكذا في ف وأم، وكان في الأصل: ط: كتزويج الأمة.

(٤) وفي الأصل: أن يزوج الأمة إلى أنه لا يجوز.

الزيادة على القيمة زيادة شعاعين النخاس في منها، أو لا يتغاي، فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: ما ذكر في الكتاب فإرغام جميعاً، وذلك لأن العبد صار كالمهرود يدور الغرام، ولو كان مرده فأبدى المكاتب، ثم إنه أفك الر من نفسه الذي [جار إن كان ما أدى أكثر من قيمته، وكذلك هذا] ومنهم من قال: ما ذكر في الكتاب فلو أن حيفه رحمه الله تعالى، أما على قولهما: لا يجوز؛ لأنه صار كالشئرى لهذا العبد بقضاء الدين<sup>(١)</sup>.

٦٤٣٦- ولو اشترى بعين واحد كانت المسألة على الاختلاف على ما يأتي بيانه بعد هذا - إن شاء الله تعالى - وكذلك هذا، بخلاف الر من؛ لأن الزيادة على القيمة كانت واجباً على المكاتب لا يملكه التخليص<sup>(٢)</sup> عنه إلا بالقضاء، فأما هذا الدين دسي على المكاتب، إنما الدين على العبد، ويمكنه التخليص<sup>(٣)</sup> عن الزيادة ببيع هذا العبد، فإذا التزم كان يحسن الشراء دخل فاحش لا يعمى المكاتب الر من.

٦٤٣٧- ولا يجوز هذه المكاتب، وحديثه، وكذلك: لأن هذه التصرفات لم تدخل تحت الكتابة - لأنها ليست بتجارة، ولا اكتساب مال، بل هي سرع، وما لم يدخل تحت الكتابة فالحدث فيه بعد الكتابة كالخال قبلها.

٦٤٣٨- وشراءه وبيعه جائز؛ لأنه تجارة، والتجارة تدخل تحت الكتابة، وما دخل تحت الكتابة كان المكاتب في ذلك بمنزلة آخر.

٦٤٣٩- وإن حبا في ذلك سخامة إن كانت يسيرة بحيث يغاي الناس في مثلها جزر عدهم جميعاً، لأن هذا يجوز من المأدود، فمن المكاتب أولى، وإن كانت بحيث لا يتغاي الناس في مثلها، فكذلك يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعدهما لا يجوز، وإجابات فيه كالجواب في المأدود، إذا باع واشترى بعين فاحش يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعدهما لا يجوز، والمسألة تذكّر في باب المأدود<sup>(٤)</sup>.

٦٤٤٠- ولو خط عن بعض الثمن سبب غيب ادعى عليه كان جائزاً؛ لأن الخط بسبب الغيب تجارة، وما كانت تجارة كانت داخلة تحت الكتابة، ألا ترى أن الخط عن بعض الثمن

—

(١) ما من اعطى من ساقط من الأصل وأنشأ من غيره و

(٢) وفي ف د م التحليص

(٣) وفي ف د م التحليص

(٤) وفي ف د م كتاب المأدود.



بسبب العيب جائز من المأذون<sup>(١)</sup> فمن المكاتب أولى. وإن حط عن بعض الثمن من غير عيب لا يجوز، لأنه تبرع، ألا ترى أنه لا يجوز من المأذون؟ هكذا من المكاتب.

٦٤٣٧- وكل ما أقر به من دين، فهو جائز؛ لأنه [من صبح التجارة]، فإن من اشترى شيئاً، ولزمه الثمن لا بدله من الإقرار به، ومن لم يصح إقراره لا يجبر معه الناس، فكان الإقرار من صبيح التجارة [وإن لم يكن له ثبابة] مستنبطه، فيكون دخلاً تحت الإذن، ألا ترى أن الإقرار بالدين من المأذون صحيح، فمن المكاتب أولى.

٦٤٣٨- وإن رهن وارثن، فهو جائز؛ لأن الرهن إضاء، والارثنان استنبطه، وذلك داخل تحت الكفاية، ألا ترى أن المأذون يملك هذا؟ فالمكاتب أولى.

٦٤٣٩- وإن أبيع واستأجر، فهو جائز؛ لأن الإجارة محاربة، لأن التجارة مبادلة ماز بها، والمنافع مان، ألا ترى أن الخسوف لا يشتد دياراً في النعمة بدلاً عن المنفعة.

٦٤٤٠- ونسب له أن يقرض، لأن القرض تسرع، والتسرع غير داخل تحت الكفاية، ولهذا لم يملكه الأب والوصى من مال اليتيم، وإنما جعل تسرعاً، إن كان يستوجب بدلاً، لأن ما أقرض يخرج عن ملكه للمحال يدين به في ذمة المقلض، لأن الاستعراض لا يكون إلا من القليل، وما يجب في ذمة المقلض كالنار من وجه في العاقل.

٦٤٤١- وإن استقرض جازاً، لأنه تسرع عليه، والتسرع على المكاتب جازم، ألا ترى أن استقرض المأذون جائز؟ فلا يجوز من المكاتب أولى.

٦٤٤٢- وإذا أعتق دابة جاز، لأن الإعارة وإن لم تكن تجارة إلا أنه من صبيح التجارة لأنه للتجارة منه، وما لا بد للتجارة منه يكون دخلاً تحت الإذن، ألا ترى أن المأذون يملك ذلك؟ فالمكاتب أولى.

وإن فسد لا بد للتجارة منه لأنه إذا باع شيئاً في طرف ربحاً لا يمكن تسليبه من باع إلا بشايم نظرف، فيصير معياراً نظرف، وكذلك من اشترى منه شيئاً لا بدله من أن يخلص على ذكاته، أو على بساطه ويستعاره له سبحانه، فهذا مما لا بد منه للتجارة.

٦٤٤٣- وكذلك إذا أهدى هدية بالمضغوم، أو دعى إلى طعام، فلا بأس به، وهذا مستحب، وانقباس أن لا يجوز، لأنه تبرع، وللتجارة منه بد في الجملة، ولكن يجوز ما دلت

(١) تب من م و م، ولكن كان هذا من صبيح التجارة، وكذا في ف من صبح التجارة.

(٢) ما بين الموقوفين ما قط من الأصل، وأستد من ط و م و ف.

بالأثر ، وهو ما روى : أن رسول الله ﷺ قبل هدية سلمان حال كونه مكاتباً<sup>(١)</sup> ، وروى : أن رسول الله ﷺ قبل هدية مبرة وهي مكاتب<sup>(٢)</sup> . وروى : أن رسول الله ﷺ كان يركب الحمار ويحب دحية المملوك<sup>(٣)</sup> ، وروى عن أبي سعيد مولى أبي أسيد : أنه قال : عرست وأنا عبد ، فخدمت رجلاً من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ، وسيم أبو ذر رضي الله تعالى عنه ، فلما حضر وقت الصلاة قدموني فصليت بهم ، وتركنا القياس بالأثر ، والأثر إنما وردت بالمطعم ، فردد غير المطعم من الدراهم والياب إلى ما يقتضيه لقياس ، وأجواب هي فأذن على هذا

٦٤٤ - وإذا باع يدياً ، فأجاب جاز : لأن الإقالة تجارة ، ألا ترى أنه يجوز من المأذون ؟ فمن المكاتب أولى . وله أن يدفع المال مضاربة : لأنه من التجارة ، ولأنه استنجار من المضارب ببعض الربح ، وله الاستنجار ، ويأخذ المال مضاربة : لأنه [من التجارة]<sup>(٤)</sup> ، ألا ترى أن المأذون يملك ذلك ؟ ولأنه مواجر نفسه في شرطه من الربح . وله أن يواجر نفسه ، ويضع ، لأنه توكيل لغيره بالبيع والشراء . وله ذلك لأنه من التجارة . ويستطيع . وإن كان إمانة لمغير : لأنه من مسخ التجارة ، ولا بد للتجارة منه ، فيكون داخل تحت الإذن ، ألا ترى أن المأذون يملك هذه الأشياء ؟ فالمكاتب أولى .

٦٤٥ - وإن أوصى بوصية فلا يغلو بما أن يوصى بعين من أعيان ماله ، أم بثلث ماله أصناف الوصية إلى حالة الحرية [أو لم يصف . أدى في حال حياته فتعز . أو مات عن وماء ، فأدى عنه بعد وفاته ، فإن أوصى بعين من أعيان ماله ، فإن الوصية لا تصح على كل حال أصناف الوصية إلى حال الحرية ، أو لم يصف ، أدى في حال حياته أم أدى عنه بعد وفاته ، وإن أوصى بثلث ماله فإن أصناف إلى حالة الحرية]<sup>(٥)</sup> ، فتحق حاز عندهم جميعاً ، وإن أدى عنه بعد

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٠١) من حديث عبد الله بن ربيعة عن أبي في كتاب البيوع

(٢) أخرجه البيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها في كتاب البيوع (٢٣٩٠) ، وأخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها في كتاب البيوع (٢٧٦٥) .

(٣) وفيه في : دعوة الفداء سننوك .

(٤) أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الحائز (٩٣٨) ، وأخرجه بر ماحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه في كتاب الرهد (٤١٦٨) .

(٥) هكذا في ط . وكان في السبع الناقبة التي عندنا لأنه قد ورد

(٦) أثبت من السبع التي توجد عندنا .

وفاته. فإنه لا يجوز عندهم جميعاً، وإن أوصى بثلث ماله. ولم يفسخه إلى حالة الحرية إن مات عن ولاء. ثم أقيمت كتابته، فإنه لا يصح عندهم جميعاً، وإن أدى حال حياته على شرك أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لا يصح هذه الوصية، وعلى قولهما تصح هذه الوصية، فقد سوي بين هذه الوصية (العنق) <sup>(١)</sup> وبين الوصية بثلث ماله فيما إذا مات عن ولاء، وأدى كتابته بعد الموت، فقال: لا يصح الوصية عندهم جميعاً؛ لأن العنق في حق الوصية لا يستلزم <sup>(٢)</sup>، وإذا لم يستلزم صار في حق الوصية كأية مات عبداً ووصية العبد لا تصح.

٦٤٤٦- ولحق بين الوصية بالعنق وبين الوصية بثلث ماله فيما إذا أضافه إلى حرته، وأدى في حال حياته، فقال: إذا قال: إن مات وأنا حر، ثلث مالي وصية للذلال، ثم أدى وعنق تصح الوصية؛ لأنه أضاف الوصية إلى حال يجوز منه الوصية، فصحت الإضافة كما إذا قال: إن ملكت عبداً وأنا حر، فهو حر تصح الإضافة؛ لأنه أضاف العنق إلى حالة يصح منه العنق، فصحت الإضافة.

٦٤٤٧- ولو قال: إذا مات وأنا حر، بهذا العين وصية للذلال لا تصح الوصية، والعنق أن الوصية بالعين لو صحت مضافة إلى حالة الحرية أدى إلى أن تصير الوصية مصافة إلى وقت لا تصح إضافة الوصية إليه.

بيان: أن الوصية بالعين إذا صحت انعقدت على العين كما عتق، ولم يتأخر انعقادها إلى ما بعد الموت كما لو أنشأ الوصية بعد الحرية، وإنما تتعقد للحال إذا عوصت الوصية بالعين، وكان لعين ملكاً له وقت الوصية، حتى تبطل الوصية بهلاك المال، وإذا لم تكن العين في ملكه، وقت الوصية لا تصح الوصية. وكذلك إذا كانت الوصية مضافة إلى حالة الحرية تتعقد الوصية كما عتق إذا كان العين في ملكه، وإذا انعقدت الوصية كما عتق، ولم يتأخر انعقادها إلى وقت الموت، لم تصح هذه الوصية؛ لأن من شرط صحة الوصية أن تتعقد حالة الوصية، أو حالة الموت.

٦٤٤٨- فأما إذا صارت مضافة إلى وقت هو بين الموت وبين التكلم بالوصية، فإنه لا يصح كما إذا قال: أوصيتك بهذا العين عبداً، فإنه لا يصح، فأما الوصية بثلث المال متى صحت لا يتعقد كما عتق، بل يتأخر الانعقاد إلى حالة الموت، ألا ترى أنه لو أنشأ الوصية بعد

(١) هكذا في ف و م، وكذا في الأصل و ط : بالعين.

(٢) وفي ف و ط : لا يستلزم.

الخبر، في أمثال، فالوصية لا تعمم بذلت أمثال حتى لا تظن بلاك المال، وإنما تعني مال  
 موجود بوقت الموت، ولا تأخر انعقاد هذه الوصية إلى برئت أمت، صححت الوصية

٧٤٤٩- ثم في التوضيح الذي لا يحور وصية المكتاتب إذا أجاز ورثته، ولم يعلم المالك، فلهم في برجمو عن ذلك. ثم بين هذا بين آخر إذا أجاز جميع ماله، ثم إن قالوا إن أجاز ثم يكن للمورث أن يرجع ماله إلى الورثة، وهو ما لا بد منه، وهو ما لا بد منه، فلهم أن يرجع من ذلك ووجهه أنه قد يرد، وهو أن المورثات جميع ما أوصى على الحقيقة حالة الوفاة، وإن الميراث لا غير، وذلك من نصرف قد يحاكم على أخيه، ولم يلقه خير، العبر إذا أجاز صاحب الحق ينفذ من جهة المالك كالأهل إذا راع المورثون، ثم أجاز امرئ ينفذ البيع من جهة المورث، فكل ذلك هو تنفذ الوصية من جهة الموصي، الوصية نوع، فمالا، فلهذا صي له بعد موت الموصي قبل التسليم، فلهذا المكتاتب حين أوصى لم يكن له حقيقة ماله، فبعد الوفاة، وإنما كان له حق المالك، وحق المالك لا يكفى نصحة التمس، فلهذا وجهه في ذلك في حق الوصية وعنده خبره، فكل ما أوصى على غيره، ثم مات، ثم أجاز صاحب المال، وهكذا إذا أجاز، وسلم، فإن كان هذا من جهة، وإن أجاز ولم يستلم كان له ذلك، لأن الية لا بد من المالك قبل التسليم، فلهذا هذا.

٦٤٥٠ : يا، أخيراً وصلتم دُخْرَ محمّدٍ ﷺ الله تعالى في الكتاب، فينْصَأُ وَاستَحْسَنُ  
فإنّ القياس أن لا يصح، وفي الاستحسان يصح وجّه القبح في ذلك أن الوصية تبرع  
بمصلحة من المكتات، ومصلحة إلى هذا الوقت، به تترّ القوالب شيء من ماله عند حياته، ولم  
يخرج شيء من ماله حال حياته، ثم أعاد القولي وحسب قبل المعبر فانه لا يجوز، فكذلك إذا أصر  
فإن لم تعد حياته، وسنده حين أن لا يجوز.

ووجه الاستدلال في ذلك ، أن الإحارة من الثورث إحارة حصلت من المالک ، لأن الثورث ملک کتب الکتاب بعد مدته ، فکانت إحارة من المالک ، فحصلت ، بحال المولی ؛ لأن لا یقبل إبطال العجز عن المالک ، على إحقاقه ، وإذ لا حق له ، وأنه لا یکره إبطاله لإحارة ، فلم یفسد الإحارة من المولی ، فله العجز ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الفصل السادس في كتابة آخر على عبده، وكتابة العبد على نفسه وعلى عبد آخر، وكتابة المملوك على نفسه، وعلى أولاده

٦٤٥١ - قال في إجماع الصغير في حر يكتب عن عبد لرجل على ألف درهم، فإن ادعى آخر عنه يعنى، وإن عني العبد، فعلى عبده فهو مكاتب بصورة هذه المسألة أن يقول مير غولي العبد. كتبت عبدك على ألف درهم على أني إن أدبت لأنت فهو حر، فأجاب المولى بأن ذلك، وكنته على هذا الوجه، فأدى إليه أحد ألف درهم عني العبد.

وذكر هذه المسألة في الأصل، وذكر في القياس والاستحسان. القيد أن لا يعنى بأد، على، وفي الاستحسان يعنى، وكذلك لو قال عبد لفلان كتبت عليك أهلك فلاناً على ألف درهم عني أي إن أدبتا، فهو حر، فأجاب المولى بأن ذلك، فكاتب عني هذا، ثم إن تعبد له، فبأن الألف إلى المولى، فخاص أن لا يعنى العتق، وفي الاستحسان يعنى.

والخاص أن على جواب القياس، الكتابة في حق العبد في المسألة الأولى، وفي حق الخاتمة في المسألة الثانية، وقوة على إجازته في حق جميع الأحكام، وبه لا يجب له به فله الكتابة، وفيما يجب عليه. وعنى جواب الاستحسان أنه الكتابة نافذة فيجب له بعد الكتابة من حرية اليد عتق، ومن حرية المنية في الثاني، وهو عند أدبه المخطاط البذل، وأنه نعم محض في حق العبد، فالمرلى والمخطاط يكتفى بإيقاعه. فأما فيما يجب عليه بعد الكتابة، وهو أداء المال، فالكتابة موقوفة على إجازته، حتى لا يجب عليه أداء المال، لأنه حر، في مفع، والمولى والمخطاط لا يملك الإضرار به.

وذا ثبت أن الكتابة على جواب الاستحسان نافذة في حق مال العبد، فهو لا يصح أدبه العبد وأنى حذر، متى أدبه أمر أو أعتقه بأدبه، فبغير الكتابة في حق هذا العبد بملأه كماله كان حاصراً، وقيل، يرد اعتبار دفعه في حق هذا الحكم بعد، العلق عند الأداء.

وذكر في إجماع الكبير أن الكتابة موقوفة على إجازة العبد، فغالب كلياته واستحساناً، لأن المقصود بهذا العقد هو، فتوقف على إجازته قبلاً واستحساناً، قال ثمة. ولكن معنى العبد بأداء العتق، لأن في الكتابة شبهة بمنع العتق بالأداء، ومعنى

المعذورة، فلو توقف<sup>(١)</sup> على الإجازة من حيث إنه معذورة لم يتوقف من حيث إنه تعليق، فتعلق العتق بالأداء، فبطل عند الأداء، وليس للمؤدى أن يرجع على العبد بشئ، مما أدى، سواء ذكر المؤدى في الكتابة أنه ضامن أو لم يذكر، إن لم يذكر فلأنه متبرع، وإن ذكر فلأن العبد لم يأمره بذلك.

٦٤٥٢- وحل يرجع للمؤدى على المولى بما أدى إليه؟ ذكر في "الجامع الصغير": "والمولى الأهل": إن كان المؤدى والمخاطب عبداً للمولى لا يرجع؛ لأنه كسب عبده، فيسلم له على كل حال، وإن كان المؤدى والمخاطب الحر القياس أن يرجع عليه؛ لأنه بدل عتق وقع عن المولى، فكان له أن يرجع عليه كما لو قال للمولى: أعتق عبك عن نفسك على ألف درهم، وأعطاه إياه، ثم أعتقه كان له أن يرجع عليه، وطريقه ما قلنا.

ونكن في الاستحسان لا يرجع عليه، وذلك لأننا جعلنا الكتابة نافذة في حق ما المنعبد. وإن يصح أداء هذا الفضولي حتى يعتق بأداء له لا عليه<sup>(٢)</sup>، فيعتبر الكتابة نافذة في حق أداء الفضولي، وإذا اعتبرناه نافذة في حق أداء الفضولي كان الفضولي فاعياً بدل كتابته، وهي واجبة عليه في حق صحة لقضاء من الفضولي، فلا يكون له أن يرجع فيما أدى كما لو كان حاضراً، فقبل، ثم جاء فضولي، وأدى عنه بدل الكتابة، فإن ما أدى يسلم للمولى، فكذلك هذا.

ذكر هذه المسألة في "الجامع الكبير" وقال: "إن كان المؤدى أداؤه على ضمان ضمه بأمره كان شرط للمؤدى في الكتابة، أنه ضامن للمكاتبية يرجع؛ لأن ما أدى إلى المولى من مكاتبية العبد أداء على ضمان فاسد؛ لأنه لو ضمن عن بدل الكتابة لم يجب، ولو ضمن عن بدل كتابة واجبة لا يصح، فهنا أولى.

٦٤٥٣- وإذا لم يكن الضمان صحيحاً كان كالبايع في البيع الفاسد، إذا سلم البيع إلى المشتري كان له أن يرجع عليه، وإذا رجع المؤدى على المولى لا يرجع المولى على العبد بشئ؛ لأنه لا يجب للمولى على العبد دين بسبب الكتابة قبل إجازة العبد، ولم يوجد من العبد الإجازة، فيعتق مجاناً بغير شئ.

٦٤٥٤- وأما إذا أداه من غير ضمان لم يرجع على المولى بشئ؛ لأنه تبرع بأداء المكاتبية

(١) وفي "ألف و أم" - فليس يتوقف على الإجازة. مكان فلو توقف على الإجازة.

(٢) وفي "ألف و أم" - بأداء له، لا عليه.

على العبد قبل الإجازة، وكان ينبغي أن يرجع كما لو تبرع بنفسه دين غيره، ثم ظهر أنه لم يكن أنه تبرع<sup>(١)</sup> عليه دين<sup>(٢)</sup> كان للتبرع أن يرجع بما تبرع به، والجواب أن التبرع إذا حصل مقصوده من التبرع لا يكون له أن يرجع بما تبرع به [كما لو ذهب لذي رحم محرم، أو وهب فاجبي فموضه، وإذا لم يحصل مقصوده من التبرع كان له أن يرجع بما تبرع به<sup>(٣)</sup>].

ففي مسألة نص، الدين مقصوده تبرع دية من عليه الدين، وهذا المقصود لم يحصل؛ لأن تبرع الفارغ محال، فكان له أن يرجع. أما في مسألة مقصوده تحصيل عتق العبد، وهذا المقصود قد حصل، فلا يكون له أن يرجع.

٦٤٥٥- هذا إذا أدى المؤدى قبل إجازة المكاتب جميع المكاتب، فمن أدى نصف المكاتب، أو ثلثه قبل إجازة، بعد ذلك أنه أن يرجع بما أدى، سواء أدى بضمان أو غير ضمان، أما إذا أدى بضمان، فلما قفنا، وأما إذا أدى بغير ضمان فلاه تبرع لم يحصل مقصوده، وهو العتق، فكان له حق الرجوع بما أدى، بخلاف ما لو أدى التكال على ماله، فإن لم يرجع على امرئ بما أدى حتى أجز العبد الكتابة، إن أود بغير ضمان لا يكون له حق الرجوع بما أدى بخلاف ما قبل الإجازة.

والفرق بينهما: وهو أن العبد ما أحاز فقد استندت الإجازة إلى وقت العتق، فظهر أن بدل الكتابة كان علم العبد، فإذا أدى بغير ضمان ظهر أن المؤدى تبرع بقضاء ما عسى العبد من الدين، ومن تبرع بنفسه دين غيره لا يكون له حق الرجوع لحصول المقصود، وهو تبرع دية عن<sup>(٤)</sup> هذا القدر من الدين؛ بخلاف ما قبل الإجازة.

وإن أود بضمان كان له حق الرجوع بما أدى؛ لأن بالإجازة وإن كان بدل الكتابة كان واجباً إلا أن الضمان يبدل الكتابة باخر، فهو إن أدى شاء عسى ضمان فاسد، فكان له حق الرجوع، وكانت الكتابة على العبد على حاله؛ لأن لهذا المؤدى ما استرد من المولى لتقصي بعض المولى، فصار كأن المولى لم يقبض منه شيئاً حتى أجاز العبد الكتابة، ولو كان كذلك كان جميع الكتابة على العبد، على حالها، كذا ههنا.

٦٤٥٦- إذا كتب الرجل عبده على نفسه، وعسى عند آخر له ثائب بغير إذن الغائب،

(١) وفي ما لو لم يكن عيب للتبرع عليه دين

(٢) أي شخصين ساقط من الإحتمال وأثناء مرقم وموف.

(٣) وفي ما على هذا القدر

فالكتابة جائزة، فإن أدى الشاهد عنها، وإن حصر العتق، وأدى عتقا أيضا، ولم يرجع واحد  
مهما على صاحبه، فإنه أولى شيئا، هكذا ذكر المسألة في الجامعين.

وذكر هذه المسألة في الأصل، وذكر فيها القياس والأما حسن، فقال: القياس أن توقف  
الكتابة في حق الغائب بما يخصه، ويحذف في حق الحاضر بما يخصه من بدل الكتابة، وفي  
الاستحسان: نفذ الكتابة في حق الحاضر بجميع الألف، ويتعلق عتق الغائب بأداء ذاته قال  
للحاضر: كاتبته على ألف درهم على أنه إن أوفيت إلى فأنت حر، ولا بد أن كانت معك،  
فتكون. لا بد معرفة هذه المسألة من مسألة أخرى لم تذكر ههنا، وهي ما إذا كان العبد إن  
حاضرين وكاتبهما المولى على ألف درهم، فقبلا، القياس أن يصير كل واحد منهما مكاتباً  
بخصته، يمتن إذا أدى حسبه، والقياس أنه: زفر حقه الله تعالى، وفي الاستحسان: يصير  
كل واحد منهما مكاتباً بجميع الألف، ويتعلق عتق الآخر بأداءه، ويصير إن في حق المولى  
بنزلة عبد واحد.

وجه القياس في ذلك: وهو أن في الكتابة معوضة وعدياً، إلا أن لتعلق بيع  
للمعوضة، وللهما بقي قابلاً للمفسخ، وإذا كان تبعاً كانت العمدة للمعوضة لا لتعلق،  
فصارت من حيث التقدير كله معوضة من كل وجه، وفي المعوضة المحضة كما يفيد العقد  
على كل واحد منهما بخصته، لا لجميع الألف، كمن باع عبداً من رجلين فإنه سفل البيع في  
حق كل واحد منهما، حتى أم يكن المانع أن يطالب أحدهما بجميع الألف إذا لم يكن شراً  
كذلك كل واحد منهما عن صاحبه، فتملك هذا. ودليله ما قرأنا نص فقال: كاتبتهما بألف درهم  
على أن يعتق كل واحد منهما بأداء خمسمائة.

وجه الاستحسان في ذلك: أن الكتابة شبيهة: معوضة، وتعلق عتق بأداء خصته،  
فباعتبار معنى التعلق يمنع الانقسام. وتعلق عتق كل واحد منهما بأداء حصته اكتمال النص  
على التعلق فقال: إن أدتهما ألفاً، فأنتما حران، لا يمتن واحد منهما بأداء حصته<sup>(١)</sup>، واعتبار  
كلا الأمرين في حق المولى والعبدتين متعلز، فيعتبر معنى التعلق في جنب المولى ولا يثبت  
الانقسام في حقه، وتعتبر المعوضة في جانبهما، ويثبت الانقسام فيما بينهما اعتباراً للمعتنين  
بقدر الإمكان. وإذا لم يثبت الانقسام في حق المولى اعتباراً لجانب التعلق، تعلق عتق كل

(١) وفي ف وتعلق عتق.

(٢) أثبت مراف



وأحد منهما بأداء جميع الألف لأداء حصته ، وصار العبدان حكماً بمنزلة عبد واحد في حق المولى ما لم يثبت الانفصال في حقه ، وفي حقهما من حيثهما شئت الانفصال ، وصار كل واحد منهما في حق ما بينهما مكتوباً بحصته .

وإذا لم يثبت الانفصال في هذه المسألة في حق ما بينهما وير المولى ، صار الجواب فيه كالجواب فيما إذا قال : معنى أنكما إن أديتما عتقتكما ، وإن عجزتني ردوني في ارق . ولو قال : هكذا ، تعلّق عن كل واحد منهما بجميع الألف ، وحملت كبد واحد في حق المولى ، ولو كان العبد واحداً لا يفتقن في ، منه إلا بأداء جميع الكتابة ، كما نزل ههنا . إلا أنه لم يذكر المولى العبد ، ولا استحقاق فيما إذا زاد معنى مطلق الكتابة ، فيلزم : معنى أيكما إن أديتما عتقتكما . لأن التعليق ههنا ثبت نصّاً لا بالمعاوضة ، فكان بمنزلة ما لو قال : إن أديتاني ألقا ، فاشتد حرمان ، وفي نص التعليق لا يفتقن واحداً منهما ، إلا بأداء حصته ، فكذلك ههنا .

وأما إذا لم يذكر هذه الزيادة فالتعليق محمول ثابت نصّاً ، وإنما التمسّت هي المعاوضة والتعليق حصل حكماً للمعاوضة ، فكان النيبان أن لا يعتبر التعليق ، ولكن الاستحسان اعتمد منه ، ولأنه لا يفتقن سبب موضوعه ، فإن الكتابة موضوعه لا إيجاد ، حرية البذلحة ، وتعليق حرية الرقة بأداء ما صار عوضاً

### فإذا عرفنا هذا اجئنا إلى مسألة الحاضر والغائب

٦٤٥٧ إذا كتبه عبده الحاضر والغائب على العبد فمهم إلى وقت كفا ، ولم يرد على هذا ، فغلب الحاضر ، التماس أن يفتقن على الحاضر بحصته ، وتوقف في حق الغائب على إيجازته بحصة نصيبه لما ذكرنا . وفي الآلة : من أن تفتقن الكتابة في حق الحاضر بجميع الألف ، ويشتق عن الغائب بأداء ، ثم افتقار الكتابة في حق الحاضر بجميع الألف ، فلما ذكرنا أن الاتفاق لم يثبت في حق المولى . وأما تعليق عن الغائب بأداء الحاضر ، فلأن الانفصال إذا لم يثبت في حق المولى صار في حق المولى بمنزلة عبد واحد ، فعنده وجود الأداء من الحاضر ، لا يفتقن فيها .

توضيح ما قلنا : إن المولى إذا مرضى بالعتق بشرط وصول جميع لبدن إليه ، فهو

(١) وفي السبع الثانية في صدره . لا يفتقن أسدعنا

(٢) أسدعنا من جميع السبع التي توجد عندنا

عدلت الكتابة في حق الحاضر بحضته، عن الحاضر عند وصول بعض البديل إلى المولى، فيكون عن الحاضر حاصلاً من غير رضى المولى، وذلك لا يجوز، فتعذر تنفيذ الكتابة في حق الحاضر بحضته، فعد ذلك الطريق أحد الشينين، إما أن يجعل كأن المولى كاتب الحاضر على ألف درهم، ويعلق عن الغائب به، والمولى يتفرد بهذا التعليق، أو يجعل العقد منعقداً في حق الحاضر والغائب، فيقول الحاضر في حق الحاضر، فيجعل العقد منعقداً فيما ينفعه، لا فيما يضره على حاضر، ويضر الغائب في وجوب المال عليه، فلا يظهر انعقاد العقد في حقه، ولا يكون للمولى أن يطالب الغائب بشيء، وإذا أدى الحاضر البديل لا يرجع على الغائب، أما لا ضرر للغائب في تمتع عتقه بأداء الحاضر، بل له فيه نفع، فيظهر انعقاد العقد في حق الغائب في حق هذا الحكم، فإذا أدى الحاضر<sup>(١)</sup> جميع البديل عتق نفسه، فإن مات الغائب لا يرفع عن الحاضر شيء من بدل الكتابة، ولو تمتع الغائب بسقط عن الحاضر حصته؛ لأن العبدتين في حق المولى، ولم يثبت الانقسام في حقه، كعبد واحد من حيث الحكم، ولو كان عبداً واحداً حثيفة وقد كاتبه فأعتق بعضه، سقط ما يخصه من بدل الكتابة، وإذا مات عن وفاء، لا يسقط شيء من بدل الكتابة فكذلك هذا.

٦٤٥٨- هذا إذا مات الغائب، وأما إذا مات الحاضر، وقد قدم الغائب، وقال: لا أؤدى شيئاً، فله ذلك ويكون رقيقاً، أما له ذلك؛ لما ذكرنا أن الغائب في حق ما يجب عليه بمنزلة العتق، عتقه، كأن المولى علق عتقه بأداء الحاضر ألف درهم، ولو قال المولى هكذا: فمات الغائب، فإنه لا يطالب الغائب بأداء ألف درهم؛ فكذلك هذا. وأما أن يكون رقيقاً؛ فلاه إذا لم يجبر الغائب على الأداء، صار الحاضر ميتاً عاجزاً، فيفسخ الكتابة في حقه، وإذا تفسخ في حقه الفسخ في حق الغائب، كما لو كذا حاضرين وقلاً، فمات أحدهما لم يجز الآخر.

٦٤٥٩- وإن حضر الغائب ورضي لا يكون للمولى عليه سبيل، ولا يلزمه المال ما ذكرنا أنه في حق ما عليه بمنزلة المحنوف بعته.

٦٤٦٠- وإذا أدى الغائب المال يجبر المولى على القبول استحساناً، ويحكم بعنقهما لما ذكرنا أن الكتابة نافذة على الغائب فيما له، وأن يجبر المولى على قبول المال منه حتى يحكم بعنقهما أمر له، فلهذا يجبر على القبول، إلا أنه يقلل المال منه حالا، ولا يمكن من السعاية

(١) ابن القويون ساقط من الأصل وأثبتناه من طوموف.

على نجس الحاضر ، ولا يشتر الأجل في حقه وإن كان الأجل له ؛ لأن الأجل متأخير لمطالبة ، ولا مطالبة على الغائب ، فلا يلت الأجل في حقه .

٦٢٦١ - وإن كساحين وأرد المولى أن يبيع العائيب . فليس له ذلك استحساناً ، لا ذكرنا أثر الكتابة ، فإذ على العائيب فيما له ، وأن لا يجوز بيع الغائب أمر للغائب ، فيظهر نفاذ الكتابة في حق الغائب في حق حرمة بيعه ، ولو لم يكن شيء من ذلك ، وكسب لعائيب بحساباً ، فأرد المولى أخذها لم يكن له ذلك استحساناً ، وكذلك لو أراد الحاضر أخذها لم يكن له ذلك استحساناً ، لأن على جواب الاستحسان على أحد الوجهين الكتابة نافذة في حق الغائب فيما يملكه ، وأن لا يكون لأحد حق مكانة الغائب " يقع في حق الغائب . تنصير الكتابة نافذة في حق الغائب في حق هذا الحكم . ولو خال الغائب : رددت الكتابة ولا أرضى بـ ، ورأى المولى برده لم يلتفت إلى ذلك ؛ لأن سني أحد الوجهين الغائب تملكه الحيدوف بعينه ، والحديث لا يثبت الرد ، وإنه وب المولى المكاتب للحاضر عقداً ؛ لأنه منته ما في ذمه بالهبة ، فيعبر ما لو ملك ما في ذمته بأداء مثله ، وهناك الجواب كما قلنا ، فهما كذلك .

ولم يجعل الكتابة في حق الغائب في حق هذا الحكم بمنزلة تعليق عتق الغائب ، بل جعلت الكتابة نافذة في حق الغائب في حق هذا الحكم ، وهو حصول العتق بعبء الكتاب للحاضر ، ويجعل الغائب تبعاً للحاضر فيه . وإن ردد المولى المكاتب للعائيب ، فهذه باطلة ؛ لأنه لا شيء على الغائب من الكتابة . فكان هذا فملك الدبي من غير من عليه الدين . وذلك لا يجوز . ونصيب المكاتب على الحاضر . لأنه ما وهب منه . وإن أعتق المولى انعقد الحاضر . عتق . ويظل حصته من المكاتب ، وأخذ الغائب بعبء من المكاتب حالة - والله أعلم - .

٦٢٦٢ - قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير : في أمة كوثبت على نفسها . وعنى ابنين لها صغيرين ، فهد حائراً ، وأيهما أدوا اعتصموا ، ولم يوجع المولى على صاحبه شيء . وفي الأصل يقول : إذا كتب الرجل عبداً له على نفسه ، وولده الصغير ألف درهم مكسرة واحدة ، وجعل التجوم وحده ، إذا أداها عتقوا ، وإن غبض . وردوا في الرق ، جرد ذلك ، وثبتت الكتابة على الأب بما يخصه . ويقت في حق الصغير إن كان يعقل الكتابة بما يملكه على إجازته ؛ لأن لها سببياً . وإن كان لا يعقل بطل ؛ لأنه لا مجبر لها ، ومثاله

(١) وفي ذ ، فيما يقع

(٢) وفي ب . أن يكون لأحد من أحد كتاب الغائب . إلخ .

قياسي. وفي الاستحسان: نفذ الكتابة على الأب بجميع الألف، ويتعلق عتق الأولاد بأداءه، كانه قال للأب: كاتبك على ألف درهم، على أنك إن أهدت عتقت، وعتق أولادك ملك.

٦٤٦٣- واعلم بأن الولد الصغير إذا كتب مع الأب بمنزلة الغائب كتب مع الحاضر من كل وجه، وبمنزلة الولد المولود في الكتابة من وجه دون وجه، أما بمنزلة الغائب كتب مع الحاضر من كل وجه<sup>(١)</sup>، وذلك لأن في الغائب مع الحاضر انعقد أخيف إلى شخصين بألف درهم. وليس للمولى ولاية إيجاب المال عنى الغائب، وهذا المعنى كله وحده في الولد الصغير كتب مع الأب بألف درهم<sup>(٢)</sup> لأن انعقد أخيف إلى شخصين بألف درهم، وليس للمولى ولاية إيجاب المال عنى الصغير، ولما وجد في الولد الصغير جميع معاني الغائب مع الحاضر، كان الولد الصغير إذا كتب مع الأب بألف درهم<sup>(٣)</sup>، وفعل عنه الأب بمنزلة الغائب كتب مع الحاضر من كل وجه.

وأما بمنزلة الولد المولود في الكتابة من وجه دون وجه، وكان وجه ذلك أن جميع ما في الولد المولود في الكتابة لم يوجد في الولد الصغير الذي كتب مع الأب من كل وجه، إنما وجد من وجه دون وجه، وذلك لأن معنى الولد المولود في الكتابة شتان: الولادة حالة الكتابة والتبعية للوالد وتولدته من كل وجه، وفي هذا الصغير الذي كتب مع الأب لم يوجد الولادة حالة الكتابة، ولكن وجدت التبعية حالة انعقد<sup>(٤)</sup> لأن الصغير تابع للأبوين، وإن كانا رقيقين من كل وجه، فإنه يسلم بإسلامهما، وبإسلام أحدهما، وكذلك في حق الخصانة التريبة يكون تابعاً لهما، وإن كانا رقيقين، فالتبعية من هذا الوجه قائمة بين الصغير وبين الوالدين حالة انعقد، فقد وجد في الولد الصغير بعض معاني الولد المولود في الكتابة من وجه، ولم يوجد من وجه، فكان بمنزلة المولود من وجه دون وجه، وبمنزلة الغائب من كل وجه.

والأصل في التبيين العمل بهما ما أمكن، وإذا تعذر العمل بهما يعمل بالراجح منهما، والراجح من التبيين أن يعتبر الولد بالغائب؛ لأن معنى الغائب في الولد الصغير ثابت من كل وجه، ومعنى الولد المولود في الكتابة ثابت من وجه دون وجه، والعمل بالثابت من كل وجه أولى من العمل بالثابت من وجه دون وجه. وإذا أمكن العمل بالتبيين يعمل بهما ولا يصار إلى الترجيح. فإن أدى الأب من المكاتب قيمة نفسه أي حصه نفسه من المكاتب، فإنه لا يعتق لما

(١) وفي ظ - من كل وجه دون وجه.

(٢) ما بين المظنون ساقط من الأصل وأنبه من ظ وم وظ.

ذكرنا أن الولد الصغير في هذه الصورة بمنزلة الغائب من كل وجه بمنزلة الولد المولود من وجه، ما في ذلك عسر إلا بمعنى الأب بآداء حصته، فإذا عسر الأب ورد في الرق يرد معه ولده لأن الولد الصغير بمنزلة الغائب من كل وجه ومنزلة الولد المولود من وجه، وما في ذلك عسر إلا بصير رقيق يرد الأب في الرق كالغائب حقيقته، وكالمولود حقيقته. بيان الحاضر إذا عسر، ورد في الرق يبطل كسببة الغائب، وذلك لأن الغائب فيما عليه محذوف بدنته، وفيما له مكاتب، والتعليق يبطل متى رد الحاضر في الرق لغوايته شرط العتق في حق الغائب.

٦٤٦٤ وإذا مات التعاقب يبطل كتابة الغائب فيه له، لأن الغول فيه، الكتابة فيما له بدون تعاقب العتق، بالأدب عبر ممكن، وعنه لم يبق متعلق بالأدب، الغائب، ولا بآداء الحاضر بعد فسخ الكتابة على الحاضر، أما بآداء الصغير، لأن الكتابة قد انقضت في حقه، وأما بآداءه، فلأن التعاقب بآداء ما ثبت مفصلاً، وإنه يشترط بآداء الحاضر.

٦٤٦٥ وإن أترك أولاده وقيلوا نحن نبي في الكتابة، قال: لا يفتل إليهم، ولا يجر المولى عليهم، لقول: لأنه بمنزلة الغائب، لم يستطع إلى معاقبته بعد صحة الكتابة على ذممه.

٦٤٦٦ فإن مات الأب فالأولاد يسهون في المكاتب عليه، نجوم أبيهم، إن كان أقاربين على السببية، بخلاف الغائب مع الحاضر، فإنه يؤمر بالحل حالاً بعد موت الحاضر، ولا يرد في الولد، إنما كان كذلك لما ذكرنا أن تولد الصغير الولد من كل وجه، ومنزلة الغائب المولود في الكتابة من وجه، وإنما عمل بالشبه بممكن، لأن من حكم الغائب أن يجبر المولى على أن يقول: إذا أتى لعتق، يبطل الكتابة حالاً بعد موت الحاضر، ومن حكم المولود أن يطالب على الأب بآداء، ومن على نحوه، ويجبر المولى على التقبيل متى أدى، فعملنا بالشبه بين جيب، ففتنا، جبر المولى على القول عملاً به الغائب، وله مطالبة بنجوم الأب عملاً به، تولد المولود في الكتابة من وجه بخلاف الغائب، لأنه ليس له مال، فلو لم يولد في الكتابة بوجه ما، فلا يتوجه عليه المطالبة ببدل الكتابة بعد موت الحاضر، فلا يكون له السببية على نجوم الحاضر، وهنا لما ذكرنا أن الغائب مكاتب فيما له محذوف بدنته، فما عليه، النصابة عليه، فلا يكون مكاتباً في حق المطالبة، ويدون وجوب النصابة لا بتصور نبوت الأجل.

(١) كنت من جملة من نسخ ابن خلدون هذه نصها.

(٢) هكذا في الأصول، وكان في الأصل: أن الولد الصغير من كل وجه بمنزلة الولد، ومنزلة الغائب.

٦٤٦٧- وإن كانوا أصغاراً لا يقدرّون على أن يسعروا ردوا في الرق - لأنهم بمنزلة الغائب من كل وجه، وبمنزلة الولد المولود من وجه، وبأي ذلك اعتبرنا إذا عجزوا عن السعاية يردون في الرق، فإن كانوا يقدرّون على السعاية قسمي بعضهم في جميع المكاتب وأداعا إلى المولى لا يرجع على أخويه<sup>(١)</sup>، لما بينا أنه بمنزلة الغائب من كل وجه، وبمنزلة الولد المولود من وجه، والغائب إذا أدى لا يرجع على الحاضر، والولد المولود في الكتابة إذا أدى بعد موت الأب لا يرجع على أخيه؛ لأنه لم يرد على الأخ شيئاً، إنما أدى عن أبيه، ومن قضى ديناً عن إنسان لا يرجع بذلك على غيره من قضى عنه، ولا يرجع على الأب أيضاً حتى إذا ظهر للأب مال، فإنه لا يرجع بما أدى في كتاب الأب وإن كان مضطراً في الأداء؛ لأنه لا يعنى ما لم يرد؛ لأنه بمنزلة الغائب من كل وجه، وبمنزلة الولد المولود في الكتابة من وجه، وما عاب الأبا لا يرجع؛ لأن الغائب في حق صاحبه متبرع؛ لأن المال على صاحبه وليس عليه، وفي حق عتق نفسه يؤدى عن نفسه؛ لأن الكتابة في حق ماله نافذة، فيجمل مؤدباً عن نفسه متى اختار الأداء، فلا يكون له أن يرجع على غيره.

٦٤٦٨- وهذا بخلاف ورثة الحر إذا قضى أحدهم دين أبيه، كان له أن يرجع بذلك في كسب أبيه؛ لأنه أتى من حالص ماله وهو مضطر في الأداء؛ لأنه لا يعمل إلى قبض<sup>(٢)</sup> نصبه من التركة إلا بالأداء. فإن ههنا من وجه بمنزلة الولد المولود في الكتابة، فيكون مؤدباً بعد الاعتبار من الأب، فيكون له الرجوع كما لو كان مولوداً في الكتابة حقيقاً، باعتبار أنه عائب لا يكون له الرجوع، فلا يكون له الرجوع بالشك.

٦٤٦٩- فإن مات بعضهم لا يرفع شيء من المكاتب لما ذكرنا أنه بمنزلة الغائب من كل وجه، وبمنزلة الولد المولود من وجه، وبأي ذلك اعتبرنا لا يفسد بقرته شيء من المكاتب.

٦٤٧٠- فإن كانوا أحبب، وفقد مات الأب، يكون للسيد أن يأخذ أبيهم سواء بجميع المكاتب بخلاف الغائب؛ لما ذكرنا أنه بمنزلة الولد الغائب من كل وجه، وبمنزلة الولد المولود في الكتابة من وجه، وقد أمكننا العمل بالشبهين فقول: بشبه الغائب بجبر المولى على القيول متى اختار الأداء كما في الغائب، وبشبه<sup>(٣)</sup> بالولد المولود في الكتابة للسيد أن يطالبه ببدل الكتابة، فعلاً بالشبهين - والله سبحانه وتعالى أعلم -.

(١) وفي ظ: على إخوانه.

(٢) وفي م: إلى بعض نصيبه.

(٣) وفي ظ: وبشبهه.

### الفصل السابع في ملك المكاتب ولده أو بعض ذي رحم محرم أو امرأته وفي المكاتب يموت عن ولاء وفي أولاد المكاتب

٦٤٧١- قال محمد رحمه الله تعالى: المكاتب إذا اشترى ابنه صح شراؤه، وبصير الابن مكاتباً بمنزلة حاله، سواء اشتراه بالذوق المولى أو بغيره، وهذا ملخصنا. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: يصح شراؤه ولا يصير مكاتباً، وكذلك على هذا إذا اشترى والده أو وادته. وأما إذا اشترى أخاه أو أخته أو عمه، أو ذا رحم محرم منه سوى الوالدين والمولودين، فالقياس أن يصير بمنزلة حاله مكاتبين حتى لا يكرن له بيعهم، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. وفي الاستحسان: أن لا يصيروا بمنزلة حاله، حتى كان له بيعهم كما لو اشترى ابن عمه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وجه القياس في ذلك: هو أنه ملك ذا رحم محرم منه، فيصير بمنزلة حاله كالأب والأب، وبإسناد على ما لو كان اشترى لهؤلاء حرّاً، فإنهم يصيرون بمنزلة حاله أحراراً، وكذلك في المكاتب. وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى ذهب في ذلك إلى أن هبة عبيرة المملوك<sup>(١)</sup> مثل حالة المالك شيئين: القرابة المحرمة للنكاح، وحقيقة الملك على ما قال النبي ﷺ: «من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه»، وفي رواية: «فهو حر»، فقد جعل العلة شيئين: القرابة المحرمة للنكاح، وحقيقة الملك، وهذه العلة قد وجدت في حق الحر، سواء ملك أخاه أو أباه أو ابنه؛ لأن الحر<sup>(٢)</sup> له ملك حقيقة وقد وجدت القرابة المحرمة للنكاح. وإذا ثبت علة العتق من الحر في حق هؤلاء، ثبت العتق في حقهم.

٦٤٧٢- فأما في المكاتب وجد علة العتق فيما إذا كان للشترى ولد أو والد؛ لأنه وجد قرابة محرمة للنكاح، ووجد حقيقة الملك من حيث الحكم، والأعتبار إن لم يوجد من حيث

(١) وفي أم: أن علة عبيرة المملوك، وفي ف: أن علة عبيرة المملوك.

(٢) أخرجه السنن في التبيين الكبير ٣: ١٧٣ (٤٨٦٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) رواد أبو حنيفة في العتق. باب ٧ حديث (٣٩٤٩)، والترمذي في الأحكام: باب ٢٨، وابن ماجه في العتق: باب ٥ حديث (٢٥٢٤).

(٤) هكذا في ف أو ح، وكذلك في الأصل. لأن الحرمة.

بالحقيقة ، لأنه انضم إلى حق الملك الأول ، ولولا زيادة أثر في إيجاب القسمة ، لبرئ ذلك بمجرد الغربة المحرمة للكنكح ، حتى إن الأب يستحق القسمة وإن كان كسويا . ويستحق القسمة أوصاف الذين أم اتخذ ، فانضم إلى حق الملك مائة أثر في إيجاب زيادة القسمة ، فالنصف الحق بالحقيقة ، ومن حكم حقيقة الملاء أن يصير المملوك يمثل حال الملاك إذا كان ذا جسم معرّم منه ، كذا هنا .

٦٤٧٣ - زيادة كان أخا ، فالقربة المحرمة للكنكاح وإن وجدت ، لم يوجد حثيفة المملوك ، لا حثيفة بالاعتبار ، أما حثيفة فلا شك فيه ، وأما اعتباراً لأنه لم يضم إلى حقيقة الملك مائة زيادة أثر في إيجاب القسمة وهو الأول ، حتى يلتحق الحق بالحقيقة ، فيبقى مجرد الحق لا غير مع الغربة المحرمة للكنكاح . فالعلة بصيرة حال المملوك تمثل حال المالك لم يسم . فلم ينس الحكم لنفسه المله

٦٤٧٤ - قال : وإذا اشترى المكاتب امرأته ، فإن لم تكن أولاده له كان له بيعها ؛ لأن امرأته إذا اشترى امرأته ، ولم تكن كذلك تبيعها ، يكون ذلك للمكاتب أولى . فأما إذا وئدت منه ، فإن ملكها مع الولد أصبحوا على أنه مبيع من بيعها . فأما إذا ملكها وحدها فاختلصوا فيه . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : لا يمنع من بيعها ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى : يمنع من بيعها .

٦٤٧٥ - ونهى نوافر بن بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : مكاتب اشترى امرأته ، فدخل بها ، فولدت ولداً أبعد الشراء ، ثم مات المكاتب عن غير ولاء ، فالولد يسعى فيه على أبيه من ذلك الكتابة ، ويسعى في مهر أمه أيضاً ؛ لأنه ذبح على الأب ، والولد المولود في المكاتب يسعى في ديول الأب على ما يأتي بيانه بعد هذا - إن شاء الله تعالى .

٦٤٧٦ - قال محمد رحمه الله تعالى : وإذا مات المكاتب عن ولاء ، فعلى قول علمائنا رحمه الله تعالى : يردى مكاتب ، وبحكم ينفقه في آخر جزء من أجزائه ، ويعتق معه أولاده . ويترثه ورثته الأحرار ، وهو قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهما ، وقول الشافعي رحمه الله تعالى : تنسخ الكتابة ، وسائرته يأخذها سوى كنه ؛ لأنه كسب عباده ، وهو قول زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ، والمسألة معروفة .

٦٤٧٧ - وإذا اشترى المكاتب أمه ، حتى يكاتب (عنه كما ذكرناه) ، ثم مات المكاتب وترك ولاء يردى منه مال الكتابة ، ويحكم بعقوبته في آخر جزء من أجزائه حية ، ويترثه ابنه ، لأنه كما



يحكم بحرية المكاتب<sup>(١)</sup> في آخر جزء من أجزاء حياته، يحكم بحرية ولده في ذلك الوقت أيضاً، لأن ولد المكاتب يعتبر بعق المكاتب. ألا ترى أن المكاتب لو أدى بدل الكتابة في حياته وحكم بعفته، عتق الولد أيضاً، كما ههنا، وإذا عتق الولد في آخر جزء من أجزاء حياته، نبيق أن هذا الجزء مات عن ابن حر فورثه.

٦٨٧٨- هذا الذي ذكرناه كله إذا مات المكاتب وترك وفاً، فأب إذا مات وترك ولداً مولوداً في الكتابة، فإنه يسمى على محرم أمه، وهذا عند عامة أئمة أرحمهم الله تعالى. فأم إذا مات وترك ولداً منسرى، أو ألباً، أو أمّاً، فكذا ذلك الخواص على قولهم، يسمى كل واحد منهم جيس عليه على نجومه ونزادى أو والدًا، وعلى قول أبي حنيفة وحده الله تعالى إن كان والدًا لا يفيل منه بدل الكتابة ولكن يبيع كسائر أكسبه، وإن كان ولدًا فإنه يقال له: إمام أو يزدى بدل الكتابة العدل، أو يزدى في الرقي استحساناً، ولا يمكن من السعي على نجومه

أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ذهب في ذلك إلى أن الولد المنسرى والأب تدوبا الولد المولود حال حياة المكاتب، حتى حرم بيعهما حال حياة المكاتب كما حرم بيع الولد المولود في الكتابة، فكذا ثبت بعد موت المكاتب وجب أن يتساوبا بالولد المولود في الكتابة، والولد المولود في الكتابة يسمى على محرم الأب، فكذا ذلك الولد المنسرى والولد المولود.

وحه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن الكتابة في هؤلاء إنما ثبت بسبب النسيبة للمكاتب الأعمى<sup>(٢)</sup>، لانه مقصود: لأنه لم يجد فيهم كتابة مقصودة، فثبت فيهم حكم الكتابة بقدر النسيبة؛ لأن الحكم أباً وثبت بقدر ثبوت النسب، والنسيبة للولد المولود أكثر من النسيبة للولد المنسرى [والولد المنسرى أكثر من الأب المنسرى، فثبت حكم الكتابة للولد المولود أكثر مما ثبت للولد المنسرى، وثبت للولد المنسرى<sup>(٣)</sup> أكثر مما ثبت للأب والأم].

وإذا قلنا: إن النسيبة للولد المولود في الكتابة أكثر؛ وذلك لأن النسيبة للولد المولود في الكتابة ثابتة بالملك، وبالنسيبة الثابتة حنيفة وقت ثبوت النسيبة، وقت ثبوت حكم الكتابة؛ أما بالملك: فلا أن الولد المولود في الكتابة كالسبوك للأب، حتى كان لها اشكاف الولد كما لو كان منسرى، والمعامل كالعامل كحتم، يسير مسافراً يسفره ومقياً بإقامته، وثبوت الكتابة

(١) ثبت من طواف ورجع

(٢) وهو ف للمكاتب الأصل

(٣) ثبت من ف ورجع

بالبعضية الثانية بينهما حقيقةً وحكمياً، فإن الولد مفصل من الأم، والأم مكاتبة، وتبعية الولد المشتري دون تبعية الولد المولود؛ لأن تبعية الولد المشتري ثابتة بالملك، وبالبعضية الثانية بينهما من حيث الحكم والاعتبار لا من حيث الحقيقة؛ لأنه بعد الانفصال، لا بعضية بينهما من حيث الحقيقة، وإنما بقيت حكماً تبعاً بسبب حرمة المزاوجة، فإنها حكم البعضية والتبعية في المشتري تثبت بالملك. وبالبعضية الثانية من حيث الحكم والاعتبار، لا من حيث الحقيقة، فكانت تبعية المشتري دون تبعية الولد المولود في المكاتب، وتبعية الأب والأم دون تبعية الولد المشتري؛ لأن الأب والأم صاراً تابعين لهما بسبب الملك لا بسبب البعضية، فإن الأب ليس ببعض من الأبن، وكذلك الأم كذلك على أن تبعية الأب والأم للمكاتب الأصلية دون تبعية الولد المشتري، وتبعية الولد المشتري دون تبعية الولد المولود في المكاتب.

٦١٧٩ - ولما كانت تبعية الولد المولود أكثر، وحكم الكتابة ثابت بسبب التبعية، ثبت فيه جميع أحكام كتابة الأصل، قلنا: يحرم بيعه حال حياته، وقبول بدل الكتابة منه على نجوم الأم. ولما كان ولد المشتري دون التبعية ولكن فوق الأب، قلنا: يحرم بيعه حال حياته للمكاتب، وقيل منه بدل الكتابة بعد موته حالاً، ولم يمكن من السعاية على يوم الأم حتى يظهر نقصان حاله عن حال المولود في التبعية؛ ولما كان الأب دون الولد المشتري في التبعية، قلنا: يحرم بيعه حال حياته، ولم يقبل منه بدل الكتابة بعد موته لا حالاً ولا مؤجلاً؛ ليظهر نقصان رتبته في التبعية عن الولد المشتري<sup>(١)</sup>. وعن الولد المولود في المكاتب، وقد ذكرنا أن الولد في حال الكتابة يدخل في كتابة الوالد تبعاً، والأم تدخل في كتابة الولد تبعاً له.

٦١٨٠ - فإدابات المكاتب عن وفاء وأدبت مكاتبه، وحكم بحرية المكاتب في آخر جزء من أجزاء حياته، بحكم بحرية الولد والوالدة في ذلك الوقت أيضاً. وإدابات لا عن وفاء وسمى الولد والأم في بدل الكتابة على نجوم المكاتب<sup>(٢)</sup> بحكم بحرية الولد والأم، وبحكم بحرية المكاتب مقصوراً على الحال.

فالحاصل أن في الوفاء يستند العتق إلى آخر جزء من أجزاء حياة المكاتب، وفي سعاية الولد مع الأم وأدابعها لا يستند العتق إلى آخر جزء من أجزاء حياته، بل يقتصر على وقت

(١) ثبت من ع و ا ط و م .

(٢) ثبت من ع و ا ط و م .

(٣) وفي: ط . على نجوم المكاتب

الأداء.

وإنما جاء الفرق باعتبار أنه إذا مات عن ولاء، فمقتد مات لا عن خلف، لأن المان لا يصبح خلفاً عنه، والولد لا يصبح خلفاً حال بقاء المان، ولهذا لا يفي بالتعميم بل تدخل الكتابة، ولا يعطى لتبني حكم الحياة وقت الأمان. مبني على الضرورة إلى الاستناد. وإنما إذا مات لا عن ولاء، فقد مات عن خلفه؛ لأن الولد يصلح خلفاً عنه حال انعقاد المان، ولهذا يفي لذلك منحة، فأعطى للميت حكم الحياة إلى حين الأداء، فنحن نلحل تبعاً للمحي.

٦٤٨١- ولو أعتق المولى ولده المولود في الكتابة أو للتسرى، فإنه ينفى عنه مستحصناً، والقيس أن لا ينفى.

وجه القياس في ذلك، أن ولدها بمنزلة عبد من كسبها، دليل أن لها استكساب ولدها كما أن لها استكساب عبد من أكسابها، فوجب أن لا ينفى عنه في ولدها كما لا ينفى عليها حتى لا يستكساب، كما لا ينفى عنه في عبد هو من كسبها.

وجه الاستصحاب أن ولدها بمنزلة للمولى رتبة من كل وجه، لأنه أخفى بعض منبه ردقيه مملوك للمولى من كل وجه، حتى ينفى عنه في الأم، فكذلك ولدها، ولدها مملوك للمولى رتبة من كل وجه، إننا نلنا الانتفاع بالولد من حيث الأكساب، وإنيام حق العير في المنفعة لا يمنع بقاء عتق ذلك، كما في المسأحة، وهذا بخلاف عبد آخر من كسبها؛ وذلك لأن كسبها غير مملوك للمولى رتبة من كل وجه، إننا له حق ملك كسب للمكاتب، وحق الملك لا يكفي لإنقاذ عتق كسب للمكاتب، فاستمع العتق في نسبها من أنولى؛ لعدم ملك في رقبته حفيضة. لا من حيث إن لها الملك في منفعة هذا الكسب، فأما هذا للمولى حفيضة ملك في رقة الولد، ولدها صار مكاناً بغيره، فأنشأ الأم من هذا الوجه.

أما سماعه عن محمد بن حماد بن محمد بن أبي مكرم بن رجل أبيض شتر في شراء ابن المكاتب، قال: في قولها المكاتب يضمن نصف قيمته، وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: بعده شرب المكاتب، والنصف لأخر من مال أبيه عن حائه، ولا يخدم واحد منهما، وإنما هو بمنزلة عبد، بين رجلين كاتب أحدهما يخدمه يخدمه، فلا يخدمه، وسما منهما، ولكن ما أكسب من مال يكون بينهما.

٦٤٨٢- وفي نواتج بشر: عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، مكاتب ولد له أولاد من

أمته، ثم مات عن ولاء، فلم يؤد مكاتبته، حتى مات بعض أولاده من لأمته وترك ميراثاً، فإيه يؤدى ما على المكاتب من مكرته، ويكون ما يضى ميراثاً، ولا يترك الابن الميت بعده من شئ، وما تركه لابن الميت فهو ميراث لأمه وأخويه، وكذلك لو كان الولد معه فى عقد الكتابة، ثم مات بعد أبيه، ثم أدت المكاتبه، لم يترك أمه.

٦٤٨٣- وفى برادر بن سماعه عن محمد بن حمزة عن عاتق: مكاتب مات وترك ابناً ولد له فى الكتابة، وترك ألفى درهم ديناً له على رجل، وبدل الكتابة ألف درهم، فاشتدب الاس ألف درهم، وأداهما فى مكانة أبيه، ثم خرج بين الأب، وله ابن آخر، فإين الأباين ميراث بينهما نصفين. ولا يرجع الابن الذى أدى الكتابة فى الأباين بما أدى، لأن المكاتبه عليه يؤخذ بها كما كان يؤخذ الأب به، وكذلك إن أذاها من كسبه بعد خروج الأباين. وإن لم يؤد الابن ذلك من كسبه، كان له أن يؤدى من مال الأب، وما اكسبه بعد موت أبيه يكون له.

٦٤٨٤- وكذلك لو كان التكاتب ترك ألفى درهم وضح، وبدل الكتابة ألف درهم عليه، فأذاها منه من مال اكسبه بعد موت الأب، كانت الوضحة بينه وبين الأخ ميراثاً

٦٤٨٥- وفى المنفى: مكاتب مات وترك ديناً على الناس، وله ابن مولود فى حال الكتابة يسمى فى كتابته، وله مالان حران أيضاً، ثم مات أحد الأباين الحرين، ثم خرج من التكاتب على الناس، فأدى من ذلك مكاتبه، فالفاضل يعتبر ميراثا بين الابن الحر وبين الولد المولود فى [حالة] الكتابة، ويرث الابن الحر من أخيه الذى مات بعد موت الأب، والأمن المولود فى حال الكتابة لا يرث من أخيه الذى مات بعد موت الأب

٦٤٨٦- وفى الأصل: إذا مات المكاتب عن ولاء وعليه ديون لأجنبي والمولود، سوى بدل الكتابة، وله وصايا من تدبير وغير ذلك، يبدأ من تركته بدين الأجنبي (الآن دين الأجنبي) أقوى حتى يضى عليه بعد العبر، ثم يدين المولى، ثم يبدل الكتابة، فإن ضى بعد ذلك من يفسد بين ورثته، وظلمات وصاياه، وقد ذكرنا مسألة الوجهة من قبل، فإن لم يفسد ألباقى بعد قضاء دين الأجنبي بنصف المولى يبدل الكتابة، يبدأ يبدل الكتابة، ولا يبدأ بالتدين

(١) وفى م: بهير

(٢) أنت من م

(٣) أب من جميع الصحيح الذى توجد عدولاً

لوجهين: أحدهما: أن في البداية بالدين، ابتداءً إبطائه التمسك؛ لأنه إذا ابتدئ [بدي] بالدين، والباقي لا ينفي بذلك، الكتابة يموت عبد أو يبطل دين المولى، إذ المولى لا يستوحى على عبده دين، وليس في البداية بيد الكتابة ابتداءً إبطاءاً لها انتهاءً، فكانت اليد بيد الكتابة أولى. والثاني: أنه إذا قبض بجهة الدين لا يصل العبد إلى شرف الحرية، وإذا قبض بجهة الكتابة يصل إلى شرف الحرية. وكان هذا الوجه أولى.

٦٤٨٧- وإن لم يترك مالاً إلا ديناً على إنسان، فاستعصى الولد المولود في الكتابة، فعجز وقد ايس من العجز أن يخرج، فإن الولد يرد في الرق؛ لأن الدين أسوأ من الشأوى، فلا يثبت باعتباره القدرة على الأداء، ويدونه قد تحقق العجز، فإذا جرح الدين بعد ذلك فذلك للمولى؛ لأنه كسب عبده.

٦٤٨٨- وإذا مات المكاتب عن ولاء، وترك<sup>(١)</sup> ولداً ولد من كتابته، فأدبت مكاتبته، ورث الولد منه، وكذلك إذا مات عن ولاء، وترك ولداً، كتب معه كتابه واحدة وأدبت مكاتبته، ورث الولد منه. وإذا كان الولد مفرداً بكتبته، وأدى مكاتبته بعد موت الأب قبل أداء مكاتبته الأب أو بعده، لا يرث؛ لأن عتي هذا الولد يقتصر على وقت أداءه، فكان عبداً وقت موت الأب فلا يرث.

٦٤٨٩- وإذا مات الرجل عن مكاتبته، وله ورثة ذكور وإناث، ثم ماتت المكاتب عن ولاء، فإنه يزدي من ذلك مكاتبته، فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى، وما فضل منها فهو للذكور من ورثة المولى دون الإناث، إن لم يكن للكتاب وارت سوى ورثة المولى؛ لأن الفاضل شركة المكاتب، وقد صار المولى محتقياً، فتكون شركته لورثة المولى بحكم الولاء، والولاء يختص بالعصبات، فكذلك لو لم تحت المكاتب حتى أدى إليهم المكاتبته، أو أعنفوا فغيره للذكور من ورثة المولى.

(١) هكذا في ألف.

(٢) ومن مات عن ولاء، فإن ترك

## الفصل الثامن

## فى دعوة المولى ولد أمة المكاتب وفى دعوة ولد مكاتب المكاتب

٦٤٩٠ - قال محمد بن حمزة الله تعالى فى الزبانات : مكاتب الشترين أمة ، فحلب فى ملكه بوالدته ، فدعى المولى والىها ، لا يصح دعوته إلا بدعوى ، فمكاتبه ، وروى عن أبى به سفار حمزة الله تعالى : أنه يصح دعوته من غير تصديق المكاتب ، وقامه على دعوة الأب ولد جارية ابنة ، فإنه يصح دعوته من غير تصديق الابن .

ووجهه : أن المولى من أصحاب مكانته حق الملك ، وقد اتفق أقربى من حق الأب من مال الابن ، حتى أن المولى لو تزوج بجارية من أكتساب المكاتب لا يحد ، والأب إذا تزوج بجارية به بغير ، ثم الأب إذا ، فهو ولد جارية أنه يصح دعوته من غير تصديق الابن ، فلا يصح دعوة المولى من غير تصديق المكاتب المولى .

وجه ظاهر الرواية وهو : الفرق بين دعوة الأب وبين دعوة "المولى" ، أن صحة دعوة الأب ما كانت باعتبار حق الملك ، فإنه ليس للأب من مال الابن حق الملك عديدا ، ولهذا لو تزوج بجارية منه أنه يجوز ، وإنما كان باعتبار أن الأب ولاية ذات مال الابن عند الحاجة ، وقد صدق الحاجة فهو ، إلى أن ملكت جارية لمارء ، ذكرا أنثى ، مفتقضا الاستيلاء ، سابقا عليه سرحا لصحته ، فغيره ، أنه استولى بذات نفسه ، فلا يملك صحة دعوته على تصديق الابن ، أما لو كان قدس له ثلث من من أكتساب "المكاتب" للحاجة ، لتصل الجارية ملكا له ، مقتضى الاستيلاء ، بين أنه استولى ملك نفسه ، لا ترى أنه لو كان لأحد شيئا من أكتسابه حاجة المالك ، المولى لا يقدّر عليه . فثبت اختاره بملكوته المكاتب كما قالت : لو صحت دعوته بما أكتسب باعتراف ماله جهدا " من غير الملك . ولا يرد إليه بنفسه ، لأن حقه لا يظهر بمقابله حق المكاتب . لأن حق المكاتب واضح ، لأن له حق المالك ، وحق المالك ، ولو لم يكن له حق المالك ، لا يظهر حقه إلا بتصديق المكاتب .

(١) ما رواه العنبري : ما رواه من الأهل ، والثنا من مذهب .

(٢) وفى : كتاب

(٣) وفى : وم

٦٤٩١- ومرفق بين هذه المسألة وبين الدعي إذا دعي وبه الجارية المبيعة، وقد جاء به لأقل من ستة أشهر بعد البيع، فإن دعوته تصح من غير تصديق أحد، وانحرق أن دعوة الدعي إنما صحت لحصول العلوق في ملكه، حتى لو نزلهم أن العلوق لم يكن في ملكه، حتى جاءت بولد لسته أشهر مضاعفاً من وقت البيع لا تصح دعوته، وعليه هذا التقدير يظهر أنها أم ولد له، وأنه باع أم الولد فلم يصح بيعه، فثبتت على ملكه، فكان مدعيته وإن جازيته، فلم يحج إلى تصديق أحدهما

لما هنا العلوق لم يكن في ملك المولى، لم يصح دعوه بناء على ذلك؛ لأن مرفوع المسألة فيما إذا استرى المكاتب أمة وجلس في ملكه، حتى لو كان العلوق في ملك المولى بأن كانت لجارية من كسب العبد قبل الكسب، فكان المولى على وقته وأكسبه فعات بالولد لأكثر من ستة أشهر في وقت الكسب، فادعاه المولى، صحت دعوته من غير تصديق أحد، ثبت أنه لا يمكن تصحيح دعوه بناء على كونه العلوق في ملكه، لو صحت دعوته إذا تصح باع أم ولد له من حرة الملاك، لكن صفه لا يظهر بنون مصدين المكاتب على ما مر شرط تصديقه لهذا، فإذا صدقته المكاتب ثبت النسب به، لأن أحق لهب لا يردوه، فإذا تصادقا على إثبات النسب منه، ثبت تصادقا عليه فيما بينهما بهذا الطريق

قلنا: إذا ادعى سب هذا الولد أجنبي، فرض صدق المكاتب، أو أجنبي على ذلك، يثبت النسب من الأجنبي، ولأنه لما صدق المولى في ذلك فقد ثبت الوطء من المولى، فتصادقهما، وبعد ما ثبت الوطء بتصادقهما تصح الدعوى من المولى، ثبت النسب به، لأنه مما معروفاً لما نرى بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

٦٤٩٢- ووجه المرفوع ردت النسب منه، وعن هذا قال بعض أصحابنا: حرمهم الله تعالى إذا كان موطئاً، قلنا: من المولى جازته دعونه، صدقه المكاتب في ذلك أو كذبه، وكان الولد حراً بالقيمة، يفرم المولى قيمة الولد وله مكاتب، ويفرم غيره له مكاتب أيضاً

٦٤٩٣- ومرفق بين وبين الأب إذا ادعى نسب ولد جارية منه، فإنه لا يفرم قيمة الولد، ولا يفرم إلا في رواية رواها ابن سماعة: أن أمة من أمه استقر عليه قول أبي يوسف: رحمه الله تعالى، إن الأب يضمن قيمة الولد، ويضمن العقر كما في المكاتب لعنى جامع وهو العرو،

فإن الأب صار معزوزاً أنى هذا الاستيلاء<sup>(١)</sup> . لا عيبه دليل الملك أو هو ظاهر قوله عليه السلام ، ذات مراك لأبيك<sup>(٢)</sup> ، كلف أن المولى صار معزوزاً لا اعتماد دليل الملك فى المكاتب<sup>(٣)</sup> ، وهو ملك الرقبة ، وحكم العزوز بذكرنا أصله إذا اشترى جزيره وإسترلدها ، مستحلت من يده .

وجه التفرغ على ظاهر الرواية هو أنه ليس للأب فى حارية الابن ما يخفى تحت النسب من حقيقة نكاح ، أو حق الملك ، أو دليل الملك ، أو دليل الحق . إنما ليست مجرد تأويل باعتبار ظاهر الإضافة ، وإنه يكفى لإسقاط الحق ، أما لا يكفى تحت النسب ، فلا بد من إثبات النسب فى الحارية ؛ ليست النسب ، ولا سلك بنون التشفيع ، فثبت شباك مفتضى الاستيلاء سيقاً عليه شيئاً لصحته ، فثبت أنه وصى ملك نفسه ، ومن وطئ ملك نفسه فالولد تعلق حر الأهل من غير قسمة ، ولا يلزمه سقوط الحارية . فإما المولى فله فى حارية المكاتب ما يكفى لشات النسب وهو حق الملك ، وقد ظهر ذلك الحق بتصديق المكاتب ، فلا حاجة إلى إثبات انتمت مفتضى الاستيلاء سابقاً عليه ، بل بقيت الحارية على ملك المكاتب ، فكانوا وأمثا ملك المكاتب معزوزاً على وجود سبب الملك ، قلنا أنها مكينة ، وحكم العزوز بذكرنا . ولا نعيم الحارية ثم ولد للمولى من المال ، إلا رواية رونا عباس مساعداً عن أبي يوسف روى عنه أنه تعالى ، بخلاف الأب إذا استولد حارية أمه فإنه نصير أم ولد له .

ونفرى على ظاهر الرواية ما ذكرنا : إذا الأب يثاب بخاريه مفتضى الاستيلاء مسافراً عنه ، فثبت أنه استولد ملك نفسه فنصير أم ولد له ، ولا كذلك المولى ، وإنه ما يملك الحارية . بل ثبت على ملكة المكاتب ، ولهذا لا نصير أم ولد له حال ، وليس من ضرورة ثبات النسب ثبوت أمية الولد له حال ، ألا يرى أن النسب يثبت فى فصل العزوز والنسبة فى النكاح ، ولا يثبت أمية الولد فى الحال .

(١) كنت من جميع الشيخ الواحد ذلك .

(٢) أخرجه الطحاوى فى شرح معاني الآثار (١٤٩-١٥٠) ، وأبو الحسن فى مختصر مختصر (٩٠، ٩١) ، والعسلى فى الأوسط (٣٤٤) ، وكبر ابن حنبل فى البداية (٦٩٩) ، والزيلعى فى نصب الرافعة (٢٠٧) ، وابن حزم فى المحلى (١٤٥١) ، وابن قدامة فى المعنى (٦٠٠ ٣٩٩) .

(٣) روى فى كتاب .

(٤) ابن الملقين ، فقط من الأصل وأنته من مذهبهم .

(٥) روى فى مذهبهم .



٦٤٩٤- قال : ويعتبر قيمة الولد يوم الولادة ، فترق منه بين الولد المبرور ، فإن في الولد المبرور يعتبر القيمة يوم اختصومه .

والفرق وهو أن من صاقت له صاقي المكاتب المولى في دعوى الاستيلاء ، فخذوهم أن الحرية تمت من وقت العلوقة ، لأن للصوم حق التملك ثم اكتساب المكاتب ، يظهر ذلك عند تصديق المكاتب ، وحق التملك كحقيقة الملك في دعوى الاستيلاء ، فصار المولى متلف المولد على المكاتب من وقت العلوقة ، ولكن لا يمكن اعتباره قيمته قبل الم ولادة [إذ لا قيمة للمولد قبل الولادة] ، فيعتبر قيمته في أول أوقات الإمكان ، وذلك وقت الولادة ، لأنه وقت يظهر له قيمة ، فأما المستحل من يصدق المسمى في دعوى ، فأنولد على رقيقاً في حق المسمى ، إلا أن لشرع أقيمت للمسمى ولاية البيع بالقيمة ، فكان لبيع قيمته تقرر الميب ، وقت البيع ، ووقت الخصومة ، واعتبرت قيمته وقت الخصومة .

والفرق بين مائتا هذه وبين مسألة المبرور من وجه آخر ، فإن هناك لم يعم المسمى بحال المبيع أنه غاصب لا تمت العروة ، لمرأى سب المبرور وهو نفاذ الشراء برعته . وهذا لم يعم المولى بحال أحادية أنها لا تقل له ، ثبت المبرور أيضا لبقاء سب المبرور وهو قيام المالك لمولى في رقبه المكاتب .

٦٤٩٥- هذا الذي ذكرنا إيجابات الأمانة ، ولولا نسبة أشهر مند اعتبارها المكاتب ، حتى كان العمول في ملك المكاتب ، وإنما إيجابات الأمانة بالمولد لأقل من شبه أشهر مند اعتبارها المكاتب ، حتى لم يكن العلوقة في ملك المكاتب ، فأدفع المولى ، لا يصح دعونه ، ولا ينسب له سب مازل تصديق المكاتب ، وإذا صدقته المكاتب حتى يثبت المذهب كان عبداً على حاله .

٦٤٩٦- وكذلك إذا انقضى ملك المكاتب غلاماً من السابق ، ودعى المولى نسب هذا له ، لا يصح دعوه إلا بتصديق المكاتب ، وإذا صدقته وثبت نسب كان عبداً للمكاتب على حاله .

الفرق بين هذه وبين أوجه الأول وهو ما إذا كان المملوك في ملك المكاتب ، والمسمى وهو أن حرية المولد مبسطة إذا كان العلوقة في ملك المكاتب ما كان لأحد سبب نسب من المولى ، لأن العلوقة بالعبث بالإعتاق ، ولم يفتق المولى نسباً من اكتساب مكاتبه ، لا يعتق فكذلك

لا يعتن بالحرية بهذا الملقب.

فك : المكاتب إذا اشترى من مولاه وهو معروف بالنسب منه أنه لا يعتن ، ولكن حرمة تولد باعتباره الموروث ، فإنه من الاستيلاء على حبيب ، خو في الجارية وهو ملك الرقة من المكاتب ، وولد الموروث حر بالقيمة . أما إذا لم يكن المعنوق في ملك المكاتب ، ومولى لا يعتبر مفعولاً ، لأنه إنما أبي الاستيلاء على حبيب الحق في الجارية ، فلهذا لم يعتن التولد .

١٤٩٧- قال محمد رحمه الله تعالى في الرقيات أيضاً : رجل اشترى عبداً ، وكان له ، ثم إن المكاتب كان أمه له ، ثم ولدت المكاتبه وذاً فأدعاه مولى المكاتب ، فأدساه على وجوه ، إما إن كان حراً ، في ذلك يعنى المكاتب والمكاتبه أو كتبه في ذلك ، أو صدقه أحدهما وقدمه الآخر . وإما إن كانت بالولد لأقل من سنة أشهر منذ كونت أو لأكثر ، فإن صدقته في ذلك أو صادقته المكاتبه بنت السب منه ، وإن كذبه في ذلك ، أو كذبه المكاتبه لا يثبت النسب ، فالعبرة في هذا الباب بتحقيق المكاتبه لا بتصديق المكاتب ، بخلاف الفصل الأول ، فإن العبرة هناك بتصديق المكاتب دون أمة المكاتب .

والنريق أن ولد المكاتبه من كسبه ( وقد صارت هي أحسن مخرجها وكسبه أم ) ومنع المكاتب كالأجنبي عنها ، فصارت العبرة بتصديقها . فأمّا أمة المكاتب ما صارت أحسن نفسها ومكاتبها<sup>(١)</sup> بل المولى أحسن بها ، فكان العبرة بتصديق المولى بهذا ، فإذا صدقته في ذلك ثبت النسب ؛ لأن مولى المكاتب لا يكون آدمى حراً من الأحنس ، ولو ادعى أنجبى حبيب هذا الولد وصدقته المكاتبه ، ثبت منه ، فهذا أولى ؛ لأن المكاتبه قادرة على اكتساب حبيب يثبت به السب ، بأد ، أو روح نفسها منه ، فيثبت به النسب . وإن كان الشكاح فاسداً ، فكان تصديقها إياه كسب حبيب يثبت به النسب ، وهي قادرة على ذلك ، فثبت به النسب ، ويحب الحق أنها إن ولدت لأكثر من سنة أشهر من وقت كسبها<sup>(٢)</sup> ، وإن ولدت لأقل من سنة أشهر ، فالعبرة للمكاتب ؛ بالحصول المعنوق في ملكه ، ثم هذا الولد يكون مكاتباً مع أمه ولا يكون حراً ، بخلاف ولد أمة المكاتب .

(١) ثبت من أمه وأبو

(٢) ثبت من أمه

(٣) ومولى أمه : مكاتبها ، كسبه مكاتبه .

(٤) ومولى أمه : مولى وقت كتابتها

والعرف أن حرية ولد أمة المكاتب إنما كانت لأجل الضرور ، ولا ضرور ههنا ؛ وهذا لأن رغبة المكاتب وإن كانت مملوكة للمولى في الفصلين ، إلا أن ملك الرقبة إنما يكون سبباً لملك المكاتب إذا كان المكاتب محلاً للملك ، والأمة محض للملك ، فإذا أصبح السبب في محله ، وامنع الحكم فناعيث الضرور . فأما المكاتب فليس يجعل للملك ، فبطل السبب ههنا ؛ لوقوعه في غير محله فلا يثبت الضرور (ولو ثبت الضرور) ههنا ، إلا أنه لا يمكن القول بحرية الولد ههنا ، بخلاف ولد أمة المكاتب .

بيانه : وهو أن حرية ولد المفرور ثبتت بالقيمة بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ؛ وتعتبر إيجاب القيمة ههنا ؛ لأنها لو وجبت إما أن يجب للمكاتب أو المكاتبه ، ولا وجه إلى الأول ؛ لأن المكاتب صار كالأجنبي عن اكتساب مكانته ، وولدها من كسبها ، ألا ترى أنه لو قتل هذا الولد ، فالقاتل يضرم القيمة للمكاتبه لا للمكاتب . ولا وجه إلى الثاني ؛ لأنه لو وجبت القيمة لها وجبت لأهل العتق ، يجب لها ضمان العتق في أولاده ، والمكاتب لا يجب له ضمان العتق في أولاده ؛ لأن المكاتبه بعد اكتسابه تسعى لتحصيل الحرية لنفسها ولولدها ، فتحصيل الحرية لولدها تحصيل مقصودها ، فكيف يستوجب القيمة لأجلها ؟ بخلاف ولد أمة المكاتب ؛ لأن هناك لو أوجبنا القيمة للمكاتب بعتق ولد أمة ، والمكاتب لا يسمى لتحصيل العتق لولد أمة .

فإن قيل : لا ، بل إيجاب القيمة للمكاتبه يمكن مع تحصيل مقصودها في حرية الولد ، ألا ترى أن المكاتبه إذا عرت رجلاً ، فزوجت نفسها على أنها حرة ، فولدت ولدًا كان الولد حراً بالقيمة لها .

قلنا : هناك ليس في حرية الولد تحصيل مقصودها ؛ لأن قصدها أن تعتق هي وولدها على رجة تصير هي وولدها مولى لولاها ، وهناك إن وجبت القيمة ، وحكم بحرية الولد من الأصل من غير ولاء ، فلا يكون الولد مولى لولاها ، فلا يكون فيه تحصيل مقصودها ، فيمكن إيجاب القيمة لها .

فلنقول : هذا المعنى ليس بصحيح ، فإنما إذا أوجبنا القيمة في مائتنا ، وحكمتنا بحرية الولد ، حكمتنا بحرية من الأصل من غير ولاء ، فلا يكون فيه تحصيل مقصودها أيضاً . قلنا : لا ، بل هو صحيح ، لأن مولاها ههنا المكاتب ، والمكاتب ليس من أهل الولاء .

هذه تكن هي فاضلة أن يكون ولدها مولى لمولاهها ، بل قصدت أن يكون له ولد لا غير ، وإنه حصل فقد حصل مقصودها ، فعلمنا بإيجاب القيمة ، بخلاف ذلك المسألة لأن هناك مولى المكاتبية من أهل التولاء ، فكانت فاضلة عن ولدها على وجه نصير هي وولدها مولى لمولاهها ، وهذا المقصود هناك لما لا يحصل ، أما جهة بخلافه

وإن ثبت أن الولد يكون مكاتباً مع الأم ، فالمسألة بعد ذلك على وجهين : إن أدت الأم بدل الكتابة عنقت وعنت الولد معها تبعاً لها ، وإن عجزت وردت في الرق أحد المولى ابنه بالقيمة ؛ لأنها لما عجزت صارت أمة للمكاتب ، ودعوى المولى فاضلة فيكون مدعياً ولد أمة المكاتب ، والمكاتب من أهل أن يستحق قيمة<sup>(١)</sup> ولد أمة ، فيجب القيمة ويثبت الحرية لأمراً ، غير أن ههنا لا يحتاج إلى نصديق المكاتب وإن ثبت طلق له : لوجود التصديق يوم الدعوة عن ابنه التصديق . ويعتبر قيمة الولد ههنا يوم عجزت المكاتبية ؛ لأن قيمة الولد إنما تجب بجمع الولد واستملاكه ، وهذا بثبوت الحرية في التولاء . ووقت ثبوت الحرية في التولاء وقت عجز المكاتبية ، فيعتبر قيمته يوم عجز المكاتبية ، لهذا قيل : ولو كذبته المكاتبية ، وصفتب انكاتب لا ينسب اليها ، لما يثبت العبرة هي هذا الباب لتعديني المكاتبية ولم يوجد

٦٤٩٨ - ويكون الولد مكاتباً مع أمه إن أدت بدل الكتابة عنقت ، وإن عجزت وردت في الرق صارت أمة للمكاتب ، وقد وجد التصديق من المكاتب ، وظهر أن ولاية التصديق والكتابة له ، لا يمتسح الكتابة من الأصل ، وكان الولد حرّاً بالقيمة ؛ لأنه لما انصخت الكتابة من الأصل ظهر تأويل الملك للمولى في الجزية وقت العلوق ، وظهر أنه صار معروفاً ، غير أنه إن ولدته لأقل من سنة أشهر منذ كونه ، يعتبر قيمة الولد يوم التولادة ، وإن جازت له سنة أشهر منذ كونه ، يعتبر قيمة الولد يوم<sup>(٢)</sup> العهر .

والعرق أن في الرخصة الأول تيف أن العلوق كان في ملك المكاتب سابقاً على حق المكاتبية ؛ لأن حقها يثبت بالكتابة ، والعلوق كان قبل ذلك الكتابة ، فعند ثبوت النسب يصير المولى مستهدكاً الولد على المكاتب من ذلك الوقت ، إلا أنه لا يمكن اعتبار قيمة الولد حال كونه محتجباً ، فاعتدناه في أول ثبوت الإمكان وهو ما بعد التولادة .

قال في الوجه الثاني حصل العلوق بعد ثبوت حق المكاتبية ، وبعد ما صار المكاتبية

(١) وفي : أن يستحق قيمة أمة ولد أمة .

(٢) أثبت من جميع السح التي تدور لائق عليها

كما أخصر عنها، فلم يصير المولى مستهلكاً الولد على المكاتب من ذلك الوقت إذ لا حق للمكاتب في ذلك الوقت<sup>(١)</sup>، ولما عسير مستهلكاً عليه من وقت يورث حقه وهو وقت المعحر، فاعتبر قيمة يوم المعحر لهذا.

توضيح القرني: إن في الركن الأول لما كان العلوي متيقناً على حق المكاتب، كان العلوي في زمان المكاتب غير مجبور عن التصرف فيها، فاعتبر<sup>(٢)</sup> وقال حق المكاتب بالمعحر يمكن إسناده التصديق إلى وقت المعحر، فثبت النسب وثبت الحرية من وقت العلوي، فصدر مستهلكاً الولد من ذلك الوقت. أما في الوجه الثاني لما كان العلوي بعد ثبوت حق المكاتب، كان العتيق في زمان المكاتب مجبوراً عن التصرف فيها، فلا يمكن إسناده التصديق إلى ذلك الوقت، بل بقي مفصولاً عن وقت ثبوت حق المكاتب وهو وقت المعحر، واعتبرت قبعة يوم المعحر لهذا.

٦٤٩٩ - هذا إذا صدقه أحدهما دون الآخر، وإن كُتِبَ لا يثبت نسب الولد؛ لأن في تكذيبهما تكذيب المكاتب وزيادة، وقد ذكرنا أن المكاتب لو كُتِبَ به ما دعى لا يثبت نسب منه، فهنا أولى. ويكون الولد مع الأم مكاتباً للمكاتب؛ إن أدت بدل الكتابة متناً، وإن عجزت صاراً مملوكين للمكاتب، لا يثبت النسب؛ لأنها ما عجزت صاراً مملوكين للمكاتب، وكان المولى مدعياً ولد أمة للمكاتب، فلا يثبت النسب إلا بتصديق المكاتب، ولم يوجد ههنا تصديق من المكاتب أصلاً.

وأما إذا صدقاه جميعاً، يثبت النسب من المولى؛ لأن في تصديقهما إياه تصديق مكاتب وزيادة، ولو صدقته المكاتب بافترادهما قد ذكرنا أنه يثبت النسب منه، فهنا أولى بعد هذا بنظر إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر مد كاتبها المكاتب، حتى كذب العلوي في ملك المكاتب، كان الولد<sup>(٣)</sup> حراً بالقيمة؛ لأنهم تصادقوا على أن الولد علق حراً بحكم العرور، ويكون قسمة الولد للمكاتب لو حوسباً بسبب حال قبل الكتابة، ويعتبر قيمته يوم الولادة؛ لا قلنا قبل هذا.

وإن جاءت لستة أشهر منذ كاتبها المكاتب، أو تولد مكاتب؛ ما مر أنه لا يمكن إثبات الحرية في ولد مكاتبته، ما دامت مكاتبته لم تعجز بعد. فإن عجزت حيثئذ يأخذ المولى الولد

— —

(١) أنت من قد عرف

(٢) ومضى أطع بعد وقال مكان فاعتبر.

(٣) ومضى م كان ولد الولد



الولد مكاتباً مع أمه ، كذا هيئنا .

٦٥٠٧- فإن عجزت بعد ذلك وردت في الرق ، أخذ المولى الولد بقيمته يوم عجزت ؛ لأنها لما عجزت وردت في الرق ، انفسخت الكتابة من الأصل وتبين أن الدعوى في ولد أمه المكاتب ، وقد اتصل به التصديق من المكاتب ، فإن صدقته المكاتب وكذبه المكاتب ، يثبت النسب ؛ لأن الحق في التصديق لها وقد وجد ، والولد رفيق لما مر .

٦٥٠٨- وإن عجزت وردت في الرق ، كان الولد مع أمه ، مملوكين للأمة ، لأن المكاتب ينكر كون العلق سابقاً على عتقه ، فيكون تنكراً كون المولى مغوراً ، وبعد العجز صار المثلث له في الجارية والولد ، فكانت الجارية المكاتب بتصديق المولى فيما ادّعه مريدة يطال ملك استحقه المكاتب في الولد وهي لا تملك ذلك .

٦٥٠٩- وإن كذبه المكاتب وصدق المكاتب لا يثبت النسب له ، فإن عجزت المكاتب وردت في الرق ، أخذ المولى الولد بالنقصة ؛ لأن المكاتب مصدق في حق نفسه ، وبعد العجز خلص الحق له فيعمل بتصديقه ، فيأخذ المولى الولد بالنقصة ، ويعتبر قيمته يوم العجز لما مر .

٦٥١٠- قال محمد رحمه الله تعالى في الزيارات : أيضاً مكاتب كاتب أمه له ، ثم اشترت المكاتب أمه ، فولدت لأمة ولداً ، ثم ادعى سيول المكاتب الولد ، لا يثبت النسب بدون التصديق ، والنعير تصديق المكاتب ؛ لأن الجارية مع ولدها اكتساب المكاتب ، وقد صار هي أحق بنعسها واكتساب ، وكانت العبرة لتصديقها . فإذا صدقته في ذاك يثبت النسب منه في ذكرنا ، ولا يعنى الولد ؛ لأن ولد أمه المكاتب أبعد على المولى من ولد مكاتب ، ثم الجارية لا تثبت النسب في ولدها قبل العجز على ما مر ، فهي ولد أمها أولى . وإذا لم يعنى الولد كان عبداً للمكاتب ، ولا يكون مكاتباً بخلاف ولد المكاتب .

والفرق : أن ولد مكاتب إنما كان مكاتباً لمرأته كتابها إلى الولد ، وكتابها لا تشرى إلى ولد الأمة ، فإن عجزت المكاتب بعد ذلك صارت هي وأمتها مملوكين ، وصار المولى مدعياً ولد أمه المكاتب . فإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر منذ اشترأها المكاتب ، أخذ المولى الولد بالنقصة ؛ لأن بالعجز انفسخت الكتابة من الأصل ، وصار العلق في التقدير هي أمه المكاتب ، وقد صح تصديقها قبل العجز وصار كتصديق المكاتب بعد العجز .

وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ اشترأها المكاتب ، فالولد لا يكون حراً ؛ لأن العلق ما كان في ملك المكاتب يبين فاعدم الغرور ، فلو أن الكاتبة لم تعجز حتى أدى المكاتب بدل الكتابة وعنى ، لم عجز المكاتب وردت في الرق ، أو مات المكاتب عن رفاة ثم

عجزت : والجواب ما ذكرنا في هذا العالم يعتق أب إن جئت بالولد لأكثر من ستة أشهر منه  
مذكها الكتاب ، عنى لولده ما لا خلا ، ما ذكرنا أن الاعتنا ليعلم في حال فسادنا ، بين العلق ،  
ولم يكن شيء من ذلك ، ولكن عجز الكتاب أو مات عاجزاً فقد صار عبداً ، فما للمولى ،  
وصارت المكاتبه مكاتبه للمولى ، ونبي أن الجولي ادعى ولد مكاتبته وصداقته المكاتبه . وقد مر  
الكلام فيه من قبل .



## الفصل التاسع في دعوة المكاتب الولد

٦٥١١ قال محمد رحمه الله تعالى في الزيدوت : مكاتبان بينهما اجارية جاءت بولد ، فدُعياه يثبت ، النسب منهما ، أما ثبت النسب فلا بد للمكاتب في كسبه حتى المثلث ، وإنه يكفي ثبوت النسب كحقيقة المالك . وما أبوه منهما المستدوين بهما في سبب استحقاق النسب ، ويصير الولد مكتوباً معهما داخلًا في كتابتهما لأنه وإن كان حالة الكفاية ، والولد المولود في حالة الكفاية يكون مكاتباً تبعاً ، وتصير الحارة بمنزلة أم الولد .

وليس معناه أنها تستحق الحرية كأم ولد الحر ، لأن المكاتب لا يملك إيجاب الحرية في أكسبه ، ولكن معناه أنه يتمتع بيعها كما يتمتع بيع أم الولد الحر ، وهذا لأن حق الأم في الاستيلاء يقع لحق الولد ، وقد ثبت حرمة البيع في حق الولد فيسرى ذلك إلى الأم ، فإن أدى أحدهما بدل الكفاية عتق ، أو جرد شرط العتق في حقه وهو الأداء . وعتق نصيبه من المولد تبعاً له ، لأنه داخل في كتابه ، وفي نصيب لأحر مكاتباً مع الآخر عند أن حنفية رحمه الله تعالى : لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الإعتاق بجزء . ولا فصلان في الولد ، أما على المكاتب العتق ، لأن العتق عند الأداء يقع من جهة المولى لا من جهة المكاتب ، ولهذا كان الولد للمولى ، ولا يمكن إيجاب انضمام على المكاتب سبب عتق يثبت من جهة المولى ، وأما على المولى ، لأن الله تعالى من جهة المولى عند الأداء يثبت بعشاق حكيم ، والضممان لا يجب بعشاق حكيم كما لو ورت ووثقه .

٦٥١٢ - وموحد من المولى الإعتاق الحقيقي بأن أعتق ولد المكاتب حقيقة ، لا يجب المضمون أيضاً ، لأنه لو وجب [وجب للمكاتب : وتعد إيجاباً] للمكاتب ، لأن المكاتب بعقد الكفاية يثبت حرية الولد ، لأن عقد الكفاية كعقد حرية المكاتب بعقد حرية ولد ، فكيف يجب انضمام على المولى للمكاتب بما يثبت عليه المكاتب بعقد الكفاية ؟ وأب على الولد فيهذه الملة ، وأما اجارية فنصيب لذي أعتق منها أم ولد الذي عتق بمنزلة أم ولد الحر ، لأنه تحقق ملكه فيها ، فتدفعت أمية الولد في نصيبه منها ، ونصيب الآخر يبقى عن حاله بمنزلة أم ولد المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وكان ينبغي أن تصير الاجارية معها أم ولد

فقدى عتق مخرقة أم ولد الحر ، لأن الأصل في الاستيلاء التملك . والحراب : هذا هكذا إذا كان المخل قابلاً للعتق من ملك [أي ملكاً] ، أما إذا لم يكن فلا . ألا يرى أن المدبرة إذا كانت من اثنين استولدها أحدهما ، فإنه لا يتكامل الاستيلاء [بالإجماع] ، والمكاتبه إذا كانت بين اثنين استولعهما ، لا يتكامل الاستيلاء ؟ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

إذا ثبت هذا ، فنقول : أن نصيب الآخر ليس مغايراً للعتق من ملك إلى ملك ، ألا يرى أنه امتنع بيعه ، فامتنع القول بملك الاستيلاء لهذه الضرورة ، ولا ضمان على الذي عتق في نصيب صاحبه من الجارية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، لأنه لم ينصب نصيب صاحبه ، ولم يملكه العتق .

هذا كله قياس على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : إذا أدى أحدهما حتى عتق نصيبه من الولد . عتق الباقي من الولد أيضاً ؛ لأن الاعتاق عندهما لا يتجزأ . ولا ضمان في الولد ، ولا سعاية عليه لما مر ، وصارت الجارية كلها أم ولد للذي عتق ؛ لأن امتناع النقل في نصيب صاحبه من الجارية إنما كان منعاً لامتناع النقل في الولد ، وامتناع النقل في الولد إنما كان لأجل الكفالة ، فإذا الولد المولود في حالة الكفالة مكاتب . فصار امتناع النقل في نصيب صاحبه من الجارية بهذا الوسيلة مغايراً إلى الكفالية ، وكان عيب الشريك من الجارية مكاتباً .

قلنا : وقيام الكفالة في نصيب الشريك لا يمنع تكامل الاستيلاء عندهما ؛ لأن الكفالة في نصيب الشريك قابلة لتفسيح ، وهذا يفرض أن يتكامل الاستيلاء فيما يقبل التفسير ، فانفسخت الكفالة في نصيب الآخر ، وثبت تكامل الاستيلاء ، وعليه قيمة نصيب صاحبه موصراً كان أو معصراً ؛ لأنه ضمان التملك فلا يختلف باليسار والعسار .

٩٥١٣ ولو أنه حين أدى أحدهما عجز الآخر بعد ذلك ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، عتق نصيب المؤدى من الولد ، وصار نصيب الآخر عبداً تبعاً له لما مر . وصارت الجارية كلها أم ولد للمؤدى ؛ لزوال المانع من تكميل الاستيلاء ، وصح من المؤدى نصف قيمة الجارية لمولى العاجز ، موصراً كان أو معصراً ؛ لأنه يملك نصيبه بالاستيلاء ، ولا ضمان عليه في الولد لما ذكرنا أن العتق ما يثبت من جهته ، ولكن يسمى الولد في نصف

ممنه لمولى العاجر ، لأنه إلى الآن إنما كان لا يسمى لأبيه . وتعدّل إيجاب السعاية للأب لما مر ، أما هنا لم يسمى لمولى الأب ، ومولى الأب يستحق السعاية عليه وقد احتسب عنده ملكه ؛ لأن بتفسيح كتابة الأب لنفسه في حقّه [نحواً] ، وكان هذا النصف حق المولى بعد العجز ، وقد احتسب عند الولد حكماً لعنى نصيب المؤدى ، وتضمن المؤدى متعزراً ، فوجب السعاية على الولد ؛ ودعوة لحق المولى وصبة لملكه .

٦٥١٩ - فرق بين هذا وبين ما لو كانت جارية بين رجلين حرّين ، فولدت ولداً فأدعاه أحدهما ، فصارت الجارية كلها أم ولد له ، وصمن نصف قيمتها ، ونصف غيرها لشريكه ، ولو بيع الولد في نس ، لشريكه وإن كان معسراً .

والفرق أن الدعوة في المسألين دعوة استبلا ، ودعوة الاستبلا تستند إلى وقت انعلاق ، ويمكن استدعاه إلى وقت العلق في نكح المسألة ؛ لأنه ليس في استنادها إبطال نسب أو عتق ، فصار ناقلاً لها إلى ملكه ، فصار بمنزلة جارية بعه ، ومن استولد جارية بعه كان ولده حر الأصل حر العلق ، ولم يكن عليه سعاية .

أما في مسألتنا فنأمر استدعاه إلى وقت العلق ؛ لأن في استدعاه إبطال النسب من الماحز ، ولا سبيل إلى إبطال النسب بعد [ثبوته] ، ودعوة الاستبلا إذا لم تستند إلى وقت العلق صدرت [دعوة تحرير ، فصار الولد كعبد بين اثنين أعنته أحدهما وهو معسر ، فكان عليه أن يسمى ،

٦٥٢٥ - وهذا كما لم يشتري رجلان جارية ومعهما ولدها ، فأدعى أحدهما ذلك الولد وهو معسر ، ثبتت النسب له وصارت الجارية أم ولد ، وكان على الولد أن يسمى في نصف قيمته للبيك ؛ لأن دعوته لم تستند إلى وقت انعلاق ؛ لأن في استدعاه إبطال البيع فصارت دعوته دعوة تحرير ، فصارت كعبد بين اثنين أعنته أحدهما وهو معسر .

وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فالجواب ما ذكرنا من عجز الآخر ؛ إلا أن ههنا الولد يسمى في نصف قيمته لمولى الماحز بخلاف ما قبل العجز ، والفرق ما قلنا لأبي حنيفة رحمه الله تعالى .

ولو لم يعجز الآخر بعد ما أدى أحدهما ، ولكن أدى وقت ، لم يذكر محمد رحمه الله

(١) أبي بكر بن عبد

(٢) هكذا في م . وكان من الأعيان وط . م . السوء دعوى الاستبلا ، وإذا لم يستند إلى وقت انعلاق فصارت .

تعالى هذا الفصل فى الكتاب : وأجواب : أن على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى عتق الرلء على التكتلين ؛ لأن عبده لإعتاق يتجراً ، فحين أدنى أحدهما أو لا عتق عليه نصيبه من الرلء لا غير ، فهذا أدى الآخر بعد ذلك عتق ، عليه نصيبه أيضاً ، وكانت الجارية أم ولد لهما . وعلى قياس قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حين أدنى أحدهما عتق كل الرلء عليه ؛ لعدم تجزئ لإعتاق من غير قصد ولا سعاية ، وصارت الجارية كلها أم ولد ، فلا يتغير هذا الحكم بعتق الآخر .

٦٥١٦ - ولولم يؤد واحد منهما شيئاً حتى صجر أحدهما فإن لولء مكاتب مع اتدى لم يعجز عندهما وهو ابنه كساذن . فأما هو ابنتها . لأن النسب عند نيوت لا يقبل التحويل من موضع إلى موضع ، بقى ثباً كما كان ، فأما هو مكاتب مع الذى لم يعجزه لأنه ذاعجز أحدهما انفسخت الكتابة فى حقه ، فانفسخت فى نصيبه من الرلء ، ونصيب المكاتب من الرلء مكاتب ، والكتابة عندهما غير متجزئة فيعبر بجميع الرلء مكتباً مع الذى لم يعجزه . وبضمن المكاتب الذى لم يعجز موصياً كان أو ميسراً نصف قيمة الولء لولء المكاتب الذى عجز ، لأنه لما أد الرلء مكتباً مع الذى لم يعجزه . فصار ممتلكاً نصيب الآخر ، وقسمان التملك لا يختلف تائيسار والتيسار .

٦٥١٧ - ولم يذكر حكم الأم فى هذا الفصل ، وينتفى علم قياس فمهما : أن نصير أم ولد الذى لم يعجز ، إذا ما منع من تكميل الاستيلاد . وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى . يبنى أن يكون نصف الولء مكتباً مع الذى لم يعجز ، ونصفه يكون رقيقاً لولء الذى عجز ؛ لأن الكتابة عنه متجزئة .

٦٥١٨ - وأما الجارية فمن مشابهة وحكمهم الله تعالى من قال على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى : نصير الجارية كله أم ولد للذى لم يعجز ؛ لئلا مانع من تكميل الاستيلاد على ما مر . وذكر على الراى فى مسائله والكرعى : أن على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن يكون مصمها أم ولد للمكاتب ، ونصفها يكون رقيقاً لولء الذى عجز ؛ لأن الأم تابعة للولء فى مثل هذا . ثم الولء نصفه مكاتب ونصفه رقيق لولء الذى عجز ، فكل الأم

٦٥١٩ - ولولم يؤد واحد منهما ولم يعجز . ولكن مات أحدهما . وترك وراءه ببدل الكتابة وفريلاً ، فإن لولء الب . يستوفى بدل الكتابة من تركته ، ويحكم بعينه فى آخر حواء من أجزاء حياته على ما عرف من أصلها .

ثم تبدل إلى حبيبة رجمه الله إلى معن نصف الولد تبعاً لأبيه ، والنصف الآخر يبقى مكاتب تبعاً للأب الآخر ؛ لأن المعن عنده متحرى والكعبة كذبت ، وإن أدى الآخر عنوة وعق لا ينكح ، ولا يرث أباه الأول عند أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى ؛ لأنه معن البعض حين سب الأب الأول ، ومعن البعض لا يرث شيئاً .

٦٤٢٠ - وإذا لم يؤد الآخر ولكن عجز ، فالأب يسمى في نصف قيمته لمولى العاجز ، ويحكم بحريته ، لأنه معن البعض ، ومعن البعض لا يرث وإن كذبت ، من يرج إلى الحرية بالهبة .

٦٤٢١ - وأما اجابرة فقد صار يصعبها أم وإنه لذى مات من وفاء في حال حسائه ، وحريته ، وعنت يمينه حرأ كما هو الحكم في أم لم يله الحر ، ونصيب الآخر لا يترك شيئاً يسمى في نصف قيمتها للمكاتب الحر ، ويحكم بحريتها .

٦٤٢٢ - وقرئ أبو حنيفة رحمه الله تعالى بن هذا وبين أم ولد الحرين ، يعتصمها أحدهما ، أو يوت أحدهما حتى عتق عتق ، حيث لا يسمى في النصف الباقي .

والفرق أن ثمة بنت أم ولد حنيفة ، ويب فيها حق أخوية حنيفة بحيث لا يزوج عموها إلى لرق ، عتقت ماله بها وتزوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ولا طهره إن ولا سعاية بدون انقوم أم معها لم يلب أم الولد حنيفة ، ولم يمت فيها نسبة الحرية ، وإنما اشتم بيعها تبعاً لولده ، ولما يتصور عودها إلى لرق ؛ لعجز المكاتبين ، وبدون حق الحرية لا يستند تقويمه ، وما يشاء ، فكانت صفة المالة وانقوم لتخصيص الحي بافية ، وقد احتبس عندهما حكماً لئلا يعتق في النصف ، فسعت عن نصف قيمتها لهذا .

هذا كله قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وأما علم قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا حكمنا بحرية امت في آخر جز ، من أجراء حبيته حكماً بحرية الولد كسنة ؛ لأن المعن عندهما لا يجر ، ولا يضمن في الولد لا لمعابة عليه ما قلنا قبل هذا . إلا أن يعجزه لآخر فعين بذكر يسمى الولد في نصف قيمته للمولى العاجز لما مر ، ولا يرث الابن من المكاتب ماله شيئاً ، لأن نصفه عتق مع المكاتب أثبت في آخر جز ، من أجراء حبيته بيعاً له ، والله أعلم . لآخر عتق بطريق تسوية عن ذلك النصف ، فيقع عن النصف ما باقي مقدارنا

للموت أو بعدد، ومن شرط استحقاق الإرث أن يكون له كلفة حرًا وقت الموت.

فإن قيل : لعنوا عددهما لا يشترط، فثبت في نصف الولد واستند إلى آخر جرح من أجزاء حياه الميت ثبت في الكس، فيهد حر مات عن ولد حر، فبعضنا يثبت حلهما عن هذا أن يقال بأن استناد البعض إنكاره بطريق التبعية، وفي النصف هو تابع للمكاتب الميت، فيستند العنق فيه ضروره، وأما النصف الآخر فليس يثبت للمكاتب، فلا يظهر استناد العنق فيه، فكان عتق ذلك النصف مقدرًا للموت أو بعده.

ثم تبينه : أن نصف الثاني هو تابع لمكاتب الميت، تعالى عنه مكتبة الميت فوجب اعتباره بها، ووجب استناده إلى السبب السابق. وأما النصف الآخر له الأم يمكن ثلاثة أوجه، ثم يستحق أحريه بثبت السبب، وربما استحققه ضروره لعدم التحريم، فيعتبر حال ما وجب حرينه وهو لأداء الذي يحصل بعد الموت، فيكون دفعًا وقت ميراث المكاتب الميت، فلهذا لا يثبت، وأما الأم فبها تصير أم ولد تلمت فتعنى بحريه، ويجب في ماله نصف قيمته للمكاتب، على ما أخذ ذلك من تركته بعد أداء بدل الكتابه.

ذكر بعد هذا في الكتاب سؤال الفضل : كيف يسمى الولد في نصيب فبسته للمولى العجز عندهما، وهذا لا يتقصده العنق معه؟ وهذا السؤال أجهلنا قلنا يتقصده العنق ثبت العنق من كل لولد قبل عجز الآخر، وما لم يعجز الآخر لا يثبت حق المولى في بده، فحال ما عتق كان الولد لم يكن حق المولى ثبت فيه، فما أتى يسمى للمولى العجز.

ذكر السؤال وح يذكر لطواب، ومضاجح رحمهم الله تعالى أحباروا، فقالوا : بأن الحق للمولى كذا ثاب في المكاتب وفي الولد؛ لأن ولد للمكاتب يقصر مكاتب على مولى الأب تبعًا للأب، ومن ضروره دخوله في منك، إلا أن حق للمكاتب كان معه ما في الولد على حق المولى، فإذا زال حق المكاتب ظهر حق المولى فوجب الدخوله للمولى لا حارس ملك لولد عنده، لأن حق المولى ثبت في الولد الآن.

٦٥٣ - قال، مكاتب بين اثنين جاءت بولد فأدعاه أحدهما، فسحب دعواه لقيام منك في نصيبها، وبنت سه منه، ومسا نصيبه من أحاريه أم ولده، ويقضى نصيب الآخر مكتنًا غير أم ولد عدلين حيفه رحمه الله تعالى : لأن الكفارة في نصيب أخريك جامعة قبل نصيب الشريك التي ملك، لا يتردد، ولا يشيلا متى رفع في محل لا يقبل النقل ببعض، كما في الأئمة بن شين استولده أحدهما، ومعه صارت الجارية كله أم ولد للمولود؛ لأن الكفارة في نصيب الشريك عندهما غير منعه من تكميل الاستيلاء أقوى [لأن الاستيلاء

أقرى<sup>(١)</sup> من الكنية ، لأنه لا يحتمل الفسخ ، والكتابة تحتل الفسخ فيكامل الاستيلاء ، وتفسخ الكتابة في حبب الشريك . وإذا فسخت ملكية في نصيب الشريك وتكمل الاستيلاء ، صار المستولد محكماً نصيب لشريك ، وعدت الكتابة إلى نصيب لشريك وكملت ، لأنه الكنية في نصيب المستولد وهي غير متجزئة عندهما ، ثبت في النصف الذي يملكه المستولد ضرورة عدم التجزئ .

ثم يضمن المستولد لشريك نصف قيمته موصراً<sup>(٢)</sup> كأن لم يفسد ، لأنه ينك نصيب الشريك ، وهذه من التملك لا يملك باليد والاعتبار .

ثم خلف المتابع رحبهم له تعالى في كيفية الضمان ، بعضهم قالوا : يضمن المستولد لشريك نصف قيمته ؛ لانصاع الكتابة عندهما ، وبعضهم قالوا : مكاتبه ؛ لأن هذا فسخ ضروري ، فلا يظهر في حق الضمان .

٦٥٢٤ ثم لها الخيار إن شاءت مضت على الكتابة وأدت بدل الكتابة وعطفت ، وإن شاءت عجزت نفسها ، فكانت أم ولد للمستولد يعش بموئله ، لأنه تصدى لها أسرة عتق كتابة معجبه بيل واسيلا مؤجل بغير بدل ، ولها في كل نوع قائدة أخرى ، فكانت لها خلفا لها . وإن خلت المضي في الكتابة ، قضى زولته منام في تولده ، عن محمد رحمه الله تعالى ، تكون مكانة بجسج الدل . وذكر الخاتم في المضي : أنها تكون مكانة بنصف البدل .

وجه ما ذكر في المتن : أن الكتابة قد انسخت بنصيب لشريك ضرورة تكميل الاستيلاء ، وإذا فسخت الكتابة في نصيب الشريك ففسخ صرف إلى ذل ، ثم سويت الكتابة القائمة في نصيب المستولد إلى ما بقى ، والفسخ يما بقى فيه من الدل .

وجه رواية هشام : أن التملك بالاستيلاء أمر حكمي ، والمكاتب يقبل النقل الحكمي على ما سر ، فلا ضرورة إلى القول بانفساخ الكتابة في نصيب الشريك ، بل يدخل نصيب الشريك في ملك المستولد مكاناً ، وإذا لم يفسخ الكتابة في نصيب الشريك لم يسقط شيء من البدل .

والدليل على صحة ما قلنا : أنه لم انسخ كتابة في نصيب الشريك (لا فسخت في

(١) ويراد به من ساقط من الأصل وأصله من ظ وروف

(٢) ويراد به معنى .

صيب؟" المسنود؛ لأن الكتابة عندهما كما لا يتحيز أثوثاً لا يتحيزاً نفسانياً، فلا تعود بهما تلك مكتوبة إلا بتجليد العقد، وهي مكتوبة بالاتفاق، فدل أنه لم يفسخ الكتابة في شيء منها ٦٥٢٥- وكذلك لم يأت بالولد، ولكن أقر أحد الشريكين أنها أم ولد له، فبها الأول سواء؛ لأن الإقرار بالاستيلاء في الحكم بمنزلة إنشاءه - والله أعلم -.



## الفصل العاشر

## في حكم بيان المكاتبين إذا كانت واحدة أو متفرقة

٦٥٢٦- قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات : مكاتبان لرجلين كل واحد منهما لرجل على حدة ، ويثبت جارية جاءت يومه ، فأدعيها فهو ابنتها ، وقد سُرَّ هذا . فإن مانا عن وفاء أو قُتل معاً أو أحدهما قبل الآخر ، فأدبت مكاتبتهما معاً عتقا ويستند عتق كل واحد منهما إلى آخر جزء من أجزاء حياته ، وعتق الولد تبعاً للأبوين ، لأن نصف الولد تابع لهذا الأب داخل في كتابته . والنصف الآخر تابع للأب الآخر داخل في كتابته ، وكان مولى لعمكيتين ؟ لأن عتق الولد يثبت من جهة المكاتبين . ولا يرث الابن من واحد من الأبوين ، لأنه معنى البعض في حق كل واحد منهما وقت موته .

بيانه . ما ذكرنا أن نصف الولد تابع لهذا الأب ، والنصف الآخر تبع للأب الآخر فيستند عتق كل نصف إلى عتق أصله ، لا إلى عتق الأصل الآخر ؛ لأن الاستناد من أحكام عتق الأصل ، فإنما يظهر في مقابله ما هو تابع له في العتق لا فيما ليس بتابع له ، وجس فيما ليس بتابع له كأن عتقه مقصور على الحان ، فهو معنى قولنا : إنه معتق البعض في حق كل واحد منهما وقت موته .

٦٥٢٧- وكذلك إذا كاتب المكاتبين لرجل واحد ، كاتب كل واحد منهما مكاتبه على حدة ؛ لأن تبعية الولد للمكاتبية يكون في العتق ، فيكون اختلاف العتق بمنزلة اختلاف المولدين .

٦٥٢٨- فأما إذا كان لرجل واحد وقد كاتبهما كتابة واحدة وباقى المسألة بحالها ، ورت الأبوين من كل واحد منهما ؛ لأن العتق إذا كان واحداً كان يعتق كل واحد من الأبوين سلفاً يعتق الآخر لا يتصور عتق أحدهما إلا برمعه عتق الآخر ، فاستند عتق كل واحد من الأبوين إلى ما استند إليه عتق صاحبه ، وإذا استند العتق في كل واحد من الأبوين إلى حال حياتهما ، وظهر الاستناد في حق صاحبه ، يظهر استناد العتق في كل الولد من حق كل واحد من الأبوين ضرورة ، فلم يحصل عتق كل واحد من الأبوين إلا والولد حر كذا بعنته ، فيرث من كل واحد منهم ميراث بن كامل عندنا ، خلافاً لما روي رحمه الله تعالى والمسألة مرفوعة

٦٥٢٩- قال . ولو كان لرجلين ، أو لرجل واحد ، ويثبتهما ولد وكُتِبَ في حال كتابتهما من

جوابه مشترك بينهما ، إلا أن كونهما محتشمه ، فصلاً معاً أو على التعاقب ، أو متتابعاً ، أو على التعاقب ، وترك كل واحد منهما مائة أوبت مكانته أندھم أو لا ، ثم أوبت مكانته الآخر . فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : عند الولد نبعاً للمكاتبين كما لو أوبت مكانتهما معاً ، وهذا لأن العتق عنه تحرراً ، فوجبا معتنى بعض كل واحد منهما نصف الولد متى لم تبع له لا غير ، وكذلك الحاقية تعتنى من جهة المكاتبين ، وولاء بعض لوكلي المكاتبين ، ولا يرث الابن من واحد من الأبوين ما مر قبل هذا .

وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو ولد بعض نبعاً للآب الذي أوبت مكانته أو لا ، سواء كان هم الذي مات أو لا أو أحدهما ، لأن عنه هبة العتق لا يتجزأ . فأما إذا أوبت مكانة أحدهم أو لا ، وحكم بحرية وبغيره نصف الولد معاً له ، حكم بحرية النصف الآخر صيرورة عدم التجزئ . فقد عسير إحالة الآب في هذه المسائل ، حتى قال : إذا أوبت مكانتهما عتبا معاً ، عتق الولد نبعاً للمكاتبين وولاءه لوكلي المكاتبين . مدار معاً أو على التعاقب ( فإذا أوبت مكانة أحدهم الولد لا يبي أن الولد معاً نسكت ، الذي أوبت مكانته أو لا ، متابعاً أو على التعاقب ) . وإنما جعل هكذا لأن العتق إنما يثبت عند الآب . تكريمه مطلقاً بالآب . فيجب النظر إلى حالة الآب .

٦٥٢ - ولا يرث الابن من الأبوين ، ذكرنا أن إسناده حرية كل نصف من الولد إنما يظهر في حق الآب الذي هو تابع له في ذلك النصف . أما في حق الآب الآخر يجعل كآب حرية الولد منصورة على الحال . ولا معة على الولد في نصيب الذي أوبت مكانته آخر مرة . لأنه لو سعى سعى لأبيه ، وقد ذكرنا أن من المكاتب لا يسعى لأبيه بحال . وإنما أم الولد فقد صدرت حرة من قبل المكاتب الذي أوبت حديثه أو لا ، لأن بعضها عتق بحرية ، لكن ذلك النصف أو ولد له ، فربعت النصف الثاني صيرورة عدم التجزئ ، فيضمن لورثة المكاتب الذي أوبت كتابته آخر مرة نصف نصيبه ، ويكون ذلك ذنباً في تركته ، لأن الاستبداد نقر في الكل وصار متبناً نصيب صاحبه ، فيضمن نصف نصيبها لورثة المكاتب الذي أوبت كتابته آخر الهدا .

٦٥٣ - ولو كانت مكانة لأبوين واحداً ، معة أندھم قبل صاحبه ، وترك كل واحد منهما ، فأوبت المكانة من مال أحدهما عتق ، وورث الابن ميبه ، لا ذكرنا أن عند اتحاد العتق يستحق كل واحد من الأبوين إلى ما استند إليه عتق صاحبه ، وعند ذلك يظهر استناد

عق كل الولد في حق كل واحد من الأبوين ، ثم يؤخذ من تركته الذي لم يؤد بدل الكتابة من مال حصته من بدل الكتابة ؛ لأن الأداء من تركته أهدم بعد وفاته بموته أداءه في حال حياته ، في حق ثبوت حق الرجوع على صاحبه بخصته إن كان حياً ، وفي تركته إن كان ميتاً .

٦٥٣٢- وقال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات أيضاً : مكاتبان لرجلين أو لرجل واحد ، إلا أن كتابتهما مختلفة وبينهما ولد على نحو ما ذكرنا ، مات أحدهما عن وفاء ، ثم قطعت يد الابن ثم أديت مكاتبته ، فإن غنى القاطع أرض العبد ؛ لأنه قطع يده وهو عبد ، لأن قبل أداء بدل الكتابة لا يست العتق . وعند الأداء إذا لم يمت العتق مستنداً ، ولكن الاستناد لا يظهر في حق من القتل أو المقتول ، والمستوفى بالقطع بلا شيء ، ويكون نصف هذا الأرض لهذا الولد ، ولا يدخل في كسب الميت وإن كان ذلك للميت حال حياته ، ونصفه للمكاتب الحي .

أما نصفه لولده ؛ لأننا إنما جعلنا ذلك للميت حال حياته لأجل الشبهة ؛ لأن نصف الولد الذي دخل في كتابته نالغ له . وقد صار ذلك النصف أصلاً بموته ، وبهذا يطالب بأداء حصة الميت من بدل الكتابة ، وقيل هذا كان لا يطالب ، وهذا هو علامة الأصالة .

وأما النصف الآخر الذي هو داخل في كتابة الحي ، بقى ثمة الحق ؛ فهذا كان نصف الأرض للولد والنصف للمكاتب الحي . وكذلك لو اكتسب الولد اكتساباً بعد موت أحد الأبوين قبل أداء بدل الكتابة كان نصف الكسب للولد ، لا يدخل في كسب الميت وإن كان ذلك لميت حال حياته ونصفه للمكاتب الحي ؛ لما قلنا في الأرض .

٦٥٣٣- وإن قطعت يده بعد ما أديت مكاتبته الميت ، غرم القاطع أرض الأحرار عندهما ، لأن العتق عندهما لا يتجزأ ، فإذا عتق نصف الولد عند أداء مكاتبته أديت عتق النصف الآخر ضرورة عدم التجزئ ، وكان الأرض للولد ؛ لكونه حراً وقت القطع . وكذلك الكسب الذي اكسبه الولد بعد ما أديت [مكاتبته] الميت ، يكون كله له ؛ لأنه اكتسبه وهو حر .

فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب على القاطع أرض العبد ؛ لأنه معتنق البعض [عنده] ، ومعتنق البعض [أ] بموت المكاتب ، ويكون نصف هذا الأرض للولد ، ونصفه للمكاتب الحي . وكذلك الكسب الذي اكتسبه هذا الولد بعد ما أديت مكاتبته الميت ، يكون نصفه للولد ونصفه للمكاتب الحي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وكان ينبغي أن يكون كل

(١) حكاه في الفسخ الش عتق ، وكذا في الأمل : كتابة .

(٢) أدت من آف و م .

الأرض والكتب منوله. في هذا الفصل عنه في حقه رحمه الله تعالى؛ لأن معنى البعض عنه مكاتب مقصود به جميع "الرفقة"، ومن كان مكاناً مقصوداً به جميع أربابه وجميع

والجواب: أن معنق العنق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما يكون مكاناً  
مقصوداً إذا ثبت الكتابة في اليافق، حكما لعنق العنق، وكثابة الشافعي هنا ثبت حكماً بعنق  
العنق، وغايتها كثرة الحول، فمضى مكاناً من المعنق، فهذا لا يستوجب ثل الأرض ولكن  
الكسبي

٦٥٢- بين فضيلة الأم بعد موت أحدهما عن وفاء، فإن كان في أداء مكاتب، عزم القاض على الزمان، وهذا ظاهر، ويكون نصف ذلك للمكاتب (المبني)، والنصف للمكاتب الحي، أما النصف للمكاتب الحي فظاهر لأن نصها مملوك له، وأما النصف للمكاتب (الأم) لأن نصيب الغيب منها مخصص لمكاتبها مستقروا؛ لأن أم الولد لا تكتسب على مكاتب نبأاً (١) حتى تنسب مفسوداً بولته، وإنما يحرم تنبأ (الأم) (٢).

الأثرى أن عند موت المولى لا يطل بآداء بدل الكفالة، فهو تبعاً لمصيبة كف كانه  
وكان له أو غيرها من أثاره مكاتب الميت، وبالحق تركه ويؤدى مكانته من الخصال  
وكذلك الميراث في تكسب كتسبب قبل أداء بدل الكفالة، فيكون صفياً للسكران  
الآخر، والاعتماد للمكاتب المتبلى لا قلنا في الأمر.

٦٥٥ - وبن قطعتم يدها بعد ما أدبت سكانها الميت فارتضها أرض الأحمر إر عبدعها. لأننا  
حكمت بحرية الميت وبحرية سيفه. لتكون ذلك النصف أم ولد له. فيحكم بحرية النصف الآخر  
مما فيه. وفي عدم التجزئة. ويكون ذلك لها

وكذلك الجواب في كتب التفسير بعد إتمامه في التكملة، يكون لهذه التكملة، وهذا ظاهر. وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يجب أرض الإمام، لأنها من ثلثه بعض، فيكون نصف لها، لأن نصفها قد علق والنصف لم يكتسب الحرة لأن نصفها تبين شوكة

(١) ما روي لعنه عليه من الاصل والاشباه من طرق وروايات

(7)  $\lim_{x \rightarrow 0} \frac{1}{x} = \infty$  (أي أن  $\frac{1}{x}$  يتزايد بلا حدود عندما  $x$  يقترب من 0).

(۴) ایتھ مر ب

للمكاتب المحلى وكذلك الجواب فى كتب الكسب بعد "الامام" خصمه له وانصف للمكاتب احيى <sup>١</sup> فله .

وهذا مشكل على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى : لأنها - على الإجماع - ومعتق البعض عنه مكاتب مقصود إذا ثبت كتابة الجاني حكماً يعنى البعض ، [وهذه كتابة الجاني ثبت حكماً] معتق البعض <sup>٢</sup> ، فبعضه أن يكون كل الأرض وكل المكاتب له . والجواب أن معنى البعض على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى : غاي يكون مكاتب مقصوداً مستحقاً لجميع الكسب والأرض ، مع أن كتابة الجاني ثبت حكماً لعنى البعض <sup>٣</sup> باعتبار أن ملك الكسب ثبتت ملك الأرض . وفى معتق البعض حدث الساكنة فإبل للانتقال ، أو يرى أنه ينقل إلى اسيرك بالضم <sup>٤</sup> ، فإجل أن ينقل إلى العبد بالسعاية ، فملك نفسه ، فملك الكسب ضرورة . أما ملك أم الولد لا يقبل الانتقال ، ألا يرى أنه لا ينقل إلى اسيرك ، فلا ينقل إليها ، فلا يملك نفسها ، فلا يملك الكسب إلا أنه يضرب عليه السعاية ، لتعذر إيقاعها على حكم الرق لا لأنها تملك نفسها بالسعاية .

٦٥٢٦ - عبد ربه بن رجليه ، كاتبهما أحدهما على ألف درهم كسبه واحدة بغير إذن الشريك ، فله من الأرض : وتروك والا كثيرًا ، ثم الكسب ، لأن بعد موته اكتساباً ، أو قطع يده وأخذ الأرض ، ثم علم المولى الآخر بالكتابة ، فأراد أن ينقص الكتابة ، ليس له ذلك ، لأن النقص إنما يصح إذا بقى العقد ، وبقاء العقد بعد موت الخائب بخلاف الخاسر ضرورة صحة الأدب . ويمكن استثناء النقص إلى ما قبل السوت ، هذا يظهر فى حق النقص مقصوداً ، وكفى بأحد نصف ما ترك الأب ونصيب ما اكتسب لأن ، لأنه لو كان الأب حياً كان للمولى الآخر أن يأخذ نصف ذلك ، أما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر . لأنه كسب عبد مثلك ، لأن الكتابة عند متجزة ، وأما على قولهما فلان الكتابة عندهما وإن كانت لا شجراً ، فلهما حتى الفسخ ، فحصيل نصف الكسب علم حقه يعنى علمه حتى ملكه ، وكذلك أن يأخذ نصف ذلك ، إذا ثبت هذا الحكم حال حياة الأب بقى كذلك بعد موته عن وفاة .

(١) مرسى لمعروف سابق من الأهل ، وأنته من طرم واد .

(٢) مرسى لمعروف سابق من الأهل وأنته من طرم واد .

(٣) أو لم . نعمت العبد .

(٤) أو لم ط المصنف .

ثم ينتقل إلى الباقي ويؤدى منه المكتوبة ويحكم بعق النصف منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ويعتق الكل أحدهما وعلى المكاتب عتق قيمتهما إن كان موسراً ، وإن كان معسراً يحب السعاية عليهما في ذلك ، غير أن ما كان بعضه الميت يؤخذ من تركته ، لكونه عاجزاً عن السعاية ، وما كان بعضه الأسن يحب عتقه لكونه قادراً على السعاية ، ولا يرد الابن ثأه لأنه معق البعض عند موته .

٦٥٣٧ - فى غزاة إبراهيم عن محمد بن رحمه الله تعالى : فى رجل كاتب غلامين له كتابه واحدة فاستحق أحدهما ، لا يرفع عن الباقي شئ ، منهما ، وإن وجد أحدهما حراً بطلت الكتابة كلها . وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى : فى رجل كاتب عبيدين له على ألف درهم كتابه واحدة ، وكل واحد منهما كثير ضامن لذلك ، فاستحق أحدهما فالثانى بالخيار إن شاء أدى جميع بدل الكتابة ولا يعنى بذلك ، وإن شاء نقص الكتابة .

٦٥٣٨ - وهى رواية ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل عبيدين له مكتوبة واحدة على ألف درهم ، إن أدبا عتقا ، وإن عجزا رداً فى اتفق ، فأدى أحدهما للكتابة يرجع عنى صاحبه وإن لم يصمن كل واحد منهما عن صاحبه .

٦٥٣٩ - وهى تسمى : رجل كاتب عبيدين له فى صحته على ألف درهم كتابه واحدة ، ثم زاد أحدهما راده مائة درهم فى الكتابة ، وألف على النجوم ، وأبى الآخر الزيادة فوله يازم التراث نصف الزيادة ، ولا يلزم الآخر شئ ، منهما ويعتقان مائة الألف ، ويكون نصف الزيادة على الذى زاد حالا ، ولا يكون على النجوم .

٦٥٤٠ - وكذلك لو قتلها صاحبه كانت الزيادة مبيحة ، حالا ، وهذا بمرولة رجل ماع عبداً مائة درهم إثم سنة . ثم زاد مائة درهم ، فلهذه حالة ولا يكون على الأحرار ، ولا بأخذ المولى كل واحد منهما إلا حصته من الزيادة ، وإن أداها أحدهما لم يرجع به على الآخر .

٦٥٤١ - وقال محمد رحمه الله تعالى : إذا زاد أحدهما مائة وفسدتها ، فربها كله عليه يأخذه المولى بها . وروى الحسن بن زهد عن أبي يوسف ، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إذا كاتب الرجل عبيدين له على ألف درهم ، ولم يجعل كل واحد منهما كتاباً عن صاحبه ، فأدى أحدهما حصته من المكاتب عتق .

٦٥٤٢ - الحسن بن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إذا كاتب عبيدين له على ألف درهم حالة ، لم يزد على هذا أحد من كل واحد منهما بعتقه من المكاتب ، لم يكر له أن يأخذ واحداً منهما ما على الآخر ، وأيضاً أدى حصته صار حراً . وإن

کتابهم مملی الف و تعمدوا علیهما و کذا . إذا أدیتما عفتما ، أو تم بغل ذمما ، کن أو أن یاأحد .  
 ایما شد ، بجمعیهما ، وکن ذلک منزله صدق کل واحد منهما من ند حقه = والله سبحانه  
 و تعالی اعلم .

### الفصل الحادي عشر

في العبد يكون بين رجلين يكتاتبانه، أو يكتاتبه أحدهما

٦٥٤٣- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: وإذا كان العبد بين رجلين فكتب أحدهما نصيبه بميراث شريكه، صححت الكتابة في نصيبه واقتصرت عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن في الكتابة معاوضة وتعلق علق بالأداء، وإي ذلك اعتبر صحيح من أحدهما في نصيبه، فإنه لو باع أحدهما نصيبه جارا، ولو علق عتق نصيبه بأداء المال أنفعا يجوز، وكان لشريك الساكن الخبز إن شاء، فسخ هذه الكتابة، وإن شاء رضى بها عند علماء نازحهم الله تعالى خلافا لابن أبي ليلى.

٦٥٤٤- وأجمعوا على أنه لو باع أحدهما نصيبه أو عتق أو در أو علق عتق نصيبه بأداء المال، ليس للساكن أن يعسجه. والوجه في ذلك: أن المكتوب بكتابة نصيب نفسه ون صرف في خائض ملكه، لأنه لو باع بغيره وهو الساكن ضررا، فإن ذلك كاتبه يطل على الساكن حق البيع في نصيبه لأن نصيب المكتوب بالكتابة صار حرا إذا لمحال وحرية اليد مانعة جواز البيع كحرية لرقبة فهو معنى قولنا: أضر بالساكن، والكتابة قابلة للفسخ، فكل تصرف صدر من المالك وقد وقع ضررا بالغير، وإنه يجعل الفسخ كان من يوجه عليه الضرر عسجه.

٦٥٤٥- ألا ترى أن المرأة إذا زوجت نفسها من غير كفؤ، كن للأولياء حق الاعتراض، وإن تصرفت في خالص حقها وملكها، لأنها ألقت بما نصبت ضررا بالأولياء، فكذلك هنا، بل أولى، فإن الكتابة أبين المذهب من النكاح، فإن النكاح لا يفسخ إلا بمصير في ولاية العاقد، والكتابة تفسخ براضيه من غير قصور في ولاية لعاقد.

٦٥٤٦- وليس كما أنواع أحدهما نصيبه، لأنه ليس في بيع أحدهما نصيبه ضررا على صاحبه، لأن سبب هذا البيع لا يطل على صاحبه حق البيع في نصيبه، حتى إن في موضع كان في بيع أحدهما نصيبه لصاحبه ضررا بصاحبه، كان لصاحبه حق فسخ بيعة، وإن المداوى كان بين اثنين باع أحدهما نصف بيت معلوم من رجل، كان للأخر حق الفسخ (حتى لا يضر في نصيبه في الدار زيادة) (تقري). وليس كما لو اعق أحدهما نصيبه أو دره، لأن

(١) مكنا في جميع النسخ السابقة عن علماء، وكان في الأصل: لا تصرف.



كل واحد منهما لا يقبل الفسخ . وليس كعالم علّق عنق نصيبه بأداء المال : لأنه لا يحتمل انفساخ لأنه يبر .

ثم إن عامة المشايخ رحمهم الله تعالى لم يشترطوا لصحة هذا انفساخ القضاء أو الرضا . والشيخ الإمام يحم الدين عمر السفي رحمه الله تعالى في سرح الشافعي شرط القضاء أو الرضا ، وأشار إلى المعنى ، فقال : لأنه يصرف في ملكه .

٦٥٤٧- وإن فسخ الساكن الكتابة ، عاد (الأمر) إلى ما كان قبل الكتابة ، وإن لم يفهم حتى أدى العبد مكانته ، فإنه يعتق نصيب المكاتب . واقتصر العتق على نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وللمساكن خيوات ثلاثة إن كان المكاتب موسراً ، وإن كان معسراً ، فله خياران ، لأن المكاتب صار معتقاً نصيبه عند الأداء ، والحكم في عبيد بين شريكين أغنى أحدهما نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكرنا ، ثم يرجع الساكن على شريكه ، فيأخذ منه نصف ما أخذ من العبد ، ويأخذ من العبد نصف ما بقى من يده من الكسب ، لأن الكتابة لما اقتضت على نصيب الساكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، كان هذا كسب عبد نصيبه للمكاتب ونصفه للساكن ، ثم يرجع المكاتب على العبد بما أخذ منه الساكن

٦٥٤٨- فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما إذا كاتب أحدهما جميع العبد . ويراد أن شريكه ، وأدى العبد الكتابة إلى المكاتب ، رجع الساكن على المكاتب وأخذ منه نصف ذلك ، لا يكون للمكاتب أن يرجع على العبد بنسبة ، لأن هناك جعل المبدل المسمى بإزاء كل العبد فكان إزاء نصفه نصف المسمى ، وقد سلم له نصف المسمى بكفائه . أما هنا جعل المبدل بمقابلة نصيبه ، وصح ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاختصاص الكتابة على نصيبه عنده ، عصار جميع المسمى بإزاء نصيبه لا غير ، فإذا استعق شي منه كان له حق الرجوع بذلك القدر . وهذا هو الفرق نه .

جنا إلى بيان مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ، فنقول : إذا أدى المكاتب بدل الكتابة ، عتق جميع العبد عندهما ، لأن الإعتاق عندهما لا يتجزأ ، فكانت للمساكن حق تضمين المكاتب إن كان موسراً وحتى استسعاء العبد إن كان معسراً ، ويرجع الساكن على

(١) هكذا في ف و ط ، وكذا في الأصل : تصرف .

(٢) هكذا في جميع النسخ السابقة التي عندها ، وكان في الأصل : الأصل .

(٣) وفي ط كما يكان إلى ما

المكاتب، فليأخذ منه نصف ما أخذ من العبد، وليأخذ أياً نصف ما بقي في يد العبد بعد أداء بذل الكتابة.

وكان ينبغي أن لا يرجع على المكاتب الساكت بشئ، عندهما، لأن الكتابة عندهما لا تنجز. فيصير الكل ملكاً على المكاتب، ويصير المكاتب متمكناً على الساكت نصيبه، فيكون جميع المودى كسب مكانه فينبغي أن يسلم له، ولكن الوجه في ذلك أن يقال: بأن نصيب الساكت لا يعتبر مملوكاً ومكاتباً للمكاتب، في حق الساكت، بل يعتبر مأذوناً له في التجارة.

أما في حق المكاتب يعتبر مملوكاً ومكاتباً للمكاتب، والكتابة تخالف التعبد والتدبير والاستيلاء عندهما، فإن أحد الشريكين إذا أعتق نصيبه أو دبر أو استولد بملك نصيب صاحبه بالضم، ويظهر ذلك في حق الكل. والوجه في ذلك أن يقال: بأن مال الغير لا يتملك إلا بالضرورة، ولا تنقض الضرورة في فصل الكتابة إلى غلبت نصيب الساكت، أما في فصل الإعناق والتدبير والاستيلاء ضرورة.

وبما أن ذلك أن في فصل الكتابة أو صار ملكاً نصيب الساكت إنما يصير ملكاً ضرورة أن الكتابة لما نفذت في نصيب المكاتب، لا بد من إثبات حكمه فيه، وهو حرية اليد في حق الاكتساب والتصرف، ولا يمكن إثبات حرية اليد في نصيب المكاتب إلا بإثبات الحرية في نصيب الساكت، لأنها لا تنجز، ولا يمكن إثبات حرية [اليد]<sup>(١)</sup> في نصيب الساكت إلا بعد ثبوت المالك، فيفسر متمكناً نصيب الساكت بهذه الوصاف.

قلنا: ومن ضرورته حرية اليد في حق الاكتساب والتصرف في نصيب الساكت، في نصيب المكاتب حرية اليد، في حق الاكتساب، والتصرف في نصيب الساكت<sup>(٢)</sup> أما ليس من ضرورة حرية اليد في حق الاكتساب والتصرف في نصيب المالك تلك نصيب الساكت، وجعل نصيب الساكت مملوكاً للمكاتب في [حق] الساكت، لأن هذا المقصد يعصم<sup>(٣)</sup> في نصيب المالك إذا عجز نصيبه مأذوناً في التجارة، فجعلنا نصيب الساكت مأذوناً له في

(١) أثبت من ط

(٢) ما بين الموقوف، سلف من الأصل وأبناءه من ذرية وف

(٣) هكذا في جميع النسخ لما في النسخ

(٤) ومي: لأن هذا المقصد تعبد في نصيب الساكت.

التجارة في حق الساكنات مكاتب في حق المكاتب، وإذا غلب نصيب الساكنات مأذون له في التجارة في حق الساكنات [كان هذا كعب عبد] فمذكور، فذكر للسكنات أن يأخذ نصيبه.

ثم في الإعتاق والتدبير والاستيلاء لما صح في نصيب الماسر، لا... من آيات حكمها من نصيبه ولا يمكن إثبات حكمها في نصيبه إلا بآيات حكمها في نصيب مباح، لأنه لا بد من جرح ولا يمكن إثباته في نصيب الساكنات بسبب آخر غير العتق، لأن حكم حقيقة العتق لا ينسب سبب آخر [غير العتق]، وكذلك حكم التاديب لا ينسب سبب آخر غير العتق، لأنه لإثبات حق العتق لم يجرى على كفاية يمينه، وحكم حقيقة العتق لا ثبت بسبب آخر [دون العتق]، فكذا حكم حق العتق، فأثبت حكم حقيقة العتق وحكم حق العتق في نصيب الساكنات بالتدبير والعتق والتدبير. والعتق والتدبير في نصيب الساكنات لا يصح إلا بعد أن يصير مملوكاً له، فصار مستحقاً نصيب الساكنات. فثبت أن آيات المكتابة للحال حرية اليد في حق التصرف، لا حقيقة الحرية ولا حق الحرية، ولهذا قيل الفسخ وجاز صفة إلى "تجارة". وحرية اليد كما ثبت بالمكتبة ثبت بالأذن، وبمكتبة "ثبت حرية اليد في نصيب الساكنات يجعل نصيبه مأذوناً في التجارة".

٦٥٢٩ ثم إذا أخذ الساكن من الساكن نصف المكتبة، لا يرجع التنازل على العمل بسبب أحدهما، لأنه إباحة المكتبة إلى البعض، والمكتبة عدهما لا تنجز في حق المكاتب تنقوله الإضافة إلى الكل.

٦٥٥٠ ولو أضاف المكتبة إلى الكل، يعتبر نصيب الساكن مكتوب في حق المكاتب، لأنه أمر عليه حشر شمس البذل على النصيب فلا يرجع على العبد بشيء إذا أخذ منه المساكن شيئاً، وفي حق الساكن يعتبر مأذوناً لا مكانياً، كذا ههنا. (هذه حجة ما ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى)

طريقة أخرى لبأن أن المساكن يأخذ من المكاتب نصف ما أخذ من العبد، ويأخذ من العبد نصف ما غلب في يده، وعلى هذه الطريقة سبب أن نصيب الساكن من المكتبة مكشوف هو

(١١) هكذا في السبع البقية التي وجدتها، وثاني في الأصل: لأنه هذا هو

(١٢) ثبت في ط

(١٣) وفي ط: مكشوف.

أصلهما في عدم تجزئ الكتابة .

ووجه ذلك : أن الأذن وإن صارت مكانياً ، إلا أن الساعات قبل أدائه بدل الكتابة أن يفسخ الكتابة ويأخذ نصف الرقبة ونصف الكسب ، وبعد الأداء إن تعذر الفسخ في الرقبة ما تعذر في الكسب ، فيفسخ الساعات العقد في نصف الاكتساب ، وعند ذلك يعود نصف الكسب إلى ملكه فيأخذه بطريق فسخ الكتابة ، ثم لا يرجع المكاتب على العبد شيء . وليس للمكاتب أن يحتاج العبد ، ويقول : قد استحق عليّ بعض ما أؤيت ، فلي أن أراجع عليك بذلك ، لأن من حجة العبد أن يقول له : قد ضمنت لي سلامة جميع الكسب عندهما ، لأن الكتابة عندهما لا تنجز . وإذا استحق عليك بعض " ما أخذت لو رجعت به عليّ ، كان لي أن أراجع عليك بما رجعت عليّ ، لأن ذلك كسبي وقد ضمنت لي سلامة كسبي ولم يسلم ، فكان لي حق الرجوع عليك بما رجعت به عليّ ، فلا يعيد الرجوع .

هذا الذي ذكرنا إذا كاتب نصيبه من العبد . فأما إذا كاتب جميع العبد بغير إذن شريكه ، وقد أدى المكاتب جميع المسمى ، فالجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالجواب فيما إذا كاتب نصيبه لا غير ، إلا في فصل وهو أن الساعات إذا أخذ من المكاتب نصف المؤدى ، فإن المكاتب لا يرجع على العبد بما أخذ منه الساعات . فأما فيما عدا ذلك ، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كاتب نصيبه ، وعلى قولهما : الجواب فيه كالجواب فيما إذا كاتب نصيبه لأن إضافة الكتابة إلى نصيبه إضافة إلى الكل

٦٥٥١- وفي نوافر أبي سليمان : عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : عبيد بين رجلين كاتبه أحدهما ينهر إذن شريكه ، فلم يرد ذلك شريكه حتى أدى المكاتب وصن ، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يرجع [الذي له يكاتب] " على الذي كاتبه بشيء مما قبض من المكاتب ، لأن المكاتب قد تمت ، وصار الكسب للمكاتب يوم مكاتبته ، فصا قبض الذي كاتب [خالص حتى المكاتب] ، لا حق الذي لم يكاتب فيه ، فلا يرجع فيه ، ولكن يضمن الذي لم يكاتب الذي كاتب " " نصيب قيمته إن شاء ، وأنه خلاف المذكور في الأصل .

٦٥٥٢- هذا الذي ذكرنا إذا كاتب نصيبه من العبد أو وكاله بغير إذن شريكه ، فأما إذا

(١) ومي ف و م . صلب مكان بعض .

(٢) هكذا في النسخ الباقية التي توجد عندنا ، وكان في الأصل : لا يرجع المكاتب على الذي كاتب

(٣) أثبت من ظ أو ف

كتاب نصيبه بأذن شريكه لغيره على وجهين : إما أن يأذن له بالكتابة في نصيبه ، ولم يأذن له بقبض المكتوبة من العبد ، أو أذن له بالكتابة في نصيبه وأذن له بقبض المكتوبة من العبد ، فإن أذن له بالكتابة ، ولم يأذن له بالقبض ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، الجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يأذن له شريكه بكتابة نصيبه في جميع ما ذكرنا من الأحكام إلا في الفصلين : أحدهما : أنه لا يكون للأذن أن يمسح الكتابة في نصيب المكاتب ، لأنه رضى بالكتابة في نصيبه ، فلا يكون له حق الفسخ بعد ذلك ، كالمرأة إذا وضعت نفسها في غير كف ، ورضي به الأولياء ، لا يبقى للأولياء حق الفسخ ، ومضى كتب نصيبه بغير إذن شريكه كان له الفسخ ، لأنه لم يرخص بكتابة شريكه .

والثاني : أنه متى أدى المكاتب المكتوبة إلى المكاتب حتى عتق نصيب المكاتب ، لا يكون له أن حق تضمين المكاتب ، لأن المكاتب صار معتقاً له بالكتابة برضا صاحبه ، ولكنه يعتقه لم يستعبه .

وأما على قولهما : فقد صار العبد مكاتباً بينهما ، لأن الإذن من الساكن بكتابة نصيب المكاتب إذن بكتابة الكل : لأنه لا يتجزأ ، فكأنه قيل : كاتب نصيبك ونصيبى ، فيصير الكل مكاتباً بينهما ، لا يعتق بأداء حصة أحدهما ما لم يؤد جميعاً<sup>(١)</sup> المكاتب إليهما ، كما لو كتباه مكتوبة واحدة ، ويكون المقبوض بينهما : لأنه كتب مكتابتهما ، وما بقى في يد العبد يكون (سائلاً) للعبد ، ولا يكون لأحد عنى ذلك سبيل ، لأنه كتب عبد كله مكاتب .

٦٥٣ هذا إذا أذن له بالكتابة ولم يأذن له بقبض نصيبه ، فأمّا إذا أذن له بالكتابة في نصيبه وقبض نصيبه ، فعلى قولهما : الجواب فيه كالجواب فيما إذا أذن له بكتابة نصيبه لا غير ، إلا في فصل واحد وهو أنه متى (أدى جميع المكتوبة)<sup>(٢)</sup> ههنا إلى المكاتب ، فإنه يعتق ، لأن المكاتب صار كعبد بالقبض من جهة الأذن ، فيكون الأد ، إليه كالأداء إليهما ، فيعتق بالأداء إلى المكاتب ، ثم للأذن أن يأخذ عنه نصف المكتوبة ، لأنه كتب مكتابتهما . وفيما لم يأذن له بالنقص ، وصار مكاتباً بينهما إذ أدى إلى المكاتب جميع المكتوبة ، فإنه لا يعتق ، لأن الإذن بالكتابة لا يكون إذنًا بالقبض ، كما لو قيل بالكتابة لا يكون ركباً بالقبض ، فلا يصير

(١) مكاتبهم .

(٢) هكذا في ، وقد في الأصل : وأما ما كان مائة .

(٣) هكذا في النسخ ثابته التي توجد عندها ، وقد في الأصل : جميع الكتابة .

المكاتب وكتيلا من جهة الآخر بقبض نصفه ، فيكون أداء حصته الآخر إليه والأداء إلى الأجنبية مواء .

فأما فيما عدا هذا الحكم ، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أذن له بكتابة نصيبه ولم يأذن له بالقبض<sup>(١)</sup> ، إلا في فصل ، وهو أن ما قبضه المكاتب من بدل الكتابة يكون سائماً له ، ولا يكون للأذن أن يأخذ منه شيئاً . وفيما إذا أذن له بكتابة نصيبه لا عبر ، فإن للأذن أن يأخذ منه نصف ما قبض ، وذلك لأنه متى أذن له بقبض المكتاتية ، فكانت أذن للمكاتب بأداء ما عليه من بدل الكتابة من ماله ، فيصير أداء المكاتب نصف المكتاتية من ماله بإذنه كأداءه ، ولو صرح<sup>(٢)</sup> بأداء نصف المكتاتية على المكاتب ، فإن ما أدى يكون سائماً للمكاتب ، فكذلك هذا ، بخلاف ما لو لم يأذن له بالقبض ، لأنه لم يوجد منه الرضا بأداء المكتاتية من ماله . وما قبض من المكتاتية نصفه ملك المكاتب ، فيكون سائماً ، ونصفه ملك الساكت ، فكان له أن يأخذ نصيبه . فأما فيما عدا هذا الحكم فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أذن بكتابة نصفه ، ولم يأذن له بالقبض .

٦٥٥٤- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : وإذا كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه ، لم يكن لشريكه أن يبيع نصيبه على ما ذكرنا ، فإن كاتب الساكت نصيبه بعد ذلك جاز ، وهذا عندهم جميعاً . أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا إشكال ؛ لأن الكتابة تنجز أتمته ، فلم يصير نصيب الساكت مكاناً أصلاً ، وإذا لم يصير نصيبه مكاناً أصلاً ، صار المحال في حق الساكت بعد كتابة المكاتب كالحال قبل الكتابة ، وقبل كتابة المكاتب للآخر أن يكتاتيه فكذلك هذا . وعلى قولهما : فلما ذكرنا أن نصيب الساكت لم يصير مكاناً في حق الساكت ، بل اعتبر نصيبه مأذوناً ، وإن كان نصيب الساكت مأذوناً في حق الساكت لا مكاناً ، كان له أن يكتاتيه نصيبه ، فيصير العبد مكاناً بينهما ، كل نصفه منه صار مكاناً بكتابة على حدة من أحدهما متى أدى إلى أحدهما حصته فإنه يعنى . ثم إذا كاتب الساكت نصيبه لا يكون للمكاتب الأول فسخ الكتابة في نصيبه ، وذلك لأن الساكت بكتابة نصيبه جعل متصرفاً في [خالصاً] ملكه ، ولم يلحق بالمكاتب الأول ضرراً ، فإن ضرر المكتاتية من أحد الشريكين امتناع البيع على الآخر ، وكان هذا الضرر ثابتاً على الأول بكتابة نفسه ، ونصرف الإنسان في

(١) وهي م . ولم يأذن له بالقبض ، وأما على قول أبي حنيفة ، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أذن له بكتابة نصيبه . ولم يأذن له بالقبض إلا في فصل

(٢) وهي ب . ولو صرح .

(٣) أثبت مرف .

منكه إما يصح إيد، فضمن إلحاق الضرر بالخير، فأما إذا لم يتضمن لا يكون لأحد حق الفسخ عليه، فكانت كتابة الكات. وإم يلحق شريكه ضرراً بمنزلة البيع في هذه الحالة، وإن أذن شريكه بالكتابة في نصيبه ويقبض المكاتب، فأدى العبد إلى المكاتب شيئاً، ثم نهاه عن التقبض كان له ذلك. لأنه أذن له بأن يقبض ما عليه من بدل الكتابة من ماله، فإن نصيب كسبه له، فإذا بداه أن يمنعه من القضاء كان له ذلك، كمن قال فودعه: افقر الدين الذي عليك من رديتي، فأدى من ذلك شيئاً، ثم نهاه عن الباقي كان له ذلك، لأن الإذن بالقضاء نهي، وإنما يتم هذا النهي بالقضاء، قبل القضاء هو غير تام، وللمتبرع أن يرجع عما تبرع به قبل التمام.

٦٥٥٥ - وإن كاتب أحدهما نصفه بغير إذن شريكه، وشريكه لا يعلم، ثم إن المكاتب مهما أذن للأخر في كتابته نصيبه، فكانت ثم علم الثاني بكتابة الأول، فأراد الثاني أن يفسخ كتابة الأول، ليس له ذلك، لأن حق الفسخ للثاني إما يثبت دفعة للضرر عن نفسه، والضرر هنا لا يشفى بالفسخ، فلا يقيد الفسخ فائده، فلا يثبت له حق الفسخ. وإذا لم يثبت له حق الفسخ صار نصيب كل واحد منهما مكاناً بكتابة على حدة؛ لأن كل واحد منهما كاتب نصيبه بكتابة على حدة.

٦٥٥٦ - فإن أخذ أحدهما من أعبد شيئاً لا يكون للأخر أن يشركه إلا فيما دفع إلى الأول قبل كتابة الثاني؛ لأن ما دفع إلى الأول قبل كتابة الثاني كسب عبد، أصغه مكاتب ونصفه مأثور. فأما ما دفع بعد كتابة الثاني وصار الكسب مكاناً، فهذه كسب عبد هو مكانه كله، فلا يكون ذلك للأخر أن يشركه بحكم أنه كسب عبده، ولا بحكم الكتابة؛ لأن نصيب كل واحد منهما صار مكاناً بكتابة على حدة، فباعتبار ما لو باع كل واحد منهما نصيبه ببيع على حدة وقبض الثمن، ومنه لا يكون للأخر أن يشركه، فكذا ذلك.

٦٥٥٧ - وإذا أدى حصص أحدهما عن نصيبه؛ لأنه معاوضة وتعلق، وأي ذلكما اعتبر إذا حصل كتابة كل واحد منهما بعقد على حدة، فإنه يعتق نصيبه، بخلاف ما لو كتبه جملة بكتابة واحدة، حيث لا يعتق نصيب أحدهما إذا أدى إليه حصص إن اعتبرنا معنى المعاوضة؛ لأن المكاتب بمنزلة المشتري، والمولى بمنزلة البائعين، والواحد بقا المشتري عبداً من اثنين بألف درهم صفقة واحدة، وأدى حصص أحدهما، لا يسلم له شيء من المقصود عليه، وإن اعتبرنا معنى التعاطي، فلأن معنى قوله: كاتبتك بألف درهم، إن أدبت إيتنا ألف درهم، فأنت حر، وهناك إذا أدى إلى أحدهما خمسمائة لا يعتق نصيبه، كذا هذا.

٦٥٥٨ - قال: عبد بين شريكين كاتب أحدهما جميع العمد بغير إذن شريكه، فاستسمى

العبد وأذن إليه نصف الكتابة، فإنه لا يعتق، لأن الكتابة واحدة، وكان شرط وفروع العتق أداء جميع الكتابة، لا أداه جميعه. كما لو كانت جملة، فإن ذهب المكاتب انعد نصف الكتابة، لا يعتق حصته من العبد، ولو ذهب له جميع حصته عتق نصيبه، وقد جعل هذه النصف من أذن من النصف حتى قلنا: لا تنفع شهادة عن جميع حصته، ولو جعل حصة حصته مصروداً إلى نصيبه خاصة، حتى قلنا: يبرئ عن جميع حصته فيعتق.

قل بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: يجب أن يكون نجواب جميعاً سواء، كما في سائر الديون، فبه في الحديثين سائر العزم عن جميع حصته، ويكون حصة النصف مصروداً إلى حصته لا إلى التبيين. ويجب أن يكون في الكتابة كذلك، ولو ذهب حصته يعتق، فكذلك إذا ذهب حصته، ومهم من جميع ما ذكر في الكتابة. وقال: بأن بدل الكتابة في مسائلنا هذه في حكم دين واحد من وجه، وفي حكم دينين من وجه؛ وهذا لأن الشرح بهذا الدين واحد وهو المكاتب، ولم يشأ به في إيجاب أحد، فيكون الدين واحداً باعتبار الإيجاب لا دين، ولكن باعتبار الوجوب في حكم دينين؛ لأن الواجب بهذا الإيجاب مشترك بينهما.

٦٥٥٩- ولو كان في حكم دين واحد من كل وجه إيجاباً ووجوباً، انصرف هذه النصف إلى نصف شائع، إذ لا يتصور هذه الحصة منه، لأنه لا حصة إذا كان الدين واحداً ولو كان في حكم دينين من كل وجه بأن وجب بإيجابهما، انصرف هذه النصف إلى نصف الواجب خاصة كهذه الحصة كما في سائر الديون المشتركة، فإذا كان من الدين الواحد والدين، عمداً بالتبيين، قلنا: لنسب بالدين الواحد من وجه إيجاب انصرف هذه النصف إلى نصف شائع، ونسب بالدين انصرف هذه الحصة إلى نصيب خاصة بدلاً بالتبيين.

وإذا أظهرنا شبهة الدين الواحد في حصة النصف، لأننا أظهرنا شبهة الدينين في حصة النصف، وصرفنا إلى نصيب الواجب شاعره، وجب إظهار هذه الشبهة في حق الحصة بالطريق الأولي؛ لأن حصته لا تخمس إلا نصيبه، وهذه النصف تخمس النصف من النصيب، وجب لا يمكن العمل بالتبيينين.

ونقول: هذا لا يمكن بما هو باع أحد شريكين جميع العبد، ثم ذهب نصف الثمن، فإنه انصرف إلى نصيب خاصة، والإيجاب بإيجاب واحد.

والجواب عن هذا: أن الإيجاب واحد؛ لأن نصيب شريكه من الثمن لم يمت بهذا الإيجاب دليل أنه لم يتعلق بملازمة حصته المشتري بأداء الكل، وقد لم يجب نصيب شريكه بهذا الإيجاب صرح وجود هذا الإيجاب في نصيب شريكه وعدمه منزلة، فأما هنا فيجب



جميع المسمى صح من جز هذا الكتاب حتى تعلق علق نصيبه بأهـ جميع الألفـ حتى لو أدى  
 حصه المكاتب لم يمس له نصيب المكاتبـ ، وإذ كانت جميع الألف يلحقها من حق حصه تعلق  
 لعنق بهـ ثم ما إن تعبر جانب الإيجاب والواجب جميعاً، فيصح إسقاط النصيب شائعاً  
 باعتبار الإيجاب، كما لو سقط الكل باعتبار المركة، صح إسقاط نصيبه خامسة. انتهى  
 الخصة.

٦٥٠ - وإذا علق نصيبه متى وهب حصته، كان لشريك الآخر من عبارات ثلاث  
 عند أبي حنيفة: رحمه الله تعالى إن كان المكاتب موزراً، وبين خيارين إن كان معسراً، ويرجع  
 الساكن على المكاتب، قبل أخذه من نصف ما قضى، ثم لا يرجع المكاتب على المعبود بشيء  
 عنده، بخلاف ما لو كان نصيبه لا غير، وعلى قولهما في الخالف: لا يرجع على المعبود بشيء  
 والله تعالى أعلم.

## الفصل الثاني عشر في الرجل يكاتب شخص ممنوكة

٦٥٦١- قال محمد ورحمه الله تعالى في الأصل : إذا كاتب الرجل نصف عبده جاز ، فإن أدى عن نصفه ، وبقي في نصف قيمته عند أبي حنيفة ورحمه الله تعالى ، وإن كتب أمه إلا قس لأداء نصفه له ؛ لأن نصفه مكاتب ، ونصفه للمولى ؛ لأذا النصف الآخر ليس بمكاتب عنده بل هو مأذون .

وعنى قولهما : إذا أدى عن كلفه ولا شيء للمولى من كسب اكتسبه قبل الأداء ؛ لأن كلفه مكاتب عندهما ؛ لأن الكتابة عندهما لا تنجز ، وما اكتسب بعد الأداء فكله له ؛ لأنه حر عندهما مدسعي عبد أبي حنيفة ورحمه الله تعالى ، والمستسعي بمنزلة المكاتب ، وكسب المكاتب له .

٦٥٦٢- خرج على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأصل ، فقال : إذا كاتب نفسه تم أراد أن يحول بينه وبين العمل والطلب والكسب والسعاية في مكاتبته ليس له ذلك ؛ لأن العبد بكاتبه النصف استحق عن نصفه بأداء بدل الكتابة ، ولا يكره الأداء إلا بالاكتمال والطلب ، فتمنع من الاكتمال والطلب ، فقد أراد أن يثبت عليه ما أثبت له من حق انتفى بالكتابة ، فلا يكون له ذلك ، كما لو كاتب كلفه ، ثم أراد أن يحول بينه وبين الكسب والعمل ليس له ذلك ؛ كلابطل عنى العبد حتى لعنق .

فأما لو أراد هذا العبد أن يسافر وأراد المولى أن يمنعه ، فله دونه قياساً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وفي الاستحسان ؛ ليس له ذلك . وجه القياس أن المكاتب يشتري رقبته من المولى ، فإذا كاتب نفسه فقد اشترى من المولى نصف رقبته ، فيعتبر كأنه اشترى غيره ، ولم اشترى نصف رقبته غيره . ثم أراد المشتري أن يسافر بالعبد ، منهه البائع كان له ذلك ، فذلك هذا .

ويعني في المسألة وهو المرقى بين ما إذا معه عن المسافرة ، وبين ما إذا منعه عن أصل الطلب والكسب . فإنه ليس له ذلك قياساً واستحساناً ، لأن في ذلك يظن حق العبد يقين ، وليس في منعه من المسافرة إهدن حقه في المنق لا محالة ؛ لأنه يكره أداء بدل الكتابة ، ولا

يمكنه الأداء إلا بالتناسب بدل الكتابة في المصّر .

وجه الاستحسان وهو : أنه بالكتابة أُنْتُب للعبد حتى أن يعتق بأداءه بدل الكتابة ، ولا يمكنه الأداء إلا بالأقسام ، ووجه لا يمكنه الأقسام ، إلا بالأدوية ، بمعنى المطلقة أنه شاع من المأخوذ ، ووجه لا يمكنه أداء ما عابه من بدل الكتابة بدون المسافرة . كان في ذلك إبطال حتى للعبد ، وكما لا يكون للمولى إبطال ما ثبت له من الحق بالكتابة بيقين ، لا يكون له مباشرة ما يتوهم بسببه إبطال الحق عسى .

ثم إن محمداً رحمه الله تعالى ذكره القياس والامتنعسان في مسألة في ثلاثة مواضع : أحدها في المسافرة ، والثاني في الاستخدام . إذا أراد المولى أن يستخذه يوماً ، ويخليه يوماً للتخشب ، لقياس أن يكون له ذلك ، وفي الامتنعسان : لا يكون له ذلك . والثالث : إذا أراد أن يستعمره يوماً لنفسه ، القيد من أن يكون له ذات ، وفي الامتنعسان لا يكون له ذلك . وجه أنه باس في ذلك ما ذكرنا أن المكاتب في النصف ، منزلة العبد في النصف ، ربه عنده أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ولو اشترى نصف رقبته مشري آخر ، نت للبتع حق التهايز مع المشتري ، فكذلك ههنا ؛ وهذا لأنه ليس في التهايز إبطال حق العبد ؛ لأنهم متى تهايز احتاج المكاتب إلى كسب المسمى ، ومتى لم يهايز احتاج إلى كسب نصف المسمى ، ولا يرق في حق العبد بين أن يأخذ المولى نصف منفعة ، وبين أن يأخذ نصف كسبه .

وهي الامتنعسان : لا يكون له حق المهايأة ؛ وذلك لأن القول بقوت حق المهايأة للمولى قد يصير سبباً لقوات حق العبد في نصف المنفعة بغير عوض أصلاً ، ومتى لم يذهب للمولى حق المهايأة في المنفعة ، وجعلنا المكسب بين العبد والمولى تصغير ، لا يصير القول بهذا سبباً لإبطال حق المولى بغير عوض في نصف منفعة العبد ؛ لأنه يأخذ نصف الكسب مكان نصف المنفعة ، وينتهي بأداءه بغير حق العبد .

بيان ذلك : أن الأسواق تكون راجحة في بعض فصول السنة ، وكاسدة في بعض الفصول ، على هذا عادة الأسواق في حق كل تجارة وصناعة ، فمتى لم يثبت للمولى حق المهايأة أمكن للعبد كسب نصف المسمى في جميع السنة ، وقد لا يمكنه كسب مثل المسمى في نصف السنة ، ومتى لم يمكنه كسب مثل المسمى في نصف السنة يزد في الترق ، فيعوب حق العبد عن العتق أصلاً بالمهايأة . وفي القول بترك المهايأة لا يتوهم فوات حق المولى عن المنفعة بغير عوض أصلاً ، فكان النظر من الخائفين في ترك المهايأة في [نفسه] المكسوب .

ويبين كما أن التفسير يعصف بالعدد من أبعاد ذلك لأنه ليس في النهاية نوحه فوات  
عن مدى أحد الأمرين، فمن القول بفسحة المنفعة بالنهاية، فالقول بفسحة المنفعة من  
بالنهاية قد يعبر مبياتات من "العبد"، وتقول بفسحة المنفعة لا يصير سبباً لمعات حق  
القول بغير من أصله، فذلك القول بفسحة المنفعة الأولى من القول بفسحة المنفعة  
بالنهاية

٦٥٦٣- ولم تأت نصف حانية، في نسخة، ولما مرناها لم نجد لها، ومكتوب نصف كتب  
 النون للمعري، لأن ما في النون مما هو له نصف الأم، ونصف كسبه للأم، لأنه داخل في  
 كتابة الأم، فإن أتت على نصفها، وعش نصف الأم معها، ومع كل واحد من نصف  
 ثبته؛ لأن كل واحد منهما من النقص، وكل واحد منهما من النقص في هذه النعابة، وما  
 كتب النون بعد ذلك، فهو له نون اسمه ونون لاه؛ لأنه صار كمن كتب تمامه من النعابة في  
 نصف قسته منصرفاً

٦٥٦- وإن كانت الأم قبل أن تؤمن غيباً في عكزتها، سلمى الولد في المكنية، لأن نصفه تابع للأم في الكفالة، فغير مأمور بها بعدد من السبعة من سكتة، فإذا أتاهم قدر نصف الأم إلى آخر جزء من أجزاء حياتها، وعمل نصف الولد "أبناً"، كما لو كانت في حياتها ويسمى بعد ذلك في عكزتها، ولا يسمى في حياتها، لأن في السعاية في نصف النفس كل واحد منها مفقود، فلا يجب عليه ما كان غيباً من السعاية؛ لأن ذلك إما يكون بحكم السعاية، ولا حاجة بهما في ذلك السعاية، وهو غير لازم لرجل أعزل عنه، حاربه ونصفه، ورثتها، ثم كانت الأم، فلا سعاية على الولد في قبل الأم.

٦٥٦- ولم يكن أحد من أصحاب أمية وهي حمص، قد نكح بعد ذلك، أو حبلت بعد  
المنع. فهذا الولد يسمى حبسا على أمه إذا مات؛ لأن جميع أولادها حبسا. لأن أبا ليس  
عليه نكاح من السامية مقصود، فجميع حبسا عليها بعد موته.

٦٥٦٦ بين كتب نصف نمته. فوئدت ولدًا، اسم مات الأم، وتركت أمه ولا عليه الدين. ينقص الدين من جديد، لأنها ولا، ثم يكون له في نصف مائة، لأن نصفه باقي على ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو في ذلك النصف ثم انه يأخذون في التنازل، ويكتب للأذن بعد طرح من الدين ما هو لي، ونصف الكتب لها، فيؤدى من ذلك ملكها، ومن يفر من أحد له من ذلك نصف قيسيا، لأنه كان مسمى في ذلك نصف النصف بعد

أداء المكاتب لو كانت حبة ، فيأخذ ذلك من تركته بعد موت ؛ لأنها حكمنا بموتها حرّة . ولا يرث هذا الولد منها ؛ لأن إستناد الحرمة في الولد إلى حال حياتها كان في النصف الذي هو تبع لها ، وفي النصف الباقي الولد مقصود ، فإن عني أن يسعى في نصف قيمته ، ولا يحق إلا بعد أداء سعيته ، فكان بمنزلة لمولوك عند موت أمه .

٦٥٦٧- فإن لم تدع الأم شيئاً يسعى الولد في الدين كله ؛ لأن في حكم الدين الولد فانم مقام الأم كولد المأذونة وولد الكاتبة ، ويسعى في المكاتب أيضاً لهذا المعنى ، ثم يسعى في نصف قيمة نفسه ؛ لأنه معن البعض حد أداء الكتابة . ولا يسعى في نصف قيمة الأم ؛ لأنه ليس تبع لها في ذلك النصف ، فإن أدى الكتابة قبل أن يؤدي دين الغرماء عثر نصفه ، ونصف أمه كما لو أدى<sup>(١)</sup> في حباته ، ولم يرجع الغرماء على المولى بما أخذ ، ولكنهم يبيعون الولد بالدين ؛ لأنه قائم مقام الأم ، فأخذ المولى بدل الكتابة [منه بمنزلة أخذه منها<sup>(٢)</sup>] ولو أخذ المولى بدل الكتابة من الأم كان المأخوذ مأسأاً للمولى ، والغرماء يبيعون المكاتب بديونهم ، فكذا في الولد .

٦٥٦٨- وإن اكتسب الولد أموالاً قبل أداء المكاتب ، فنصف الكسب للمولى بعد الدين ؛ لأن الولد بمنزلتها ، وقد بينا أن نصف كسبها للمولى بعد الدين ، فكذا في الولد .

٦٥٦٩- وإذا كاتب نصف أمته فاستدانت ، سعت في جسيعه ؛ لأن نصفها مكاتب ونصفها مأذون له ، والحكم في دين المكاتب والمأذون ما ذكرنا - والله أعلم - .

(١) وفي الأصل : كما لو دنت في حياتها

(٢) ما بين التعريفين ساقط من الأصل وأنتباه من ظ و ف



## مهر من الموضوعات للمجلد الخامس من المحيط البرهاني

الفصل العاشر في إنباع الطلاق على امرأة بمهر .....	٣
ثم الرجوع عنه بالإنباع على أخرى .....	٣
جئنا إلى مسائل .....	٤
الفصل الحادي عشر في إنباع الطلاق إلى الأوقات .....	٩
نوع آخر في إنباع الطلاق إلى الوقتين وإلى أحدهما وهي تعليق الطلاق بالضعفين وبأحدهما وهي الجمع بين وقت وفعل .....	١٨
الفصل الثاني عشر .....	٢٦
في ترجيح رفع الطلاق على إمرأته .....	٢٦
ثم يقول: لى امرأة أخرى، والمظنفة هي الأخرى .....	٢٦
.....	٣١
المصاح .....	٣١
الثالث عشر في طلاق الغاية والطرف .....	٣٦
الفصل الرابع عشر .....	٣٥
في الشك في إنباع الطلاق وفي الشك في حد ما وقع .....	٣٥
من الطلاق وفي الإيجاب المسم .....	٣٥
الفصل الخامس عشر في إنباع الطلاق بالمال .....	٤٦
الفصل السادس عشر في الخلع .....	٥٩
نوع منه في بيان .....	٥٩

٥٩	صفة وكيفه :
٦٠	نوع آخر :
٦٦	نوع آخر منه :
٧٠	نوع آخر :
٧٣	نوع آخر قبله يصلح جواباً وما لا يصلح جواباً :
٧٥	نوع آخر منه :
٧٩	نوع آخر :
٨٠	نوع آخر منه :
٨٣	نوع آخر منه :
٨٦	نوع آخر منه :
٩١	نوع آخر في الاختلاف الواقع بين الزوج والمرأة في صحة الخلع ونسائه :
٩١	وفي الشهادة في ذلك :
٩٢	نوع آخر في الخلع الواقع في الرض :
٩٦	الفصل السابع عشر في الأيمان بالعلاق :
٩٦	نوع منه في بيان معرفة اليمين بغير الله تعالى وبيان شرائط صحة :
٩٨	نوع آخر في بيان حروف الشرط :
٩٩	نوع آخر منه :
١٠٢	نوع آخر في لو ولو لا إذا شرطاً :
١٠٩	نوع آخر في ذكر مسائل الشرط بكلمة إن و إذا :
١١٩	نوع آخر في ذكر مسائل الشرط بكلمة كل و كلما :
١٢٢	نوع آخر في عطف الشروط بعضها على البعض :
١٣١	نوع آخر منه :
١٣٣	نوع آخر في الشرط الذي يحتمل الحال والاستقبال :
١٣٥	نوع آخر في الشروط تكون على الفور أو على التراخي :
١٣٧	نوع آخر في تعليق الطلاق بالتحليل صورة ويقبل آخر معنى :



- نوع آخر في دخول الواحد تحت شرطين: ..... ١٤١
- نوع آخر منه: ..... ١٤٢
- نوع آخر في تعليق الطلاق بأحد الشرطين صورة ومعنى: ..... ١٤٤
- نوع آخر: ..... ١٤٥
- نوع آخر: ..... ١٤٦
- نوع آخر منه ينشئ على أصل: ..... ١٤٧
- الفصل الثامن عشر في الطلاق الذي يقع بقوله: أول امرأة أتزوجها ..... ١٥٣
- وبقوله: آخر امرأة أتزوجها ..... ١٥٣
- الفصل التاسع عشر في الشهادة في الطلاق والدعوى ..... ١٥٦
- والخصومة في ذلك ..... ١٥٦
- الفصل العشرون في طلاق المريض ..... ١٦٣
- الفصل الحادي والعشرون في التعليقات التي هي إيقاع في الحال ..... ١٧٦
- معنى بطريق المجازة ..... ١٧٦
- الفصل الثاني والعشرون في مسائل الرجعة ..... ١٧٩
- الفصل الثالث والعشرون في مسائل تطهار وكفارة ..... ١٨٦
- الفصل الرابع والعشرون في مسائل الإيلاء ..... ٢٠٠
- نوع آخر من الإيلاء في الغاية: ..... ٢١٣
- نوع آخر في مسائل القى: ..... ٢١٦
- الفصل الخامس والعشرون في مسائل اتعت ..... ٢١٩
- الفصل السادس والعشرون في مسائل العدة ..... ٢٢٦
- نوع آخر في اتعت العدة الصغيرة: ..... ٢٣٤
- نوع آخر في بيان ما يلزم المعتدة في عدتها: ..... ٢٣٦
- نوع آخر في الحد: ..... ٢٤١
- نوع آخر في المطلقه تسافر في عدتها: ..... ٢٤٦

نوع آخر في بيان ما تصدى فيه المعتد في انقضاء العدة: .....	٢٤٣
الفصل السابع والعشرون في المنكرات .....	٢٤٥
كتاب العتاق .....	٣٠٤
هذا الكتاب يشتمل على أحد عشر فصلا .....	٣٠٤
الفصل الأول في الألفاظ التي يقع بها العتق .....	٣٠٥
الفصل الثاني في الألفاظ التي لا يقع بها العتق .....	٣٠٩
الفصل الثالث في تعليق العتق وإضافته، وما هو في منهاجها .....	٣١١
نوع آخر .....	٣٢٨
نوع آخر ينص بهذا الفصل .....	٣٣٤
.....	٣٣٤
نوع آخر ينص بهذا الفصل .....	٣٣٥
.....	٣٣٥
الفصل الرابع في العتق لغيره .....	٣٤١
الفصل الخامس في عتاق بعض الرقيق .....	٣٥٢
الفصل السادس في عتق مائة الرقيق .....	٣٦١
أعمال الصانع في الخصومات الواقعة في الرق والخير .....	٣٦٥
والشهادة على ذلك .....	٣٦٥
.....	
الفصل الثامن في تبويض العتق إلى غيره .....	٣٨١
الفصل التاسع في التبشير .....	٣٨٥
بيع منه في دين موارثه وصحته وحكمه .....	٣٨٥
نوع آخر منه: .....	٣٨٩
بيع آخر منه: .....	٣٩٠
نوع آخر من هذا الفصل .....	٣٩١
نوع آخر من هذا الفصل .....	٣٩٢

٣٩٥	وه آخر من هذا الفصل
٣٩٧	نوع آخر من هذا الفصل
٣٩٩	الفصل العاشر في أميات الأولاد
٤٠٣	سورة أسمرت
٤٠٧	الفصل الحادي عشر في اشهر ذوات
٤١٩	كتاب المكاتب
٤١٩	هذا الكتاب يشتمل على ثمانية عشر فصلا
٤٢٠	الفصل الأول
٤٢٠	في بيان تفسير الكنية وركتها وشرط جوازها وحكمها
٤٢١	ومحيط بهذا الفصل الألفاظ من يقع بها التكنية
٤٢٢	الفصل الثاني في بيان ما يوجب التكنية وما لا يوجب
٤٣٥	الفصل الثالث في المشروط، واختيار في التكنية
٤٤٠	الفصل الرابع في حجر المكاتب، ونسخ الكتابة بسبب حرج
٤٤٤	الفصل الخامس فيما يملك المكاتب، وفيما لا يملكه
٤٥٣	الفصل السادس من كتابه آخر نفي عنه، وكتاب العبد على نفسه
٤٥٣	وعلى عدد آخر، وكذا في ان يملك على نفسه، وعلى أولاده
٤٥٧	وأذا عرفنا هذا جئنا إلى مسألة الخنزير والعائش
٤٦٢	الفصل السابع
٤٦٣	في ملك المكاتب ولده أو بعض ذي رحم محرم أو امرأته
٤٦٣	وهي المكاتب يوجب نفي ذواته ونفي أولاد المكاتب
٤٧٠	الفصل الثامن
٤٧٠	في دعوة المملوك ولد أمه متكرة وفي دعوة ولد مكاتبه مكاتب
٤٨١	الفصل التاسع في دعوة المكاتب الولد
٤٨٩	الفصل العاشر
٤٨٩	في حكم بيان المكاتبين إذا كانت واحدة أو منفردة

٤٩٦	الفصل الحادى عشر .....
٤٩٦	فى الحب يكون برر جلوس يكاتبه، أو يكاتبه أحدهما .....
٥٠٦	الفصل الثانى عشر فى المرجل يكاتب نقص بماوكة .....

\*\*\*\*\*